

جَامِعُ الْمَدَارِكِ

فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ السَّافِعِ

تَأَلَّفَ

الْفَقِيهُ الْمُبَالِغِ

السَّيِّدِ الْجَمَالِ السُّوَيْلِيُّ السَّكْرِيُّ وَرَبِّهِ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٠٥ هـ

الْجُزْءُ الثَّلَاثُ

بَحْثُ

مُحَمَّدِ بَاقِرِ مَلِكِيَّانَ

مُرَاجَعَةٌ

مَرْكَزُ الشَّيْخِ الطَّلُوبِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لِلدِّرَاسَاتِ وَالْبَحْثِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جَامِعُ الْمَدَارِكِ

فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ السَّافِعِ

تَأَلَّفُ

لِلْفَقِيهِ الْبَارِعِ

السَّيِّدِ أَحْمَدَ الْوَسَوِيِّ الْخَوَاسْتَرِيِّ قَدْ سَلَّمَ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٤٠٥ هـ

الْجُزْءُ الثَّلَاثُ

تَحْقِيقُ

مُحَمَّدَ بَاقِرَ مَلِكِيَّانَ

مُرَاجَعَةٌ

مَرْكَزُ الشَّيْخِ الطُّوسِيِّ قَدْ سَلَّمَ لِلدِّرَاسَاتِ وَالتَّحْقِيقِ





المكتبة الإلكترونية للدراسات والبحوث

قسم الشؤون الفكرية والثقافية / شعبة المكتبة
كربلاء المقدسة/ ص.ب. (٢٢٢) / هاتف: ٢٢٢٦٠٠، داخلي: ٢٥١

www.alkafeel.net
library@alkafeel.net
tahqiq@alkafeel.net

الموسوي الخوانساري، احمد يوسف حسن، 1405-1309 هجري، مؤلف .

جامع المدارك في شرح المختصر النافع. الجزء الثالث / للورع التقي والعلامة الفقيه آية الله السيد احمد الخوانساري؛ تحقيق محمد باقر ملكيان؛ مراجعة مركز الشيخ الطوسي قدس سره للدراسات والتحقيق. - الطبعة الأولى. - كربلاء، العراق: مكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة، مركز الشيخ الطوسي قدس سره للدراسات والتحقيق، ١٤٤٤ هـ. = ٢٠٢٢.

مجلد ٢٤؛ اسم

يتضمن ارجاعات بيبليوجرافية.

١. المحقق الحلبي، جعفر بن الحسن بن يحيى، 602-676 هجري. المختصر النافع. ٢. الفقه الجعفري. أ. ملكيان، محمد باقر، محقق. ب. العتبة العباسية المقدسة. قسم الشؤون الفكرية والثقافية. مركز الشيخ الطوسي للدراسات والتحقيق، مصحح. ج. العنوان.

LCC: KBP370.M84 A3726 2022

مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة
فهرسة أثناء النشر



المؤلف: السيد أحمد الخوانساري.

مراجعة: مركز الشيخ الطوسي للدراسات والتحقيق.

الناشر: مكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة.

المطبعة: دار الكفيل / كربلاء المقدسة - العراق

التاريخ: ٢٠ ربيع الأول ١٤٤٤ هـ - ١٧ / ١٠ / ٢٠٢٢ م.

الكتاب: جامع المدارك / ج ٣.

تحقيق: الشيخ محمد باقر ملكيان.

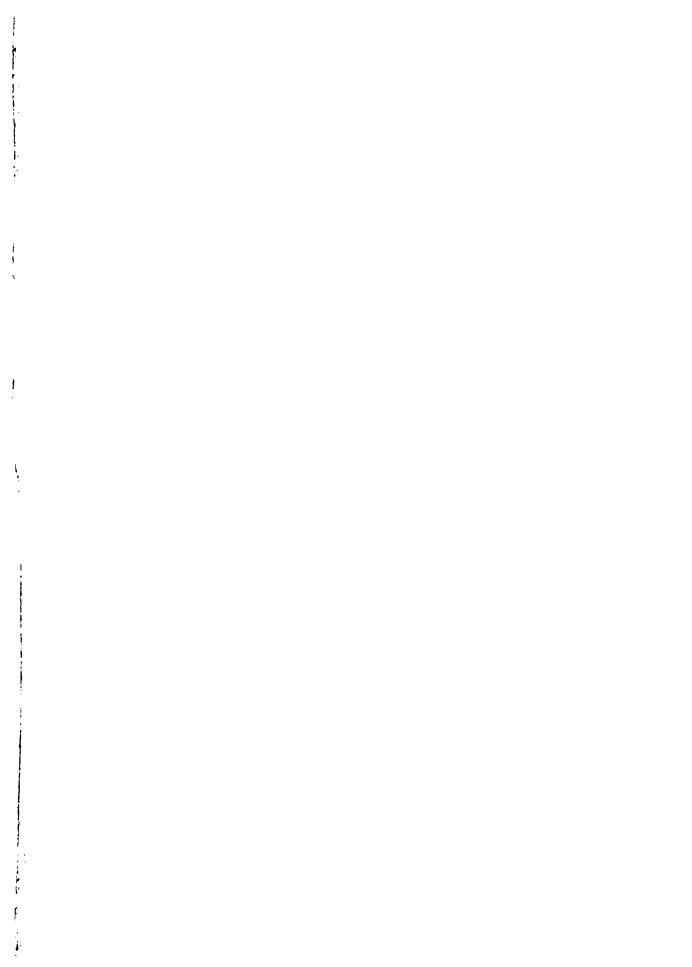
الإخراج الفني: علي محمد أسد الله.

الطبعة: الأولى.

عدد النسخ: ٥٠٠.



كتاب الزكاة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين.

(كتاب الزكاة)

(وهي قسمان:)

[الأول:]^(١) (زكاة المال).

(وأركانها أربعة:)

[الركن] [الأول: من تجب عليه].

(وهو كل بالغ عاقل حر مالك للنصاب، متمكن من التصرف، فالبلوغ يعتبر في الذهب والفضة إجماعاً، نعم لو أتجر - من مال الطفل - من إليه^(٢) النظر أخرجها استحباباً، ولو ضمن الولي وأتجر لنفسه كان الربح له إن كان مليئاً، وعليه الزكاة استحباباً؛ ولو لم يكن مليئاً ولا ولياً ضمن ولا زكاة، والربح لليتيم).

(١) ما بين المعرفين أثبتناه من نسخ المختصر المطبوعة.

(٢) كذا، وفي بعض نسخ المختصر المطبوعة: «بال طفل» بدل «من مال الطفل»، وفي بعضها:

«أتجر من إليه» بدل «أتجر - من مال الطفل - من إليه»

٨ جامع المدارك في شرح المختصر النافع ج ٣

الزكاة لغةً: الطهارة والنمو^(١)، وفي عرف الشرع: اسم للحقّ المعروف،
ووجوبه على من ذكر في الجملة لا كلام فيه.

فالبلوغ يعتبر في الذهب والفضة إجماعاً^(٢).

ويدلّ عليه أخبار معتبرة مستفيضة:

منها: صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «ليس في مال اليتيم
زكاة»^(٣).

وصحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: «سألته عن مال
اليتيم؟ قال: ليس فيه زكاة»^(٤).

إنّما الإشكال في أنّ الحول المعتبر في الذهب والفضة، هل يعتبر من أوّل
البلوغ أم لا؟ بحيث لو كان الصغير مالكاً للتصّاب وبلغ آخر الحول
وجبت عليه الزكاة.

وعلى الأوّل يكون أوّل الحول بعد البلوغ، نسب هذا إلى المشهور، بل لم
ينقل التصريح بالخلاف عن أحد.

(١) المفردات في غريب القرآن: ٣٨٠؛ لسان العرب: ١٤/٣٥٨، نمو.

(٢) المقنع: ١٦٣؛ المقنعة: ٢٣٦؛ المسائل الناصريات: ٢٨١؛ المراسم: ١٢٨؛ إشارة السبق:
١٠٩؛ الوسيلة: ١٢١؛ غنية النزوع: ١١٨، وفيه دعوى الإجماع؛ السرائر: ١/٤٣٢، وفيه
دعوى عدم الخلاف؛ إصباح الشيعة: ١٠٧؛ المعتبر: ٢/٤٨٦، وفيه دعوى الإجماع؛ تحرير
الأحكام: ٥٨/١، وفيه نسبه إلى أكثر علمائنا؛ منتهى المطلب: ٨/٢٣، وفيه دعوى الإجماع.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤/٢٦، ح ٣، باب زكاة أموال الأطفال والمجانين؛ وسائل الشيعة:
٨٥/٩، أبواب من تجب عليه الزكاة، ب ١، ح ٨.

(٤) تهذيب الأحكام: ٤/٢٦، ح ٢، باب زكاة أموال الأطفال والمجانين؛ وسائل الشيعة:
٨٥/٩، أبواب من تجب عليه الزكاة، ب ١، ح ٧.

اعتبار البلوغ في زكاة
الذهب والفضة

واستدل^(١) عليه بأنه المنساق من مثل قوله ﷺ: «ليس على مال اليتيم أو في مال اليتيم زكاة» نظير قوله ﷺ: «لا صدقة على الدين، ولا على المال الغائب عنك حتى يقع في يدك»^(٢).

واستشهد له أيضاً بخبر أبي بصير المروي في التهذيب عن أبي عبد الله ﷺ أنه سمعه يقول: «ليس على مال اليتيم زكاة، وليس عليه صلاة، وليس على جميع غلاته من نخيل أو زرع أو غلّة زكاة، وإن بلغ اليتيم فليس عليه لما مضى زكاة، ولا عليه لما يستقبل حتى يدرك، فإذا أدرك كانت عليه زكاة واحدة، وكان عليه مثل ما على غيره من الناس»^(٣).

ولقائل أن يقول: نمنع ظهور مثل هذه العبارات فيما ذكر، والاستشهاد بمثل «لا صدقة في الدين» إن كان بملاحظة تسلّم الحكم في الدين، فلا يقيّد لمقامنا في مقام الاستدلال، وإن كان بملاحظة ظهوره، فهو ممنوع.

وأما خبر أبي بصير المذكور، فالاستشهاد بذيله - أعني «وإن بلغ اليتيم»، إلى آخره - لا يخلو عن إجمال، لأنّ الموصول في قوله ﷺ: «لما مضى ولما يستقبل» يمكن أن يكون كناية عن المال، ويكون المراد من الإدراك بلوغه حدّاً يجب فيه الزكاة.

(١) مصباح الفقيه: ١٣/١٣.

(٢) تهذيب الأحكام: ٣١/٤، ح ٢، باب زكاة مال الغائب والدين والقروض؛ وسائل الشيعة: ٩٥/٩، أبواب من تجب عليه الزكاة، ب ٥، ح ٦. والرواية صحيحة.

(٣) تهذيب الأحكام: ٢٩-٣٠، ح ١٤، باب زكاة أموال الأطفال والمجانين؛ الاستبصار: ٣١/٢، ح ٢، باب وجوب الزكاة في غلات اليتيم؛ وسائل الشيعة: ٨٦/٩، أبواب ما تجب عليه الزكاة، ب ١١، ح ١١. والرواية موثقة بابن فضال الفطحي الثقة. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢.

ويحتمل أن يكون كناية عن الزمان والمراد من الإدراك بلوغ اليتيم حدّ الرشد الذي يرتفع به الحجر .

ويحتمل كون المراد بالموصول الزمان المستقبل في إيجاب الزكاة لولا الصغر، لا مطلق الزمان الماضي، ومع الإجمال لا مجال للاستشهاد به، فلعلّ إشكال صاحب الكفاية^(١) في محلّه .

استحباب إخراج الزكاة من مال الطفل إذا تجر له من إليه النظر، فیدلّ عليه أخبار مستفيضة:

منها: موقّفة يونس بن يعقوب قال: «أرسلت إلى أبي عبد الله عليه السلام أن لي إخوة صغاراً فمتى تجب على أموالهم الزكاة؟ قال: إذا وجبت عليهم الصلاة وجبت عليهم الزكاة، قال: قلت فما لم تجب عليهم الصلاة؟ قال: إذا تجر به فزكّه»^(٢).

وظاهر الأخبار الوجوب، لكن المتعيّن حملها على الاستحباب للروايات الآتية الصريحة في نفي الوجوب في بحث زكاة مال التجارة، بل لعلّ هذا المعنى يستفاد من مثل الموقّفة المذكورة حيث إنّ السائل لو لم يسأل ثانياً لكان الجواب ما سمع أولاً من قوله عليه السلام: «إذا وجبت عليهم الصلاة وجبت عليهم الزكاة».

(١) ذخيرة المعاد: ٤٢١/٢.

(٢) الكافي: ٥٤١/٣، ح٧، باب زكاة مال اليتيم؛ تهذيب الأحكام: ٢٧/٤، ح٧، باب زكاة أموال الأطفال والمجانين؛ الاستبصار: ٢٩/٢، ح٢، باب الزكاة في مال اليتيم الصامت إذا تجر به؛ وسائل الشيعة: ٨٥/٩، أبواب من تجب عليه الزكاة، ب١، ح٥. التعبير عنها بالموقّفة ليونس الرمي بالفتحية؛ وفيه نظر. راجع رجال النجاشي، الرقم: ١٢٠٧.

وأما صورة ضمان الوليِّ والأبّ، فاستحباب الزكاة فيها لما دلَّ على استحبابها في مطلق مال التجارة.

وأما جواز الاقتراض، فهو المعروف بين الأصحاب^(١) وإن لم يكن فيه المصلحة لليتيم، للأخبار الكثيرة.

منها: صحيحة منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام: «في رجل ولي مال يتيم أيسقرض منه؟ قال: كان عليّ بن الحسين عليهما السلام يسقرض من مال أيتام كانوا في حجره»^(٢).

والمحكّي عن الشيخ^(٣) والحليّ^(٤) إناطة الجواز بالمصلحة والغبطة للصغير.

وعن الشيخ الأنصاري رحمته الله^(٥) تقوية هذا القول إلّا أنّ العمل بتلك الأخبار المجوّزة المنجّرة.

ولقائل أن يقول: أخبار الباب لا إطلاق لها، بل السؤال عن أصل

(١) الشيخ الأنصاري رحمته الله نسب الجواز إلى المعروف. كتاب الزكاة (للشيخ الأنصاري): ١٤. إلّا أنّ هنا جماعة قالوا لا يجوز للوليّ أو الوصي إقراض مال الطفل إلّا أن يخاف ضياعه أو اقتضت المصلحة إلى ذلك. غنية النزوع: ٢٣٩؛ إصباح الشيعة: ٢٨٣؛ جامع الخلاف والوفائق: ٢٨٩؛ تحرير الأحكام: ١/٢٠٤؛ الدروس الشرعية: ٣/٣١٨؛ مسائل ابن طي: ٢٦٦؛ كفاية الأحكام: ١/٥٥٨.

(٢) الكافي: ٥/١٣١، ح ٥، باب التجارة في مال اليتيم والقرض منه؛ وسائل الشيعة: ١٧/٢٥٨-٢٥٩، أبواب ما يكتسب به، ب٧٦، ح ١.

(٣) المبسوط: ٢/٢٠٠.

(٤) السرائر: ١/٤٤١.

(٥) كتاب الزكاة (للشيخ الأنصاري): ١٦.

الاقتراض، وأنه هل يجوز أم لا؟ فأجيب بالجواز في مقابل عدم الجواز، ومع التسليم يمكن تقييدها بالآية الشريفة الناهية عن قرب مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن^(١).

وأما الضمان مع عدم الملاءة وعدم الولاية وكون الربح لليتيم، فيدلّ عليه صحيح ربعي عن الصادق عليه السلام: «في رجل عنده مال اليتيم؟ فقال: إن كان محتاجاً ليس له مال فلا يمسّ ماله، وإن هو اتّجر به فالربح لليتيم، وهو ضامن»^(٢).

ورواية منصور الصيقل قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مال اليتيم يعمل به؟ قال: إذا كان عندك مال وضمته فلك الربح وأنت ضامن للمال، وإن كان لا مال لك وعملت به فالربح للغلام وأنت ضامن للمال»^(٣).

ولا يخفى أنّه لا ذكر للأخبار الواردة في هذا المقام للولاية، فتعميم الحكم لصورة عدم الولاية مبنيّ على اختصاص جواز التصرف بالوليّ أو الإذن من قبله، كما هو المعروف بين الأصحاب خلافاً لبعض^(٤)، نعم، فيها التعبير في السؤال بقول السائل: وليّ مال يتيم أو بيده مال الأيتام، لكن هذا غير الولاية على اليتيم.

(١) ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ الإسراء: ٣٧.

(٢) الكافي: ١/٥، ١٣١، ح ٣، باب التجارة في مال اليتيم والقرض منه؛ تهذيب الأحكام: ١/٦، ٣٤١-٣٤٢.

٣٤٢، ح ٧٦، باب المكاسب؛ وسائل الشريعة: ١٧/٢٥٧، أبواب ما يكتسب به، ص ٧٥، ح ٣.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤/٢٩، ح ١٢، باب زكاة أموال الأطفال والمجانين؛ الاستبصار: ٢/٣٠، ح ٧، باب الزكاة في مال اليتيم الصامت إذا اتّجر به؛ وسائل الشريعة: ٩/٨٩، أبواب من تجب

عليه الزكاة، ب ٢، ح ٧. ومنصور مهمّل. راجع معجم رجال الحديث: ١٨/٣٥٦.

(٤) لم نثر عليه.

واستشكل في المقام بأن صيرورة الربح لليتيم موقوفة على صحّة المعاملة المتعلّقة به، وهي إن كانت صادرة من غير الوليّ تتوقّف على إجازة الوليّ، فربّما لا يميّزها، لأنّها غير واجبة عليه، وإن كانت صادرة من الوليّ بقصد وقوعها لنفسه، كما هو المفروض، فقد وقعت باطلة، لعدم الإذن شرعاً، وليست فضوليّة حتى يلحقها الإجازة.

وأجيب: أمّا في صورة تجارة الوليّ لنفسه بالالتزام بوقوع المعاملة صحيحة لصدورها من أهلها في محلّها حيث إنّ للوليّ أن يبيع هذا العين بهذا الثمن فباعه فعليه الوفاء.

وأما قصد الوقوع لنفسه أو من هو وليّ عنه، فهو خارج عن حقيقة البيع ولا مدخلة له في صحّته المقتضية لصيرورة الثمن ملكاً لمن خرج الثمن عن ملكه، ولا ينافي ذلك كون تصرّفه الواقع بهذا الوجه حراماً موجباً للضمان.

وأما إذا صدر من غير الوليّ وظهر له الربح فلو جوب إمضائه على الوليّ، لأنّ تركه إضرار به عرفاً^(١).

وفيه نظر، لأنّ المعاملات كثيراً ما تقع متعلّقة بالكليّات في الذمّة، وفي مقام الوفاء تدفع الأعيان، فلو اشترى شيئاً في الذمّة ودفع في مقام الوفاء مال اليتيم صدق أنّه عمل بهال اليتيم، كما هو مضمون خبر منصور الصيقل المذكور، بل يصدق الاتّجار به، ففي هذه الصورة كيف تقع المعاملة لليتيم؟! وثانياً: نقول: كثيراً ما تكون المعاملات الواقعة على العين ضروريّة ويحصل الربح بعد تلك المعاملات، فإذا كانت تلك المعاملات على خلاف

المصلحة لليتيم، بل فيها المفسدة، كيف تقع صحيحة؟ وبناء الأتجار ليس على معاملة واحدة.

وأما المعاملات الواقعة لغير الوليّ، فيتوجّه فيها ما ذكر، مضافاً إلى أنّه لا دليل على وجوب الإجازة بمجرد كونها نافعة لليتيم، وهل هي كالمعاملة الواقعة بفعل الوليّ؟ وهل يلتزم أحد بوجوب المعاملة على الوليّ بمجرد كونها نافعة لليتيم؟ فلا مجال إلاّ للالتزام بمضمون الأخبار على خلاف القواعد العامة.

نعم، القدر المتيقّن هو صورة تصرّف الوليّ، وعلى فرض الإطلاق يمكن تقييدها بما دلّ على أنّه لا بيع إلاّ في ملك، وعلى فرض التعارض يشكل ترتيب الأحكام المذكورة مع كونها على خلاف القواعد.

(وفي وجوب الزكاة في غلات الطفل روايتان، أحوطهما الوجوب، وقيل: تجب في مواشيهم، وليس بمعتمد، ولا تجب في مال المجنون صامتاً كان أو غيره، وقيل: حكمه حكم الطفل، والأوّل أصحّ).

حكم الزكاة في غلات
الطفل

أما الرواية على عدم الوجوب، فهي موثقة يونس المذكورة.

وأما الرواية الدالة على الوجوب خصوص صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام أنّهما قالا: «مال اليتيم ليس عليه في العين والصامت شيء، فأما الغلات فإنّ عليها الصدقة واجبة»^(١)، مضافاً إلى العمومات.

(١) تهذيب الأحكام: ٢٩/٤، ح ١٣، باب زكاة أموال الأطفال والمجانين؛ الاستبصار: ٣١/٢، ح ١، باب وجوب الزكاة في غلات اليتيم؛ وسائل الشريعة: ٨٣/٩، أبواب من تجب عليه الزكاة، ب ١، ح ٢.

وأجيب عن العمومات بتخصيصها بما دلّ على عدم الوجوب مثل موثقة أبي بصير المتقدمة المصرّحة بعدم الوجوب في الغلات، وعن الصحيحة بحملها على الاستحباب جمعاً بينها وبين ما ذكر^(١).

ويمكن أن يقال: بعد البناء على استحباب الزكاة في مال التجارة للطفل لا يبقى فرق بين الغلات وغيرها، والصحيحة دالّة على الفرق، فيعيّن الفرق بالاستحباب والوجوب، وقد تحمل الصحيحة على التقيّة^(٢).

وأما المواشي، فلا دليل على وجوب الزكاة فيها بالخصوص، ولا مجال لحكم الزكاة في مواشي الطفل للأخذ بالعمومات مع ما دلّ على الملازمة بين وجوب الصلاة ووجوب الزكاة حيث إنّه بمنزلة الحاكم على العمومات، ومقتضاه عدم الوجوب في مال المجنون، لعدم وجوب الصلاة عليه.

وأما مساواته مع الطفل حتّى في استحباب الزكاة في غلاته أو وجوبها، فلا دليل عليه وإن نقل عن الشيخين^(٣)، بل نسب إلى الأكثر^(٤) إلا أن يستكشف وجود دليل لم نعره عليه.

(والحرّية معتبرة في الأجناس كلّها، وكذا التمكن من التصرف، فلا تجب في مال الغائب إذا لم يكن صاحبه متمكناً منه، ولو عاد اعتبر الحول بعد عوده) إليه (ولو مضت أحوال زكّاه لسنة استحباباً، ولا في الدين، وفي رواية: إلا أن يكون صاحبه هو الذي يؤخّره، وزكاة

(١) مصباح الفقيه: ٢٨/١٣.

(٢) الحدائق الناضرة: ١٩/١٢.

(٣) المقنعة: ٢٣٨؛ النهاية: ١٧٥.

(٤) والخلاف في المسألة ينسب إلى ابن حمزة. الوسيلة: ١٢١. راجع مفتاح الكرامة: ٣٣/١١.

القرض على المقترض إن تركه بحاله حولاً، ولو أجزبه استحب).

إن قيل بأن العبد لا يملك، فانعدم تعلق الزكاة لعدم الملكية المعتبرة.
وإن قيل بأنه يملك، فالدليل عليه الأخبار:

ليس في مال العبد
زكاة ورواياته

منها: حسنة عبد الله بن سنان أو صحيحته^(١) عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
«ليس في مال المملوك شيء ولو كان له ألف ألف، ولو احتاج لم يعط من
الزكاة شيئاً»^(٢).

وصحيحته الأخرى عنه - أيضاً - قال: «سأله رجل - وأنا حاضر - من
مال المملوك أعليه زكاة؟ قال: لا، ولو كان [له] ألف ألف درهم، ولو
احتاج لم يكن له من الزكاة شيء»^(٣).

وأما اعتبار التمكّن من التصرف، فالظاهر عدم الخلاف فيه^(٤)،
واستدلّ عليه بصحيفة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا
صدقة على الدين، ولا على المال الغائب عنك حتى يقع في يدك»^(٥).

اعتبار التمكّن من
التصرف

(١) التريد من جهة إبراهيم بن هاشم. راجع معجم رجال الحديث: ٣١٦/١.

(٢) الكافي: ٥٤٢/٣، ح ١، باب زكاة مال المملوك والمكاتب والمجنون؛ وسائل الشيعة:
٩١/٩، أبواب من تجب عليه الزكاة، ب ٤، ح ١.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ٣٦/٢، ح ١٦٣٤، زكاة مال المملوك والمكاتب؛ وسائل الشيعة:
٩١-٩٢، أبواب من تجب عليه الزكاة، ب ٤، ح ٣.

(٤) المنفعة: ٢٣٩؛ جمل العلم والعمل: ١١٩؛ الخلاف: ١١٤/٢؛ المهذب: ١/١٦٥؛
إشارة السبق: ١٠٩؛ غنية النزوع: ١١٨، وفيه دعوى الإجماع؛ السرائر: ١/٤٢٩؛ إصباح
الشيعة: ١٢٢.

(٥) تهذيب الأحكام: ٣١/٤، ح ٢، باب زكاة مال الغائب والدين والقرض؛ وسائل الشيعة:
٩٥/٩، أبواب من تجب عليه الزكاة، ب ٥، ح ٦.

وصحيحة إبراهيم بن أبي محمود قال: «قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: الرجل تكون له الوديعة والدين فلا يصل إليهما، ثم يأخذهما متى تجب عليه الزكاة؟ قال: إذا أخذهما ثم يحول عليه الحول يزكي»^(١).

وموثقة زرارة^(٢) عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «في رجل ماله عنه غائب لا يقدر على أخذه؟ قال: فلا زكاة عليه حتى يخرج فإذا خرج زكاه لعام واحد، وإن كان يدعه متعمداً وهو يقدر على أخذه فعليه الزكاة لكل ما مر من السنين»^(٣).

وقد وقع الإشكال في مواضع:

أحدها: تشخيص مقدار التمكن، والذي يظهر من كلمات الفقهاء -رضوان الله تعالى عليهم- الاحتراز به عن مثل المسروق والمحجور والمدفون والغائب، فلا يتوجه عليهم الإشكال بأنه إن أريد التمكن من جميع التصرفات، فينقض بما لو لم يقدر على بعض التصرفات لعذر شرعي وإكراه مكره بالنسبة إلى بيع خاص، وإن أريد التمكن من التصرف في

(١) تهذيب الأحكام: ٤/ ٣٤، ح ١٢، باب زكاة مال الغائب والدين والقرض؛ الاستبصار: ٢/ ٢٨، ح ٢، باب المال الغائب والدين إذا رجع إلى صاحبه هل يجب عليه الزكاة أم لا حتى يحول عليه الحول؛ وسائل الشيعة: ٩/ ٩٥، أبواب من تجب عليه الزكاة، ب ٦، ح ١.
(٢) في التهذيبين: عبد الله بن بكير عمن رواه عن أبي عبد الله عليه السلام. وفي الوسائل كما في المتن. وهكذا في الوافي: ١٠/ ١١٤.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤/ ٣١، ح ١، باب زكاة مال الغائب والدين والقرض؛ الاستبصار: ٢/ ٢٨، ح ٣، باب المال الغائب والدين إذا رجع إلى صاحبه هل يجب عليه الزكاة أم لا حتى يحول عليه الحول؛ وسائل الشيعة: ٩/ ٩٥، أبواب من تجب عليه الزكاة، ب ٥، ح ٧. فيه بنو فصّال وابن بكير وهم ثقات فطحيون. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢ و ٥٨١.

الجملة فالأمثلة المذكورة المالك يتمكن فيها من التصرف في الجملة.

وقد يقال: المراد كون المال بحيث يتمكن صاحبه عقلاً وشرعاً من التصرف فيه على وجه الإقباض والتسليم والدفع إلى الغير بحيث يكون من شأنه بعد حول الحول أن يكلف بدفع حصّة منه، فإنّ الاستفادة من أخبار الباب تعلقّ الزكاة إذا حال الحول على المال في يده وعنده من غير مدخّلية شيء في الوجوب، ولا يكون ذلك إلّا إذا كان المال في تمام الحول بحيث يتمكن من الإخراج إلّا أنّ هذا التمكّن شرط في آخر الحول، وإلّا لزم توقّف الوجوب على شيء آخر، واستشكل عليه بمنع إرادة الأصحاب هذا المعنى.

وأما الأخبار، فليست مسوقة إلّا لبيان اشتراط تعلقّ الزكاة بوصول المال إليه وبقائه تحت يده حتّى يحول الحول، لا انحصار شرائط الزكاة به، سلّمنا ظهورها في السببية التامة، ولكن لا ينافي ذلك كونه ممنوعاً من التصرف فيه بالدفع والإقباض لولا تعلقّ الزكاة، كما لو نذر أو حلف أو أمر الوالد أن لا يتصرّف في مال إلى ما بعد الحول، فإذا تعلقّ بهاله الزكاة ارتفع النهي فليس التمكّن من الدفع والإقباض قبل تعلقّ الوجوب شرطاً في تحقّقه، ثمّ اختير اعتبار كون المال في يده تمام الحول أي تحت تصرّفه بحيث يكون البقاء عنده مستنداً إلى اختياره، فلا يكفي مجرد وصول المال إليه وبقائه عنده بقهر قاهر من غير أن يتحقّق له استيلاؤه عليه ببقائه، وإتلافه، وأما كون تصرّفه بالإبقاء والإتلاف سائغاً له شرعاً، فلا يفهم اعتباره من الأخبار^(١).

ويمكن أن يقال: كما لا يفهم من الأخبار ما ذكر، كذلك لا يفهم منها أيضاً اعتبار كون البقاء عنده مستنداً إلى اختياره، فلو كان عنده مال تمام الحول وهو يريد إتلافه ومنع القاهر من إتلافه، فالبقاء عنده ليس مستنداً إلى اختياره، وليس المال مشمولاً للعناوين المذكورة في الأخبار من الغيبة، والدفن وعدم الوصول، ولا نجد الفرق بين المنع الشرعي ومنع القاهر المرتفع كلاهما بمدّ حول الحول، ومع الشك في اعتبار أمر زائد يرجع إلى العمومات.

الموضع الثاني: أنه هل المدار على القدرة الفعلية أو على التمكن منها؟
 قد يقال: مقتضى ظاهر جلّ الروايات اعتبار الاستيلاء الفعلي، ولا مجال لرفع اليد عن هذا الظاهر بواسطة ذيل موثقة زرارة المتقدمة حيث يستفاد منه أنه مع التعمد في عدم الأخذ يجب الزكاة، لأنّ الذيل تصريح بمفهوم الصدر، فمع ظهور الصدر فيما ذكر لا مجال لما ذكر^(١).

وفيه نظر، لأنّ صدر الموثقة علّق الحكم على القدرة، ونسلم أنّ الذيل تصريح بمفهوم الصدر، لكنّ الكلام في أنه هل المقذور بالواسطة مقذور أو غير مقذور، فإن كان مقذوراً فكيف يصدق على من يتمكن من رفع استيلاء الغير عن ماله أنه لا يقدر على أخذ، وأنه غير معتمد في تركه عنده؟ ولذا يصحّ تعلّق التكليف بالأمر غير المقدورة بلا واسطة المقدورة مع الواسطة.

الموضع الثالث: صريح كلام المصنف رحمته اعتبار التمكن من التصرف في الأجناس كلها.

استشكال صاحب المدارك على التعميم
واستشكل في المدارك^(١) في هذا التعميم، إذ غاية ما يستفاد من الروايات أنّ المغضوب إذا كان مما يعتبر فيه الحول وعاد إلى ملكه يكون كالمملوك ابتداءً، فيجري في الحول من حين عوده، ولا دلالة لها على حكم ما لا يعتبر فيه الحول.

وأجيب عنه بأنه خلاف فتاوي الأصحاب وخلاف ظاهر ما يستفاد من الأخبار حيث يظهر من خبر سدير الصيرفي قال: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: ما تقول في رجل كان له مال فانطلق به فدفنه في موضع، فلمّا حال عليه الحول ذهب ليخرجه من موضعه، فاحترف الموضع الذي ظن أنّ المال فيه مدفون فلم يصبه، فمكث بعد ذلك ثلاث سنين ثمّ إنّه احترف الموضع من جوانبه كلّه، فوقع على المال بعينه كيف يزكّيه؟ قال: يزكّيه لسنة واحدة، لأنّه كان غائباً عنه وإن كان احتسبه»^(٢).

بمقتضى التعليل فيه أنّ كلّ مال غائب لا يجب فيه الزكاة، فبدل على أنّ الزكاة لا يتعلّق بعين المال المفقود، ولا شكّ في عدم القول بالفصل بينه وبين مطلق غير المتمكّن منه، كالمغضوب^(٣).

(١) مدارك الأحكام: ٣٤ / ٥.

(٢) الكافي: ٥١٩ / ٣، ح ١، باب زكاة المال الغائب والدين والوديع؛ وسائل الشيعة: ٩٣ / ٩،

أبواب من تجب عليه الزكاة، ب ٥، ح ١. والرواية حسنة أو صحيحة لسدير الصيرفي. راجع

معجم رجال الحديث: ٣٤ / ٨.

(٣) كتاب الزكاة (للشيخ الأنصاري): ١٢٦.

وفيه إشكال: أولاً: من جهة سند الرواية وإن كان سديراً ممدوحاً، ولم يبرز استناد فتاوي الأصحاب إلى هذه الرواية ليكون جابراً للسند.

وثانياً: لازم ما ذكر أنه لو كان المال الزكويّ موجوداً عند المالك، لكنّه لا يعلم بأنّه محرز في أيّ صندوق من صناديقه ويحتاج إلى فتح كلّ واحد منها حتّى يجده لم تجب فيه الزكاة، وهذا النحو من الغيبة لا يعدّ عند العرف فقداناً للمال حتّى يعدّ المال مفقوداً.

والظاهر أنّ مورد السؤال من هذا النحو، لأنّ المالك كان بحيث لو فعل ما فعل أخيراً من حفر الأطراف والجوانب لعثر على ماله المدفون ظاهراً، ولا أظنّ أن يلتزم الأصحاب بكون المال غير متمكّن من التصرف فيه في مثل هذه الصورة.

وأما استحباب الزكاة لسنة واحدة، فمستنده ما رواه الشيخ في الموثق عن زرارة^(١)، عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: «في رجل ماله عنه غائب لا يقدر على أخذه؟ قال: فلا زكاة عليه حتّى يخرج، فإذا خرج زكاه لعام واحد وإن كان يدعه متعمداً وهو يقدر على أخذه فعليه الزكاة لكلّ ما مرّ من السنين»^(٢)، ويصرف عن ظاهره من جهة غيره من الروايات، ولا يخفى أنّ هذا الموثق يؤيد ما ذكر آنفاً، واستدلّ أيضاً برواية سديراً المذكورة.

(١) في التهذيبين: عمّن رواه. إلا أنّ المحدث الفيض رحمته الله نقل عنه كما في المتن. الوافي: ١٠ / ١١٤.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤ / ٣١، ح ١، باب زكاة مال الغائب والدين والقرض؛ الاستبصار: ٢ / ٢٨،

ح ٣، باب المال الغائب والدين إذا رجع إلى صاحبه هل يجب عليه الزكاة أم لا حتّى يحول عليه

الحول؛ وسائل الشيعة: ٩ / ٩٥، أبواب من تجب عليه الزكاة، ب ٥، ح ٧. والتعبير عنها بالموثقة

لبني فضال وابن بكير الثقات الفطحيين. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢ و ٥٨١.

وأما عدم وجوب الزكاة على الدين، فلقوله عليه السلام في صحيحة ابن سنان المتقدمة: «لا صدقة على الدين»، إلى آخره.

حكم زكاة الدين
الذي يؤخره الدائن

وأما الدين الذي يؤخره الدائن، فالمشهور عدم وجوب الزكاة فيه ^(١)، لإطلاق الدليل، وقيل بالوجوب ^(٢) بتقييد الدليل النافي بالأخبار المثبتة مع تأخير الدائن، منها: موثقة زرارة المتقدمة.

ومنها: خبر عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ليس في الدين زكاة إلا أن يكون صاحب الدين هو الذي يؤخره، فإذا كان لا يقدر على أخذه فليس عليه زكاة حتى يقبضه» ^(٣).

ومنها: صحيحة أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الرجل ينسأ أو يعبر فلا يزال ماله ديناً، كيف يصنع في زكاته؟ فقال: يزكّيه، ولا يزكّي ما عليه من الدين، إنّما الزكاة على صاحب المال» ^(٤).

وأجيب ^(٥) بأنّ الموثقة أجنبية عن المقام، لظهورها في العين الغائبة لا

(١) المهذب: ١/١٦٠؛ السرائر: ١/٤٢٩؛ الجامع للشرائع: ١٢٥؛ مختلف الشيعة: ٣/١٦١.

وهذا محكي عن ابن أبي عقيل أيضاً. السرائر: ١/٤٤٤.

(٢) المقنعة: ٢٣٩؛ رسائل الشريف المرتضى: ٣/٧٤؛ الخلاف: ٢/٨٠.

(٣) الكافي: ٣/٥١٩، ح ٣، باب زكاة المال الغائب والدين والوديعة؛ تهذيب الأحكام: ٤/٣٢،

ح ٥، باب زكاة مال الغائب والدين والقرض؛ وسائل الشيعة: ٩/٩٧، أبواب من تجب عليه الزكاة، ب ٦، ح ٧. فيه درست وهو واقفي إلا أنه ثقة، وفيه أيضاً إسماعيل بن مرار وهو لم يوثق صريحاً. راجع معجم رجال الحديث: ٣/١٨٣.

(٤) الكافي: ٣/٥٢١-٥٢٢، ح ١٢، باب زكاة المال الغائب والدين والوديعة؛ وسائل الشيعة:

٩/١٠٣، أبواب من تجب عليه الزكاة، ب ٩، ح ١.

(٥) مصابح الفقيه: ١٣/٨٩.

الدين، وصحيحة أبي الصباح معارضة للمعتبرة المصرّحة بأنّه لا صدقة على الدين، ولا مجال لتخصيصها بها، لأنّ الصحيحة موردها النسينة التي لا يقدر على أخذ المال؛ لعدم السلطنة، وخبر عمر بن يزيد ضعيف.

والأولى الحمل على الاستحباب جمعاً بينهما وبين خبر عليّ بن جعفر المرويّ عن كتابه وكتاب قرب الإسناد للحميريّ: «أنّه سأل أخاه عن الدين يكون على القوم المياسير إذا شاء قبضة صاحبه، هل عليه زكاة؟ قال: لا، حتّى يقبضه، ويحول عليه الحول»^(١).

ويمكن أن يقال: حمل الموثقة على العين الغائبة دون الدين مبنيّ على عدم صدق المال الغائب على الدين، وليس بواضح، وصحيح الكفائي مورده الدين والدين المستعارة، ولعلّ إطلاق الدين من باب المجاز، والدين المؤجّل لا مانع من أخذه قبل الأجل برضى المدين أو بنقص مقدار منه أو بعد انقضاء الأجل وعدم أخذ الدين باختياره.

وأما العين المستعارة، فهي مشمولة للمال الغائب الذي دلّت الموثقة على وجوب الزكاة عليه مع تأخير صاحب المال، فليس هذا الصحيح بحيث لا يمكن الجمع بينه وبين الأخبار المصرّحة بأنّه لا صدقة على الدين بتقيدها به. نعم، مع صراحة خبر عليّ بن جعفر المذكور لا بدّ من الجمع بالحمل على الاستحباب إن لم يكن إشكال من جهة سنده، ومع الإشكال من هذه الجهة يشكل.

(١) مسائل علي بن جعفر: ٢٥٩؛ قرب الإسناد: ١٠٢/٢؛ وسائل الشريعة: ١٠٠/٩، أبواب من تجب عليه الزكاة، ب٦، ح١٥. وفيه عبد الله بن الحسن وهو مهمل. راجع قاموس الرجال:

وأما القرض، فزكاته على المقرض إن بقي عنده حول دون المقرض، لأنَّ المقرض انتقل إليه بالقرض، فيجب عليه زكاته دون المقرض الذي خرج العين عن ملكه، وأما بالنسبة إلى المثل أو القيمة فالكلام فيه ما سبق. وأما استحباب الزكاة إن تجر به المقرض، فمبني على استحباب الزكاة في مال التجارة.

[الركن] (الثاني: فيما تجب فيه، وما تستحب).

ما تجب فيه الزكاة أو تستحب

تجب في الأنعام الثلاثة: الإبل، والبقر، والغنم، وفي الذهب، والفضة، وفي الغلات الأربع: الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، ولا تجب في ما عداها.

وتستحب في كل ما تنبت من الأرض^(١) ممَّا يكال أو يوزن عدا الخضر، وفي مال التجارة قولان، أصحهما الاستحباب، وفي الخيل الإناث، ولا تستحب في غير ذلك، كالبعال والحمير والرقيق).

أما وجوب الزكاة في التسعة المزبورة، فمما لا شبهة فيه ولا خلاف^(٢)، ويدل على انحصار الوجوب فيها النصوص:

مستند وجوب الزكاة في التسعة

منها: صحيح الفضلاء عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قالوا: «فرض

(١) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «تنبت الأرض» بدل «تنبت من الأرض».

(٢) المقنع: ١٥٥؛ المنفعة: ٢٣٤؛ الانتصار: ٢٠٦، وفيه دعوى الإجماع؛ المراسم: ١٢٧؛

المبسوط: ١/١٩٠؛ المهذب: ١/١٥٩؛ إشارة السبق: ١٠٩-١١٠؛ الوسيلة: ١٢٢؛ غنية

الزروع: ١١٥، وفيه دعوى عدم الخلاف؛ السرائر: ١/٤٤٣؛ إصباح الشيعة: ١٠٧؛ تذكرة

الفقهاء: ٥/٤٣، وفيه دعوى إجماع المسلمين.

الله الزكاة مع الصلاة في الأموال وسنّها رسول الله ﷺ في تسعة أشياء وعفا عمّا سواهن: في الذهب، والفضّة، والإبل، والبقر، والغنم، والحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، وعفا رسول الله ﷺ عمّا سوى ذلك»^(١).

وفي قبال الأخبار الحاصرة في التسعة أخبار ظاهرها ثبوت الزكاة في كلّ الأخبار المعارضة شيء يكال من الحبوب.

منها: خبر أبي مريم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن الحرث ما يزكى منه؟ قال: البرّ والشعير والذرة والأرزّ والسُّلت والعدس، كلّ ذلك ممّا يزكى، وقال: كلّ ما كيل بالصاع ببلغ الأوساق فعليه الزكاة»^(٢).

وصحيحة محمد بن مسلم أو حسنته^(٣) قال: «سألته عن الحبّ ما يزكى منه؟ قال البرّ والشعير والذرة والدُّخن والأرزّ والسُّلت والعدس والسَّمسم، وكلّ هذا يزكى وأشباهه»^(٤).

وعن زرارة في الصحيح مثله، وقال: «كلّ ما كيل بالصاع ببلغ الأوساق

(١) الكافي: ٥٠٩/٣، ح ١، باب ما وضع رسول الله صلى الله عليه وعلى أهل بيته الزكاة عليه؛ تهذيب الأحكام: ٣/٤، ح ٥، باب ما تجب فيه الزكاة؛ الاستبصار: ٣/٢، ح ٥، باب ما تجب فيه الزكاة؛ وسائل الشيعة: ٥٥/٩، أبواب ما تجب فيه الزكاة وما تستحبّ فيه، ب ٨، ح ٤.

(٢) الكافي: ٥١١/٣، ح ٦، باب ما يزكى من الحبوب؛ تهذيب الأحكام: ٤/٤، ح ٨، باب ما تجب فيه الزكاة؛ الاستبصار: ٤/٢، ح ٨، باب ما تجب فيه الزكاة؛ وسائل الشيعة: ٦٢/٩، أبواب ما تجب فيه الزكاة وما تستحبّ فيه، ب ٩، ح ٣. والرواية مرسلة.

(٣) التريد من جهة إبراهيم بن هاشم. راجع معجم رجال الحديث: ٣١٦/١.

(٤) الكافي: ٥١٠/٣، ح ١، باب ما يزكى من الحبوب؛ تهذيب الأحكام: ٤/٣-٤، ح ٧، باب ما تجب فيه الزكاة؛ الاستبصار: ٣/٢، ح ٧، باب ما تجب فيه الزكاة؛ وسائل الشيعة: ٦٢/٩، أبواب ما تجب فيه الزكاة وما تستحبّ فيه، ب ٩، ح ٤.

فعليه الزكاة، قال: وجعل رسول الله ﷺ الصدقة في كل شيء أنبتت الأرض
إلا الخضر والبقول وكل شيء يفسد من يومه^(١).

الجمع بين الطائفتين
وقد نسب إلى المشهور الجمع بين الطائفتين بحمل الطائفة الثانية
بالنسبة إلى غير الأجناس الأربعة على الاستحباب^(٢)، وحكي عن السيد
الحمل على التقيّة^(٣).

والأقرب الأوّل، لأنّ الحمل على التقيّة بمنزلة الطرح، فمهما أمكن
الجمع لا وجه للطرح، ولا يبعد التفرقة بين أخبار الطائفة الثانية بحمل
بعضها على الاستحباب وحمل بعضها على التقيّة.

استثناء الخضر
وأما استثناء الخضر، فالظاهر عدم الخلاف فيه^(٤)، ويدلّ عليه ما في ذيل
صحيح زرارة المذكور.

حكم مال التجارة ورواياته
وأما مال التجارة، ففيه قولان: أحدهما: وجوب الزكاة فيها^(٥)،
والمشهور الاستحباب^(٦)، ومستند القول بالوجوب ظواهر أخبار

(١) الكافي: ٣/٥١٠، ح ٢، باب ما يركى من الحبوب؛ تهذيب الأحكام: ٤/٦٥، ح ٢، باب
حكم الحبوب بأسرها في الزكاة؛ وسائل الشيعة: ٩/٦٣، أبواب ما تجب فيه الزكاة وما
تستحب فيه، ب ٩، ح ٦.

(٢) الحدائق الناضرة: ١٢/١٠٨.

(٣) الانتصار: ٢١٠.

(٤) المقنع: ١٦٢؛ المقنعة: ٢٤٥، وفيه لا خلاف بين آل الرسول ﷺ كافة وبين شيعتهم؛
الكافي في الفقه: ١٦٥؛ المهذب: ١/١٦٨؛ السرائر: ١/٤٤٥؛ منتهى المطلب: ٨/٤٥، وفيه
دعوى الإجماع.

(٥) وهذا رأي الصدوق والوالده. المقنع: ١٦٨؛ مختلف الشيعة: ٣/١٩٢.

(٦) المقنعة: ٢٤٧؛ الانتصار: ٢١١، وفيه دعوى الإجماع؛ الكافي في الفقه: ١٦٥؛ المبسوط:

١/٢٢٠، وفيه: على قول أكثر أصحابنا؛ المهذب: ١/١٦٧؛ الوسيلة: ١٢٢؛ [صباح الشيعة: ←

كثيرة: منها: الأخبار الواردة في مال اليتيم والمجنون.

ومنها: صحيحة محمد بن مسلم أو حسنته^(١) قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى متاعاً وكسده عليه وقد زكى ماله قبل أن يشتري المتاع، متى يزكّيه؟ فقال: إن أمسك متاعه يتغي به رأس ماله فليس عليه زكاة، وإن كان حبسه بعد ما يجد رأس ماله فعليه الزكاة بعد ما أمسكه بعد رأس المال.

قال: وسألته عن الرجل توضع عنده الأموال يعمل بها؟ فقال: إذا حال عليه الحول فليزكها»^(٢).

وحمل الأخبار على الاستحباب جمعاً بينها وبين ما دل على عدم الوجوب منها المستفيضة الحاصرة لما يجب فيه الزكاة في التسعة.

وأما استحباب الزكاة في الخيل الإناث، فادّعي عليه الإجماع^(٣)، ويدل عليه صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم عنهما عليهما السلام قالوا: «وضع أمير المؤمنين عليه السلام الإناث

→ ١٢٢؛ الجامع للشرائع: ١٣٤. وإليه ذهب ابن عقيل وسلار والعلامة. راجع مختلف الشيعة: ١٩١/٣-١٩٢.

(١) الترديد من جهة إبراهيم بن هاشم. راجع معجم رجال الحديث: ٣١٦/١.

(٢) الكافي: ٥٢٨/٣، ح ٢، باب الرجل يشتري المتاع فيكسده عليه والمضاربة؛ تهذيب الأحكام: ٦٨/٤، ح ٢، باب حكم أمتعة التجارات في الزكاة؛ الاستبصار: ١٠/٢، ح ٥، باب الزكاة في أموال التجارات والأمتعة؛ وسائل الشيعة: ٧١/٩، أبواب ما تجب فيه الزكاة وما تستحب فيه، ب ١٣، ح ٣.

(٣) المقنعة: ٢٤٦؛ الكافي في الفقه: ١٦٨؛ المراسم: ١٣٦؛ النهاية: ١٧٧؛ المهذب: ١٦٧/١؛ إشارة السبق: ١١٣؛ الوسيلة: ١٢٢؛ غنية النزوع: ١٢٨، وفيه دعوى الإجماع؛ السرائر: ٤٤٦/١؛ إصباح الشيعة: ١٢٣؛ تذكرة الفقهاء: ٢٣٢/٥، وفيه دعوى الإجماع.

على الخيل العتاق الراعية في كل فرس في كل عام دينارين، وجعل على البراذين ديناراً^(١)، والخيل العتيق قيل: هو كريم الأصل، والبرذون خلافه^(٢).

وحسنة زرارة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «هل في البغال شيء؟ قال: لا، فقلت: كيف صار على الخيل، ولم يصر على البغال؟ فقال: لأن البغال لا تَلْفَحُ، والخيل الإناث يُتَبَجَّنُ، وليس على الخيل الذكر شيء».

قال: قلت: فما في الحمير؟ قال: ليس فيها شيء، قال: قلت: هل على الفرس أو البعير يكون للرجل يركبها شيء؟ قال: لا، ليس على ما يعلف شيء، إنما الصدقة على السائمة المرسلة في مَرَجِها عامها الذي يقتنيها فيه الرجل، فأما ما سوى ذلك فليس فيه شيء^(٣).

والخبران محمولان على الاستحباب جمعاً بينهما وبين الأخبار الحاصرة للزكاة في غيرها.

وبما ذكر ظهر عدم الزكاة في البغال والحمير، وكذا يسقط في الرقيق، لموثق ساعة: «ليس على الرقيق زكاة إلا رقيق يُبتغى به التجارة، فإنه من المال الذي يزكى»^(٤).

(١) الكافي: ٣/ ٥٣٠، ح ١، باب ما يجب عليه الصدقة من الحيوان وما لا يجب؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٦٧، ح ١، باب حكم الخيل في الزكاة؛ الاستبصار: ٢/ ١٢، ح ٢، باب زكاة الخيل؛ وسائل الشريعة: ٩/ ٧٨، أبواب ما تجب فيه الزكاة وما تستحب فيه، ب ١٦، ح ٣.

(٢) الحدائق الناضرة: ١٢/ ١٥٢.

(٣) الكافي: ٣/ ٥٣٠، ح ٢، باب ما يجب عليه الصدقة من الحيوان وما لا يجب؛ وسائل الشريعة: ٩/ ٦١، أبواب ما تجب فيه الزكاة وما تستحب فيه، ب ٩، ح ١.

(٤) الكافي: ٣/ ٥٣٠، ح ٣، باب ما يجب عليه الصدقة من الحيوان وما لا يجب؛ وسائل الشريعة: ←

وما في الصحيح عن [زرارة] ومحمد بن مسلم أنّ أبا جعفر وأبا عبد الله عليهما السلام: «سئلا عمّا في الرقيق؟ فقالا: ليس في الرأس أكثر من صاع [من] تمر إذا حال عليه الحول، وليس في ثمنه شيء حتى يحول عليه الحول»^(١)، قيل: يحتمل قوياً أن يكون المراد به زكاة الفطرة على أن يكون المراد بحول الحول حلول ليلة العيد في كلّ سنة^(٢).

ولا يخفى بعد هذا الاحتمال، فإنّ زكاة الفطرة لا تتوقّف على حول الحول، فلا بدّ من ردّ علمه إلى أهله، والظاهر عدم العمل بمضمونه، لا الوجوب، ولا الاستحباب.

فلنذكر^(٣) ما يختصّ به (كلّ جنس) ونبدأ بـ(القول في زكاة الأنعام، وشرائط زكاة الأنعام والنظر في الشرائط واللواحق، والشرائط أربعة:

الأول:): في (النصب، وهي في الإبل اثنا عشر نصاباً، خمسة كلّ واحد منها خمس، وفي كلّ واحد شاة؛ فإذا بلغت ستّاً وعشرين ففيها بنت مخاض؛ فإذا بلغت ستّاً وثلاثين ففيها بنت لبون؛ فإذا بلغت ستّاً وأربعين ففيها حقة؛ فإذا بلغت إحدى وستين ففيها جذعة؛ فإذا بلغت ستّاً وسبعين ففيها بنتا لبون؛ فإذا بلغت إحدى وتسعين ففيها حقتان،

→ ٧٩/٩، أبواب ما تجب فيه الزكاة وما تستحبّ فيه، ب١٧، ح٢. والتعبير عنها بالموثقة لعثمان بن عيسى الثقة الواقفي. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٨١٧.

(١) الكافي: ٣/٥٣٠-٥٣١، ح٤، باب ما يجب عليه الصدقة من الحيوان وما لا يجب؛ وسائل الشيعة: ٧٩/٩، أبواب ما تجب فيه الزكاة وما تستحبّ فيه، ب١٧، ح١.

(٢) مصباح الفقيه: ١١٧/١٣.

(٣) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «ولنذكر» بدل «فلنذكر».

ثمّ ليس في الزائد شيء حتّى يبلغ مائة وإحدى وعشرين، ففي كلّ خمسين حقّة، وفي كلّ أربعين بنت لبون دائماً).

اعتبار النصاب وتعديده
أمّا اعتبار النصاب بحيث لا تجب قبل النصاب، فالظاهر عدم الخلاف فيه نصّاً^(١) وفتوى^(٢).

وأما تعيين النصب في العدد المذكور، فهو المشهور، ويدلّ عليه أخبار معتبرة مستفيضة:

روايات الباب
منها: صحيحة عبد الرحمن بن الحجّاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «في خمس قلائص^(٣) شاة وليس فيما دون الخمس شيء، وفي عشر شاتان، وفي خمس عشر ثلاث شياه، وفي عشرين أربع، وفي خمس وعشرين خمس، وفي ستّ وعشرين ابنة مخاض إلى خمسين وثلاثين.

وقال عبد الرحمن: هذا فرق بيننا وبين الناس، فإذا زادت واحدة ففيها ابنة لبون إلى خمس وأربعين، فإذا زادت واحدة ففيها حقّة إلى ستّين، فإذا

(١) راجع وسائل الشريعة: ١٠٧/٩، أبواب زكاة الأنعام، ب ١.

(٢) جلّ العلم والعمل: ١١٩؛ الكافي في الفقه: ١٦٦؛ المراسم: ١٣٠؛ المبسوط: ١/١٩٠؛ المهذب:

١/١٦١؛ الوسيلة: ١٢٣؛ غنية النزوع: ١١٩؛ السرائر: ١/٤٢٩؛ إصباح الشريعة: ١٠٨.

(٣) القلوص: القتيبة من الإبل بمنزلة الجارية الفتاة من النساء، وقيل: هي الثبيّة، وقيل: هي ابنة المخاض، وقيل: هي كلّ أنثى من الإبل حين تركب وإن كانت بنت لبون أو حقّة إلى أن تصير بكرّة أو تيّزل، زاد التهذيب: سميت قلوصاً لطول قوائمها ولم تجبم بعد، وقال العدوي: القلوص أول ما يركب من إناث الإبل إلى أن تُثني، فإذا أنثت فهي ناقة، والقعود أول ما يركب من ذكور الإبل إلى أن يُثني، فإذا أنثى فهو جمل، وربما سمّوا الناقة الطويلة القوائم قلوصاً، قال: وقد تسمّى قلوصاً ساعة توّضع، والجمع من كلّ ذلك قلائص وقلاص وقلّص، وقلّصان جمع الجمع. لسان العرب: ٨١/٧، قلص.

زادت واحدة ففيها جَدْعَةٌ إلى خمس وسبعين، فإذا زادت واحدة ففيها ابنتا لبون إلى تسعين، فإذا^(١) زادت واحدة ففيها حَقَّتَانِ إلى عشرين ومائة، فإذا كثرت الإبل ففي كل خمسين حَقَّةٌ^(٢).

وصحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن الزكاة؟ قال: ليس في ما دون الخمس من الإبل شيء، فإذا كانت خمساً ففيها شاة إلى عشر؛ فإذا كانت عشراً ففيها شاتان إلى خمس عشرة؛ فإذا كانت خمس عشرة ففيها ثلاث من الغنم إلى عشرين؛ فإذا كانت عشرين ففيها أربع من الغنم إلى خمس وعشرين؛ فإذا كانت خمساً وعشرين ففيها خمس من الغنم؛ فإذا زادت واحدة ففيها ابنة مخاض إلى خمس وثلاثين، وإن لم تكن ابنة مخاض فابن لبون ذكر؛ فإذا زادت واحدة على خمس وثلاثين ففيها ابنة لبون إلى خمس وأربعين؛ فإذا زادت واحدة ففيها حَقَّةٌ إلى ستين؛ فإذا زادت واحدة ففيها جَدْعَةٌ إلى خمس وسبعين؛ فإذا زادت واحدة ففيها ابنتا لبون إلى تسعين؛ فإذا زادت واحدة ففيها حَقَّتَانِ إلى عشرين ومائة؛ فإذا كثرت الإبل ففي كل خمسين حَقَّةٌ^(٣).

ومنها: صحيحة زرارة المروية عن الفقيه عن أبي جعفر عليه السلام قال: «ليس

(١) من هنا إلى قوله: «فإذا كثرت» ليس في الكافي.

(٢) الكافي: ٣/٥٣٢، ح ٢، باب صدقة الإبل؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢١، ح ٢، باب زكاة الإبل؛ الاستبصار: ٢/١٩، ح ٢، باب زكاة الإبل؛ وسائل الشريعة: ٩/١١٠، أبواب زكاة الأنعام، ب ٢، ح ٤.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤/٢٠، ح ١، باب زكاة الإبل؛ الاستبصار: ٢/١٩، ح ١، باب زكاة الإبل؛ وسائل الشريعة: ٩/١٠٩، أبواب زكاة الأنعام، ب ٢، ح ٢.

فيا دون الخمس من الإبل شيء، فإذا كانت خمساً ففيها شاة إلى عشر؛ فإذا كانت عشرأ ففيها شاتان؛ فإذا بلغت خمسة عشر ففيها ثلاث من الغنم؛ فإذا بلغت عشرين ففيها أربع من الغنم؛ فإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها خمس من الغنم؛ فإذا زادت واحدة ففيها ابنة مَحَاض إلى خمس وثلاثين، فإن لم يكن عنده ابنة مَحَاض فابن لبون ذكر؛ فإن زادت على خمس وثلاثين بواحدة ففيها ابنة لبون إلى خمس وأربعين؛ فإن زادت واحدة ففيها حَقَّة.

وإنها سَمِيَتْ حَقَّةً لِأَنَّهَا اسْتَحَقَّتْ أَنْ يَرْكَبَ ظَهْرَهَا إِلَى سِتِّينَ؛ فَإِنْ زَادَتْ وَاحِدَةً فِيهَا جَذَعَةٌ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ؛ فَإِنْ زَادَتْ وَاحِدَةً فِيهَا ابْنَتَا لَبُونِ إِلَى تِسْعِينَ؛ فَإِنْ زَادَتْ وَاحِدَةً فَحَقَّتَانِ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ؛ فَإِنْ زَادَتْ عَلَى الْعِشْرِينَ وَالْمِائَةِ وَاحِدَةً فَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَةُ لَبُونٍ^(١).

الرواية المعارضة

وفي قبال تلك الأخبار ما رواه الكليني والشيخ في الحسن أو الصحيح^(٢) عن زرارة ومحمد بن مسلم وأبي بصير وبريد العجلي والفضيل، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قالوا: «صدقة الإبل في كل خمس شاة إلى أن تبلغ خمساً وعشرين، فإذا بلغت ذلك ففيها ابنة مَحَاض، ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ خمساً وثلاثين، فإذا بلغت خمساً وثلاثين ففيها ابنة لبون، ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ خمساً وأربعين، فإذا بلغت خمساً وأربعين ففيها

(١) من لا يحضره الفقيه: ٢٣/٢، ح ١٦٠٤، صدقة الأنعام؛ وسائل الشيعة: ١٠٨/٩، أبواب زكاة الأنعام، ب ٢، ح ١.

(٢) الترديد من جهة إبراهيم بن هاشم. راجع معجم رجال الحديث: ٣١٦/١.

حقّة طرّوقه الفحل، ثمّ ليس فيها شيء حتّى تبلغ ستّين، فإذا بلغت ستّين ففيها جَدعة، ثمّ ليس فيها شيء حتّى تبلغ خمساً وسبعين، فإذا بلغت خمساً وسبعين ففيها ابنتا لبون، ثمّ ليس فيها شيء حتّى تبلغ تسعين، فإذا بلغت تسعين ففيها حقّتان طرّوقتا الفحل، ثمّ ليس فيها شيء حتّى تبلغ عشرين ومائة، فإذا بلغت عشرين ومائة ففيها حقّتان طرّوقتا الفحل، فإذا زادت واحدة على عشرين ومائة ففي كلّ خمسين حقّة، وفي كلّ أربعين ابنة لبون، ثمّ ترجع الإبل على أسنانها وليس على النيف شيء، ولا على الكسور شيء، ولا على العوامل شيء إنّما ذلك على السائمة الراعية^(١)، الحديث.

وقد خالف المشهور ابن الجنيد وابن أبي عقيل^(٢)، واستدلّ ابن أبي عقيل -على ما نقل - لمذهبه^(٣) بالصحيحة المذكورة أخيراً.

وتأويل الرواية المعارضة
وعن الشيخ رحمته الجواب بأنّ قوله رحمته «إذا بلغت ذلك ابنة مخاض»
يحتمل أن يكون المراد وزادت واحدة، ولم يذكر لعلمه بفهم المخاطب،
وجاز أن تحمل الرواية على التقيّة^(٤).

وعن المصنّف رحمته في محكمي المعتبر^(٥) تضعيف هذين التأويلين، وترجيح أن يقال: فيه روايتان أشهرهما ما اختاره المشايخ الخمسة وأتباعهم، ونقل

(١) الكافي: ٣/ ٥٣١، ح ١، باب صدقة الإبل؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٢، ح ٤، باب زكاة الإبل؛

الاستبصار: ٢/ ٢٠، ح ٤، باب زكاة الإبل.

(٢) للتعرف على مذهبها راجع مختلف الشيعة: ٣/ ١٦٩؛ منتهى المطلب: ٨/ ٨١.

(٣) مختلف الشيعة: ٣/ ١٦٩؛ منتهى المطلب: ٨/ ٨٢.

(٤) تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٣، ذيل ح ٤؛ الاستبصار: ٢/ ٢١-٢٢، ح ٤.

(٥) المعتبر: ٢/ ٤٩٩-٥٠٠.

هذه الرواية برواية الصدوق في معاني الأخبار مع مخالفة لما ذكر على ما في بعض النسخ على ما ذكره في الوسائل^(١).

وكيف كان، فلا مجال لرفع اليد عمّا هو المشهور.

التنبيه على أمور: وينبغي التنبيه على أمور:

الأول: قال في المسالك-في شرح قول المصنّف ﷺ في الشروط: «فأربعون

أو خمسون أو منهما»- ما لفظه: أشار بذلك إلى أنّ النصاب بعد بلوغها ذلك يصير أمراً كلياً لا ينحصر في فرد وأنّ التقدير بالأربعين والخمسين ليس على وجه التخيير مطلقاً، بل يجب التقدير بما يحصل به الاستيعاب، فإن أمكن بهما تختيار، وإن لم يمكن بهما وجب اعتبار أكثرهما استيعاباً مراعاةً لحقّ الفقراء، ولو لم يمكن إلّا بهما وجب الجمع، فعلى هذا يجب تقدير أول هذا النصاب، وهو المائة وإحدى وعشرون بالأربعين، والمائة وخمسون بالخمسين، والمائة وسبعون بهما، ويتخير في المائتين، وفي الأربعمائة يتخير بين اعتباره بهما وبكل واحد منهما^(٢).

وعن المحقّق الأردبيلي^(٣) والشهيد الثاني في فوائد القواعد^(٤) وغيرهما^(٥)

-قدّس الله أسرارهم- التخيير.

(١) معاني الأخبار: ٣٢٧؛ وراجع وسائل الشيعة: ١١٢، أبواب زكاة الأنعام، ب، ٢، ح، ٧. ففي

الوسائل زيادات عمّا في النسخة المتداولة من معاني الأخبار.

(٢) مسالك الأفهام: ١/٣٦٥.

(٣) مجمع الفائدة والبرهان: ٩٨/٤.

(٤) فوائد القواعد: ٢٤٥-٢٤٦.

(٥) الحدائق الناضرة: ١٢/٥٠.

وقيل في توجيه القول الأول: إن المقصود في صحيحة زرارة ونظائرها -مما وقع به التعبير بأن في كل خمسين حقّة وفي كل أربعين ابنة لبون- بيان أنّ الإبل إذا كثرت وتجاوزت عن المائة والعشرين لا يتعلّق النصاب بخصوص عدد المجموع، بل يلاحظ العدد خمسين خمسين وأربعين أربعين، فيخرج الفريضة منه على ما يقتضيه ذلك العدد بهذه الملاحظة، فالنصاب حينئذ كل خمسين وكل أربعين، فكل جزء يفرض بالغاً حدّ الأربعين، فهو موجب لثبوت ابنة لبون فيه للفقير، وكل ما يفرض بالغاً حدّ الخمسين، فهو سبب لثبوت حقّة فيه، ولكن لا على سبيل الاجتماع بل على سبيل التبادل، إذ المال الواحد لا يزكّي أزيد من مرّة، وعلى هذا فلو كان المال مائة وخمسين، فقد تعلقت الزكاة بمجموعها، فلو عمل بعموم قوله: «في كلّ أربعين ابنة لبون» لزم بقاء ثلاثين غير مزكّي مع كونها جزءاً من النصاب الآخر، فمقتضى إطلاق سبب كلّ من الأربعين والخمسين لثبوت موجبه عدم الخروج عن عهدة الزكاة المفروضة إلّا بالأخذ بما يحصل به الاستيعاب مع الإمكان وإلّا فالأكثر استيعاباً^(١).

ويمكن أن يقال: بعد عدم إمكان الأخذ بإطلاق السبب للزوم المحذور المذكور أعني لزوم أن يزكّي المال مرتين لا يبقى ظهور للأخبار فيما ذكر، فيدور الأمر بين المعنيين.

ويؤيد التخيير قوله عليه السلام في صحيحة زرارة المتقدّمة: «فإن زادت على العشرين والمائة واحدة ففي كلّ خمسين حقّة، وفي كلّ أربعين ابنة لبون»، فإنّه

لابد من شمول الحكم لخصوص ما زادت على العشرين والمائة واحدة.

الأمر الثاني الثاني: قد يقال: التخيير في مثل المائتين والأربعمائة أو مطلقاً لو قلنا به للمالك دون الساعي، إذ ليس للساعي إلا إلزامه بدفعه، فإذا كان مفاد حكم الشارع أنّ ما وجب في ماله ما يقع في كلّ أربعين ابنة لبون مصداقاً له وفي كلّ خمسين حقّة ولم يعيّن عليه أحدهما، فليس للساعي الامتناع^(١). قلت: مجرد هذا لا يكفي، ألا ترى أنّ المال المشترك فيه إذا كان بيد أحد الشريكين يكون ملزماً بدفع سهم الشريك إليه، ومع ذلك ليس الاختيار بيده في التعيين.

الأمر الثالث الثالث: هل الواحدة الزائدة على المائة والعشرين شرط في وجوب الفريضة أو جزء من النصاب؟ قد يستظهر من قوله **بِابْنِ**: «في كلّ أربعين ابنة لبون» أنّ مورد الحقّ الذي يثبت في المائة وأحد وعشرين ثلاث أربعينات فالواحدة خارجة منها، وربما فرع عليه احتساب جزء منه على الفقير لو تلف بلا تفریط، وفي التفریع تأمل، لعلّه يأتي التكلّم فيه؛ إن شاء الله تعالى.

نُصِبَ البقر والغنم (وفي البقر نصابان، ثلاثون وفيها تبيع أو تبيعة، وأربعون وفيها مسنة، وفي الغنم خمسة نصب، أربعون وفيها شاة، ثم مائة وإحدى وعشرون ففيها^(٢) شاتان، ثم مائتان وواحدة ففيها ثلاث شياه، فإذا بلغت ثلاثمائة وواحدة فروايتان أشهرهما أنّ فيها أربع شياه حتى بلغ^(٣)

(١) مصباح الفقيه: ١٣٣/١٣.

(٢) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «وفيها» بدل «ففيها».

(٣) كذا، وفي بعض نسخ المختصر المطبوعة: «تبليغ»، وفي بعضها الآخر «يلبغ» بدل «بلغ».

أربعمائة فصاعداً ففي كلِّ مائة شاة، وما نقص فعفو، وتجب الفريضة في كلِّ واحد من النصب، ولا يتعلّق بما زاد، وقد جرت العادة بتسمية ما لا يتعلّق به الزكاة من الإبل شنقاً، ومن البقر وقصاً، ومن الغنم عفواً^(١).

ويدلّ على نصابي البقر ما رواه الكليني رضي الله عنه عن عليّ بن إبراهيم عن أبيه

عن حمّاد عن حريز عن زرارة ومحمّد بن مسلم وأبي بصير ويريد العجلي ما يدلّ على نصابي

البقر

والفضيل، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام أنّها قالوا: «وفي البقر في كلِّ ثلاثين بقرة تبع حوليّ، وليس في أقلّ من ذلك شيء، وفي أربعين بقرة مُسنّة وليس فيما بين الثلاثين إلى الأربعين شيء حتّى تبلغ أربعين، فإذا بلغت أربعين ففيها مسنّة، وليس فيما بين الأربعين إلى الستين شيء، فإذا بلغت الستين ففيها تبعان إلى السبعين، فإذا بلغت السبعين ففيها تبع ومسنّة إلى الثمانين، فإذا بلغت الثمانين ففي كلِّ أربعين مسنّة إلى تسعين، فإذا بلغت تسعين ففيها ثلاث تبعات حوليات، فإذا بلغت عشرين ومائة ففي كلِّ أربعين مسنّة، ثمّ ترجع البقر على أسنانها، وليس على النيف شيء، ولا على الكسور شيء، ولا على العوامل شيء، إنّما الصدقة على السائمة الراعية»^(٢).

(١) قال في القاموس: الشنق - محرّكة - ما بين الفريضتين في الزكاة ففي الغنم ما بين أربعين

ومائة وعشرين، وقس في غيرها.

وقال أيضاً: الوقص - بالتحريك - واحد الأوقاص في الصدقة وهو ما بين الفريضتين.

ونحوه قال الجوهري في الصحاح.

وقال ابن الأثير في النهاية: الشنق - بالتحريك - ما بين الفريضتين من كلِّ ما تجب فيه

الزكاة. القاموس المحيط: ٣/ ٢٦٠، وقص، ٢/ ٣٣٣، شنق؛ الصحاح: ٣/ ١٠٦١، وقص،

٤/ ١٥٠٣، شنق؛ النهاية: ٢/ ٥٠٥، شنق.

(٢) الكافي: ٣/ ٥٣٤، ح ١، باب صدقة البقر؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٤، ح ١، باب زكاة البقر؛ ←

وفي خبر الأعمش المروي عن الخصال: «وتجب على البقر إذا بلغت ثلاثين بقرة تبعة حولية، فيكون فيها تبيع حوالي إلى أن تبلغ أربعين بقرة، ثم يكون فيها مسنة إلى ستين، ثم يكون فيها مستان إلى تسعين، ثم يكون فيها ثلاث تباع، ثم بعد ذلك تكون في كل ثلاثين بقرة تبيع، وفي كل أربعين مسنة»^(١).

ويظهر من الروایتين ما استظهره صاحب المسالك في نصابي الإبل من الرجوع إلى ما يحصل به الاستيعاب من كل من العديدين أو منهما معاً. وأما نصب الغنم، فأولها أربعون وفيها شاة، ثم مائة وإحدى وعشرون وفيها شاتان، ثم مائتان وواحدة وفيها ثلاث شياه.

نصب الغنم وما ورد فيها

ولا خلاف ظاهر في شيء من ذلك إلا من الصدوقين عليه السلام في النصاب الأول، فاعتبر فيه زيادة واحدة على الأربعين ثم ثلاثمائة وواحدة وهو النصاب الرابع، فإذا بلغت ذلك فقليل: تؤخذ من كل مائة شاة، وقيل: بل تجب أربع شياه، حتى يبلغ أربعمائة فيؤخذ من كل مائة شاة بالغاً ما بلغ، وهذا هو الأشهر.

واستدل للقول الأول بصحيفة محمد بن قيس عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ليس فيما دون الأربعين من الغنم شيء، فإذا كانت أربعين ففيها

→ وسائل الشريعة: ٩/ ١١٤، أبواب زكاة الأنعام، ب ٤، ح ١.

(١) الخصال: ٦٠٥؛ وسائل الشريعة: ٩/ ٦٤، أبواب ما تجب فيه الزكاة، ب ١٠، ح ١. والرواية ضعيفة بجهاالة بعض رواته.

(٢) مختلف الشريعة: ٣/ ١٧٩. هذا ولكن قال الصدوق عليه السلام: إلى ثلاثمائة فإذا كثر الغنم سقط هذا كله وأخرج من كل مائة شاة. من لا يحضره الفقيه: ٢/ ٢٧، ذيل ح ١٦٠٧.

شاة إلى عشرين ومائة، فإذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى المائتين، فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث من الغنم إلى ثلاثمائة، فإذا كثرت الغنم ففي كل مائة شاة»^(١).

واستدل للمشهور بصحیحة الفضلاء ذكر جملة منها في المقامین المتقدمین وفيها: «وفي الشاة في كل أربعين شاة شاة، وليس في ما دون الأربعين شيء، ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ عشرين ومائة، فإذا بلغت عشرين ومائة ففيها مثل ذلك شاة واحدة، فإذا زادت على عشرين ومائة ففيها شاتان، وليس فيها أكثر من شاتين حتى تبلغ مائتين، فإذا بلغت مائتين ففيها مثل ذلك، فإذا زادت على مائتين شاة واحدة ففيها ثلاث شياه، ثم ليس فيها أكثر من ذلك حتى تبلغ ثلاثمائة، فإذا بلغت ثلاثمائة ففيها مثل ذلك ثلاث شياه، فإذا زادت واحدة ففيها أربع شياه حتى تبلغ أربعمائة، فإذا تمت أربعمائة كان على كل مائة شاة، وسقط الأمر الأول، وليس على ما دون المائة بعد ذلك شيء، وليس في النيف شيء»^(٢)، الحديث.

وقد أخذ المشهور بصحیحة الفضلاء ولم يأخذوا بصحیحة محمد بن قيس، إمام لعدم مكافأة الثانية للأولى سنداً، أو دلالة، أو جهةً لموافقتها لمذهب الفقهاء الأربعة، كما قيل^(٣).

(١) تهذيب الأحكام: ٤/٢٥، ح ٢، باب زكاة الغنم؛ الاستبصار: ٢/٢٣، ح ٢، باب زكاة

الغنم؛ وسائل الشیعة: ٩/١١٧، أبواب زكاة الأنعام، ب ٦، ح ٢.

(٢) الكافي: ٣/٥٣٤-٥٣٥، ح ١، باب صدقة الغنم؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٥، ح ١، باب زكاة

الغنم؛ الاستبصار: ٢/٢٢، ح ١، باب زكاة الغنم؛ وسائل الشیعة: ٩/١١٦، أبواب زكاة

الأنعام، ب ٦، ح ١.

(٣) مدارك الأحكام: ٥/٦٣.

وأما ما حكى عن الصدوقين عليهما السلام من اعتبار زيادة الواحدة على الأربعين في النصاب الأول، فالظاهر أن مدركه ما في الفقه الرضوي عليه السلام (١)، أو ما رواه في الخصال بإسناده عن الأعمش - في حديث شرائع الدين - عن جعفر بن محمد عليه السلام قال: «ويجب على الغنم الزكاة إذا بلغ أربعين شاة وتزيد واحدة فيكون فيها شاة إلى عشرين ومائة، فإذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى مائتين، فإن زادت واحدة ففيها ثلاث شياه إلى ثلاثمائة، وبعد ذلك يكون في كل مائة شاة شاة» (٢).

وقيل في الجواب بعدم نهوض ما ذكر حجة في مقابل ما عرفت (٣).

سؤال وجواب

ثم إن هاهنا سؤال مشهوراً، وهو أنه وجب أربع شياه عند بلوغها ثلاثمائة وواحدة ولم يتغير الفريضة حتى تبلغ خمسمائة، فأبي فائدة ترتب على جعل الأربعمائة نصاباً؟ وكذلك الكلام بالنسبة إلى ثلاثمائة وواحدة على القول الآخر.

وقد أشار المصنف عليه السلام في الشرائع إلى الجواب عنه بقوله: وتظهر الفائدة في الوجوب وفي الضمان (٤).

أما الأول، فإنه إذا كانت أربعمائة فمحل الوجوب مجموعها، إذ المجموع نصاب ومحل الوجوب النصاب، ولو نقصت عن الأربعمائة ولو

(١) فقه الرضا عليه السلام: ١٩٦.

(٢) الخصال: ٦٠٥؛ وسائل الشيعة: ٩/٦٤، أبواب ما تجب فيه الزكاة وما تستحب فيه،

ب ١٠٠، ح ١. والرواية ضعيفة.

(٣) مصباح الفقيه: ١٣/١٤١.

(٤) إلى هنا قول المحقق عليه السلام في الشرائع. شرائع الإسلام: ١/١٣١.

واحدة كان محلّ الوجوب الثلاثمائة وواحدة والزائد عفو، ويتفرّع على هذا جواز تصرف المالك فيه قبل إخراج حقّ الفقير بناء على المنع منه قبل الإخراج إلّا مع الضمان، فإنّ هذا إنّما هو فيما يتعلّق به الوجوب دون العفو.

وأما الثاني-أي الضمان-فهو أيضاً يتفرّع على محلّ الوجوب، فلو تلف من أربعمائة واحدة بعد الحول بغير تفریط سقط من الوجوب جزء من مائة جزء من شاة، وإن شئت قلت: أربعة أجزاء شاة من أربعائة جزء، ولو كانت ناقصة من أربعائة ولو واحدة وتلف منها شيء ما دامت الثلاثمائة باقية لم يسقط من الفريضة شيء، وكذلك الكلام على القول الآخر.

وناقش في المدارك في عدم سقوط شيء من الفريضة في صورة النقص عن الأربعائة، لأنّ مقتضى الإشاعة توزيع التالف على الحقيين وإن كان الزائد على النصاب عفواً، إذ لا منافاة بينهما ووجه إشكاله عدم تميّز النصاب^(١).

وأجيب بأنّ إشاعة حقّ الفقير في عين النصاب دون العفو لا تتوقّف على تشخّص النصاب وتميّزه عمّا عداه في الخارج، بل على تحقّقه في الواقع، فلو باع زيداً-مثلاً-صاعاً من صبرة وشرط عليه أن يكون ربعه لعمرو في هذه الصبرة ربعاً مشاعاً من صاع كلّ مملوك لزيد متصادق على أيّ صاع فرض من هذه الصبرة، فبقاء ملك عمرو الذي هو ربع مشاع من الصاع تابع لبقاء ملك زيد الذي هو صاع من هذه الصبرة على سبيل الكليّة

بحيث لا يرد عليه نقص بتلف شيء من الصبرة ما دام بقاء صاع منها^(١).
 قلت: فيما أفيد تأمل، أما جواز التصرف للمالك بالنسبة إلى العفو، فهو
 مبني على كون النصاب في المال المشتمل عليه وعلى الزائد، كالصاع الكلي
 في الصبرة والقول بجواز تصرف المالك في الصبرة ما دام الصاع فيها
 موجوداً، ومع تسليم كون النصاب كالصاع الكلي واستفادته من الأخبار،
 نمنع جواز التصرف، لأن وجه الجواز في صورة بيع الصاع الكلي هو أن
 مالك الصاع لا يملك أشخاص الصيعان، فالأشخاص ملك للبائع، فله
 أن يتصرف ما دام فرد منها ينطبق عليه الكلي موجوداً، وجه المنع أنه كيف
 يتصور الجمع بين ملكية جميع أفراد الصاع الكلي لأحد مع ملكية الكلي
 لغيره، ويشبه هذا اجتماع الموجبة الجزئية والسالبة الكلية.

ومن هذا ظهر الإشكال في الثمرة الثانية، فنقول: إذا كان الكلي في
 المعين كالسكر المشاع، فما وجه عدم سقوط شيء من الفريضة.
 وأما عدم وجوب شيء فيما نقص من النصاب، فلازم شرطية النصاب،
 وقد وقع التصريح [به] في بعض الأخبار.

وأما ما بين النصابين، فعدم وجوب شيء فيها هو صريح صحيحة
 الفضلاء عند ذكر فريضة كل نصاب، ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ
 النصاب الآخر، وبه يرفع اليد عن ظهور قوله بإطلاق في صحيحة محمد بن
 قيس: «فإذا كانت أربعين ففيها شاة إلى عشرين ومائة فإذا زادت
 واحدة ففيها شاتان إلى المائتين»، إلى آخرها، في كون بلوغ النصاب سبباً

كتاب الزكاة / زكاة المال: الركن الثاني: فيما تجب فيه ٤٣

لثبوت الفريضة في الغنم البالغ هذا الحدّ مما زاد حتّى تبلغ النصاب الآخر.

(الشرط الثاني: السوم، فلا تجب في المعلوفة ولو) كان (في بعض الشرط الثاني: السوم الحول).

[الشرط] الثالث: الحول، وهو اثنا عشر هلالاً وإن لم تكمل أيامه، الشرط الثالث: وليس حول الأمهات حول السخال، بل يعتبر فيها الحول، كما في الحول الأمهات، ولو تمّ ما نقص عن النصاب في أثناء الحول استأنف حوله من حين تمامه، ولو ملك مالاً آخر كان له حول بانفراده، ولو تلم النصاب قبل الحول سقط الوجوب، وإن قصد الفرار - ولو كان بعد الحول - لم يسقط).

أما اشتراط السوم - وهو الرعي^(١) -، فلا خلاف فيه. اشتراط السوم

ودليله

ويدلّ عليه قوله ﷺ في صحیحة الفضلاء أو حسنتهم^(٢) المروية عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام - في حديث زكاة الإبل -: «وليس على العوامل شيء إنّما ذلك على السائمة الراعية»^(٣).

وفي حديث زكاة البقر: «ليس على النبق شيء، ولا على الكسور شيء، ولا على العوامل شيء، وإتّما الصدقة على السائمة الراعية»^(٤).

(١) الصحاح: ١٩٥٥/٥.

(٢) التريد من ناحية إبراهيم بن هاشم. راجع معجم رجال الحديث: ٣١٦/١.

(٣) الكافي: ٣/٥٣١-٥٣٢، ح ١، باب صدقة الإبل؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٢-٢٣، ح ٤، باب

زكاة الإبل؛ الاستبصار: ٢/٢٠-٢١، ح ٤، باب زكاة الإبل؛ وسائل الشيعة: ٩/١١١،

أبواب زكاة الأنعام، ب ٢، ح ٦.

(٤) الكافي: ٣/٥٣٤، ح ١، باب صدقة البقر؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٤، ح ١، باب زكاة البقر؛ ←

وموثقة زرارة قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن صدقات الأموال؟ فقال: في تسعة أشياء ليس في غيرها شيء: في ^(١) الذهب، والفضة، والحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، والإبل، والبقر، والغنم السائمة وهي الراعية، وليس في شيء من الحيوان غير هذه الثلاثة الأصناف شيء»، الحديث ^(٢).

استمرار السوم تمام
الحول

وأما اعتبار استمرار السوم تمام الحول، فيدل عليه قوله عليه السلام في صححة زرارة: «إنها الصدقة على السائمة المرسلة في مَرَجها عامها الذي يفتنيها فيه الرجل» ^(٣).

نعم، المعروف أنه لا يكون العلف يوماً أو يومين لعارض على خلاف العادة منافياً للسوم تمام الحول.

وقد ينافي هذا مع ما التزموا [به] في بعض الموارد من لزوم الاستيعاب، كاستيعاب غسل تمام البدن في صححة الغسل بحيث لو لم يغسل من البدن مثل رأس إبرة لم يصح، وكذا استيعاب غسل مواضع الوضوء إلا أن يدعى الفرق بأن عدم العلف طول السنة بالدقة نادر جداً لا ينصرف الأخبار إلى مثله، كما لم يعتبر في التيمم استيعاب المسح بالنسبة إلى المسوح بالدقة،

→ وسائل الشريعة: ٩/ ١١٤، أبواب زكاة الأنعام، ب، ٤، ح ١.

(١) في الاستبصار: «من».

(٢) تهذيب الأحكام: ٢/ ٤، ح ٢، باب ما تجب فيه الزكاة؛ الاستبصار: ٢/ ٢، ح ٢، باب ما تجب فيه الزكاة؛ وسائل الشريعة: ٩/ ٥٧، أبواب ما تجب فيه الزكاة، ب، ٨، ح ٩. التعبير عنها بالموثقة لأجل ابن فضال الفطحي. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢.

(٣) الكافي: ٣/ ٥٣٠، ح ٢، باب ما يجب عليه الصدقة من الحيوان وما لا يجب؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٦٧-٦٨، ح ٢، باب حكم الخيل في الزكاة؛ وسائل الشريعة: ٩/ ١١٩، أبواب زكاة الأنعام، ب، ٧، ح ٣.

حيث إنه كثيراً ما تكون في البشرة نحو خشونة تمنع من وصول الماسح بتمام الممسوح بالدقة.

وأما اعتبار الحول، فلا خلاف فيه ظاهراً^(١)، ويدل عليه النصوص ففي اعتبار الحول صحيح الفضلاء عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام أنها قالوا: «ليس على العوامل من الإبل والبقر شيء» - إلى أن قال: - وكل ما لا يحل عليه الحول عند ربّه فلا شيء عليه، فإذا حال عليه الحول وجب عليه^(٢).

وأما حدّ الحول، فهو أن يمضي أحد عشر شهراً ثمّ يهلّ الثاني عشر، فعند هلاله تجب الزكاة ولو لم تكمل أيام الحول بلا خلاف ظاهراً^(٣).

الاختلاف في حدّ الحول

والأصل فيه ما رواه الكليني رحمته الله عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن حرّيز بن عبد الله، عن زرارة قال: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجل كان له مائتا درهم فوهبها لبعض إخوانه أو ولده أو أهله فرأى [بها] من الزكاة، فعل ذلك قبل حلّها بشهر؟ فقال: إذا دخل الشهر الثاني عشر فقد حال عليه الحول، ووجبت عليه فيه الزكاة»^(٤).

(١) المتبعة: ٢٣٩؛ جل العلم والعمل: ١٢٠؛ الكافي في الفقه: ١٦٤؛ المراسم: ١٢٨؛ النهاية: ١٨٢؛ المهذب: ١/١٧٣؛ إشارة السبق: ١١٠؛ الوسيلة: ١٢٣؛ غنية النزوع: ١١٨، وفيه دعوى الإجماع؛ السرائر: ١/٤٢٩؛ إصباح الشيعة: ١٠٧.

(٢) الكافي: ٣/٥٣٤، ح ١، باب صدقة البقر، مع تفاوت؛ تهذيب الأحكام: ٤/٤١، ح ١٥، باب وقت الزكاة؛ الاستبصار: ٢/٢٣-٢٤، ح ١، باب حكم العوامل في الزكاة؛ وسائل الشيعة: ٩/١٢١، أبواب زكاة الأنعام، ب، ح ١.

(٣) المبسوط: ١/٢٠٠؛ الوسيلة: ١٢٣؛ المعتبر: ٢/٥٠٧، وفيه دعوى الإجماع؛ تذكرة الفقهاء: ٥١/٥، وفيه دعوى الإجماع؛ البيان: ٢٨٤.

(٤) الكافي: ٣/٥٢٥-٥٢٦، ح ٤، باب المال الذي لا يحول عليه الحول في يد صاحبه؛ تهذيب الأحكام: ٤/٣٥-٣٦، ح ٤، باب وقت الزكاة؛ وسائل الشيعة: ٩/١٦٣، أبواب زكاة ←

ثم إنه اختلف في أنه هل يستقرّ الوجوب بذلك أو يبقى متزلزلاً إلى أن يكمل الثاني عشر فإن بقي المال على الشرائط يكشف عن استقرار الوجوب، وإن اختلّت كشف عن عدم وجوبها، كما لو حاضت المرأة في أثناء اليوم من شهر رمضان؟ ظاهر فتاوى الأصحاب بل صريح كثير منها^(١) الأوّل، ومال بعض^(٢) إلى الثاني.

دليل القول الأوّل حجة القول الأوّل ظاهر الصحيحة الحاكمة على مثل قوله ﷺ: «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول».

دليل القول الثاني وحجة القول الثاني أنّ المتبادر من قوله ﷺ في الصحيحة المذكورة: «إذا دخل الشهر الثاني عشر فقد حال عليه الحول» التنزيل بلحاظ شرطية الحول لتنجز التكليف بالزكاة وصوريتها حقاً للفقير، لا بلحاظ جميع الآثار، فلا ينافيه اعتبار بقاء المال جامعاً لشرائط النصاب إلى تمام الحول في أصل تحقق التكليف بحيث لو اختلّ شيء منها قبل انقضاء عدد أيامها لا باختيار المكلف كشف عن عدم تحققه في الواقع، نظير شرطية بقاء المرأة طاهرة عن الحيض إلى المغرب لوجوب الصوم من أول النهار.

ويمكن أن يقال: نسلم أنّ لسان الصحيحة لسان التنزيل، لا أنّ المراد من الحول المعروف مضيّ أحد عشر شهراً مع هلال الثاني عشر، لكن ظاهر الصحيحة أنّه مع دخول الشهر الثاني عشر تحقق الوجوب ووجوب الزكاة حقيقة، ومع عدم تحقق سائر الشرائط تمام الحول، لا وجوب حقيقة،

→ الذهب والفضة، ب ١٢، ح ٢.

(١) إرشاد الأذهان: ١/ ٢٨٠؛ إيضاح الفوائد: ١/ ١٧٢؛ مدارك الأحكام: ٥/ ٧٢-٧٣.

(٢) الدروس الشرعية: ١/ ٢٣٢؛ جامع المقاصد: ٣/ ١٠؛ مجمع الفائدة والبرهان: ٥/ ٥١.

وليس المقام كالمملكية في البيع الخياري حيث إنها متحققة في الواقع وقابلة للزوال، كما أنه لا يجب الصوم على المرأة مع عدم بقاء الطهر إلى آخر الوقت، وكيف يصح الأمر مع العلم بعدم بقاء الشرط، ولزوم الاحتياط أمر آخر، فلو سلّم عدم الإطلاق في التنزيل والاختصار على القدر المتيقن لما كان مجال لرفع اليد عن ظاهر الصحيحة في وجوب الزكاة من دون انتظار أمر آخر.

وأما اعتبار الحول في السخال ومغايرته لحول الأمهات، فالتفصيل فيه أنه إذا كانت الأمهات نصاباً فولدت في أثناء الحول، فمع كون السخال بنفسها نصاباً مستقلاً أو مكتملاً لنصاب مستقل كما لو كان خمس من الإبل فولدت خمساً أو سبعمائة فولدت ثلاثاً أو أربعين من البقر فولدت أربعين أو ثلاثين، فمبدأ حول السخال من حين استغنائها بالرعي أو من حين النتاج على الخلاف، فتجب عند انقضاء حول كل منها فريضة.

ومع عدم كون السخال بنفسها نصاباً مستقلاً ولا مكتملاً لنصاب أصلاً، فلا شيء عليه، بل هي نصاب وعفو، فلو كانت عنده أربعون شاة فولدت أربعين ليس عليه إلا شاة لأربعين أعني الأمهات، لأن الأربعين الزائدة -أعني السخال- ليست نصاباً مستقلاً ولا مكتملاً لنصاب، ولا تقاس هذه بالنصاب المبتدأ.

والشاهد عليه قوله عليه السلام: «وليس فيما دون الأربعين شيء»، ثم ليس فيها شيء حتى تبلغ عشرين ومائة، فليس الثمانون مصداقاً لعموم قوله عليه السلام: «في كل أربعين شاة شاة».

إذا لم تكن السخال
بنفسها نصاباً

وأما إذا لم تكن السخال بنفسها نصاباً ولا مكتملاً لنصاب مستقل ولكنها مكتملة لنصاب آخر للمجموع، كما إذا ولدت ثلاثون من البقر أحد عشر أو ثمانون من الغنم اثنين وأربعين، ففي سقوط اعتبار الأول وضرورة الجميع نصاباً واحداً أو وجوب زكاة كل منها عند انتهاء حوله فيخرج عند انتهاء حول الأول تبيع أو شاة وعند مضي سنة من تلك مسنة أو شاتان أو يجب فريضة الأول عند تمام حوله، فإذا جاء حول الزيادة لوحظ ما يخصها من فريضة نصاب المجموع، فإذا جاء الحول الثاني للأتمهات أخرج ما نقص من تلك الفريضة، وهكذا، فيخرج في مثال البقر في الحول الأول للأتمهات تبيع وللعشر عند انتهاء حولها ربع مسنة، فإذا جاء الحول الآخر للأتمهات يخرج ثلاثة أرباع مسنة ويبقى هكذا دائماً أو عدم انتهاء حول الزائد حتى ينتهي حول الأتمهات ثم يستأنف حول واحد للجميع أوجه.

كلام صاحب
الجواهر

وقد يقال^(١): أوجهها الأخير وفاقاً لجماعة من الأعلام^(٢)، لوجوب زكاة النصاب الأول عند تمام حوله، لوجود المقتضي، وهو اندراجه في الأدلة وانتفاء المانع، ومتى وجب إخراج زكاته منفرداً امتنع اعتباره منضمماً إلى غيره في ذلك الحول، للأصل وقوله عليه السلام: «لا ثنى في الصدقة»^(٣)، وقول أبي جعفر عليه السلام: «لا يزكى المال من وجهين في عام واحد»^(٤).

(١) جواهر الكلام: ١٥/١٠٥.

(٢) إيضاح الفوائد: ١/١٧٤؛ تنقيح الرائع: ١/٣٠٤؛ جامع المقاصد: ١/٣٠٤؛ مدارك الأحكام:

٥/٧؛ مصابيح الظلام: ١٠/٢١٠؛ كشف الغطاء: ٤/١٧٠؛ الحدائق الناضرة: ١٢/٧٧-٧٨.

(٣) كنز العمال: ٦/٣٣٢، ح ١٥٩٠٢. أي لا تؤخذ الزكاة مرتين في السنة، والثنى بالكرس

والقصر. النهاية في غريب الحديث والأثر: ١/٢٢٤.

(٤) الكافي: ٣/٥٢٠، ح ٦، باب زكاة المال الغائب والدين والوديعة؛ تهذيب الأحكام: ٤/٣٣، ←

قلت: لعل هذا ينافي مع ما التزموا به في صورة العلم الإجمالي في ما يرد على صاحب التدرجيات كأن علم بوجوب شيء اليوم أو غداً من معارضة الأصليين فنقول في المقام: مع فرض تحقق النصاب الثاني ولو بعد ستة أشهر مثلاً من حول الأمهات البالغة حدّ النصاب الأوّل، يكون النصاب الثاني مشمولاً للأدلة، والنصاب الأوّل أيضاً مشمول للأدلة، وحيث إنّه لا يزكى المال من وجهين في عام واحد يقع التعارض، وليس المقام من قبيل الأسباب والمسببات التكوينية حيث إنّه مع تمامية السبب يتحقّق المسبّب، والمانع غير المتحقّق بعد غير قابل لأن يزاحم الموجود، ولذا التزموا في صورة العلم الإجمالي بلزوم الاحتياط، وسقوط الأصليين في التدرجيات. ولعلّ وجهه أنّ موارد الشبهة في نظر المولى بحسب الكبرى الكلية ملحوظة على السواء من دون تقدّم وتأخّر فيها، والتقدّم والتأخّر في مقام الانطباق، فمع امتناع شمول الكبرى للموردين خروج بعض معيّن دون بعض آخر ترجيح بلا مرجح.

وقد يقال في الجواب بأنّه قد وقع في جملة من الأخبار الواردة في بيان نصب الأنعام وما يجب في كلّ نصاب، كصحيحة الفضلاء وغيرها التصريح بأنّ كلّ ما لم يحل عليه الحول عند ربّه فلا شيء عليه.

ويظهر من هذا التعبير وغيره أنّ الزيادة قبل أن يحول عليها الحول حالها حال العوامل والمعلوفة التي ليس فيها شيء لا معلقاً على حصول

شرط، ولا منجزاً، وإتياً تدرج في الموضوع الذي وضع عليه الزكاة بعد أن حال عليها الحول^(١).

وفيه نظر من جهة أنه يكفي في المقام اندراجها في الموضوع بعد الحول وإن لم يكن بالفعل فيها شيء، لا معلقاً ولا منجزاً، وتتأتى المعارضة المذكورة مع أن استفادة ما ذكر من التعابير الواقعة في الأخبار لا تخلو عن إشكال، فإنه إذا قيل: عصير العنب قبل الغليان حلال لا بأس بشربه، لا ينافي هذا القول مع القول بأنه حرام إذا غلا واشتد، وهل يمكن استفادة عدم الحرمة معلقاً من التعبير الأول؟

ومما ذكر ظهر عدم الفرق بين المفروض - أعني صورة عدم كون السخال بالانفراد نصاباً - وبين كونها نصاباً ومع الانضمام نصاباً آخر، وحيث استفيد من الأخبار لزوم حلول الحول بالنسبة إلى كل ما يتحقق به النصاب، فلو تم ما ينقص عن النصاب في أثناء الحول، فلا بد من استئناف الحول من حين تمامه، ولو ملك مالاً آخر غير ما كمل نصابه كان له حول بانفراده إلا أن يندرج مع المال الأول في نصاب آخر، فيجيء الكلام المذكور، ولو ثلم النصاب المذكور في أثناء الحول سقط الوجوب لما ذكر، ولو كان بفعله قصد الفرار عن الزكاة لانقطاع الملك فيعّمه ما دلّ على نفي الزكاة فيما لم يحل عليه الحول وهو عند صاحبه، ولما دلّ عليه في زكاة التقدين من الأخبار.

نعم، قد يتأمل في صورة المبادلة بالجنس حيث إنه وإن لم تبق الشياء مثلاً

عند صاحبه طول الحول بأشخاصها لكنّه يصدق أنّه ملك النصاب طول الحول، ولعلّ الأظهر ما هو المشهور من اعتبار بقاء الأشخاص بالنظر إلى الأخبار.

وأما عدم السقوط بعد الحول، فهو واضح وقد دلّ عليه الخبر المتقدّم الوارد في السؤال عن هبة الدراهم.

[الشرط] (الرابع: أن لا تكون عوامل).

(وأما اللواحق، فمسائل:)

لواحق الزكاة

[المسألة] (الأولى: الشاة المأخوذة في الزكاة أقلها الجذع من الضأن، أو الثني من المعز، ويجزئ الذكر والأنثى، وبنيت المخاض هي التي دخلت في الثانية؛ وبنيت اللبون هي التي دخلت في الثالثة؛ والحقّة هي التي دخلت في الرابعة؛ والجذعة هي التي دخلت في الخامسة؛ والتبيع من البقر هو الذي يستكمل سنة ويدخل في الثانية؛ والمسنة هي التي [تدخل] ^(١) في الثالثة، ولا تؤخذ الرئي، ولا المريضة، ولا الهرمة، ولا ذات العوار، ولا تعدّ الأكولة، ولا فحل الضراب).

أما اعتبار عدم كونها عوامل، فالظاهر عدم الخلاف فيه، ويدلّ عليه اعتبار عدم كونها عوامل وروايات الأخبار:

الباب

منها: قوله ﷺ في صحيحة الفضلاء - بعد بيان نصب الإبل وكذا بعد ذكر نصاب البقرة -: «ليس على العوامل شيء» ^(٢).

(١) ما بين المعرفين أثبتناه من نسخ المختصر المطبوعة.

(٢) تقدّم نخرجها.

ولا يعارضها موثقة إسحاق بن عمار المضمرة قال: «سألته عن الإبل تكون للجَمال ويكون في بعض الأمصار أيجري عليه الزكاة كما يجري على السائمة في البرية؟ فقال: نعم»^(١)، ونحوها رواية أخرى^(٢) وثالثة^(٣) المحمولة على الاستحباب.

ثم إن الكلام في صدق العوامل الكلام في صدق المعلوفة ولعل أصالة اتّصافها بكونها عاملة على العرف هاهنا أوضح.

المسألة الأولى: وأما أن الشاة المأخوذة في الزكاة أقلها الجذع من الضأن والشني من المعز، فهو المشهور^(٤)، بل عن بعض دعوى الإجماع.

واستدلّ على المشهور - كما ذكره في المعبر^(٥) - بما رواه سويد بن غفلة قال: «أتانا مصدق رسول الله ﷺ وقال: نهانا أن نأخذ المراضع، وأمرنا أن نأخذ الجذعة والثنية»^(٦).

ويشكل التمسك به، فإن الرواية - مع تسليم انجبارها بالعمل من

(١) تهذيب الأحكام: ٤١/٤، ح ١٧، باب وقت الزكاة؛ الاستبصار: ٢/٢٤، ح ٣، باب حكم العوامل في الزكاة؛ وسائل الشيعة: ٩/١٢٠، أبواب زكاة الأنعام، ب، ح ٧. والتعبير عنها بالموثقة لرمي إسحاق بالفطحية، ولكن الأمر ليس كذلك. راجع ترجمته في جامع الرواة بتحقيقنا.

(٢) وسائل الشيعة: ٩/١٢٠، أبواب زكاة الأنعام، ب، ح ٧، ذيل ح ٧.

(٣) وسائل الشيعة: ٩/١٢١، أبواب زكاة الأنعام، ب، ح ٧، ح ٨.

(٤) الهداية: ١/٢٤٣؛ الخلاف: ٢/٢٤، وفيه دعوى الإجماع؛ الوسيلة: ١٢٦؛ غنية النزوع: ١٢٣؛ السرائر: ١/٤٤٨؛ إصباح الشيعة: ١٠٩.

(٥) المعبر: ٢/٥١٢.

(٦) المغني: ٢/٤٧٩؛ الشرح الكبير: ٢/٥٢٠؛ كشف القناع: ٢/٢٢٤.

حيث السند-يشكل من جهة الدلالة من جهة اعتبار الأئمة فيها مع أنه ليس في الرواية دلالة على إرادته في الغنم، فلعل موردها البقر والبعير.

وعن التذكرة نقلها مرسلًا بلفظ: «الجدع والثني»^(١).

واستدل^(٢) أيضاً بما عن عوالي اللآلي مرسلًا: «أنه ﷺ أمر عامله بأن يأخذ من الضأن الجدع ومن المعز الثني»^(٣).

ولا يخفى أنه بعد تسليم اعتبار الرواية سنداً، لا مجال لاستفادة اللزوم، ولزوم عدم جواز أخذ ما زاد سنه عن الجدع والثني، ولا يلتزمون به، مع أنه يبعد جداً عدم التعرض في لسان الأخبار مع شدة الحاجة، فلو لا مخالفة المشهور، لكان الاكتفاء بما يسمى شاة قوياً، وقد حكى عن جماعة من المتأخرين الميل إليه أو القول به^(٤).

واختلف في مفهوم الجدع والثني، فعن كثير من الفقهاء أن المراد من الجدع من الضأن ما كمل له سبعة أشهر، والثني من المعز ما كملت له سنة^(٥)، واختلف كلمات اللغويين^(٦)، ومع إجمال المفهوم، يكون المرجع إطلاق الأدلة والاختصار في تقييدها على القدر المتيقن.

(١) تذكرة الفقهاء: ١٠٧/٥.

(٢) كتاب الزكاة (للشيخ الأنصاري): ١٨٦.

(٣) عوالي اللآلي: ٢/٢٣٠.

(٤) مدارك الأحكام: ٥/٩٢؛ ذخيرة المعاد: ٢/٤٣٦؛ مفاتيح الشرائع: ١/٢٠٠؛

(٥) السرائر: ١/٤٤٨؛ قواعد الأحكام: ١/٣٣٨؛ البيان: ٢٨٦؛ التنقيح الرائع: ١/٣٠٥؛

الرسائل العشر (لابن فهد): ١٧٦.

(٦) لسان العرب: ٨/٤٤؛ مجمع البحرين: ٤/٣١٠.

وقد يقال: مع فرض عدم الإطلاق وإهمال الأدلة من هذه الجهة، يكون المرجع أصالة البراءة^(١).

وفيه تأمل، لأنه بعد فرض تعلق الزكاة بالعين وممنوعية التصرف قبل إخراج الزكاة يشك في حليّة التصرف مع عدم تأدية ما هو المتعين جواز الاكتفاء به.

وأما أجزاء الذكر والأنثى، فلا إطلاق الأدلة.

والأسنان المذكورة فالظاهر عدم الخلاف فيها بين الفقهاء
الزكاة
واللغويين، نعم، في خصوص التبع ذكر الجوهري^(٢) وغيره^(٣) أنه ولد البقر في السنة الأولى ولم يعتبرها تمام الحول، وإنما اعتبر تمام الحول والدخول في الثانية، لقوله ﷺ في حسنة الفضلاء: «في كلّ ثلاثين بقرة تبع حولي».

وعن المبسوط أنه قال: قال أبو عبيدة: تبع لا يدلّ على سنّ، وقال غيره: إنّها سمّي تبعاً لأنه يتبع أمه في الرعي - إلى أن قال: - فالرجوع فيه إلى الشرع والنبى ﷺ قد بين، وقال: «تبع أو تبعه جذع أو جذعة»، وقد فسره أبو جعفر ﷺ وأبو عبد الله ﷺ بالحولي^(٤)؛ انتهى.

عدم أخذ الربى وأما عدم أخذ الربى المفسرة بالوالدة إلى خمسة عشر يوماً على ما هو

(١) مصباح الفقيه: ١٣ / ٢٣١.

(٢) الصحاح: ٣ / ١١٩٠، تبع.

(٣) القاموس المحيط: ٣ / ٨، تبع.

(٤) المبسوط: ١ / ١٩٨.

المعروف بين الفقهاء-رضوان الله تعالى عليهم -، فاستظهر اتفاق الأصحاب عليه^(١).

واستدلّ عليه بموثقة سماعه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا تؤخذ الأكولة، والأكولة الكبيرة من الشاة تكون في الغنم، ولا والده، ولا الكبش للفحل»^(٢).

ولا يخفى أنّه لا يستفاد منها التحديد المذكور أعني خمسة عشر يوماً، وقد علّل المنع بما لا يخلو عن الإشكال.

وقد ورد في صحيحة عبد الرحمن بن الحجّاج عن أبي عبد الله عليه السلام تفسير الرّبيّ بالتي تربّي اثنين قال: «ليس في الأكيّلة، ولا في الرّبيّ -والرّبيّ هي التي تربّي اثنين -، ولا شاة لبن، ولا فحل الغنم صدقة»^(٣)، وظاهر هذه الصحيحة عدم عدّ الرّبيّ بهذا المعنى من النصاب كالأكولة وفحل الضراب، وهو خلاف المشهور.

وأما عدم جواز أخذ المريضة والهريمة وذات العوار، فادّعي عدم الخلاف فيه^(٤).

عدم جواز أخذ
المريضة والهريمة
وذات العوار

(١) شرائع الإسلام: ١/١٣٧؛ الجامع للشرائع: ١٢٩؛ تحرير الأحكام: ١/٦٠؛ البيان: ٢٩٢.

(٢) الكافي: ٣/٥٣٥، ح٣، باب صدقة الغنم؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/٢٨، ح١٦٠٩، صدقة الأنعام؛ وسائل الشيعية: ٩/١٢٥، أبواب زكاة الأنعام، ب١٠، ح٢. التعبير عنها بالموثقة لعثمان بن عيسى الثقة الواقفي. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٨١٧.

(٣) الكافي: ٣/٥٣٥، ح٢، باب صدقة الغنم؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/٢٨، ح١٦٠٨، صدقة الأنعام؛ وسائل الشيعية: ٩/١٢٤، أبواب زكاة الأنعام، ب١٠، ح١.

(٤) الهداية: ١/١٧٢؛ المبسوط: ١/١٩٥؛ السرائر: ١/٤٣٧؛ إصباح الشيعية: ١١٣؛ الجامع ←

واستدل^(١) عليه بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتِمَّمُوا أَلْحَيْتَ مِنْهُ تُفْقُوتَ﴾^(٢)،
وما رواه الجمهور عن النبي ﷺ أنه قال: «ولا تؤخذ في الصدقة هرمة، ولا
ذات عوار، ولا تيس إلا أن يشاء المصدق»^(٣).

وما رواه الشيخ ﷺ في الصحيح عن محمد بن قيس، عن أبي عبد الله عليه
السلام قال: «ولا تؤخذ هرمة، ولا ذات عوار إلا أن يشاء المصدق»^(٤)، ولا ذكر
للمريضة، ولعلها مندرجة في ذات عوار أو يفهم حكمها بالفحوى.

وقد يقال: لا دلالة في الخبرين على أنه يجوز للمصدق أن يشاء ذلك
على الإطلاق، فهو مقصور على ما إذا رأى المصلحة^(٥).

ويمكن أن يقال: لا وجه لرفع اليد عن إطلاقهما إلا دعوى لزوم
كون عمل الوكيل والولي والمنصوب من قبل السلطان مقروناً بالمصلحة
ولو بنظرهم، للانصراف، ولعلها غير مسلمة، ولهذا وقع الكلام في
لزوم مراعاة المصلحة في تصرفات الولي بالنسبة إلى مال المولى عليه، أو
عدم المفسدة.

→ للشرائع: ١٢٩؛ منتهى المطلب: ٨/١١٤، وفيه دعوى عدم الخلاف.

(١) منتهى المطلب: ٨/١١٤؛ تذكرة الفقهاء: ٥/١١١.

(٢) البقرة: ٢٦٧.

(٣) مستند أحمد: ١٢/١؛ صحيح البخاري: ٢/١٢٤؛ سنن أبي داود: ١/٣٥١؛ سنن النسائي:

٥/٢١؛ كنز العمال: ٦/٣١٦.

(٤) تهذيب الأحكام: ٤/٢٥، ح ٢، باب زكاة الغنم؛ الاستبصار: ٢/٢٣، ح ٢، باب زكاة

الغنم؛ وسائل الشريعة: ٩/١٢٥، أبواب زكاة الأنعام، ب ١٠، ح ٣.

(٥) مصباح الفقيه: ١٣/٢٣٣.

وأما عدم عدّ الأكلوة وفحل الضراب، فيدلّ عليه موثقة سماعه المتقدمة، واستدلّ^(١) أيضاً بقوله ﷺ لمصدّقه: «إيّاك وكرائم أموالهم»^(٢).
 عدم عدّ الأكلوة وفحل الضراب

[المسألة] (الثانية: من وجب عليه شيء^(٣) من الإبل وليست عنده، وعنده أعلى منها بسنّ دفعها وأخذ شاتين أو عشرين درهماً، ولو كان عنده الأدون دفعها مع الشاتين^(٤) أو عشرين درهماً، ويجزئ ابن اللبون الذكر عن بنت المخاض مع عدمها من غير جبر، ويجوز أن يدفع عمّا يجب في النصاب من الأنعام أو غيرها^(٥) من غير الجنس بالقيمة السوقية، والجنس أفضل، ويتأكد في النعم).

أما الحكم المذكور أولاً، فادعي عليه الإجماع^(٦)، ويدلّ عليه صحيحة زرارة المروية عن الفقيه عن أبي جعفر ﷺ في حديث زكاة الإبل: «وكلّ من وجبت عليه جذعة ولم تكن عنده وكانت عنده حقّة، دفعها ودفع معها شاتين أو عشرين درهماً؛ ومن وجبت عليه حقّة ولم تكن عنده وكانت عنده جذعة، دفعها وأخذ من المصدّق شاتين أو عشرين درهماً؛

(١) تذكرة الفقهاء: ١١٧/٥؛ منتهى المطلب: ١١٥/٨.

(٢) مسند أحمد: ١/٢٣٣؛ صحيح البخاري: ١٣٦/٢؛ صحيح مسلم: ١/٣٨؛ سنن ابن ماجه: ١/٥٦٨، ح ١٧٨٣؛ سنن أبي داود: ١/٣٥٧، ح ١٥٨٤.

(٣) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «سنّ» بدل «شيء».

(٤) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «ومعها شاتين» بدل «مع الشاتين».

(٥) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «وغيرها» بدل «أو غيرها».

(٦) من لا يحضره الفقيه: ٢/٢٣، ذيل ح ١٦٠٤؛ المقنعة: ٢٥٤؛ المراسم: ١٣١؛ النهاية: ١٨٠؛

المهذب: ١/١٦٢؛ الوسيلة: ١٢٤؛ السرائر: ١/٤٣٥؛ إصباح الشيعة: ١١٢؛ تذكرة

الفقهاء: ٦٦/٥، وفيه دعوى الإجماع.

ومن وجبت عليه حقّة ولم تكن عنده وكانت عنده ابنة لبون، دفعها ودفع معها شاتين أو عشرين درهماً.

ومن وجبت عليه ابنة لبون ولم تكن عنده وكانت عنده حقّة، دفعها وأعطاه المصدّق شاتين أو عشرين درهماً؛ ومن وجبت عليه ابنة لبون ولم تكن عنده وكانت عنده ابنة مخاض، دفعها وأعطى معها شاتين أو عشرين درهماً؛ ومن وجبت عليه ابنة مخاض ولم تكن عنده وكانت عنده ابنة لبون، دفعها وأعطاه المصدّق شاتين أو عشرين درهماً؛ ومن وجبت عليه ابنة مخاض ولم تكن عنده وكان ابن لبون ذكر، فإنّه يقبل منه، وليس يدفع معه شيئاً^(١).

والمنسوب إلى الأصحاب عليهم السلام أنّ الخيار في ذلك للمالك، لا العامل^(٢)، وعلّل بأنّه ليس للعامل أن يتعدّى عن الحدود الشرعيّة، ويوجب عليه ما لم يعيّنه الشارع عليه.

نعم، لو دفع الأعلى وردّ إليه المصدّق شاتين أو عشرين درهماً، ليس له الامتناع من القبول ومطالبة الفرد الآخر، إذ لم يجعل الشارع التخيير في ذلك له، بل للمصدّق حيث قال: يدفع إليه المصدّق هذا أو هذا، نعم، للمالك أن لا يقبل منه ذلك حينئذ، ويتكلف في تحصيل أصل الفريضة أو بدله الأدنى، ويدفعه إليه مع شاتين أو عشرين درهماً.

(١) من لا يحضره الفقيه: ٢٣/٢، ح ١٦٠٤، صدقة الأنعام؛ وسائل الشيعة: ١٢٧/٩، أبواب

زكاة الأنعام، ب ١٣، ح ١.

(٢) الحدائق الناضرة: ٥٤-٥٣/١٢.

ثم استشكل في شمول الخبر لو كان قيمة ما يدفعه المالك من الزكاة أقل مما يأخذ من العامل من الشاة وعشرين درهماً أو مساويه، بدعوى انصراف ما دلّ على الحكم عن الصورتين، ولأنّ المالك ما أذى شيئاً في الحقيقة أو أخذ شيئاً^(١).

أما الانصراف، فله وجه، ولو سلّم أمكن دعوى الانصراف عمّا لو كان التفاوت مع القيمة السوقية زائدة بمقدار كثير.

وأما الجهة الأخرى، ففيها إشكال، لإمكان أن يكون النظر إلى حفظ مقرّرات الشرع بتأدية الزكاة ولو لم يحصل مال، ألا ترى أنّه يحلّ ببعض الحيل في باب الربا أخذ الزيادة مع عدم الفرق بحسب النتيجة بينه وبين الربا.

وأما جواز دفع غير الجنس، ففي غير الأنعام لا إشكال فيه ولا جواز دفع غير الجنس خلاف إلّا من بعض^(٢)، ويدلّ عليه صحيحة البرقي قال: «كتبت إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام هل يجوز - جعلت فداك - أن يخرج عمّا يجب في الحرث من الخنطة والشعير وما يجب على الذهب دراهم بقيمة ما يسوّي أم لا يجوز إلّا أن يخرج من كلّ شيء ما فيه؟ فأجاب عليه السلام: أيّما تيسّر يخرج»^(٣).

(١) مصباح الفقيه: ٢٠٦/١٣.

(٢) السرائر: ٤٤٦/١؛ المعتبر: ٥١٦/٢؛ تذكرة الفقهاء: ١٩٦/٥؛ مفاتيح الشرائع: ٢٠٢/١؛ وفي الجميع دعوى الإجماع. والخلاف محكي عن ابن الجنيد الإسكافي. مختلف الشيعة: ٢٢٩/٣.

(٣) الكافي: ٥٥٩/٣، ح ١، باب الرجل يعطي عن زكاته العوض؛ من لا يحضره الفقيه: ٣٢٢/٢، ح ١٦٢٣، ضمان المرتضى وزكاة التقدين ومستحقّ الزكاة؛ تهذيب الأحكام: ٩٥/٤، ح ٥، باب ←

وأما في الأنعام، فهو المشهور^(١)، واستدلّ بها في كتاب قرب الإسناد عن عبد الله، عن محمد بن الوليد، عن يونس بن يعقوب قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: عيال المسلمين أعطيهم من الزكاة أشتري لهم منها شيئاً ثياباً وطعاماً وأرى أنّ ذلك خير لهم؟ قال: لا بأس»^(٢).

وربّما أيد بجواز احتساب الدين من الزكاة الشامل بإطلاقه لزكاة الأنعام، وعدّ الرواية في الرياض^(٣) من الموثّق مضافاً إلى انجبار السند بالعمل.

وفي قبالة خبر سعيد بن عمرو عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قلت له: يشتري الرجل من الزكاة الثياب والسويق والدقيق والبطيخ والعنب فيقسّمه؟ قال: لا يعطيهم إلاّ الدراهم كما أمر الله تعالى»^(٤)، وقد حمل^(٥) على الأفضليّة جمعاً بينه وبين ما سبق، ولعلّ وجه التأكّد في خصوص النعم الخروج عن شبهة الخلاف.

→ من الزيادات في الزكاة؛ وسائل الشيعة: ١٦٧/٩، أبواب زكاة الذهب والفضة، ب ١٤، ح ١. (١) الانتصار: ٢١٥؛ الخلاف: ٢/٥٠؛ غنية النزوع: ١٢٦؛ السرائر: ١/٤٤٦؛ وفي الجميع دعوى الإجماع.

(٢) قرب الإسناد: ١/٢٤؛ وسائل الشيعة: ١٦٨/٩، أبواب زكاة الذهب والفضة، ب ١٤، ح ٤.

(٣) رياض المسائل: ٥/٦٠. واعلم أنّ عدّ الرواية موثّقة ليونس بن يعقوب ولكن يمكن أن: يقال إنّه وإن قال بالفظحية إلاّ أنّه رجوع، فالأولى عدّ الرواية صحيحة. راجع رجال النجاشي، الرقم: ١٢٠٧.

(٤) الكافي: ٣/٥٥٩، ح ٣، باب الرجل يعطي عن زكاته العوض؛ وسائل الشيعة: ١٦٨/٩، أبواب

زكاة الذهب والفضة، ب ١٤، ح ٣. وفيه سهل بن زياد. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٤٩٠.

(٥) مستند الشيعة: ٩/٢١٣؛ كتاب الزكاة (للشيخ الأنصاري): ١٨١.

المسألة الثالثة: إذا كانت النعم مراضاً لم يكلف صحيحة، ويجوز
أن يدفع من غير غنم البلد ولو كانت أدون.

المسألة الرابعة: لا تجمع^(١) بين متفرق في الملك، ولا يفرق بين مجتمع
فيه، ولا اعتبار بالخلطة).

أما عدم التكليف بأداء الصحيحة مع كون النعم مراضاً، فالظاهر
عدم الخلاف فيه^(٢)، فكما أن أخبار وجوب الزكاة يشملها، فكذلك ما دلّ
على تعيين الفريضة، وما دلّ على النهي عن أخذ الهرمة وذات العوار
منصرف عن هذه الصورة.

واستدل أيضاً بأنه هو الذي يقتضيه قاعدة الشركة حيث إن الفقير لا
يستحقّ إلا كسراً مشاعاً في الجميع.

ويتفرّع على هذا ملاحظة النسبة بحسب القيمة فيما لو كان نصفه أو
ثلثه أو أقلّ أو أكثر مراضاً، وهذا مبنيّ على الشركة^(٣)، وفيه كلام لعلّه يأتي؛
إن شاء الله تعالى.

ولا يخفى أن ما دلّ على عدم أخذ الهرمة وذات العوار يشمل ما لو
كان بعض النصاب هرمة أو ذوات العوار، وقاعدة الشركة يقتضي
ملاحظة هذه الجهة، وليس بناؤهم على هذه الملاحظة.

وأما جواز الدفع من غير غنم البلد ولو كان أدون، فلا تطلق الأدلة،

(١) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «لا يجمع» بدل «لا تجمع».

(٢) الخلاف: ١٥/٢، وفيه دعوى الإجماع؛ منتهى المطلب: ١١٥/٨، وفيه دعوى الإجماع.

(٣) مصابح الفقيه: ١٣/٢٧٠-٢٧١.

فإن ظاهر النصوص أن مطلق الشاة التي يأخذها المصدق مصداق
للفريضة الواجبة، لا خصوص ما هي من أجزاء النصاب.

عدم الجمع بين متفرق وعدم
التفريق بين مجتمع
وأما عدم الجمع بين متفرق في الملك وعدم ضم مال إنسان بغيره
وإن كانا في مكان واحد وإن كانا مخلوطين، فالظاهر عدم الخلاف
فيه^(١)، بل لا بد من بلوغ مال كل إنسان حد النصاب، وبلوغ المجموع لا
يوجب شيئاً.

ويدل عليه النبوي ﷺ: «إذا كانت سائمة الرجل ناقصة عن أربعين،
فليس فيه صدقة»^(٢).

والمروي في العلل: «قلت له مائتي درهم بين خمسة أناس أو عشرة
حال عليها الحول، وهي عندهم أتجب عليهم زكاتها؟ قال: لا، هي بمنزلة
تلك -يعني جوابه في الحرث -، ليس عليهم شيء حتى يتم لكل إنسان
منهم مائتا درهم.

قلت: وكذلك في الشاة والإبل والبقر والذهب والفضة وجميع
الأموال؟ قال: نعم»^(٣).

وكذلك لا خلاف ظاهراً في أنه لا يفرق بين مالي مالِك وإن تباعداً،

(١) المقتع: ١٦٠؛ المقتعة: ٢٣٨؛ الخلاف: ٢/٣٥، وفيه دعوى الإجماع؛ السرائر: ١/٤٥١؛

الجامع للشرائع: ١٢٧؛ تذكرة الفقهاء: ٨٩/٥، وفيه دعوى الإجماع.

(٢) مسند أحمد: ١/١٢؛ صحيح البخاري: ٢/١٢٤؛ سنن النسائي: ٥/٢٢؛ وفي الجميع: إذا

كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة.

(٣) علل الشرائع: ٢/٣٧٥؛ وسائل الشريعة: ٩/١٥١، أبواب زكاة الأنعام، ب، ح، ٥، ٢.

والرواية ضعيفة بإسماعيل بن سهل الضعيف. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٥٦.

فمتى بلغا النصاب تجب الزكاة^(١)، وعليه حمل ما في بعض الأخبار: «لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق»^(٢).

(القول في زكاة الذهب والفضة).

زكاة الذهب والفضة

وشرائط وجوبها

(ويشترط في الوجوب النصاب والحوال، وكونهما منقوشين بسكة المعاملة، وفي قدر النصاب الأول [من الذهب]^(٣) روايتان: أشهرهما عشرون ديناراً، ففيها عشرة قراريط، ثم كلما زاد أربعة ففيها قيراطان، وليس فيما نقص عن أربعة زكاة).

أما عدم وجوب الزكاة مع عدم النصاب، فلا خلاف فيه، ويدل عليه الأخبار.

تقدير نصاب

الذهب والفضة

وروايته

وأما تقدير النصاب بما ذكر، فيدل عليه أخبار كثيرة:

منها: ما عن الكليني عليه السلام في الصحيح، عن الحسين بن بشار^(٤) قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام في كم وضع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة؟ فقال: في كل مائتي درهم خمسة دراهم، فإن نقصت فلا زكاة فيها، وفي الذهب في كل عشرين ديناراً نصف دينار، فإن نقص فلا زكاة فيه»^(٥).

(١) المنقح: ١٦٠؛ المتقنة: ٢٣٨؛ الخلاف: ٣٥/٢، وفيه دعوى الإجماع؛ السرائر: ١/٤٥١؛

الجامع للشرائع: ١٢٧؛ تذكرة الفقهاء: ٨٩/٥، وفيه دعوى الإجماع.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/٢٥، ح ٢، باب زكاة الغنم؛ الاستبصار: ٢/٢٣، ح ٢، باب زكاة

الغنم؛ وسائل الشيعة: ٩/١٢٦، أبواب زكاة الأنعام، ب ١١، ح ١٠. والرواية صحيحة.

(٣) ما بين المعقوفين أثبتناه من نسخ المختصر المطبوعة.

(٤) في وسائل الشيعة: يسار.

(٥) الكافي: ٣/٥١٦، ح ٦، باب زكاة الذهب والفضة؛ وسائل الشيعة: ٩/١٣٨، أبواب زكاة ←

وفي الموثق عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «في الذهب إذا بلغ عشرين ديناراً ففيه نصف دينار، وليس فيها دون العشرين شيء، وفي الفضة إذا بلغت مائتي درهم خمسة دراهم، وليس فيها دون المائتين شيء، فإذا زادت تسعة وثلاثون على المائتين فليس فيها شيء حتى تبلغ الأربعين، وليس في شيء من الكسور شيء حتى تبلغ الأربعين، وكذلك الدنانير على هذا الحساب»^(١).

وحكي القول بأن النصاب الأوّل للذهب أربعون ديناراً وما لم تبلغ أربعين لا شيء عليه^(٢).

واستدلّ لهذا القول بموثقة الفضلاء عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام أنّهما قالوا: «في الذهب في كلّ أربعين مثقالاً مثقال، وفي الورق^(٣) في كلّ مائتين خمسة دراهم، وليس في أقلّ من أربعين مثقالاً شيء، ولا في أقلّ من مائتي درهم شيء، وليس في النيف شيء حتى يتمّ أربعون، فيكون فيه واحداً»^(٤).

واستدلّ أيضاً بصحيفة زرارة المروية عن التهذيب قال: «قلت لأبي

→ الذهب والفضة، ب ١، ح ٣.

(١) تهذيب الأحكام: ٧/٤، ح ٣، باب زكاة الذهب؛ وسائل الشريعة: ١٤٠/٩، أبواب زكاة الذهب والفضة، ب ١، ح ٩. والتعبير عنها بالموثقة لابن فضال. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢.

(٢) هذا القول محكي عن ابني بابويه وجماعة من أصحاب الحديث. كشف الرموز: ١/٢٤٤؛ المعتمد: ٥٢٣/٢.

(٣) في الاستبصار: «الدراهم».

(٤) تهذيب الأحكام: ١١/٤، ح ١٧، باب زكاة الذهب؛ الاستبصار: ١٣/٢، ح ٥، باب المقدار الذي تجب فيه الزكاة من الذهب والفضة؛ وسائل الشريعة: ١٤٤/٩، أبواب زكاة الذهب والفضة ب ٢، ح ٧. والتعبير عنها بالموثقة لابن فضال. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢.

عبد الله عليه السلام: رجل عنده مائة درهم وتسعة وتسعون درهماً وتسعة وثلاثون ديناراً أيزكيها؟ قال: لا، ليس عليه شيء من الزكاة في الدراهم ولا في الدينار حتى يتم أربعين ديناراً، والدراهم مائتي درهم.

وقال: قلت: فرجل عنده أربعة أيتق، وتسعة وثلاثون شاة، وتسعة وعشرون بقرة أيزكيهن؟ قال: لا يزكي شيئاً منها، لأنه ليس شيء منهن قد تم فليس تجب فيه الزكاة^(١).

وفي الحدائق - بعد النقل - قال: ويشكل بأن هذه الرواية قد رواه الصدوق في الفقيه بها هذه صورته: «قال زرارة: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل عنده مائة وتسعة وتسعون درهماً وتسعة عشر ديناراً أيزكيها؟ فقال: لا، ليس عليه زكاة في الدراهم ولا في الدينار حتى تتم، قال زرارة: وكذلك هو في جميع الأشياء، وقال: قلت: إلى آخر ما تقدم^(٢) وبذلك يضعف الاعتماد على رواية الشيخ عليه السلام؛ انتهى.

وكيف كان لولا إعراض المشهور لكان الجمع العرفي بين الموثقة والأخبار السابقة بحمل الأخبار السابقة على الاستحباب، ومع الإعراض لا بد من ردّ علمه إلى أهله، والأخذ بقول المشهور.

(١) تهذيب الأحكام: ٩٢/٤، ح ١، باب من الزيادات في الزكاة؛ الاستبصار: ٣٨/٢، ح ١، باب الجنسين إذا اجتماعا فنقص كل واحد منها عن حد كمال ما يجب فيه الزكاة؛ وسائل الشيعة: ١٤١/٩، أبواب زكاة الذهب والفضة، ب ١، ح ١٤.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ٢٢/٢، ح ١٦٠٣، صدقة الأنعام؛ وسائل الشيعة: ١٥٠/٩، أبواب الزكاة الذهب والفضة، ب ٥، ح ١.

(٣) الحدائق الناضرة: ٨٨/١٢.

والقيراط بحسب عرف العراق نصف عشر الدينار، فيكون عشرة قراريط نصف الدينار، وهذا المعنى هو الشائع في عرف الفقهاء.

وأما اعتبار الحول، فقد سبق الكلام فيه في زكاة الأنعام، وعلم منه اعتباره في الذهب والفضة، وأن المدار على رؤية هلال الثاني عشر دون إكمالها.

وأما اعتبار كونها منقوشين بسكّة المعاملة، فلا خلاف فيه ظاهراً^(١)، ويدلّ عليه جملة من الأخبار:

اعتبار النقش بسكّة

المعاملة ورواياته

منها: صحيحة عليّ بن يقطين أو حسنته بإبراهيم بن هاشم عن أبي إبراهيم عليه السلام قال: «قلت له: إنّه يجتمع عندي الشيء الكثير قيمته، فيبقى نحواً من سنة أنزكيه؟ فقال: لا، كلّ ما لم يحل عليه الحول، فليس عليك فيه زكاة، وكلّ ما لم يكن ركازاً فليس عليك فيه شيء».

قال: قلت: وما الركاز؟ قال: الصامت المنقوش، ثمّ قال: إذا أردت ذلك فاسبكه، فإنّه ليس في سبائك الذهب ونقار الفضة شيء من الزكاة^(٢).

وعن الشيخ في الموثق عن جميل بن درّاج، عن أبي عبد الله وأبي

(١) المبسوط: ١/ ٢٠٩؛ الوسيلة: ١٢٦؛ فقه القرآن: ١/ ٢٢٤؛ غنية النزوع: ١١٨، وفيه دعوى الإجماع؛ السرائر: ١/ ٤٤٢؛ إصباح الشيعة: ١٠٨؛ الجامع للشرائع: ١٢٥.

(٢) الكافي: ٣/ ٥١٨، ح ٨، باب أنّه ليس على الحلي وسبائك الذهب ونقر الفضة والجوهر زكاة؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٨، ح ٧، باب زكاة الذهب؛ الاستبصار: ٢/ ٦، ح ١، باب الزكاة في سبائك الذهب والفضة؛ وسائل الشيعة: ٩/ ١٥٤، أبواب زكاة الذهب والفضة، ج ٨، ح ٢.

الحسن رضي الله عنه أتمها قالوا: «ليس في التبر زكاة، إنما هي على الدنانير والدرهم»^(١).
وأما النصاب بعد النصاب الأول، فكلمًا زاد المال أربعة ففيه قيراطان بالغًا ما بلغ، ويدل عليه الموثق عن علي بن عقبة وعدة من أصحابنا، عن أبي جعفر وأبي عبد الله رضي الله عنهما قالوا: «ليس فيما دون العشرين مثقالاً من الذهب شيء، فإذا كملت عشرين مثقالاً ففيها نصف مثقال إلى أربعة وعشرين، وإذا كملت أربعة وعشرين ففيها ثلاثة أخماس دينار إلى ثمانية وعشرين، فعلى هذا الحساب كلاً زاد أربعة»^(٢).

وعنهم بإسناده عن ابن عيينة^(٣) عن أبي عبد الله رضي الله عنه قال: «إذا جازت الزكاة العشرين ديناراً ففي كل أربعة دنانير عشر دينار»^(٤).

وقد ظهر من الموثق المذكور أنه بعد النصاب الأول ليس فيه شيء حتى تبلغ أربعة وعشرين ففي الأقل من أربعة ليس شيء، وهكذا بعدها ما لم تبلغ أربعة أخرى.

(١) تهذيب الأحكام: ٧/٤، ح ٦، باب زكاة الذهب؛ الاستبصار: ٧/٢، ح ٤، باب الزكاة في سبائك الذهب والفضة؛ وسائل الشيعة: ١٥٦/٩، أبواب زكاة الذهب والفضة، ب ٨، ح ٥. التعبير عنها بالموثقة لابن فضال. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢.

(٢) الكافي: ٥١٥-٥١٦/٣، ح ٣، باب زكاة الذهب والفضة؛ تهذيب الأحكام: ٦/٤، ح ١، باب زكاة الذهب؛ الاستبصار: ١٢/٢، ح ١، باب المقدار الذي تجب فيه الزكاة من الذهب والفضة؛ وسائل الشيعة: ١٣٨/٩، أبواب زكاة الذهب والفضة، ب ١، ح ٥. التعبير عنها بالموثقة لابن فضال. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢.

(٣) في وسائل الشيعة: عن أبي عيينة.

(٤) الكافي: ٥١٦/٣، ح ٤، باب زكاة الذهب والفضة؛ وسائل الشيعة: ١٣٩/٩، أبواب زكاة الذهب والفضة، ب ١، ح ٦. فيه سهل بن زياد. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٤٩٠.

نُصِبَ الفِضَّةُ (ونصاب الفِضَّةُ الأوَّلُ مائتا درهم، ففيها خمسة دراهم، ثمَّ كلِّما زاد أربعين ففيها درهم، وليس فيما نقص عن الأربعين^(١) زكاة، والدرهم ستَّة دوانيق، والدانق ثمانِي حَبَاتٍ من) أوسط حَبِّ (الشعير، يكون قدر العشرة سبعة مثاقيل، ولا زكاة في السبائك، ولا في الحلي، وزكاته إعارته، ولو قصد بالسبك الفرار قبل الحول لم تجب الزكاة، ولو كان بعد الحول لم تسقط).

النصاب الأوَّل
للفِضَّةُ
أما تقدير النصاب الأوَّلُ بها ذكر، فلا خلاف فيه^(٢)، ويدلُّ عليه النصوص الكثيرة:

منها: ما رواه الكليني في الصحيح عن الحسين بن بشار المتقدم.
وأما النصاب بعده، فيدلُّ عليه أيضاً الأخبار.
منها: الموثَّق المتقدم^(٣).

ومنها: ما عن الشيخ عليه السلام في الموثَّق عن زرارة وبكير أتهما سمعا أبا جعفر عليه السلام يقول في الزكاة: «أما في الذهب، فليس في أقلَّ من عشرين ديناراً شيء، فإذا بلغت عشرين ديناراً ففيه نصف دينار، وليس في أقلَّ من مائتي درهم شيء، فإذا بلغ مائتي درهم ففيها خمسة دراهم، فما زاد فبحساب ذلك، وليس في مائتي درهم وأربعين درهماً غير درهم إلا خمسة

(١) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «عن أربعين» بدل «عن الأربعين».

(٢) المنقح: ١٦٦؛ المسائل الناصريات: ٢٧٤؛ الكافي في الفقه: ١٦٥؛ الخلاف: ٢/٧٥؛ إشارة

السبق: ١١٠؛ غنية النزوع: ١١٩، وفيه دعوى عدم الخلاف؛ إصباح الشيعة: ١٠٨؛ المعبر:

٥٢٩/٢، وفيه عليه علماء الإسلام؛ تذكرة الفقهاء: ١٢٠/٥، وفيه دعوى الإجماع.

(٣) أي موثَّقة الفضلاء المتقدِّمة في أوَّل مبحث زكاة التقدين.

الدرهم، فإذا بلغت أربعين ومائتي درهم ففيها ستة دراهم، فإذا بلغت ثمانين ومائتي درهم ففيها سبعة دراهم، وما زاد فعلى هذا الحساب، وكذلك الذهب»، الحديث^(١).

وأما تحديد الدرهم بما ذكر، فالظاهر عدم الخلاف فيه، بل ظاهر بعض وصريح غيره دعوى اتفاق العامة والخاصة عليه^(٢).

وأما عدم الزكاة في السبائك والحلي، فقد ظهر ممّا دلّ على اعتبار كون الذهب والفضة منقوشين بسكّة المعاملة.

عدم الزكاة في السبائك والحلي

وقد يقع الإشكال في المنقوش إذا اتخذ للزينة كالحلي أو غيرها حيث يقع التعارض بين ما دلّ على لزوم الزكاة وما دلّ على عدم الزكاة في الحلي مثل خبر يعقوب بن شعيب قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحلي أيزكى؟ فقال: إذا لا يبقى منه شيء»^(٣).

وخبر علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: «سألته عن الزكاة في الحلي؟ قال: إذا لا يبقى»^(٤) والنسبة عموم من وجه.

(١) تهذيب الأحكام: ٤/١٢-١٣، ح ٤، باب زكاة الفضة؛ وسائل الشريعة: ٩/١٤٠، أبواب زكاة الذهب والفضة، باب ١١. التعبير عنها بالموثقة لابن فضال.

(٢) المقنع: ٢٢؛ المغتنة: ٢٥١؛ الخلاف: ٢/٧٩؛ المهذب: ١/١٦٦؛ السرائر: ١/٤٦٩؛ إصباح الشريعة: ١١١، وفيه: وزن أهل الإسلام كل درهم ستة دنانير؛ الجامع للشرائع: ١٢٦.

(٣) الكافي: ٣/٥١٨، ح ٣، باب أنه ليس على الحلي وسبائك الذهب ونقر الفضة والجوهر زكاة؛ وسائل الشريعة: ٩/١٥٦، أبواب زكاة الذهب والفضة، ب ٩، ح ١. والرواية صحيحة.

(٤) قرب الإسناد: ٢/١٠٢؛ وسائل الشريعة: ٩/١٥٨، أبواب زكاة الذهب والفضة، ب ٩، ح ٩. فيه عبد الله بن الحسن وهو مهمل. راجع قاموس الرجال: ٦/٣١٨.

والخدشة في دلالة الأخبار المثبتة للزكاة في الدراهم والدنانير بإطلاقها لصورة اتّخاذها زينة^(١)، لا مجال لها، كما أنه لا مجال للاستصحاب، للإشكال في جريان الاستصحاب في الشبهات الحكمية، وعدم تماميته فيما لو لم يحل عليها الحول واتّخذت حلية.

ومع التعارض مقتضى الأصل البراءة، مضافاً إلى أنه يمكن أن يقال: التعبير بأنه «إذا لا يبقى منه شيء» يناسب وجود المقتضي للثبوت، ومع اختصاص الأخبار النافية بصورة عدم كون الذهب والفضة منقوشين بسكّة المعاملة لا مقتضى للثبوت؛ فتدبّر.

وأما الفرار بالسبك، فبدل على جوازه صحيحة علي بن يقطين أو حسسته المتقدمة، وأخبار آخر.

الفرار بالسبك
ورواياته

وفي قبالتها ما يدل على الوجوب مع الفرار:

منها: ما رواه الشيخ في الموثق عن زرارة قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ أباك قال لي: من قرّبها من الزكاة فعليه أن يؤدّيها؟ قال: صدق أبي إنّ عليه أن يؤدّي ما وجب عليه، وما لم يجب عليه فلا شيء عليه فيه، ثمّ قال لي: رأيت لو أنّ رجلاً أغمي عليه يوماً، ثمّ مات، فذهبت صلواته أكان عليه وقد مات أن يؤدّيها؟ قلت: لا، قال: إلّا أن يكون أفاق من يومه، ثمّ قال لي: رأيت لو أنّ رجلاً مرض في شهر رمضان، ثمّ مات فيه أكان يصام عنه؟ قلت: لا، قال: وكذلك الرجل لا يؤدّي عن ماله إلّا ما حلّ عليه الحول»^(٢).

(١) مصباح الفقيه: ١٣/٣٠١.

(٢) الكافي: ٣/٥٢٥-٥٢٦، ح ٤، باب المال الذي لا يحول عليه الحول في يد صاحبه؛ تهذيب ←

ومنها: موقوفة محمد بن مسلم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحليّ فيه الزكاة؟ قال: لا، إلا ما قرّب به من الزكاة»^(١).

ومنها: خبر معاوية بن عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قلت له: الرجل يجعل لأهله الحليّ من مائة دينار والمائتي دينار وأراني قد قلت: ثلاثمائة فعليه الزكاة؟ قال: ليس فيه زكاة، قال: قلت: فإنه قد قرّب به من الزكاة؟ فقال: إن كان قرّب به من الزكاة فعليه الزكاة، وإن كان إنّما فعله ليتجمّل به فليس عليه زكاة»^(٢).

والرواية الأولى من هذه الأخبار ظاهرة في ما لو قصد الفرار بعد حلول الحول، وسائر الأخبار محمولة على الاستحباب جمعاً بينها وبين ما دلّ على جواز الفرار وعدم الزكاة مع الفرار.

والرواية الأخيرة قابلة لإرادة جعل الدنانير حليّاً ولصرف الدنانير في الحليّ ولو بسبكه، والجواب بدون الاستفصال يكون دليلاً على عدم وجوب الزكاة في الحليّ وإن كان نفس الدنانير.

→ الأحكام: ٣٥-٣٦/٤، ح ٤، باب وقت الزكاة؛ وسائل الشريعة: ١٦٣/٩، أبواب زكاة الذهب والفضة، ب ١٢، ح ٢. واعلم أنّ الرواية صحيحة، فلم ندر وجه التعبير عنها بالموقوفة.

(١) تهذيب الأحكام: ٩/٤، ح ٩٢، باب زكاة الذهب؛ الاستبصار: ٨/٢، ح ٥، باب زكاة الحليّ؛ وسائل الشريعة: ١٦٢/٩، أبواب زكاة الذهب والفضة، ب ١١، ح ٧. التعبير عنها بالموقوفة لابن فضال. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢.

(٢) تهذيب الأحكام: ٩/٤، ح ١٣، باب زكاة الذهب؛ الاستبصار: ٨/٢، ح ٦، باب زكاة الحليّ؛ وسائل الشريعة: ١٥٧/٩، أبواب زكاة الذهب والفضة، ب ٩، ح ٦. الرواية موقوفة بابن فضال. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢.

وأما بعد الحول، فلا إشكال في وجوب الزكاة، سواء خرجت عن ملكه بغير اختيار أو باختيار لتأثير شرائط الوجوب.

(ومن خلف لعياله نفقة قدر النصاب فزائداً لمدة. وحال عليها الحول وجبت عليه زكاتها لو كان شاهداً، ولم تجب) عليه (لو كان غائباً، ولا يجبر جنس بالجنس الأخر).

يدل على الحكم المذكور أخبار:

ما استدل به من

الروايات

منها: موثقة إسحاق بن عمار عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال: «قلت له: رجل خلف عند أهله نفقة ألفين لستين عليها زكاة؟ قال: إن كان شاهداً فعليه زكاة، وإن كان غائباً فليس عليها زكاة»^(١).

ومنها: موثقة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قلت له: الرجل يخلف لأهله نفقة ثلاثة آلاف درهم نفقة ستين عليه زكاة؟ قال: إن كان شاهداً فعليه زكاة، وإن كان غائباً فليس فيها شيء»^(٢).

(١) الكافي: ٥٤٤/٣، ح ١، باب الرجل يخلف عند أهله من النفقة ما يكون في مثلها الزكاة؛ تهذيب الأحكام: ٩٩/٤، ح ١٣، باب من الزيادات في الزكاة؛ وسائل الشريعة: ١٧٢/٩، أبواب زكاة الذهب والفضة، ب ١٧، ح ١. التعبير عنها بالموثقة لتوهم كون إسحاق بن عمار فطحياً، والأمر ليس كذلك. راجع ترجمته في جامع الرواة.

(٢) الكافي: ٥٤٤/٣، ح ٣، باب الرجل يخلف عند أهله من النفقة ما يكون في مثلها الزكاة؛ من لا يحضره الفقيه: ٢٩/٢، ح ١٦١٤، ضمان المزكى وزكاة التقدين ومستحق الزكاة؛ تهذيب الأحكام: ٩٩/٤، ح ١٤، باب من الزيادات في الزكاة؛ وسائل الشريعة: ١٧٣/٩، أبواب زكاة الذهب والفضة، ب ١٧، ح ٣. التعبير عنها بالموثقة لساعة الرمسي بالوقف. راجع معجم رجال الحديث: ٢٩٧/٨. وفي طريق الكليني والشيخ اسماعيل بن مزار، وفيه كلام. راجع معجم رجال الحديث: ١٨٣/٣.

وأما عدم جبر جنس بجنس آخر، فالظاهر عدم الخلاف فيه^(١)، ويكفي في المقام ما دلّ على اعتبار بلوغ كلّ من الذهب والفضة النصاب. بجنس آخر

مضافاً إلى صحيحة زرارة قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل عنده مائة وتسعة وتسعون درهماً وتسعة عشر ديناراً أيزكيها؟ قال: لا، ليس عليه زكاة في الدراهم، ولا في الدينار حتى تتم.

قال زرارة: وكذلك هو في جميع الأشياء، وقال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل كنّ عنده أربع أبنق وتسعة وثلاثون شاة وتسع وعشرون بقرة أيزكيهن؟ قال: لا يزكي شيئاً منهنّ، لأنّه ليس له شيء منهنّ تاماً، فليس تجب فيه الزكاة»^(٢).

وفي قبالتها موثقة إسحاق بن عمّار عن أبي إبراهيم عليه السلام قال: «قلت له: تسعون ومائة درهم وتسعة عشر ديناراً أعليها في الزكاة شيء؟ فقال: إذا اجتمع الذهب والفضة فبلغ ذلك مائتي درهم، ففيها الزكاة، لأنّ عين المال الدراهم، وكلّ ما خلا الدراهم من ذهب أو متاع فهو عرض مردود ذلك إلى الدراهم في الزكاة والديات»^(٣) واحتمل جريها مجرى التقيّة أو يكون

(١) السرائر: ١/٤٥١؛ الجامع للشرائع: ١٢٦؛ منتهى المطلب: ٨/٢٤٧، وفيه دعوى الإجماع؛ البيان: ٣٠٣.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ٢/٢٢، ح ١٦٠٣، صدقة الأنعام؛ تهذيب الأحكام: ٤/٩٢، ح ١، باب من الزيادات في الزكاة؛ الاستبصار: ٢/٣٩، ح ٢، باب الجنسين إذا اجتمعا فتقص كلّ واحد منهما عن حدّ كمال ما يجب فيه الزكاة؛ وسائل الشيعة: ٩/١٠٧، أبواب زكاة الذهب والفضة، ب ١، ح ١٤.

(٣) الكافي: ٣/٥١٦-٥١٧، ح ٨، باب زكاة الذهب والفضة؛ تهذيب الأحكام: ٤/٩٣، ح ٣، باب من الزيادات في الزكاة؛ الاستبصار: ٢/٣٩-٤٠، ح ٣، باب الجنسين إذا اجتمعا ←

المراد بها زكاة مال التجارة^(١).

(القول في زكاة الغلات).

(لا تجب [الزكاة]^(٢) في شيء من الغلات الأربع حتى تبلغ نصاباً، وهو خمسة أوسق، كلّ وسق ستون صاعاً، يكون بالعراقي ألفين وسبعمانه رطل، ولا تقدير فيما زاد، بل تجب الزكاة فيه وإن قلّ).

زكاة الغلات
وشرائط وجوبها
ونُصُبها

بعد الفراغ عن اختصاص زكاة الغلات الواجبة بالغلات الأربعة دون غيرها يقع الكلام في الشرائط:

أحدها: بلوغها نصاباً، وهذا ممّا لا شبهة فيه، وادّعي تواتر النصوص الدالة عليه^(٣)، والنصاب خمسة أوسق، والوسق ستون صاعاً بلا خلاف ظاهراً في شيء من ذلك^(٤).

اشتراط النصاب في
الغلات ورواياته

→ فنقص كلّ واحد منها عن حدّ كمال ما يجب فيه الزكاة؛ وسائل الشريعة: ١٣٩/٩، أبواب زكاة الذهب الفضة، ب، ح ٧. التعبير عنها بالموثقة لتوهم كون إسحاق فطحياً، وفيه نظر. راجع ترجمته في جامع الرواة.

(١) رياض المسائل: ٧٩/٥؛ مصباح الفقيه: ٣٢٦/١٣.

(٢) ما بين المعقوفين أثبتناه من نسخ المختصر المطبوعة.

(٣) المهذب: ١/١٦٦؛ الوسيلة: ١٢٧؛ غنية النزوع: ١١٩، وفيه دعوى الإجماع؛ إصباح الشريعة: ١٠٨؛ الجامع للشرائع: ١٣١؛ البيان: ٢٩٣. والمدّعي لتواتر النصوص هو المحقق الهمداني^{رحمته}، مصباح الفقيه: ٣٣١/١٣. وراجع وسائل الشريعة: ١٧٥-١٧٩، أبواب زكاة الغلات، ب، ١.

(٤) المقتنع: ١٥٦؛ المغتنة: ٢٣٦؛ المسائل الناصريات: ٢٨٤؛ الكافي في الفقه: ١٦٥؛ المراسم:

١٢٩؛ الخلاف: ٢/٥٩؛ المهذب: ١/١٦٦؛ إشارة السبق: ١١٠؛ الوسيلة: ١٢٧؛ غنية النزوع: ١٢١؛ السرائر: ١/٤٣٤؛ إصباح الشريعة: ١٠٩؛ تذكرة الفقهاء: ١٤٣/٥، وفيه دعوى الإجماع.

ويدل عليه صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «ما أنبتت الأرض من الحنطة والشعير والتمر والزبيب ما بلغ خمسة أوساق، والوسق ستون صاعاً، فذلك ثلاثمائة صاع ففيه العُشْر، وما كان منه يُسقى بالرِّشَاء والدَّوالي والنواضح ففيه نصف العشر، وما سقت السماء أو السَّيْح أو كان بَعْلًا^(١) ففيه العشر تاماً، وليس فيما دون الثلاثمائة صاع شيء، وليس فيما أنبتت الأرض شيء إلا في هذه الأربعة أشياء»^(٢)، وغيره من الأخبار.

والصاع أربعة أمداد بلا خلاف ظاهر^(٣)، ويدل عليه الأخبار.

الصاع أربعة أمداد

منها: صحيحة عبد الله بن سنان الواردة في الفطرة حيث قال فيها: «صاع من تمر أو صاع من شعير، والصاع أربعة أمداد»^(٤)، ونحوها صحيحة الحلبي^(٥).

والصاع ستة أرتال بأرتال المدينة، يكون تسعة أرتال بالعراقي، وكمية الصاع بالرطل ويدل عليه قول العلامة في التذكرة ما نصّه: وقول الباقر عليه السلام: «والمُدُّ رطل

كمية الصاع بالرطل

(١) قال المحدث الكاشاني رحمته الله: الدالية الدولاب، والناضحة الناقة يسقى عليها، والسيح الماء الجاري على وجه الأرض والبعل بالعين المهمل ما لا يسقى من نخل أو شجر أو زرع. الوافي: ١٠/٨٢.

(٢) تهذيب الأحكام: ١٣/٤، ح ١، باب زكاة الحنطة والشعير والتمر والزبيب؛ وسائل الشيعية: ١٧٦/٩، أبواب زكاة الغلات، ب ١، ح ٥.

(٣) المنقح: ١٥٦؛ المنقعة: ٢٥٠؛ المراسم: ١٣٥؛ الخلاف: ٥٩/٢، وفيه دعوى الإجماع؛ المهذب: ١/١٦٦؛ إشارة السبق: ١١٠؛ غنية النزوع: ١٢١، وفيه دعوى الإجماع؛ السرائر: ١٠٦/١؛ إصباح الشيعية: ١٠٩.

(٤) تهذيب الأحكام: ٨١/٤، ح ٨، باب كمية الفطرة؛ الاستبصار: ٤٧/٢، ح ٨، باب كمية زكاة الفطرة؛ وسائل الشيعية: ٣٣٦/٩، أبواب زكاة الفطرة، ب ٦، ذيل ح ١٢.

(٥) وسائل الشيعية: ٣٣٦/٩، أبواب زكاة الفطرة، ب ٦، ح ١٢.

ونصف، والصاع ستة أرتال المدينة» يكون تسعة أرتال بالعراقي^(١)، وقضية ذلك أن المُدَّ رطلان وربيع بالعراقي، فيكون الحاصل ألفين وسبعمائة رطل بالعراقي.

ويظهر من بعض الأخبار خلاف ذلك، كموثقة سعاة المضمرة قال: «سألته عن الماء الذي يجزئ للغسل؟ فقال: اغتسل رسول الله ﷺ بصاع وتوضأ بمدّ، وكان الصاع على عهده خمسة أمداد، وكان المدّ قدر رطل وثلاثة أواق»^(٢).

وخبر سليمان بن حفص المروزي، المروي عن الفقيه والتهديب قال: «قال أبو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام: الغسل بصاع من ماء، والوضوء بمدّ من ماء، وصاع النبي عليه السلام خمسة أمداد»، الحديث^(٣)، لكنّه بعد المخالفة للروايات المعتبرة المعمول بها، لا مجال للأخذ بأمثالها من الروايات الشاذّة، فلاولى ردّ علمها إلى أهله.

وأما وجوب الزكاة فيما زاد وإن قلّ، فلا خلاف فيه ظاهراً، ويدلّ عليه إطلاق الروايات الدالّة على أنّ ما أنبتت الأرض من الغلات الأربع إذا بلغ

(١) تذكرة الفقهاء: ١٤٤/٥.

(٢) تهذيب الأحكام: ١/١٣٦، ح ٦٧، باب حكم الجنابة وصفة الطهارة منها؛ الاستبصار: ١/١٢١، ح ٤، باب مقدار الماء الذي يجزي في غسل الجنابة والوضوء؛ وسائل الشيعية: ١/٤٨٢، أبواب الوضوء، ب ٥٠، ح ٤. التعبير عنها بالموثقة لزراعة الثقة الواقفي. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٤٦٦.

(٣) تهذيب الأحكام: ١/١٣٥-١٣٦، ح ٦٥، باب حكم الجنابة وصفة الطهارة منها؛ الاستبصار: ١/١٢١، ح ٣، باب مقدار الماء الذي يجزي في غسل الجنابة والوضوء؛ وسائل الشيعية: ١/٤٨١، أبواب الوضوء، ب ٥٠، ح ٣. والرواية مرسلة.

خسة أوسق، وفيما سقته الساء منه العشر، وفيما كان منه يسقى بالدَّوالي نصف العشر.

(وتتعلق به الزكاة عند تسميته حنطة أو شعيراً أو زبيباً أو تمرّاً، وقيل: متى تتعلق الزكاة إذا احمرّ ثمرة^(١) النخل، أو اصفرّاً أو انعقد) الحَبّ و(الحصرم، ووقت الإخراج إذا صفت الغلات وجمعت الثمرة، ولا تجب في الغلات إلا إذا تمّت^(٢) في الملك، لا ما يبتاع حَباً أو يستوهب).

قد وقع الخلاف في وقت تعلق الوجوب بالغلات الأربعة، ونسب إلى المشهور تعلق الوجوب بعد احمرار ثمرة النخل أو اصفراره وانعقاد الحَبّ والحصرم^(٣).

فقول: لا إشكال في أنه لو لم يكن دليل موجب لصرف الأخبار عمّا هو ظاهرها من تعلق الوجوب بما يصدق عليه الحنطة والشعير والتمر والزبيب، تعيّن الأخذ بظواهرها، ومجرّد صحّة الإطلاق في بعض الموارد تجوّزاً لا يمنع عن الأخذ بظواهرها.

فما يدعى كونه صارفاً منها: صحيحة سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام: الروايات الصارفة: «ليس في النخل صدقة حتّى يبلغ خمسة أوساق، والعنب مثل ذلك حتّى يكون خمسة أوساق زبيباً»^(٤) حيث دلّت على ثبوت الزكاة في العنب إذا

(١) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «تمر» بدل «ثمرة».

(٢) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «نمت» بدل «تمت».

(٣) المتوسط: ١/٢١٤؛ فقه القرآن: ١/٢٣٧؛ السرائر: ١/٤٥٣؛ إصباح الشيعة: ١١٥؛ تذكرة

الفقهاء: ٥/١٤٧؛ المهذب البارع: ١/٥١٥، وفيه نسبه إلى الأصحاب.

(٤) تهذيب الأحكام: ٤/١٨، ح ١٣، باب زكاة الحنطة والشعير والتمر والزبيب؛ الاستبصار: ←

بلغ خمسة أوساق لو قدر زيبياً فيتمّ فيها عداه بعدم القول بالفصل .

ولا يخفى أنّه كما تكون الرواية قابلة لهذا المعنى تكون قابلة لأن يراد من قوله ﷺ فيها «حتّى يكون خمسة أوساق زيبياً» صيرورته زيبياً، ولا ترجيح لأحد الاحتمالين، ولا يبعد أن يراد من لفظ «العنب» الكرم في مقابل النخل، ويكون النظر إلى الثمرة بعد صيرورتها زيبياً بقريته اعتبار بلوغها خمسة أوساق .

ومنها: صحيحة سعد بن سعد قال: «سألت أبا الحسن ﷺ عن أقل ما يجب فيه الزكاة من البرّ والشعير والتمر والزبيب؟ فقال: خمسة أوساق بوسق النبي ﷺ .

فقلت: كم الوسق؟ قال: ستون صاعاً، قلت: فهل على العنب زكاة أو إنّما تجب عليه إذا صيرّه زيبياً؟ قال: نعم، إذا خرّصه أخرج زكاته»^(١) .

ومنها: صحيحة سعد الأخرى عن أبي الحسن ﷺ قال: «سألته عن الرجل تحلّ عليه الزكاة في السنّة في ثلاث أوقات أيؤخرها حتّى يدفعها في وقت واحد؟ فقال: متى حلّت أخرجها .

وعن الزكاة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب متى تجب على صاحبها؟ فقال: إذا صرم وإذا خرّص»^(٢) .

→ ١٨/٢، ح ١٣، باب المقدار الذي تجب فيه الزكاة من الحنطة والشعير والتمر والزبيب؛ وسائل الشيعة: ١٧٧/٩، أبواب زكاة الغلات، ب ١، ح ٧. والرواية صحيحة .
(١) الكافي: ٥١٤/٣، ح ٥، باب أقل ما يجب فيه الزكاة من الحرث؛ وسائل الشيعة: ١٧٥/٩، أبواب زكاة الغلات، ب ١، ح ١ .

(٢) الكافي: ٥٢٣/٣، ح ٣، باب أوقات الزكاة؛ وسائل الشيعة: ٣٠٦/٩، أبواب المستحقين ←

واستشكل بأن الصحيحة الثانية الجمع فيها بين الصرم والخرص أو جب الإجمال فيما أريد من الشرطين حيث لم يعلم بأن العبرة بتحقق كل من الفعلين في جميع الغلات الأربع أو بكلّ منهما على سبيل البدل بأن يكون الشرط حصول أحد الأمرين فتكون الواو للترديد، أو بحصول كلّ منهما في بعض منها على سبيل التوزيع، أو أنّ المقصود بيان زمان تنجز التكليف بالزكاة لدى تمكّنه من معرفة مقدار الغلّة وبلوغه حدّ النصاب بالاعتبار بالكيل المتوقف على الصرم أو الخرص، وعلى هذا يتّجه الاستدلال للمشهور، لكنّه حيث لا وثوق بإرادة هذا المعنى، يشكل التمسك بهذه الصحيحة^(١).

قلت: أمّا الاحتمال الأوّل، فمع تأخر الصرم عن الخرص غالباً كيف يجعل الخرص شرطاً أو جزء شرط؟ كما أنّه لا مجال لجعل كلّ منهما شرطاً على البدل، لعدم مدخلية نفس الخرص والصرم، وإلا لزم عدم وجوب الزكاة مع إبقاء الثمرة بحالها على الشجرة، بل الظاهر أنّ النظر إلى وقت الخرص والصرم، ومع اختلافها بحسب الوقت كيف يجعل أحدهما شرطاً؟ كما أنّه لا مجال للحمل على التوزيع مع عدم بيان ما شرط فيه الصرم وما شرط فيه الخرص مع أنّ الغلّة في مقام البيان ورفع شبهة السائل، وعلى فرض الإجمال يرفع الإجمال في هذه الصحيحة بصراحة الصحيحة السابقة في اعتبار الخرص المحمول على وقت الخرص وبعد ظهور الصحيحة الثانية في اتحاد الغلات الأربع بحسب الحكم، لا مجال للإشكال بأنّ الصحيحة

→ للزكاة، ب، ٥٢، ح ١.

(١) مصباح الفقيه: ٣٥٢/١٣.

الأولى متعرّضة لخصوص العنب، ولا بدّ من إثبات الحكم في سائر الغلات بعدم القول بالفصل، وهو محلّ تأمل.

ثم إنّ ما ذكر من الاحتمال الأخير محلّ تأمل، لأنّ نظر السائل عن الحكم الواقعيّ ظاهراً وهو غير موقوف على المعرفة الحاصلة بالكيل الموقوف على الصرم أو الخرص، مع أنّه كثيراً لا حاجة في تنجّز التكليف إلى المعرفة بالخرص والصرم، بل يحتاج إليهما معرفة مقدار الزكاة، لكنّه مع بعد سائر الاحتمالات ربّما يتعيّن الحمل على هذا المعنى.

وقد يستشهد لمذهب المشهور بما علم بالتدبّر في الآثار والأخبار من أنّ رسول الله ﷺ كان يبعث من يحرص على أصحاب النخل ثمرتها ليتميّز بذلك مقدار الصدقة المفروضة، فلو لم يكن حقّ الفقير متعلّقاً بها من حين بدوّ صلاحها لم يكن يترتب على الخرص فائدة يعتدّ بها^(١).

ولا يخفى أنّ ما ذكر لا ينهض دليلاً في مقابل أدلّة القول الآخر، لإمكان أن يكون الفائدة الحفظ من الخيانة عند تعلق الحقّ بعد صيرورته تمراً وإلاّ فما الفائدة فيه مع أنّ وقت الأداء غير وقت الخرص؟ ويمكن أن يدعي المالك تلف المال بالتلف السماوي.

وأما وقت الإخراج الذي يسوّغ للساعي أن يطالب المالك فيه وإذا آخرها مع التمكن ضمن، فعند بيس الثمرة وصيرورتها تمراً أو زيباً، وتصفية الحنطة والشعير، والتعبير بجمع التمرة ليس على ما ينبغي، وادّعي الإجماع عليه^(٢).

(١) مصباح الفقيه: ٣٥٣/١٣.

(٢) المبسوط: ٢١٧/١؛ غنية النزوع: ١١٦؛ متشابه القرآن ومختلفه: ١٧٤/٢؛ السرائر: ←

نعم، إذا تعلق الغرض بصرف الرطب والعنب أو الحصرم قبل التجفيف، وقلنا بقول المشهور، فوقت الإخراج هو وقت الاختراف والاقطف، إذ لا تجفيف في البين، وليس اعتبار مضي مقداره شرطاً تعبدياً، والحاصل أنّ وقت الإخراج متأخر عن زمان الوجوب.

أما على القول بتعلق الوجوب من حين بدوّ الصلاح، فواضح.

وأما على القول بتعلق الوجوب بعد صدق الاسم، فلأنه يتحقّق التسمية في الزرع قبل الحصاد وفي النخل أيضاً قد يتحقّق قبل الاجتذاذ.

وقد يوجّه الحكم بأنّ المساق من الأمر بصرف الشعير أو الخمس من حاصل زرعه أو ثمرة بستانه في هذه السنّة إلى زيد مثلاً إنّما هو إيصال الحصّة المقرّرة له إليه بعد تصفية الحاصل وصرم البستان على حسب ما جرت العادة في تقسيم حاصل الزراعات وثمره الأشجار بين شركائهم، فليس للفقير أولوية مطالبة المالك بالحصّة المقرّرة قبل استعمال الحاصل أو بلوغ أوان قسمتها.

وربّما يشهد له خبر أبي مريم المرويّ عن الكافي عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا آتَاكُمْ مِنْهُ يُؤْتِ بِحَصَّادِهِ﴾^(١) قال: «تعطي المسكين يوم حصادك الصّغث ثمّ إذا وقع في البئدر، ثمّ إذا وقع في الصاع العشر

→ ١/ ٤٥٣؛ المعتبر: ٢/ ٥٣٥؛ الجامع للشرائع: ١٣٢؛ منتهى المطلب: ٨/ ٢٠٤، وفيه دعوى

ونصف العشر»^(١)، فإنَّ قوله **لِلْإِذَا**: «إذا وقع في الصاع»، إلى آخره، كناية عن بلوغ أو ان قسمته^(٢).

أقول: إنَّ تمَّ الإجماع فهو، وإلاَّ فللمناقشة فيما ذكر مجال للنقض بباب الخمس، فإنَّ الخمس يتعلَّق بالنهات المتصلة، ولا يتصوَّر تفكيكها خصوصاً إن لم نقل بالشركة، بل كان تعلق الحقِّ بنحو آخر.

وأما خبر أبي مريم، فمع عدم الإشكال من جهة السند، لعلَّه معارض بصحیحة سعد بن سعد الأولى حيث يظهر منها وجوب الإخراج بعد الحصر مع عدم القول بالفصل بين العنب وغيره أو عدم الفرق بينه وبين غيره بشهادة الصحیحة الثانية.

وأما اعتبار نموِّ الغلَّات في ملكه، فادَّعي عليه اتِّفاق العلماء^(٣)، وناقش في المدارك في هذا التعبير بأنَّه غير جيِّد.

اعتبار نموِّ الغلَّات
في الملك

أما على ما ذهب إليه المصنَّف من عدم وجوب الزكاة في الغلَّات إلاَّ بعد التسمية، فظاهر، لأنَّ تملكها قبل ذلك كاف وإن لم يتمَّ في ملكه.

وأما على القول بتعلُّق الوجوب بها يبدوّ الصلاح، فلأنَّ الثمرة إذا انتقلت بعد ذلك يكون زكاتها على الناقل وإن نمت في ملك المنتقل إليه،

(١) الكافي: ٣/٥٦٥، ح ٤، باب الحصاد والجداد؛ وسائل الشيعة: ٩/١٩٦، أبواب زكاة الغلَّات، ب ١٣، ح ٣. وفيه معلَّى بن محمَّد البصري وهو ضعيف عند النجاشي رحمته الله. راجع

رجال النجاشي، الرقم: ١١١٧.

(٢) مصباح الفقيه: ١٣/٣٥٦.

(٣) المدَّعي هو العلامة رحمته الله. منتهى المطلب: ٨/١٩٦.

وكان الأوضح جعل الشرط كونها مملوكة قبل بلوغها الحد الذي يتعلّق به الزكاة عليه بأن الظاهر عدم الخلاف في اشتراط تعلّق الزكاة في الغلات بنموها في ملكه، وعدم كفاية حال التجفيف بحيث لو اشترى عبياً أو رطباً من السوق وجفّفها، فصارا خمسة أوساق زيبياً أو تمرّاً، لوجب عليه زكاته، فإنّ هذا ممّا لا يظنّ بأحد الالتزام به.

قلت: لازم ما ذكر أنّه إذا باع المالك الثمرة على الشجر وجفّت الثمرة على الشجر، عدم وجوب الزكاة على القول بتعلّقها بعد التسمية، لا على البائع، لعدم تعلّق الزكاة بعد، ولا على المشتري، لعدم النموّ في ملكه، ولا يظنّ بأن يلتزم به أحد.

ثمّ إنّّه قد يقال: إنّ منشأ هذا الشرط - مع الغضّ عن الإجماع - ظهور ما دلّ على وجوب الزكاة في الغلات في إيجابها على من نمت الغلات في ملكه، وليس في شيء من أدلّتها إطلاق أو عموم يتناول الملكيّة بسبب آخر غير التنمية^(١)، ولا يخفى الإشكال في هذه الدعوى.

(وما يسقى سيحاً أو بعلاً أو عذياً^(٢) ففيه العشر، وما يسقى بالنواضح
 والدّوالي ففيه نصف العشر، ولو اجتمع الأمران حكم للأغلب، ولو
 تساويا أخذ من نصفه العشر، ومن نصفه نصف العشر والزكاة بعد
 بالنواضح
 العشر فيما يسقى
 يسقى سيحاً، ونصف
 لزوم العشر فيما
 بالمؤونة).

(١) مصباح الفقيه: ٣٥٩/١٣، إلا أنّ فيه: قصور ما دلّ، إلى آخره. نعم، في الطبع الحجري كما في المتن.

(٢) العذّي: من النبات والنخل والزرع ما لا يشرب إلا من السماء. المصباح المنير: ٣٩٩.

الظاهر عدم الخلاف في لزوم العشر في الصورة الأولى، ونصف العشر في الصورة الثانية^(١)، ويدل عليه الأخبار:

منها: صحيحة زرارة وبكير عن أبي جعفر عليه السلام قال: «في الزكاة ما كان يعالج بالرشاء والدلاء والنضح ففيه نصف العشر، وإن كان يسقى من غير علاج بنهر أو عين أو بعل أو سماء ففيه العشر كاملاً»^(٢).

وعن بعض الأعلام أنّ ظاهرهم الاتفاق على أنّ المعيار في ذلك احتياج أصل إيصال الماء إلى الزرع إلى العلاج واستغنائه عنه، ولو شكّ حكماً لا موضوعاً يكون المرجع أصالة البراءة لو لم يكن في البين دليل عام أو مطلق يثبت العشر^(٣).

حكم ما لواجتمع
الأمران

وأما صورة الاجتماع، فالحكم للأكثر، والتنصيف مع التساوي لم ينقل الخلاف فيه^(٤)، ويدل عليه حسنة معاوية بن شريح عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «فيما سقت السماء والأنهار أو كان بعلاً فالعشر، وأما ما سقت السواني والدوالي فنصف العشر.

(١) الجمل والعقود: ٩٨؛ المهذب: ١١٦٦؛ الوسيلة: ١٢٧؛ غنية النزوع: ١٢٠؛ السرائر:

١/٤٣٤؛ إصباح الشيعة: ١٠٨؛ المعتمد: ٢/٥٣٩، وفيه: على ذلك اتفاق فقهاء الإسلام؛

الجامع للشرائع: ١٣١؛ منتهى المطلب: ٨/١٩٧، وفيه: عليه فقهاء الإسلام.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/١٦، ح ٧، باب زكاة الحنطة والشعير والتمر والزبيب؛ الاستبصار:

٢/١٥، ح ٤، باب المقدار الذي تجب فيه الزكاة من الحنطة والشعير والتمر والزبيب؛

وسائل الشيعة: ٩/١٨٤، أبواب زكاة الغلات، ب، ح ٤، ح ٥.

(٣) كتاب الزكاة (للشيخ الأنصاري): ٢٣٦.

(٤) الجمل والعقود: ٩٩؛ المهذب: ١/١٦٦؛ الوسيلة: ١٢٧؛ غنية النزوع: ١٢٠؛ السرائر:

١/٤٣٤؛ إصباح الشيعة: ١٠٨؛ المعتمد: ٢/٥٣٩؛ الجامع للشرائع: ١٣١.

قلت له: فالأرض تكون عندنا تسقى بالدوالي ثم يزيد الماء فتسقى سيحاً؟ فقال: إن ذا ليكون عندكم كذلك؟ قلت: نعم، قال: النصف والنصف، نصف بنصف العشر ونصف بالعشر.

فقلت: الأرض تسقى بالدوالي ثم يزيد الماء فتسقى السقية والسقيتين سيحاً؟ قال: وفي كم تسقى السقية والسقيتين سيحاً؟ قلت: في ثلاثين ليلة، أربعين ليلة، وقد مكث قبل ذلك في الأرض ستة أشهر سبعة أشهر قال: نصف العشر^(١).

وأما إخراج المؤونة ووجوب الزكاة بعدها، فقد اختلف فيه، وجوب الزكاة بعد إخراج المؤونة المشهور هو الإخراج^(٢)، والمحكي عن جماعة عدم الإخراج^(٣).

احتج القائلون بعدم الاستثناء بأخبار العشر ونصف العشر:

منها: ما رواه الشيخ في الحسن عن أبي بصير ومحمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام أنها قال له: «هذه الأرض التي يزارع أهلها ما ترى فيها؟ فقال: كل أرض دفعها إليك السلطان فما حرثته فيها فعليك فيما أخرج الله منها الذي

(١) الكافي: ٥١٤/٣، ح٦، باب أقل ما يجب فيه الزكاة من الحرث؛ تهذيب الأحكام: ١٦/٤، ح٨، باب زكاة الحنطة والشعير والتمر والزبيب؛ الاستبصار: ١٥/٢، ح٥، باب المقدار الذي تجب فيه الزكاة من الحنطة والشعير والتمر والزبيب؛ وسائل الشيعة: ١٨٧/٩، أبواب زكاة الغلات، ب٦، ح١. والتعبير عنها بالحسنة لمعاوية بن شريح. راجع معجم رجال الحديث: ٢٠٦/١٨.

(٢) المقنعة: ٢٣٩؛ المراسم: ١٣٢؛ النهاية: ١٧٨؛ المهذب: ١/١٦٦؛ غنية النزوع: ١٢٠، وفيه دعوى الإجماع؛ السرائر: ٤٤٨/١؛ إصباح الشيعة: ١٠٨.

(٣) الخلاف: ٦٧/٢؛ الجامع للشرائع: ١٣٤، وفيه دعوى الإجماع؛ مدارك الأحكام: ١٤٢/٥؛

مفاتيح الشرائع: ١/١٩٠؛ كفاية الأحكام: ١/١٨١.

قاطعك عليه، وليس على جميع ما أخرج الله منها العشر، إنما العشر عليك فيما يحصل في يدك بعد مقاسمته لك»^(١) ونوقش^(٢) بما يكون قابلاً للدفع.

واستدل^(٣) للمشهور بقوله تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾^(٤) فإن عفو المال - على ما في الصحاح^(٥) - ما يفضل عن النفقة، وفي كلمات بعض ما يفضل عن مؤونة السنة؛ وبأن النصاب مشترك بين المالك والفقراء، فلا يختص أحدهما بالخسارة عليه؛ وبقوله ﷺ في صحيحة محمد بن مسلم أو حسنته بابين هاشم: «ويترك للحارس [يكون في الحائط] العذق والعذقان والثلاثة لحفظه إياه»^(٦)، ودعوى أخصيته من المدعى^(٧) مدفوعة بعموم التعليل.

وأجيب بأن الآية يستفاد منها استثناء مؤونة المالك لا مؤونة الزرع، والخسارة الواردة بعد تعلق الوجوب لا يختص بأحد الشريكين إن قلنا بالشركة، وهذا لا يثبت المدعى، والرواية لا يستفاد منها إلا استثناء المؤونة

(١) الكافي: ٣/ ٥١٣، ح ٤، باب أقل ما يجب فيه الزكاة من الحرث؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٣٦ - ٣٧، ح ٥، باب وقت الزكاة؛ الاستبصار: ٢/ ٢٥، ح ١، باب أن الزكاة إنما تجب بعد إخراج مؤونة السلطان؛ وسائل الشيعة: ٩/ ١٨٨، أبواب زكاة الغلات، ب ٧، ح ١. التعبير عنه بالحسن لإبراهيم بن هاشم. راجع معجم رجال الحديث: ١/ ٣١٦.

(٢) راجع مصباح الفقيه: ١٣/ ٣٧٥.

(٣) جواهر الكلام: ١٥/ ٢٢٨ - ٢٢٩؛ مصباح الفقيه: ١٣/ ٣٧٩.

(٤) الأعراف: ١٩٩.

(٥) الصحاح: ٦/ ٢٤٣٢، عفو.

(٦) الكافي: ٣/ ٥٦٥، ح ٢، باب الحصاد والجداد؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ١٠٦، ح ٣٧، باب من الزيادات في الزكاة؛ وسائل الشيعة: ٩/ ١٩١، أبواب زكاة الغلات، ب ٨، ح ٤.

(٧) مدارك الأحكام: ٥/ ١٤٤.

المتأخرة عن زمان الخرص الذي هو بعد الوجوب، ولم يثبت الإجماع على عدم الفرق^(١).

وقد يستدل للمشهور بأن هذه المسألة من الفروع العامة البلوى، فيمتنع عادة غفلة أصحاب الأئمة عليهم السلام عن الفحص عن حكمها، كما أنه يستحيل عادة أن يشتهر لديهم استثناء المؤونة مع مخالفته لما هو المشهور بين العامة من غير وصوله إليهم من الأئمة، والحاصل أنه يصح أن يدعى في مثل المقام استكشاف رأي الإمام عليه السلام بطريق الحدس^(٢).

(القول فيما يستحب^(٣) فيه الزكاة).

ما تستحب فيه

الزكاة وشرايطه

و(يشترط في مال التجارة: الحول، وأن يطلب برأس المال أو الزيادة في الحول كله، وأن تكون^(٤) قيمته نصاباً فصاعداً، فتخرج الزكاة حينئذ عن قيمة^(٥) دراهم أو دنانير.

ويشترط في الخيل حلول^(٦) الحول والسوم، وكونها إنثاءً، فيخرج عن العتيق ديناران، وعن البرذون دينار، وما يخرج من الأرض مما تستحب فيه الزكاة، حكمه حكم الأجناس الأربعة في اعتبار السقي، وقدر النصاب وكمية الواجب).

(١) مصباح الفقيه: ١٣ / ٣٨٠-٣٨١.

(٢) مصباح الفقيه: ١٣ / ٣٨٢-٣٨٣.

(٣) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «تستحب» بدل «يستحب».

(٤) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «يكون» بدل «تكون».

(٥) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «قيمه» بدل «قيمة».

(٦) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «حؤول» بدل «حلول».

أما اعتبار مضي الحول من حين التجارة أو قصدها على الخلاف، فلا خلاف فيه ظاهر^(١).

ويدل عليه ما رواه الكليني عليه السلام في الصحيح عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «وسألت عن الرجل توضع عنده الأموال يعمل بها؟ فقال: إذا حال الحول فليزكها»^(٢).

وروي أيضاً في الصحيح عن محمد بن مسلم قال: «كل ما عملت به فعليك فيه الزكاة إذا حال عليه الحول»^(٣).

ويحتمل أن يكون متن هذا الخبر هو قول محمد بن مسلم الذي فهمه من كلام الصادق عليه السلام وقد يعتبر مضي الحول من حين التجارة، لهذا الصحيح حيث يرجع الضمير في قوله: «إذا حال عليه الحول إلى ما عملت به».

ولا يخفى أنه مع قوة احتمال أن يكون هذا من كلام محمد بن مسلم حيث فهم من الصحيح الأول ما ذكره نقله بالمعنى، لا بدّ من الأخذ بالصحيح الأول، ولا يبعد أن يكون المراد من الصحيح الأول من قوله عليه السلام

(١) المقنع: ٣٧٧؛ المقنعة: ٢٤٧؛ الخلاف: ٩٦/٢؛ إصباح الشيعة: ١٢٣؛ المعتمد: ٥٤٤/٢، وفيه: عليه اتفاق علماء الإسلام؛ تذكرة الفقهاء: ٢٠٨/٥، وفيه دعوى الإجماع.
(٢) الكافي: ٥٢٨/٣، ح ٢، باب الرجل يشتري المتاع فيكسد عليه والمضاربة؛ تهذيب الأحكام: ٦٨-٦٩، ح ٢، باب حكم أمتعة التجارات في الزكاة؛ الاستبصار: ١٠/٢، ح ٥، باب الزكاة في أموال التجارات والأمتعة؛ وسائل الشيعة: ٧١/٩، أبواب ما تجب فيه الزكاة، ب ١٣، ح ٣.

(٣) الكافي: ٥٢٨/٣، ح ٥، باب الرجل يشتري المتاع فيكسد عليه والمضاربة؛ وسائل الشيعة: ٧٢/٩، أبواب ما تجب فيه الزكاة وما تستحب فيه، ب ١٣، ح ٨. فيه إسماعيل بن مرار، وفيه تأمل. راجع معجم رجال الحديث: ١٨٣/٣.

-على المحكيّ-: «إذا حال الحول فليزكّها» حؤول الحول من زمان الوضع للعمل، لا من زمان العمل.

وأما اعتبار أن يطلب برأس المال أو الزيادة، فالظاهر عدم الخلاف فيه^(١)، والمراد عدم نقص القيمة السوقية عن رأس ماله وإن لم يوجد بالفعل راغب، ويدلّ على اعتبار هذا الشرط أخبار مستفيضة:

اعتبار أن يطلب
برأس المال أو
الزيادة

منها: صحيحة محمد بن مسلم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى متاعاً، فكسد عليه متاعه قد زكّى ماله قبل أن يشتري المتاع متى يزكّيه؟ فقال: إن كان أمسك متاعه يبتغي به رأس ماله، فليس عليه زكاة، وإن كان حبسه بعد ما يجد رأس ماله، فعليه الزكاة بعد ما أمسكه بعد رأس المال»^(٢).

ومنها: صحيحة إسماعيل بن عبد الخالق قال: «سأله سعيد الأعرج -وأنا حاضر أسمع- فقال: إنا نكس الزيت والسمن نطلب به التجارة، فربّما مكث عندنا السنة والستين، هل عليه زكاة؟ فقال: إن كنت تربح فيه شيئاً أو تجد رأس مالك فعليك زكاته، وإن كنت إنّما تربص به لأنك لا تجد

(١) جل العلم والعمل: ١١٩؛ الكافي في الفقه: ١٦٥؛ المراسم: ١٣٦؛ المبسوط: ١/ ٢٢٠؛ المهذب: ١/ ١٦٧؛ إشارة السبق: ١١٣؛ الوسيلة: ١٢٢؛ غنية النزوع: ١٢٨؛ السرائر: ١/ ٤٤٥؛ إصباح الشيعة: ١٢٣.

(٢) الكافي: ٣/ ٥٢٨، ح ٢، باب الرجل يشتري المتاع فيكسد عليه والمضاربة؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٦٨، ح ٢، باب حكم أمتعة التجارات في الزكاة؛ الاستبصار: ٢/ ١٠، ح ٥، باب الزكاة في أموال التجارات والأمتعة؛ وسائل الشيعة: ٩/ ٧١، أبواب ما تجب فيه الزكاة وما تستحبّ فيه، ب ١٣، ح ٣.

إلا وضعية، فليس عليك زكاة حتى يصير ذهباً أو فضة، فإذا صار ذهباً أو فضة فزكّه للسنة التي أنجرت فيها^(١).

اعتبار أن تكون قيمته نصاباً فصاعداً، وأما اعتبار أن تكون قيمته نصاباً فصاعداً، فإدعى عليه الإجماع^(٢)، ويدل عليه الروايات الدالة على شرعية هذه الزكاة حيث إنها زكاة المال المتحركة في التجارة، كما يشهد له خبر إسحاق بن عمار عن أبي إبراهيم عليه السلام قال: «قلت له: تسعون ومائة درهم وتسعة عشر ديناراً أعليها في الزكاة شيء؟ فقال: إذا اجتمع الذهب والفضة فبلغ ذلك مائتي درهم ففيها الزكاة، لأن عين المال الدراهم، وكل ما خلا الدراهم من ذهب أو متاع فهو عرض مردود ذلك إلى الدراهم في الزكاة والديات»^(٣).

وعدم كون صدر الرواية معمولاً به لا يضر بحجتيه بالنسبة إلى الفقرة الأخرى.

إخراج الزكاة عن القيمة دراهم أو دنانير، فمنا جهة ما هو القيمة دراهم أو دنانير

(١) الكافي: ٣/٥٢٩، ح ٩، باب الرجل يشتري المتاع فيكسد عليه والمضاربة؛ تهذيب الأحكام: ٤/٦٩، ح ٣، باب حكم أمتعة التجارات في الزكاة؛ الاستبصار: ٢/١٠، ح ٦، باب الزكاة في أموال التجارات والأمتعة؛ وسائل الشريعة: ٩/٧٠، أبواب ما تجب فيه الزكاة، ب ١٣، ح ١. (٢) المتقنة: ٢٤٧؛ المراسم: ١٣٦؛ الخلاف: ٢/٩٦؛ المهذب: ١/١٦٧؛ فقه القرآن: ١/٢٢٠؛ غنية النزوع: ١٢٨؛ المعتبر: ٢/٥٤٦، وفيه: عليه علماء الإسلام؛ منتهى المطلب: ٨/٢٥٩، وفيه: هو قول علماء الإسلام.

(٣) الكافي: ٣/٥١٦-٥١٧، ح ٨، باب زكاة الذهب والفضة؛ تهذيب الأحكام: ٤/٩٣، ح ٣، باب من الزيادة في الزكاة؛ الاستبصار: ٢/٣٩-٤٠، ح ٣، باب الجنسين إذا اجتمعا فنقص كل واحد منهما عن حد كمال ما يجب فيه الزكاة؛ وسائل الشريعة: ٩/١٣٩، أبواب زكاة الذهب والفضة، ب ١، ح ٧. فيه إسماعيل بن مزار، وفيه كلام.

المشهور، بل ادّعي نسبته إلى أصحابنا [و] أنّ زكاة التجارة متعلّقة بقيمة المتاع لا بعينه، ولا بأس بالبحث عن نحو تعلّق الزكاة بالأعيان الزكويّة بقول مطلق، فنقول - وبالله التوفيق -:

المشهور أنّ الزكاة الواجبة تجب في العين لا في الذمّة، بل ادّعي الإجماع عليه^(١)، والمراد بوجوبها في العين تعلّقها بها لا وجوب إخراجها منها، فإنّه يجوز الدفع من مال آخر، فالمراد أنّ مورد هذا الحقّ نفس العين لا الذمّة، وإطلاق بعض العبارات، بل صريح بعضها عدم الفرق بين كون المال حيواناً أو غلّة أو أثماًناً.

ثمّ إنّ قد يستظهر^(٢) من بعض الأخبار الشركة الحقيقيّة، كموتقة أبي المغراء عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إنّ الله تبارك وتعالى أشرك بين الأغنياء والفقراء في الأموال، فليس لهم أن يصرفوا إلى غير شركائهم»^(٣).

وخبر عليّ بن أبي حمزة عن أبيه، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سألته عن الزكاة تجب عليّ في مواضع لا يمكنني أن أوذيها؟ قال: اعزلها، فإنّ تجرت بها فأنت لها ضامن ولها الربح، وإن تويت^(٤) في حال ما عزلتها من غير أن

(١) المبسوط: ١/ ٢٢١؛ المراسم: ١٣٦؛ إصباح الشيعة: ١٢٣؛ الجامع للشرائع: ١٣٥؛ قواعد الأحكام: ١/ ٣٤٥. أمّا الإجماع فلم نجد من صرح به.

(٢) كتاب الزكاة (للشيخ الأنصاري): ١٩٩؛ مصباح الفقيه: ١٣/ ٢٤٩.

(٣) الكافي: ٣/ ٥٤٥، ح ٣، باب الرجل يعطي من زكاة من يظنّ أنّه معسر ثمّ يجده موسراً؛ وسائل الشيعة: ٩/ ٢١٥، أبواب المستحقّين للزكاة، ب ٢، ح ٤. والتعبير عنها بالموتقة لعثمان

بن عيسى الثقة الواقفي. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٨١٧.

(٤) توي المال - بالكسر - هلك. مجمع البحرين: ١/ ٧١.

تشغلها في تجارة، فليس عليك شيء، وإن لم تعزلها وأنجرت بها في جملة مالك، فلها بقسطها من الربح، ولا وضیعة عليها^(١).

ومنها: حسنة يريد بن معاوية أو صحيحته^(٢) الواردة في آداب المصدق قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: بعث أمير المؤمنين مصدقاً من الكوفة إلى باديتها، فقال: يا عبد الله، انطلق وعليك بتقوى الله - إلى أن قال: - فإذا أتيت [ماله] فلا تدخلها إلا بإذنه، فإن أكثره له^(٣)، إلى آخره.

وعن نهج البلاغة - فيما كان يكتب لمن يستعمله على الصدقات -: «فإن كانت له ماشية أو إبل فلا تدخلها إلا بإذنه، فإن أكثرها له^(٤)».

وقد يحمل أمثال هذه الأخبار على الملكية الشأنيّة، لأن الملكية الفعلية المستلزمة الشركة الحقيقية تستلزم ارتكاب التخصيص في جملة من القواعد، كحرمة تصرف كل من الشريكين في المال إلا بإذن صاحبه، وعدم جواز الدفع من غير العين بغير رضاه، وتبعية النماء للملك، وكون المالك لدى التفريط بالتأخير وغيره ضامناً لمنفعة مال الشريك وإن لم يستوفها وأن يكون ضمان العين في الأنعام بالقيمة لا بالمثل.

(١) الكافي: ٤/ ٦٠-٦١، ح ٢، باب النوادر؛ وسائل الشيعة: ٣٠٧/٩، أبواب المستحقين للزكاة، ب ٥٢، ح ٣. والرواية ضعيفة بالإرسال، مع تأمل في علي بن أبي حمزة وأبيه. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٦٥٦.

(٢) الترديد من جهة إبراهيم بن هاشم. راجع معجم رجال الحديث: ٣١٦/١.

(٣) الكافي: ٣/ ٥٣٦، ح ١، باب أدب المصدق؛ تهذيب الأحكام: ٩٦/٤، ح ٨، باب من الزيادات في الزكاة؛ وسائل الشيعة: ١٣٠/٩، أبواب زكاة الأنعام، ب ١٤، ح ١.

(٤) نهج البلاغة: ٣٢٦؛ وسائل الشيعة: ١٣٣/٩-١٣٤، أبواب زكاة الأنعام، ب ١٤، ح ٧.

مضافاً إلى أن ظاهر الآية الشريفة: ﴿حُدِّثْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾^(١)، الآية، كون الصدقة قبل الأخذ من أموالهم، والصدقة فسرت في اللغة بما أعطى تبرّعاً بقصد القربة^(٢)، فيصير مفاد الآية بشهادة الروايات الواردة في تفسيرها هو أنّ الله -تبارك وتعالى- فرض على عباده في أموالهم الصدقة، أي أوجب عليهم أن يعطوا شيئاً من أموالهم في سبيل الله.

ويتولّد من هذا الحكم التكليفيّ حكم وضعيّ، وهو استحقاق الفقير للمال الذي أمر الله تعالى مالكة بأن يتصدّق به عليه، كاستحقاقه للمال الذي نذر مالكة أن يتصدّق به عليه.

وهذا مقتضاه أن يكون قبل دفعه إليه ملكاً للدافع، ويؤيّدّه اشتراط قصد القربة في صحته، إذ لو كان الفقير شريكاً قبل صرف المال إليه، لم يكن يتوقّف صحته على قصد القربة^(٣).

ولا يخفى أنّ بعض الإشكالات متوجّه على ما ذكر من جهة أنّه بعد سراية الحقّ إلى مجموع النصاب كيف يستقلّ المالك بالتصرّف في غير الزكاة ومع إتلاف المال لا بدّ [من] تضمينه بالقيمة في القيميات كما لو أتلف العين المرهونة مع كونها قيمية؟

ثمّ إنّ كيف يتولّد من الحكم التكليفيّ صرفاً الحقّ الموجب للضمان بحيث لو لم يأت بالملكفّ به ومات يؤخذ من تركته، فلو حلف أن يهب ماله لزيد مثلاً فهل يؤخذ من تركته لو لم يهب ومات؟ وأيضاً لازم ما ذكر

(١) التوبة: ١٠٣.

(٢) مفردات ألفاظ القرآن: ٤٨٠.

(٣) مصباح الفقيه: ١٣/٢٤٣.

أنه لو صار النصاب مع عدم ردّ زكاته بذراً وصار زرعاً كان الحاصل ملكاً للمالك.

وأيضاً صرف الزكاة في الرقاب والمعروف ودخول العوض في ملك مالك المعوض، فإذا كان المعوض ملكاً للمالك، فلا بدّ من انتقال الرقبة إلى المالك، وهل يمكن الالتزام به؟ بخلاف القول بملكيّة الجهة أو الفقير.

الترخيص في التصرف والإعطاء من مال آخر
وأما الترخيص في التصرف والإعطاء من مال آخر، فلا مانع منه بعد ما كان الإذن من الشارع وأولياء الأمور، ألا ترى أن المعصومين عليهم السلام أباحوا للشيعية التصرف في بعض ما تعلق به الخمس؟ وما الفرق بين الإذن في التصرف في العين الزكويّة والإذن في التصرف في العين غير المخمّسة مع كونها متعلّقة للحقّ بالاتّفاق؟!

وأما الاستظهار من الآية الشريفة، فيشكل من جهة أنه لا إشكال أن الأخذ يوجب ملكيّة الفقير، وفي الآية تعلق الأخذ بأموال المالكين، فلا بدّ من التصرف بأن يكون الإطلاق باعتبار الملكيّة السابقة، والقائل بالشركة أيضاً يقول بالملكيّة السابقة على تعلق الزكاة، والحاصل أن تخصيص القواعد وإن كان مشكلاً، لكن رفع اليد عن ظواهر الأخبار المذكورة أشكل.

وأما الإشكال الأخير، فيمكن دفعه بأن المالك ليس شخصاً خاصاً يأخذ ماله ولو لم يقصد المالك للنّصاب القربة، بل المالك الفقير الكلّي، فكما يحتاج في التعيين إلى تعيين المالك يحتاج إلى قصد القربة، ومع عدم القصد لا يتعيّن، وليس فيه محذور.

ثم إن ما ذكر في الزكاة الواجبة.

وأما الزكاة المستحبة، فلا إشكال في عدم الشركة، وكون النصاب بتمامه ملكاً للمالك فبعد إخراج الزكاة تصير ملكاً للفقير، فما هو المشهور من تعلق زكاة مال التجارة بقيمة المتاع لا بعينه إن أريد عدم الشركة في المتاع، فهو حق، كما أنه لا شركة في القيمة أيضاً، فمع عدم الشركة لا في العين ولا في القيمة، بل صرف التكاليف بإخراج الزكاة وصورته الزكاة بعد الإخراج ملكاً للفقير، لا وجه لصرف الأدلة عن ظاهرها من تعلقها بنفس الأعيان الخارجية المستعملة في التجارة لا من حيث ذواتها، بل من حيث اندراجها في موضوع المال المستعمل في التجارة.

ثم إنّه بعد تقويم المال وبلوغه نصابي الدراهم والدينير لا إشكال، ومع الاختلاف بأن بلغ مقدار مائتي درهم مثلاً ولم يبلغ مقدار عشرين ديناراً فهل تتعلق الزكاة، لأنّ المدار على التقويم بأدناهما قيمة أو لا؟ لأنّ المدار على التقويم بالأعلى، أو يلاحظ البلوغ إلى نصاب الدراهم، سواء كانت الأعلى أو الأدنى؟ وجوه ظاهر المتن كفاية بلوغ القيمة أحد النصابين.

ويمكن الاستدلال بعموم ما دلّ على زكاة مال التجارة المقتصر في تقييده على المتيقن وهو صورة نقصانه عنها إلا أن يدعى أنّ العمومات مسوقة لبيان أصل المشروعية، فليس لها إطلاق أحوالي.

وأما اشتراط الحول والسوم والأنوثة في الخيل، فالظاهر عدم الخلاف واشتراط الحول والسوم والأنوثة في الخيل فيه^(١).

الخيل

(١) المقنعة: ٢٤٦؛ الكافي في الفقه: ١٦٨؛ المراسم: ١٣٦؛ النهاية: ١٧٧؛ المهذب: ١/١٦٧؛ ←

والأصل فيه صحيحة زرارة قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: هل في البغال شيء؟ فقال: لا، فقلت: فكيف صار على الخيل ولم يصر على البغال؟ فقال: لأن البغال لا تُلَفَّح، والخيل الإناث يُتَبَجَّن، وليس على الخيل الذكور شيء. قال: قلت: فما في الحمير؟ قال: ليس فيها شيء، قال: قلت: هل على الفرس أو البعير يكون للرجل يركبها شيء؟ فقال: لا، ليس على ما يعلف شيء إنما الصدقة على السائمة المرسلة في مَرَجها عامها الذي يقتنيها فيه الرجل»^(١).

ويدل على الدينارين والدينار ما رواه الكليني والشيخ عليه السلام في الصحيح أو الحسن^(٢)، عن محمد بن مسلم وزرارة، عنهما عليهما السلام جميعاً قالوا: «وضع أمير المؤمنين على الخيل العتاق الراعية في كل فرس في كل عام دينارين، وعلى البراذين ديناراً»^(٣).

اتحاد ما يستحب فيه الزكاة مع الغلات في الأربع، فالظاهر عدم الخلاف فيه^(٤).

→ الوسيلة: ١٢٢؛ السرائر: ١/٤٣٨؛ إصباح الشيعة: ١٢٣.

(١) الكافي: ٣/٥٣٠، ح ٢، باب ما يجب عليه الصدقة من الحيوان وما لا يجب؛ تهذيب الأحكام: ٤/٦٧، ح ٢، باب حكم الخيل في الزكاة؛ وسائل الشيعة: ٩/٧٨، أبواب ما تجب فيه الزكاة، ب ١٦، ح ٣.

(٢) الترديد من ناحية إبراهيم بن هاشم. راجع معجم رجال الحديث: ١/٣١٦.

(٣) الكافي: ٣/٥٣٠، ح ١، باب ما يجب عليه الصدقة من الحيوان وما لا يجب؛ تهذيب الأحكام: ٤/٦٧، ح ١، باب حكم الخيل في الزكاة؛ الاستبصار: ٢/١٢، ح ٢، باب زكاة الخيل؛ وسائل الشيعة: ٩/٧٧، أبواب ما تجب فيه الزكاة، ب ١٦، ح ١.

(٤) المبسوط: ١/٢٢٠؛ الوسيلة: ١٢٢؛ غنية النزوع: ١٢٨؛ إصباح الشيعة: ١٢٢؛ المعتبر: ←

وتدلّ عليه الأخبار:

ففي الصحيح: «أن لنا رطبة وأرزاً فما الذي علينا فيها»^(١)؟ فقال ﷺ: «أما الرطبة، فليس عليك فيها شيء، وأما الأرز، فما سقت السماء العشر، وما سقى بالدلو فنصف العشر»^(٢)، ولعلّه المنساق من أدلتها.

(الركن الثالث: في وقت الوجوب).

وقت وجوب الزكاة

وشرائطه

(إذا أهل الثاني عشر وجبت الزكاة، وتعتبر شرائط الوجوب فيه كلّها، وعند الوجوب يتعيّن دفع الواجب، ولا يجوز تأخيره إلا لعذر كانتظار المستحقّ وشبهه، وقيل: إذا عزلها جاز تأخيرها شهراً أو شهرين، والأشبه أن جواز التأخير مشروط بالعذر، فلا يتعدّر بعد^(٣) زواله، ولو أخر مع إمكان التسليم ضمن).

قد سبق الكلام في الوجوب بعد إهلال الثاني عشر، والكلام الآن في جواز التأخير وعدمه ومقدار التأخير على فرض الجواز، وقيل: المشهور على أنّه لا يجوز التأخير إلا لعذر^(٤).

ويدلّ على لزوم التعجيل صحيح سعد بن سعد الأشعريّ قال: «سألت

ما يدلّ على لزوم
التعجيل

→ ٥٥٢/٢؛ تحرير الأحكام: ٦٦/١.

(١) في الوسائل: «فيها».

(٢) الكافي: ٥١١/٣، ح ٥، باب ما يزكى من الحبوب؛ وسائل الشريعة: ٦٢/٩، أبواب ما تجب

فيه الزكاة، ب ٩، ح ٢.

(٣) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «يتقدّر بغير» بدل «يتعدّر بعد».

(٤) الحدائق الناضرة: ٢٢٩/١٢.

أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل يحلّ عليه الزكاة في السنّة ثلاثة أوقات، أيؤخّرها حتّى يدفعها في وقت واحد؟ فقال: متى حلّت أخرجها»^(١).

وخبر أبي بصير المرويّ عن مستطرفات السرائر نقلاً عن نوادر محمّد بن عليّ بن محبوب قال: «قال الصادق عليه السلام: إن كنت تعطي زكاتك قبل حلّها بشهر أو شهرين فلا بأس، وليس لك أن تؤخّرها بعد حلّها»^(٢).

ما يدلّ على جواز ما يدلّ على جواز وفي قبالتها أخبار تدلّ على جواز التأخير في الجملة:

منها: صحيح حمّاد بن عثمان عن الصادق عليه السلام «لا بأس بتعجيل الزكاة شهرين وتأخيرها شهرين»^(٣).

وصحيح عبد الله بن سنان عنه عليه السلام أيضاً: «في الرجل يخرج زكاته فيقسّم بعضها ويبقى بعض يلتمس لها المواضع، فيكون بين أوله وآخره ثلاثة أشهر؟ قال: لا بأس»^(٤).

وموثق يونس بن يعقوب قلت للصادق عليه السلام: «زكاتي تحلّ في شهر

(١) الكافي: ٥٢٣/٣، ح ٤، باب أوقات الزكاة؛ وسائل الشيعة: ٣٠٦/٩، أبواب المستحقّين للزكاة، ب ٥٢، ح ١.

(٢) السرائر: ٦٠٦/٣، وسائل الشيعة: ٣٠٨/٩، أبواب المستحقّين للزكاة، ب ٥٢، ح ٤. وفيه علي بن أبي حمزة البطائني وهو واقفي. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٦٥٦.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤٤/٤، ح ٥، باب تعجيل الزكاة وتأخيرها عما تجب فيه من الأوقات؛ الاستبصار: ٣٢/٢، ح ٥، باب تعجيل الزكاة عن وقتها؛ وسائل الشيعة: ٣٠٢/٩، أبواب المستحقّين للزكاة، ب ٤٩، ح ١١.

(٤) الكافي: ٥٢٣/٣، ح ٧، باب أوقات الزكاة؛ تهذيب الأحكام: ٤٥/٤، ح ٩، باب تعجيل الزكاة وتأخيرها عما تجب فيه من الأوقات؛ وسائل الشيعة: ٣٠٨/٩، أبواب المستحقّين للزكاة، ب ٥٣، ح ١.

أصلح لي أن أحبس منها شيئاً مخافة أن يجيئني من يسألني؟ فقال: إذا حال الحول، فأخرجها من مالك، ولا تخلطها بشيء ثم أعطها كيف شئت.

قال: قلت: فإن أنا كتبتها وأثبتها أيسْتَقِيم لي؟ قال: نعم، لا يضرْك»^(١).

وصحيح معاوية بن عمّار عن الصادق عليه السلام قلت له: «الرجل تحل عليه

الزكاة في شهر رمضان، فيؤخرها إلى المحرم؟ قال: لا بأس.

قال: قلت: فإنها لا تحل عليه إلا في المحرم، فيعجلها في شهر رمضان؟

قال: لا بأس»^(٢).

ولعلّ الجمع بين الأخبار بحمل ما دلّ على عدم جواز التأخير على وجه الجمع بين الكراهة، غاية الأمر حرمة التأخير حيث ينطبق عليه حبس الحقوق من غير عذر، فليس من قبيل الواجبات الموسّعة طول العمر، أو بحيث لا يعدّ تهاوناً في أمر الدين، وسؤال الراوي في بعض الأخبار عن صورة بعض الأعدار العرفيّة لا يوجب التقييد.

وأما الضمان مع التأخير لا لعذر، فيدلّ عليه حسن زرارة: «سألت أبا

عبد الله عليه السلام عن رجل بعث إليه أخ له زكاة يقسمها فضاقت؟ فقال: ليس على الرسول ولا على المؤدّي ضمان.

(١) الكافي: ٣/ ٥٢٢، ح ٣، باب أوقات الزكاة؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٤٥-٤٦، ح ١٠، باب تعجيل الزكاة وتأخيرها عما تجب فيه من الأوقات؛ وسائل الشيعة: ٩/ ٣٠٧، أبواب المستحقّين للزكاة، ب ٥٢، ح ٢.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/ ٤٤، ح ٣، باب تعجيل الزكاة وتأخيرها عما تجب فيه من الأوقات؛ الاستبصار: ٢/ ٣٢، ح ٣، باب تعجيل الزكاة عن وقتها؛ وسائل الشيعة: ٩/ ٣٠١، أبواب المستحقّين للزكاة، ب ٤٩، ح ٩.

قلت: فإنه لم يجد لها أهلاً ففسدت وتغيرت أبيضتها؟ قال: لا، ولكن إن عرف لها أهلاً فعطيت أو فسدت فهو لها ضامن حين آخرها»^(١).

وحسن محمد بن مسلم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام: رجل بعث بزكاة ماله لتقسّم فضاغت هل عليه ضمانها حتى تقسّم؟ فقال: إذا وجد لها موضعاً فلم يدفعها فهو لها ضامن حتى يدفعها، وإن لم يجد لها من يدفعها إليه فبعث بها إلى أهلها فليس عليه ضمان، لأنها خرجت عن يده، وكذلك الوصي الذي يوصى إليه يكون ضامناً لما دفع إليه إذا وجد ربّه الذي أمره بدفعه إليه، فإن لم يجد فليس عليه ضمان، و^(٢) كذلك من وجّه إليه زكاة مال ليفرقها ووجد لها موضعاً فلم يفعل ثم هلكت كان ضامناً»^(٣).

(ولا يجوز تقديمها قبل وقت الوجوب على أشهر الروايتين، ويجوز دفعها إلى المستحقّ قرضاً واحتساب ذلك عليه من الزكاة إن تحقّق الوجوب وبقي القابض على صفة الاستحقاق، ولو تغيرت^(٤) حال

عدم جواز التقديم
قبل الوجوب

(١) الكافي: ٣/ ٥٥٣، ح ٤، باب الزكاة تبعث من بلد إلى بلد أو تدفع إلى من يقسمها فتضيع؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٤٨، ح ١٧، باب تعجيل الزكاة وتأخيرها عما تجب فيه من الأوقات؛ وسائل الشريعة: ٩/ ٢٨٦، أبواب المستحقين للزكاة، ب ٣٩، ح ٢. التعبير عنها بالحسن لإبراهيم بن هاشم. راجع معجم رجال الحديث: ١/ ٣١٦.

(٢) من هنا إلى آخره ليس في الكافي والفقهاء.

(٣) الكافي: ٣/ ٥٥٣، ح ١، باب الزكاة تبعث من بلد إلى بلد أو تدفع إلى من يقسمها فتضيع؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/ ٣٠، ح ١٦١٧، ضمان المزكّي وزكاة النقدين ومستحقّ الزكاة؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٤٧، ح ١٦، باب تعجيل الزكاة وتأخيرها عما تجب فيه من الأوقات؛ وسائل الشريعة: ٩/ ٢٨٥، أبواب المستحقين للزكاة، ب ٣٩، ح ١. والتعبير عنه بالحسن لإبراهيم بن هاشم. راجع معجم رجال الحديث: ١/ ٣١٦.

(٤) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «تغير» بدل «تغيرت».

المستحقّ استأنف المالك الإخراج، ولو عدم المستحقّ في بلده نقلها ولم يضمن لو تلفت، ويضمن لو نقلها مع وجوده، والنية معتبرة في إخراجها وعزلها).

أما عدم جواز التقديم، فيدلّ عليه حسن عمر بن يزيد أو صحيحته^(١) عن أبي عبد الله عليه السلام: «الرجل يكون عنده المال أيزكيه إذا مضى عليه نصف السنة؟ قال: لا، ولكن حتى يحول عليه الحول ويحلّ عليه؛ إنّه ليس لأحد أن يصلي الصلاة إلّا لوقتها وكذلك الزكاة، ولا يصوم أحدٌ شهر رمضان إلّا في شهره إلّا قضاء و[كلّ فريضة] إنّا تؤدّى إذا حلّت»^(٢).

وصحيح زرارة قلت للباقر عليه السلام: «أيزكي الرجل ماله إذا مضى ثلث السنة؟ قال: لا، أيصلي الأولى قبل الزوال؟»^(٣).

وفي قبال ما ذكر الصحيح عن الحسين بن عثمان، عن رجل، عن الصادق عليه السلام: «سألته عن رجل يأتيه المحتاج فيعطيه من زكاته في أوّل السنة؟ فقال: إن كان محتاجاً فلا بأس»^(٤).

(١) التريد من جهة إبراهيم بن هاشم. راجع معجم رجال الحديث: ٣١٦/١.

(٢) الكافي: ٥٢٣/٣، ح ٨، باب أوقات الزكاة؛ تهذيب الأحكام: ٤٣/٤، ح ١، باب تعجيل الزكاة وتأخيرها عما تجب فيه من الأوقات؛ الاستبصار: ٣١/٢، ح ١، باب تعجيل الزكاة عن وقتها؛ وسائل الشيعة: ٣٠٥/٩، أبواب المستحقين للزكاة، ب ٥١، ح ٢.

(٣) الكافي: ٥٢٤/٣، ح ٩، باب أوقات الزكاة؛ تهذيب الأحكام: ٤٣-٤٤، ح ٢، باب تعجيل الزكاة وتأخيرها عما تجب فيه من الأوقات؛ الاستبصار: ٣٢/٢، ح ٢، باب تعجيل الزكاة عن وقتها؛ وسائل الشيعة: ٣٠٥/٩، أبواب المستحقين للزكاة، ب ٥١، ح ٣.

(٤) تهذيب الأحكام: ٤٤/٤، ح ٤، باب تعجيل الزكاة وتأخيرها عما تجب فيه من الأوقات؛ الاستبصار: ٣٢/٢، ح ٤، باب تعجيل الزكاة عن وقتها؛ وسائل الشيعة: ٣٠٢/٩، أبواب ←

وصحيح معاوية بن عمّار عن الصادق عليه السلام: «قلت له: الرجل تحلّ عليه الزكاة في شهر رمضان، فيؤخّرها إلى المحرم؟ قال: لا بأس.

قال: قلت: فإنّها لا تحلّ عليه إلا في المحرم، فيعجلها في شهر رمضان؟ قال: لا بأس»^(١)، وغيرهما من الأخبار^(٢).

والظاهر تعيّن حملها على التقيّة، لأنّ المحكيّ في التذكرة عن الحسن البصريّ وسعيد بن جبير والزهري والأوزاعيّ وأبي حنيفة والشافعيّ وأحمد وإسحاق وأبي عبيد جواز التعجيل مع وجود سبب الوجوب^(٣).

دفع المال بعنوان القرض وأما دفع المال بعنوان القرض، فلا إشكال فيه، وجواز الاحتساب يدلّ عليه خبر عقبه بن خالد عن عثمان بن عمران^(٤): «[أنّه] دخل على أبي عبد الله عليه السلام وقال: إنّي رجل موسر، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: بارك الله في يسارك، قال: ويحيثني الرجل يسألني الشيء وليس هو إبان زكاتي؟ فقال له أبو عبد الله عليه السلام: القرض عندنا بشمانية عشر، والصدقة بعشرة، وما ذا عليك إن كنت موسراً أعطيته، فإذا كان إبان زكاتك احتسب

→ المستحقّين للزكاة، ب٤٩، ح ١٠.

(١) تهذيب الأحكام: ٤/٤٤، ح ٣، باب تعجيل الزكاة وتأخيرها عما تجب فيه من الأوقات؛ الاستبصار: ٢/٣٢، ح ٣، باب تعجيل الزكاة عن وقتها؛ وسائل الشيعة: ٩/٣٠١، أبواب المستحقّين للزكاة، ب٤٩، ح ٩.

(٢) راجع وسائل الشيعة: ٩/٣٠١-٣٠٢، أبواب المستحقّين للزكاة، ب٤٩.

(٣) تذكرة الفقهاء: ٥/٢٩٥؛ وراجع المغني: ٢/٤٩٦؛ الشرح الكبير: ٢/٦٧٨؛ المبسوط: ٢/١٧٧؛ المجموع: ٦/١٤٥-١٤٦؛ حلية العلماء: ٣/١٣٣.

(٤) في وسائل الشيعة: عثمان بن بهرام. والمحدّث الكاشاني رحمته الله نقل كلا النسختين. الروافي: ١٠/٤٦٥.

كتاب الزكاة / زكاة المال: الركن الرابع: في المستحق ١٠٣

بها من الزكاة^(١)، وغيره من النصوص^(٢)، وضعف أسانيدھا منجبرة بالشهرة.

ومع تغير حال القابض بأن صار موسراً استأنف الإخراج، لأنّ الدفع كان بعنوان القرض ووقت الاحتساب ونية أداء الزكاة لم يكن مستحقاً. وأما التفصيل بين وجود المستحق وعدمه، فيدلّ عليه حسن زرارة وحسن محمد بن مسلم المذكورين سابقاً.

وأما اعتبار النية حال الإخراج والعزل، فادّعي عليه الإجماع^(٣).

(الركن الرابع: في المستحق).

(والنظر في الأصناف، والأوصاف، والواحق).

(أما الأصناف فثمانية:)

(الفقراء، والمساكين، واختلف في أيهما أسوأ حالاً، ولا ثمرة مهمة في تحقيقه، والضابط: من لا يملك مؤونة سنة له ولعِياله، ولا يمنع لو ملك الدار والخادم، وكذا من في يده ما يتعيش به ويعجز عن استئناء الكفاية، ولو كان سبعمائة درهم، ويمنع من يستنمي الكفاية ولو ملك خمسين) درهماً (وكذا يمنع ذو الصنعة إذا نهضت بحاجته، ولو دفعها

(١) الكافي: ٤/ ٣٤، ح ٤، باب القرض؛ وسائل الشيعة: ٩/ ٣٠٠، أبواب المستحقين للزكاة،

ب ٤٩٠، ح ٢. فيه سهل بن زياد. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٤٩٠.

(٢) راجع وسائل الشيعة: ٩/ ٣٠٠-٣٠١، أبواب المستحقين للزكاة، ب ٤٩٠.

(٣) قال المحقق: هو مذهب العلماء خلا الأوزاعي. المعتبر: ٢/ ٥٥٩. وقال العلامة: عند علمائنا أجمع، وهو قول عامة أهل العلم. . . . وحكي عن الأوزاعي: أن النية لا تجب في

الزكاة. تذكرة الفقهاء: ٥/ ٣٢٧.

المالك بعد الاجتهاد فبان الآخذ غير مستحق ارتجعت، فإن تعذر، فلا ضمان على الدافع).

معنى الفقير والمسكين
المشهور^(١) أن المسكين أسوأ حالاً من الفقير، لأن المسكين الذي أصابه المسكنة بمعنى الذلة الناشئة من جهة الفقر، والفقير هو المحتاج، فإن الفقر هو الحاجة، وليس كل من احتاج أصابته الذلة والمسكنة.

ويدل على المشهور صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام: «أنه سأله عن الفقير والمسكين؟ فقال: الفقير الذي لا يسأل الناس، والمسكين الذي هو أجهد منه الذي يسأل»^(٢).

وخبر أبي بصير قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: قول الله عز وجل: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ قال: الفقير الذي لا يسأل الناس، والمسكين أجهد منه، والبائس أجهدهم»^(٣).

(١) المقتعة: ٢٤١؛ النهاية: ١٨٤؛ المراسم: ١٣٢؛ غنية النزوع: ١٢٣، وفيه دعوى الإجماع؛ جامع الخلاف والوافق: ١٤٢. وقال العلامة عليه السلام في التذكرة: وبه قال أبو حنيفة والفراء وثعلب وابن قتيبة، واختاره أبو إسحاق. تذكرة الفقهاء: ٥/٢٣٨. وقال في المنتهى: وبه قال يونس وأبو زيد وأبو عبيدة وابن دريد، وقول هؤلاء حجة. منتهى المطلب: ٨/٣٢٨. هذا ولكن الشيخ عليه السلام في بعض كتبه ذهب إلى خلافه. الخلاف: ٤/٢٢٩؛ المبسوط: ٤/٣٤.

(٢) الكافي: ٣/٥٠٢، ح ١٨، باب فرض الزكاة وما يجب في المال من الحقوق؛ وسائل الشيعة: ٩/٢١٠، أبواب المستحقين للزكاة، ب ١، ح ٢.

(٣) الكافي: ٣/٥٠١، ح ١٦، باب فرض الزكاة وما يجب في المال من الحقوق؛ تهذيب الأحكام: ٤/١٠٤، ح ٣١، باب من الزيادات في الزكاة؛ وسائل الشيعة: ٩/٢١٠، أبواب المستحقين للزكاة، ب ١، ح ٣. فيه عبد الله بن يحيى وهو مهمل أو محرف عن عبد الله بن بحر الضعيف. راجع معجم رجال الحديث: ١٠/١١٧.

والمعروف أن اللفظين إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا^(١)، واذعي الإجماع في باب الخمس أن المراد من المساكين في الآية الشريفة ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾، الآية، الفقراء والمساكين.

ووجه عدم ترتب ثمرة مهمة أنه بعد تعيين مصرف الزكاة في الآية الشريفة وبعض الروايات الواردة عن أهل البيت عليهم السلام المفسرة لها إن كان البسط لازماً لزم تحقيق أئمتها صنفان أو صنف واحد، وأن أحدهما أسوأ حالاً من الآخر، ومع عدم لزوم البسط لا ترتب ثمرة مهمة.

والمهم بيان الحدّ المسوّغ لتناول الزكاة في هذين الصنفين، ولا خلاف ظاهراً في أن الحدّ المسوّغ عدم الغنى^(٢).

ويدلّ عليه قوله عليه السلام: «لا تحلّ الصدقة لغني»^(٣).

واختلف في الغنى المانع عن الأخذ، وقد حكى عن الشيخ عليه السلام قولان: أحدهما: أنه حصول الكفاية حولاً له ولعِياله^(٤).

(١) كشف الغطاء: ٤/١٧٦؛ كتاب المكاسب (للشيخ الأنصاري): ٢/٤٨؛ مصباح الفقيه: ٤٨٠/١٣.

(٢) المنتعة: ٢٤٠؛ الوسيلة: ١٢٩؛ المعتبر: ٢/٥٦٥؛ منتهى المطلب: ٨/٣٢٨، وفيه دعوى عدم الخلاف.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤/٥١، ح ١، باب مستحقّ الزكاة للفقير والمسكنة من جملة الأصناف؛ وسائل الشيعة: ٩/٢٣٩، أبواب المستحقّين للزكاة، ب ١٢، ح ٤. والرواية موثقة بابن فضال إن بيننا على وثيقة يزيد بن إسحاق. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢. وكذا راجع معجم رجال الحديث: ٢٠/١٠٦.

(٤) الخلاف: ٤/٢٣٨.

والقول الثاني: أن الضابط من يملك نصاباً من الأثمان أو قيمته فاضلاً عن مسكنه وخادمه^(١).

وتدل على القول الأول صحيحة أبي بصير قال: «سمعت الصادق عليه السلام يقول: يأخذ الزكاة صاحب السبعائة إذا لم يجد غيره.

قلت: فإن صاحب السبعائة تجب عليه الزكاة؟ قال: زكاته صدقة على عياله، ولا يأخذها إلا أن يكون إذا اعتمد على السبعائة أنفدها في أقل من سنة، فهذا يأخذها، ولا تحل الزكاة لمن كان محترفاً وعنده ما تجب فيه الزكاة أن يأخذ الزكاة»^(٢).

وصحيحة علي بن إسماعيل الدغشي المروية عن العليل قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن السائل وعنده قوت يوم يحل له [أن يسأل و] أن أعطي شيئاً من قبل أن يسأل يحل له أن يقبله؟ قال: يأخذ وعنده قوت شهر ما يكفيه لسنته من الزكاة، لأنها إنما هي من سنة إلى سنة»، هكذا رواها في الوسائل عن العليل^(٣)، وفي بعض النسخ من العليل نحوه إلا أن فيها «قال: يأخذ وعنده قوت شهر، وما يكفيه لسنة أشهر من الزكاة»^(٤).

(١) المبسوط: ١/ ٢٧٥.

(٢) الكافي: ٣/ ٥٦٠، ح ١، باب من يحل له أن يأخذ الزكاة ومن لا يحل له ومن له المال القليل؛ وسائل الشيعة: ٩/ ٢٣١، أبواب المستحقين للزكاة، ب، ح ٨.

(٣) علل الشرائع: ٢/ ٣٧٢؛ وسائل الشيعة: ٩/ ٢٣٣، أبواب المستحقين للزكاة، ب، ح ٧. والتعبير عنها بالصحيحة بناء على رواية صفوان - وهو لا يروي إلا عن ثقة - عن الدغشي. راجع معجم رجال الحديث: ١١/ ٢٧٧.

(٤) بحار الأنوار: ٩٣/ ٦٥.

ويدلّ عليه فحوى ما سيجيء - إن شاء الله تعالى - من الروايات الدالة على جواز الأخذ لمن له رأس مال لا يحصل منه ما يفي بمؤنته، ومفهوم رواية يونس بن عمّار قال: «سمعت الصادق عليه السلام يقول: تحرم الزكاة على من عنده قوت السنة»^(١).

واستدلّ للقول الآخر بالنبيّ العاميّ أنّه ﷺ قال لمعاذ - حين بعثه إلى اليمن - : «إنّك تأتي قوماً من أهل الكتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً ﷺ رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أنّ الله قد فرض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أنّ الله فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم، فتردّ على فقرائهم»^(٢).

فبعد عدم مدخليّة حوول الحول وسائر شرائط الزكاة غير مقدار النصاب في صدق الغنى، يكشف ذلك أنّ من كان مالاً لهذا المقدار من المال فاضلاً عن مسكنه وخادمه يكون غنياً.

والخبر مع تسليم اعتباره مع كونه عامياً جارٍ مجرى الغالب جمعاً بينه وبين ما ذكر آنفاً ممّا دلّ على جواز الأخذ لمن له رأس مال لا يفي بمؤنته ما يحصل منه وغيره من الأدلّة، كصحيحة معاوية بن وهب قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له ثلاثمائة درهم أو أربعمائة درهم وله عيال وهو يحترف فلا يصيب نفقته فيها أيكّب فيأكلها ولا يأخذ الزكاة أو

(١) المنقعة: ٢٤٨؛ وسائل الشيعة: ٩/٢٣٤، أبواب المستحقين للزكاة، ب، ٨، ح ١٠٧. والرواية مرسلة.

(٢) مسند أحمد: ١/٢٣٣؛ صحيح البخاري: ٢/١٠٨؛ صحيح مسلم: ١/٣٧-٣٨؛ سنن ابن ماجه: ١/٥٦٨، ح ١٧٨٣؛ سنن أبي داود: ١/٣٥٦-٣٥٧، ح ١٥٨٤.

يأخذ الزكاة؟ قال: لا، بل ينظر إلى فضلها فيقوت بها نفسه، ومن وسعه ذلك من عياله، ويأخذ البقية من الزكاة ويتصرف بهذه لا ينفقها»^(١).

ورواية هارون بن حمزة: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: يروون عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: لا تحل الصدقة لغني، ولا لذي مرة سوي؟ فقال: لا يصلح لغني.

قال: فقلت له: الرجل يكون له ثلاثمائة درهم في بضاعة وله عيال، فإن أقبل عليها أكلها عياله ولم يكتفوا بربحها، قال: فلينظر ما يستفضل منها فيأكله هو ومن وسعه ذلك، وليأخذ لمن لم يسعه من عياله»^(٢).

وموثقة سماعاً عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن الزكاة هل يصلح لصاحب الدار والخدام؟ فقال: نعم إلا أن يكون داره دار غلّة، فيخرج له من غلّتها ما يكفيه وعياله، فإن لم تكن الغلّة تكفيه لنفسه وعياله في طعامهم وكسوتهم وحاجتهم من غير إسراف، فقد حلت له الزكاة، وإن كانت غلّتها تكفيهم فلا»^(٣).

(١) الكافي: ٣/ ٥٦١، ح ٦، باب من يحل له أن يأخذ الزكاة ومن لا يحل له ومن له المال القليل؛ وسائل الشيعة: ٢٣٨/٩، أبواب المستحقين للزكاة، ب ١٢، ح ١.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/ ٥١، ح ١، باب مستحقّ الزكاة للفقير والمسكنة من جملة الأصناف؛ وسائل الشيعة: ٢٣٩/٩، أبواب المستحقين للزكاة، ب ١٢، ح ٤. والرواية موثقة بابن فضالّ إن بنينا على وثيقة يزيد بن اسحاق. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢. وكذا راجع معجم رجال الحديث: ١٠٦/٢٠.

(٣) الكافي: ٣/ ٥٦١-٥٦٠، ح ٤، باب من يحل له أن يأخذ الزكاة ومن لا يحل له ومن له المال القليل؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/ ٣٣، ح ١٦٢٩، ضمان المركزي وزكاة التقدين ومستحقّ الزكاة؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ١٠٧، ح ٤٢، باب من الزيادات في الزكاة؛ وسائل الشيعة:

٩/ ٢٣٥، أبواب المستحقين للزكاة، ب ٩، ح ١. التعبير عنها بالموثقة لزراعة الواقفي الثقة. ←

وأما منع ذي الصنعة إذا كانت وافية بالمؤونة، فيدلّ عليه صحيحة زرارة أو حسنته^(١) عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سمعته يقول: إن الصدقة لا تحلّ لمحترف، ولا لذي مرّة سويّ قويّ، فتنزّهوا عنها»^(٢).

وخبر أبي البختری المرويّ عن قرب الإسناد عن جعفر، عن أبيه عليه السلام، عن عليّ عليه السلام أنّه كان يقول: «لا تحلّ الصدقة لغنيّ، ولا لذي مرّة سويّ»^(٣). وعن الصدوق في معاني الأخبار بإسناده عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا تحلّ الصدقة لغنيّ، ولا لذي مرّة سويّ، ولا لمحترف، ولا لقويّ.

قلنا: ما معنى هذا؟ قال: لا تحلّ له أن يأخذها وهو يقدر على ما^(٤) يكفّ نفسه عنها»^(٥).

ولا يخفى أنّ ما ذكر في الأخبار ليس خارجاً عن المفهوم العرفي، وعلى هذا فلو تهاون ذو الصنعة ولم يشتغل بحيث لا يقدر فعلاً على مؤونته يصدق عليه الفقير، ويرشد إلى هذا ذيل هذا الخبر الأخير.

→ راجع رجال النجاشي، الرقم: ٤٦٦.

(١) التريد من جهة إبراهيم بن هاشم. راجع معجم رجال الحديث: ٣١٦/١.

(٢) الكافي: ٥٦٠/٣، ح ٢، باب من يحلّ له أن يأخذ الزكاة ومن لا يحلّ له ومن له المال القليل؛ وسائل الشيعة: ٢٣١/٩، أبواب المستحقين للزكاة، ب، ح ٢.

(٣) قرب الإسناد: ٧٢/١؛ وسائل الشيعة: ٢٣٤/٩، أبواب المستحقين للزكاة، ب، ح ١١. وأبو البختری ضعيف.

(٤) في المصدر: «على أن».

(٥) معاني الأخبار: ٢٦٢؛ وسائل الشيعة: ٢٣٣/٩، أبواب المستحقين للزكاة، ب، ح ٨. والرواية صحيحة.

وأما الارتجاع مع الدفع المقرون بالاجتهاد وعدم الضمان مع تعذر الارتجاع والضمان مع عدم الاجتهاد، فمع بقاء العين لا إشكال في الارتجاع، سواء كان القابض عالماً بأنه زكاة أو جاهلاً، ومع تلف العين، فمع العلم لا بد من ارتجاع المثل أو القيمة لقاعدة اليد، ومع الجهل أيضاً، نعم، مع كون القابض مغروراً كأن أعطى بصورة الصلة والهبة وقصد الزكاة لا ضمان للمغرور.

ثم إنه مع تعذر الارتجاع، فإن كان الدافع هو الإمام أو نائبه الخاص أو العام فلا خلاف ظاهراً في عدم الضمان، لأنّ يده يد أمانة وإحسان، فلا يتعقبه ضمان ولم يكن تعذّ وتفريط، إلا أن يقال: ما ذكر يقتضي عدم ضمان الدافع، وأما المالك الذي يجب عليه الزكاة ما أدى الواجب إلا أن يدلّ دليل على براءة ذمّة المالك لمجرّد الدفع، ولا يخفى الإشكال في صورة الدفع إلى الفقيه، لعدم ثبوت الولاية العامة.

وأما إن كان الدافع هو المالك، ففي إجزائه أقوال: ثالثها: التفصيل بين ما إذا اجتهد فأعطى فلا ضمان، وبين ما إذا أعطى اعتماداً على مجرد دعوى الفقر أو أصالة عدم المال فيضمن، ولا منافاة بين الضمان وكونه مأذوناً في الدفع، كما لو كان عليه دين لزيد فدفع إلى غيره لقيام البيّنة على أنّه زيد فانكشف خلافه.

حجّة القول بالإجزاء مطلقاً أنّه فعل المأمور به وهو الدفع إلى من يظهر منه الفقر، وامتنال الأمر يقتضي الإجزاء^(١).

وأورد عليه أن المأمور به إنما هو إيصال شيء من ماله إلى الفقراء والمساكين، ولم يحصل كما في المثال المذكور^(١).

ويمكن أن يقال: هذا يتم إن قلنا بعدم الشركة وعدم الملكية قبل الدفع إلى الفقير، وأما إن قلنا بالملكية ولو بنحو ملكية الكلي في المعين وقلنا بتعيين الزكاة في الباقي بعد التصرف في غير مقدار الزكاة، فلا يبعد أن يقال بكون يده يد أمانة شرعية، فمع عدم التعدي والتفريط ما وجه الضمان؟

ومما ذكر ظهر الفرق بين المقام والمثال المذكور حيث إنه في المثال ما لم يصل إلى الدائن لم يتعين، بخلاف المقام على القول المذكور، فالإشكال مبني على اختيار غير القول المذكور في تلك المسألة، نعم، إن تمت دلالة ما دلّ بعمومه على أن الزكاة بمنزلة الدين، وأن الموضوع من الزكاة في غير موضعها بمنزلة العدم.

مضافاً إلى مفهوم العلة الواردة لوجوب إعادة المخالف زكاته بأنه لم يضعها في موضعها، وإلى خصوص مرسله الحسين بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام: «في رجل يعطي زكاة ماله رجلاً وهو يرى أنه معسر فوجده موسراً؟ قال: لا يجزئ عنه»^(٢) لزم الضمان.

(١) مصابح الفقيه: ١٣ / ٥٢٤.

(٢) ورواها الصدوق عليه السلام مرسله عن الصادق عليه السلام. الكافي: ٣ / ٥٤٥، ح ١، باب الرجل يعطي من زكاة من يظن أنه معسر ثم يجده موسراً؛ من لا يحضره الفقيه: ٢ / ٣٠، ح ١٦٦٦، ضمان الزكوى وزكاة التقدين ومستحق الزكاة؛ تهذيب الأحكام: ٤ / ٥١، ح ٣، باب مستحق الزكاة للفقير والمسكنة من جملة الأصناف؛ وسائل الشريعة: ٩ / ٢١٥، أبواب المستحقين للزكاة، ٢، ح ٥.

واستدل^(١) للقول بالتفصيل بفحوى أو إطلاق الحسن أو الصحيح^(٢) عن عبيد بن زرارة قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل عارف أدى زكاته إلى غير أهلها زماناً هل عليه أن يؤذيها ثانية إلى أهلها إذا علمهم؟ قال: نعم.

قال: قلت: فإن لم يعرف لها أهلاً فلم يؤذيها أو لم يعلم أنها عليه فعلم بعد ذلك؟ قال: يؤذيها إلى أهلها لما مضى، قال: قلت له: فإن لم يعلم أهلها فدفعها إلى من ليس هو لها بأهل وقد كان طلب واجتهد، ثم علم بعد ذلك سوء ما صنع؟ قال: ليس عليه أن يؤذيها مرة أخرى^(٣).

وعن الشيخ في التهذيب أنه قال: «وعن زرارة مثله غير أنه قال: إن اجتهد فقد بريء، وإن قصر في الاجتهاد^(٤) والطلب فلا^(٥).

وأورد بأن مورد الخبرين صورة الدفع إلى غير العارف، وهو غير مسألتنا، ويحتمل أن يكون النظر إلى الشبهة الموضوعية، والخبر يتناول بإطلاقه محل النزاع، لكنه يقع التعارض بينه وبين مرسله الحسين المتقدم،

(١) مجمع الفائدة والبرهان: ٤/١٩٥؛ الحدائق الناضرة: ١٢/١٧٠.

(٢) الزيد من جهة إبراهيم بن هاشم. راجع معجم رجال الحديث: ١/٣١٦.

(٣) الكافي: ٣/٥٤٦، ح ٢، باب الزكاة لا تعطى غير أهل الولاية؛ تهذيب الأحكام: ٤/١٠٢، ح ٢٤، باب من الزيادات في الزكاة؛ وسائل الشيعة: ٩/٢١٤، أبواب المستحقين للزكاة، ب ٢، ح ١.

(٤) في المصادر: «في الطلب».

(٥) الكافي: ٣/٥٤٦، ذيل ح ٢، باب الزكاة لا تعطى غير أهل الولاية؛ تهذيب الأحكام: ٤/١٠٣، ح ٢٥، باب من الزيادات في الزكاة؛ وسائل الشيعة: ٩/٢١٤، أبواب المستحقين للزكاة، ب ٢، ح ٢.

والمرسلة أوضح في مادة الاجتماع، وعلى تقدير التكافؤ يجب الرجوع إلى الأصول والقواعد القاضية بعدم الفراغ عن عهدة التكليف بالزكاة إلا بوضعها في موضعها^(١).

ويمكن أن يقال: إن قلنا بشمول الخبرين لمحل النزاع لا من باب الإطلاق، بل من باب ترك الاستفصال حيث إن محل السؤال قابل لأن يكون الدفع إلى غير أهل الإيوان، ولأن يكون الدفع إلى مطلق من لم يكن أهلاً، فمع الشبهة الموضوعية، ولم يسأل الإمام عليه السلام عن محط نظره، بل فصل بين الاجتهاد وعدمه، فالحكم بالبراءة ليس من قبيل المطلق القابل لأن يكون من باب ضرب القانون القابل للتخصيص، بل هو إمضاء لما مضى، وعلى هذا فلا مجال للتصرف بالتخصيص.

(والعاملون: وهم جباة الصدقة، والمؤلفة) قلوبهم: (وهم الذين يستمالون إلى الجهاد بالإسهام في الصدقة وإن كانوا كفاراً، وفي الرقاب: وهم المكاتبون، والعبيد الذين) هم (تحت الشدة، ومن وجبت^(٢) عليه كفارة ولم يجد ما يعتق) به (ولو لم يوجد مستحق جاز ابتياع العبد ويعتق، والغارمون: وهم المدينون في غير معصية، ولو جهل الأمران، قيل: يمنع، وقيل: لا، وهو الأشبه).

من الأصناف المستحقين للزكاة: العاملون عليها بنص الكتاب العزيز، وهم عمال الصدقات، أي الساعون في تحصيلها وتحسينها بأخذ

(١) مدارك الأحكام: ٢٠٦/٥؛ كتاب الزكاة (للشيخ الأنصاري): ٢٨٩-٢٩٠؛ مصباح الفقيه: ٥٢٦/١٣-٥٢٧.

(٢) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «وجب» بدل «وجبت».

وكتابة وحساب وحفظ ونحو ذلك، المنصوبون من قبل الإمام عليه السلام، وقد صرح المصنّف عليه السلام في الشرائع^(١)، وغيره عليه السلام^(٢) بأنه يجب أن يستكمل فيهم أربع صفات: التكليف، والإيمان، والعدالة، والفقّه، ولو اقتصر في الأخير على ما يحتاج إليه منه جاز.

قال في المدارك: «لا ريب في اعتبار اجتماع العامل لهذه الصفات، لأنّ العمالة تتضمن الاستيلاء على مال الغير، ولا أمانة لغير العدل، ولقول أمير المؤمنين عليه السلام في الخبر المتقدّم- يعني صحيحة معاوية الطويلة الواردة في آداب المصدّق المنقولة عن الكافي -: «فإذا قبضته فلا توكلّ به إلّا ناصحاً شفيقاً أميناً حفيظاً»^(٣)، وإنّما يعتبر الفقّه فيمن يتولّاه ما يفتقر إليه»^(٤)؛ انتهى.

فإن تمّ الإجماع فهو، وإلّا فللنظر فيما ذكر مجال، لإمكان أن يكون المنصوب واجداً لما ذكر في الصحيحة بدون اجتماع الشرائط المذكورة.

واعتبر^(٥) أيضاً أن لا يكون هاشمياً، لأنّ زكاة غير الهاشميين محرّمة على بني هاشم، وللخصوص صحيحة العيص بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إنّ أناساً من بني هاشم أتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسألوه أن يستعملهم على

(١) شرائع الإسلام: ١/١٤٨.

(٢) الدروس الشرعية: ١/٢٤٨.

(٣) الكافي: ٣/٥٣٦-٥٣٧، ح ١، باب أدب المصدّق؛ تهذيب الأحكام: ٤/٩٦-٩٧، ح ٨، باب من الزيادات في الزكاة؛ وسائل الشريعة: ٩/١٢٩، أبواب زكاة الأنعام، ب ١٤، ح ١.

(٤) مدارك الأحكام: ٥/٢١١.

(٥) منتهى المطلب: ٨/٣٧١-٣٧٢.

صدقات المواشي وقالوا: يكون لنا هذا السهم الذي جعله الله عزّ وجلّ للعاملين عليها فنحن أولى به، فقال رسول الله ﷺ: يا بني عبد المطلب، إنّ الصدقة لا تحلّ لي ولا لكم ولكن قد وعدت الشفاعة»^(١).

ويمكن أن يقال: غاية الأمر حرمة السهم من الزكاة، فما المانع من استعمالهم بدون أخذ سهم من الزكاة أو استعمالهم في صدقات خصوص بني هاشم؟ ولعلّ عدم استعمال رسول الله ﷺ إيّاهم بملاحظة توجه السائلين إلى أخذ السهم من الزكاة المتعلقة بغير بني هاشم.

وأما المؤلّفة قلوبهم، فقد اختلف في شرحها ففي المتن ما ذكر، وعن الشيخ ﷺ في المبسوط: «الكفّار الذين يستمالون للجهاد»^(٢)، وحكي عن المفيد ﷺ أنّه قال: «المؤلّفة قلوبهم ضربان: مسلمون ومشركون»^(٣)، وقيل باختصاص التأليف بالمنافقين^(٤).

وقد عقد في الكافي باباً لذلك، وأورد جملة من الأخبار:

منها: ما رواه في الصحيح أو الحسن^(٥) عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام

(١) الكافي: ٥٨/٤، ح ١، باب الصدقة لبني هاشم ومواليهم وصلتهم؛ تهذيب الأحكام: ٥٨/٤، ح ١، باب ما يحلّ لبني هاشم ويحرم من الزكاة؛ وسائل الشيعة: ٢٦٨/٩، أبواب المستحقين للزكاة، ب ٢٩، ح ١.

(٢) المبسوط: ٢٤٩/١.

(٣) حكاها المحقّق ﷺ عن المفيد ﷺ. المتبر: ٥٧٣/٢. إلّا أنّ في المقنعة هكذا: المؤلّفة قلوبهم هم الذين يستمالون ويتألفون للجهاد ونصرة الإسلام. المقنعة: ٢٤١.

(٤) هذا يظهر من ابن الجنيّد حيث قال: المؤلّفة قلوبهم من أظهر الدين بلسانه وأعان المسلمين وإمامهم بيده وكان معهم الأقلية. مختلف الشيعة: ٣/٣٠٠.

(٥) التريدي من ناحية إبراهيم بن هاشم. راجع معجم رجال الحديث: ٣١٦/١.

قال: «سألت عن قول الله عز وجل ﴿وَأَلْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبِهِمْ﴾؟ قال: هم قوم وحدوا الله عز وجل، وخلعوا عبادة من يعبد من دون الله، وشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله ﷺ وهم في ذلك شككاً في بعض ما جاء به محمد ﷺ، فأمر الله نبيه أن يتألفهم بالمال والعطاء لكي يحسن إسلامهم، ويشتوا على دينهم الذي دخلوا فيه وأقروا به، فإن رسول الله ﷺ يوم حنين تألف رؤساء العرب من قريش و[سائر] مضر منهم: أبو سفيان بن حرب، وعيينة بن حصين الفزاري وأشباههم من الناس، فغضب الأنصار واجتمعت إلى سعد بن عبادة، فانطلق بهم إلى رسول الله ﷺ بالجعرانة^(١)، فقال: يا رسول الله، أتأذن لي في الكلام؟ فقال: نعم، فقال: إن كان هذا الأمر في هذه الأموال التي قسمت بين قومك شيئاً أنزل الله رضينا، وإن كان غير ذلك لم نرض.

قال زرارة: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: فقال رسول الله ﷺ: يا معشر الأنصار، أكلكم على قول سيدكم سعد؟ فقالوا: سيدنا الله ورسوله، ثم قالوا في الثالثة: نحن على مثل قوله ورأيه، قال زرارة: وسمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: فحط الله نورهم وفرض للمؤلفة قلوبهم سهماً في القرآن^(٢)، ويقرب منه أخبار آخر^(٣).

(١) هي - بتسكين العين والتخفيف وقد تكسر وتشدد الراء -: موضع بين مكة والطائف على سبعة أميال من مكة، وهي إحدى حدود الحرم وميقات للإحرام، سميت باسم ربطة بنت سعد وكانت تلقب بالجعرانة. مجمع البحرين: ٣/٢٤٧، جعر.

(٢) الكافي: ٢/٤١١، ح ٢، باب المؤلفة قلوبهم.

(٣) راجع الكافي: ٢/٤١٠-٤١٢، باب المؤلفة قلوبهم.

وقد يقال: لا يترتب على تحقيق ذلك ثمرة مهمة بعد ما تقرّر من أنه يجوز للوالي أن يصرف من الزكاة إلى مثل الوجوه التي فيها يشيّد الدين، وآته لا يجب التوزيع والبسط^(١).

ويمكن أن يقال: قد لا يترتب على الإعطاء تشييد الدين، كالإعطاء إلى كافر أو منافق مع عدم ترتب فائدة للدين عليه، فبناء على اختصاص العنوان المذكور بالمنافقين كما يظهر من الأخبار لو أعطى الكافر، كان الصرف في غير محله، وبناء على التعميم كان في محله.

ومن جملة مصارف الزكاة الصرف في الرقاب وهم - على الأشهر أو المشهور^(٢) - ثلاثة: المكاتبون، والعبيد الذين تحت الشدّة، والعبد يشترى ويعتق وإن لم يكن في شدّة، ولكن بشرط عدم المستحقّ.

وروي قسم رابع وهو من وجب عليه كفارة ولم يجد، فإنه يعتق عنه^(٣).
أما جواز الصرف في المكاتب، فالظاهر عدم الخلاف فيه في الجملة^(٤).
ويدلّ عليه ما عن الشيخ في التهذيب مسنداً عن أبي إسحاق، عن بعض أصحابنا، عن الصادق عليه السلام، وعن ابن بابويه في الفقيه مرسلأ عن الصادق عليه السلام

(١) مصباح الفقيه: ٥٣٧/١٣.

(٢) المغتنة: ٢٤١؛ المراسم: ١٣٢؛ الخلاف: ٤/٢٣٤، وفيه دعوى الإجماع؛ المهذب: ١/١٦٩؛
إشارة السبق: ١١٢؛ الوسيلة: ١٢٨؛ السرائر: ١/٤٥٧؛ الجامع للشرائع: ١٤٤؛ جامع
الخلاف والوفاق: ١٤٢.

(٣) ستأتي الإشارة إلى هذا الخبر.

(٤) المراسم: ١٣٢؛ المبسوط: ١/٢٥٠؛ المهذب: ١/١٧١؛ الوسيلة: ١٢٨؛ فقه القرآن:

١/٢٢٧؛ إصباح الشيعة: ١١٠.

قال: «سئل عن مكاتب عجز عن مكاتبته وقد أدى بعضها؟ قال: يؤدى عنه من مال الصدقة، إن الله تعالى يقول في كتابه العزيز: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾»^(١).

ومورد السؤال وإن كان صورة العجز، لكنّه لا يوجب تقيّد الحكم، إلّا أنّه قد يقال: مقتضى الجمع بين الآية الشريفة وخبر أبي بصير المروي في الكافي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن الرجل يجتمع عنده من الزكاة الخمسمائة والستمئة يشتري بها نسمة ويعتقها؟ فقال: إذا يظلم قوماً آخرين حقوقهم، ثم مكث مَلِيّاً، ثم قال: إلّا أن يكون عبداً مسلماً في ضرورة فيشتره ويعتقه»^(٢) تقييد الرقاب بالإسلام والضرورة ولازمة مدخلة العجز عن أداء مال الكتابة^(٣).

ويمكن أن يقال: الظاهر حمل الخبر المذكور على الكراهة وإلّا لزم البسط، لأنّ كلّ مصرف صرف الزكاة فيه وحده لزم ظلم قوم آخرين، فمع البناء على عدم وجوب البسط، لا بدّ من حمل الرواية على الكراهة.

ومن هنا ظهر الإشكال في تقييد العبد الذي يشتري بكونه تحت الشدّة حيث إنّ المدرك هذا الخبر، وقد حكى عن المفيد^(٤) والعلامة وولده وغير

(١) من لا يحضره الفقيه: ٣/١٢٥، ح ٣٤٧١، باب المكاتب؛ تهذيب الأحكام: ٨/٢٧٥، ح ٣٥،

باب المكاتب؛ وسائل الشريعة: ٩/٢٩٣، أبواب المستحقين للزكاة، ب ٤٤، ح ١.

(٢) الكافي: ٣/٥٥٧، ح ٢، باب الرجل يبيع من الزكاة أو يعتق؛ تهذيب الأحكام: ٤/١٠٠،

ح ١٦، باب من الزيادات في الزكاة؛ وسائل الشريعة: ٩/٢٩٢، أبواب المستحقين للزكاة،

ب ٤٣، ح ١. وفيه عمرو وهو مهمل.

(٣) مصباح الفقيه: ١٣/٥٣٩.

(٤) تقدّم تحريج هذه الأقوال في بدء البحث.

واحد من المتأخرين القول بعدم اختصاص الرقاب بما ذكر، بل جواز صرف الزكاة في فكّها ولو في غير تلك الموارد.

واستدل له بإطلاق الآية الشريفة، وخبر أيوب بن الحرّ أخي أديم بن الحرّ المرويّ عن العلل قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: مملوك يعرف هذا الأمر الذي نحن عليه أشتريه من الزكاة وأعتقه؟ قال: فقال: اشتريه وأعتقه.

قلت: فإن هو مات وترك مالا؟ فقال: ميراثه لأهل الزكاة، لأنّه اشتري بسهمهم»، قال: وفي حديث آخر: «بإلهم»^(١).

وخبر أبي محمد الوابسيّ المرويّ عن الكافي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سأله بعض أصحابنا عن رجل اشترى أباه من الزكاة، زكاة ماله، قال: اشترى خير رقبة، لا بأس بذلك»^(٢)، وحمل رواية أبي بصير المتقدمة على الكراهة أولى من تخصيص ما ذكر، لمناسبة التعليل الوارد فيها بقوله عليه السلام «إذا يظلم قوما آخرين»؛ كما لا يخفى.

وأما القسم الرابع المذكور، فمدركه الرواية التي أوردها عليّ بن إبراهيم في كتاب التفسير عن العالم عليه السلام قال: «في الرقاب قوم لزمهم كفارات في قتل الخطأ وفي الظهار وفي الأيمان وفي قتل الصيد في الحرم

(١) علل الشرائع: ٣٧٢/٢؛ وسائل الشيعة: ٢٩٣/٩، أبواب المستحقين للزكاة، ب ٤٣، ح ٣. والرواية صحيحة.

(٢) الكافي: ٥٥٢/٣، ح ١، باب نادر؛ وسائل الشيعة: ٢٥١/٩، أبواب المستحقين للزكاة، ب ١٩، ح ١. والوابسي مهمل إلا أنّ ابن محبوب روى عنه.

وليس عندهم ما يكفّرون به، وهم مؤمنون، فجعل الله تعالى لهم سهماً في الصدقات ليكفّر عنهم^(١).

وضعف الرواية من جهة الإرسال يوجب الإشكال في إثبات هذا المصرف للزكاة.

صرف الزكاة في الغارمين وغيره^(٢) - المدينون في غير معصية. ومن جملة المستحقين للزكاة الغارمون، والمراد بهم - كما في المتن

أما جواز الصرف في الغارمين في الجملة، فلا خلاف فيه^(٣)، ويدلّ عليه الآية الشريفة، ويقع الكلام فيه في مواضع:

الأول: لا خلاف ظاهراً في اشتراط عجز الغارم عن أداء دينه^(٤)، ويشهد له قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لا يجلّ الصدقة لغني».

وإنما الإشكال في أنّه هل يعتبر عدم التمكن من أداء الدين بوجه حتى بصرف ما ينفق لمؤونة سنة، أو يعتبر عدم التمكن من أداء الدين وإن كان مالكا لمؤونة سنته بالفعل أو بالقوة؟

لا يبعد الثاني، لإطلاق الآية الشريفة والقدر المتيقن من الإجماع خروج صورة عدم التمكن بوجه، إلّا أن يقال: المتمكّن من نفقته لسنة

(١) تهذيب الأحكام: ٤٩/٤ - ٥٠، ح ٣، باب أصناف أهل الزكاة؛ وسائل الشيعة: ٢١١/٩، أبواب المستحقين للزكاة، ب ١، ح ٧.

(٢) النهاية: ١٨٤؛ المهذب: ١/١٦٩؛ إشارة السبق: ١١٢؛ غنية النزوع: ١٢٤، وفيه دعوى الإجماع؛ السرائر: ١/٤٥٧؛ جامع الخلاف والوفائق: ١٤٢؛ منتهى المطلب: ٣٤٩/٨.

(٣) لاحظ الهامش السابق.

(٤) لاحظ الهامش السابق.

غني، ولو لم يتمكن من أداء دينه، فيشمل عموم قوله ﷺ « لا تحل الصدقة لغني» له، وعلى فرض التعارض مع عموم الآية الشريفة يرجع إلى أصالة الحرمة في الأموال إن قلنا بها، كما هو المعروف.

ولا مجال للاستشهاد لعدم الحلية بما عن مستطرفات السرائر نقلاً عن كتاب المشيخة لابن محبوب، عن أبي أيوب، عن سماعة قال: «سألت أبا عبد الله ﷺ عن الرجل منأ يكون عنده الشيء يتبلى به وعليه دين أيطعمه عياله حتى يأتيه الله بميسرة فيقضي دينه أو يستقرض على ظهره في جذب الزمان وشدة المكاسب أو يقضي بما عنده دينه ويقبل الصدقة؟ قال: يقضي بما عنده ويقبل الصدقة»^(١)، لأن الظاهر أن نظر السائل إلى أنه هل يقدم النفقة على الدين أو يقدم الدين؟ فأجيب بتقدم الدين.

وأما اعتبار كون الدين في غير معصية الله، فالظاهر عدم الخلاف
فيها^(٢)، واستدل له بالأخبار:
اعتبار كون الدين في
غير المعصية

منها: ما عن تفسير علي بن إبراهيم في تفسير الآية عن العالم ﷺ - في حديث - : «والغارمين قوم قد وقعت عليهم ديون أنفقوها في طاعة الله من غير إسراف، فيجب على الإمام ﷺ أن يقضي عنهم، ويفكهم من مال الصدقات»^(٣).

(١) السرائر: ٣/ ٥٩٠؛ وسائل الشريعة: ٩/ ٢٩٧، أبواب المستحقين للزكاة، ب، ٤٧، ح ١.

والرواية ضعيفة السند، لجهالة طريق ابن إدريس إلى كتاب المشيخة.

(٢) النهاية: ١٨٤؛ المهذب: ١/ ١٦٩؛ إشارة السبق: ١١٢؛ غنية النزوع: ١٢٤، وفيه دعوى

الإجماع؛ السرائر: ١/ ٤٥٧؛ جامع الخلاف والوافق: ١٤٢؛ منتهى المطلب: ٣٤٩/٨.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤/ ٤٩-٥٠، ح ٣، باب أصناف أهل الزكاة؛ وسائل الشريعة: ٩/ ٢١١، ←

ومنها: خبر الحسين بن علوان المروي عن قرب الإسناد، عن جعفر عليه السلام، عن أبيه: «أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام كَانَ يَقُولُ: يُعْطَى الْمُسْتَدِينُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ وَالزَّكَاةِ دِينَهُمْ كُلَّهُ مَا بَلَغَ إِذَا اسْتَدَانُوا فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ»^(١).

ومنها: خبر محمد بن سليمان المروي في الكافي في باب الديون عن رجل من أهل الجزيرة يكتى أبا محمد قال: «سَأَلَ الرُّضَائِيَّ عليه السلام رَجُلٌ - وَأَنَا أَسْمَعُ - فَقَالَ لَهُ: جَعَلْتَ فَدَاكَ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ ﴿وَإِنْ كَانَ دُوْ عُسْرٌ فَنظْرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ أَخْبَرَنِي عَنْ هَذِهِ النَّظْرَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ لَهَا حَدٌّ يَعْرِفُ إِذَا صَارَ هَذَا الْمَعْسَرُ إِلَيْهِ لَا بَدَّ لَهُ مِنْ أَنْ يَنْتَظِرَ وَقَدْ أَخَذَ مَالَ هَذَا الرَّجُلِ وَأَنْفَقَ عَلَى عِيَالِهِ وَوَلَيْسَ لَهُ غَلَّةٌ^(٢) يَنْتَظِرُ إِدْرَاكَهَا وَلَا دِينَ يَنْتَظِرُ مَحَلَّهُ، وَلَا مَالَ غَائِبٍ يُنْتَظَرُ قَدُومُهُ؟

قال: نعم، ينتظر بقدر ما ينتهي خبره إلى الإمام عليه السلام، فيقضي عنه ما عليه من الدين من سهم الغارمين إذا كان أنفق في طاعة الله عز وجل، فإن كان قد أنفق في معصية الله فلا شيء له على الإمام.

قلت: فما لهذا الرجل الذي ائتمنه وهو لا يعلم فيما أنفق في طاعة الله عز وجل أم في معصيته؟ قال: يسعى له في ماله، فيردّه عليه وهو صاغر»^(٣).

→ أبواب المستحقين للزكاة، ب، ١، ح، ٧. والرواية مرسلة.

(١) قرب الإسناد: ١/ ٥٢؛ وسائل الشيعة: ٩/ ٢٦١، أبواب المستحقين للزكاة، ب، ٢٤،

ح، ١٠. والحسين بن علوان عاقي لم تثبت وثاقته. راجع رجال النجاشي، الرقم: ١١٦.

(٢) الغلة: الدخل الذي يحصل من الزرع والتمر واللبن والإجارة والبناء ونحو ذلك. وجمعها

الغلات. مجمع البحرين: ٥/ ٤٣٧، غَلَّ.

(٣) الكافي: ٥/ ٩٣، ح، ٥، باب الدين؛ تهذيب الأحكام: ٦/ ١٨٥، ح، ١٠، باب الديون ←

ولا يخفى أن الخبر الأوّل والأخير يستفاد منها اعتبار الصرف في طاعة الله، وقد يكون المال غير مصروف في طاعة الله ولا في معصية الله عزّ وجلّ، فمع الأخذ بهذه الأخبار وانجبار السند بالعمل، لا بدّ من الأخذ بمضمونها، إلا أن يدعى أن المراد من الإنفاق في طاعة الله عدم الإنفاق في معصيته عزّ وجلّ بقربنة ما بعده، وفيه إشكال.

كما لا مجال لدعوى المعارضة بين الشرطيتين فيرجع إلى عموم الآية الشريفة، لأنّ الظاهر أن شرطية الأولى ضابطة والثانية متفرّعة عليها مضافاً إلى أن الخبر الأوّل لم يذكر فيه الشرطية الثانية، فلا مانع من الأخذ بها.

نعم، يمكن الاستدلال لما هو المشهور بالصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل عارف فاضل توفّي وترك ديناً [قد ابتلي به] لم يكن بمفسد ولا مسرف، ولا معروف بالمسألة هل يقضى عنه من الزكاة الألف والألفان؟ قال: نعم»^(١)، إلا أن يقال: كما يقيد بصورة عدم وفاء تركته بالدين يقيد بكون الإنفاق في طاعة الله.

وأما مع الجهل بأنّ الإنفاق في طاعة الله أو في معصيته، قيل: يمنع، وقد نسب هذا القول إلى المشهور^(٢)، وقيل: لا يمنع، وقد نسب إلى الأكثر^(٣).

→ وأحكامها؛ وسائل الشريعة: ٣٣٦/١٨، أبواب الدين والقرض، ب، ٩، ح، ٣.

(١) الكافي: ٥٤٩/٣، ح، ٢، باب أنّه يعطى عيال المؤمن من الزكاة إذا كانوا صغاراً ويقضى عن المؤمن الديون من الزكاة؛ تهذيب الأحكام: ١٠٢/٤، ح، ٢٢، باب من الزيادات في الزكاة؛ وسائل الشريعة: ٢٩٥/٩، أبواب المستحقين للزكاة، ب، ٤٦، ح، ١.

(٢) ذهب إليه الشيخ عليه السلام. النهاية: ٣٠٦.

(٣) السرائر: ٣٣/٢؛ شرائع الإسلام: ١٤٩/١؛ نهاية الأحكام: ٣٩٢/٢؛ غاية المرام:

٢٦٨/١، وفيه نسبه إلى المشهور؛ حاشية شرائع الإسلام (لشاهد الثاني): ١٦٧.

واستدلّ للأوّل بها في خبر محمّد بن سليمان المتقدّم من قوله قلت: «فما لهذا الرجل إلى أن أجاب عليه: يسعى له في ماله، فيردّه عليه وهو صاغر».

وأجيب بمنع الدلالة حيث إنّه بعد ما سمع من الإمام عليه أنّه لو كان أنفقه في معصية الله لا شيء له على الإمام عليه، تحيّر في حقّ صاحب الدين من أنّه هل عليه أن يجوز عن حقه بعد العلم بعدم النفقة والدين والمال الغائب، فسأل الإمام عليه، فأجاب بها أجاب^(١).

وفيه نظر، لأنّ فرض السائل أنّ صاحب الدين ائتمنه وهو لا يعلم فيما أنفق، وليس مفروضه أنّه أنفق في معصية الله، وصاحب الدين لا يعلم، وفي هذه الصورة لا ينتظر، بل يجب السعي إلا أن يستشعر من قوله: «فيردّه عليه وهو صاغر» ولا ظهور له يعتدّ به، وأمّا الإشكال بحسب السند، فلعلّه في غير محلّه بعد الانجبار بالعمل والنقل من الكافي.

واستدلّ أيضاً بظهور الأخبار في اشتراط جواز الدفع من هذا السهم بكون الاستدانة في طاعة الله، فما لم يحرز الشرط لم يجز الدفع لأصالة عدمه.

وأجيب بأنّ المراد عدم كونه مصروفاً في المعصية بملاحظة القرائن، فيكون الصرف في المعصية مانعاً عن الاستحقاق، ومقتضى الأصل والظاهر عدمه^(٢).

(١) مصباح الفقيه: ١٣/٥٦١-٥٦٢.

(٢) مصباح الفقيه: ١٣/٥٦٢.

وفيه نظر، لما سبق من أنّ ظاهر الأدلة اعتبار الصرف في طاعة الله تعالى، ومع فرض تسليم ما ذكر من أنّ المانع الصرف في معصية الله، كيف يتمسك بالأصل مع عدم الحالة السابقة؟ لأنّ الاستظهار المذكور يرجع إلى أنّه إن صرف الدين في معصية الله تعالى لا يدفع إلى المدين سهم الغارمين، والعدم الأزلي لا يثبت عدم كون الدين مصروفاً في المعصية، وهذا العدم الذي يرجع إلى مفاد ليس الناقصة لا حالة سابقة له حتى يستصحب.

نعم، لا يبعد التمسك بأصالة الصحة في فعل المسلم لكنّها مع تسليمها يشكل، لما ذكر من أنّ ظاهر الأدلة اعتبار الصرف في الطاعة، والأصل بهذا المعنى لا يثبت الشرط، وثانياً: لا مجال لها مع ما يستفاد من رواية محمد بن سليمان المتقدمة.

(ويجوز مقاصّة المستحقّ بدين في ذمّته، وكذا لو كان الدين على من يجب الإنفاق عليه جاز القضاء عنه، حيناً أو ميتاً، وفي سبيل الله: وهو كلّ ما كان قرية أو مصلحة، كالجهاد والحجّ وبناء المساجد والقناطر، وقيل: يختصّ بالجهاد).

أما جواز المقاصّة، فيدلّ عليه أخبار:

جواز المقاضة
وروايات الباب

منها: ما رواه الكليني في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال: «سألت أبا الحسن الأوّل عليه السلام عن دين لي على قوم قد طال حبسه عندهم، لا يقدرّون على قضائه وهم مستوجبون للزكاة، هل لي أن أدعه واحتسب به عليهم من الزكاة؟ قال: نعم»^(١).

وعن عقبة بن خالد قال: «دخلت أنا والمعلّى وعثمان بن عمران على أبي عبد الله عليه السلام، فلما رأنا قال: مرحباً بكم وجوه تحببنا ونحبها، جعلكم الله معنا في الدنيا والآخرة.

فقال عثمان: جعلت فداك، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: نعم فمه ^(١)؟ قال: إنّي رجل موسر، فقال له: بارك الله لك في يسارك، قال: ويجيء الرجل فيسألني الشيء وليس هو إيان زكاتي؟ فقال له أبو عبد الله عليه السلام: القرض عندنا بثمانية عشر والصدقة بعشر وما ذا عليك إذا كنت كما تقول موسراً أعطيت، فإذا كان إيان زكاتك احتسبت بها من الزكاة، يا عثمان لا تردّه، فإنّ ردّه عند الله عظيم ^(٢)»، الحديث.

وفي الموثّق عن سماعه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن الرجل يكون له الدين على رجل فقير يريد أن يعطيه من الزكاة؟ فقال: إن كان الفقير عنده وفاء بما كان عليه من دين من عرض من دار أو متاع من متاع البيت أو يعالج عملاً يتقلّب فيها بوجهه فهو يرجو أن يأخذ منه ماله عنده من دينه، فلا بأس أن يقاصّه بما أراد أن يعطيه من الزكاة أو يحتسب بها، فإن لم يكن عند الفقير وفاء ولا يرجو أن يأخذ منه شيئاً فليعطه من زكاته، ولا يقاصّه بشيء من الزكاة ^(٣)».

→ المستحقّين للزكاة، ب ٤٦، ح ٢.

(١) الهاء للسكت وأصله «فأه أي فيما تريد وما مطلبك؟

(٢) الكافي: ٤/ ٣٤، ح ٤، باب القرض؛ وسائل الشريعة: ٩/ ٣٠٠، أبواب المستحقّين للزكاة،

ب ٤٩٠، ح ٢. فيه سهل بن زياد. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٤٩٠.

(٣) الكافي: ٣/ ٥٥٨-٥٥٩، ح ٢، باب قصاص الزكاة بالدين؛ وسائل الشريعة: ٩/ ٢٩٦، ←

والظاهر أنّ التفصيل المذكور في هذا الخبر محمول على الاستحباب بقرينة سائر الأخبار، والمراد بمقاصته به من الزكاة-على ما فسره في المدارك^(١) وغيره^(٢)-هو احتسابه عليه من الزكاة الواجبة عليه.

وعن الشهيدين عليهما السلام تفسير المقاصّة باحتسابها على الفقير أي عدّها ملكه، ثم أخذها مقاصّة من دينه^(٣)، وما في الموثّق يوافق هذا المعنى، لعطف الاحتساب بلفظ «أو».

وأما جواز القضاء عمّن يجب الإنفاق عليه، فلا خلاف فيه ظاهراً، واستدل^(٤) عليه بموثقة إسحاق بن عمّار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل على أبيه دين ولأبيه مؤونة أيعطي أباه من زكاته يقضي دينه؟ قال: نعم، ومن أحقّ من أبيه»^(٥).

ولا يخفى أنّه لا يستفاد من هذه الموثقة القضاء عن الأب مع حياته، بل دفع الزكاة إليه ليقتضى دينه.

→ أبواب المستحقين للزكاة، ب ٤٦٦، ح ٣. والتعبير عنها بالموثقة لزرعة الثقة الواقفي. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٤٦٦.

(١) مدارك الأحكام: ٢٢٥/٥.

(٢) الحدائق الناضرة: ١٢/١٩٦؛ جواهر الكلام: ١٥/٣٦٣.

(٣) مسالك الأفهام: ١/٤١٧. ولكن لم نجد هذا القول في كلمات الشهيد الأوّل عليه السلام، كما أنّ جماعة حكوه عن الشهيد الثاني عليه السلام فقط. راجع: مدارك الأحكام: ٥/٢٢٥؛ الحدائق الناضرة: ١٢/١٩٦.

(٤) الحدائق الناضرة: ١٢/١٩٩.

(٥) الكافي: ٣/٥٥٣، ح ٢، باب نادر؛ وسائل الشيعة: ٩/٢٥٠، أبواب المستحقين للزكاة، ب ١٨، ح ٢. التعبير عنها بالموثقة لتوهم كون إسحاق فطحياً والأمر ليس كذلك. راجع ترجمته في جامع الرواة بتحقيقنا.

وفي الحسن أو الصحيح^(١) عن زرارة قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل حلت عليه الزكاة ومات أبوه وعليه دين أيؤدي زكاته في دين أبيه وللابن مال كثير؟ فقال: إن كان أورثه مالا ثم ظهر عليه دين لم يعلم به يومئذ، فيقضيه عنه قضاءه عنه من جميع الميراث، ولم يقضه من زكاته، وإن لم يكن أورثه مالا لم يكن أحد أحق بزكاته من دين أبيه، فإذا أداها في دين أبيه على هذا الحال أجزأت عنه»^(٢).

ويمكن التمسك بالعمومات والقضاء من سهم الغارمين، ولا ينافي ذلك الروايات الدالة على عدم جواز إعطاء الزكاة لأبيه وأمه وغيرهما ممن وجبت نفقته عليه، كصحيحة عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «خسة لا يعطون من الزكاة شيئا: الأب، والأم، والولد، والمملوك، والزوجة، وذلك أنهم عياله لازمون له»^(٣)، لأن المراد إعطاؤهم من حيث الفقر والحاجة إلى النفقة، كما يدل عليه قوله عليه السلام: «وذلك»، إلى آخرها، فإن قضاء الدين لا يلزمه اتفاقاً، كما ادعاه في الجواهر^(٤).

مصرف الزكاة في

ومن مصارف الزكاة في سبيل الله، وهو كل ما كان قرابة أو مصلحة،

سبيل الله

(١) التريدي من جهة إبراهيم بن هاشم. راجع معجم رجال الحديث: ١/٣١٦.

(٢) الكافي: ٣/٥٥٣، ح ٣، باب نادر؛ وسائل الشيعة: ٩/٢٥٠، أبواب المستحقين للزكاة، ب ١٨، ح ١.

(٣) الكافي: ٣/٥٥٢، ح ٥، باب تفضيل القرابة في الزكاة ومن لا يجوز منهم أن يعطوا من الزكاة؛ تهذيب الأحكام: ٤/٥٦، ح ٧، باب من تحل له من الأهل وتحرم له من الزكاة؛ الاستبصار: ٢/٣٣-٣٤، ح ٢، باب إعطاء الزكاة للولد والقرابة؛ وسائل الشيعة: ٩/٢٤٠، أبواب المستحقين للزكاة، ب ١٣، ح ١.

(٤) جواهر الكلام: ١٥/٣٦٧.

لعموم لفظ الكتاب العزيز والروايات الواردة، مثل ما رواه علي بن إبراهيم في تفسيره عن العالم عليه السلام قال: «وفي سبيل الله قوم يخرجون إلى الجهاد وليس عندهم ما ينفقون»^(١)، أو قوم من المؤمنين ليس عندهم ما يخرجون به وفي جميع سبل الخير، فعلى الإمام أن يعطيهم من مال الصدقات حتى يقولوا على الحجاج والجهاد»^(٢).

وصحيحة علي بن يقطين المروية عن الفقيه أنه قال لأبي الحسن عليه السلام: «يكون عندي المال من الزكاة، فأحجج به موالي وأقاربي؟ قال: نعم»^(٣).

وأما التفسير بالجهاد، فهو المحكي عن المنقعة^(٤) والنهية^(٥) والمراسم^(٦)، ولم يعثر على دليل يدل عليه إلا مثل خبر يونس بن يعقوب المروي عن الكافي قال: «إن رجلاً كان بهمدان ذكر أن أباه مات وكان لا يعرف هذا الأمر، فأوصى بوصية عند الموت وأوصى أن يعطى شيء في سبيل الله، فستل عنه أبو عبد الله عليه السلام كيف يفعل به؟ فأخبرناه أنه كان لا يعرف هذا الأمر، فقال: لو أن رجلاً أوصى إلي بوصية أن أضع في يهودي أو نصراني لوضعت فيها، إن الله عز وجل يقول ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ

(١) في المصدر: «يتقون».

(٢) تهذيب الأحكام: ٤٩/٤-٥٠، ح ٣، باب أصناف أهل الزكاة؛ وسائل الشيعة: ٢١١/٩، أبواب المستحقين للزكاة، ب ١، ح ٧. والرواية مرسلّة.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ٣٥-٣٦/٢، ح ١٦٣٣، الحج من مال الزكاة؛ وسائل الشيعة: ٢٩٠/٩، أبواب المستحقين للزكاة، ب ٤٢، ح ١.

(٤) المنقعة: ٢٤١.

(٥) النهاية: ١٨٤.

(٦) المراسم: ١٣٣.

عَلَى الَّذِينَ يَبْدُلُونَهُ ﴿﴾ فانظر إلى من يخرج إلى هذا الوجه -يعني بعض الثغور- فابعثوا به إليه»^(١).

ولعلّ تخصيص هذا الوجه، لكونه أحد المصاديق أو أفضلها مع أنّه ليس بجهاد.

مصرف الزكاة في ابن
السبيل
(وابن السبيل: وهو المنقطع به ولو كان غنياً في بلده، والضيف، ولو كان سفرهما معصية منعا).

من جملة المصارف للزكاة ابن السبيل المفسّر بما ذكر، ويدلّ عليه ما رواه عليّ بن إبراهيم في تفسيره عن العالم عليه السلام قال: «وابن السبيل أبناء الطريق الذين يكونون في الأسفار في طاعة الله فيقطع عليهم، ويذهب ما لهم، فعلى الإمام أن يردهم إلى أوطانهم من مال الصدقات»^(٢).

والمعروف اشتراط أن لا يكون السفر في معصية الله، فالمسافر بالسفر المباح أيضاً مشمول^(٣)، ولا يخفى أنّه خلاف ظاهر الرواية، ولذا استشكل صاحب الحدائق مع الاعتراف بعدم موافق له إلا ما حكى عن ابن الجنيد^(٤)، وقد أشرنا إلى هذا في المسألة السابقة.

(١) الكافي: ٧/ ١٤-١٥، ح ٤، باب إنفاذ الوصية على جهتها؛ وسائل الشيعية: ١٩/ ٣٤١،

كتاب الوصايا، ب ٣٣، ح ٤. وفيه سهل بن زياد. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٤٩٠.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/ ٤٩-٥٠، ح ٣، باب أصناف أهل الزكاة؛ وسائل الشيعية: ٩/ ٢١١،

أبواب المستحقين للزكاة، ب ١، ح ٧. والرواية مرسلة.

(٣) المبسوط: ١/ ٢٥٢؛ الاعتبار: ٢/ ٥٧٨، وفيه دعوى الإجماع؛ تذكرة الفقهاء: ٥/ ٢٨٣،

وفيه دعوى الإجماع.

(٤) الحدائق الناضرة: ١٢/ ٢٠٣. وراجع مختلف الشيعية: ٣/ ٢٠٥.

وأيضاً المعروف عدم اعتبار الفقر في بلده ولعلّه من جهة المقابلة في الآية الشريفة مع الفقراء والمساكين.

ولقائل أن يقول: مقتضى عموم قوله **لِلْفُقَرَاءِ**: «لا تحل الصدقة لغني»^(١) عدم الحلّيّة لابن السبيل مع غناه في محلّه.

ويمكن أن يكون التخصيص بالذكر من جهة اختصاصه بالحكم المذكور في الرواية حيث يظهر منها وجوب ردّه إلى أوطانهم، كما أنّه اعتبر في الغارمين الفقر، وفائدة التخصيص بالذكر شمول الحكم لصورة موت الغارم حيث لا يتصوّر فيها الإعطاء بعنوان الفقراء والمساكين والضيف، كذلك إذا كان سفره مباحاً على المشهور، وكان محتاجاً إلى الضيافة، وتخصيصه بالذكر مع أنّه من أفراد ابن السبيل الذي يشترط فيه الفقر والحاجة في سفره، لنسبته في كلمات الفقهاء إلى رواية.

الأوصاف المعتبرة في
الفقراء والمساكين

(وأما الأوصاف المعتبرة في الفقراء والمساكين فأربعة:)

(الأول: الإيمان، فلا يعطى كافر، ولا مسلم غير محقّ، وفي صرفها في المستضعفين^(٢) مع عدم العارف تردّد أشبهه المنع، وكذا في الفطرة، ويعطى أطفال المؤمنين، ولو أعطى مخالف فريقه^(٣) ثمّ استبصر أعادها^(٤).

(١) تهذيب الأحكام: ٥١ / ٤، ح ١، باب مستحقّ الزكاة للفقير والمسكنة من جملة الأصناف؛ وسائل الشريعة: ٢٣٩ / ٩، أبواب المستحقّين للزكاة، ب ١٢، ح ٤. والرواية مؤثقة بابن فضال الثقة الفطحي. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢.

(٢) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «إلى المستضعفين» بدل «في المستضعفين».

(٣) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «فريضة» بدل «فريقه».

(٤) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «أعاد» بدل «أعادها».

الثاني: العدالة، وقد اعتبرها قوم وهو أحوط، واقتصر آخرون على مجانبة الكبائر.

الثالث: أن لا يكون ممن تجب نفقته كالأبوين وإن علوا، والأولاد وإن سفلوا، والزوجة والمملوك، ويعطى باقي الأقارب).

أما اعتبار الإيثار بمعنى الإسلام مع الاعتقاد بالأصول، وقد يعبر بالإسلام مع الولاية للأئمة الاثني عشر عليهم السلام، فالظاهر عدم الخلاف في اعتباره^(١)، ويدل عليه النصوص الكثيرة:

اعتبار الإيمان في
مستحق الزكاة

منها: ما عن الكليني وابن بابويه عليهما السلام في الصحيح، عن زرارة وبكير والفضيل ومحمد بن مسلم وبريد بن معاوية العجلي، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام أتمها قالا: «في الرجل يكون في بعض هذه الأهواء: الحرورية، والمرجئة، والعثمانية، والقدرية، ثم يتوب ويعرف هذا الأمر ويحسّن رأيه أيعيد كلّ صلاة صلاها أو صوم أو زكاة أو حجّ أو ليس عليه إعادة شيء من ذلك؟ قال: ليس عليه إعادة شيء من ذلك غير الزكاة لا بدّ أن يؤدّيها، لأنّه وضع الزكاة في غير موضعها وإنّ موضعها أهل الولاية»^(٢).

(١) المتقنة: ٢٥٢؛ جل العلم والعمل: ١٢٥؛ الكافي في الفقه: ١٧٣؛ المراسم: ١٣٣؛ المبسوط:

٢٤٧/١؛ المهذب: ١/١٦٩؛ إشارة السبق: ١١٢؛ الوسيلة: ١٢٩؛ غنية النزوع: ١٢٤؛

السرائر: ١/٤٥٧؛ إصباح الشيعة: ١١٠؛ المعبر: ٢/٥٧٩، وفيه: على ذلك أهل العلم.

(٢) الكافي: ٣/٥٤٥، ح ١، باب الزكاة لا تعطى غير أهل الولاية؛ تهذيب الأحكام: ٤/٥٤،

ح ١٤، باب مستحقّ الزكاة للفقر والمسكنة من جملة الأصناف؛ وسائل الشيعة: ٩/٢١٦،

أبواب المستحقّين للزكاة، ب ٣، ح ٢.

ومنها: صحيحة بريد بن معاوية العجلي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل حجّ وهو لا يعرف هذا الأمر- إلى أن قال:- وقال: كلّ عمل عمله وهو في حال نصبه وضلالته، ثمّ من الله عليه وعرفه الولاية، فإنّه يؤجر عليه إلا الزكاة فإنّه يعيدها، لأنّه وضعها في غير موضعها»^(١).

وأما صرف الزكاة من سهم الفقراء والمساكين في المستضعفين مع عدم التمكن من إعطاء المؤمن، فمقتضى الإطلاقات المنع.

حكم صرف الزكاة
في المستضعفين

وقيل- كما حكى عن بعض- بالجواز^(٢)، واستدل^(٣) له بخبر يعقوب بن شعيب الحدّاد عن العبد الصالح عليه السلام قال: «قلت له: الرجل متى يكون في أرض منقطعة كيف يصنع بزكاة ماله؟ قال: يضعها في إخوانه وأهل ولايته.

قلت: وإن لم يحضره منهم فيها أحد؟ قال: يبعث بها إليهم، قلت: فإن لم يجد من يحملها إليهم؟ قال: يدفعها إلى من لا ينصب، قلت: فغيرهم؟ قال: ما لغيرهم إلا الحجر»^(٤).

(١) تهذيب الأحكام: ٩/٥، ح ٢٣، باب وجوب الحجّ؛ الاستبصار: ١٤٥/٢، ح ١، باب المخالف بيج ثم يستبصر هل يجب عليه إعادة الحجّ أم لا؛ وسائل الشيعة: ٦١/١١، أبواب المستحقّين للزكاة، ب ٢٣، ح ١.

(٢) هو محكي عن بعض أفاضل متأخري المتأخريين. الحدائق الناضرة: ٢٠٦/١٢.

(٣) الحدائق الناضرة: ٢٠٦/١٢.

(٤) تهذيب الأحكام: ٤٦/٤، ح ١٢، باب تعجيل الزكاة وتأخيرها عما تجب فيه من الأوقات؛ وسائل الشيعة: ٢٢٣/٩، أبواب المستحقّين للزكاة، ب ٥، ح ٧. فيه إبراهيم بن إسحاق وهو ضعيف. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٢١.

وأجيب بضعف السند والشذوذ^(١).

حكم زكاة الفطرة في المقام

وأما زكاة الفطرة، فنسب إلى الشيخ^(٢) وأتباعه^(٣) جواز صرفها فيهم، لموثق الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان جدّي يعطي فطرته الضعفاء ومن لا يجد ومن لا يتولّى، قال: وقال أبو عبد الله عليه السلام: هي لأهلها إلا أن لا تجدهم، فإن لم تجدهم فلمن لا ينصب، ولا تنقل من أرض إلى أرض، وقال: الإمام أعلم يضعها حيث يشاء، ويصنع فيها ما يرى»^(٤).

وصحيحة علي بن يقطين: «أنه سأل أبا الحسن الأول عليه السلام عن زكاة الفطرة أيصح أن تعطى الجيران والظؤورة ممن لا يعرف ولا ينصب؟ فقال: لا بأس بذلك إذا كان محتاجاً»^(٥).

وحكي عن الشيخ المفيد^(٦) والسيد المرتضى^(٧) وجمع من الأصحاب^(٨)

(١) المعبر: ٢/ ٥٨٠؛ الحدائق الناضرة: ١٢/ ٢٠٦.

(٢) النهاية: ١٩٢؛ المبسوط: ١/ ٢٤٢.

(٣) لم نعره عليه.

(٤) تهذيب الأحكام: ٤/ ٨٨-٨٩، ح ٨، باب مستحق الفطرة وأقل ما يعطى الفقير منها؛ الاستبصار: ٢/ ٥١، ح ٤، باب مستحق الفطرة من أهل الولاية؛ وسائل الشيعة: ٩/ ٣٦٠، أبواب زكاة الفطرة، ب ١٥، ح ٣. والتعبير عنها بالموثقة لابن فضال. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢.

(٥) من لا يحضره الفقيه: ٢/ ١٨٠-١٨١، ح ٢٠٧٧، باب الفطرة؛ وسائل الشيعة: ٩/ ٣٦١، أبواب زكاة الفطرة، ب ١٥، ح ٦.

(٦) المقنعة: ٢٥٢.

(٧) الانتصار: ٢٢٩، وفيه دعوى الإجماع.

(٨) المهذب: ١/ ١٧٥؛ غنية النزوع: ١٢٨، وفيه دعوى الإجماع؛ السرائر: ١/ ٤٧١؛ إصباح الشيعة: ١٢٥.

المنع مطلقاً، بل ربّما نسب هذا القول إلى المشهور^(١) أخذاً بإطلاق الأخبار الناهية عن دفعها إلى غير المؤمن، وإطلاق صحيحة إسماعيل الأشعري عن الرضا عليه السلام قال: «سألته عن الزكاة هل توضع فيمن لا يعرف؟ قال: لا ولا زكاة الفطرة»^(٢).

وحكي عن المصنّف أنّه قال: والرواية المانعة أشبه بالمذهب لما قرّرتّه الإمامية من تضليل مخالفيها^(٣).

وقد يقال بحمل الأخبار المجوّزة على التقيّة^(٤)، ولعلّه بملاحظة موثقة إسحاق بن عمّار عن أبي إبراهيم عليه السلام قال: «سألته عن صدقة الفطرة أعطيها غير أهل ولا يتي من فقراء جبراني؟ قال: نعم، الجيران أحقّ بها لمكان الشهرة»^(٥).

ولا يخفى أنّ الجمع مهما أمكن مقدّم على الطرح، وحمل الموثقة من جهة ذيلها مع إطلاقها من حيث التمكن من إيصال زكاة الفطرة إلى أهل الايمان وعدمه على التقيّة، لا يوجب حمل الأخبار الأخر المجوّزة في خصوص

(١) مصابيح الظلام: ١٠/٦٣٤؛ رياض المسائل: ٥/١٥٣.

(٢) الكافي: ٣/٥٤٧، ح ٦، باب الزكاة لا تعطى غير أهل الولاية؛ تهذيب الأحكام: ٤/٥٢، ح ٨، باب مستحقّ الزكاة للفقير والمسكنة من جملة الأصناف؛ وسائل الشيعة: ٩/٢٢١، أبواب المستحقّين للزكاة، ب ٥، ح ١.

(٣) المعبر: ٢/٥٨٠.

(٤) مصابح الفقيه: ١٣/٥٩٧.

(٥) الكافي: ٤/١٧٤، ح ١٩، باب الفطرة؛ تهذيب الأحكام: ٤/٨٨، ح ٧، باب مستحقّ الفطرة وأقلّ ما يعطى الفقير منها؛ الاستبصار: ٢/٥١، ح ٣، باب مستحقّ الفطرة من أهل الولاية؛ وسائل الشيعة: ٩/٣٦٠، أبواب زكاة الفطرة، ب ١٥، ح ٢. التعبير عنها بالموثقة لتوهم كون إسحاق فطحياً والأمر ليس كذلك راجع ترجمته في جامع الرواة.

حال عدم التمكن على التقية، فلو لا خوف مخالفة المشهور، كان المتعين تقييد الأخبار الناهية بغيرها.

جواز إعطاء أطفال المؤمنين
وأما جواز إعطاء أطفال المؤمنين، فلا خلاف فيه ظاهراً^(١)، وتدّل عليه أخبار مستفيضة:

منها: رواية أبي بصير قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يموت ويترك العيال أيعطون من الزكاة؟ قال: نعم حتى ينشأوا ويبلغوا ويسألوا من أين كانوا يعيشون إذا قُطع ذلك عنهم.

فقلت: إثم لا يعرفون؟ فقال: يحفظ فيهم ميثمهم ويحبب إليهم دين أبيهم، فلا يلبثون أن يهتموا بدين أبيهم، وإذا بلغوا وعدلوا إلى غيركم فلا تعطوهم»^(٢).

ورواية أبي خديجة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ذرية الرجل المسلم إذا مات يعطون من الزكاة والفطرة كما يعطى أبوهم حتى يبلغوا، فإذا بلغوا وعرفوا ما كان أبوهم يعرف أعطوا، وإن نصبوا لم يعطوا»^(٣).

ثم إنّه قد يستشكل في المقام في إعطاء سهم الفقراء والمساكين إلى

(١) المغنعة: ٢٥٩؛ المسوط: ١/٢٤٧؛ السرائر: ١/٤٦٠؛ إصباح الشيعة: ١٢٥؛ المعتبر: ٥٦٨/٢؛ تحرير الأحكام: ٧٢/١.

(٢) الكافي: ٣/٥٤٨، ح ١، باب أنه يعطى عيال المؤمن من الزكاة إذا كانوا صغاراً ويقضى عن المؤمنين الديون من الزكاة؛ تهذيب الأحكام: ٤/١٠٢، ح ٢١، باب من الزيادات في الزكاة؛ وسائل الشيعة: ٩/٢٢٦، أبواب المستحقين للزكاة، ب ٦، ح ١. والرواية صحيحة.

(٣) الكافي: ٣/٥٤٩، ح ٣، باب أنه يعطى عيال المؤمن من الزكاة إذا كانوا صغاراً ويقضى عن المؤمنين الديون من الزكاة؛ وسائل الشيعة: ٩/٢٢٧، أبواب المستحقين للزكاة، ب ٦، ح ٢. وفيه معلى بن محمد الضعيف عند النجاشي رضي الله عنه. راجع رجال النجاشي، الرقم: ١١١٧.

الأطفال دون الوي لعدم الأهلية للتملك، واحتمل الجواز من سهم الفقراء بدعوى أنّ الظاهر من تلك الأدلة استحقاتهم للزكاة لا تملكهم لها، فالمقصود الإيصال^(١).

قلت: ظاهر أخبار الباب إيصال الزكاة إلى نفس الأطفال من دون وساطة ووي، ومن أخبار الباب خبر يونس بن يعقوب المروي عن قرب الإسناد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قلت له: عيال المسلمين أعطيتهم من الزكاة فأشترى لهم منها ثياباً وطعاماً وأرى أنّ ذلك خير لهم؟ قال: فقال: لا بأس»^(٢).

بل قد يقوى شرعية معاملات الصبي التي لم يكن فيها إلزام والتزام كحيازة المباحات الأصلية، فكذا الشأن فيما يتناوله من وجوه الصدقات. وأما لزوم إعادة المخالف ما أعطاه فريقه، فقد مرّت الأخبار الدالة عليه. وأما اعتبار العدالة، فهو منقول^(٣) عن المشايخ الثلاثة وأتباعهم، بل ونسب إلى المشهور بين القدماء شهرة عظيمة^(٤)، ونسب إلى جمهور المتأخرين أو عاقمتهم عدم اعتباره^(٥).

اعتبار العدالة في
مستحقّ الزكاة

(١) كتاب الزكاة (للمشيخ الأنصاري): ٣٢٣.

(٢) قرب الإسناد: ١/ ٢٤؛ وسائل الشيعة: ١٦٨/٩، أبواب زكاة الذهب والفضة، ب ١٤، ح ٤. والرواية صحيحة.

(٣) التنقيح الرابع: ١/ ٣٢٤.

(٤) جل العلم والعمل: ١٢٥؛ المبسوط: ١/ ٢٤٧؛ المهذب: ١/ ١٦٩؛ إشارة السبق: ١١٢ - ١١٣؛ الوسيلة: ١٢٩؛ غنية النزوع: ١٢٤، وفيه دعوى الإجماع؛ السرائر: ١/ ٤٥٧؛ إصباح الشيعة: ١٢٥.

(٥) المعبر: ٢/ ٥٨٠؛ مختلف الشيعة: ٣/ ٢٠٨؛ غاية المرام: ١/ ٢٩٨؛ جامع المقاصد: ٣/ ٣٣.

واحتجّ لاعتبار العدالة بإجماع الطائفة، وكلّ ظاهر من كتاب وسنة تضمّن المنع من معونة الفاسق والاحتياط^(١).

ولا يخفى الإشكال، لعدم تحقق الإجماع الذي يكون كاشفاً عن رضى المعصوم، ومن نظر إلى سيرة المعصومين عليهم السلام في معاملاتهم مع معاصريهم الذين لم يكونوا عدولاً، لم يشكّ في جواز معاونة من لم يكن عدلاً، بل لم يكن مؤمناً.

نعم، معاونة الفاسق في ما يرتكب من المعاصي مشمول للآية الشريفة: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾^(٢) والاحتياط غير واجب مع الإطلاقات، فلا مجال للإشكال في المسألة.

واستدلّ للقول باعتبار اجتناب الكبائر بخبر داود الصرمي المروي عن الكافي قال: «سألته عن شارب الخمر يعطى من الزكاة شيئاً؟ قال: لا»^(٣) بدعوى عدم القول بالفصل بينه وبين غيره^(٤).

وأجيب بضعف الرواية بالإضمار، وجهالة حال السائل مع أنّ المنساق من إطلاق شارب الخمر المدمن في شربها مع أنّ عدم القول بالفصل غير معلوم^(٥).

(١) الانتصار: ٢١٨.

(٢) المائدة: ٢.

(٣) الكافي: ٣/٥٦٣، ح ١٥، باب من يحلّ له أن يأخذ الزكاة ومن لا يحلّ له ومن له المال القليل؛ تهذيب الأحكام: ٤/٥٢، ح ٩، باب مستحقّ الزكاة للفقير والمسكنة من جملة الأصناف؛ وسائل الشريعة: ٩/٢٤٩، أبواب المستحقّين للزكاة، ب ١٧، ح ١. وفيه داود الصرمي، وهو مهمل. راجع معجم رجال الحديث: ٧/١٢٨.

(٤) المعتبر: ٢/٥٨١؛ تذكرة الفقهاء: ٥/٢٦٤.

(٥) مدارك الأحكام: ٥/٢٤٤-٢٤٥.

وأما اعتبار أن لا يكون ممن تجب نفقته على المالك، فلا خلاف فيه مع القدرة على النفقة والبذل لها على الظاهر.

اعتبار أن لا يكون

ممن تجب نفقته في

مستحق الزكاة

ويدل عليه قول الصادق عليه السلام في صحيح عبد الرحمن: «خسة لا يعطون من الزكاة شيئاً: الأب، والأم، والولد، والمملوك، والزوجة، وذلك بأتم عياله لازمون له»^(١).

وقال عليه السلام - في خبر الشحام في الزكاة -: «يعطى منها الأخ، والأخت، والعَمّ، والعمة، والخال، والخالة، ولا يعطى الجدّ والجدّة»^(٢).

(الرابع: أن لا يكون هاشمياً، فإن زكاة غير قبيله^(٣) محرمة عليه دون زكاة الهاشمي، ولو قصر الخمس عن كفايته جاز أن يقبل الزكاة ولو من غير الهاشمي، وقيل: لا يتجاوز قدر الضرورة وتحل لمواليهم، والمندوبة لا تحرم على هاشمي، ولا غيره، والذين يحرم عليهم الواجبة ولد عبد المطلب).

الظاهر عدم الخلاف في حرمة زكاة غير الهاشمي على الهاشمي^(٤)،

حرمة زكاة غير

الهاشمي على

الهاشمي

(١) الكافي: ٥٥٢/٣، ح ٥، باب تفضيل القرابة في الزكاة ومن لا يجوز منهم أن يعطوا من الزكاة؛ تهذيب الأحكام: ٥٦/٤، ح ٧، باب من تحل له من الأهل وتحرم له من الزكاة؛ الاستبصار: ٣٣-٣٤، ح ٢، باب إعطاء الزكاة للولد والقرابة؛ وسائل الشريعة: ٢٤٠/٩، أبواب المستحقين للزكاة، ب ١٣، ح ١.

(٢) الكافي: ٥٥٢/٣، ح ٦، باب تفضيل القرابة في الزكاة ومن لا يجوز منهم أن يعطوا من الزكاة؛ تهذيب الأحكام: ٥٦/٤، ح ٨، باب من تحل له من الأهل وتحرم له من الزكاة؛ وسائل الشريعة: ٢٤١/٩، أبواب المستحقين للزكاة، ب ١٣، ح ٣. فيه أبو جميلة الضعيف عند النجاشي رضي الله عنه. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٣٣٢.

(٣) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «قبيلته» بدل «قبيله».

(٤) المقنعة: ٢٤٣؛ الانتصار: ٢٢١، وفي دعوى الإجماع؛ المراسم: ١٣٣؛ المبسوط: ٢٥٩/١؛ ←

ويدل عليه قول الصادق عليه السلام في صحيح العيص قال فيه: «إن أناساً من بني هاشم أتوا رسول الله صلى الله عليه وآله فسألوه أن يستعملهم على صدقات المواشي، وقالوا: يكون لنا هذا السهم الذي جعله الله عز وجل للعاملين عليها، فنحن أولى به، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: يا بني عبد المطلب، إن الصدقة لا تحل لي ولا لكم، ولكني قد وعدت الشفاعة، ثم قال أبو عبد الله عليه السلام: لقد وُعِدَها فما ظنكم يا بني عبد المطلب! إذا أخذت بحلقة باب الجنة أتروني مؤثراً عليكم غيركم؟»^(١).

زكاة الهاشمي حلال
لهاشمي

وأما زكاة الهاشمي، فتحل للهاشمي بلا خلاف ظاهراً^(٢)، ويدل عليه الموثق قال زرارة: «قلت للصادق عليه السلام صدقات بني هاشم بعضهم على بعض تحل لهم؟ قال: نعم»^(٣).

و«سأله أيضاً الشحام عن الصدقة التي حرمت عليهم؟ فقال: هي الزكاة المفروضة، ولم تحرم علينا صدقة بعضنا على بعض»^(٤).

→ المعبر: ٥٨٥/٢، وفيه دعوى الإجماع؛ تذكرة الفقهاء: ٢٧٢/٥، وفيه دعوى الإجماع.

(١) الكافي: ٥٨/٤، ح ١، باب الصدقة لبني هاشم ومواليهم وصلتهم؛ تهذيب الأحكام: ٥٨/٤، ح ١، باب ما يحل لبني هاشم ويحرم من الزكاة؛ وسائل الشريعة: ٢٦٨/٩، أبواب المستحقين للزكاة، ب ٢٩، ح ١.

(٢) لاحظ الهامش السابق.

(٣) تهذيب الأحكام: ٦١/٤، ح ١١، باب ما يحل لبني هاشم ويحرم من الزكاة؛ وسائل الشريعة: ٢٧٥/٩، أبواب المستحقين للزكاة، ب ٣٢، ح ٦. والتعبير عنها بالموثقة لأجل ابن فضال الثقة الفطحي. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢.

(٤) تهذيب الأحكام: ٥٩/٤، ح ٤، باب ما يحل لبني هاشم ويحرم من الزكاة؛ الاستبصار: ٣٥/٢، ح ٣، باب ما يحل لبني هاشم من الزكاة؛ وسائل الشريعة: ٢٧٤/٩، أبواب المستحقين للزكاة، ب ٣٢، ح ٤. فيه المفضل بن صالح وفيه كلام. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٣٣٢.

وأما جواز قبول الزكاة مع قصر الخمس، فهو المعروف^(١)، وفي المدارك عن المنتهى^(٢) أنّ فتوى علمائنا على جواز تناول الزكاة مع قصور الخمس عن كفايتهم^(٣)، ولم يذكر وجه لهذا الحكم يوثق به إلا موثق زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لو كان العدل ما احتاج هاشمي ولا مطلبّي إلى صدقة، إنّ الله جعل لهم في كتابه ما فيه سعتهم، ثم قال: إنّ الرجل إذا لم يجد شيئاً حلّت له الميتة، والصدقة لا تحل لأحد منهم إلا أن لا يجد شيئاً، ويكون ممن تحل له الميتة»^(٤).

وهذه الرواية وإن كان ذيلها دالاً على عدم الحلّيّة إلا في صورة حلّيّة الميتة، لكن مقتضى صدرها أوسعية الأمر من هذا، ومع ذلك، فالاحتياط بالاقصر على قدر الضرورة.

وأما حلّيّة الزكاة الواجبة لموالي الهاشميين أي عتقائهم، فلا إشكال فيها، ويدلّ عليها العمومات والأخبار الخاصّة المتضمّنة للصّحيح والحسن وغيرهما، ولعلّ التعرّض من جهة ما في الموثق: «مواليهم منهم، ولا تحلّ الصدقة من الغريب لمواليهم، ولا بأس بصدقات مواليهم عليهم»^(٥).

(١) المغنعة: ٢٤٣؛ الانتصار: ٢٢٢، وفيه دعوى الإجماع؛ المراسم: ١٣٣؛ المبسوط: ١/٢٥٩؛ شرائع الإسلام: ١/١٥١.

(٢) منتهى المطلب: ٨/٣٨٢.

(٣) مدارك الأحكام: ٥/٢٥٤.

(٤) تهذيب الأحكام: ٤/٥٩، ح ٦، باب ما يحلّ لبني هاشم ويحرم من الزكاة؛ الاستبصار: ٢/٣٦، ح ٦، باب ما يحلّ لبني هاشم من الزكاة؛ وسائل الشيعة: ٩/٢٧٦، أبواب المستحقّين للزكاة، ب ٣٣، ح ١. التعبير عنها بالموثقة لابن فضال. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢.

(٥) تهذيب الأحكام: ٤/٥٩، ح ٦، باب ما يحلّ لبني هاشم ويحرم من الزكاة؛ الاستبصار: ←

وحمله الشيخ رحمته الله تارة على كونهم ممالك، وأخرى على الكراهة^(١)،
ويحتمل الحمل على التقيّة، لحكاية المنع في المتهى عن بعض العامة^(٢).

عدم حرمة الصدقة وأما عدم حرمة الصدقة المندوبة على الهاشمي، فالظاهر عدم الخلاف
فيها^(٣)، وتدّل عليه الأخبار:

الهاشمي

منها: ما في خبر عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال:
«لو حرّمت علينا الصدقة لم يخلّ أن نخرج إلى مكّة، لأنّ كلّ ما^(٤) بين مكّة
والمدينة فهو صدقة»^(٥).

ومنها: خبر البشّام عن الصادق عليه السلام «سألته عن الصدقة التي حرّمت
عليهم؟ فقال: هي الصدقة المفروضة المطهّرة للمال»، إلى آخره^(٦).

→ ٢/ ٣٧، ح ٢، باب إعطاء الزكاة لموالي بني هاشم؛ وسائل الشيعة: ٩/ ٢٧٨، أبواب المستحقين
للزكاة، ب ٣٤، ح ٥. التعبير عنها بالموقّعة لابن فضال. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢.
(١) راجع التهذيب والاستبصار ذيل الحديث.

(٢) متهى المطلب: ٨/ ٣٨١. وراجع المغني: ٢/ ٥١٨؛ الشرح الكبير: ٢/ ٧١٠؛ المجموع:
١٦٧/٦.

(٣) القنعة: ٢٤٣؛ المراسم: ١٣٣؛ إصباح الشيعة: ١٢٠؛ متهى المطلب: ٨/ ٣٧٤، وفيه دعوى
الإجماع.

(٤) في المصدر: «ماء».

(٥) تهذيب الأحكام: ٤/ ٦١، ح ١٢، باب ما يخلّ لبني هاشم ويحرم من الزكاة؛ وسائل الشيعة:
٩/ ٢٧٢، أبواب المستحقين للزكاة، ب ٣١، ح ١.

(٦) لم نعثر عليه فيها بأيدينا من كتب الأخبار. نعم، نقله صاحب الجواهر رحمته الله، وعلّق عليه مصحّحه
بعدم العثور عليه في كتب الأخبار. جواهر الكلام: ١٥/ ٤١٢. والسيد الخوئي رحمته الله استظهر أنّه لا
أصل له، بل هذا من سهو قلمه الشريف وآنه متّحد مع الخبر اللاحق. موسوعة الإمام
الخوئي رحمته الله: ٢٤/ ٤٠٧.

وخبره الآخر عنه أيضاً: «سألته عن الصدقة التي حرّمت عليهم ما هي^(١)؟ قال: فقال: هي الزكاة المفروضة»^(٢).

وما في خبر إبراهيم بن محمد بن عبد الله الجعفري قال: «كنا نمرّ ونحن صبيان ونشرب من ماء في المسجد من ماء الصدقة، فدعانا جعفر بن محمد عليه السلام فقال: يا بني، لا تشربوا من هذا الماء، وأشربوا من ماء أبي^(٣)»^(٤) يمكن حمله على ماء اشترى بهال الزكاة أو على ترجيح الشرب من ماء أبيه.

وأما اختصاص التحريم بخصوص ولد عبد المطلب دون عمّه المطلب، فالظاهر عدم الخلاف فيه إلا من الإسكافي^(٥) والمفيد^(٦)، فألحقا به أخاه المطلب، للموثق المتقدم، ولعله يستشعر من قوله عليه السلام: «إنّ الصدقة لا تحلّ لي ولا لكم يا بني عبد المطلب» الاختصاص، والموثق المذكور نادر غير معمول به، مع أنّه لا ثمره للبحث، لعدم معلومية من ينتسب إليه في هذا الزمان، بل لم نعلم من ذرية هاشم إلا العلويين.

(١) «ما هي» ليس في المصادر.

(٢) تهذيب الأحكام: ٥٩/٤، ح ٤، باب ما يحلّ لبني هاشم ويحرم من الزكاة؛ الاستبصار: ٣٥/٢، ح ٣، باب ما يحلّ لبني هاشم من الزكاة؛ وسائل الشيعة: ٩/٢٧٤، أبواب المستحقين للزكاة، ب ٣٢، ح ٤. فيه المفضل بن صالح الضعيف عند النجاشي رضي الله عنه. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٣٣٢.

(٣) في المصدر: «مائي».

(٤) قرب الإسناد: ١/٧٥؛ وسائل الشيعة: ٩/٢٧٢، أبواب المستحقين للزكاة، ب ٣١، ح ٢. والرواية ضعيفة بإبراهيم بن محمد بن عبد الله الجعفري المهمل. راجع معجم رجال الحديث: ١/٢٨٤.

(٥) مختلف الشيعة: ٣/٢١٢.

(٦) حكى عنه المحقق رضي الله عنه عن الرسالة العزّية. المعتمد: ٥٨٥/٢.

اختصاص التحريم
بخصوص ولد عبد
المطلب

(وأما اللواحق فمسائل:)

لواحق مسائل

المستحق

(الأولى: يجب دفع الزكاة إلى الإمام عليه السلام إذا طلبها، ويقبل قول المالك لو ادعى الإخراج، ولو بادر المالك بإخراجها أجزأته، ويستحب دفعها إلى الإمام عليه السلام، ومع فقدته إلى الفقيه المأمون من الإمامية، لأنه أبصر بمواقعها).

وجوب دفع الزكاة إلى الإمام عليه السلام إذا طلبها
إذا كان طلب الإمام عليه السلام على وجه الإيجاب يجب الدفع بلا خلاف^(١)،
لو جوب أطاعته وحرمة مخالفته.

قبول قول المالك لو ادعى الإخراج
وأما قبول قول المالك لو ادعى الإخراج، فالظاهر عدم الخلاف فيه
بلا تكليف باليمين والبيّنة، قيل: لأنّ ذلك حقّ له كما هو عليه، ولا يعلم
إلا من قبله، وجاز احتسابه من دين وغيره ممّا يتعدّر الإشهاد عليه^(٢).

وتدلّ عليه أيضاً جملة من النصوص الواردة في آداب المصدّق، ففي
الصحيح وغيره خطاباً له: «قل: يا عباد الله، أرسلني إليكم وليّ الله لأخذ
منكم حقّ الله تعالى في أموالكم، فهل لله تعالى في أموالكم من حقّ
فتؤدّوه إلى وليّته؟ فإن قال لك قائل: لا، فلا تراجع، وإن أنعم لك
منعم فانطلق معه»^(٣)، الحديث.

(١) الخلاف: ٤/ ٢٢٥، وفيه دعوى الإجماع؛ الوسيلة: ١٣٠؛ تذكرة الفقهاء: ٥/ ٣١٧، وفيه
دعوى الإجماع؛ كنز الفوائد: ١/ ١٨٧، وفيه دعوى الإجماع؛ إيضاح الفوائد: ١/ ٢٠٢، وفيه
دعوى الإجماع.

(٢) الروضة البهية: ٢/ ٥٤.

(٣) الكافي: ٣/ ٥٣٦، ح ١، باب أدب المصدّق؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٩٦، ح ٨، باب من
الزيادات في الزكاة؛ وسائل الشريعة: ٩/ ١٢٩، أبواب زكاة الأنعام، ب ١٤، ح ١.

وفيما استدللّ به نظر، فإنّه كيف لا يعلم إلّا من قبله مع إمكان الإشهاد؟ وعلى فرض تسليم الصغرى وتسليم الكبرى ما وجه سقوط اليمين؟ غاية ما يدعى أنّ القول قوله.

وأما الروايات الواردة في آداب المصدّق، فلعلّ الظاهر منها تصديق المالك في عدم تعلق الحقّ بهاله لا في إخراج الحقّ عن ماله، فإنّ تمّ الإجماع فهو وإلّا يشكل، سواء قلنا بالشركة أو بتعلق الحقّ بدون الشركة.

ولو بادر المالك بالإخراج مع طلب الإمام عليه السلام على نحو اللزوم قيل بإجرائه كما في المتن، لأنّ الزكاة بمنزلة الدين غاية الأمر من جهة العبادة تحتاج إلى قصد القربة وقد تحققت، والأمر بالشيء لا يقتضي النهي عن ضده، واستشكل بعض من جهة عدم التمكن من قصد القربة، ولا نجد شبهة زائدة على شبهة اقتضاء الأمر بالشيء للنهي عن ضده.

وأما استحباب الدفع إلى الفقيه المأمون لما ذكر، ففيه إشكال، فإنّه قد يكون المالك أبصر، وهذه الجهة لا توجب الاستحباب.

وأما الآية الشريفة ﴿حُذِّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٌ﴾^(١)، إلى آخرها، فلا يستفاد منها اعتبار هذه الجهة، وعلى فرض الاستفادة لا تكون دليلاً بالنسبة إلى الفقيه، لعدم دليل يدلّ على ثبوت ما لهم للفقيه في زمان الغيبة.

(الثانية: يجوز أن يختصّ^(٢) بالزكاة أحد الأصناف ولو واحداً، وقسمتها

(١) التوبة: ١٠٣.

(٢) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «يخصّ» بدل «يختصّ».

على الأصناف أفضل، وإذا قبضها الإمام عليه السلام أو الفقيه برنت ذمة المالك ولو تلفت.

الثالثة: لو لم يوجد مستحق استحب عزلها والإيضاء لها).

عدم وجوب البسط

ورواياته

الظاهر عدم الخلاف في عدم وجوب البسط وتدّل عليه الأخبار:

قال أحمد بن حمزة: «قلت لأبي الحسن عليه السلام: رجل من مواليك له قرابة كلهم يقول بك وله زكاة، أيجوز أن يعطيهم جميع زكاته؟ قال: نعم»^(١).

وقال زرارة: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل وجبت عليه الزكاة ومات أبوه وعليه دين يؤدّي زكاته في دين أبيه؟ فقال - بعد كلام طويل -: وإن لم يكن أورثه الأب مالا لم يكن أحد أحقّ بزكاته من دين أبيه، فإذا آداها في دين أبيه على هذا الحال أجزأت عنه»^(٢).

وفي المرويّ عن تفسير العياشي عن أبي مريم، عن الصادق عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾، الآية، فقال: «إن جعلتها فيهم جميعاً وإن جعلتها لواحد أجزأ عنك»^(٣)، فظهر ممّا ذكر أنّ المراد من الآية الشريفة بيان المصرف لا التشريك.

(١) الكافي: ٣/ ٥٥٢، ح ٧، باب تفضيل القرابة في الزكاة ومن لا يجوز منهم أن يعطوا من الزكاة؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٥٤، ح ١، باب من نحلّ له من الأهل وتحرم له من الزكاة؛ الاستبصار: ٢/ ٣٥، ح ٥، باب إعطاء الزكاة للولد والقرابة؛ وسائل الشريعة: ٩/ ٢٤٥، أبواب المستحقّين للزكاة ب ١٥، ح ١. والرواية صحيحة.

(٢) الكافي: ٣/ ٥٥٣، ح ٣، باب نادر؛ وسائل الشريعة: ٩/ ٢٥٠، أبواب المستحقّين للزكاة، ب ١٨، ح ١. والرواية صحيحة.

(٣) تفسير العياشي: ٢/ ٩٠؛ وسائل الشريعة: ٩/ ٢٦٧، أبواب المستحقّين للزكاة، ب ٢٨، ح ٥. والرواية مرسلة.

وأما استحباب البسط، فلم يظهر له وجه سوى تعميم النفع، وليس فيه تخلّص عن الخلاف، لعدم الخلاف ظاهراً.

وأما براءة الذمة مع قبض الإمام أو نائبه الخاص، فالظاهر عدم الخلاف فيه، واستدلّ بأنّ الوصول إليه بمنزلة الوصول إلى المستحقّ^(١).

ويمكن أن يقال: إن كان القبض من جهة الولاية بالنسبة إلى المصرف والمستحقّين تمّ ما ذكر، وإن كان من جهة الولاية بالنسبة إلى المالكين كأخذ الحاكم من مال الصغير المدين مقدار دينه، فمع التلف وعدم الوصول إلى مصرفه يشكل حصول البراءة إلا أن يتمسك بالأخبار الدالة على عدم الضمان بعد الإخراج، لكنّه مع وجود المستحقّ والتأخير يشكل من جهة ما دلّ على الضمان في صورة التأخير مع وجود المستحقّ، وأمّا حصول البراءة بقبض الفقيه، فمشكل، لأنّه مبنيّ على الولاية العامة للفقيه في زمان الغيبة، وفيها إشكال.

وأما استحباب العزل والإيصاء مع عدم المستحقّ، فاستدلّ له بخبر
أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام: «سألته عن الزكاة تجب عليّ في موضع لا يمكنني أن أوّديها؟ قال: اعزلها، فإن أتجرت بها فأنت لها ضامن ولها الربح، وإن توتيت في حال ما عزلتها من غير أن تشغلها في تجارة فليس عليك شيء، وإن لم تعزلها وأتجرت بها في جملة مالك فلها بقسطها من الربح، ولا وضیعة عليها»^(٢).

(١) جواهر الكلام: ١٥ / ٤٤٠.

(٢) الكافي: ٤ / ٦٠، ح ٢، باب النوادر؛ وسائل الشيعة: ٩ / ٣٠٧، أبواب المستحقّين للزكاة،

ب ٥٢، ح ٣. وفيه البطائني الواقفي مع أنه مرسل. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٦٥٦.

ويحتمل أن يكون الأمر بالعزل للإرشاد إلى عدم الضمان.

ويمكن أن يقال: لا وجه للضمان مع عدم العزل وعدم الاتجار، لأنه أمانة شرعية، ويمكن أن يكون العزل بملاحظة تخليص المال وجواز التصرف في المال الذي تعلق به الزكاة، ثم إنه مع إدراك الوفاة لا بد من الإيضاء كغيرها من الأمانات والديون بلا خلاف ظاهراً، لتوقف الواجب عليه.

ويمكن أن يقال: الواجب الإعلام بحيث لا يعامل مع الزكاة معاملة الإملاك، ولا حاجة إلى الوصية، فمع علم الورثة لا حاجة إلى الإيضاء إلا أن يقال: ليس المقام مثل الديون التي يكفي أداؤها ولو لم يطلع المدين، بل اللازم إسقاط التكليف المتعلق به بالمباشرة أو التسبب.

(الرابعة: لو مات العبد المبتاع بمال^(١) الزكاة ولا وارث له، ورثه أرباب الزكاة، وفيه وجه آخر [و] هذا^(٢) أجود.

الخامسة: أقل ما يعطى الفقير ما يجب في النصاب الأول، وقيل: ما يجب في الثاني، والأول أظهر، ولا حد لأكثره^(٣)، فخير الصدقة ما أبقت غنى).

أما وراثه أرباب الزكاة للعبد المذكور، فهو المشهور^(٤)، ويدل عليه

وراثه أرباب الزكاة
للعبد المبتاع من
الزكاة

(١) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «من مال» بدل «بمال».

(٢) ما بين المعقوفين أثبتناه من نسخ المختصر المطبوعة.

(٣) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «لأكثر» بدل «لأكثره».

(٤) الانتصار: ٢٢٣، وفيه دعوى الإجماع؛ المبسوط: ١/٣٤٣؛ السرائر: ١/٤٦٣؛ إصباح

الشيعة: ١١٠؛ المعبر: ٢/٥٨٩، وفيه دعوى الإجماع؛ منتهى المطلب: ٨/٤١٥-٤١٦، ←

الصحيح عن أيوب بن الحرّ: «قلت لأبي الحسن عليه السلام: مملوك يعرف هذا الأمر الذي نحن عليه أشتريه من الزكاة وأعتقه؟ فقال: اشتريه وأعتقه، قلت: فإن هو مات وترك مالا؟ قال: فقال: ميراثه لأهل الزكاة، لأنه اشتري بهمهم»^(١).

وموثق عبيد بن زرارة: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أخرج زكاة ماله ألف درهم فلم يجد لها موضعاً يدفع ذلك إليه ونظر إلى مملوك يباع فيمن يريده»^(٢) فاشتراه بتلك الألف درهم التي أخرجها من زكاته فأعتقه، هل يجوز ذلك؟ قال: قال: نعم، لا بأس بذلك.

قلت: فإنه لما أعتق وصار حرّاً أنجز واحترف فأصاب مالا، ثم مات وليس له وارث، فمن يرثه إذا لم يكن له وارث؟ قال: يرثه الفقراء المؤمنون الذين يستحقون الزكاة، لأنه إنما اشتري بهاهم»^(٣).

ولا تفصيل في هذه الرواية بين الاشتراء بسهم الفقراء أو سهم الرقاب، فلا مجال للتفصيل كما تتعيّن وراثته الفقراء دون الأصناف، وبه يرفع إجمال الرواية الأولى، لاحتياها أن يكون المراد من أهل الزكاة مجموع الأصناف؛ فتأمل.

وأما لزوم أن لا يعطى الفقير أقل مما يجب في النصاب الأول، فاستدلّ

لا يعطى الفقير أقلّ

مما يجب في النصاب

الأول

→ وفيه دعوى الإجماع.

(١) علل الشرائع: ٣٧٢/٢؛ وسائل الشريعة: ٢٩٣/٩، أبواب المستحقين للزكاة، ب ٤٣، ح ٣.

(٢) وفي التهذيب: «يزيد».

(٣) الكافي: ٥٥٧/٣، ح ٣، باب الرجل يبيع من الزكاة أو يعتق؛ تهذيب الأحكام: ١٠٠/٤، ح ١٥،

باب من الزيادات في الزكاة؛ وسائل الشريعة: ٢٩٢/٩، أبواب المستحقين للزكاة، ب ٤٣، ح ٢.

التعبير عنها بالموثقة لابن فضال وابن بكير. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢ و ٥٨١.

عليه بصحيح أبي ولآد الحنّاط عن أبي عبد الله عليه السلام سمعته يقول: «لا يعطى أحد من الزكاة أقلّ من خمسة دراهم، وهو أقلّ ما فرض الله من الزكاة في أموال المسلمين، فلا تعطوا أحداً أقلّ من خمسة دراهم فصاعداً»^(١).

وخبر معاوية بن عمّار وعبد الله بن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام أيضاً: «لا يجوز أن يدفع الزكاة أقلّ من خمسة دراهم، فإنّها أقلّ الزكاة»^(٢).

الأخبار المعارضة وفي قبالتها أخبار آخر.

منها: حسن عبد الكريم بن عتبة الهاشمي عن الصادق عليه السلام «ليس في ذلك شيء موقّت»^(٣).

وخبر محمّد بن أبي الصهبان: «كتبت إلى الصادق عليه السلام: هل يجوز لي يا سيدي أن أعطي الرجل من إخواني من الزكاة الدرهمين والثلاثة الدراهم قد اشبهت ذلك عليّ؟ فكتب: ذلك جائز»^(٤).

(١) الكافي: ٥٤٨/٣، ح ١، باب أقلّ ما يعطى من الزكاة وأكثر؛ تهذيب الأحكام: ٦٢/٤، ح ١،

باب ما يجب أن يخرج من الصدقة وأقلّ ما يعطى؛ الاستبصار: ٣٨/٢، ح ١، باب أقلّ ما يعطى الفقير من الصدقة؛ وسائل الشيعة: ٢٥٧/٩، أبواب المستحقّين للزكاة، ب ٢٣، ح ٢.

(٢) تهذيب الأحكام: ٦٢-٦٣، ح ٢، باب ما يجب أن يخرج من الصدقة وأقلّ ما يعطى؛

الاستبصار: ٣٨/٢، ح ٢، باب أقلّ ما يعطى الفقير من الصدقة؛ وسائل الشيعة: ١٧٨/٦،

أبواب المستحقّين للزكاة، ب ٢٣، ح ٤. وفيه إبراهيم بن اسحاق الرمميّ بالضعف. راجع

رجال النجاشي، الرقم: ٢١.

(٣) الكافي: ٥٥٤/٣، ح ٨، باب الزكاة تبعث من بلد إلى بلد أو تدفع إلى من يقسمها فتضع؛

تهذيب الأحكام: ١٠٣/٤، ح ٢٦، باب من الزيادات في الزكاة؛ وسائل الشيعة: ٢٦٥/٩،

أبواب المستحقّين للزكاة، ب ٢٨، ح ١. التعبير عنه بالحسن لإبراهيم بن هاشم. راجع

معجم رجال الحديث: ٣١٦/١.

(٤) تهذيب الأحكام: ٦٣/٤، ح ٣، باب ما يجب أن يخرج من الصدقة وأقلّ ما يعطى؛ ←

وصحيح محمد بن عبد الجبار: «إنّ بعض أصحابنا كتب على يدي أحمد بن إسحاق إلى علي بن محمد العسكري عليه السلام: أعطني الرجل من إخواني من الزكاة الدرهمين والثلاثة؟ فكتب: افعَل إن شاء الله»^(١)، وغيرها.

والجمع بين هذه النصوص وما سبق يقتضي حمل ما سبق على الكراهة وجه الجمع بين الطائفتين لا على عدم الأجزاء.

ثم إنّ ظاهر الخبرين الأولين كفاية خمسة دراهم مطلقاً ولو كان المال ذهباً أو غيره، واحتمل ملاحظة النصاب الأول في كل جنس، كما احتمل أن يكون مخصوصاً بخصوص الذهب والفضة، وما ذكر أولاً هو الأظهر؛ كما لا يخفى.

وأما عدم الحدّ لأكثره مع الإعطاء دفعة، فقد صرح به غير واحد^(٢)، واستفاضت به النصوص^(٣).

(السادسة: ويكره أن يتملك^(٤) ما أخرجه في الصدقة اختياراً، ولا بأس بعوده إليه بميراث ويشبهه^(٥)).

→ الاستبصار: ٣٨/٢، ح ٣، باب أقل ما يعطى الفقير من الصدقة؛ وسائل الشريعة: ٢٥٨/٩، أبواب المستحقين للزكاة، ب ٢٣، ح ٥. الرواية صحيحة.

(١) من لا يحضره الفقيه: ١٧/٢، ح ١٦٠٠، باب الأصناف التي تجب عليها الزكاة؛ وسائل الشريعة: ٢٥٦/٩، أبواب المستحقين للزكاة، ب ٢٣، ح ١.

(٢) المقنعة: ٢٤٣؛ المراسم: ١٣٤؛ النهاية: ١٨٩.

(٣) راجع وسائل الشريعة: ٢٥٨/٩-٢٦١، أبواب المستحقين للزكاة، ب ٢٤.

(٤) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «يملك» بدل «يتملك».

(٥) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «وشبهه» بدل «ويشبهه».

السابعة: إذا قبض الإمام أو الفقيه الصدقة دعا لصاحبها استحباباً على الأظهر.

الثامنة: يسقط مع غيبة الإمام سهم السعاة والمؤلفة، وقيل: يسقط معهما سهم السبيل، وعلى ما قلنا لا يسقط.

التاسعة: ينبغي أن يعطى زكاة الذهب والفضة أهل المسكنة، وزكاة النعم أهل التجمل، والتوصل إلى المواصلة بها من يستحي من قبولها) أفضل.

كراهة تملك ما أخرج في الصدقة، فقد ذكر في وجهها أمور لا تفيده الكراهة إلا أن المعروف عندهم الكراهة، بل قيل: لا خلاف فيها^(١)، وأما جوازها، فلا إشكال فيه، وأدعي عليه الإجماع^(٢).

استحباب الدعاء لصاحب الزكاة وأما الدعاء، والمعروف استحبابها، لما في الآية ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾^(٣)، الآية، وقيل: بالوجوب^(٤)، وبعد ثبوت الوجوب على النبي ﷺ بظاهر الآية الشريفة يثبت الوجوب للفقيه، للتأسي.

وعدم الوجوب على الفقير إجماعاً لا ينفي الوجوب على الفقيه في زمان الغيبة، ولا يخفى أنه مع عدم ثبوت الولاية العامة للفقيه لا مجال لما ذكر، لأن حال الفقيه كحال سائر الناس.

(١) الخلاف: ١١٦/٢؛ المعبر: ٥٩١/٢، وفيه دعوى الإجماع؛ منتهى المطلب: ٨/٤١٤؛

مدارك الأحكام: ٥/٢٨٥، وفيه دعوى الإجماع.

(٢) لاحظ الهامش السابق.

(٣) التوبة: ١٠٣.

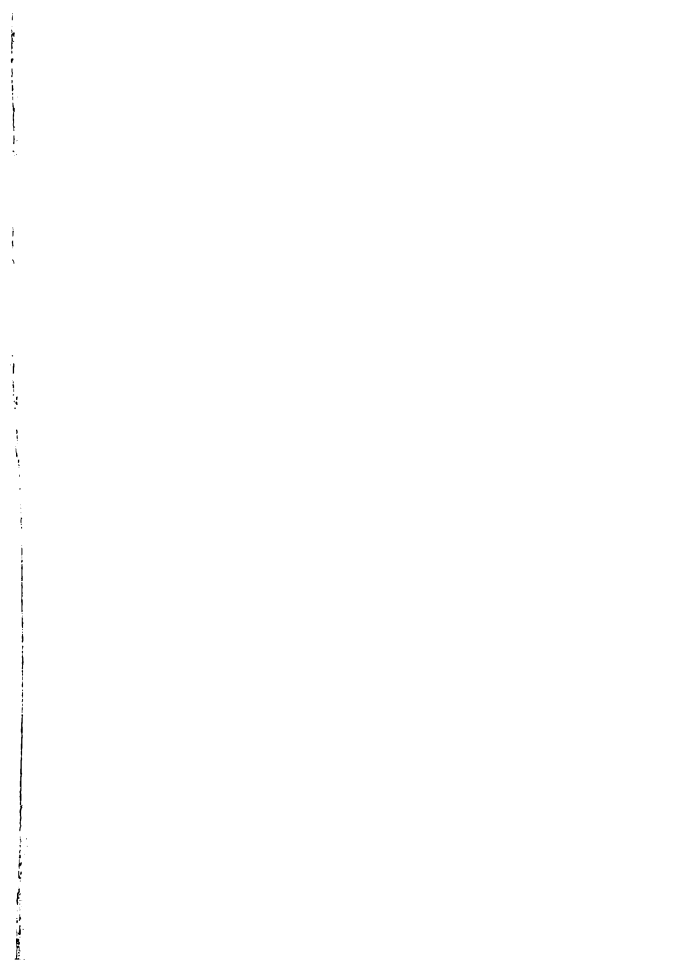
(٤) الخلاف: ١٢٥/٢؛ المعبر: ٥٩٢/٢.

وأما سقوط سهم السعاة والمؤلفة مع غيبة الإمام عليه السلام فمع عدم الحاجة كما في هذه الأزمنة، فلا خلاف فيه ولا إشكال، وأما مع الحاجة، فلا وجه للسقوط.

وأما سقوط سهم السبيل، فمبني على تفسير السبيل بالجهاد الغير الواجب أو الغير المشروع في زمان الغيبة، أما لو فرض لزومه، كما لو دهم -والعياذ بالله- المسلمين عدو يخاف منه، أو فسّر بها هو أعم كما سبق، فلا وجه لسقوطه.

وأما تخصيص زكاة النعم بأهل التجمل، فللنص معللاً بأن أهل التجمل يستحيون من الناس، فيدفع إليهم أجل الأمرين عندهم. تخصيص زكاة النعم بأهل التجمل

والتوصل إلى المواصلة [بها] من يستحي من قبولها أيضاً للنص، فيوصل إليه هدية، ويحتسب عليه بعد وصولها إلى يده أو يد وكيله مع بقاء عينها.



(القسم الثاني: في زكاة الفطرة).

زكاة الفطرة وأركانها

الأربعة

(وأركانها أربعة:)

[الركن] (الأول: في من تجب عليه).

(إنما تجب على البالغ العاقل الحرّ الغني، ويخرجها عن نفسه وعياله من مسلم وكافر وحرّ وعبد صغير، وكبير ولو عال تبرّعاً، وتعتبر^(١) النية في أدائها، وتسقط عن الكافر لو أسلم، وهذه الشروط تعتبر عند هلال شؤال).

أما اعتبار البلوغ والعقل، فالظاهر عدم الخلاف فيه^(٢)، واستدلّ عليه بحدِيث رفع القلم وتكليف الولي لا دليل عليه، فالأصل براءة ذمّته^(٣).
واعتبار البلوغ والعقل

وفي الصحيح عن محمد بن القاسم بن الفضل البصري: «كتبت إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام أسأله عن الوصي يزكّي زكاة الفطرة عن اليتامى؟ فكتب عليه السلام: لا زكاة على يتيم^(٤).

(١) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «ويعتبر» بدل «وتعتبر».

(٢) المقنعة: ٢٤٧؛ الكافي في الفقه: ١٦٩؛ المراسم: ١٣٤؛ النهاية: ١٨٩؛ إشارة السبق: ١١١؛

الوسيلة: ١٣٠؛ غنية النزوع: ١٢٧، وفيه دعوى الإجماع؛ السرائر: ١/٤٦٥؛ إصباح

الشيعة: ١٢٣.

(٣) جواهر الكلام: ١٥/٤٨٥.

(٤) في التهذيب: «مال اليتيم».

و^(١) عن المملوك يموت مولاه وهو عنه غائب في بلد آخر وفي يده مال لمولاه ويحضر الفطر يزكي عن نفسه من مولاه وقد صار لليتامى؟ قال: نعم^(٢)، وذيل المكتابة غير معمول به، لمخالفته للقواعد.

اعتبار الحرّية

وأما اعتبار الحرّية، فالظاهر عدم الخلاف فيه^(٣)، وقد يقال في وجه الاعتبار: إنّه إن قلنا بأنّه لا يملك فوجه الاعتبار واضح، وإن قلنا بأنّه يملك فإطلاق معاهد الإجماعات يكفي في نفي الوجوب، كإطلاق ما دلّ على أنّ زكاته على مولاه^(٤).

وفيه تأمل، فإنّ الوجوب إن كان بمعنى الإلزام الفعلي بالتأدية من ملكه تمّ ما ذكر، وإن كان بمعنى اشتغال الذمة ولو لم يصحّ الإلزام الفعلي لعدم القدرة، فلا مانع منه كما لو أتلف مال الغير.

وأما إطلاق ما دلّ على أنّ زكاته على مولاه، فهو مخصوص بما لو كان مولاه ممن تجب عليه الزكاة، وأما لو كان مولاه صغيراً أو مجنوناً، فلا تجب على مولاه.

(١) من هنا الى آخره ليس في التهذيب وفي الفقيه رواية أخرى. من لا يحضره الفقيه: ٢/ ١٨٠، ح ٢٠٧٣، باب الفطرة؛ وسائل الشريعة: ٩/ ٣٢٦، أبواب زكاة الفطرة، ب ٤، ح ٣.

(٢) الكافي: ٤/ ١٧٢، ح ١٣، باب الفطرة؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/ ١٧٧، ح ٢٠٦٥، باب الفطرة؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٣٠، ح ١٥، باب زكاة أموال الأطفال والمجانين؛ وسائل الشريعة: ٩/ ٣٢٦، أبواب زكاة الفطرة، ب ٤، ح ٢.

(٣) المتقنة: ٢٤٧؛ الكافي في الفقه: ١٦٩؛ المراسم: ١٣٤؛ النهاية: ١٨٩؛ المهذب: ١/ ١٧٤؛ إشارة السبق: ١١١؛ الوسيلة: ١٣٠؛ فقه القرآن: ١/ ٢٥٢؛ غنية النزوع: ١٢٧، وفيه دعوى الإجماع؛ إصباح الشريعة: ١٢٣.

(٤) جواهر الكلام: ١٥/ ٤٨٥-٤٨٦.

وأما اشتراط الغنى، فادّعي عليه الإجماع^(١)، وتدّل عليه الأخبار: اشتراط الغنى
رواياته منها الصحيح عن الحلبي: «أنه سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل يأخذ
من الزكاة عليه صدقة الفطرة؟ قال: لا»^(٢).

وفي الصحيح عن صفوان بن يحيى عن إسحاق بن عمار: «قلت لأبي
إبراهيم عليه السلام: على الرجل المحتاج صدقة الفطرة؟ قال: ليس عليه فطرة»^(٣).

وفي قبال ما ذكر أخبار آخر:

منها: خبر الفضيل بن يسار: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أعليّ من قبل
الزكاة زكاة؟ فقال: أما من قبل زكاة المال، فإنّ عليه زكاة الفطرة،
وليس عليه لما قبله زكاة وليس على من يقبل الفطرة فطرة»^(٤)، ونحوه
خبر زرارة^(٥).

(١) الهداية: ٢٠٦/١؛ المنقعة: ٢٤٧؛ الكافي في الفقه: ١٦٩؛ المراسم: ١٣٤؛ الجمل والعقود:
١٠٧؛ إشارة السبق: ١١١؛ الوسيلة: ١٣٠؛ فقه القرآن: ١/٢٥٢؛ غنية الزوج: ١٢٧، وفيه
دعوى الإجماع؛ إصباح الشيعة: ١٢٤؛ المعتبر: ٥٩٣/٢، وفيه دعوى الإجماع؛ منتهى
المطلب: ٤٢٥/٨، وفيه: هو قول علمائنا أجمع إلا ابن الحنيد.

(٢) تهذيب الأحكام: ٧٣/٤، ح ٩، باب زكاة الفطرة؛ الاستبصار: ٤٠/٢، ح ٣، باب سقوط
الفطرة عن الفقير والمحتاج؛ وسائل الشيعة: ٣٢١/٩، أبواب زكاة الفطرة، ج ٢، ح ١.

(٣) تهذيب الأحكام: ٧٣/٤، ح ١٣، باب زكاة الفطرة؛ الاستبصار: ٤١/٢، ح ٧، باب سقوط
الفطرة عن الفقير والمحتاج؛ وسائل الشيعة: ٣١٨/٩، أبواب زكاة الفطرة، ج ٢، ح ٦.

(٤) تهذيب الأحكام: ٧٣/٤، ح ١٢، باب زكاة الفطرة؛ الاستبصار: ٤١/٢، ح ٦، باب سقوط
الفطرة عن الفقير والمحتاج؛ وسائل الشيعة: ٣٢٢/٩، أبواب زكاة الفطرة، ج ٢، ح ١٠.

وفيه إسماعيل بن سهل الضعيف. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٥٦.

(٥) تهذيب الأحكام: ٧٤/٤، ح ١٥، باب زكاة الفطرة؛ الاستبصار: ٤١/٢، ح ٩، باب سقوط
الفطرة عن الفقير والمحتاج؛ وسائل الشيعة: ٣٢٢/٩، أبواب زكاة الفطرة، ج ٢، ذيل ←

وفي خبر زرارة «قلت: الفقير الذي يتصدق عليه هل يجب عليه صدقة الفطرة؟ قال: نعم يعطى مما يتصدق به عليه»^(١) وهي محمولة على الاستحباب جمعاً بينها وبين الأخيار السابقة.

لزوم الإخراج عن نفسه وعياله مع اجتماع الشرائط، فالظاهر عدم الخلاف فيه^(٢)، ويدل عليه النصوص: اجتماع الشرائط

ففي خبر عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «كل من ضمنت إلى عيالك من حرّ أو مملوك فعليك أن تؤدّي الفطرة عنه»^(٣).

وفي صحيح عمر بن يزيد «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون عنده الضيف من إخوانه فيحضر يوم الفطر يؤدّي عنه الفطرة؟ فقال: نعم، الفطرة واجبة على كل من يعول من ذكر أو أنثى صغير أو كبير حرّ أو مملوك»^(٤).

→ ح ١٠. والرواية موثقة بآين فضال. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢.

(١) الكافي: ٤/ ١٧٢، ح ١١، باب الفطرة؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٧٤، ح ١٦، باب زكاة الفطرة؛ الاستبصار: ٢/ ٤١، ح ١٠، باب سقوط الفطرة عن الفقير المحتاج؛ وسائل الشيعة: ٩/ ٣٢٤، أبواب زكاة الفطرة، ب ٣، ح ٢. والرواية صحيحة.

(٢) المنقح: ٢١٠؛ المقتعة: ٢٤٧؛ جمل العلم والعمل: ١٢٦؛ الكافي في الفقه: ١٦٩؛ المراسم: ١٣٤؛ النهاية: ١٨٩؛ المهذب: ١/ ١٧٤؛ إشارة السبق: ١١١؛ الوسيلة: ١٣١؛ فقه القرآن: ١/ ٢٥٢؛ غنية النزوع: ١٢٧؛ السرائر: ١/ ٤٦٦؛ إصباح الشيعة: ١٢٣؛ المعبر: ٢/ ٥٩٦؛ تذكرة الفقهاء: ٥/ ٣٧٥، وفيه دعوى الإجماع.

(٣) الكافي: ٤/ ١٧٠، ح ١، باب الفطرة؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٧١، ح ١، باب زكاة الفطرة؛ وسائل الشيعة: ٩/ ٣٢٩، أبواب زكاة الفطرة، ب ٥، ح ٨. والرواية صحيحة.

(٤) الكافي: ٤/ ١٧٣، ح ١٦، باب الفطرة؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/ ١٧٨، ح ٢٠٦٧، باب الفطرة؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٧٢، ح ٤، باب زكاة الفطرة؛ وسائل الشيعة: ٩/ ٣٢٧، أبواب زكاة الفطرة، ب ٥، ح ٢.

وفي مرفوعة محمد بن أحمد بن يحيى عن الصادق عليه السلام أيضاً: «يؤدى الرجل زكاته عن مكاتبه ورقيق امرأته وعبد النصراني والمجوسى ولما أغلق عليه بابه»^(١).

قال المصنف عليه السلام في المعبر: وهذا وإن كان مرسلأ إلا أن فضلاء الأصحاب أفتوا بمضمونه^(٢).

وقد يخالف مضمون هذه الأخبار صحيح ابن الحجاج: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل ينفق على رجل ليس من عياله إلا أنه يتكلف له نفقته وكسوته أتكون عليه فطرته؟ قال: لا إنما تكون فطرته على عياله صدقة دونه، وقال: العيال: الولد، والمملوك، والزوجة، وأم الولد»^(٣).

وقد اختلفت كلمات الفقهاء-رضوان الله تعالى عليهم- في قدر الضيافة الموجبة لأداء الفطرة.

الخلاص في قدر الضيافة الموجبة لأداء الفطرة

ويمكن أن يقال: الذي يظهر من صحيح عمر بن يزيد المذكور الذي ذكر فيه الضيف أن المدار على العيلولة، وصدرة وإن كان يستفاد منه أن الضيف مطلقاً يجب فطرته، لكنّه بملاحظة ذيله يتقيّد بمن كان محسوباً من العيال، فمع صدق العيلولة تجب الفطرة ومع عدمه لا تجب، وبه يتقيّد إطلاق قوله عليه: «وكلّ من ضمنت إلى عيالك» وقوله: «لما أغلق عليه

(١) تهذيب الأحكام: ٧٢/٤، ح ٣، باب زكاة الفطرة؛ وسائل الشيعة: ٣٣٠/٩، أبواب زكاة الفطرة، ب ٥، ح ٩.

(٢) المعبر: ٥٩٧/٢.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١٨١/٢، ح ٢٠٧٩، باب الفطرة؛ وسائل الشيعة: ٣٢٨/٩، أبواب زكاة الفطرة، ب ٥، ح ٣.

بابه»، وعلى هذا، فلا وجه لطرح صحيح ابن الحجاج، وإن أبيت نقول: تقع المعارضة فالمرجع أصالة البراءة في صورة عدم صدق العيلولة، بل ومع الشك في صدقها، لعدم إطلاق في الضيف.

وأما اعتبار النية في أدائها، فلكونها من العبادات بلا ريب.

سقوطها إذا أسلم

وأما سقوطها إذا أسلم، فلأن الإسلام يجب ما قبله كالصلاة والصوم، ولا ينافي السقوط كون الكافر مكلفاً بالفروع كأصول، وكونه معاقباً على ترك الفروع، لتمكّنه قبل الوقت من الإسلام.

وأما اعتبار الشروط المذكورة عند هلال شوال، بل قبل هلال شوال، فلا خلاف فيه ظاهراً، بل ادّعي عليه الإجماع^(١).

مضافاً إلى صحيح معاوية بن عمّار أو خبره^(٢) عن أبي عبد الله عليه السلام: «في المولود ولد ليلة الفطر، واليهودي والنصراني يسلم ليلة الفطر؟ قال: ليس عليهم فطرة، ليس الفطرة إلا على من أدرك الشهر»^(٣).

وفي خبره الآخر: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مولود ولد ليلة الفطر عليه فطرة؟ قال: لا، قد خرج الشهر، قال: وسألت عن يهودي أسلم ليلة الفطر عليه فطرة؟ قال: لا»^(٤).

(١) الجمل والعقود: ١٠٨؛ إشارة السبق: ١١١؛ الوسيلة: ١٣١؛ السرائر: ١/ ٤٧٠؛ إصباح الشيعة: ١٢٥؛ مدارك الأحكام: ٥/ ٣٢٠.

(٢) الظاهر أن التردد من ناحية علي بن أبي حمزة.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ٢/ ١٧٩، ح ٢٠٧٠، باب الفطرة؛ وسائل الشيعة: ٩/ ٣٥٢، أبواب

زكاة الفطرة، ب ١١، ح ١.

(٤) الكافي: ٤/ ١٧٢، ح ١٢، باب الفطرة؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٧٢، ح ٥، باب زكاة الفطرة؛ ←

ولا يخفى أنه لولا الإجماع لأشكل استفادة الحكم مما ذكر، لأن غاية ما يستفاد من مثل هذين الخبرين أن المدار على إدراك الشهر، ومع الإسلام بعد خروج الشهر لا يجب، وإدراك الشهر ولو بإدراك بعضه يشمل ما لو صار غنياً في أثناء الشهر أو أوله، ثم صار فقيراً قبل رؤية هلال شوال، وكذا الكلام في مثل الجنون.

وقد يقع الإشكال فيما لو تأخر رؤية الهلال عن أول الليل وقد بلغ أول الليل قبل رؤية الهلال، فإن كان أول الليل قبل رؤية الهلال محسوباً من رمضان، يصدق عليه إدراك الشهر وإن كان محسوباً من شوال، يصدق عليه أنه ما أدرك الشهر.

(فلو أسلم الكافر أو بلغ الصبي) أو أفاق المجنون (أو ملك الفقير القدر المعتبر قبل الهلال وجبت الزكاة، ولو كان بعده لم يجب^(١)، وكذا لو ولد له أو ملك عبداً، ويستحب^(٢) لو كان ذلك ما بين الهلال وصلاة العيد.

والفقير مندوب إلى إخراجها عن نفسه وعن عياله وإن قبلها، ومع الحاجة يدير على عياله صاعاً ثم يتصدق به على غيرهم).
أما التفريع المذكور، فقد ظهر وجهه.

وأما استحباب الزكاة لو كان ذلك بين الهلال وصلاة العيد، فهو

استحباب الزكاة مع
اجتماع الشرائط
بين الهلال وصلاة
العيد

→ وسائل الشيعة: ٣٥٢/٩، أبواب زكاة الفطرة، ب ١١، ح ٢. والرواية صحيحة.

(١) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «تجب» بدل «يجب».

(٢) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «وتستحب» بدل «يستحب».

المحكّي عن الأكثر^(١) للمرسل في التهذيب: «أن من ولد له قبل الزوال يخرج عنه الفطرة، وكذلك من أسلم قبل الزوال»^(٢).

وخبر محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «سألته عمّا يجب على الرجل في أهله من صدقة الفطرة؟ قال: يصدّق عن جميع من يعول من حرّ أو عبد، صغير أو كبير، من أدرك منهم الصلاة»^(٣) المحمولين على الاستحباب جمعاً بينها وبين ما سبق، ولا يخفى الإشكال في استفادة الاستحباب بالنسبة إلى جميع ما يعتبر في زكاة الفطرة من الخبرين.

وقد يستشكل في المقام بأنّه مع تسلّم أنّ وقت الوجوب رؤية هلال شوال ووقت الإخراج يوم العيد قد يقع الموت أو غيره ممّا لا يتمكّن الإنسان معه من الإخراج يوم العيد، فكيف يتصوّر التكليف بما ليس بمقدور؟

والجواب أنّ المراد من الوجوب مع اجتماع الشرائط اشتغال الذمّة كسائر الديون، ولو لم يتمكّن من الإخراج فلو مات المكلف بإخراج زكاة الفطرة قبل طلوع الفجر من يوم العيد، يخرج الوصيّ أو الوارث من تركته، وكذلك الكلام في زكاة الأموال.

(١) النهاية: ١٩١؛ المهذب: ١/١٧٦؛ إصباح الشيعة: ١٢٤؛ الجامع للشرائع: ١٣٩؛ قواعد الأحكام: ١/٣٥٩؛ الدروس الشرعية: ١/٢٥٠، وفيه دعوى الإجماع.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/٧٢، ح ٦، باب زكاة الفطرة، وفيه: ولد قبل الزوال تخرج عنه؛ وسائل الشيعة: ٩/٣٥٣، أبواب زكاة الفطرة، ب ١١، ح ٣.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ٢/١٨٢، ح ٢٠٨١، باب الفطرة؛ وسائل الشيعة: ٩/٣٢٩، أبواب زكاة الفطرة، ب ٥، ح ٦. والرواية صحيحة على كلام.

وأما استحباب إخراج الفقير زكاة الفطرة عن نفسه وعياله، فقد سبق الكلام فيه حسب ما دلّ عليه.

وأما استحباب الإدارة مع الحاجة، فيدلّ عليه موثّق إسحاق بن عمّار: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل لا يكون عنده شيء من الفطرة إلّا ما يؤدّي عن نفسه وحدها، يعطيه غريباً أو يأكل هو وعياله؟ قال: يعطي بعض عياله، ثمّ يعطي الآخر عن نفسه فقيراً يرّدونها فيكون عنهم جميعاً فطرة واحدة»^(١).

وهذه الرواية لا ظهور لها في التصدّق بالصاع بعد التردّد إلى الغير كما لا ظهور لها في ردّ الآخر إلى الأوّل.

[الركن الثاني: في جنسها وقدرها].

(والضابط إخراج ما كان قوتاً غالباً، كالحنطة والشعير والتمر والزبيب والأرز والأقط واللبن، وأفضل ما يخرج التمر، ثمّ الزبيب، يليه ما يغلب على قوت بلده، وهي من جميع الأجناس صاع، وهو تسعة أرطال بالعراقي، ومن اللبن أربعة أرطال، وفسره قوم بالمدني، ولا تقدير في عوض الواجب بل يرجع إلى القيمة^(٢) السوقية).

(١) الكافي: ٤/ ١٧٢، ح ١٠، باب الفطرة؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/ ١٧٧، ح ٢٠٦٦، باب الفطرة؛ الاستبصار: ٢/ ٤٢، ح ١١، باب سقوط الفطرة عن الفقير والمحتاج؛ وسائل الشيعية: ٩/ ٣٢٥، أبواب زكاة الفطرة، ب ٣، ح ٣. التعبير عنها بالموثّقة إمّا لأجل سيف بن عميرة الرمي بالوقف وإمّا لأجل إسحاق الرمي بالفطحية وكلا الأمرين محلّ نظر. راجع معجم رجال الحديث: ٣/ ٦١، ٨/ ٥٤١.

(٢) كذا، وفي بعض نسخ المختصر المطبوعة: «قيمة»، وفي بعضها: «قيمتها» بدل «القيمة».

الأخبار في تعيين
الجنس والقدر

ولنذكر الأخبار الراجعة إلى تعيين الجنس والقدر:

فمنها: مرسل يونس عن أبي عبد الله عليه السلام قلت: «جعلت فداك، على أهل البوادي الفطرة؟ قال: فقال: الفطرة على كل من اقتات قوتاً فعليه أن يؤدّي من ذلك القوت»^(١).

ومنها: خبر زرارة وابن مسكان عنه أيضاً «الفطرة على كل قوم مما يغذون عيالاتهم من لبنٍ أو زبيب أو غيره»^(٢).

ومنها: خبر إبراهيم بن محمد الهمداني: «اختلفت الروايات في الفطرة، فكتبت إلى أبي الحسن صاحب العسكر عليه السلام أسأله عن ذلك؟ فكتب إلي: الفطرة صاع من قوت بلدك، على أهل مكة واليمن والطائف وأطراف الشام واليهامة والبحرين والعراقين وفارس والأهواز وكرمان تمر، وعلى أوساط الشام زبيب، وعلى أهل الجزيرة والموصل والجبال كلها برّ أو شعير، وعلى أهل طبرستان الأرز، وعلى أهل خراسان البرّ إلا أهل مرو والري فعليهم الزبيب، وعلى أهل مصر البرّ، ومن سوى ذلك فعليهم ما غلب قوتهم، ومن سكن البوادي من الأعراب فعليهم الأقط»^(٣).

(١) الكافي: ٤/١٧٣، ح ١٤٤، باب الفطرة؛ تهذيب الأحكام: ٤/٧٨، ح ١، باب ماهية زكاة الفطرة؛ الاستبصار: ٢/٤٢-٤٣، ح ١، باب ماهية زكاة الفطرة؛ وسائل الشريعة: ٩/٣٤٤، أبواب زكاة الفطرة، ب، ٨، ح ٤.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/٧٨، ح ٢، باب ماهية زكاة الفطرة؛ وسائل الشريعة: ٩/٣٤٣، أبواب زكاة الفطرة، ب، ٨، ح ١. والرواية صحيحة.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤/٧٩، ح ١، باب تمييز فطرة أهل الأمصار؛ الاستبصار: ٢/٤٤، ح ٥،

باب ماهية زكاة الفطرة؛ وسائل الشريعة: ٩/٣٤٣، أبواب زكاة الفطرة، ب، ٨، ح ٣. وفيه أبو ←

وفي خبر حمّاد وبريد ومحمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام: «سألناهما عن زكاة الفطرة؟ قالوا: صاع من تمر، أو زبيب، أو شعير، أو نصف ذلك كلّه حنطة أو دقيق أو سويق أو ذرة أو سُلت»^(١).

وفي صحيح الحذاء عن الصادق عليه السلام: «صاع من تمر، أو صاع من زبيب، أو صاع من شعير، أو صاع من ذرة»^(٢).

ومنها: ما رواه الشيخ في الصحيح عن صفوان الجمال قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفطرة؟ فقال: على الصغير والكبير، والحرة والعبد، عن كلّ إنسان صاع من حنطة، أو صاع من تمر، أو صاع من زبيب»^(٣).

وفي الصحيح عن سعد بن سعد الأشعري، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: «سألته عن الفطرة كم تدفع عن كلّ رأس من الحنطة والشعير والتمر والزبيب؟ قال: صاع بصاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم»^(٤).

→ الحسن محمد بن عمرو وهو لم يوثق. راجع معجم رجال الحديث: ٧٥/١٧.

(١) تهذيب الأحكام: ٨٢/٤، ح ١٠، باب كمية الفطرة؛ الاستبصار: ٤٣/٢، ح ٤، باب ماهية زكاة الفطرة؛ وسائل الشيعة: ٣٣٨/٩، أبواب زكاة الفطرة، ب، ح ١٧. فيه إبراهيم بن إسحاق الأحمري وهو ضعيف. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٢١.

(٢) تهذيب الأحكام: ٨٢-٨٣/٤، ح ١٢، باب كمية الفطرة؛ الاستبصار: ٤٨/٢، ح ١١، باب كمية زكاة الفطرة؛ وسائل الشيعة: ٣٣٥/٩، أبواب زكاة الفطرة، ب، ح ١٠.

(٣) الكافي: ١٧١/٤، ح ٢، باب الفطرة؛ من لا يحضره الفقيه: ١٧٥/٢، ح ١٠٦١، باب الفطرة؛ تهذيب الأحكام: ٧١/٤، ح ٢، باب زكاة الفطرة؛ الاستبصار: ٤٦/٢، ح ٢، باب كمية زكاة الفطرة؛ وسائل الشيعة: ٣٢٧/٩، أبواب زكاة الفطرة، ب، ح ١.

(٤) الكافي: ١٧١/٤، ح ٥، باب الفطرة؛ من لا يحضره الفقيه: ١٧٦/٢، ح ٢٠٦٢، باب الفطرة؛ تهذيب الأحكام: ٨٠/٤، ح ١، باب كمية الفطرة؛ الاستبصار: ٤٦/٢، ح ١، باب ←

وفي الصحيح عن الحلبيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «صدقة الفطرة عن^(١) كلّ رأس من أهلك الصغير والكبير والحرّ والمملوك والغنيّ والفقير عن كلّ إنسان صاع^(٢) من حنطة، أو شعير، أو صاع من تمر، أو صاع من زبيب، لفقراء المسلمين»^(٣).

وفي الصحيح عن عبد الله بن ميمون، عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام قال: «زكاة الفطرة صاع من تمر، أو صاع من زبيب، أو صاع من شعير، أو صاع من أقط، عن كلّ إنسان حرّاً أو عبد، صغير أو كبير، وليس على من لا يجد ما يتصدق به حرج»^(٤).

مقتضى الجمع بين
الأخبار
والذي يقتضيه الجمع بين الأخبار ما هو المشهور بين المتأخرين^(٥) وهو إخراج ما كان قوتاً غالباً من دون تخصيص بالأربعة من الحنطة والشعير والتمر والزبيب، ولا السبعة بإضافة الأرزّ والأقط واللبن عليها، كما عن

→ كمية زكاة الفطرة؛ وسائل الشيعة: ٣٣٢/٩، أبواب زكاة الفطرة، ج ٦، ح ١.

(١) في المصادر: «على».

(٢) في التهذيبين: «نصف صاع». ونحوه في الوسائل. والمحدث الكاشاني رحمته الله كما في المتن. الوافي: ٢٣٥/١٠.

(٣) تهذيب الأحكام: ٧٥/٤، ح ١٨، باب زكاة الفطرة؛ الاستبصار: ٤٢/٢، ح ١٢، باب سقوط الفطرة عن الفقير والمحتاج؛ وسائل الشيعة: ٣٣٦/٩، أبواب زكاة الفطرة، ج ٦، ح ١١.

(٤) تهذيب الأحكام: ٨١/٤، ح ٥، باب كمية الفطرة؛ الاستبصار: ٤٧/٢، ح ٥، باب كمية زكاة الفطرة؛ وسائل الشيعة: ٣٣٠/٩، زكاة الفطرة، ج ٥، ح ١١. والرواية صحيحة.

(٥) المعبر: ٦٠٥/٢، وفيه دعوى الإجماع؛ منتهى المطلب: ٤٥٥/٨، وفيه دعوى الإجماع؛ مجمع الفائدة والبرهان: ٢٤٦/٤.

الشيخ في الخلاف^(١)، ومن دون تخصيص لكل قوم بقوتهم، لأنّ ظهور بعضها في التخصيص يرفع اليد عنه بغيره، وأنّ التخصيص من باب التمثيل، ولعلّ وجه تخصيص كلّ قوم بقوتهم لتسهيل الأمر بقريئة سائر الأخبار، أو من باب الاستحباب، لدعوى الإجماع^(٢) على عدم الوجوب.

وأما أفضليّة التمر، فلقول الصادق عليه السلام: «التمر في الفطرة أفضل من غيره، لأنّه أسرع منفعة، وذلك أنّه إذا وقع في يد صاحبه أكل منه»^(٣).

وقوله أيضاً في خبر زيد الشحام: «لأنّ أعطي صاعاً من تمر أحبّ إليّ من أن أعطي صاعاً من ذهب في الفطرة»^(٤)، ومقتضى التعليل المذكور مساواة الزبيب للتمر.

وظهر ممّا ذكر وجه فضل إخراج كلّ إنسان ما يغلب على قوته وإنّ أشكل وجه الترتيب المذكور، والأمر سهل.

وأما تعيين المقدار المخرج بالصاع، فالظاهر عدم الخلاف فيه، وأدعى عليه الإجماع^(٥)، ودلّ عليه النصوص.

(١) الخلاف: ١/٣٦٩.

(٢) المعبر: ٢/٦٠٥؛ منتهى المطلب: ٨/٤٥٥.

(٣) الكافي: ٤/١٧١، ح ٣، باب الفطرة؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/١٨٠، ح ٢٠٧٥، باب الفطرة؛ تهذيب الأحكام: ٤/٨٥، ح ٣، باب أفضل الفطرة ومقدار القيمة؛ وسائل الشريعة:

٩/٣٥١، أبواب زكاة الفطرة، ب ١٠، ح ٨.

(٤) تهذيب الأحكام: ٤/٨٥، ح ٤، باب أفضل الفطرة ومقدار القيمة؛ وسائل الشريعة:

٩/٣٥٠، أبواب زكاة الفطرة، ب ١٠، ح ٦.

(٥) المقنعة: ٢٥٠؛ جمل العلم والعمل: ١٢٦؛ الكافي في الفقه: ١٦٩؛ الخلاف: ٢/١٤٨، وفيه ←

فما في صحيح الحلبيّ وصحيح الفضلاء^(١) من الاجتزاء بنصف صاع من حنطة أو شعير وكذا ما في غيرهما، مطرح أو محمول على التقية، كما جزم به في التهذيبن^(٢)، ويشهد له بعض الأخبار، وقد بين سابقاً أنّ الصاع تسعة أرتال بالعراقيّ.

وأما تعيين المقدار في اللبن بأربعة أرتال، فلما في مرفوع القاسم: «أنّه سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل في البادية لا يمكنه الفطرة؟ قال: يتصدق بأربعة أرتال من لبن»^(٣)، وفسره قوم^(٤) بالمديّ، لمكاتبة ابن الريان إلى الرجل: «يسأله عن الفطرة وزكاتها كم تؤدّي؟ فقال: أربعة أرتال بالمديّ»^(٥).

تعيين المقدار في
اللبن بأربعة أرتال

ولا يخفى أنّ هذه المكاتبة إن أخذ بإطلاقها فهو مخالف للمقطوع به نصّاً وفتوى، وتخصيصها بخصوص اللبن تخصيص بشيع، فلا مجال للأخذ بها.

→ دعوى الإجماع؛ فقه القرآن: ١/٢٥٣؛ المعتبر: ٢/٦٠٦، وظاهره الإجماع؛ منتهى المطلب: ٤٥٩/٨-٤٦٠، وظاهره الإجماع.

(١) تهذيب الأحكام: ٤/٧٦، ح ٤، باب وقت زكاة الفطرة؛ الاستبصار: ٢/٤٥-٤٦، ح ٧، باب وقت الفطرة؛ وسائل الشيعة: ٩/٣٥٤، أبواب زكاة الفطرة، ب ١٢، ح ٤.

(٢) لاحظ ذيل الخبر في التهذيبن.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤/٧٨، ح ٣، باب ماهية زكاة الفطرة؛ الاستبصار: ٢/٤٣، ح ٣، باب ماهية زكاة الفطرة؛ وسائل الشيعة: ٩/٣٤١، أبواب زكاة الفطرة، ب ٧، ذيل ح ٣.

(٤) المبسوط: ١/٢٤١؛ الجامع للشرائع: ١٣٩؛ تبصرة المتعلّمين: ٦٣.

(٥) تهذيب الأحكام: ٤/٨٤، ح ١٨، باب كمية الفطرة؛ الاستبصار: ٢/٤٩، ح ٣، باب مقدار الصاع؛ وسائل الشيعة: ٩/٣٤٢، أبواب زكاة الفطرة، ب ٧، ح ٥. والرواية صحيحة.

والمرفوع المذكور يشكل الأخذ به مع أن مورد السؤال من لا يمكنه الفطرة، ومخالفته للإطلاقات خصوصاً خبر جعفر بن معروف قال: «كتبت إلى أبي بكر الرازي في زكاة الفطرة وسألناه أن يكتب في ذلك إلى مولانا يعني علي بن محمد الهادي عليه السلام فكتب: أن ذلك قد خرج لعلي بن مهزيار أنه يخرج من كل شيء التمر والبر وغيره صاع، وليس عندنا بعد جوابه علياً^(١) في ذلك اختلاف»^(٢).

وأما الاجتزاء بالقيمة السوقية مع التمكن من الأنواع، فالظاهر عدم الخلاف فيه، بل ادعى عليه الإجماع^(٣)، وتدلل عليه النصوص:

قال محمد بن إسماعيل بن بزيع: «بعثت إلى الرضا عليه السلام بدراهم لي ولغيري وكتبت له [أخبره] أنها من فطرة العيال؟ فكتب بخطه: قبضت وقبلت^(٤)»^(٥).

(١) في التهذيبيين: «علينا».

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/ ٨١، ح ١٦٦، باب كمية الفطرة؛ الاستبصار: ٢/ ٤٧، ح ١٦٦، باب كمية زكاة الفطرة؛ وسائل الشيعة: ٩/ ٣٣٣، أبواب زكاة الفطرة، ب ٦٦، ح ٤. وأبو بكر الرازي مهمل.

(٣) المنتقى: ٢١١؛ المتنعة: ٢٥١؛ جل العلم والعمل: ١٢٦؛ الكافي في الفقه: ١٦٩؛ المراسم: ١٣٥؛ الخلاف: ٢/ ٥٠، وفيه دعوى الإجماع؛ إشارة السبق: ١١٢؛ الوسيلة: ١٣١؛ غنية التزويج: ١٢٧، وفيه دعوى الإجماع؛ إصباح الشيعة: ١٢٥؛ منتهى المطلب: ٨/ ٤٦٩، وفيه دعوى الإجماع.

(٤) «وقبلت» ليس في الفقيه.

(٥) الكافي: ٤/ ١٧٤، ح ٢٢٢، باب الفطرة؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/ ١٨٣، ح ٢٠٨٣، باب الفطرة؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٩١، ح ٣، باب وجوب إخراج الزكاة إلى الإمام؛ وسائل الشيعة: ٩/ ٣٤٥، أبواب زكاة الفطرة، ب ٩٦، ح ١.

وفي مؤتفة إسحاق: «لا بأس بالقيمة في الفطرة»^(١).

والظاهر انصراف القيمة إلى النقدين، بل في كل عصر ما هو القيمة للأجناس وإن لم يكن من الذهب والفضة المسكوكين وإن كان قد يقوى مماثلة زكاة الفطرة مع زكاة المال.

[الركن الثالث: في وقتها].

(ويجب بهلال شوال، ويتضيق عند صلاة العيد، ويجوز تقديمها في شهر رمضان ولو من أوله أداءً، ولا يجوز تأخيرها عن الصلاة إلا لعذر أو انتظار المستحق، وهي قبل صلاة العيد فطرة، وبعدها صدقة، وقيل: يجب القضاء، وهو أحوط).

أما الوجوب بهلال شوال، فلخبر معاوية بن عمّار عن الصادق عليه السلام: «في الولد يولد ليلة الفطر واليهودي والنصراني يسلم ليلة الفطر عليهم فطرة؟ قال: ليس الفطرة إلا على من أدرك الشهر»^(٢).

وصحيحة أخرى عنه أيضاً: «سألته عن مولود ولد ليلة الفطر عليه الفطرة؟ قال: لا، قد خرج الشهر، وسألته عن يهودي أسلم ليلة الفطر عليه فطرة؟ قال: لا»^(٣).

تجب الفطرة بهلال
شوال

(١) تهذيب الأحكام: ٤/٧٨، ح ٤، باب ماهية زكاة الفطرة؛ الاستبصار: ٢/٥٠، ح ٢، باب إخراج القيمة؛ وسائل الشيعة: ٩/٣٤٨، أبواب زكاة الفطرة، ب ٩، ح ٩. التعبير عنها بالمؤتفة لابن فضال. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ٢/١٧٩، ح ٢٠٧٠، باب الفطرة؛ وسائل الشيعة: ٩/٣٥٢، أبواب زكاة الفطرة، ب ١١، ح ١. فيه علي بن أبي حمزة البطائني. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٦٥٦.

(٣) الكافي: ٤/١٧٢، ح ١٢، باب الفطرة؛ تهذيب الأحكام: ٤/٧٢، ح ٥، باب زكاة الفطرة؛ ←

ولا يخفى الإشكال حيث إنه لا يستفاد مما ذكر إلا أنه لا بدّ من إدراك الشهر، وعدم الوجوب مع عدم إدراك الشهر، وهذا يلائم مع الوجوب قبل انقضاء الشهر ومع الوجوب يوم العيد، نظير الاستطاعة الموجبة لأعمال الحجّ في المواسم.

ويوافق هذا صحيح العيص بن القاسم: «سألت الصادق عليه السلام عن الفطرة متى هي؟ فقال: قبل الصلاة يوم الفطر.

قلت: فإن بقي منه شيء بعد الصلاة؟ قال: لا بأس نحن نعطي عيالنا منه ثمّ يبقى فنقسمه»^(١).

وأما صحيح الفضلاء عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام قالوا: «على الرجل أن يعطي عن كلّ من يعول من حرّ أو عبد وصغير وكبير يعطي يوم الفطر قبل الصلاة فهو أفضل، وهو في سعة أن يعطيها في أوّل يوم يدخل في شهر رمضان»^(٢)، الحديث.

فالظاهر منه الأفضليّة بالنسبة إلى السعة المذكورة، لا الأفضليّة بالنسبة إلى ليلة العيد، فمع عدم الالتزام به كيف يوجب التصرف في صحيح العيص المذكور بحمله على الفضل بالنسبة إلى ليلة العيد؟

وأما جواز تقديمها في شهر رمضان ولو من أوّله، فالدليل عليه صحيح

جواز تقديمها في شهر رمضان

→ وسائل الشريعة: ٣٥٢/٩، أبواب زكاة الفطرة، ب١١، ح٢.

(١) تهذيب الأحكام: ٤/٧٥-٧٦، ح١، باب وقت زكاة الفطرة؛ الاستبصار: ٢/٤٤، ح١، باب وقت الفطرة؛ وسائل الشريعة: ٣٥٤/٩، أبواب زكاة الفطرة، ب١٢، ح٥.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/٧٦، ح٤، باب وقت زكاة الفطرة؛ الاستبصار: ٢/٤٥، ح٧، باب وقت الفطرة؛ وسائل الشريعة: ٣٥٤/٩، أبواب زكاة الفطرة، ب١٢، ح٤.

الفضلاء المذكور مع حمل صحيح العيص المذكور على الفضل، ولا بد حينئذ من الالتزام باعتبار الشرائط إلى رؤية الهلال هلال شوال حيث ادعى عدم الخلاف في اعتبارها على نحو اعتبار الشرط المتأخر.

عدم جواز التأخير
عن صلاة العيد

وأما عدم جواز التأخير عن صلاة العيد، فهو المعروف^(١)، واستدل^(٢) عليه بما في الصحيح عن معاوية بن عمّار، عن إبراهيم بن ميمون قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام: الفطرة إن أعطيت قبل أن تخرج إلى العيد، فهي فطرة، وإن كان بعد ما تخرج إلى العيد، فهي صدقة»^(٣).

وخبر عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال فيه: «وإعطاء الفطرة قبل الصلاة أفضل، وبعد الصلاة صدقة»^(٤).

وصحيح الفضلاء^(٥)، وما رواه السيّد ابن طاووس في كتاب الإقبال قال: «روينا بإسنادنا إلى أبي عبد الله عليه السلام قال: ينبغي أن يؤدّي الفطرة قبل

(١) المقتعة: ٢٤٩؛ الكافي في الفقه: ١٦٩؛ المراسم: ١٣٤؛ الخلاف: ١٥٥/٢، وفيه دعوى الإجماع؛ المهذب: ١/١٧٦؛ إشارة السبق: ١١١؛ غنية النزوع: ١٢٧، وفيه دعوى الإجماع؛ السرائر: ١/٤٦٩؛ إصباح الشيعة: ١٢٥؛ تذكرة الفقهاء: ٣٩٥/٥، وفيه دعوى الإجماع.
(٢) منتهى المطلب: ٤٨٢/٨.

(٣) الكافي: ٤/١٧١، ح ٤، باب الفطرة؛ تهذيب الأحكام: ٤/٧٦، ح ٣، باب وقت زكاة الفطرة؛ الاستبصار: ٢/٤٥، ح ٣، باب وقت الفطرة؛ وسائل الشيعة: ٩/٣٥٣، أبواب زكاة الفطرة، ب ١٢، ح ٢.

(٤) الكافي: ٤/١٧٠، ح ١، باب الفطرة؛ تهذيب الأحكام: ٤/٧١، ح ١، باب زكاة الفطرة؛ وسائل الشيعة: ٩/٣٥٣، أبواب زكاة الفطرة، ب ١٢، ح ١. والرواية صحيحة.

(٥) تهذيب الأحكام: ٤/٧٦، ح ٤، باب وقت زكاة الفطرة؛ الاستبصار: ٢/٤٥، ح ٧، باب وقت الفطرة؛ وسائل الشيعة: ٩/٣٥٤، أبواب زكاة الفطرة، ب ١٢، ح ٤.

أن يخرج الناس إلى الجبّانة، فإذا أداها بعد ما رجع فإنّها هي صدقة، وليست فطرة»^(١).

وما عن تفسير العياشي، عن سالم بن مكرم الجمال، عن الصادق عليه السلام: «أعط الفطرة قبل الصلاة، وهو قول الله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾، فإن لم يعطها حتى ينصرف من صلاته فلا تعدّ له فطرة»^(٢).

ولا يخفى الإشكال في استفادة حرمة التأخير ممّا ذكر، بل ظاهر صحيح العيص المتقدّم جواز التأخير.

والحمل على صورة العزل قبل الصلاة^(٣) خلاف الظاهر لا شاهد عليه، خصوصاً مع عدم الصلاة غالباً في زمان الغيبة؛ والاحتياط طريق النجاة. وأمّا جواز التأخير لعذر أو انتظار المستحقّ، فمع العزل لا إشكال فيه. وتدلّ عليه النصوص:

جواز التأخير لعذر أو

انتظار المستحقّ

قال إسحاق بن عمّار في الصحيح: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفطرة؟ قال: إذا عزلتها فلا يضرك متى أعطيتها»^(٤).

وقال زرارة في الصحيح عنه أيضاً: «سألته عن رجل أخرج فطرته

(١) الإقبال بالأعمال الحسنة: ١/٤٨٣؛ وسائل الشيعة: ٩/٣٥٥، أبواب زكاة الفطرة، ب١٢، ح٧. والرواية مرسلة.

(٢) تفسير العياشي: ١/٤٣، ح٣٦؛ وسائل الشيعة: ٩/٣٥٥، أبواب زكاة الفطرة، ب١٢، ح٨. والرواية مرسلة.

(٣) جواهر الكلام: ١٥/٥٣٣.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ٢/١٨١، ح٢٠٨٠، باب الفطرة؛ تهذيب الأحكام: ٤/٧٧، ح٧، باب وقت زكاة الفطرة؛ الاستبصار: ٢/٤٥، ح٦، باب وقت الفطرة؛ وسائل الشيعة: ٩/٣٥٧، أبواب زكاة الفطرة، ب١٣، ح٤.

فعلها حتى يجد لها أهلاً؟ فقال: إذا أخرجها من ضمانه فقد برئ، وإلا فهو ضامن حتى يؤذيها»^(١).

ومرسل ابن أبي عمير عن عليه السلام أيضاً في الفطرة: «إذا عزلتها وأنت تطلب لها الموضوع أو تنتظر لها رجلاً فلا بأس به»^(٢).

وأما مع عدم العزل - كما هو مقتضى إطلاق المتن -، فمشكل بناء على حرمة التأخير مع التمكن من العزل.

وأما كونها فطرة واجبة قبل صلاة العيد وبعدها صدقة مندوبة، فهو مضمون صحيح معاوية بن عمّار وخبر عبد الله بن سنان المذكورين، لكن ظهورهما في كونها صدقة مندوبة محل إشكال بحيث كان التكليف ساقطاً كما سبق الكلام، بل يقرب أن يراد نفي الكمال وتنزيل الفطرة منزلة الصدقة، ولعلّه بهذه الملاحظة قال بعد نقل القول بوجوب القضاء: وهو أحوط.

وجوب القضاء

وأما وجوب القضاء، فقد يستدل له بأن نصوص التوقيت لا صراحة فيها في التوقيت على وجه ينتفي التكليف بانتفائه، بل أقصاها الوجوب، فيمكن حينئذ كونه تكليفاً آخر زائداً على أصل وجوب الفطرة^(٣).

وفيه إشكال، لأنّ ما ذكر يتصوّر فيها لو كان هناك مطلقات ومقيّدات لا إطلاق لها في التقييد، ومع إطلاق المقيّدات لا وجه للأخذ بتلك

(١) تهذيب الأحكام: ٤/ ٧٧، ح ٨، باب وقت زكاة الفطرة؛ وسائل الشيعة: ٩/ ٣٥٦، أبواب زكاة الفطرة، ب ١٣، ح ٢.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/ ٧٧، ح ٦، باب وقت زكاة الفطرة؛ الاستبصار: ٢/ ٤٥، ح ٥، باب وقت الفطرة؛ وسائل الشيعة: ٩/ ٣٥٧، أبواب زكاة الفطرة، ب ١٣، ح ٥.

(٣) جواهر الكلام: ١٥/ ٥٣٦.

المطلقات، ولا مجال مع ذلك للاستصحاب مع قطع النظر عن الإشكال في جريان الاستصحاب في أمثال المقام.

(وإذا عزلها وأخر التسليم لعذر لم يضمن لو تلفت، ويضمن لو أخر مع إمكان التسليم، ولا يجوز نقلها مع وجود المستحق، ولو نقلها ضمن، ويجوز مع عدمه ولا يضمن).

أما عدم الضمان مع العزل والتأخير لعذر، فقد علل بأنها أمانة في يده، فلا يضمنها إلا بتعدّ أو تفریط^(١).

وفيه تأمل، لأنّ غاية ما يستفاد من أخبار العزل أنه لا ضرر من جهة التأخير بعد العزل وتعيّن الفطرة في العين المعزولة.

وأما كونها بمنزلة إقباض الحاكم الموجب لسقوط التكليف وكونها أمانة شرعية فلا، وعلى فرض كونها أمانة شرعية ما وجه الضمان مع التأخير مع إمكان التسليم، لظهور قوله عليه السلام - على المحكي في صحيح إسحاق بن عمار المذكور -: «فلا يضرّك متى أعطيتها» في جواز التأخير ولو في الجملة.

وأما صحيح زرارة المذكور، فإن حمل قوله عليه السلام - على المحكي -: «إذا أخرجها من ضمانه فقد برئ» على العزل، فمقتضى إطلاقه عدم الضمان بقول مطلق، فالضمان المذكور في قبالة يكون عبارة عن لزوم الأداء حتّى بعد الوقت على خلاف ما يقال من سقوط التكليف مع التأخير عن الوقت، وإن حمل على التسليم بعد العزل فالمستفاد منه الضمان بقول مطلق وجد المستحقّ أم لا.

نعم، ادّعي عدم الخلاف نصّاً وفتوى مع تأخير الدفع بعد العزل

مع الإمكان في الضمان، لما ذكر في الزكاة الماليّة، فإن تمّ الإجماع أو إطلاق للأخبار الواردة في الزكاة الماليّة، وآلاً فالإشكال باق مع الالتزام بأنّ اليد أمانة، ومع الإشكال لا بدّ من أداء الواجب.

ويمكن الاستدلال للضمان بصحيفة زرارة: «عن رجل بعث إليه أخ له زكاته ليقسمها فضاعت؟ فقال: ليس على الرسول ولا على المؤدّي ضمان.

قلت: فإن لم يجد لها أهلاً ففسدت وتغيّرت أيضاً؟ قال: لا، ولكن إذا عرف لها أهلاً فلم يدفعها فعطيت أو فسدت فهو لها ضامن حتّى يخرجها^(١)»^(٢).

وأما عدم جواز النقل مع وجود المستحقّ، فالكلام فيه هو الكلام في الزكاة الماليّة.

عدم جواز النقل مع وجود المستحقّ

وقد يستدلّ^(٣) لجواز النقل بالصحيح المتضمّنة لبعث الفطرة إلى الإمام وقبضه وقبوله.

وقد يستدلّ^(٤) لعدم جواز النقل بها رواه الشيخ في الصحيح عن محمّد بن عيسى قال: «حدّثني عليّ بن بلال وأراني قد سمعت من عليّ بن بلال قال: كتبت إليه هل يجوز أن يكون الرجل في بلدة ورجل آخر من إخوانه في بلدة أخرى محتاج أن يوجّه له فطرة أم لا؟ فكتب: يقسم الفطرة

(١) في التهذيب: «فهو لها ضامن من حين آخرها».

(٢) الكافي: ٣/٥٥٣-٥٥٤، ح ٤، باب الزكاة تبعث من بلد إلى بلد أو تدفع إلى من يقسمها فتضيع؛ تهذيب الأحكام: ٤/٤٨، ح ١٧، باب تعجيل الزكاة وتأخيرها عما تجب فيه من الأوقات؛ وسائل الشيعة: ٩/٢٨٦، أبواب المستحقّين للزكاة، ب ٣٩، ح ٢.

(٣) مستند الشيعة: ٩/٤٣٥.

(٤) مجمع الفائدة والبرهان: ٤/٢٦٧.

على من حضر، ولا يوجّه ذلك إلى بلدة أخرى وإن لم يجد موافقاً^(١).

وما عن الفضيل في الموثق، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان جدّي عليه السلام يعطي فطرته الضّعفة، ومن لا يجد ومن لا يتولّى.

قال: وقال أبو عبد الله عليه السلام: هي لأهلها إلا أن لا تجدهم، فإن لم تجدهم فلمن لا ينصب، ولا ينقل من أرض إلى أرض وقال: الإمام أعلم، يضعها حيث يشاء ويصنع فيها ما يرى^(٢).

ولعل الأقرب حمل الخبرين على الاستحباب وكراهة النقل إلا في صورة البعث إلى الإمام.

ولا بدّ من تقييد ما دلّ على عدم التوجيه وعدم النقل بغير صورة البعث إلى الإمام عليه السلام، لأنّه لو لم نقل بعدم الجواز فلا أقلّ من الكراهة، ولا تجتمع الكراهة مع رجحان البعث إلى الإمام عليه السلام، فإن كان لما ذكر ظهور في عدم الجواز فلا مجال لرفع اليد عن الظهور من جهة الصحاح الدالة على البعث، بل لا بدّ من التخصيص، فالأحوط عدم النقل.

وأما الضمان مع وجود المستحقّ وعدمه مع عدمه، فادّعي عليها عدم الخلاف^(٣)، ولا يبعد الاستفادة من صحيحة زرارة المذكورة.

(١) تهذيب الأحكام: ٨٨/٤، ح ٦، باب مستحقّ الفطرة وأقلّ ما يعطى الفقير منها؛ الاستبصار: ٥١/٢، ح ٢، باب مستحقّ الفطرة من أهل الولاية؛ وسائل الشيعة: ٣٦١/٩، أبواب زكاة الفطرة، ب ١٥، ح ٤.

(٢) تهذيب الأحكام: ٨٨-٨٩، ح ٨، باب مستحقّ الفطرة وأقلّ ما يعطى الفقير منها؛ الاستبصار: ٥٢/٢، ح ٤، باب مستحقّ الفطرة من أهل الولاية؛ وسائل الشيعة: ٣٦٠/٩، أبواب زكاة الفطرة، ب ١٥، ح ٣. والتعبير عنها بالموثقة لابن فضال. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢.

(٣) المنفعة: ٢٥٩-٢٦٠؛ الكافي في الفقه: ١٧٢؛ الوسيلة: ١٣١؛ جواهر الفقه: ٣٠، وفيه ←

[الركن] (الرابع: في مصرفها).

(وهو مصرف زكاة المال، ويجوز أن يتولى المالك إخراجها، وصرفها إلى الإمام أو من نصبه أفضل، ومع التعذر إلى فقهاء الإمامية.

ولا يعطى الفقير أقل من صاع إلا أن يجتمع من لا يتسع^(١) لهم، ويستحب أن يخص بها القرابة، ثم الجيران مع الاستحقاق).

مصارف زكاة الفطرة المعروف المشهور بين الفقهاء - رضوان الله تعالى عليهم - أن مصرف زكاة الفطرة مصرف زكاة المال^(٢)، واستدل^(٣) بآية الصدقات وأخبار الزكاة.

وعن بعض أنها لستة أصناف بإسقاط المؤلفة والعاملين^(٤)، ونسبه في الحدائق إلى ظاهر الأصحاب^(٥).

وعن ظاهر كلام المفيد^{رحمته} اختصاصها بالفقراء والمساكين^(٦).

ويدل عليه صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله^{عليه السلام} قال: «صدقة الفطرة على كل رأس من أهلك الصغير والكبير، والحرّ والمملوك، والغنيّ والفقير، عن كل إنسان نصف صاع من حنطة أو شعير أو صاع، من تمر أو زبيب

→ دعوى الإجماع على الضمان مع وجود المستحق؛ السرائر: ١/ ٤٧٠.

(١) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «تسع» بدل «يتسع».

(٢) جل العلم والعمل: ١٢٧؛ المراسم: ١٣٥؛ النهاية: ١٩٢؛ المهذب: ١/ ١٧٥؛ إشارة السبق:

١١٢؛ غنية النزوع: ١٢٨؛ إصباح الشيعة: ١٢٥.

(٣) الخلاف: ٢/ ١٥٤؛ مفاتيح الشرائع: ١/ ٢٢١.

(٤) المعتبر: ٢/ ٦١٤؛ منتهى المطلب: ٨/ ٤٩٠.

(٥) الحدائق الناضرة: ١٢/ ٣١١.

(٦) المقنعة: ٢٥٢.

لفقراء المسلمين»^(١).

ورواية الجهني قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن زكاة الفطرة؟ فقال: يعطيها^(٢) المسلمين، فإن لم يجد مسلماً فمستضعفاً، وأعط ذاك قرابتك منها إن شئت»^(٣).

ورواية الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام «لمن تحلّ الفطرة؟ قال: لمن لا يجد»^(٤).
ورواية يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن الفطرة من أهلها الذين يجب لهم؟ قال: من لا يجد شيئاً»^(٥).

ولا يبعد تقييد المطلقات بهذه الأخبار، مع التأمل في شمول الآية الشريفة لزكاة الفطرة من جهة ذكر العاملين فيها حيث إنّ الظاهر أنّهم العاملون لأخذ زكاة الأموال بالخصوص، فالأحوط - إن لم يكن أقوى - الاقتصار على الفقراء والمساكين.

(١) تهذيب الأحكام: ٤/٧٥، ح ١٨، باب زكاة الفطرة؛ الاستبصار: ٢/٤٢، ح ١٢، باب سقوط الفطرة عن الفقير والمحتاج؛ وسائل الشيعة: ٩/٣٣٦، أبواب زكاة الفطرة، ب ٦، ح ١١.

(٢) في المصادر هنا وفي الصيغ اللاحقة بصيغة المخاطب.

(٣) الكافي: ٤/١٧٣، ح ١٨، باب الفطرة؛ تهذيب الأحكام: ٤/٨٧، ح ٣، باب مستحقّ الفطرة وأقلّ ما يعطى الفقير منها؛ وسائل الشيعة: ٩/٣٥٩، أبواب زكاة الفطرة، ب ١٥، ح ١. والرواية صحيحة على الأظهر.

(٤) تهذيب الأحكام: ٤/٧٣، ح ١١، باب زكاة الفطرة؛ الاستبصار: ٢/٤١، ح ٥، باب سقوط الفطرة عن الفقير والمحتاج؛ وسائل الشيعة: ٩/٣٢٢، أبواب زكاة الفطرة، ب ٢، ح ١. وفيه إسماعيل بن سهل وهو ضعيف. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٥٦.

(٥) تهذيب الأحكام: ٤/٨٧، ح ١، باب مستحقّ الفطرة وأقلّ ما يعطى الفقير منها؛ وسائل الشيعة: ٩/٣٥٨، أبواب زكاة الفطرة، ب ١٤، ح ٣. والرواية صحيحة على الظاهر.

جواز توتّي المالك وإخراجها عليه الأخبار .
وأما جواز توتّي المالك إخراجها، فالظاهر عدم الخلاف فيه^(١) وتدلّ

والأفضل الدفع إلى الإمام - عليه الصلاة والسلام -، لقول الصادق عليه السلام:
«هو أعلم، يضعها حيث يشاء، ويصنع فيها ما يرى»^(٢).

وفي خبر عليّ بن راشد «سألته عن الفطرة لمن هي؟ قال: للإمام عليه السلام.
قال: قلت له: فأخبر أصحابي؟ قال: نعم، من أردت أن تطهره منهم،
وقال: لا بأس بأن تعطى وتحمل ثمن ذلك ورقاً»^(٣).

والمنصوب من قبل الإمام عليه السلام إن كان منصوباً لأمر يشمل مثل هذا
الأمر فالدفع إليه بمنزلة الدفع إليه عليه السلام، وإلا فلا دليل عليه.

ومن هنا يظهر الإشكال بالنسبة إلى الفقهاء - رضوان الله تعالى عليهم -
بناء على التأمل في ثبوت الولاية العامة، نعم، لا بأس بنحو التوكيل.

وتظهر الثمرة في صورة التلف حيث إنّه بناء على الولاية سقط التكليف
بمجرد الدفع، وفي صورة وكيل لا وجه لسقوط التكليف، بل هو كدفع
المال إلى الوكيل لأداء دينه والتلف قبل الأداء.

(١) جل العلم والعمل: ١٢٧، المبسوط: ١/ ٢٤٢؛ السرائر: ١/ ٤٧١؛ الجامع للشرائع: ١٣٨؛
منتهى المطلب: ٨/ ٤٩٤، وفيه دعوى الإجماع من الأئمة.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/ ٨٨-٨٩، ح ٨، باب مستحقّ الفطرة وأقلّ ما يعطى الفقير منها؛
الاستبصار: ٢/ ٥١-٥٢، ح ٤، باب مستحقّ الفطرة من أهل الولاية؛ وسائل الشيعة:
٩/ ٣٦٠، أبواب زكاة الفطرة، ب ١٥، ح ٣. والرواية موثقة بابن فضال الفطحي الثقة.
راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢.

(٣) الكافي: ٤/ ١٧٤، ح ٢٣، باب الفطرة؛ وسائل الشيعة: ٩/ ٣٤٦، أبواب زكاة الفطرة، ب ٩،
ح ٢. والرواية صحيحة.

وأما عدم جواز إعطاء الفقير أقل من صاع، فهو المشهور^(١)، ويدلّ عليه مرسل الحسين بن سعيد عن بعض أصحابنا، عن الصادق عليه السلام قال: «لا تعط أحداً أقل من رأس»^(٢).

وفي الفقيه: أنّه في خبر: «لا بأس أن تدفع عن نفسك وعمّن تعول إلى واحد، ولا يجوز أن تدفع ما يلزم واحداً إلى نفسين»^(٣) بناء على أنّه «ولا يجوز»، إلى آخره، ممّا في الخبر، كما فهمه في الوسائل^(٤)، والمرسل المذكور منجبر بالعمل.

وقد يحمل على الاستحباب، لرواية إسحاق بن المبارك قال: «سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن صدقة الفطرة»^(٥)، قلت: أجعلها فضّة وأعطيها رجلاً واحداً أو اثنين؟ قال: تفريقها أحبّ إليّ»^(٦) فأطلق استحباب التفريق من غير تفصيل.

(١) المتبعة: ٢٥٢؛ الانتصار: ٢٢٨، وفيه دعوى الإجماع؛ الاقتصاد: ٢٨٥؛ السرائر: ١/ ٤٧٢؛
إصباح الشيعة: ١٢٦؛ الجامع للشرائع: ١٤٠.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/ ٨٩، ح ٩، باب مستحقّ الفطرة وأقلّ ما يعطى الفقير منها؛ الاستبصار: ٢/ ٥٢،
ح ١، باب أقلّ ما يعطى الفقير منها؛ وسائل الشيعة: ٩/ ٣٦٢، أبواب زكاة الفطرة، ب ١٦، ح ٢.

(٣) لا من يحضره الفقيه: ٢/ ١٧٨، ح ٢٠٦٩، باب الفطرة؛ وسائل الشيعة: ٩/ ٣٦٣، أبواب
زكاة الفطرة، ب ١٦، ح ٤.

(٤) إلّا أنّ الذي فهمه المحدث الكاشاني رحمه الله واستظهره المحدث البحراني رحمه الله خلافه. الروافي:
١٠/ ٢٧١؛ الحدائق الناضرة: ١٢/ ٣١٤.

(٥) في التهذيبيين: «التمر».

(٦) تهذيب الأحكام: ٤/ ٨٩، ح ١٠، باب مستحقّ الفطرة وأقلّ ما يعطى الفقير منها؛
الاستبصار: ٢/ ٥٢، ح ٢، باب أقلّ ما يعطى الفقير منها؛ وسائل الشيعة: ٩/ ٣٦٢، أبواب
زكاة الفطرة، ب ١٦، ح ١. إسحاق بن المبارك مهمّل. راجع معجم رجال الحديث: ٣/ ٦٧.
فالرواية ضعيفة إلّا أنّه من المحتمل كون الصواب إسحاق بن عمار.

وهذه الرواية إن لم يكن فيها إشكال من جهة السند يكون بإطلاقها معارضة مع المرسل المذكور، والتفريق موافق لمذهب العامة، فلاأخذ بقول المشهور لو لم يكن أقوى فهو أحوط.

وأما صورة اجتماع من لا يتسع لهم، فليس لتجوز التفريق فيها وجه في مقابل المرسل المذكور إن استفدنا عدم الجواز منه.

وأما استحباب تخصيص القرابة ثم الجيران، فلقوله عليه السلام: «لا صدقة وذو رحم محتاج»^(١)، وقوله عليه السلام: «أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح»^(٢)، ولقوله عليه السلام: «جيران الصدقة أحقّ بها»^(٣).

استحباب تخصيص
القرابة

تمّ على يد مؤلفه السيّد أحمد الموسوي الخوانساري ابن السيّد العلامة الحاجّ الميرزا يوسف -تغمّده الله برحمته -.

والحمد لله ربّ العالمين أولاً وآخراً وصلى الله على محمّد وآله الطاهرين.

ويليه كتاب الخمس

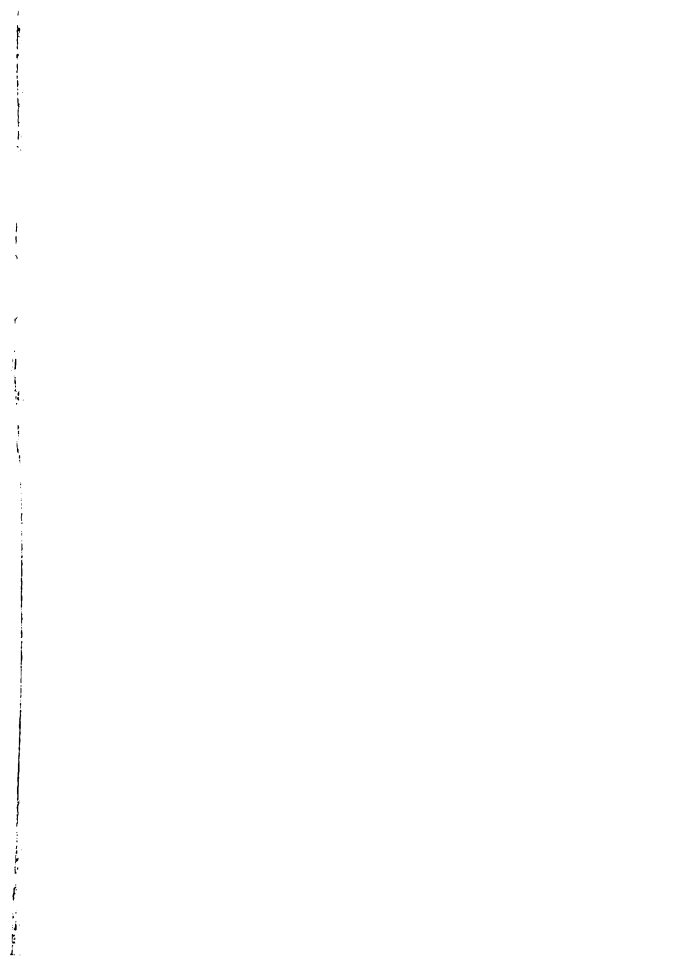
(١) من لا يحضره الفقيه: ٢/٦٨، ح ١٧٤٠، باب فضل الصدقة؛ وسائل الشيعة: ٩/٤١٢، أبواب الصدقة، ب ٢٠، ح ٤. والرواية مرسلة.

(٢) مستند أحمد بن حنبل: ٣/٤٠٢؛ المستدرک: ١/٤٠٦؛ السنن الكبرى: ٧/٢٧؛ مجمع الزوائد: ٣/١١٦؛ المعجم الكبير: ٣/٢٠٣.

(٣) الكافي: ٤/١٧٤، ح ١٩، باب الفطرة؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/١٨٠، ح ٢٠٧٦، باب الفطرة؛ تهذيب الأحكام: ٤/٧٩، ح ٥، باب ماهية زكاة الفطرة؛ الاستبصار: ٢/٥١، ح ٣، باب مستحقّ الفطرة من أهل الولاية؛ وسائل الشيعة: ٩/٣٦٠، أبواب زكاة الفطرة، ب ١٥، ح ٢. الرواية صحيحة.

A decorative rectangular border with intricate floral and geometric patterns at the corners and midpoints of the sides.

كتاب الخمس



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسّلام على محمّد وآله الطاهرين.

(وهو يجب في غنائم دار الحرب، والكنائز، والمعادن، والغوص، وأرباح ما يتعلّق به الخمس التجارات، وأرض الذمّي إذ اشتراها من مسلم، وفي الحرام إذ اختلط سبعة أو أكثر بالحلال ولم يتميّن).

قد عرّف الخمس بأنّه حقّ ماليّ فرضه الله تعالى على عباده^(١)، فإن كان المراد من الحقّ ما هو في قبال الحكم ويكون في كثير من الموارد قابلاً للإسقاط، فهو مبنيّ على عدم كونه من قبيل السهم في المال المشترك، أو من قبيل الكليّ في المعين، وهو محلّ الكلام؛ وإن كان المراد منه المال فهو غير مناسب للتوصيف بالماليّة.

وكيف كان، فوجوبه من الضروريات.

والتي ذكر الفقهاء - رضوان الله تعالى عليهم - تعلق الخمس بها سبعة:
الأول: غنائم دار الحرب.

ويفهم حكمه بنصّ الكتاب العزيز^(٢)، وتدلّ عليه أخبار:

منها: خبر أبي بصير عن الباقر عليه السلام أنّه قال: «كلّ شيء قوتل عليه على

(١) جواهر الكلام: ٢/١٦؛ مصباح الفقيه: ٥/١٤.

(٢) ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾. الأنفال: ٤١.

شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فإنّ لنا خمسة، ولا يحلّ لأحد أن يشتري من الخمس شيئاً حتى يصل إلينا حقنا»^(١).

وإطلاق كلماتهم -كصريح بعض^(٢)- يقتضي عدم الفرق بين ما حواه العسكر وما لم يحوه من أرض وغيرها ما لم يكن مغصوباً من مسلم أو معاهد ونحوهما.

وحكي عن صاحب الحدائق رحمته الله إنكار التعميم، وقصر الخمس على ما يحول وينقل من الغنائم دون غيرها من الأراضي والمساكن من جهة الأخبار الواردة في أحكام الأراضي الخراجية، فإنه لا تعرض في شيء منها لحال الخمس، بل تدلّ على أنّ الأراضي المفتوحة عنوة ملك للمسلمين^(٣).

وأجيب بأنها غير آبية عن التقييد بالآية الشريفة وغيرها من الأخبار، وما يظهر ممّا ورد في بيان أحكام الأراضي من أنّه ليس على من تقبل منها شيء عدا الخراج الذي يأخذه السلطان، لا ينفي استحقاق بني هاشم منها الخمس، لإمكان أن يكون هذا من جهة تحليلهم رحمته الله حقهم لشيعتهم^(٤)، وإمكان أن يكون هذا من باب إمضاء عمل الجائر^(٥).

(١) الكافي: ١/ ٥٤٥، ح ١٤، باب الفداء والأطفال وتفسير الخمس وحدوده وما يجب فيه؛ وسائل الشيعة: ٩/ ٤٨٧، أبواب ما يجب فيه الخمس، ب ٢، ح ٥. وفيه عليّ بن أبي حمزة البطائني وهو واقفي. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٦٥٦.

(٢) المبسوط: ١/ ٣٢٦؛ الوسيلة: ١٣٦؛ المهذب: ١/ ١٧٨؛ السرائر: ١/ ٤٨٥.

(٣) الحدائق الناضرة: ١٢/ ٣٢٤.

(٤) راجع وسائل الشيعة: ٩/ ٥٤٣، أبواب الأنفال، ب ٤.

(٥) مصباح الفقيه: ١٤/ ١١.

قلت: يشكل الجواب المذكور حيث إن الآية الشريفة والأخبار المتعرّضة لتعلّق الخمس بالغنائم يكون النسبة بينها وبين الأخبار المتعرّضة لأحكام الأراضي المفتوحة عنوة من وجه ومورد الافتراق في الأخبار المتعرّضة لأحكام الأراضي الخراجية الأراضي التي فتحت صلحاً فما وجه التقييد المذكور؟

وأما التحليل، فهو مخصوص بالشيعة، وأما احتمال الإمضاء، فهو توجيه بالنسبة إلى ما دلّ على عدم غير الخراج على المتقبّل، ومع عدم الترجيح لا يجب التخميس، فلو أجر الحاكم أرضاً من الأراضي المفتوحة عنوة بلا تخميس صحّت إجارته.

ولا مجال لأن يقال: كما لا دليل على وجوب الخمس وتعلّقه بالمال، لا دليل على كون هذا السهم أعني مقدار الخمس ملكاً للمسلمين، لأنّ تعلّق الخمس متأخر عن الملكية، ولذا تجري البراءة في ما لو شكّ في تعلّق الخمس بهال وكانت الشبهة موضوعية، ولا فرق بين القليل والكثير، فما عن ظاهر غرّة المفيد^(١) من اشتراط بلوغ عشرين ديناراً، مخالف لإطلاق الأدلّة.

الثاني: الكناز.

ولا خلاف في وجوب الخمس فيها، بل عن غير واحد دعوى الإجماع وجوب الخمس في الكنز عليه^(٢).

(١) مختلف الشيعة: ٣/ ٣٢١.

(٢) المقنع: ١٧١؛ المقنعة: ٢٧٦؛ الانتصار: ٢٢٥، وفيه دعوى الإجماع؛ الكافي في الفقه: ١٧٠؛

المراسم: ١٣٩؛ الخلاف: ٢/ ١٢١، وفيه دعوى عدم الخلاف؛ المهذب: ١/ ١٧٧؛ إشارة ←

ويدل عليه ما عن الصدوق عليه السلام بإسناده عن حماد بن عمرو وأنس بن محمد، عن أبيه، جميعاً عن الصادق عليه السلام، عن آبائه عليهم السلام في وصية النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام قال: «يا علي، إن عبد المطلب سنّ في الجاهلية خمس سنن أجزاها الله في الإسلام - إلى أن قال - ووجد كنزاً فأخرج منه الخمس وتصدق به، فأنزله الله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسُهُ﴾»^(١)؛ وأخبار مستفيضة.

منها: ما رواه في الوسائل عن الصدوق بإسناده عن ابن أبي عمير، عن غير واحد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الخمسة على خمسة أشياء: على الكنوز، والمعادن، والغوص، والغنيمة، ونسي ابن أبي عمير الخامس»^(٢).

وفي الخصال بإسناده عن عمار بن مروان قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: فيما يخرج من المعادن والبحر والغنيمة والحلال المختلط بالحرام إذا لم يعرف صاحبه والكنوز الخمس»^(٣).

وقد عرف الكنز بالمال المذخور تحت الأرض^(٤)، والمتبادر منه ما كان ستره عن قصد.

→ السابق: ١١٤؛ الوسيلة: ١٣٨؛ فقه القرآن: ١/٢٤٢؛ غنية النزوع: ١٢٩؛ السرائر:

٤٨٦/١؛ إصباح الشيعة: ١٢٦؛ منتهى المطلب: ٨/٥٣٢، وفيه دعوى الإجماع.

(١) من لا يحضره الفقيه: ٤/٣٦٥، ح ٥٧٦٢، باب النوادر وهو آخر أبواب الكتاب؛ وسائل الشيعة:

٩/٤٩٦، أبواب ما يجب فيه الخمس، ح ٥، ٣. والرواية ضعيفة لجهالة بعض رواته.

(٢) الخصال: ٢٩١؛ وسائل الشيعة: ٩/٤٩٤، أبواب ما يجب فيه الخمس، ب ٣، ح ٧.

(٣) الخصال: ٢٩٠؛ وسائل الشيعة: ٩/٤٩٤، أبواب ما يجب فيه الخمس، ب ٣، ح ٦. والرواية

صحيحة ظاهراً.

(٤) تذكرة الفقهاء: ٥/٤١٣؛ الروضة البهية: ٢/٦٨؛ زبدة البيان في أحكام القرآن: ١٨٠؛

ذخيرة المعاد: ٢/٤٧٨؛ الحدائق الناضرة: ١٢/٣٣٢.

ولا يخفى أنّ لازم هذا الشكّ في صدق الكنز غالباً فيما يوجد في الديار الخربة، لعدم العلم بنحو استتاره مع أنّه لا مجال للشكّ لصدق الكنز عليه.

ثمّ إنّ ظاهر كلام غير واحد من العلماء^(١) واللغويين^(٢) ممّن تعرّض لتفسير الكنز صدقه على كلّ مال مذخور في الأرض لا خصوص التقدين، خلافاً للمحكّي عن ظاهر جماعة من القدماء^(٣).

ولا يخفى أنّه لا يستفاد من تفسير اللغوي إلّا صحّة الاستعمال، وأمّا المعنى الحقيقي للفظ فلا، لأنّ شأن اللغوي ذكر موارد الاستعمال، ومع الشك المرجع البراءة.

وقد يستدلّ^(٤) للاختصاص بمفهوم صحيحة البنظري عن أبي الحسن الرضا^(عليه السلام) قال: «سألته عمّا يجب فيه الخمس من الكنز؟ فقال: ما يجب الزكاة في مثله، ففيه الخمس»^(٥).

وفيه تأمل، لأنّ الموصول في قوله: «عمّا يجب فيه الخمس» يحتمل أن يكون المراد منه المقدار، وأن يكون المراد منه النوع، ومع الإجمال لا يمكن الاستدلال به على المطلوب إلّا أن يقال: إذا أُجيب عن السؤال مع إجماله

(١) لاحظ الهامش السابق.

(٢) المفردات في غريب القرآن: ٧٢٧؛ لسان العرب: ٥/٤٠١؛ مجمع البحرين: ٤/٣٢.

(٣) الخلاف: ٢/١٢٢؛ الوسيلة: ١٣٨؛ السرائر: ١/٤٨٦.

(٤) مستند الشيعة: ١٠/٥٧-٥٨.

(٥) من لا يحضره الفقيه: ٢/٤٠، ح ١٦٤٧، باب الخمس؛ وسائل الشيعة: ٩/٤٩٥، أبواب ما

يجب فيه الخمس، ب، ح ٥، ٢.

يكون الجواب جواباً مع كلا الاحتمالين، نظير ترك الاستفصال، وإطلاق الماثلة يقتضي الماثلة في النوع والمقدار، ولا منافاة بين هذه الصحيحة وما عن المفيد عليه السلام في المقنعة قال: «سئل الرضا عليه السلام عن مقدار الكنز الذي يجب فيه الخمس؟ فقال: ما يجب فيه الزكاة من ذلك، ففيه الخمس، وما لم يبلغ حدّ ما يجب فيه الزكاة فلا خمس فيه»^(١).

لا يبعد أن يقال: بعد استعمال لفظ الكنز في المذخور في الأرض غير الذهب والفضة - كما ذكر اللغويون - مقتضى الأصل أن يكون على نحو الحقيقة، كما هو المعروف من مذهب علم الهدى عليه السلام^(٢) خلافاً للمشهور حيث يقولون: الاستعمال أعم من الحقيقة^(٣).

والدليل على ما ذهب إليه السيد احتجاج المعصوم عليه السلام في ردّ المخالف ببعض الآيات، والظاهر أنّه عليه السلام بصدّد إثبات المعنى الحقيقي لا الأعمّ منه ومن المجازي، فإنّ تمّ الاستدلال بالصحيحة المذكورة للتخصيص وإلا فلا بدّ من التعميم.

وقد يناقش في دلالة الصحيحة باحتمال أن يكون المراد من الوجوب الثبوت ولو على سبيل الاستحباب، فيعمّ سائر أنواع الكنوز إذا بلغت حدّ النصاب حيث يتعلّق بمثله الزكاة فيما لو كان متخذاً للتكسب^(٤).

ويمكن أن يقال: إذا كان تعلّق الزكاة بهال التجارة بعنوان مال

(١) المقنعة: ٢٨٣؛ وسائل الشيعة: ٩/٤٩٧، أبواب ما يجب فيه الخمس، ب، ٥، ح، ٦.

(٢) الدرعية: ١٣/١.

(٣) قوانين الأصول: ٣٠؛ هداية المسترشدين: ١/٢١٥؛ الفصول الغروية: ٤١.

(٤) مصباح الفقيه: ٥١/١٤.

التجارة، فليس في أنواع الكنز ما يماثله إلا من حيث المالية وقدرها، وهذا خلاف الإطلاق في المماثلة.

(ولا يجب في الكنز حتى تبلغ قيمته عشرين ديناراً، وكذا يعتبر في المعدن اعتبار النصاب في الكنز على رواية البرنظي).

لا خلاف في اعتبار النصاب، كما لا خلاف في أن نصاب الكنز بلوغه حداً يجب في مثله الزكاة.

والأصل في هذا الحكم الصحيحة المذكورة^(١)، فإن قلنا باختصاص الخمس بالكنز الذي يكون من أحد النقدين، فالنصاب في الذهب عشرون ديناراً، وفي الفضة مائتا درهم، وإن عمّمنا فهل يفصل بين النقدين وغيرهما، فنصاب كل من النقدين نصابه في الزكاة، ونصاب غيرهما بلوغ قيمة أحد نصابي النقدين، أو يقال: المدار على البلوغ بحسب المالية نصاب أحد النقدين مطلقاً، سواء كان من أحد النقدين أو كان من غيرهما، فلو كان مقدار من الذهب أقل من النصاب، لكنّه بحسب القيمة يساوي مائتي درهم، وكذا في الفضة مقدار يكون أقل من مائتي درهم، لكنّه بحسب المالية يساوي عشرين ديناراً، لجهة موجبة للرغبة وجب فيه الخمس.

لا يبعد أن يقال: التعميم مبني على أن يراد المماثلة من حيث المالية، فعلى هذا لا وجه للتفصيل المذكور، بل لا بدّ من القول الثاني، ولكنّه قد عرفت الإشكال في المبنى المذكور.

وأما ما ذكر في المتن، فهو مبني على أن يكون المراد بالمثل في الصحيحة

(١) أي صحيحة البرنظي المذكورة آنفاً.

المذكورة ما أريد منه في الصحيحة الواردة في المعدن التي كالنص في ذلك،
ومجرد احتمال ذلك لا يوجب رفع اليد عن ظاهر الدليل.

ثم إن تعلق الخمس بالكنز بعد الفراغ عن التملك، فلا بد من بيان ما
يجوز تملكه وما لا يجوز تملكه.

تفصيل القول في
خمس الكنز

وتفصيل القول فيه: أن الكنز إما أن يكون في دار الحرب أو في
دار الإسلام، وعلى التقديرين إما أن يكون عليه أثر الإسلام أم لا، فإن كان
في أرض دار الحرب سواء كان عليه أثر الإسلام أو لم يكن أو في دار
الإسلام وليس عليه أثر الإسلام وكانت الأرض مباحة أو مملوكة
للإمام عليه السلام أو لقاطبة المسلمين، فالمعروف بين الفقهاء -رضوان الله تعالى
عليهم- جواز تملكه^(١).

والظاهر عدم الخلاف في القسم الأول، بل في الثاني أيضاً، لأصالة عدم
جريان يد محترمة عليه، فيجوز تملكه، لقوله عليه السلام: «من سبق إلى ما لم يسبق
إليه مسلم فهو له»^(٢)، وغير ذلك من أدلة حيازة المباحات.

ولا يخفى أنه مع وجود أثر الإسلام كيف تجري أصالة عدم جريان يد
محترمة؟ فإن أثر الإسلام أمانة جريان يد المسلم عليه، وكيف يتمسك بأدلة
حيازة المباحات مع حصول التملك.

(١) الخلاف: ١٢٢/٢-١٢٣؛ المهذب: ١/١٧٧؛ غنية النزوع: ١٢٩-١٣٠، ويظهر منه الإجماع؛

السرائر: ١/٤٨٥؛ إصباح الشيعة: ١٢٦؛ شرائع الإسلام: ١/١٦٢؛ تذكرة الفقهاء: ٥/٤١٤.

(٢) المعجم الكبير: ١/٢٨٠؛ الاستيعاب: ١/١٤٣؛ كنز العمال: ٣/٨٩٣، ح ٩٠٦٢؛ أسد الغابة:

ويشكل التمسك بما دلّ على وجوب الخمس في الكنز، لعدم كونه في مقام البيان من هذه الجهة لما يجوز تملكه، ولا يجري حكم التبعية فيما لو وجد في أرض مملوكة للإمام عليه السلام حتى يجري عليه حكم الأرض، فإن تمّ الإجماع، وإلا يشكل إلا أن يتمسك بالصحيحين الآتي ذكرهما.

وإن وجد في دار الإسلام وكان عليه أثره، فعن الفاضلين^(١) والشهيدين^(٢) وغيرهم^(٣) وعن جامع المقاصد^(٤) أنّه الأشهر أنّه لقطعة، لأصالة عدم التملك بمجرد الوجدان وبقائه على ملك مالكة، ولأنّه مال ضائع في دار الإسلام عليه أثر الإسلام فيكون لقطعة لغيره، ولأنّ أثر الإسلام مع كونه في دار الإسلام أمانة قويّة على كونه ملكاً لمسلم، ولموثقة محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام قال: «قضى عليّ عليه السلام في رجل وجد ورقاً في خربة أن يعرفها، فإن وجد من يعرفها وإلا تمتع بها»^(٥).

وأجيب بمنع جريان الأصل المذكور في مقابل أصالة عدم جريان يد محترمة عليه، وعدم الاعتبار بالظنّ الحاصل من جهة أثر الإسلام، وحمل الموثقة على الخبرة المعروفة المالك وأنها قضية في واقعة^(٦).

(١) شرائع الإسلام: ١/٦٦٣؛ تلخيص المرام: ٤٩؛ قواعد الأحكام: ١/٣٦٢.

(٢) البيان: ٣٤٣؛ الدروس الشرعية: ١/٢٦٠؛ الروضة البهية: ٢/٦٨؛ مسالك الأفهام: ١/٤٦٠.

(٣) التنقيح الرائع: ١/٣٣٧.

(٤) جامع المقاصد: ٣/٥٠.

(٥) تهذيب الأحكام: ٦/٣٩٨، ح ٣٩، باب اللقطة والضالة؛ وسائل الشيعة: ٢٥/٤٤٨،

كتاب اللقطة، ه ٥، ح ٥. والتعبير عنها بالموثقة للحسن بن محمد بن سعاة الثقة الواقفي.

راجع رجال النجاشي، الرقم: ٨٤.

(٦) رياض المسائل: ١٤/١٨٥.

ونوقش^(١) في الأخير بأن محمد بن قيس له كتاب عن الباقر عليه السلام في نقل قضايا أمير المؤمنين ، وظاهره إرادة بيان الحكم، وفي الأولين بها فيها من البعد، لكن الموثقة معارضة بصحيفة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سألته عن الدار يوجد فيها الورق؟ قال: إن كانت معمورة فيها أهلها، فهي لهم، وإن كانت خربة قد جلي عنها أهلها، فالذي وجد المال أحقّ به»^(٢).

ونحوها صحيفته الأخرى عن أحدهما عليه السلام قال: «وسألته عن الورق يوجد في دار؟ فقال: إن كانت معمورة، فهي لأهلها، وإن كانت خربة فأنت أحقّ بها وجدت»^(٣).

ولا يخفى أنّ هاتين الصحيفتين مقتضاها جواز التملك من غير فرق بين وجود أثر الإسلام وعدمه وبين كونه في أرض المسلمين وكونه في أرض الكفار، ويجوز الأخذ بهما، وتقديمها على الموثقة إتما من جهة الترجيح وإتما من جهة التخيير.

وقد يفصل بين ما يوجد في البلاد الخربة في الأعصار القديمة مما لا يحفظ إضافته إلى مالك مخصوص إتما لهلاكه، أو ضياع النسبة بحيث لو وجد مالكة لا يرى اختصاصه به، فيجوز حيازته ويعامل معه معاملة

(١) كتاب الخمس (للشيخ الأنصاري): ٤٩.

(٢) الكافي: ١٣٨/٥، ح ٥، باب اللقطة والضالة؛ تهذيب الأحكام: ٣٩٠/٦، ح ٩، باب اللقطة والضالة؛ وسائل الشيعة: ٤٤٧/٢٥، أبواب اللقطة، ب ٥، ح ١.

(٣) تهذيب الأحكام: ٣٩٠/٦، ح ٥، باب اللقطة والضالة؛ وسائل الشيعة: ٤٤٧/٢٥، أبواب اللقطة، ب ٥، ح ١.

المباحات، وبين ما لا يسلب عرفاً إضافته إلى مالك، بل يقال: إن مالكة غير معروف، فهذا القسم إما لقطة إن كان المال ضائعاً على مالكة وإلا فهو مجهول المالك، ومقتضى أصالة احترام مال المسلم عدم جواز تصرف فيه^(١).

وفيه نظر، لأن مجرد وجدان الكنز في البلاد الخربة في الأعصار القديمة لا يكون دليلاً على كون المال مدفوناً في العصر القديم، لاحتمال أن يكون مدفوناً في عصر قريب من عصر الواجد، فتجري فيه أصالة احترام مال المسلم.

وثانياً نقول: بعد ما كان كل مال ينتقل من مورث إلى وارثه، فأبى جهة توجب خروج الملك عن ملك مالكة الموجود، ألا ترى أن الأملاك الموقوفة على الأولاد مع كون الوقف مؤبداً لا تخرج عن الوقفية من جهة بعد عصر الواقف، خصوصاً إن قلنا بملكية كل طبقة بعد طبقة، ولم تحرز سيرة قطعية على معاملة المسلمين فيما ذكر معاملة المباحات الأصلية.

وأما أصالة احترام مال المسلم مع الشك في أنه مال المسلم أو مال الحربي، فقد يتمسك لها بمثل: «لا يحل مال إلا من حيث ما أحله الله»^(٢). ولا يخفى أن ظاهره الإرشاد، فإنه لا يترتب على الحكم إلا ما كان

(١) مصباح الفقيه: ١٤/٦٣-٦٤.

(٢) الكافي: ١/٥٤٧-٥٤٨، ح ٢٥، باب الفياء والأنفال وتفسير الخمس وحدوده وما يجب فيه؛ تهذيب الأحكام: ٤/١٣٩، ح ١٧، باب الزيادات؛ وسائل الشريعة: ٩/٥٣٨، أبواب الأنفال وما يختص بالإمام، ح ٣، ح ٢. والرواية ضعيفة بمحمد بن زيد الطبري المهمل. راجع معجم رجال الحديث: ٩٩/١٦.

مرتّباً على الموضوع مع قطع النظر عن هذا الحكم إلا أن يتمسك بأصالة عدم تحقّق الجهة المملّكة، وهي لا تجري في جميع الموارد، كما لو احتمل حدوث المال في ملكه.

وقد يتمسك بما ورد من أنّ حرمة مال المسلم كحرمة دمه، فكما لا تجري أصالة البراءة في الدماء، لا تجري أصالة الحليّة في الأموال، فالاحتياط في الأموال لازم، كالاختياط في الدماء.

فنقول: الظاهر أنّ هذا التشبيه ليس بلحاظ أحكام الدماء، وإلا لزم التخيير لو دار الأمر بين حفظ المال وحفظ الدم، وعدم جريان أصالة الحليّة في الأموال وعدم جريان الأصل لو شكّ المالك في نقل ملكه إلى الغير وإن تمسك باستصحاب عدم النقل جاز أن يتمسك في الدماء بأصالة عدم الإسلام، فإنّ الإسلام أمر حادث مسبق بالعدم.

وقد يقال: متى تعلّق الحكم على أمر وجودي لا بدّ من إحراز ذلك الأمر، وبدون إحراز الأمر لا يترتب، وهذا استفاد من نفس الدليل، فمع عدم إحراز الجهة المحلّلة في المقام لا يجوز التصرف.

ولا يخفى أنّ استفادة هذا من نفس الدليل مشكلة، ومع القطع بكونه مال المسلم لا إشكال في احترامه، لكنّه يمكن أن يأذن الشارع في تملكه، كما في اللقطة بعد التعريف، وجوائز السلطان.

ثمّ مع تسليم القاعدة بعمومها لا مجال للأخذ بها في المقام بملاحظة الصحيحيتين المذكورتين، وترك الاستفصال بعد تقديمها على الموثّقة المذكورة للترجيح السندي، أو الأخذ بهما في مقام التخيير مع عدم

الترجيح، بل الموثقة أيضاً مخالفة للقاعدة حيث إنه حكم فيها بعد عدم وجدان من يعرفها بجواز التمتع بها.

الثالث: المعادن.

يجب في المعدن

الخمس

ويجب فيها الخمس بلا خلاف فيه، بل إجماعاً، كما عن غير واحد نقله^(١)، ويدل عليه -مضافاً إلى الإجماع وعموم الكتاب- خصوص جملة من الأخبار:

منها: ما رواه في الوسائل عن الصدوق بإسناده عن ابن أبي عمير، عن غير واحد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الخمس على خمسة أشياء: على الكنوز، والمعادن، والغوص، والغنيمة، ونسي ابن أبي عمير الخامس»^(٢).

وفي الخصال بإسناده عن عمّار بن مروان قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام في ما يخرج من المعادن والبحر والغنيمة والحلال المختلط بالحرام إذا لم يعرف صاحبه والكنوز الخمس»^(٣)، وقد ذكر هذان الخبران في ذكر حكم الكنائز.

وعن الشيخ والكليني عليهما السلام في الصحيح، عن محمد بن مسلم، عن أبي

(١) المقنع: ١٧١؛ المقنعة: ٢٧٦؛ الانتصار: ٢٢٥؛ الكافي في الفقه: ١٧٠؛ المراسم: ١٣٩؛ الخلاف: ١١٦/٢-١١٧، وفيه دعوى الإجماع؛ المهذب: ١/١٧٧؛ إشارة السبق: ١١٤؛ الوسيلة: ١٣٦؛ فقه القرآن: ١/٢٤٢؛ السرائر: ١/٤٨٥؛ إصباح الشيعة: ١٢٦؛ المعتمر: ٦١٩/٢، ويظهر منه الإجماع.

(٢) تقدّم تحريمه آنفاً في الكنز.

(٣) تقدّم تحريمه آنفاً في الكنز.

جعفر عليه السلام قال: «سألت عن معادن الذهب والفضة والصفرة والحديد والرصاص؟ فقال: عليها الخمس جميعاً»^(١)، فلا إشكال في أصل الحكم.

تحديد موضوع المعدن
ويقع الكلام في تحديد موضوعه، فاللغويون فسّروها بالمحلّ، ففي القاموس: المعدن-كمجلس-منبت الجواهر من ذهب ونحوه^(٢).

وفي النهاية الأثيرية: المعادن [المواضع] التي يستخرج منها جواهر الأرض كالذهب والفضة والنحاس وغير ذلك^(٣).

وأما الفقهاء عليهم السلام، فقد فسّروها بالحال لا المحلّ، وقد اختلفوا من حيث التعميم والتخصيص، ففي المسالك قال: المعادن جمع المعدن-بكسر الدال-وهو هنا كلّ ما استخرج من الأرض ممّا كان منها بحيث يشتمل على خصوصية يعظم الانتفاع بها، ومنها الملح، والجصّ، وطين الغسل، وحجارة الرحي، والمغرة^(٤).

وتوقّف غير واحد في صدق اسم المعدن عرفاً في مثل هذه الأشياء التي ليست بخارجة من مسمّى الأرض^(٥).

وقال العلامة عليه السلام في التذكرة: المعادن كلّها خرج من الأرض ممّا يخلق

(١) الكافي: ١/٥٤٤، ح ٨، باب الفيء والأنفال وتفسير الخمس وحدوده وما يجب فيه؛ تهذيب الأحكام: ٤/١٢١، ح ٢، باب الخمس والغنائم؛ وسائل الشيعة: ٩/٤٩١، أبواب ما يجب فيه الخمس، ب ٣، ح ١.

(٢) القاموس المحيط: ٤/٢٤٧.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر: ٣/١٩٢.

(٤) مسالك الأفهام: ١/٤٥٨. وقرب منه في شرح اللمعة. الروضة البهية: ٢/٦٦.

(٥) مفاتيح الشرائع: ١/٢٢؛ رياض المسائل: ٥/٢٢٩؛ مستد الشيعة: ٩/١٨-١٩.

فيها مما له قيمة، سواء كان منطبعاً بانفراده كالرصاص والصفير والنحاس والحديد، أو مع غيره كالزئبق، أو لم يكن منطبعاً كالياقوت والفيروزج، إلى آخر ما قال، ونسبه إلى علمائنا أجمع^(١).

فالقدر المتيقن ما ذكره العلامة، ولا دليل على التعميم المذكور في المسالك، وأخبار الباب لا يستفاد منها التعميم المذكور، فالمرجع في مورد الشكّ البراءة.

وهل يعتبر النصاب فيما يجب فيه الخمس من المعادن فيه؟ وفي هل يعتبر النصاب قدره خلاف بعد عدم الخلاف في عدم وجوب مقدار المؤونة، فيظهر من كلام جماعة وجوب الخمس بعد إخراج مقدار المؤونة مطلقاً قليلاً كان أو كثيراً.

وقيل: لا يجب حتى يبلغ عشرين ديناراً، كما عن الشيخ في النهاية^(٢) والمبسوط^(٣) وابن حمزة في الوسيلة^(٤)، ووافقهما غير واحد من المتأخرين^(٥)، بل نسب إلى عاقمتهم^(٦).

وهذا هو المرويّ صحيحاً في التهذيب عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عما أخرج من المعدن من قليل أو كثير هل فيه

(١) تذكرة الفقهاء: ٤٠٩/٥. وقريب منه في المنتهى. منتهى المطلب: ٥١٩/٨.

(٢) النهاية: ١٩٧.

(٣) المبسوط: ٣٢٨/١.

(٤) الوسيلة: ١٣٨.

(٥) مختلف الشيعة: ٣/٣١٩؛ ذخيرة المعاد: ٤٧٨/٢؛ مفاتيح الشرائع: ٢٢٣/١.

(٦) مدارك الأحكام: ٣٦٥/٥.

شيء؟ قال: لا شيء حتى يبلغ ما يكون في مثله الزكاة عشرين ديناراً^(١)، وهذه الصحيحة تفيد الإطلاقات لو لم يكن فيها إشكال من جهة عدم عمل أكثر القدماء بمضمونها.

ولا يبعد أن يكون وجه عدم عمل الأكثر ما هو المعروف من عدم جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة، فإن الأخبار الصادرة عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام لا تعرّض فيها لهذا النصاب، فكيف يجوز تأخير البيان إلى زمان الرضا عليه السلام؟!!

وهذا نظير ما يستشكل في نجاسة عرق الجنب عن حرام حيث صدر حكمه في زمان الهادي عليه السلام؟ فيقال: كيف لم يتبين هذا الحكم إلى زمانه عليه السلام؟! ويمكن أن يجاب أولاً بجواز التأخير لبعض الحكم، كما بين في الأصول، وثانياً: عدم الوصول إلينا لا يدل على عدم الصدور، فمن الممكن أن يكون بعض الأحكام صادرة غير واصلة إلينا، ثم بين بعد ذلك ووصل ذلك إلينا، والحاصل أنه مع عدم معلومية خلل في الرواية لا وجه لطحها. وقيل: يجب الخمس إذا بلغ ديناراً، وهو المحكي عن أبي الصلاح الحلبي^(٢).

حجة هذا القول ما رواه الشيخ بإسناده عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن محمد بن علي بن أبي عبد الله، عن أبي الحسن عليه السلام قال: «سألته

(١) تهذيب الأحكام: ٤/١٣٨-١٣٩، ح ١٣، باب الزيادات؛ وسائل الشيعة: ٩/٤٩٤، أبواب ما يجب فيه الخمس، ب ٤، ح ١.

(٢) الكافي في الفقه: ١٧٠.

عمّا يخرج من البحر من اللؤلؤ والياقوت والزبرجد، وعن المعادن الذهب والفضة هل فيه زكاة؟ فقال: إذا بلغ قيمته ديناراً ففيه الخمس»^(١).

وعن الصدوق مرسلًا عن الكاظم عليه السلام نحوه^(٢)، وهذه الرواية قاصرة عن مكافأة الصحيحة المذكورة سنداً وغير معمول بها.

خمس ما يستخرج

بالغوص

الرابع: مما يجب فيه الخمس ما يستخرج بالغوص.

بلا خلاف فيه ظاهراً، بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه^(٣)، ويشهد له -مضافاً إلى عموم الآية الشريفة- الأخبار:

روايات الباب

منها: صحيحة الحلبيّ قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العنبر

والغوص^(٤)؟ فقال: عليه الخمس»^(٥).

(١) الكافي: ٥٤٧/١، ح ٢١، باب الفياء والأنفال وتفسير الخمس وحدوده وما يجب فيه؛ تهذيب الأحكام: ١٣٩/٤، ح ١٤٤، باب الزيادات؛ وسائل الشيعة: ٤٩٣/٩، أبواب ما يجب فيه الخمس، ح ٣، ح ٥٠. ومحمد بن عليّ بن أبي عبد الله مهمل إلا أنّ البنزطي يروي عنه. راجع معجم رجال الحديث: ٣٠٤/١٦.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ٣٩/٢، ح ١٦٤٤، باب الخمس؛ وسائل الشيعة: ٤٩٣/٩، أبواب ما يجب فيه الخمس، ح ٣، ذيل ح ٥.

(٣) المقنع: ١٧١؛ المنقعة: ٢٧٦؛ الانتصار: ٢٢٥، وفيه دعوى الإجماع؛ الكافي في الفقه: ١٧٠؛ المراسم: ١٣٩؛ النهاية: ١٩٨؛ المهذب: ١٧٩/١؛ الوسيلة: ١٣٦؛ إشارة السبق: ١١٤؛ غنية النزوع: ١٢٩، وفيه دعوى الإجماع؛ فقه القرآن: ٢٤٢/١؛ السرائر: ١/١؛ إصباح الشيعة: ١٢٦؛ المتعبر: ٦٢١/٢، وظاهره إجماع الإمامية في المسألة؛ الجامع للشرائع: ١٤٨؛ تذكرة الفقهاء: ٤١٩/٥، وفيه دعوى الإجماع.

(٤) في المصدر: «غوص اللؤلؤ».

(٥) الكافي: ٥٤٨/١، ح ٢٨، باب الفياء والأنفال وتفسير الخمس وحدوده وما يجب فيه؛ تهذيب الأحكام: ١٢١/٤، ح ٣، باب الخمس والغنائم؛ وسائل الشيعة: ٤٩٨/٩، أبواب ←

وخبر عمّار بن مروان، ومرسلة ابن أبي عمير المذكوران سابقاً، وخبر
 محمّد بن عليّ بن أبي عبد الله عن أبي الحسن عليه السلام المذكور آنفاً.

فلا إشكال في أصل الحكم، وإنّما يقع الإشكال من جهة أنّه وقع التعبير
 في بعض الأخبار عمّا يتعلّق به الخمس بالغوص، كصحيحة الحلبيّ ومرسلة
 ابن أبي عمير، وفي بعضها كخبري عمار بن مروان ومحمّد بن عليّ بما يخرج من
 البحر، وبين العنواين عموم من وجه، فإنّ الثاني يصدق على ما يخرج بألّة
 من غير غوص في الماء، والأوّل يشمل ما يخرج من الشطوط بالغوص.

ولولا حصر الخمس في الخمسة في لسان الأخبار، لالتزمنا بوجوب
 الخمس في الغوص وما يخرج من البحر، ومع الحصر لا بدّ من إرجاع أحد
 العنواين إلى الآخر، وأن يكون ذكره من جهة الغلبة أو القول بمدخليّة كلا
 العنواين، ومع الشكّ وعدم الترجيح يقتضي الأصل البراءة في غير هذه
 الصورة.

ويمكن أن يقال: لا بدّ من عدم الأخذ بظاهر الحصر حيث إنّ الأرض
 التي اشتراها الذميّ خارجة، فلا مانع في المقام من تعلّق الخمس بكلا
 العنواين.

(ولا في الغوص حتّى يبلغ ديناراً) هذا هو المشهور، بل ادّعي الإجماع
 عليه^(١).

اعتبار النصاب في
 خمس ما يستخرج
 بالغوص

→ ما يجب فيه الخمس، ب، ٧، ح ١.

(١) الكافي في الفقه: ١٧٠؛ المسبوط: ١/٢٣٧؛ المهذب: ١/١٧٩؛ الوسيلة: ١٣٨؛ غنية

النزوع: ١٢٩، وفيه دعوى الإجماع؛ السرائر: ١/٤٨٨؛ إصباح الشيعة: ١٢٧؛ المعتبر: ←

ويشهد له خبر محمد بن علي المتقدم، فإن تمّ الإجماع فهو، وإلا فلا استشهاد بالخبر المذكور مع عدم العمل به، والرمي بالشذوذ لا يجوز، بل لا بدّ من الأخذ بالإطلاقات وعدم اشتراط النصاب إلا أن يدعى عدم الإطلاق وعدم كون الآية الشريفة والأخبار في مقام البيان، ومع هذا لا يمكن إثبات وجوب الخمس إذا بلغ ديناراً، ويجيء احتمال اشتراط بلوغه عشرين ديناراً كما عن غرّة المفيد^(١) وإن ضعف بأنّه لم يعرف له مأخذ.

الخامس: ممّا يجب فيه الخمس أرباح التجارات.

بلا إشكال وخلاف بحسب أصل الشرع، والأخبار الدالة عليه لعلّها فوق حدّ التواتر^(٢)، والإشكال يقع في مواقع:

أحدها: أنّه هل أبيع ذلك للشيعة بإذن صاحبه ومن له الولاية عليه، أي الإمام عليه السلام، كما يظهر من جملة من الأخبار، فلا يجب عليهم صرفه إلى مستحقّيه، كما حكى عن ظاهر القديمين^(٣) ومال إليه بعض المتأخّرين^(٤) أم لا؟ كما تدلّ عليه أخبار آخر، فلا بدّ من نقل أخبار الطرفين والجمع بينهما.

فممّا يدلّ على الوجوب ما رواه الشيخ بإسناده عن محمد بن الحسن الأشعري قال: «كتب بعض أصحابنا إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام أخبرني عن

→ ٢/٦٦٦، ويظهر من الإجماع؛ تذكرة الفقهاء: ٥/٤٢٨، وفيه دعوى الإجماع.

(١) مختلف الشيعة: ٣/٣٢٠.

(٢) راجع وسائل الشيعة: ٩/٤٩٩-٥٠٤، أبواب ما يجب فيه الخمس، ب.٨.

(٣) المراسم العلوية: ١٤٠.

(٤) اختار هذا القول الفاضل المولى محمد باقر الخراساني في الذخيرة والشيخ عبد الله بن صالح

البحراني. راجع ذخيرة المعاد: ٢/٤٩٢؛ الحدائق الناضرة: ١٢/٤٣٨.

الخمس أعلى جميع ما يستفيد الرجل من قليل وكثير من جميع الضروب وعلى الضياع^(١)؟ وكيف ذلك؟ فكتب بخطه: الخمس بعد المؤونة^(٢).
والظاهر أن نظر السائل إلى الحكم الفعلي المنجز على شيعتهم، لا مجرد الحكم في أصل الشرع.

وأوضح منه ما رواه أيضاً بإسناده عن عليّ بن محمد بن شجاع النيسابوري^(٣): «أنه سأل أبا الحسن الثالث عليه السلام عن رجل أصاب من ضيعته من الحنطة مائة كراً^(٤) ما يزكى^(٥) فأخذ منه العشر عشرة أكرار، وذهب منه بسبب عمارة الضيعة ثلاثون كراً، وبقي في يده ستون كراً ما الذي يجب لك من ذلك؟ وهل يجب لأصحابه من ذلك شيء؟ فوقع لي منه الخمس مما يفضل عن مؤونته^(٦).

(١) في التهذيب وسائل الشيعة: «الصناع». وفي الوافي: «الضياع الصناع». الوافي: ١٠ / ٣٢١.

وفي المنتهى كما في المتن. منتهى المطلب: ٨ / ٥٥٢.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤ / ١٢٣، ح ٩، باب الخمس والغنائم؛ الاستبصار: ٢ / ٥٥، ح ٣، باب وجوب الخمس فيما يستفده الإنسان حالاً بعد حال؛ وسائل الشيعة: ٩ / ٤٩٩، أبواب ما يجب فيه الخمس، ب ٨، ح ١. والرواية صحيحة على كلام في محمد بن الحسن الأشعري. راجع معجم رجال الحديث: ١٥ / ٢٠٣.

(٣) في التهذيب والوافي: محمد بن علي بن شجاع النيسابوري. الوافي: ١٠ / ٣٢٢.

(٤) الكرز بالبصرة ستة أوقار، وقال الأزهري: الكرز ستون قفيزاً، والقفيز ثمانية مكاكيك، والمكوك صاع ونصف، فهو على هذا الحساب اثنا عشر وسقاً، وكل وسق ستون صاعاً. ملاذ الأخيار: ٦ / ٣٢.

(٥) «ما يزكى» ليس في الاستبصار.

(٦) تهذيب الأحكام: ٤ / ١٦، ح ٦، باب زكاة الحنطة والشعير والتمر والزبيب؛ الاستبصار:

٢ / ١٧، ح ٩، باب المقدار الذي تجب فيه الزكاة من الحنطة والشعير والتمر والزبيب؛

وسائل الشيعة: ٩ / ٥٠٠، أبواب ما يجب فيه الخمس، ب ٨، ح ٢. النيسابوري مهمل. راجع ←

وعن عليّ بن مهزيار قال: «قال لي أبو علي بن راشد: قلت له أمرتني بالقيام بأمرك وأخذ حقك فأعلمت مواليك بذلك فقال بعضهم: وأي شيء حقه؟ فلم أدر ما أجيبه، فقال: يجب عليهم الخمس.

فقلت: ففي أي شيء؟ فقال: في أمتعتهم وصنائعهم، قلت: والتاجر عليه والصانع بيده؟ فقال^(١): إذا أمكنهم بعد مؤنتهم»^(٢).

وعن [أحمد بن] محمد بن عيسى، عن يزيد^(٣) قال: «كتبت: جعلت لك الفداء، تعلمني ما الفائدة وما حدّها رأيك-أبقاك الله-أن تمنّ عليّ ببيان ذلك لكيلا أكون مقبياً على حرام لا صلاة لي ولا صوم؟ فكتب: الفائدة ممّا يفيد إليك في تجارة من ربحها، وحرث بعد الغرام وجائزة»^(٤).

وعن محمد بن يزيد الطبريّ قال: «كتب رجل من تجّار فارس من بعض موالي أبي الحسن الرضا^(ع) يسأله الإذن في الخمس، فكتب: بسم الله الرحمن الرحيم، إنّ الله واسع كريم ضمن على العمل الثواب، وعلى الضيق^(٥) الهم، لا يحلّ مال إلّا من وجه أحلّه الله، إنّ الخمس عوننا على

→ معجم رجال الحديث: ٣٢٩/١٦.

- (١) في الاستبصار: «في أمتعتهم وضياعهم والتاجر عليه والصانع بيده وذلك إذا أمكنهم».
- (٢) تهذيب الأحكام: ٤/١٢٣، ح ١٠، باب الخمس والغنائم. الاستبصار: ٥٥/٢، ح ٤، باب وجوب الخمس فيها يستفيد الإنسان؛ وسائل الشيعة: ٩/٥٠٠، أبواب ما يجب فيه الخمس، ب ٨، ح ٣. الرواية صحيحة.
- (٣) في الكافي: أحمد بن محمد بن عيسى بن يزيد.
- (٤) الكافي: ٥٤٥/١، ح ١٢، باب الفداء والأنفال وتفسير الخمس وحدوده وما يجب فيه؛ وسائل الشيعة: ٩/٥٠٣، أبواب ما يجب فيه الخمس، ب ٨، ح ٧. ويزيد مجهول لم نعرفه.
- (٥) في التهذيب: «وعلى الخلاف العقاب».

ديننا، وعلى عيالنا، وعلى موالينا، وما نبذله ونشتري به أعراضنا نمن نخاف^(١) سطوته، فلا تزووه عتاً، ولا تحرموا أنفسكم دعاءنا ما قدرتم عليه، فإن إخراجهم مفتاح رزقكم، وتمحيص ذنوبكم، وما تمهدون لأنفسكم ليوم فاقتكم، والمسلم من يفى الله بما عهد إليه، وليس المسلم من أجاب باللسان وخالف بالقلب، والسلام»^(٢).

وصحيحة علي بن مهزيار قال: «كتب إليه أبو جعفر عليه السلام - وقرأت أنا كتابه إليه في طريق مكة - قال: إن الذي أوجبت في سنتي هذه، وهذه سنة عشرين ومائتين فقط لمعنى من المعاني أكره تفسير المعنى كله خوفاً من الانتشار وسأفسر لك بعضه إن شاء الله، إن موالي - أسأل الله صلاحهم - أو بعضهم قصرُوا فيما يجب عليهم، فعلمت ذلك، فأحببت أن أطهرهم وأزكيهم بما فعلت في أمر الخمس في عامي هذا، قال الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ * أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ * وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَيُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلِّيِّ الْعَلِيِّ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ولم أوجب عليهم ذلك في كل عام، ولا أوجب عليهم إلا الزكاة التي فرض الله عليهم، وإنما أوجبت عليهم الخمس في سنتي هذه في الذهب والفضة التي قد حال عليه الحول ولم

(١) في التهذيب: «تخاف».

(٢) الكافي: ١/٥٤٧، ح ٢٥، باب الفيء والأنفال وتفسير الخمس وحدوده؛ تهذيب الأحكام:

٤/١٣٩، ح ١٧، باب الزيادات؛ وسائل الشيعة: ٩/٥٣٨، ح ١٢٦٦٥. فيه أحد بن المشي

ومحمد بن يزيد الطبري فليس لها أثر في كتب الرجال.

أوجب عليهم ذلك في متاع، ولا آنية، ولا دواب، ولا خدم، ولا ربح ربحه في تجارة، ولا ضيعة إلا في ضيعة، سأفسر لك أمرها تخفيفاً منّي عن موالِيٍّ ومنا مَنّي عليهم لما يغتال السلطان من أموالهم ولما ينوبهم في ذاتهم.

فأما الغنائم والفوائد، فهي واجبة عليهم في كل عام، قال الله تعالى ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ حُسْبُهُ وَاللَّرْسُولِ لِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ أَتَيْنَا الْجَمْعَاتِ ۗ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝﴾ والغنائم والفوائد يرحمك الله، فهي الغنيمة يغنمها المرء والفائدة يفيدها، والجائزة من الإنسان للإنسان التي لها خطر، والميراث الذي لا يحتسب من غير أب ولا ابن، ومثل عدو يُضطلم فيؤخذ ماله، ومثل مال يوجد ولا يعرف له صاحب، ومن ضرب ما صار إلى موالِيٍّ من أموال الخزمية^(١) الفسقة، فقد علمت أن أموالاً عظيماً صارت إلى قوم من موالِيٍّ، فمن كان عنده شيء من ذلك فليوصله إلى وكيلي، ومن كان نائياً بعيد الشُّقة فليتعهد لإيصاله ولو بعد حين، فإن نية المؤمن خير من عمله.

فأما الذي أوجب من الضياع والغلات في كل عام فهو نصف السدس ممن كانت ضيعته تقوم بمؤونته، فمن كانت ضيعته لا تقوم بمؤونته، فليس عليه نصف السدس ولا غير ذلك»^(٢).

(١) هم أصحاب (بابك خرم دين) الذين يقال لهم أولفرقة منهم: سرخ جامگان.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/١٤١-١٤٢، ح ٢٠، باب الزيادات؛ الاستبصار: ٢/٦٠-٦٢،

ح ١٢، باب ما أباحوه لشيعتهم ﷺ من الخمس في حال الغيبة؛ وسائل الشيعة: ٩/٥٠١،

أبواب ما يجب فيه الخمس، ب، ٨، ح ٥.

والمناقشة في هذه الصحيحة بأنها متروكة ظاهرها من حيث إن ظاهرها وجوب الخمس في الذهب والفضة إذا حال عليها الحول، ووجوب الخمس في الجائزة الخطيرة والميراث ممن لا يحتسب، وإيجاب نصف السدس^(١) مدفوعة بأن الإمام عليه السلام له أن يخفف للرعية، والجائزة والميراث المذكور من الفوائد.

ومنها: ما رواه سعيد بن عبد الله الراوندي في الخرائج والجرائح عن أبي الحسن المسترق، عن الحسن بن عبد الله بن حمدان ناصر الدولة، عن عمته الحسين - في حديث - عن صاحب الزمان عليه السلام: «أنته رأه وتحتة بغلة شهباء، وهو متمم بعمامة خضراء يرى منه سواد عينيه، وفي رجله خفان حمران، فقال: يا حسين، كم ترزأ على الناحية ولم تمنع أصحابي عن خمس مالك؟ ثم قال: إذا مضيت إلى الموضع الذي تريده تدخله عفواً، وكسبت ما كسبت تحمل خمسة إلى مستحقه، قال: فقلت: السمع والطاعة، ثم ذكر في آخره أن العمري أتاه وأخذ خمس ماله بعد ما أخبره بها كان»^(٢).

الأخبار المتعارضة في المقام أيضاً كثيرة:

منها: صحيحة الحارث بن المغيرة النضري عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قلت له: إن لنا أموالاً من غلات وتجارات ونحو ذلك، وقد علمنا أن

(١) مدارك الأحكام: ٥ / ٣٨٣.

(٢) الخرائج والجرائح: ١ / ٤٧٤؛ وسائل الشيعة: ٩ / ٥٤١ - ٥٤٢، أبواب الأثقال، ب، ٣، ح، ٨. والرواية مرسله.

لك فيها حقاً، قال: فلم أحلّلنا إذا لشيعتنا إلا لتطيب ولادتهم، وكلّ من والى آبائي فهو في حلّ ممّا في أيديهم من حقنّا، فليبلغ الشاهد الغائب»^(١).

ومنها: خبر يونس بن يعقوب قال: «كنت عند أبي عبد الله عليه السلام، فدخل رجل من القمّاطين، فقال: جعلت فداك، تقع في أيدينا الأموال والأرباح وتجارات، نعلم أنّ حقك فيها ثابت وإنّا عن ذلك مقصرون، فقال: ما أنصفناكم إن كلفناكم ذلك اليوم»^(٢).

ومنها: رواية أبي خديجة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال له رجل - وأنا حاضر -: حلّل لي الفروج، ففزع أبو عبد الله، فقال له رجل: ليس يسألك أن يعترض الطريق، إنّما يسألك خادمة يشتريها أو أمره يتزوجها أو ميراثاً يصيبه أو تجارة أو شيئاً أعطيه، فقال: هذا لشيعتنا حلال الشاهد منهم والغائب، الميّت منهم والحيّ، ومن توالد منهم إلى يوم القيامة، فهو لهم حلال، أما والله لا تحلّ إلا لمن أحلّلنا له، ولا والله ما أعطينا أحداً ذمّة، وما عندنا لأحد عهد^(٣)، ولا لأحد عندنا ميثاق»^(٤).

(١) تهذيب الأحكام: ٤/١٤٣، ح ٢١، باب الزيادات؛ وسائل الشيعة: ٩/٥٤٧، أبواب الأنفال، ٤، ح ٩. فيه أبو عمارة وهو مهمل إلا أنّ البنزني يروي عنه. راجع معجم رجال الحديث: ٢١/٢٥٦.

(٢) من لا يخضره الفقيه: ٢/٤٤، ح ١٦٥٩، باب الخمس؛ تهذيب الأحكام: ٤/١٣٨، ح ١١، باب الزيادات؛ الاستبصار: ٢/٥٩، ح ٨، باب ما أباحوه لشيعتهم عليهم السلام من الخمس في حال الغيبة؛ وسائل الشيعة: ٩/٥٤٥، أبواب الأنفال، ٤، ح ٦. الرواية صحيحة على طريق الصدوق عليه السلام وأما على طريق الشيخ عليه السلام ففيه محمد بن سنان. راجع معجم رجال الحديث: ١٦/١٥١.

(٣) في الاستبصار: «هواة».

(٤) تهذيب الأحكام: ٤/١٣٧، ح ٦، باب الزيادات؛ الاستبصار: ٢/٥٨، ح ٣، باب ما أباحوه ←

ومنها: صحيحة الفضلاء عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب: هلك الناس في بطونهم وفروجهم، لأنهم لم يؤدوا إلينا حقنا، ألا وإن شيعتنا من ذلك وآباءهم^(١) في حل»^(٢).

ومنها: خبر ضريس الكناسي قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام: أتدري من أين يدخل على الناس الزنى؟ فقلت: لا أدري، فقال: من قبل خمسنا أهل البيت إلا لشيعتنا الأتبيين، فإنه محلل لهم وليلادهم»^(٣).

ومنها: رواية محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: «إن أشد ما فيه الناس يوم القيامة أن يقوم صاحب الخمس فيقول: يا ربّ خسي، وقد طيبتنا ذلك لشيعتنا، لتطيب ولادتهم، ولتزكو أولادهم»^(٤).

→ لشيعتهم عليهم السلام من الخمس في حال الغيبة؛ وسائل الشريعة: ٥٤٤/٩، أبواب الأنفال، ب، ٤، ح. الرواية صحيحة.

(١) وفي العلل: «أبناءهم»، واستصوبه جماعة. علل الشرائع: ٣٧٧/٢. راجع الحدائق الناضرة: ٤٢٩/١٢؛ موسوعة الإمام الخوئي عليه السلام: ٣٤٧/٢٥.

(٢) تهذيب الأحكام: ١٣٧-١٣٨، ح ٨، باب الزيادات؛ الاستبصار: ٥٩/٢، ح ٥، باب ما أباحوه لشيعتهم عليهم السلام من الخمس في حال الغيبة؛ وسائل الشريعة: ٥٤٣/٩، أبواب الأنفال، ب، ٤، ح ١.

(٣) الكافي: ٥٤٦/١، ح ١٦، باب الفيء والأنفال وتفسير الخمس وحدوده وما يجب فيه؛ تهذيب الأحكام: ١٣٦/٤، ح ٥، باب الزيادات؛ الاستبصار: ٥٧-٥٨، ح ٢، باب ما أباحوه لشيعتهم عليهم السلام من الخمس في حال الغيبة؛ وسائل الشريعة: ٥٤٤/٩، أبواب الأنفال، ب، ٤، ح ٣. والرواية صحيحة.

(٤) الكافي: ٥٤٦-٥٤٧، ح ٢٠، باب الفيء والأنفال وتفسير الخمس وحدوده وما يجب فيه؛ تهذيب الأحكام: ١٣٦/٤، ح ٤، باب الزيادات؛ الاستبصار: ٥٧/٢، ح ١، باب ما أباحوه لشيعتهم عليهم السلام من الخمس في حال الغيبة؛ وسائل الشريعة: ٥٤٥/٩، أبواب الأنفال، ←

ومنها ما روي عن كتاب إكمال الدين عن محمد بن عصام الكليني، عن محمد بن يعقوب الكليني، عن إسحاق بن يعقوب فيما ورد عليه من التوقيعات بخط صاحب الزمان عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أما ما سألت عنه من أمر المنكرين لي -إلى أن قال:- وأما الخمس فقد أبيع لشيعتنا، وجعلوا منه في حلّ إلى أن يظهر أمرنا لتطيب ولاذتهم ولا تحبث»^(١).

ولا يخفى أنّ هذه الأخبار على كثرتها لا مجال لحملها على إباحة الخمس وجسوه الحمل في روايات التحليل إلى يوم القيامة بحيث يكون بنو هاشم الذين يحرم عليهم الصدقة محرومين منه مع ملاحظة ما ورد من أنّ الخمس عوض عن الصدقة المحرّمة عليهم. فالمراد منها: إمّا تحليل قسم خاصّ منه وهو ما يتعلّق بطيب الولادة، كأتمهات الأولاد ونحوها، كما يشعر به التعليل في بعضها، أو تحليل مطلقة في عصر صدور الروايات لحكمة مقتضية له، وهذا غير الإباحة على الإطلاق، بل بعضها ظاهر في إرادة العفو عنه في خصوص تلك الأزمنة، كقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ في خبر يونس: «ما أنصفناكم إن كلفناكم ذلك اليوم»، بل يمكن أن يقال: يستفاد منه عدم العفو قبل ذلك، لأنّه مع العفو سابقاً كيف يعلّل عدم العفو والتكليف بكونه خلاف الإنصاف.

لكنّه يشكّل الحمل الأوّل حيث إنّ المذكور في صحيحة الحارث الأموال من الغلات والتجارات ونحوها، والحمل الثاني حيث إنّ المذكور في رواية أبي خديجة التحليل إلى يوم القيامة.

→ ب، ٤، ح ٥. وفيه محمد بن سنان. راجع معجم رجال الحديث: ١٦/١٥١.

(١) كمال الدين: ٤٨٣؛ وسائل الشيعة: ٩/٥٥٠، أبواب الأنفال، ب، ٤، ح ١٦. وإسحاق بن

يعقوب مهمل لم يرد ذكره في المصادر الرجالية.

وأما التوقيع المروي عن كتاب إكمال الدين، فلا ظهور له في الإطلاق لاحتمال أن يكون السائل سأل عن قسم خاص من الأموال، كالجارية المشتركة ممن لا يعتقد بالخمس، فيختص الإباحة به ولا إطلاق.

فإن تمت الأخبار الدالة على الإباحة غير القابلة للجمع مع تلك الأخبار المقابلة لها سنداً، تقع المعارضة بين الطرفين، والترجيح مع تلك الأخبار من جهة عمل الأصحاب ومخالفة هذه الأخبار للحكمة.

ثم لا يخفى أن الإباحة لا تنفي الاستحقاق، فإن الإباحة غير الملكية، فلو أدى المباح له الخمس إلى مستحقه أدى الحق إلى مستحقه، ومن هنا يقع الإشكال في تصرفات المباح له التصرفات الموقوفة على الملكية كوطء الجارية، والبيع حيث إن الوطاء، والنظر إلى ما لا يجوز لغير المالك والزوج النظر إليه، والبيع بحيث يدخل الثمن في ملك البائع موقوف على كون المبيع ملكاً له على المشهور، وكون الجارية ملكاً للواطئ والناظر حيث إنه لا جهة محللة غير الملكية، فلا بد من حصول الملكية آنأ ما قبل ذلك، كما يلتزم القائل بالإباحة في المعاطاة.

متعلق الخمس الموقع الثاني: تعيين متعلق الخمس من هذا القسم، فإن النصوص وكلمات الأصحاب لا تخلو عن نوع اختلاف وإجمال.

والذي يظهر من بعض الأخبار تعلقه بمطلق الفائدة، كقوله عنه في صحيحة علي بن مهزيار: «فأما الغنائم والفوائد، فهي واجبة عليهم في كل عام، قال الله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ إلى آخرها.

إلى أن قال: والغنائم والفوائد -يرحمك الله- فهي الغنيمة يغنمها المرء،

والفائدة يفيدها، والجائزة من الإنسان للإنسان التي لها خطر، والميراث الذي لا يحتسب من غير أب ولا ابن، ومثل عدو يظلم فيؤخذ ماله، ومثل مال يوجد ولا يعرف له صاحب، ومن ضرب ما صار إلى موالي من أموال الحرّمية الفسقة»^(١).

وخبر يزيد قال: «كتبت جعلت لك الفداء، تعلّمني ما الفائدة وما حدّها رأيك -أبقاك الله- أن تمنّ عليّ بيان ذلك لكيلا أكون مقيماً على حرام لا صلاة لي ولا صوم؟ وكتب: الفائدة ممّا يفيد إليك في تجارة من ربحها، وحرث بعد الغرام، أو جائزة»^(٢).

ويدلّ على ثبوت الخمس في خصوص الهبة خبر أبي بصير المرويّ عن مستطرفات السرائر نقلاً عن كتاب محمد بن عليّ بن محبوب، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كتبت إليه في الرجل يهدي إليه مولاه والمنقطع إليه هديّة تبلغ ألفي درهم أو أقلّ أو أكثر، هل عليه فيها الخمس؟ فكتب عليه السلام: الخمس في ذلك.

وعن الرجل يكون في داره البستان فيه الفاكهة يأكله العيال إنّما يبيع منه الشيء بمائة درهم أو خمسين درهماً، هل عليه الخمس؟ فكتب: أمّا ما أكل فلا، وأمّا المبيع، فنعّم، هو كسائر الضياع»^(٣).

(١) تقدّم تخريجها آنفاً.

(٢) تقدّم تخريجه آنفاً.

(٣) السرائر: ٦٠٦/٣؛ وسائل الشيعة: ٥٠٤/٩، أبواب ما يجب فيه الخمس، ب٨، ح ١٠. فيه أحمد بن هلال والظاهر أنّ حديثه معتمد وإن كان فاسد المذهب. راجع معجم رجال الحديث: ٣٥٥/٢.

وقد يستشكل في ثبوت الخمس فيما عدا ما اشتهر بين العلماء وهو أرباح التجارات والصناعات وسائر أنواع التكتسبات من مثل الإرث ممن لا يحسب، والهبة والهديّة من جهة عدم تعارفه بين المسلمين في زمان النبي ﷺ ولا بين الشيعة في عصر أحد من الأئمة عليهم السلام، وإلا امتنع اختفاؤه مع عموم الابتلاء^(١).

ولا يخفى أن أمر الخمس لم يكن في الأعصار السابقة مهتمّاً به كسائر الواجبات، ولعلّه لهذا أباح[ه] المعصومون في عصرهم حفظاً لوقوع الشيعة في الحرام، ثم إن الشيعة مع علمهم بنحو الإجمال بوجوب الخمس لم يكونوا عاملين بالتفصيل بما يتعلّق به، وهذا ظاهر من الأسئلة والأجوبة، ومع هذا كيف يمكن نفي الوجوب في ما ذكر بعدم التعارف مع صراحة بعض الأخبار بثبوت الخمس.

المؤونة الخارجة عن
القسم، فنقول: المراد من المؤونة في خصوص هذا القسم ليس مؤونة التحصيل بل مؤونة الشخص وما يصرفه في حوائجه طول السنة.

ويدلّ عليه قوله ﷺ في مكاتبة ابن مهزيار الطويلة: «فأما الذي أوجب من الضياع والغلات في كلّ عام، فهو نصف السدس ممن كانت ضيعته تقوم بمؤونته، ومن كانت ضيعته لا تقوم بمؤونته، فليس عليه نصف سدس، ولا غير ذلك».

وقوله ﷺ في خبر عليّ بن راشد المتقدم: «إذا أمكنهم بعد مؤونتهم»،

وغيرهما من الأخبار فيقيّد الإطلاقات، لكن ليس فيها تصريح بمؤونة السنة.

وقد يدعى أنّ المؤونة منصرفة إلى مؤونة السنة، كما يقال: فلان يفي كسبه أو ضيعته بمؤونته يفهم منه أنّ ما يستفيدة لا يقصر عمّا يحتاج إليه في معاشه في السنة^(١)، لكن هذا الانصراف لا يثبت خصوص السنة القمرية، بل لعلّه يثبت السنة الشمسية، وظاهر كلمات الفقهاء العام الهلالي، ومن هذه الجهة اختار بعض الأعلام إخراج المؤونة في العام الشمسي^(٢).

ويمكن استفادة مؤونة العام الهلالي من قوله عليه السلام في صحيحة علي بن مهزيار الطويلة: «فأما الذي أوجب من الضياع والغلات في كلّ عام، فهو نصف السدس ممّن كانت ضيعته تقوم بمؤونته»، فالعام منصرف إلى العام العربي الهلالي، فإذا أوجب الخمس في كلّ عام بعد إخراج المؤونة فالمؤونة المخرجة مؤونة العام الهلالي.

وأما تفسير المؤونة، فقد صرح غير واحد^(٣) بأنّ المراد بها كلّ ما ينفقه على نفسه وعلى عياله وعلى غيرهم للأكل والشرب واللباس والمسكن والتزويج والخادم وأثاث البيت والكتب وغير ذلك ممّا يعدّ مؤونة عرفاً، فتعمّ مثل الهبة والصدقة والصلة والندور وغيرها من الأفعال الواجبة أو

(١) مصباح الفقيه: ١٢٨/١٤.

(٢) شرح تبصرة المتعلمين: ٧٦/٣. وهو محكي عن جامع الفروع المطابق لفتاوى السيّد البروجردي رحمته الله أيضاً. كتاب الخمس (للحائري): ٤٤٨.

(٣) مسالك الألفهام: ١/٤٦٤؛ ذخيرة المعاد: ٢/٤٨٣؛ الحدائق الناضرة: ١٢/٣٥٣؛ كتاب

الخمس (للشيخ الأنصاري): ٢٠١.

المندوبة، كزيارة المشاهد، أو بناء المساجد، والضيافة اللائقة بحاله، وما يدفعه إلى الظالم للأمن من ضرره إلى غير ذلك من المقاصد العقلانية.

وفي عدّ بعض أفراد ما ذكر من المؤونة إشكال، كما لو وهب ما استفاده إلى ولده أو زوجته وليس من شأنه أن يهب هذا المقدار، ومع الشكّ يرجع إلى العمومات والمطلقات، لما هو المقرّر في الأصول من الرجوع إليهما مع إجمال المخصّص المنفصل المرّد بين الأقلّ والأكثر إلّا أن يستشكل بعدم كونها في مقام البيان.

السادس: ممّا يجب فيه الخمس أرض الذميّ إذا اشترى من مسلم.

نسب الوجوب إلى الشيخ^(١) وأكثر المتأخّرين^(٢)، والأصل في هذا الحكم صحيحة أبي عبيدة الحدّاء قال: «سمعت أبا جعفر^(٣) يقول: أيّما ذمي اشترى من مسلم أرضاً، فإنّ عليه الخمس»^(٤).

وعن المفيد في باب الزيادات من المقنعة مرسلًا عن الصادق^(٥) أنّه قال: «الذميّ إذا اشترى من مسلم الأرض فعليه فيها الخمس»^(٦).

وعن بعض العامة أنّ الذميّ إذا اشترى أرضاً من مسلم وكانت عشريّة ضوعف عليه العشر، وأخذ منه الخمس^(٧).

(١) الاقتصاد: ٢٨٣؛ الجمل والعقود: ١٠٥.

(٢) منتهى المطلب: ٥٤٣/٨، وفيه دعوى الإجماع؛ الدروس الشرعية: ٢٥٩/١؛ التنقيح الرائع:

٣٣٧/١؛ جامع المقاصد: ٥٢/٣؛ الروضة البهية: ٧٢/٢؛ مجمع الفائدة والبرهان: ٣١٩/٤.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ٤٢/٢-٤٣، ح ١٦٥٣، باب الخمس؛ تهذيب الأحكام: ١٢٣/٤-١٢٤،

ح ١٢، باب الخمس والغنائم؛ وسائل الشيعة: ٥٠٥/٩، أبواب ما يجب فيه الخمس، ب، ٩، ح ١.

(٤) المقنعة: ٢٨٣، وسائل الشيعة: ٥٠٥/٩، أبواب ما يجب فيه الخمس، ب، ٩، ح ٢.

(٥) المبسوط: ٨٣/١٠؛ البحر الرائق: ٤١٦/٢.

خمس أرض الذميّ

إذا اشترى من مسلم

وقوى بعض الأعلام أن يكون هذا هو المراد من النص حيث لم يندرج موضوع الحكم في الغنائم والفوائد، واختصاصه بشراء الأرض وكون المقصود بيان ما هو وظيفة الحاكم من مؤاخذته به، ثم قال: إلا أن الالتفات إليه مع مخالفته لإطلاق النص خصوصاً مع استلزامه لحمل الرواية على التقيّة، مخالف للأصول والقواعد الشرعيّة^(١).

أقول: وبعّد الاحتمال المذكور أن الأراضي الخراجيّة لا تشتري من مسلم، والمتصدّي لأمرها السلطان ومن ينوب عنه، نعم، لعلّ وجوب الخمس في الأرض المذكورة مناف للحصر في الخمس.

وبهذا استشكل بعض الأعلام في كون الغوص وما يخرج من البحر عنوانين يتعلّق بكلّ منهما الخمس^(٢)، ومع ذلك لا مجال لرفع اليد عن النصّ.

ثمّ إنّه لا مجال للشبهة في مصرف هذا الخمس، بل المعروف بين من أثبتّه هو مصرف خمس الغنيمة، لانصراف إطلاق الخمس إلى إرادة الخمس المعهود، كانصراف لفظ «الزكاة» ولو كان غيره مراداً لوجب بيانه، ومقتضى النصّ والفتوى خصوص صورة الاشتهار دون الانتقال بنحو الصلح والهبة، ومقتضى إطلاق النصّ والفتوى عدم اختصاص الحكم بأرض الزراعة، بل مطلق الأرض المشتراة ولو [كانت] أرض المسكن والبستان.

وقد يستشكل في نحو أرض المسكن والحمام إذا اشترى الذمي المسكن

(١) مصباح الفقيه: ١٤/١٣٩-١٤٠.

(٢) كتاب الخمس (للشيخ الأنصاري): ١٦٤-١٦٥.

والحمّام ونحوهما بأنّ الأرض مشتراة تبعاً للدار والحمّام، فيشكل اندراجها تحت العنوان المذكور، وشمول النصّ لها، نعم، لو كان البناء لأحد والأرض لآخر فلا إشكال^(١).

قلت: إذا كان المشتري المجموع المركّب من الأرض والبناء، فتعلّق الاشتراء ضمّنّي لا تبعي، ولذا لا يستشكل في صحّة المعاملة بالنسبة إلى الجزء إذا كان الجزء الآخر مستحقاً للغير ولم يمض، فالظاهر شمول النصّ [له].

خمس الحلال إذا السابغ: ممّا يجب فيه الخمس الحلال إذا اختلط بالحرام.

اختلط بالحرام

ولا يتميّز أحدهما ولا يعرف صاحبه ولو إجمالاً في قوم محصورين ولا

صور المسألة قدره ولو إجمالاً بأنّه أقلّ من الخمس أو أكثر، فها هنا صور:

أحداها: أن يكون قدر الحرام المختلط بالحلال وصاحبه مجهولين،

الأولى: إذا لم يعلم

ففي هذه قال في المدارك: «قد قطع الشيخ بوجوب إخراج الخمس وحلّ

مقدار الحرام ولم

الباقى بذلك»^(٢)، بل عن بعض نسبه إلى المشهور^(٣)، واستدلّ له بجملة

يعرف صاحبه

من الأخبار:

منها: ما عن الصدوق في الخصال بسنده الصحيح إلى الحسن بن

محبوب، عن عمّار بن مروان قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول فيما يخرج

(١) مصباح الفقيه: ١٤٤/١٤.

(٢) مدارك الأحكام: ٣٨٧/٥. وراجع النهاية: ١٩٧؛ المبسوط: ٢٣٦/١.

(٣) مفاتيح الشرائع: ١/٢٢٦. بل إنّ السيّد ابن زهرة رحمته الله ادعى الإجماع في المقام. غنية

من المعادن والبحر والغنيمة والحلال المختلط بالحرام إذا لم يعرف والكنوز الخمس»^(١).

ومنها: خبر الحسن بن زياد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن رجلاً أتى أمير المؤمنين عليه السلام فقال: يا أمير المؤمنين، إنني أصبت مالاً لا أعرف حلاله من حرامه؟ فقال: أخرج الخمس من ذلك المال، فإن الله عز وجل قد رضي من ذلك المال بالخمس، واجتنب ما كان صاحبه يعلم»^(٢).

ولا إشكال في دلالة خبر الأول، بل الثاني أيضاً في ثبوت الخمس بالمعنى المعهود في المقام، لكنّه قد يفرّق بين الغنيمة وغيرها، والحلال المختلط بالحرام بأن المراد من ثبوت الخمس في الحلال المختلط هو أنّ الشارع جعل تخميسه بمنزلة تشخيص الحرام وإيصاله إلى صاحبه في كونه موجباً لحلّ الباقي فليس، بالفعل مملوكاً لبني هاشم بخلاف الغنيمة وغيرها، ولو كان حاله حال الغنيمة لزم الالتزام بصيرورة ما فيه الحرام عند الجهل بهالكة ملكاً للمالك الحلال، وهذا خلاف ظاهر الرواية فضلاً عن مخالفته للأصول والقواعد^(٣).

ومن هنا قد يقوى في النظر عدم التنافي بين ما دلّ على التخميس وبين ما دلّ على التصدّق من الأخبار في ما لا يعرف صاحبه.

(١) الخصال: ٢٩٠؛ وسائل الشيعة: ٩/٤٩٤، أبواب ما يجب فيه الخمس، ب٣، ح٦.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/١٣٨، ح١٢، باب الزيادات؛ وسائل الشيعة: ٩/٥٠٥، أبواب ما يجب فيه الخمس، ب١٠، ح١. وفيه الحكم بن بهلول، وهو مهمّل. راجع معجم رجال الحديث: ٦/١٦٥.

(٣) مصباح الفقيه: ١٤/١٥٨.

ويمكن أن يقال: ظاهر رواية عمّار المذكورة ثبوت الخمس في الحلال المختلط، كثبوته في غيره، فلا مانع من كون الخمس قبل إخراج ملكاً لبني هاشم فيه، كما في غيره، ولا يلزم منه كون أربعة أخماس الباقي ملكاً حلالاً للمالك الحلال، فكما يملك بنو هاشم الخمس بعد إخراجهم من المال المختلط لا مانع من كونه ملكاً لهم قبل الإخراج وإن لم يصر البقية ملكاً حلالاً للمالك قبل الإخراج.

اللهمّ إلا أن يقال: بعد ما صار الخمس قبل الإخراج ملكاً لهم، فكأن مال الغير وصل إليه، فلا بدّ من حلّية البقية للمالك الحلال، لكنّه يمكن منع ما ذكر، ألا ترى أنّ الضامن لا يملك ما أخذه بيده حتّى بعد ردّ البديل من المثل أو القيمة؟ وكذلك يكون الملتقط ضامناً لصاحب المال إذا تصدّق باللقطة ولم يرض المالك.

وثانياً: لم يظهر من الرواية المذكورة عدم تملك المالك للحلال، ولا مانع من تحليل الشارع البقية نظير تحليل الجوائز، مع أنّه لم تخرج عن ملك مالكها بمجرد أخذ السلطان الجائر، فلا مانع من القول بملكيّة بني هاشم للخمس قبل إخراجهم، وملكيّة مالك الحلال المختلط للباقي قبل إخراجهم، كما في غيره، وعلى هذا فلا يجتمع هذا مع جواز الصدقة.

وقد يستظهر جواز الصدقة من خبر السكوني الذي رواه المشايخ الثلاثة مسنداً والمفيد مرسلأ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «أتى رجل إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال: إنّي اكتسبت مالاً أغمضت في مطالبه حلالاً وحراماً وقد أردت التوبة ولا أدري الحلال منه والحرام وقد اختلط عليّ؟ فقال أمير

المؤمنين عليهم السلام: تصدق بخمس مالك، فإن الله رضي من الأشياء بالخمس وسائر المال لك حلال»^(١) بدعوى أنّ ظهور لفظ «الخمس» في الخمس المعهود وإن كان مسلماً دون المعنى اللغوي إلا أنّ ظهور لفظ «الصدقة» في الصدقة المعهودة أقوى^(٢).

فإن قلنا: إنّ الاستفادة من خبر ابن مروان ثبوت الخمس في المال المختلط كغيره كما هو الظاهر منه بملاحظة العطف، يقع المعارضة إن لم يكن إشكال من جهة السند، وإن قلنا بالفرق يجمع بين الطرفين بالتخير، لكنّ الظهور المدعى في خبر السكوني ممنوع، خصوصاً مع قوله: «فإنّ الله قد رضي من الأشياء بالخمس» ومن المعلوم أنّ خمساً آخر غير الخمس المصطلح لم يعهد من الشارع في شيء فضلاً عن الأشياء.

الصورة الثانية: ما إذا علم مقدار الحرام ولم يعرف صاحبه، فقد صرح غير واحد بأنّه يتصدّق به^(٣)، واستدلّ له بجملته من الأخبار: يعرف صاحبه

منها: رواية عليّ أبي حمزة قال: «كان لي صديق من كتاب بني أمية، فقال: استأذن لي على أبي عبد الله عليه السلام فاستأذنت له عليه، فأذن له، فلمّا أن دخل سلّم وجلس، ثم قال: جعلت فداك، إني كنت في ديوان هؤلاء القوم

(١) الكافي: ٥/١٢٥، ح ٥، باب المكاسب الحرام؛ من لا يحضره الفقيه: ٣/١٨٩، ح ٣٧١٣، باب الدين والقرض؛ المتقنة: ٢٨٣؛ تهذيب الأحكام: ٦/٣٦٨-٣٦٩، ح ١٨٦، باب المكاسب؛ الرواية موثقة على مذهب المشهور بالسكوني. راجع معجم رجال الحديث: ٣/١٠٥.

(٢) مصباح الفقيه: ١٤/١٥٤-١٥٥.

(٣) إرشاد الأذهان: ١/٢٩٢؛ مسالك الأفهام: ١/٤٦٧؛ مجمع الفائدة والبرهان: ٤/٣٢١؛

فأصبت من دنياهم مالاً كثيراً أغمضت في مطالبه، فقال أبو عبد الله عليه السلام: لولا أن بني أمية وجدوا لهم من يكتب ويجيي لهم الفيء ويقاتل عنهم ويشهد جماعتهم، لمّا سلبوا حقنا، ولو تركهم الناس وما في أيديهم ما وجدوا شيئاً إلّا ما وقع.

قال: فقال الفتى: جعلت فداك، فهل لي مخرج منه؟ قال: إن قلت لك تفعل؟ قال: أفعل، قال له: فاخرج من جميع ما اكتسبت في ديوانهم، فمن عرفت منهم رددت عليه ماله، ومن لم تعرف تصدّقت به وأنا أضمن لك على الله عزّ وجلّ الجنة، وأطرق الفتى طويلاً، ثمّ قال له: لقد فعلت جعلت فداك.

قال ابن أبي حمزة: فرجع الفتى معنا إلى الكوفة، فما ترك شيئاً على وجه الأرض إلّا أخرج منه حتّى ثيابه التي كانت على بدنه، قال: فقسمتُ له قسمةً، واشترينا له ثياباً، وبعثنا إليه بنفقة، قال: فما أتى عليه إلّا أشهر قلائل حتّى مرض فكنا نعوّده، قال: فدخلت يوماً وهو في السوق^(١) قال: ففتح عينه ثمّ قال: يا عليّ وفيّ في والله صاحبك، قال: ثمّ مات، فتولينا أمره وخرجت حتّى دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فلما نظر إليّ قال لي: يا عليّ، وفينا والله لصاحبك، قال: فقلت: جعلت فداك، هكذا قال والله لي عند موته^(٢).

ومنها: صحيحة يونس بن عبد الرحمن المروية عن الكافي والتهذيب

(١) السوق: النزاع كأنّ روح الإنسان تساق لتخرج من بدنه. ويقال له السياق أيضاً. مجمع البحرين: ١٨٨/٥.

(٢) الكافي: ١٠٦/٥، ح ٤، باب عمل السلطان وجوازهم؛ تهذيب الأحكام: ٣٣١/٦، ح ٤١، باب المكاسب؛ وسائل الشيعة: ١٧/١٩٩، أبواب ما يكتسب به، ب ٤٧، ح ١.

قال: «سئل أبو الحسن الرضا عليه السلام وأنا حاضر - فقال له السائل: جعلت فداك، رفيق كان لنا بمكة فرحل منها إلى منزله ورحلنا إلى منازلنا فلما أن صرنا في الطريق أصبنا بعض متاعه معنا فأي شيء نصنع به؟ قال: تحملونه حتى تحملوه إلى الكوفة.

قال: لسنا نعرفه ولا نعرف بلده ولا نعرف كيف نصنع؟ قال: إذا كان كذا فبعه وتصدق بثمانه، قال له: على من جعلت فداك؟ قال: على أهل الولاية»^(١).

ومنها: أخبار آخر مشعرة أو ظاهرة في أن حكم مال المجهول المالك الصدقة، ويظهر من ذيل صحيحة ابن مهزيار الطويلة المتقدمة أن المال الذي لا يعرف صاحبه يجوز تملكه، ويجب فيه الخمس حيث عد فيه من الغنائم والفوائد مال يوجد ولا يعرف له صاحب.

واستشكل صاحب الحدائق رحمته الله بأن مورد الأخبار المستدل بها في المقام المال المتميز والكلام في المقام في المال الغير المتميز، فالإلحاق قياس مع الفارق من جهة الاشتراك في المقام، فعزل مقدار من المال كيف يوجب حلية الباقي بدون رضي المالك^(٢).

وأورد عليه بأنه بعد ما ظهر من الأخبار حكم مجهول المالك لا خصوصية لعدم التميز، وأما الشبهة من جهة الاشتراك، فتدفع بالراجعة

(١) الكافي: ٣٠٩/٥، ح ٢٢، باب النوادر؛ تهذيب الأحكام: ٦/٣٩٥، ح ٢٩، باب اللقطة والضانة؛ وسائل الشيعة: ٢٥/٤٥٠، أبواب كتاب اللقطة، ب ٧، ح ٢.

(٢) الحدائق الناضرة: ١٢/٣٦٥.

إلى الحاكم والتقسيم، ومع التعذر يرجع إلى عدول المؤمنين، ومع التعذر هو بنفسه يتصدى، لقاعدة نفي الضرر^(١).

ويمكن أن يقال: بعد عدم شمول الأخبار لصورة عدم التميّز كيف يقطع بعدم الفرق؟ مع أنه لا يبعد شمول خبر حسن بن زياد المتقدم في أوّل البحث لصورة عدم التميّز والعلم بمقدار الحرام من جهة ترك الاستفصال الأقوى من الإطلاق لو لم يناقش من جهة السند، وكذا الخبر المذكور في الخصال المتقدم فيه لو لم يناقش فيه من جهة عدم كونه في مقام البيان.

وكذا خبر السكوني الذي رواه المشايخ الثلاثة مسنداً والمفيد في المنفعة مرسلأ المتقدم حيث ذكر في آخره «فإنّ الله رضي من الأشياء بالخمسة» بعد تقديم ظهور لفظ «الخمسة» في الخمس المعهود على ظهور لفظ «الصدقة» في الصدقة المعهودة.

مضافاً إلى ترك الاستفصال، فمع عدم الترجيح والقطع بوجوب أحدهما من الخمس والصدقة، فإن قلنا بجواز هذه الصدقة لبني هاشم يمكن الاحتياط بالردّ إليهم، وإن قلنا بعدم الجواز يصير المقام كما لو علم باشتغال الذمة بدين لأحد شخصين.

وأما ما في ذيل صحيحة ابن مهزيار، فالظاهر عدم أخذ جلّ الفقهاء بمضمونه ولو كان مقدار الحرام مجهولاً تفصيلاً، ولكنّه يعلم بأنّه أقلّ من الخمس أو أكثر فقد يقال بخروجه عن مورد أخبار الخمس.

أما صورة العلم بكونه أقلّ، فلظهور التعليل الوارد في الأخبار بأنّ الله

رضي من الأشياء بالخمس في إرادته في غير هذا الصورة، لأن سوقه يشهد بوروده في مقام التوسعة والتخفيف.

فأما صورة العلم بكون الحرام أكثر من الخمس، فكذلك، لبعد التفكيك بين الصورتين، ولأن لازم الشمول تحليل مال الغير مجاناً، كما أنه يلزم في الصورة الأولى لزوم دفع ماله إلى الغير مجاناً.

ولقائل أن يقول: لازم ما ذكر خروج غالب الأموال المختلطة، لأن احتمال كون الحرام بمقدار الخمس بعيد جداً، بل أمر اتفاقي، فبعد خروج الصورتين مع العلم التفصيلي كيف الشمول مع العلم الإجمالي أو الاطمئنان بعدم الخروج عن أحد الصورتين؟

وما ذكر من أن الشمول موجب لتحليل مال الغير مجاناً، فيه أن هذا هو المناسب للتعليل المذكور، فإن التخفيف والتوسعة في غير هذه الصورة لا يتصور، ولا استبعاد فيه، كما دلّ الدليل على حليّة جوائز السلطان وحليّة اللقطة بعد التعريف سنة، وعلى فرض التسليم يجيء الكلام السابق.

الصورة الثالثة: أن يعرف قدر الحرام وصاحبه وحكمها الشركة، ولو تردّد صاحبه بين أشخاص محصورة، فقد يشكل الأمر حيث إن مقتضى قاعدة اليد وجوب إيصال مقدار الحرام إلى صاحبه، ولا يحصل الجزم إلا بدفع مثله إلى كلّ منهم، وهو ضرر عظيم، ومن أنه في صورة العلم والتصور في مال الغير عدواناً نشأ الضرر من قبل نفسه، وعدم جريان قاعدة نفي الضرر في هذه الصورة، محل إشكال.

ألا ترى أنه لو أجنب اختياراً مع كون الغسل ضرورياً لا يلتزم بوجوب

الثالثة: أن يعرف قدر الحرام وصاحبه

الغسل، مع أنه من قبل نفسه، ويحتمل الأخذ بقاعدة القرعة، وربّما يحتمل إسقاط التكليف بأن يجمع الأشخاص أطراف الشبهة ويسلّطهم على التصرف، كما لو أتلّف مالاً لم يعلم كونه مثلياً أو قيمياً، فأتى المتلف بالمثل والقيمة وسلّط المضمون له عليهما.

ويشكل سقوط التكليف في المثال من جهة ممنوعية المضمون له من التصرف حيث لم يعلم إنّه يستحقّه المثل أو القيمة، وعلى هذا ليس مسلطاً على حقّه، لأنّ المنوع شرعاً كالمنوع خارجاً، وفي مقامنا هذا لو لم يعلم أطراف الشبهة استحقاقهم لا يكون واحد منهم مسلطاً على حقّه، والاحتياط بالتراضي والتصالح.

الرابعة: أن يكون قدر الحرام مجهولاً وصاحبه معلوماً، فهل يقتصر على القدر المتيقن اقتصاراً في رفع اليد عمّا في يده عليه أو يدفع ما يتيقن معه البراءة من جهة العلم الإجمالي؟

فنقول: قد يقال بلزوم الاحتياط من جهة أنّه حال أخذ مال الغير تنجّز على الأخذ بالتكليف برده، فمع الجهل العارض بعده يحتمل التكليف المنجّز، والشكّ فيه مساوق للشكّ في استحقاق العقوبة مع المخالفة^(١).

وهذه الشبهة ربّما توجب الاحتياط، كما لو تردّد الفوائد بين الأقلّ والأكثر، ويرد عليه النقض بما لو كان مديناً وتردّد دينه بين الأقلّ والأكثر، ولا أظنّ أحداً يلتزم بلزوم الاحتياط.

والحلّ أنّ احتمال وجود القطع في زمان مع الشكّ الفعلي لا يجدي، ألا

ترى أنّ من تيقّن الطهارة وشكّ في الحدث لا يعتني بشكه مع القطع بأنّه لو كان محدثاً كان عالماً بالحدث في حال إحدائه.

لكن في المقام شبهة أخرى، وهي أنّ يد الغير أمانة الملكيّة، وأماريّة يد الإنسان لنفسه مطلقاً محلّ إشكال، لبعض الأخبار، وهو رواية جميل بن صالح عن السّراد^(١): «رجل وجد في بيته ديناراً، فقال: يدخل في منزله غيره؟ قلت: نعم كثير، قال: هذه لقطة.

قلت: فوجد في صندوقه ديناراً قال: يدخل أحد يده في صندوقه غيره ويضع فيه شيئاً؟ قلت: لا، قال: فهو له»^(٢).

فنقول: من لم يبال في تصرّفاته بين الحرام والحلال، لا دليل على طريقيّة يده على ملكيّته، لاحتمال أن يكون يده كيد من وجد في بيته الذي يدخل فيه غيره ديناراً، والإجماع على أماريّة اليد مطلقاً غير محقّق.

(ولا يجب في الكنز حتى يبلغ قيمته عشرين ديناراً، وكذا في المعدن على رواية البرزطي، ولا في الغوص حتى تبلغ ديناراً، ولا في أرباح التجارات إلاّ فيما فضل منها عن مؤونة السنة له ولعياله، ولا يعتبر في الباقية مقدار).
أما اعتبار النصاب فيما ذكر، فقد مرّ الكلام فيه، كما أنّ مقتضى الإطلاقات عدم اعتبار النصاب في غير ما ذكر.

(١) في جميع المصادر: ابن محبوب عن جميل بن صالح. والظاهر أنّ ما في المتن سهو من قلم السيّد المصنّف.

(٢) الكافي: ١٣٧/٥، ح ٣، باب اللقطة والضالة؛ من لا يحضره الفقيه: ٢٩٣/٣، ح ٤٠٥٠، باب اللقطة والضالة؛ تهذيب الأحكام: ٣٩٠/٦، ح ٨، باب اللقطة والضالة؛ وسائل الشيعة: ٤٤٦/٢٥، أبواب اللقطة، ب ٣، ح ١. الرواية صحيحة.

كيفية تقسيم
الخمس ومستحقوه

(ويقسّم الخمس ستة أقسام على الأشهر: ثلاثة للإمام عليه السلام، وثلاثة لليتامى والمساكين وأبناء السبيل ممن ينتسب إلى عبد المطلب بالأب، وفي استحقاق من ينتسب إليه بالأُم قولان، أشبههما أنه لا يستحق).

الخمس يقسم ستة أقسام

المشهور بين أصحابنا-رضوان الله تعالى عليهم- شهرة كادت تكون إجماعاً^(١) أن الخمس يقسم ستة أقسام.

ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَالرَّسُولِ﴾، الآية^(٢).

روايات المسألة وتدل عليه أيضاً أخبار مستفيضة:

كموتقة ابن بكير عن بعض أصحابنا، عن أحدهما عليه السلام في قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾، الآية، قال: خمس الله للإمام عليه السلام، وخمس الرسول للإمام عليه السلام، وخمس ذوي القربى لقربة الرسول والإمام، واليتامى ویتامی الرسول، والمساكين منهم، وأبناء السبيل منهم، فلا يخرج منهم إلى غيرهم^(٣).

ومرفوعة أحمد بن محمد عن بعض أصحابنا قال: «الخمس من خمسة أشياء- إلى أن قال:- فأما الخمس فيقسم على ستة أسهم: سهم الله، وسهم

(١) الانتصار: ٢٢٥، وفيه دعوى الإجماع؛ الخلاف: ٢٠٩/٤، وفيه دعوى الإجماع؛ الوسيلة: ١٣٧؛ المهذب: ١/١٨٠؛ فقه القرآن: ١/٢٤٣؛ غنية النزوع: ١٣٠، وفيه دعوى الإجماع؛ السرائر: ١/٤٩٢؛ مختلف الشيعة: ٣/٣٢٥؛ وفيه نسبة إلى المشهور.
(٢) الأنفال: ٤١.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤/١٢٥، ح ٢، باب تمييز أهل الخمس ومستحقه من ذكر الله في القرآن؛ وسائل الشيعة: ٩/٥١٠، أبواب قسمة الخمس، ب ١، ح ٢.

لرسول ﷺ، وسهم لذوي القربى، وسهم لليتامى، وسهم للمساكين، وسهم لأبناء السبيل.

فالذي لله ورسوله^(١) أحقّ به فهو له خاصّة، والذي للرسول هو الذي القريبى والحجّة في زمانه، فالنصف له خاصّة، والنصف لليتامى والمساكين وأبناء السبيل من آل محمد ﷺ الذين لا تحلّ لهم الصدقة ولا الزكاة، عوّضهم الله مكان ذلك بالخمس، فهو يعطيهم على قدر كفايتهم، فإن فضل منهم شيء فهو له، وإن نقض عنهم ولم يكفهم أمّته لهم من عنده، كما صار له الفضل كذلك لزمه النقصان^(٢).

وفي قبال قول المشهور قول نسب إلى بعض الأصحاب يقسم خمسة أقسام^(٣)، سهم لرسوله، وسهم ذي القربى لهم، والثلاثة الباقية لليتامى والمساكين وأبناء السبيل، وإلى هذا القول ذهب أكثر العامة^(٤).

(١) في التهذيب: «فالذي لله ورسول الله ﷺ فرسول الله».

(٢) تهذيب الأحكام: ١٢٦/٤-١٢٧، ح ٥، باب تمييز أهل الخمس ومستحقّه ممن ذكر الله في

القرآن؛ وسائل الشيعية: ٩/٥١٤، أبواب قسمة الخمس، ب ١، ح ٩.

(٣) لم نثر على قائله. وقال ابن فهد الحلبي: لا نعلم به قائلًا. المختصر من شرح المختصر: ١٠٧.

وقال الشهيد الثاني: والقول الآخر مع شذوذه لم يعلم قائله. مسالك الأفهام: ١/٤٧٠.

ومعه لم ندر كيف نسب هذا القول إلى ابن الجنيّد. مصابيح الظلام: ١١/٧٣. ولعلّه لاشتهاره

بالشذوذ.

(٤) هذا منسوب إلى أبي حنيفة والشافعي. متهمى المطلب: ٨/٥٥٤. وراجع للتعرف على قول

الشافعي المجموع: ١٩/٣٦٩؛ المغني: ٧/٣٠٠-٣٠١؛ الشرح الكبير: ١٠/٤٨٦-٤٨٧. إلا

أنّ الذي في كتب الحنفية عنه أنّه قال: كان الخمس يقسم على عهد رسول الله ﷺ على خمسة أقسام

ثم سقط سهم رسول الله ﷺ وسهم ذوي القربى بموت رسول الله ﷺ، فإنّه الآن يقسم على ←

ولا ريب في ضعف هذا القول وإن كان قد توهمه صحيحة ربعي بن عبد الله بن جارود عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا أتاه المَعْنَم أخذ صَفْوَه، وكان ذلك له، ثم يقسّم ما بقي منه خمسة أخماس ويأخذ خمسة، ثم يقسّم الأربعة أخماس بين الناس الذين قاتلوا عليه^(١)، ثم يقسّم الخمس الذي أخذه خمسة أخماس يأخذ خمس الله عزّ وجلّ لنفسه، ثم يقسّم الأربعة أخماس بين ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل، يعطي كلّ واحد منهم حقّاً، وكذلك الإمام عليه السلام يأخذ كما يأخذ الرسول صلى الله عليه وآله»^(٢).

ولا يخفى أنّه لا ظهور لها فيما ذكر، فلعلّه عليه السلام كان يأخذ دون حقه، وكذلك الإمام عليه السلام يأخذ دون حقه.

اختصاص الثلاثة
بالإمام عليه السلام
وأما اختصاص الثلاثة بالإمام عليه السلام، فידلّ عليه جملة من الأخبار كموتقة ابن بكير، ومرفوعة أحمد بن محمّد المتقدّمتان.

وما عن تفسير النعماني بإسناده عن عليّ عليه السلام قال: «الخمسة يجري^(٣) من أربعة وجوه: من الغنائم التي يصيبها المسلمون من المشركين، ومن المعادن، ومن الكنوز، ومن الغوص، ويجري هذا الخمس على ستة أجزاء، فيأخذ الإمام عليه السلام منها سهم الله وسهم الرسول وسهم ذي القربى، ثم يقسّم

→ ثلاثة أقسام. راجع المبسوط: ١٧/٣؛ تحفة الفقهاء: ٣٠٣/٣؛ بدائع الصنائع: ١٢٤/٧.

(١) «الذين قاتلوا عليه» ليس في الاستبصار.

(٢) تهذيب الأحكام: ١٢٨/٤، ح ١، باب قسمة الغنائم: الاستبصار: ٥٦-٥٧، ح ٢، باب

كيفية قسمة الخمس؛ وسائل الشريعة: ٥١٠/٩، أبواب قسمة الخمس، ب ١، ح ٣.

(٣) في المصدر: «يجرح».

الثلاثة السهام الباقية بين يتامى آل محمد ﷺ ومساكينهم وأبناء سبيلهم»^(١)، ولكن الموثقة لا يظهر منها اختصاص سهم ذي القربى بالإمام عليه السلام.

وحكي عن ابن الجنيد عدم اختصاص سهم ذي القربى بالإمام عليه السلام^(٢)، وربما يظهر هذا من بعض الأخبار، كخبر زكريا بن مالك الجعفي، عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه سئل عن قول الله عز وجل ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسُهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾؟ فقال: أما خمس الله عز وجل للرّسول يضعه في سبيل الله، وأما خمس الرسول فلاقاربه، وخمس ذوي القربى فهم أقرباؤه وحدها، واليتامى يتامى أهل بيته، فجعل هذه الأربعة أسهم فيهم، وأما المساكين وابن السبيل فقد عرفت أننا لا نأكل الصدقة ولا نحلّ لنا، فهي للمساكين وأبناء السبيل»^(٣)، وغيره من الأخبار، ولكن المتعين صرفها إلى ما لا ينافي الأخبار المتقدمة ولعلها مشوبة بالتقية، وقد حكي هذا القول عن الشافعي^(٤).

وأما الثلاثة من الأسهم الستة وهي نصف الخمس، فلأيتام، والمساكين، وأبناء السبيل من أقارب النبي ﷺ ممن حرّم عليهم الصدقة بلا خلاف ظاهراً، وتدّل عليه النصوص الكثيرة وقد تقدّم بعضها.

(١) وسائل الشيعة: ٤٨٩/٩، أبواب ما يجب فيه الخمس، ب، ٢، ح ١٢.

(٢) مختلف الشيعة: ٣٢٩/٣.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ٤٢/٢، ح ١٦٥١، باب الخمس؛ تهذيب الأحكام: ٤/١٢٥، ح ١، باب تمييز أهل الخمس ومستحقه عن ذكر الله في القرآن؛ وسائل الشيعة: ٥٠٩/٩، أبواب قسمة الخمس، ب، ١، ح ١. وزكريا بن مالك الجعفي مهمل. راجع معجم رجال الحديث: ٧/٢٨٤.

(٤) راجع المجموع: ٣٦٩/١٩-٣٧٠.

ثلاثة من الأسهم
للأيتام والمساكين
وأبناء السبيل

الاختصاص بمن
انتسب من طرف
الأب دون الأم

وأما الاختصاص بمن انتسب من طرف الأب دون الأم، فهو الأشهر، بل المشهور^(١)، بل لم يتحقق الخلاف إلا من السيد^(٢)، وعن الحدائق صريحاً اختيار استحقاق من انتسب من طرف الأم ناسباً إلى كثير من الأصحاب^(٣).

والدليل على المشهور أنّ المتبادر من إطلاق بني هاشم أو بني عبد المطلب من انتسب من طرف الأب وإن كان إطلاق الابن على المنتسب من طرف الأم على نحو الحقيقة.

ويشهد له مرسله حماد بن عيسى عن بعض أصحابنا، عن العبد الصالح عليه السلام قال: «الخمسة من خمسة أشياء- إلى أن قال:- ومن كانت أمه من بني هاشم وأبوه من سائر قريش، فإنّ الصدقات تحلّ له، وليس له من الخمس شيء، لأنّ الله تعالى يقول: ﴿أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ﴾»^(٤)، الحديث، والمرسل من أصحاب الإجماع^(٥).

وقد يؤيد ذلك بأنّه لو كان الانتساب من طرف الأم إلى بني هاشم موجباً لحرمة الصدقة وإباحة الخمس، لاشتهر ذلك من الصدر

(١) الميسوط: ١/٢٦٢؛ الوسيلة: ١٣٧؛ السرائر: ١/٤٩٦؛ إصباح الشيعة: ١٢٧؛ المعتبر:

٢/٦٣١؛ تحرير الأحكام: ١/٧٤؛ إيضاح الفوائد: ١/٢١٧.

(٢) رسائل الشريف المرتضى: ٤/٣٢٨.

(٣) الحدائق الناضرة: ١٢/٣٩٠.

(٤) الكافي: ١/٥٣٩-٥٤٠، ح ٤، باب الفيء والأنفال وتفسير الخمس وحدوده وما يجب فيه؛

تهذيب الأحكام: ٤/١٢٨-١٢٩، ح ٢، باب قسمة الغنائم؛ وسائل الشيعة: ٩/٥١٣،

أبواب قسمة الخمس، ب ١، ح ٨.

(٥) اختيار معرفة الرجال: ٣٧٥، رقم: ٧٠٥.

الأول، واستقرت السيرة على ضبط النسبة وحفظها مع أنه ليس كذلك^(١).

عدم وجوب البسط
ودليله

(وهل يجوز أن تخص به طائفة حتى الواحد؟ فيه تردد، والأحوط بسطه عليهم ولو متفاوتاً).

المعروف بين الأصحاب عدم وجوب البسط^(٢).

واستدل عليه بما رواه الشيخ في الصحيح عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي الحسن عليه السلام: «وسئل عن قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسُهُمْ﴾؟ قال: فما كان لله فللرسول صلى الله عليه وآله وما كان للرسول صلى الله عليه وآله فهو للإمام عليه السلام، فقيل [له]: أفأريت إن كان صنف [من الأصناف] أكثر من صنف وصنف أقل من صنف كيف يصنع به؟ فقال: ذلك إلى الإمام، أرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله كيف صنع؟ إنما كان يعطي على ما يرى، وكذلك الإمام عليه السلام»^(٣).

لا ريب في عدم وجوب البسط بالنسبة إلى أفراد الصنف، وأما وجوب البسط بالنسبة إلى الأصناف المذكورة، فهو مبني على كون المقام من باب التشريك، كالوقف على الأولاد.

ولازم التشريك التسوية بين الأصناف كما في المثال، والمستفاد من الصحيحة عدم لزومها، واحتمال أن يكون فعل الرسول صلى الله عليه وآله وفعل الإمام عليه السلام من باب الولاية، كما كان أخذهما من باب الولاية، وترجيح

(١) مصباح الفقيه: ٢١٤/١٤.

(٢) منتهى الطلب: ٥٧٠/٨، وفيه دعوى الإجماع.

(٣) الكافي: ١/٥٤٤، ح ٧، باب الفيء والأنفال وتفسير الخمس وحدوده وما يجب فيه؛ وسائل

الشيعة: ٣٥٧/٦، أبواب قسمة الخمس، ب ٢، ح ١.

بعض الأصناف على بعض لبعض المرحّحات بعيد جداً، فمع عدم التشريك يكون الأصناف مصارف للخمس، كالوقف على صنف يكون أفراده غير محصورين، فيجوز التأدية بالنسبة إلى صنف واحد.

واستدلّ^(١) أيضاً بالسيرة والإجماع، ولكن دعوى الإجماع مشكّلة مع مخالفة بعض وتردّد بعض آخر.

ويمكن الاستدلال بمرسلة حمّاد الطويلة حيث قال فيها: «ويقسّم بينهم على الكفاف والسعة ما يستغنون به في سنتهم، فإن فضل عنهم شيء كان للوالي-إلى أن قال:- وليس في مال الخمس زكاة، لأنّ فقراء الناس جعل أرزاقهم في أموال الناس على ثمانية أسهم، فلم يبق منهم أحد، وجعل للفقراء قرابة الرسول نصف الخمس، فأغناهم به عن صدقات الناس»، الحديث، حيث يظهر منها أنّ الفقراء المجمعول لهم نصف الخمس مثل الفقراء المجمعول لهم الزكاة.

ومرسلة أحمد المضمرة، وفيها: «النصف له خاصاً، والنصف لليتامى والمساكين وأبناء السبيل من آل محمد ﷺ الذين لا تحلّ لهم الصدقة ولا الزكاة عوضهم الله مكان ذلك الخمس، فهو يعطيهم على قدر كفايتهم، فإن فضل منهم شيء فهو له، وإن نقص منهم ولم يكفهم أمّته لهم من عنده، كما صار له الفضل لزمه النقصان»^(٢).

(١) مصباح الفقيه: ٢٢٩/١٤.

(٢) تهذيب الأحكام: ١٢٦-١٢٧/٤، ح ٥، باب تمييز أهل الخمس ومستحقّه ممن ذكر الله في القرآن؛ وسائل الشريعة: ٥١٤/٩، أبواب قسمة الخمس، ١، ح ٩.

(ولا يحمل الخمس إلى غير بلده إلا مع عدم المستحق فيه، ويعتبر الفقر في اليتيم ولا يعتبر في ابن السبيل، ولا تعتبر العدالة. وفي اعتبار الإيمان ترذد، واعتباره أحوط).

اختار المصنّف وجماعة^(١) عدم جواز حمل الخمس إلى غير بلده إلا مع عدم المستحق فيه. واستدل له بوجوه:

أحدها: منافاة الحمل للفورية التي يظهر من بعض الكلمات الالتزام بوجوبها.

الثاني: استلزامه تأخير الحقّ مع عدم رضا المستحقّ.

الثالث: كونه تغريراً للمال وتعريضاً لتلفه^(٢).

ولا يخفى عدم تمامية هذه الوجوه للمنع.

أما الفورية، فلا دليل على وجوبها غاية الأمر المنع عن التأخير الناشئ عن الإهمال والمسماحة الموجبة لإضاعة الحقّ، أو مع مطالبة وليّ الأمر.

وأما الوجه الثاني، فليس المستحقّ خصوص من في البلد حتى يراعى رضاه، بل هو ومن في خارج البلد سيّان، فكيف يراعى رضاه دون رضاه غيره، فلا يتمّ.

وأما الوجه الثالث، فهو غير مطّرد مع أنّه يوجب الضمان، ولا يقتضي الإثم.

(١) إرشاد الأذهان: ١/٢٩٣؛ الدروس الشرعية: ١/٢٦٢.

(٢) راجع جواهر الكلام: ١٦/١١١٤؛ مصباح الفقيه: ١٤/٢٣٤.

وربما يستأنس عدم الجواز بما روي في باب الزكاة من «أن رسول الله ﷺ كان يقسم صدقة أهل البوادي على أهل البوادي، وصدقة أهل الحضرة على أهل الحضرة»^(١)، ولكنه محمول على الاستحباب، فضلاً عن التعدي منه إلى الخمس.

اعتبار الفقر في
اليتيم
وأما اعتبار الفقر في اليتيم بمعنى الطفل الذي لا أب له، فهو المشهور^(٢)، ويشهد له مرسله حماد المتقدمه وغيرها مما يدل على أن الخمس عوض الصدقة، ومقابلته للمساكين لا تدل على المباينة، كما في آية الزكاة.

عدم اعتبار الفقر
لابن السبيل
وأما عدم اعتبار الفقر لابن السبيل، فادعي عدم الخلاف فيه بالنسبة إلى بلده، بل يكفي الحاجة في بلد التسليم^(٣).

ويشهد لاعتبار الحاجة في بلد التسليم مرسله حماد المتقدمه، وعدم كون المسافر المتمكن في حال سفره متبادراً من إطلاق ابن السبيل.

عدم اعتبار العدالة
وإطلاقات.
وأما عدم اعتبار العدالة، فهو المشهور، ويشهد له العمومات والإطلاقات.

(١) الكافي: ٥٥٤/٣، ح ٨، باب الزكاة تبعث من بلد إلى بلد أو تدفع إلى من يقسمها فتضيع؛ من لا يحضره الفقيه: ٣١/٢، ح ١٦١٩، ضمان المزكى وزكاة التقدين ومستحق الزكاة؛ تهذيب الأحكام: ١٠٣/٤، ح ٢٦، باب من الزيادات في الزكاة؛ وسائل الشيعه: ٩/٢٨٤، أبواب المستحقين للزكاة، ب ٣٨، ح ٢. والرواية صحيحة.

(٢) إرشاد الأذهان: ٢٩٣/١؛ إيضاح الفوائد: ٢١٨/١؛ التنقيح الرائع: ٣٤٢/١؛ مسالك الأفهام: ٤٧٢/١.

(٣) الخلاف: ٢٣٧/٤، وفيه دعوى عدم الخلاف؛ السرائر: ٤٩٦/١؛ إصباح الشيعه: ١٢٧؛ المعبر: ٦٣٢/٢؛ الجامع للشرائع: ١٥٠؛ إرشاد الأذهان: ٢٩٣/١.

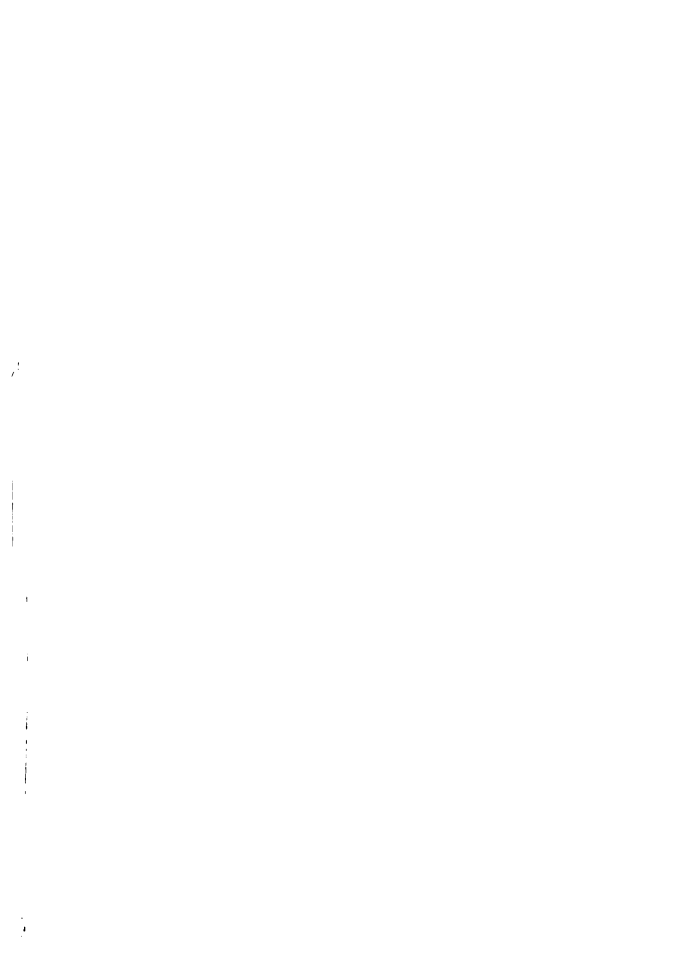
وأما اعتبار الإيمان، ففيه تردّد ينشأ من ملاحظة العمومات اعتبار الإيمان والإطلاقات، وشمولها لغير المؤمن، ومن تصريح جماعة باشتراط الإيمان^(١)، بل في الجواهر: «لا أجد فيه خلافاً محققاً»^(٢).

ويؤيده أنّ الخمس إكرام من الله تعالى لبني هاشم، وغير المؤمن لا يستحقّ الإكرام، فلا يبعد دعوى انصراف آية الخمس.

(١) المبسوط: ١/٢٦٣؛ الوسيلة: ١٣٧؛ غنية النزوع: ١٣٠، وفيه دعوى الإجماع؛ السرائر:

١/٤٩٦؛ إصباح الشيعة: ١٢٧؛ تبصرة المتعلّمين: ٦٤.

(٢) جواهر الكلام: ١٦/١١٥.



(ويلحق بهذا الباب مسائل:)

[المسألة] (الأولى: ما يختص^(١) به الإمام من الأنفال، وهو ما يملك من
الأرض بغير قتال سلمها أهلها أو انجلوا).

النفل لغة: الزيادة^(٢)، ففي المقام ما كان زيادة على غيره تفضلاً من الله تعالى، فمنها: ما يملك من الأرض بغير قتال، سواء انجلى عنها أهلها أو سلموها طوعاً بلا خلاف فيه ظاهراً^(٣).

ويدل عليه أخبار كثيرة:

منها: رواية ابن أبي عمير عن حفص بن البختري، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الأنفال ما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب، أو قوم صالحوا، أو قوم أعطوا بأيديهم، وكل أرض خربة، وبطون الأودية فهي لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهو للإمام من بعده يضعه حيث يشاء»^(٤).

ومنها: خبر زرارة المروي عن تفسير العياشي، عن أبي جعفر عليه السلام قال:

(١) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «يخص» بدل «يختص».

(٢) مجمع البحرين: ٥/ ٤٨٥.

(٣) المغتنة: ٢٧٨؛ الكافي في الفقه: ١٧٠؛ المراسم: ١٤٠؛ النهاية: ١٩٩؛ المهذب: ١/ ١٨٦؛

إشارة السبق: ١٤٥؛ غنية النزوع: ٢٠٤؛ السرائر: ١/ ٤٩٧؛ إصباح الشيعة: ١٢٨.

(٤) الكافي: ١/ ٥٣٩، ح ٣، باب القياء والأنفال وتفسير الخمس وحدوده وما يجب فيه؛ وسائل

الشيعة: ٩/ ٥٢٣، أبواب الأنفال، ب ١، ح ١. والرواية صحيحة.

«الأنفال ما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب»^(١).

ومنها: مرسله حماد بن عيسى المروية عن الكافي والتهذيب عن العبد الصالح عليه السلام وفيها: «وله بعد الخمس الأنفال، والأنفال كل أرض خربة قد باد أهلها، وكل أرض لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب، ولكن صالحوا صلحاً وأعطوا بأيديهم على غير قتال»^(٢)، الحديث.

(والأرض الموات التي باد أهلها أو لم يكن لها أهل، ورؤوس الجبال وبطون الأودية والآجام، وما يختص به ملوك أهل الحرب من الصوافي والقطنان غير المغصوبة، وميراث من لا وارث له).

ومنها: الأرض الموات، وهي كل أرض معطلة لا يمكن الانتفاع بها إلا بعمارتها وإصلاحها سواء ملكت، ثم باد أهلها أو لم يجر عليها ملك بلا خلاف ظاهر^(٣).

الأرض الموات
وتعريفها

وتدل عليه الأخبار المذكورة في خصوص الأرض الخربة، وفي التي لم يكن لها أهل ما في المرسله المذكورة من قوله عليه السلام: «وله رؤوس الجبال، وبطون الأودية، والآجام، وكل أرض ميتة لا رب لها، وله صوافي الملوك

(١) تفسير العياشي: ٤٧/٢؛ وسائل الشيعة: ٥٣٢/٩، أبواب الأنفال، ب، ١، ح ٢٣. والرواية مرسله.

(٢) الكافي: ١/٥٤٠-٥٤١، ح ٤، باب الفيء والأنفال وتفسير الخمس وحدوده وما يجب فيه؛ تهذيب الأحكام: ٤/١٢٨-١٣٠، ح ٢، باب قسمة الغنائم؛ وسائل الشيعة: ٥٢٤/٩، أبواب الأنفال، ب، ١، ح ٤.

(٣) القنعة: ٢٧٨؛ الكافي في الفقه: ١٧٠؛ المراسم: ١٤٠؛ المبسوط: ١/٢٦٣؛ المهذب: ١/١٨٣؛ إشارة السبق: ١٤٥؛ الوسيلة: ١٣٣؛ غنية النزوع: ٢٠٤؛ السرائر: ١/٤٩٧؛ إصباح الشيعة: ١٢٨.

ما كان في أيديهم على غير وجه الغضب، لأنّ الغضب كلّهُ مردود، وهو وارث من لا وارث له يعول من لا حيلة له»، الحديث.

والظاهر أنّ تقييد الأرض الموات بالقيّد المذكور احتراز عمّا كان لها مالك معروف، فإنّها إن كانت مملوكة بدون الإحياء تكون له بلا خلاف ظاهراً، وإن كانت مملوكة بالإحياء ففي زوال ملكيّتها بعروض الخراب لها ورجوعها إلى ملك الإمام عليه السلام وعدمه قولان في باب الإحياء.

ومنها: المذكورات في المتن، ويدلّ عليه ما في المرسلة المذكورة، وصحيفة داود بن فرقد قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام: قطائع الملوك كلّها للإمام، وليس للناس فيها شيء»^(١).

والمراد من القطائع الأراضي المقتطعة لهم والصفايا هي المنقولات النفيسة التي تكون للملوك.

(وفي اختصاصه بالمعادن تردّد، أشبهه أنّ الناس فيها شرع، وقيل: إذا غزا قوم بغير إذنه فغنيمتهم له، والرواية مقطوعة).

اختلف في المعادن هل هي من الأنفال أم لا؟ فنسب القول بأنّها من الأنفال^(٢) إلى جماعة من أعيان القدماء، كالكليني^(٣) والقميّ^(٤) والشيخين^(٥) الأنفال أولاً؟

(١) تهذيب الأحكام: ٤/ ١٣٤، ح ١١، باب الأنفال؛ وسائل الشيعة: ٩/ ٥٢٥، أبواب الأنفال، ب ١، ح ٦.

(٢) في الأصل: «المعادن» بدل «الأنفال»، وما أثبتناه أصوب.

(٣) الكافي: ١/ ٥٣٨، باب الفياء والأنفال وتفسير الخمس وحدوده وما يجب فيه.

(٤) هذا هو المستفاد من رواية رواها القمي. تفسير القمي: ١/ ٢٥٤.

(٥) المنتعة: ٢٧٨؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ١٣٢، باب الأنفال.

والقاضي ^(١)، وقيل: لا، بل خصوص المعدن الذي في أرض الإمام عليه السلام من الأنفال، وهو مذهب جمهور المتأخرين ^(٢).

واستدلّ للقول الأوّل بموثقة إسحاق بن عمّار المروية في تفسير القميّ عن الأنفال فقال: «هي القرى التي قد خربت وانجلى أهلها، فهي لله وللرسول صلى الله عليه وآله، وما كان للملوك فهو للإمام، وما كان من الأرض الخربة لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب، وكلّ أرض لا رب لها، والمعادن منها، ومن مات وليس له مولى فماله من الأنفال» ^(٣).

المرويّ في تفسير العياشي عن أبي بصير: «وما الأنفال؟ قال: منها المعادن والآجام» ^(٤)، الحديث، والأخبار الدالة على أنّ الدنيا وما عليها لرسول الله صلى الله عليه وآله مع ما دلّ أنّ ما لرسول الله صلى الله عليه وآله للإمام عليه السلام، ومنها المعادن ^(٥).

ويمكن الجواب بأنّ الأخبار الدالة على أنّ الدنيا وما عليها لرسول الله صلى الله عليه وآله مؤوّلة إلى معنى لا ينافي ملكيّة الناس، ولذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام كانوا يعاملون مع أموال الناس معاملة ملك الغير، وغير الموثقة المذكورة ضعيفة السند ولم يعلم اعتماد القدماء عليها حتّى ينجر السند.

(١) المهذب: ١٨٦/١.

(٢) منتهى المطلب: ٥٧٣/٨؛ الروضة البهية: ٨٦/٢.

(٣) تفسير القمي: ٢٥٤/١؛ وسائل الشيعة: ٥٣١/٩، أبواب الأنفال، ب، ١، ح ٢٠. الرواية ضعيفة للكلام في تفسير القمي، راجع ما حرّرنا حوله في هامش ترجمة علي بن إبراهيم في جامع الرواة.

(٤) تفسير العياشي: ٤٨/٢؛ وسائل الشيعة: ٥٣٣/٩، أبواب الأنفال، ب، ١، ح ٢٨. والرواية مرسلة.

(٥) الكافي: ٤٠٧/١ - ٤١٠، باب أنّ الأرض كلّها للإمام عليه السلام.

وأما الموثقة، فدالاتها غير ظاهرة، لأنّ بعض النسخ أبدل فيه لفظ «منها» بعد لفظ المعادن بـ«فيها»، وعلى تقدير صحّة لفظ «منها» يمكن رجوع الضمير إلى الأرض، خصوصاً مع القرب لا إلى الأنفال، فلعلّ ذهاب القدماء كان من جهة الاستظهار الذي لا يتمّ عند المتأخّرين، ومع ذلك كلّه يكون التردّد في محلّه.

وأما الغنيمة الحاصلة بالغزو بغير إذن الإمام عليه السلام، فالمشهور أنّه للإمام عليه السلام ^(١)، واستدلّ عليه بمرسلة العباس الورّاق عن رجل سمّاه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا غزا قوم بغير إذن الإمام عليه السلام فغنموا كانت الغنيمة كلّها للإمام، وإذا غزوا بأمر الإمام عليه السلام فغنموا كان للإمام الخمس» ^(٢)، وضعف السند منجبر بالشهرة ونفي الخلاف.

الغنيمة الحاصلة
بالغزو بغير إذن
الإمام عليه السلام

ويمكن الاستدلال بمفهوم القيد الوارد في صحيحة معاوية بن وهب أو حسنته بإبراهيم بن هاشم قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: السرية يبعثها الإمام فيصيبون غنائم كيف يقسم؟ قال: إن قاتلوا عليها مع أمير أمره الإمام عليه السلام أخرج منها الخمس لله وللرسول صلى الله عليه وآله، وقسم بينهم أربعة أخماس، وإن لم يكونوا قاتلوا عليها المشركين كان كلّ ما غنموا للإمام يجعله حيث أحب» ^(٣) حيث إنّ الأصل في القيود المدخّلية في الحكم.

(١) الكافي في الفقه: ٢٥٩؛ المبسوط: ٢/٧٤؛ المهذب: ١/١٨٦؛ الوسيلة: ٢٠٢؛ السرائر:

٢/٣٤٨؛ إصباح الشيعة: ١٢٨؛ الجامع للشرائع: ١٥٠.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/١٣٥، ح ١٢، باب الأنفال؛ وسائل الشيعة: ٩/٥٢٩، أبواب الأنفال،

ب ١، ح ١٦.

(٣) الكافي: ٥/٤٣، ح ١، باب قسمة الغنيمة؛ وسائل الشيعة: ٩/٥٢٤، أبواب الأنفال، ب ١، ح ٣.

المسألة الثانية:
حرمة التصرف في ما
يختص بالإمام عليه السلام

[المسألة] (الثانية: لا يجوز التصرف فيما يختص به مع وجوده [في ما
بيننا] ^(١) إلا بإذنه، وفي حال الغيبة لا بأس بالمناكح، وألحق الشيخ
المساكن والمتاجر).

لا إشكال في حرمة التصرف فيما يختص بالإمام عليه السلام، كما هو الشأن في
سائر الأملاك بالإضافة إلى مالها بمقتضى القواعد وأصول المذهب، ولكن
وقع الخلاف بين الأصحاب في الأنفال، بل ما يستحقه بالخمس في أنه هل
أبيح للشيعة مطلقاً أو في الجملة في زمان الغيبة أو مطلقاً؟ على وجوه.
فمن الشهيدين ^(٢) وجماعة ^(٣) التصريح بإباحة الأنفال جميعها للشيعة في
زمان الغيبة.

وعن كثير من الأصحاب قصر الإباحة والتحليل على المناكح والمساكن
والمتاجر ^(٤).

وحكي عن المفيد قصر التحليل على المناكح ^(٥).

وعن أبي الصلاح في المختلف تحريم الثلاثة ^(٦).

فنقول: لا ينبغي الارتياح في حلية ما كان من الأنفال من قبيل

(١) كذا في الطبعة السابقة، وما بين المعقوفين ليس من متن المختصر النافع، ولعله من إضافات
محقق الطبعة السابقة.

(٢) البيان: ٢٢١؛ الدروس الشرعية: ١/٢٦٤؛ الروضة البهية: ٢/٨٥.

(٣) المهذب البارع: ١/٥٦٨؛ ذخيرة المعاد: ٢/٤٩١.

(٤) النهاية: ٢٠٠؛ المهذب: ١/١٨١؛ السرائر: ١/٤٩٨؛ إصباح الشيعة: ١٢٨؛ شرائع

الإسلام: ١/١٦٧؛ الجامع للشرائع: ١٥١؛ تذكرة الفقهاء: ٥/٤٤٣.

(٥) المقنعة: ٢٨٥.

(٦) مختلف الشيعة: ٣/٣٤٠. ولاحظ الكافي في الفقه: ١٧٤.

الأرضين الموات والمعادن ورؤوس الجبال ويطون الأودية والأجام وتوابعها، لجران السيرة على المعاملة معها معاملة المباحات الأصلية، فلا ريب في إباحتها للشيعة، ويشهد لها جملة من الأخبار:

منها: صحيحة عمر بن يزيد عن أبي سيار مسمع بن عبد الملك - في حديث - قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني كنت ولّيت الغوص فأصبت أربعمئة ألف درهم وقد جئت بخمسها ثمانين ألف درهم وكرهت أن أجسها عنك وأعرض لها وهي حقك الذي جعل الله تعالى لك في أموالنا، فقال: مالنا من الأرض وما أخرج الله منها إلا الخمس؟! يا أبا سيار، الأرض كلّها لنا فما أخرج الله منها من شيء فهو لنا.

قال: قلت له: أنا أحمل إليك المال كلّه، فقال لي: يا أبا سيار، قد طيّبناه لك وأحللناك منه فضّم إليك مالك، وكل ما كان في أيدي شيعتنا من الأرض فهم فيه محلّون ومحلّل لهم ذلك إلى أن يقوم قائمنا عليه السلام، فيجيبهم طسّق^(١) ما كان في أيديهم ويترك الأرض في أيديهم، وأمّا ما كان في أيدي غيرهم، فإنّ كسبهم من الأرض حرام عليهم حتى يقوم قائمنا عليه السلام، فيأخذ الأرض من أيديهم، ويخرجهم منها صغرة^(٢)».

وأما المناكح والمساكن والمتاجر، فقد صرح جماعة بحلّيتها في زمان الغيبة، وقد وقع التصريح بها للشيعة في المرسل المروي عن غوالي اللآلي عن الصادق عليه السلام قال: «سأله بعض أصحابه فقال: يا ابن رسول الله، ما

(١) الوظيفة من خراج الأرض المقررة عليها، فارسي معرب. مجمع البحرين: ٢٠٦/٥.

(٢) الكافي: ٤٠٨/١، ح ٣، باب أنّ الأرض كلّها للإمام عليه السلام؛ تهذيب الأحكام: ١٤٤/٤،

ح ٢٥، باب الزيادات؛ وسائل الشيعة: ٥٤٨/٩، أبواب الأنفال، ب، ٤، ح ١٢.

حال شيعتكم فيما خصّكم الله به إذا غاب غائبكم واستتر قائمكم؟ فقال عليه السلام: ما أنصفناهم إن أخذناهم، ولا أحببناهم إن عاقبناهم، [بل] نبيح لهم المساكن لتصحّ عباداتهم، ونبيح لهم المناكح لتطيب ولادتهم، ونبيح لهم المتاجر ليزكو أموالهم^(١).

ويدلّ عليها أيضاً في الجملة أو مطلقاً جملة من الأخبار:

روايات المسألة

منها: المروي عن تفسير العسكري عليه السلام عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام: «أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله: قد علمت يا رسول الله أنه سيكون بعدك ملك عضوض^(٢) وجبر فيستولى على خمسي من السبي والغنائم ويبيعونه، فلا يحلّ لمشتريه، لأن نصيبي فيه، فقد وهبت نصيبي منه لكلّ من ملك شيئاً من ذلك من شيعتي لتحلّ لهم منافعهم من مأكّل ومشرب، ولتطيب موالدهم، ولا يكون أولادهم أولاد حرام^(٣)».

ومنها: الأخبار المذكورة سابقاً التي يظهر منها إباحة الخمس بناء على حملها على حلّة هذه الثلاثة.

والمراد من المناكح - كما صرح به غير واحد^(٤) - السراري المغنومة من أهل الحرب، فإنّه يباح للشيعية في زمان الغيبة تملكها بالشراء ونحوه ووطؤها وإن كان جميعها للإمام عليه السلام كما لو كانت الغنيمة بغير إذنه بناءً على

المراد من المناكح

والمساكن والمتاجر

(١) عوالي اللآلي: ٥ / ٤.

(٢) ملك عضوض: الذي فيه عسف وظلم. النهاية لابن الأثير: ٣ / ٢٥٣.

(٣) تفسير العسكري عليه السلام: ٨٦؛ وسائل الشيعة: ٩ / ٥٥٢، أبواب الأنفال، ب، ٤، ح، ٢٠. الرواية

ضعيفة على كلام في التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السلام.

(٤) مسالك الأفهام: ١ / ٤٧٥؛ مجمع الفائدة والبرهان: ٤ / ٣٦٠.

كونها من الأنفال أو بعضها، كما لو كانت الغنيمة مع الإذن، أو قلنا بأنه لا يجب فيها مطلقاً إلا الخمس.

والمراد بالمساكن ما يتخذ منها في الأرض المختصة بالإمام عليه السلام كالمملوكة بغير قتال ورؤوس الجبال ونحوها، أو المشتركة بينه وبين غيره كالمفتوحة عنوة المنتقلة إلى الشيعة من أيدي المخالفين^(١).

والمراد بالمُتاجر المال المتقلّ ممن لا يَحْمَسُ^(٢)، والقدر المتيقّن منه فيما إذا كان ممن يستحلّ الخمس كالمخالف وشبهه لا مطلق ممن لا يَحْمَسُ، لانصراف أدلّة التحليل إليه، وعلى تقدير منع الانصراف اتّجه صرفها إليه جمعاً بينها وبين الأخبار الدالّة على أنّه لا يحلّ شراء شيء من الخمس.

ولا يخفى أنّه بناء على تفسير المساكن وغيرها بما ذكر لا اختصاص لها بالتحليل، بل كلّ ما يكون من الأنفال أو يأخذ ممن يستحلّ الخمس أو يؤخذ من السلطان الجائر الذي يرى لنفسه الولاية يكون محللاً للشيعة.

ثمّ إنّّه قد يقال: المقصود بالتحليل والإباحة الواردة في الأخبار وفي كلمات الأصحاب ليس مجرد جواز التصرف وحليّة الانتفاع وإلا لم يجرى وطء الأمة ولا البيع ولا العتق ولا بيع المسكن ووقفه، بل المقصود إمضاء جميع التصرفات المتعلقة بما يستحقّه الإمام عليه السلام من النقل والانتقال والتملّك بالحيازة وغير ذلك على النحو المتعارف، فلا يجب حينئذ تطبيقها على القواعد الكلّية^(٣).

(١) مجمع الفائدة والبرهان: ٤ / ٣٦١.

(٢) السرائر: ١ / ٤٩٨؛ مسالك الأفهام: ١ / ٤٧٦.

(٣) مصباح الفقهي: ١٤ / ٢٧١.

ويمكن أن يقال: لا مانع من التطبيق على القواعد، وقد سبق الكلام في هذا، وحاصله أنه كما يلتزم في مثل كل مبيع تلف قبل قبضه فهو من مال بائعه بأن التالف قبل تلفه أنا ما انتقل إلى البائع ثم تلف من ماله، ويلتزم في المعاطاة بناء على القول بإفادتها الإباحة لا الملكية بأنه مع التلف أو التصرف ينتقل غير الملك إلى المباح له ويصير ملكاً صوتاً للقواعد كذلك يمكن القول في المقام بأنه ما لم يقع التصرف المحتاج إلى الملكية كالوطف والبيع على القول بأن حقيقته أن يرجع الثمن إلى مالك الثمن، ويرجع الثمن إلى مالك الثمن، والمعنى المحتاج إلى الملكية لا ملكية في البين، بل مجرد الإباحة ومع وقوع ما يحتاج إلى الملكية تحصل الملكية أنا ما صوتاً للقواعد المسلمة، ولا حاجة إلى بعض التوجيهات البعيدة.

(الثالثة: يصرف الخمس إليه مع وجوده [بيننا]^(١)، وله ما يفضل عن كفاية الأصناف من نصيبهم وعليه الإتمام لو أعوز، ومع غيبته يصرف إلى الأصناف الثلاثة مستحقهم).

المسألة الثالثة:
صرف ما يختص
بالإمام عليه السلام

إثبات لزوم التأدية إلى الإمام عليه السلام في زمان الحضور من الأخبار مشكل مع عدم مطالبته وإن اشتهر بين الفقهاء في جميع الخمس وإن كان لازماً في خصوص حق الإمام عليه السلام.

وقد يوجه بأن إفراز حق الإمام لا يجوز بغير إذنه، فلا بد من تأدية المجموع إليه، لكن هذا لا يثبت المطلوب، لإمكان أن يؤدي الخمس إلى

(١) كذا في الطبعة السابقة، وما بين المعقوفين ليس من متن المختصر النافع، ولعله من إضافات محقق الطبعة السابقة.

المستحقّ ويوكّل في تأدية سهم الإمام عليه السلام إليه، فيكون المؤدّي مشتركاً بين الإمام عليه السلام والمستحقّ من الطوائف الثلاثة.

وأما أنّ الفضل له عليه السلام ومع الإعواز يتمّ، فتدلّ عليه مرسلّة حمّاد المتقدّمة وغيرها.

وقد يستشكل وجوب التتميم مع الإعواز بأنّ هذا مخصوص بزمان بسط اليد كالسلاطين الذين ينقل إليهم الخراج ويصرفونه في مصارفه، وأما مع عدم بسط اليد، فليس التتميم عليه ^(١).

ولا يخفى أنّ حكم المذكور ليس حكماً لمجموع الأحماس التي تنقل إلى الإمام عليه السلام مع بسط اليد بل هو حكم لكلّ فرد منه، ومن المعلوم أنّه لا يفي بالبسط على مجموع أفراد الطوائف الثلاثة، ولهذا يقال: كلّ صنف من الأصناف يكون مصرفاً لا بأفراده، لعدم إمكان صرف مقدار قليل من الخمس في الأفراد الغير المحصورة، ومع عدم حضور الإمام عليه السلام يصرف إلى الأصناف الثلاثة ما يستحقّون من النصف، لما سبق من عدم العمل بالأخبار التي يظهر منها الإباحة، وتقديم الأخبار المبالغة لها، فلا بدّ من إيصال الحقّ إلى مستحقّه، والوجه الذي ذكر لوجوب تأدية مجموع السهام إلى الإمام عليه السلام من أنّه ليس لمن عليه الخمس إفراد حقّ الإمام عليه السلام يأتي هنا، فلا بدّ لردّه كلّاً إلى من يتصدّى حقّ الإمام، وهو الحاكم، ومع عدم التمكن عدول المؤمنين، وقد سبق عدم تماميّة الوجه المذكور.

(وفي مستحقّه ﷺ أقوال: أشبهها جواز دفعه إلى من يعجز حاصلهم من الخمس عن قدر كفايتهم على وجه التتمّة لا غير).

الأقوال المعروفة [فيه]:

أحدها: أنّ ما يستحقّه من النصف مباح للشيعه، نسب هذا القول إلى الديلمي على ما حكى عن ابن فهد^(١) في شرح النافع.

ولا يظهر له وجه إلا أن يتمسك بالأخبار الدالة على إباحة الخمس كلّاً، وقد سبق الكلام فيه، وعلى تقدير القول بالإباحة لا تخصيص لسهم الإمام^(٢)، بل لا بدّ من القول بإباحة الكلّ.

والثاني: أنّه يجب عزله وحفظه ثمّ يوصى به عند ظهور أماره الموت^(٣).

والثالث: أنّه يدفن^(٤).

والظاهر أنّ القائل في القول الثاني والثالث نظره إلى مجموع الخمس حتّى حقّ الطوائف الثلاث، ولا ريب في ضعفه، لأنّه يوجب حرمان المستحقين الطوائف الثلاث.

والرابع: الوصاية أو الدفن في خصوص سهمه^(٥).

وضعت هذا القول بأنّ الدفن تعريض للمال معرض التلف، وتضييع

(١) المهذب البارع: ١/ ٥٧٢.

(٢) المقتنة: ٢٨٦.

(٣) لم نثر على من قال بذلك. نعم، حكى هذا القول جماعة عن بعض المقتنة: ٢٨٥؛ المبسوط:

١/ ٢٦٤.

(٤) النهاية: ٢٠١.

له، وتصرف بغير رضا صاحبه؛ والوصية أيضاً كذلك، وليس هذا مثل الوصية بالنسبة إلى مال الغائب للفرق بينهما؛ كما لا يخفى.

والخامس: صرف حصته عليه السلام إلى الطوائف الثلاث على وجه التمهة^(١)، ويظهر وجهه مما ذكر.

وقد يقال بجواز صرفه في الطوائف الثلاث، بل وغيرهم من جهة القطع برضا الإمام عليه السلام به، وكفاك شاهداً لذلك التبعية في أحوال الأئمة عليهم السلام وما صدر منهم من أخبار التحليل، فإنه يستفاد منه استفادة قطعية أن أحب ما يكون لديهم التوسعة على الشيعة والإرفاق بهم.

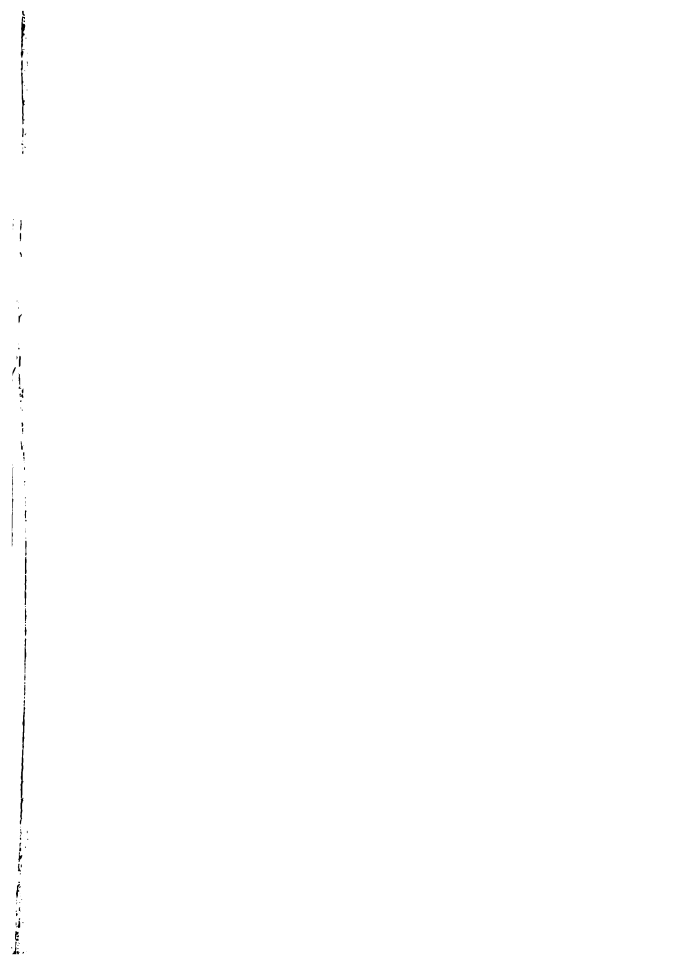
ولقائل أن يقول: القطع بالرضاء لا يفيد في حصول الملكية، ألا ترى أنه لو قطع برضى أحد يبيع ملكه فباع القاطع لا يخرج البيع عن الفضولية، وكذلك الهبة، نعم، الأكل والشرب وأمثالهما من التصرفات يكفي فيه الرضاء الباطني، وأما مثل البيع والهبة والعتق ونحوها، فالرضاء الباطني لا يكفي.

والحمد لله أولاً وآخراً.

وقد فرغ مؤلفه الفقير في ليلة السابع عشر النجومية

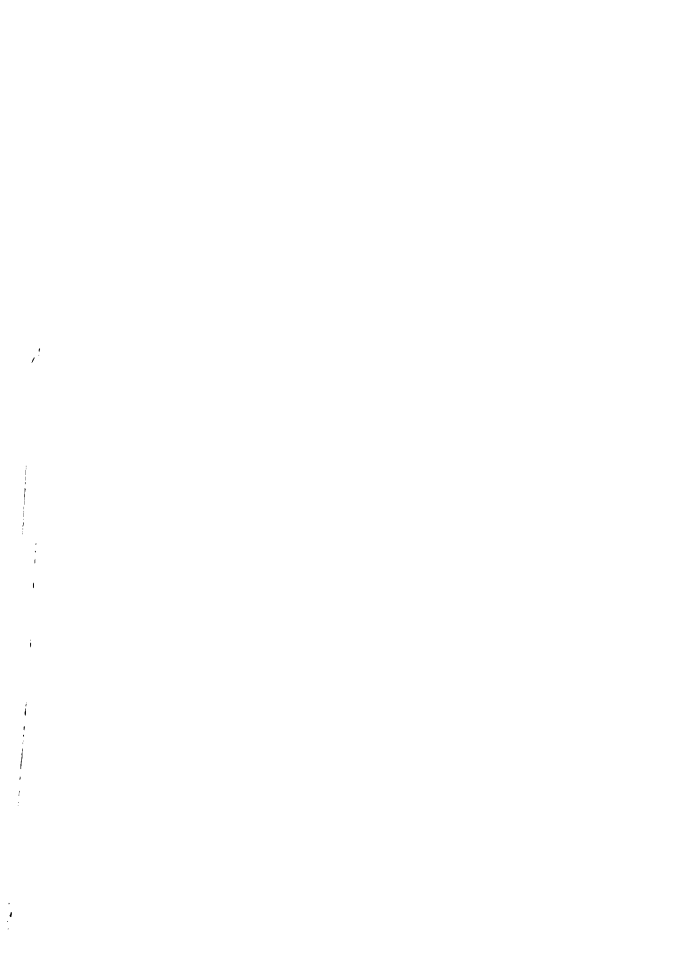
من شهر المحرم الحرام من عام ١٣٨٣ هـ

أحمد الموسوي الخوانساري



A decorative rectangular border with intricate floral and geometric patterns at the corners and midpoints of each side. The border consists of multiple parallel lines with ornate designs at the four corners and the center of each side.

كتاب الصوم



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين،
ولعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين.

(كتاب الصوم)

(وهو يستدعي بيان أمور):

[الأمر] (الأول: الصوم).

تعريف الصوم

(وهو الكف عن المفطرات مع النية، ويكفي في شهر رمضان نية القرية
وغيره يفتقر إلى التعيين، وفي النذر المعين تردد).

الصوم في اللغة
والشرع

الصوم في اللغة: الإمساك، فعن أبي عبيدة أنه قال: «كل ممسك عن
طعام أو كلام أو سير فهو صائم»^(١).

وفي القاموس: «صام صوماً وصياماً واصطام: أمسك عن الطعام
والشراب والكلام والنكاح»^(٢).

وظاهر كلامهما أن الصوم لغة هو الإمساك عن أشياء مخصوصة إلا أن
يكون نظرها إلى بيان بعض المصاديق.

(١) لسان العرب: ١٢/٣٥١، صوم.

(٢) القاموس المحيط: ٤/١٤١، صوم.

وكيف كان، فهو في عرف المشرّعة وإطلاقات الشارع الكفّ عن المفطرات مع النية بمعنى قصد القربة، ومع كون اليوم ظرفاً لا حاجة إلى التقييد به، ومع الالتفات إلى المفطرات تفصيلاً لا إشكال، ومع عدم الالتفات تفصيلاً قد يقال بكفاية قصد الكفّ عمّا هو مفطر ولو لم يلتفت بمفطرية بعضها، وهذا غير بعيد مع العزم على الكفّ عمّا هو طرف الشبهة، وأمّا عدم العزم كذلك، فيشكل مع تصريح الفقهاء-رضوان الله تعالى عليهم-باعتبار الكفّ عن المفطرات مع النية.

اعتبار النية في الصوم
وأما النية، فقد مرّ في مباحث العبادات من الوضوء والغسل وغيرهما الاكتفاء فيها بالإرادة الإجمالية المنبثقة عن الأمر أو الرجحان، وعدم الحاجة إلى إرادة تفصيلية مقارنة لأول آتات الأخذ في الإطاعة.

ثمّ إنّه قد يقال: لا يعتبر في الصوم أن يكون التروك المعتبرة فيه صادرة عن عزمه، كما يعتبر ذلك في الأفعال الاختيارية الوجودية، لأنّ للتروك أسباباً لا تنهاه، فربّما يجتمع مع العزم على الترك عدم المقتضي للفعل، فيكون الترك حينئذ مستنداً في العرف إلى عدم المقتضي لا العزم على الترك، فالمعتبر الترك مع النية لا الناشئ عن النية بخلاف العبادات التي تعلق التكليف فيها بالفعل.

ولا يخفى أنّ العبادات الوجودية أيضاً قد يكون بعض أجزائها وشرائطها خارجة عن الاختيار، فلو كان المصلّي قائماً بغير اختيار بحيث لا يقدر على غير القيام كان قيامه الذي [هو] جزء صلاته خارجاً عن

قدرته، فالقيام ليس بناشئ عن النية، كما أنه قد يكون ركوعه وسجوده أيضاً بغير اختياره، كما لو كانا بفعل الغير قهراً^(١).

ولا يخفى أنه على هذا التقدير كما لا تكون الأفعال ناشئة عن النية، لا تكون مع النية أيضاً، لأن النية عبارة عن الإرادة التفصيلية أو الإجمالية المعبر عنها بالداعي قرابة إلى الله تعالى، فمع عدم الاختيار كيف تتحقق حتى يقال: تحقق الفعل مع النية، فالطائف بالبيت بغير اختيار منه، بل بفعل الغير قهراً أو الراكع والساجد بفعل الغير قهراً هل خرج عن عهدة التكليف بمجرد العزم التقديري بمعنى أنه لو لم يكن مقهوراً لكان عازماً على المكلف به قرابة إلى الله تعالى.

ولازم ما ذكر أنه لو لم يكن المكلف قادراً على شيء من المفطرات كان إمساكه الناشئ عن عدم التمكن كافياً في صحة صومه لو كان له عزم تقديري بمعنى أنه لو كان متمكناً لكان تاركاً لها قرابة إلى الله تعالى، والالتزام به مشكل.

والظاهر عدم الفرق بين العبادات، وعلى هذا، فصحة الصوم مع الغفلة على خلاف القاعدة، ومجرد كون الترك مع الغفلة ناشئاً عن العزم السابق لا يصحح، ولذا لا يكتفى في مثل الصلاة بالعزم السابق الموجب لتحقيق الفعل مع الغفلة حال الفعل بحيث لو سئل لم يلتفت إلى كونه مصلياً.

ثم إن الظاهر أنه يعتبر تعيين الأمور به بحيث يتميز عن غيره مما يشاركه

في الجنس، ولا فرق في ذلك بين وحدة الطلب وتعدده، ألا ترى أنه لو أمر المولى بضرب اليتيم تأديباً ليس للبعد ضربه لا بعنوان التأديب مع أنّ الطلب واحد.

نعم، يمكن أن يصير الطلب طريقاً إلى تعيين المأمور به، فيقصد المأمور ما هو مطلوب بالطلب المتوجه إليه، ولعلّ نظر المصنف رحمته إلى هذا حيث قال: «يكفي في شهر رمضان نيّة القربة»، لكنّه يتأتى السؤال عن الفرق بين شهر رمضان وغيره حيث يمكن في غيره جعل الطلب طريقاً إلى التعيين، كما لو كان الطلب متعلقاً بقضاء صوم شهر رمضان، ولا يجب عليه صوم آخر.

وقد يفرق^(١) بين صوم رمضان وغيره بأنّ صوم رمضان المبارك حيث لا يشاركه غيره في زمانه لا يحتاج إلى فصل غيره يميّزه عن سائر الأنواع وراء إضافته إلى زمانه، فالزمان بالنسبة إلى سائر أنحاء الصوم ظرف لتحقيقها، وبالنسبة إلى صوم رمضان مقوم لمفهومه، ولازم هذا كفاية قصد صوم الغد مع الشكّ في أنّه آخر شعبان أو أوّل رمضان بأيّ قصد كان والظاهر عدم التزامهم به، كما سيجيء إن شاء الله تعالى.

وأما النذر المعين، فوجه التردّد في كفاية مجرد قصد القربة فيه ملاحظة أنّ الزمان غير قابل لصوم آخر غير المنذور، فيكفي مجرد قصد القربة، كصوم رمضان، وملاحظة أنّ مجرد هذا لا يكفي.

ألا ترى أنّ الوقت المختصّ بصلاة الفريضة غير صالح لصلاة أخرى،

ومع ذلك لا بدّ من قصد الفريضة الخاصّة، ومجرّد قصد القرية لا يكفي.

(ووقتها ليلاً، ويجوز تجديدها في شهر رمضان إلى الزوال، وكذا في القضاء ثم يفوت وقتها، وفي وقتها للمندوب روايتان، أصحهما مساواة الواجب).

لا إشكال في أنّه يعتبر في العبادات حصولها من أولها إلى آخرها بقصد الإطاعة فلا بدّ فيها من إرادة باعثة للمكلف، والظاهر كفاية الإرادة الإجمالية من أول العمل إلى آخره، خلافاً للمعروف من لزوم الإرادة التفصيلية أول العمل وكفاية الإجمالية إلى آخره، وهي التي يعبر عنها بالاستدامة الحكمية، هذا في غير الصوم.

وأما الصوم، فيكفي فيه الإرادة ليلاً وإن نام وغفل، لكنّه لا بدّ أن يكون المكلف غير منصرف عن قصده.

وقد يدعى أنّ اعتبار المقارنة في الصوم مخالف للضرورة فضلاً عن لزوم الحرج، فإنّ تحصيل المقارنة غالباً إمّا متعذر أو متعسر^(١).

ولا يخفى أنّ هذا في صورة لزوم الإرادة التفصيلية دون الإرادة الإجمالية، فالمعتبر في خصوص الصوم كفاية الإرادة الإجمالية الشأنية، لكنّه حيث كان هذا على خلاف القاعدة حيث لا يكتفى في سائر العبادات بهذا، يشكل الاكتفاء بالقصد الحاصل قبل الليل، كما لو نوى صوم يوم الجمعة قبله بأيام وغفل وأمسك يوم الجمعة عن المفطرات من دون التفات، بل لا بدّ من الاقتصار على القدر المتيقّن.

تجديد النيّة في شهر رمضان إلى الزوال، فادّعي عليه الإجماع^(١).
وأما تجديدها في شهر رمضان إلى الزوال بمعنى إيقاعها نهاراً فيما بين
رمضان إلى الزوال

ويشهد له ما روي: «أن ليلة الشكّ أصبح الناس فجاء أعرابي إلى
النبي ﷺ فشهد برؤية الهلال، فأمر النبي ﷺ منادياً ينادي: كلّ من لم يأكل
فليصم، ومن أكل فليمسك»^(٢)، فإنه كما يعمّ الشاكّ يعمّ الجاهل والغافل.
وضعف الرواية من جهة السند مجبور باشتهاها بين الأصحاب
واعتمادهم عليها، لكنّها لا تشمل العامد الملتفت، بل يشكل شمولها للناسي،
ودعوى القطع بعدم الفرق مشكلة.

وأما جواز التجديد بالمعنى المذكور في قضاء رمضان، فتدلّ عليه الأخبار:

روايات الواردة في
المسألة
منها: موقّعة عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الرجل يكون عليه أيام من
شهر رمضان ويريد أن يقضيها متى ينوي الصيام؟ قال: هو بالخيار إلى أن
تزول الشمس، فإذا زالت [الشمس] فإن كان نوى الصوم فليصم، وإن
كان نوى الإفطار فليفطر.

سئل: فإن كان نوى الإفطار يستقيم أن ينوي الصوم بعد ما زالت
الشمس؟ قال: لا»^(٣)، الحديث.

(١) الخلاف: ١٦٦/٢؛ المهذب: ٢٠٣/١؛ إشارة السبق: ١١٥؛ غنية النزوع: ١٣٦، وفيه
دعوى الإجماع؛ السرائر: ٣٧٣/١؛ إصباح الشيعة: ١٣٧؛ جامع الخلاف والوفاق: ١٥٥؛
المعتبر: ٦٤٦/٢، ويظهر منه الإجماع. والخلاف في المسألة منسوب إلى ابن أبي عقيل عليه السلام حيث
اشترط تبييت النية بلا فرق بين الناسي والعامد. مختلف الشيعة: ٣/٣٦٨.

(٢)المعتبر: ٦٤٦/٢. ولاحظ الهداية للمرغيناني: ١/١١٨؛ المبسوط للرخسي: ٣/٦٢.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤/٢٨٠، ح ٢٠، باب قضاء شهر رمضان وحكم من أفطر فيه على ←

ومنها: صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من أصبح وهو يريد الصيام، ثم بدا له أن يفطر، فله أن يفطر ما بينه وبين نصف النهار، ثم يقضي ذلك اليوم، فإن بدا له أن يصوم بعد ما ارتفع النهار فليصم فإنه يُحسب له من الساعة التي نوى فيها»^(١)، وهذه الصحيحة إطلاقها شامل لقضاء شهر رمضان.

وأما انتهاء وقتها عند الزوال، فهو المشهور بين الأصحاب في الصوم **انتهاه وقتها عند الزوال** الواجب، واستدل^(٢) عليه بموثقة عمار المذكورة، بل وصحيحة هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قلت له: الرجل يصبح ولا ينوي الصوم، فإذا تعالى النهار حدث له رأى في الصوم؟ فقال: إن هو نوى الصوم قبل أن تزول الشمس حسب له يومه، وإن نواه بعد الزوال حسب له من الوقت الذي نوى»^(٣) حيث دلّت على أنّ النية بعد الزوال لا تؤثر في احتسابه صوم يوم كامل.

ولا يخفى أنّ الموثقة مخصوصة بقضاء شهر رمضان، كما أنّ الصحيحة

→ التعمد والسيان ومن وجب عليه صيام شهرين متتابعين وأفطر فيها أو كان عليه نذر في صيام؛ الاستبصار: ١١٨/٢، ح ١، باب من أصبح بنية الإفطار إلى متى يجوز له تجديد النية لقضاء شهر رمضان؛ وسائل الشريعة: ١٣/١٠، أبواب وجوب الصوم، ب ٢، ح ١٠. والتعبير عنها بالموثقة لعمار الفطحي الثقة. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٧٩.

(١) تهذيب الأحكام: ٤/١٨٧، ح ٧، باب نية الصيام؛ وسائل الشريعة: ١٧/١٠، أبواب وجوب الصوم، ب ٤، ح ٧.

(٢) الحدائق الناضرة: ٤٧/١٣.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤/١٨٨، ح ١١، باب نية الصيام؛ وسائل الشريعة: ١٢/١٠، أبواب

وجوب الصوم ونيته، ب ٢، ح ٨.

متعرّضة لغير شهر رمضان، وأمّا صحيحة هشام، فهي على خلاف المطلوب أدلّ؛ كما لا يخفى.

فنقول: إنّ الرواية المذكورة- أعني ما روي من أمر النبي ﷺ بعد شهادة الأعرابي- إن كانت في حكم المطلق، فهي شاملة لبعده الزوال، وإن قلنا بأثباتها قضية في واقعة، فمن المحتمل أن تكون شهادة الأعرابي وأمره ﷺ في صبيحة ذلك اليوم، فلا مجال لتمديد الوقت إلى الزوال، فلا يتم الاستشهاد بها للمشهور، فلا بدّ من الاقتصار بالقدر المتيقّن حيث إنّ الحكم على خلاف الأصل، إلّا أن يقال: اعتبار النية من جهة الإجماع ولا إجماع على اعتبارها من أوّل العبادة في المقام، بل المتيقّن اعتبارها في الجملة ولو قبل الزوال.

ويظهر من ابن الجنيد القول بجواز تجديد النية بعد الظهر أيضاً^(١)، وحكي عن المفاتيح^(٢) والذخيرة^(٣) موافقته.

وتدلّ عليه صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج قال: «سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن الرجل يصبح ولم يطعم ولم يشرب ولم ينو صوماً وكان عليه يوم من شهر رمضان أله أن يصوم ذلك اليوم وقد ذهب عامّة النهار؟ قال: نعم، له أن يصوم، ويعتدّ به من شهر رمضان»^(٤).

(١) مختلف الشيعة: ٣/٣٦٧.

(٢) مفاتيح الشرائع: ١/٢٤٤.

(٣) ذخيرة المعاد: ٢/٥١٤.

(٤) تهذيب الأحكام: ٤/١٨٨، ح ١٣، باب نية الصيام؛ وسائل الشيعة: ١٠/١١، أبواب

وجوب الصوم ونيته، ب ٢، ح ٦.

ومرسلة أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: «الرجل يكون عليه القضاء من شهر رمضان ويصبح فلا يأكل إلى العصر أيجوز أن يجعله قضاء من شهر رمضان؟ قال: نعم»^(١)، ولكنه بعد إعراض المشهور يشكل الأخذ بمضمونها.

وأما الصوم المندوب، فيدلّ على امتداد وقت النية فيه إلى الزوال خبر ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ستل عن رجل طلعت عليه الشمس وهو جنب، ثم أراد الصيام بعد ما اغتسل ومضى ما مضى من النهار؟ قال: يصوم إن شاء وهو بالخيار إلى نصف النهار»^(٢).

وفي قبالة صحيحة هشام المتقدم، وخبر أبي بصير قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصائم المتطوع تعرض له الحاجة؟ قال: هو بالخيار ما بينه وما بين العصر، وإن مكث حتى العصر، ثم بدا له أن يصوم وإن لم يكن نوى ذلك، فله أن يصوم ذلك إن شاء»^(٣).

(١) تهذيب الأحكام: ٤/١٨٨، ح ١٢، باب نية الصيام؛ الاستبصار: ٢/١١٨-١١٩، ح ٢، باب من أصبح بنية الإفطار إلى متى يجوز له تجديد النية لقضاء شهر رمضان؛ وسائل الشيعة: ١٠/١١، أبواب وجوب الصوم، ب ٢، ح ٩.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/٣٢٢، ح ٥٧، باب الزيادات؛ وسائل الشيعة: ١٠/٦٨، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٢٠، ح ٣. فيه أبو عبد الله الرازي الضعيف.

(٣) الكافي: ٤/١٢٢، ح ٢، باب الرجل يصبح وهو يريد الصيام فيفطر ويصبح وهو لا يريد الصوم فيصوم في قضاء شهر رمضان وغيره؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/٩١، ح ١٨١٩، باب صوم التطوع وثوابه من الأيام المتفرقة؛ تهذيب الأحكام: ٤/١٨٦، ح ٤، باب نية الصيام؛ وسائل الشيعة: ١٠/١٤، أبواب وجوب الصوم، ب ٣، ح ١. والرواية صحيحة أو موثقة بساعة. راجع معجم رجال الحديث: ٨/٢٩٧.

وقد يقوى الامتداد إلى ما قبل الغروب بعدم صلاحية خبر ابن بكير لمكافأة صحيحة هشام ورواية أبي بصير لا سنداً ولا دلالة، ولا يخفى عدم القصور من جهة الدلالة، وأمّا من جهة السند فضعفه منجبر بعمل المشهور، وإن ذهب إلى القول الآخر جماعة، فلا بدّ من التخيير الأصولي والأخذ بأحد الطرفين.

هل يجوز تقديم نية شهر رمضان؟
شهر رمضان؟
(وقيل: يجوز تقديم نية شهر رمضان على الهلال ويجزئ فيه نية واحدة).

يمكن توجيه هذا بأنّ المسلّم لزوم النية في الصوم، سواء كانت فعلية أم تقديرية بحيث لو كان ملتفتاً لصام بالنية الفعلية، ولا دليل على أزيد، فالمرجع البراءة، ولازم ذلك كفاية النية ولو كانت قبل سنة واتفق الإمساك بغير قصد فعلي، ولا أظنّ أن يلتزم به.

وأما إن قلنا بأنّ الصوم حاله حال سائر العبادات في الحاجة إلى النية الفعلية غاية الأمر دلّ الدليل على جواز أن ينوي صوم الغد ليلاً وينام إلى الصبح، فلا بدّ من الاختصار على المتيقّن من التوسعة في نية الصوم.

صوم يوم الشك
(ويصام يوم الثلاثين بنية الندب ولو اتفق من رمضان أجزاً ولو صام بنية الواجب لم يجز، وكذا لو ردّد نيته؛ وللشيخ قول آخر).

إجزاء يوم الثلاثين
بنية الندب ورواياته
أما إجزاء يوم الثلاثين بنية الندب، فيدلّ عليه موثقة ساعة قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل صام يوماً ولا يدري أ من شهر رمضان هو أم من غيره؟ فجاء قوم فشهدوا أنّه كان من شهر رمضان، فقال بعض الناس عندنا: لا يُعتدّ به، فقال: بلى.

فقلت: إتهم قالوا: صمت وأنت لا تدري أمن شهر رمضان هذا أم من غيره، فقال: بلى فاعتد به، فإنما هو شيء وفقك الله له، إنما يصام يوم الشك من شعبان، ولا يصومه من شهر رمضان، لأنه قد نهي أن ينفرد الإنسان بالصيام في يوم الشك، وإنما ينوي من الليلة أنه يصوم من شعبان، فإن كان من شهر رمضان أجزأ عنه بتفضل الله وبها قد وسع على عباده، ولو لا ذلك لهلك الناس»^(١).

ومن قوله عليه السلام: «ولا يصومه من شهر رمضان» إلى آخره، يستفاد عدم الإجزاء لو صام بنية الواجب.

وتدل عليه أيضاً صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «في الرجل يصوم اليوم الذي يشك فيه من رمضان؟ فقال: عليه قضاؤه وإن كان كذلك»^(٢).

وقوله: «من رمضان» يمكن أن يكون متعلقاً بـ«يصوم»، فيكون النظر إلى الصوم المنهي عنه، ويحتمل أن يكون متعلقاً بقوله: «يشك فيه»، فيقيّد بصورة النهي بقرينة الموثقة وغيرها.

(١) الكافي: ٤/ ٨٢، ح ٦٦، باب اليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان هو أو من شعبان؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ١٨٢، ح ٩، باب فضل صيام يوم الشك والاحتياط لصيام شهر رمضان؛ الاستبصار: ٢/ ٧٩، ح ٧، باب صيام يوم الشك؛ وسائل الشيعية: ١٠/ ٢١، أبواب وجوب الصوم، ب ٥، ح ٤. والتعبير عنها بالموثقة لعثمان بن عيسى. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٨١٧.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/ ١٨٢، ح ٨، باب فضل صيام يوم الشك والاحتياط لصيام شهر رمضان؛ الاستبصار: ٢/ ٧٨، ح ٦، باب صيام يوم الشك؛ وسائل الشيعية: ١٠/ ٢٥، أبواب وجوب الصوم، ب ٦، ح ١.

وفي المقام وردت أخبار أخر:

منها: خبر هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه قال: في يوم الشك: من صامه قضاؤه وإن كان كذلك، يعني من صامه على أنه من شهر رمضان بغير رؤية قضاؤه وإن كان يوماً من شهر رمضان، لأن السنة جاءت في صيامه على أنه من شعبان ومن خالفها كان عليه القضاء»^(١)، هكذا حكى عن التهذيب.

فيحتمل كون التفسير^(٢) من كلام الشيخ أو أحد الرواة.

ومنها: خبر الحسين بن زيد عن الصادق، عن آبائه عليهم السلام: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله نهي عن صيام ستة أيام: يوم الفطر، ويوم الشك، ويوم النحر، وأيام التشريق»^(٣).

فلا بد من حملها على غير صورة الصيام، على أنه من شعبان بقريئة المؤثقة أو التقيّة بقريئة ما فيها من قول الراوي فيها: «فقال بعض الناس» إلى آخره. فالصوم يوم الشك على أنه من شعبان لا إشكال في صحته وإجزائه عن صوم شهر رمضان والصوم على أنه من شهر رمضان لا إشكال في بطلانه، وعدم إجزائه عن صوم شهر رمضان بمقتضى الأخبار.

(١) تهذيب الأحكام: ٤/١٦٢، ح ٢٩، باب علامة أزل شهر رمضان وآخره ودليل دخوله؛ وسائل الشيعة: ١٠/٢٧، أبواب وجوب الصوم، ب ٦، ح ٥. والرواية صحيحة.

(٢) أي قوله: «يعني من صامه» إلخ.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ٤/١٠، ح ٤٩٦٨، باب ذكر حمل من مناهي النبي صلى الله عليه وآله؛ وسائل الشيعة: ١٠/٥١٤، أبواب الصوم المحرّم والمكروه، ب ١، ح ٤. والرواية ضعيفة بشعيب بن واقد

ويقع الكلام في صورتين:

إحدهما: أن يصوم مردداً بمعنى أن يكون مردداً بين إطاعة الأمر الندي وبين الأمر الإيجابي، ولعلّه المراد من المتن، فحكم بالبطلان من جهة لزوم التعيين في الإطاعة اللازمة في العبادات.

الثانية: أن يصوم بداعي الأمر الواقعي المتوجه إليه حيث إن اليوم إما من شعبان فالأمر المتوجه إليه ندي، وإما من شهر رمضان فالأمر المتوجه إليه وجوبي، فحكم بالصحة والجزاء من جهة عدم الإشكال من جهة الإطاعة، وشمول المؤتقة لها.

ويمكن أن يقال: أما البطلان في الصورة الأولى من الصورتين من الجهة المذكورة، ففيه إشكال حيث إن الفقهاء-رضوان الله تعالى عليهم- لا يوجبون تعيين الأمر لو كان على المكلف قضاء صوم شهر رمضان من العام الذي هو فيه، وقضاء صوم شهر رمضان من العام الماضي فالسؤال عن الفرق.

وأما الصحة في الصورة الثانية فمشكلة من جهة الحصر في المؤتقة -أعني قوله ﷺ على المحكي: «إنها يصام يوم الشك»، إلى آخره، وإن أبيت من جهة قوله ﷺ على المحكي قبل هذا «فاعتد به»، إلى آخره، مع ترك الاستفصال نقول: مقتضى صحة هشام البطلان، لأنّ الصحة وإن احتملت كون الظرف فيها-أعني قوله: «من رمضان»-متعلقاً بقوله ﷺ: «يصوم» لا بقوله: «يشك»، واحتمل كون التفسير من الراوي، ويؤيد هذا التفسير بقوله يعني: «لا أعني»، إلا أنّ هذا لا يقصر عن الخبر المرسل، بل والأخبار الأخر لو لم تحمل على التقيّة.

هذا كله إلا أنه قد يقوى قول الشيخ رحمته بالصحة من جهة أخبار وردت دالة على الصحة والإجزاء مع التردد.

منها: صحيحة معاوية بن وهب أو حسنته ^(١) قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يصوم اليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان فيكون كذلك؟ فقال: هو شيء وفق له» ^(٢).

ومنها: مضمرة سماعه قال: «سألته عن اليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان لا يدري أهو من شعبان أو من رمضان، فصامه من شهر رمضان؟ قال: هو يوم وفق له، ولا قضاء عليه» ^(٣)، هكذا نقل عن التهذيب، وظاهره أنه صامه بقصد أنه من رمضان، فيكون منافياً بظاهره للأخبار المتقدمة، ولكن عن الكافي نقله هكذا: «فكان من شهر رمضان» ^(٤)، وهو أضبط وأوثق خصوصاً في هذا المورد حيث إن الشيخ على ما يظهر من الحدائق رواه عن الكافي ^(٥).

ومنها: عن الكليني والشيخ في الصحيح عن سعيد بن الأعرج

(١) التردد من ناحية إبراهيم بن هاشم. راجع معجم رجال الحديث: ٣١٦/١.

(٢) الكافي: ٨٢/٤، ح ٣، باب اليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان هو أو من شعبان؛ وسائل الشيعة: ٢٢/١٠، أبواب وجوب الصوم، ب ٥، ح ٥.

(٣) تهذيب الأحكام: ١٨١/٤، ح ٤، باب فضل صيام يوم الشك والاحتياط لصيام شهر رمضان؛ الاستبصار: ٧٨/٢، ح ٢، باب صيام يوم الشك؛ وسائل الشيعة: ٢٢/١٠، أبواب وجوب الصوم، ب ٥، ح ٦. والرواية صحيحة أو موثقة على كلام في سماعه. راجع معجم رجال الحديث: ٢٩٧/٨.

(٤) الكافي: ٨١-٨٢/٤، ح ٢، باب اليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان هو أو من شعبان.

(٥) الحدائق الناضرة: ٣٩/١٣.

قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني صمت اليوم الذي يشك فيه وكان من شهر رمضان أفأقضيهِ؟ قال: لا، هو يوم وقفت له»^(١).

ومنها: ما عن محمد بن حكيم قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام في اليوم الذي يشك فيه، فإن الناس يزعمون [أن] من صامه بمنزلة من أفطر في شهر رمضان؟ فقال: كذبوا، إن كان من شهر رمضان فهو يوم وفق له، وإن كان من غيره فهو بمنزلة ما مضى من الأيام»^(٢).

ولا يخفى المعارضة بين هذه الأخبار والأخبار السابقة، فيشكل الأخذ بظاهرها مع مخالفة المشهور، ويبعد أن يكون أخذهم بالأخبار السابقة من جهة الترجيح.

(ولو أصبح بنية الإفطار فبان من رمضان جدد نية الوجوب ما لم تنزل الشمس وأجزأه، ولو كان بعد الزوال أمسك واجباً وقضاه).

قد سبق الكلام فيه والإشكال حيث إن ما دلّ على تمديد الوقت إلى الزوال غير ما روي من إصباح الناس يوم الشك ومجيء الأعرابي وشهادته بروؤية الهلال، لا يشمل صوم شهر رمضان^(٣).

(١) الكافي: ٨٢/٤، ح ٤، باب اليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان هو أو من شعبان: تهذيب الأحكام:

١٨٢/٤، ح ٧، باب فضل صيام يوم الشك والاحتياط لصيام شهر رمضان: الاستبصار: ٧٨/٢،

ح ٥، باب صيام يوم الشك: وسائل الشيعة: ٢٠/١٠، أبواب وجوب الصوم، ب ٥، ح ٢.

(٢) الكافي: ٨٣/٤، ح ٨، باب اليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان هو أو من شعبان: تهذيب

الأحكام: ١٨١/٤، ح ٣، باب فضل صيام يوم الشك والاحتياط لصيام شهر رمضان:

الاستبصار: ٧٧/٢، ح ١، باب صيام يوم الشك: وسائل الشيعة: ٢٢/١٠، أبواب وجوب

الصوم، ب ٥، ح ٧. والرواية ضعيفة لجهالة بعض رواياتها.

(٣) المعتمد: ٦٤٦/٢، المبسوط للرخسي: ٦٢/٣، الهداية للمرغيباني: ١١٨/١.

وهذه الرواية إن كانت بحكم المطلق، فلا تحديد فيها بما قبل الزوال وإن قيل: قضية في واقعة فلا يمكن إثبات الحكم بها بالنحو المذكور، نعم، وجوب القضاء على القاعدة، وأما وجوب الإمساك في الجملة، فيمكن الاستدلال له بالرواية المذكورة، وأما وجوبه في الصورة المذكورة خاصة، فمحل إشكال.

و[الأمر] (الثاني: فيما يمسك عنه الصائم).

(وفيه مقصدان:)

[المقصد] (الأول: يجب الإمساك عن تسعة: الأكل والشرب المعتاد وغيره، والجماع، والاستمناء، وإيصال الغبار إلى الحلق متعدياً، والبقاء على الجنابة حتى يطلع الفجر، ومعاودة النوم جنباً، والكذب على الله ورسوله والأئمة عليهم السلام، والارتماس في الماء، وقيل: يكره).

المقصد الأول:
وجوب الإمساك
عن تسعة

لا إشكال في تحريم المعتاد من كل مأكول ومشروب إجمالاً، بل عدّ من الضروريات. وأما غير المعتاد منها، فكذلك على المشهور، وحكي الإجماع^(١)، وحكي عن بعض عدم الحرمة وعدم الإفساد^(٢).

حرمة كل مأكول
ومشروب

وربّما يستدلّ لهذا القول بالانصراف بدعوى أن المتبادر إرادة القسم

(١) المنفعة: ٣٤٥؛ البسوط: ٣٦٩/١؛ المهذب: ١/١٩١؛ الوسيلة: ١٤٢؛ تذكرة الفقهاء: ٢١/٦، وفيه دعوى الإجماع.

(٢) هو المحكي عن ابن الجنيّد والسيد المرتضى. راجع مختلف الشيعة: ٣/٣٨٧؛ جمل العلم والعمل: ٩٠.

المتعارف منهما، وهو ما إذا تعلقا بما يتعارف أكله وشربه، كأنصراف إطلاق الغسل إلى الغسل بالماء^(١).

وأجيب بأن أنصرافها عن غير المتعارف منها من حيث ذات الأكل والشرب كمأ وكيفاً أولى من أنصرافها عن غير المتعارف منها من حيث المتعلق مع أنّ هذا مما لم يقل به أحد من المسلمين، فهذا يكشف عن أنّ الحكم بالاجتناب متعلق بطبيعة الأكل والشرب من حيث هي^(٢).

ويمكن أن يقال: إنّ الانصراف بمنزلة التقييد اللفظي، والقيد اللفظي تارةً يقطع بعدم مدخلية، وتارةً لا يقطع بعدم مدخلية، ففي المقام نقول: القطع بعدم المدخلية من جهة لا يوجب القطع بعدم المدخلية من جهة أخرى، فالعمدة الإجماع إن تمّ مع قضاء سيرة المسلمين لمنافاة مطلق الأكل والشرب للصوم.

وقد يترأى من بعض الأخبار خلاف هذا، كصحيحة محمد بن مسلم قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: لا يضّر الصائم ما صنع إذا اجتنب أربع خصال: الطعام، والشراب، والنساء، والارتماس في الماء»، هكذا روي عن الفقيه وموضع من التهذيب^(٣)، وعن موضعين آخرين منه بسندين آخرين بلفظ: «ثلاث خصال»^(٤).

(١) مختلف الشيعة: ٣/٣٨٨.

(٢) مصباح الفقيه: ١٤/٣٦٥.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ٢/١٠٧، ح ١٨٥٣، باب آداب الصائم وما ينقض صومه وما لا ينقضه؛ تهذيب الأحكام: ٤/٣١٨-٣١٩، ح ٣٩، باب الزيادات؛ وسائل الشيعة:

١٠/٣١، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ١، ح ١.

(٤) تهذيب الأحكام: ٤/١٨٩، ح ٢، باب ماهية الصيام؛ ٤/٢٠٢، ح ١، باب ما يفسد الصيام ←

وخبر مسعدة بن صدقة عن أبي عبد الله عليه السلام، عن أبيه عليه السلام: «أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام سَأَلَ عَنِ الذُّبَابِ يَدْخُلُ حَلْقَ الصَّائِمِ؟ قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِطَعَامٍ»^(١)، والإنصاف أنه لولا تسلّم الحكم وشبهة الإجماع كان دعوى التعميم مشكلة.

وجوب الإمساك عنه. حرمة الجماع على الصائم

ويدلّ عليه ظاهر الكتاب قوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمُ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾^(٢)، الآية، بضميمة ما عن عليّ بن إبراهيم في تفسيره مرفوعاً قال: «قال الصادق عليه السلام: كان النكاح والأكل محرّمين في شهر رمضان بالليل بعد النوم، يعني كلّ من صلّى العشاء ونام ولم يفطر ثمّ انتبه حرّم عليه الإفطار، وكان النكاح حراماً بالليل والنهار في شهر رمضان، وكان رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله يقال: له خوات بن جبير أخو عبد الله بن جبير شيخاً كبيراً ضعيفاً، وكان صائماً فأبطأت عليه امرأته فنام قبل أن يفطر، فلمّا انتبه قال لأهله: قد حرّم عليّ الأكل في هذه الليلة، فلمّا أصبح

→ وما يجل بشرائط فرضه وينقض الصيام؛ الاستبصار: ٢/ ٨٠، ح ١، باب حكم الجماع؛ ٢/ ٨٤، ح ٤، باب حكم الارتماس في الماء؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ٣١، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ١، ح ١.

(١) الكافي: ٤/ ١١٥، ح ٢، باب في الصائم يزدر نخامته ويدخل حلقه الذباب؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٣٢٣، ح ٦٢، باب الزيادات؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ١٠٩، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٣٩، ح ٢. والرواية موثقة بمسعدة الثقة العامي. راجع معجم رجال الحديث: ١٨/ ١٣٧.

(٢) البقرة: ١٨٧.

حضر حفر الخندق فأغمي عليه، فرآه رسول الله ﷺ فرَّق له، وكان قوم من شبان ينكحون بالليل سرّاً في شهر رمضان، فأنزل الله ﴿أَحِلَّ لَكُمُ لَيْلَةَ الصِّيَامِ﴾^(١)، والسنة منها الصحيحة المذكورة آنفاً^(٢).

وأما الجماع في دبر المرأة مع الإنزال، فلا شبهه في وجوب الإمساك عنه، ويشهد له فحوى ما سيأتي من الإفطار بالإنزال بغير الوطاء، وأما بدونه، فكذلك على الأظهر الأشهر، بل المشهور^(٣).

ويدل عليه عموم الآية الشريفة والصحيحة المتقدمة الدالة على وجوب الاجتناب عن مباشرة النساء.

وصحيحة عبد الرحمن بن حجاج قال: «سألت أبا عبد الله ﷺ عن الرجل يعبت بأهله في شهر رمضان حتى يُمني؟ قال: عليه من الكفارة مثل ما على الذي يجامع»^(٤).

ويمكن أن يقال: لا إطلاق فيه بحيث يستفاد منه أن كل مجامعة توجب الكفارة.

ومّا ذكر يظهر الإشكال في وطء الغلام، وقد يتمسك ببعض

(١) تفسير القمي: ٦٦/١.

(٢) أي صحيحة محمد بن مسلم.

(٣) الخلاف: ١٩٠/٢، وفيه دعوى الإجماع؛ الوسيلة: ١٤٢؛ إصباح الشيعة: ١٣٧؛ الجامع للشرائع: ١٥٥؛ تحرير الأحكام: ٧٧/١.

(٤) الكافي: ١٠٢/٤-١٠٣، ح ٤، باب من أفطر متعمداً من غير عذر أو جامع متعمداً في شهر رمضان؛ تهذيب الأحكام: ٢٧٣/٤، ح ١٩، باب حكم الساهي والغالط في الصيام؛ الاستبصار: ٨١/٢، ح ٤، باب حكم الجماع؛ وسائل الشيعة: ٢٩/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب، ٤، ح ١.

الأخبار، كخبر عبد السلام بن صالح الهروي قال: «قلت للرضاء عليه السلام: يا ابن رسول الله قد روي عن آبائك عليهم السلام فيمن جامع في شهر رمضان أو أفطر فيه ثلاث كفّارات، وروي عنهم أيضاً كفّارة واحدة فبأيّ الحديثن نأخذ؟ قال: بهما جميعاً، متى جامع الرجل حراماً أو أفطر على حرام في شهر رمضان، فعليه ثلاث كفّارات: عتق رقبة، وصيام شهرين متتابعين، وإطعام ستين مسكيناً، وقضاء ذلك اليوم، وإن كان نكح حلالاً أو أفطر على حلال فعليه كفّارة واحدة، وإن كان ناسياً فلا شيء عليه»^(١).

ونوقش [فيه] بعدم الإطلاق من جهة أفراد الجماع وأحواله، وعلى فرض الإطلاق وتمامية الرواية من جهة السند يقع المعارضة بينها وبين الصحيحة المتقدمة بالنسبة إلى وطء الغلام.

ومن هذه الجهة لا مجال للتمسك بما دلّ على مبطلية الإجناب العمدي في شهر رمضان في ليله أو نهاره، وفي من أصبح جنباً عمداً لا يتم لمبطلية وطء الغلام، وعلى فرض مسلمية مبطلية الإصباح جنباً عمداً لا يتم مبطلية هذا في نهار شهر رمضان، لعدم الملازمة، ألا ترى أنّ البقاء على الجنابة إلى الصبح مبطل، والبقاء في النهار لا يوجب البطلان، هذا مع أنّه يشكل استفادة الفساد من مجرد ثبوت الكفّارة، لعدم الملازمة، كما في الحجّ^(٢).

وأما وجوب الإمساك عن الاستمنا الذي يحصل به الإماء، فلا

وجوب الإمساك

عن الاستمنا

(١) من لا يحضره الفقيه: ٣/ ٣٧٨، ح ٤٣٣١، باب الأيمان والنذور والكفّارات؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٠٩، ح ١٢، باب الكفّارة في اعتقاد إفطار يوم من شهر رمضان؛ الاستبصار: ٢/ ٩٧، ح ٧، باب كفارة من أفطر يوماً من شهر رمضان؛ وسائل الشريعة: ١٠/ ٥٣، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ١٠، ح ١. والرواية صحيحة على الظاهر.

(٢) مصباح الفقيه: ١٤/ ٣٧٤.

خلاف فيه^(١)، ويدلّ عليه صحيحة عبد الرحمن بن الحجّاج قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعبث بأهله في شهر رمضان حتّى يمضي؟ قال: عليه من الكفّارة مثل ما على الذي يجامع»^(٢).

ومرسلة حفص بن سُوقة عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الرجل يلاعب أهله أو جاريته وهو في قضاء شهر رمضان، فيسبقه الماء فينزل؟ قال: عليه من الكفّارة مثل ما على الذي يجامع في شهر رمضان»^(٣).

وموثقة سباعة قال: «سألته عن رجل لَزِقَ بأهله فأنزل؟ قال: عليه إطعام ستين مسكيناً مدّاً لكلّ مسكين»^(٤).

ومقتضى إطلاق الأخبار فساد الصوم وإن لم يكن خروج المنّي مقصوداً ولا من عادته، لكنّه يقيد بصورة الخوف، وعدم الوثوق بعدم سبقه.

ويدلّ عليه صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم جميعاً عن أبي جعفر عليه السلام: «أنّه

(١) الانتصار: ١٨٧؛ الكافي في الفقه: ١٨٢؛ النهاية: ١٥٣؛ المهذب: ١/١٩١؛ الوسيلة: ١٤٢؛ السرائر: ١/٣٧٤؛ إصباح الشيعة: ١٣٧.

(٢) الكافي: ١٠٢/٤ - ١٠٣، ح ٤، باب من أفطر متعمداً من غير عذر أو جامع متعمداً في شهر رمضان؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٧٣، ح ١٩، باب حكم الساهي والغالط في الصيام؛ الاستبصار: ٨١/٢، ح ٤، باب حكم الجماع؛ وسائل الشيعة: ١٠/٢٩، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٤، ح ١.

(٣) الكافي: ١٠٣/٤، ح ٧، باب من أفطر متعمداً من غير عذر أو جامع متعمداً في شهر رمضان؛ تهذيب الأحكام: ٤/٣٢١، ح ٥١، باب الزيادات؛ وسائل الشيعة: ١٠/٣٩، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٤، ح ٢.

(٤) تهذيب الأحكام: ٤/٣٢٠، ح ٤٨، باب الزيادات؛ وسائل الشيعة: ١٠/٤٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٤، ح ٤. التعبير عنها بالموثقة لعثمان بن عيسى الثقة الواقفي. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٨١٧.

سئل هل يباشر الصائم أو يقبل في شهر رمضان؟ قال: إنِّي أخاف عليه، فليتنزه من ذلك إلا أن يثق أن لا يسبقه مني»^(١).

وصحيحة منصور بن حازم قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في الصائم يقبل الجارية والمرأة؟ فقال: أما الشيخ الكبير مثلي ومثلك، فلا بأس، وأما الشاب الشَّيق فلا، لأنه لا يؤمن، والقبلة إحدى الشهوتين. قلت: فما ترى في مثلي يكون له الجارية فيلاعبها؟ فقال لي: إنك لشبق يا أبا حازم»^(٢).

ولا يخفى أن استفادة الفساد بمجرد ثبوت الكفارة مشكلة، ألا ترى أن الحج لا يفسد مع ثبوت الكفارة بإتيان بعض المحرمات على المحرم. نعم، لا يبعد استفادة الفساد من صحيحة منصور بن حازم من جهة ظهورها في النهي الوضعي الشامل للصوم الواجب والمندوب، مضافاً إلى عدم الخلاف والإجماع المحكي.

وأما وجوب الإمساك عن إيصال الغبار إلى الحلق، ففيه خلاف، والمشهور أن إيصاله موجب للفساد والكفارة إذا كان غليظاً^(٣)، وظاهر كثير عدم البأس برقيقه.

الخلاف في الإمساك
عن إيصال الغبار إلى
الحلق

(١) تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٧١-٢٧٢، ح ١٤، باب حكم الساهي والغالط في الصيام؛ الاستبصار: ٢/ ٨٢، ح ٢، باب حكم القبلة للصائم؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ١٠٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٣٣، ح ١٣.
(٢) الكافي: ٤/ ١٠٤، ح ٣، باب الصائم يقبل أو يباشر؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ٩٧، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٣٣، ح ٣.
(٣) المبسوط: ١/ ٢٧١؛ الوسيلة: ١٤٢؛ السرائر: ١/ ٣٧٤؛ إصباح الشيعة: ١٣٨.

واستدل^(١) له بما رواه الشيخ رحمته الله عن سليمان المروزي قال: «سمعتة يقول: إذا تضمض الصائم في شهر رمضان أو استنشق متعمداً أو شم رائحة غليظة أو كس بيتاً فدخل في أنفه وحلقه غبار، فعليه صوم شهرين متتابعين، فإن ذلك له فطر مثل الأكل والشرب والنكاح»^(٢).

وأجيب^(٣) بضعف السند مع جهالة القائل، وعدم معلومية استناد المشهور إلى هذه الرواية، ومعارضتها بما رواه الشيخ في الموثق عن عمرو بن سعيد، عن الرضا عليه السلام قال: «سألته عن الصائم يدخن بعود أو بغير ذلك فتدخل الدخنة في حلقه؟ قال: [جائز] لا بأس، وسألته عن الصائم يدخل الغبار في حلقه؟ قال: لا بأس»^(٤).

واستدل للمشهور أيضاً بأنه أوصل إلى جوفه ما ينافي الصوم فكان مفسداً له^(٥)، والظاهر أن نظر المستدل إلى صدق الأكل وإلا كان مصادرة. ولا يخفى الإشكال فيه من جهتين:

إحداهما: انصراف الأكل عن مثله، وقد سبق الكلام فيه، وأنه لولا

(١) المعتبر: ٢/ ٦٧٠؛ تذكرة الفقهاء: ٤٨/ ٦.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/ ٢١٤، ح ٢٨، باب الكفارة في اعتياد إفطار يوم من شهر رمضان؛ الاستبصار: ٢/ ٩٤، ح ٣، باب حكم المضمضة والاستنشاق؛ وسائل الشريعة: ١٠/ ٦٩، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٢٢، ح ١.

(٣) مدارك الأحكام: ٥١/ ٦.

(٤) تهذيب الأحكام: ٤/ ٣٢٤-٣٢٥، ح ٧١، باب الزيادات؛ وسائل الشريعة: ٧٠/ ١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٢٢، ح ٢. والتعبير عنها بالموثقة لابن فضال وعمرو بن سعيد. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢؛ معجم رجال الحديث: ١٣/ ١٠٤.

(٥) منتهى المطلب: ٧١/ ٩.

الإجماع المدعى لما أمكن الاستدلال بها دلّ على مبطلية الأكل والشرب لمثل المقام، وكيف يتمّ الإجماع مع الخلاف في المسألة؟

الثانية: منع صدق الأكل والشرب بمجرد وصول المأكول والمشروب إلى الحلق بدون البلع، ألا ترى عدم صدق الشرب على إيصال المانع الذي يوصل إلى الحلق لمعالجة الحلق، هذا مضافاً إلى الوثيقة المصرّحة بعدم البأس، وحملها على دخول الغبار الرقيق في الحلق كما ترى.

وبالجملّة المسألة محلّ إشكال من جهة ما ذكر، والشهرة بين الأعلام، وأمّا التقييد بالتعمّد، فإن كان من جهة الاحتراز عن صورة وصول الغبار بدون مقدّمة اختيارية، فله وجه، لكنّه لا اختصاص بهذا المفطر وإن كان من جهة الاحتراز، أمّا لو لم يقصد الإيصال لكنّه وقع معرضاً لوصول الغبار إلى حلقه اختياراً، فلا يخرج عن الاختيار، كما ذكر في مفطرية الاستمنا.

وأما وجوب الإمساك عن البقاء على الجنابة حتّى يطلع الفجر، فهو المشهور شهرة عظيمة، بل ادّعى الإجماع عليه^(١)، وتدلّ عليه أخبار:

البقاء على الجنابة
وروايات الباب

منها: صحيحة ابن أبي يعفور قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يجنب في شهر رمضان، ثمّ يستيقظ، ثمّ ينام حتّى يصبح؟ قال: يتمّ صومه ويقضي يوماً آخر، وإن لم يستيقظ حتّى يصبح أتمّ يومه وجاز له»^(٢).

(١) الانتصار: ١٨٥، وفيه دعوى الإجماع؛ الكافي في الفقه: ١٧٩؛ المراسم: ٩٨؛ الخلاف: ٢/٢٢٢، وفيه دعوى الإجماع؛ المهذب: ١/١٩٢؛ الوسيلة: ١٤٢؛ السرائر: ١/٣٧٧، وفيه دعوى الإجماع؛ إصباح الشيعة: ١٣٨؛ جامع الخلاف والوفائق: ١٦٠؛ تذكرة الفقهاء: ٢٦/٦، وفيه دعوى الإجماع.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/٢١١، ح ١٩، باب الكفارة في اعتقاد إفتار يوم من شهر رمضان؛ ←

ومنها: صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: «سألت عن الرجل تصيبه الجنابة^(١) في شهر رمضان، ثم ينام قبل أن يغتسل؟ قال: يتم صومه، ويقضي ذلك اليوم إلا أن يستيقظ قبل أن يطلع الفجر، فإن انتظر ماء يسخن أو يُستقى فطلع الفجر فلا يقضي صومه»^(٢).

ومنها: صحيحة معاوية بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «الرجل يجنب من أول الليل، ثم ينام حتى يصبح في شهر رمضان؟ قال: ليس عليه شيء».

قلت: فإنه استيقظ، ثم نام حتى أصبح؟ قال: فليقض ذلك اليوم عقوبة»^(٣).

ومنها: موقوفة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «في رجل أجنب في شهر رمضان بالليل، ثم ترك الغسل متعمداً حتى أصبح؟ قال: يعتق رقبة، أو

→ الاستبصار: ٨٦/٢، ح ٦، باب حكم من أصبح جنباً في شهر رمضان؛ وسائل الشيعة: ٦١/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ١٥، ح ٢.

(١) في الكافي: «الرجل يصبب الجارية في شهر رمضان».

(٢) الكافي: ١٠٥/٤، ح ٢، باب فيمن أجنب بالليل في شهر رمضان وغيره فترك الغسل إلى أن يصبح أو احتلم بالليل أو النهار؛ تهذيب الأحكام: ٢١١/٤، ح ٢٠، باب الكفارة في اعتقاد إفتار يوم من شهر رمضان؛ الاستبصار: ٨٦/٢، ح ٧، باب حكم من أصبح جنباً في شهر رمضان؛ وسائل الشيعة: ٦٢/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ١٥، ح ٣.

(٣) تهذيب الأحكام: ٢١٢/٤، ح ٢٢، باب الكفارة في اعتقاد إفتار يوم من شهر رمضان؛ الاستبصار: ٨٧/٢، ح ٨، باب حكم من أصبح جنباً في شهر رمضان؛ وسائل الشيعة: ٦١/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ١٥، ح ١.

يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكيناً، قال: وقال عليه السلام: إنه حقيق أن لا أراه يدركه أبداً^(١).

ومنها: موقّعة سماعة قال: «سألته عن رجل أصابته جنابة في جوف الليل في رمضان فنام وقد علم بها ولم يستيقظ حتى يدركه الفجر؟ فقال: عليه أن يتمّ يومه، ويقضي يوماً آخر.

فقلت: إذا كان ذلك من الرجل وهو يقضي شهر رمضان؟ قال: فليأكل يومه وليقض، فإنّه لا يشبه رمضان شيء من الشهور»^(٢).

وفي قبال هذه الأخبار أخبار أخرى:

الروايات المعارضة

في المقام

منها: ما رواه الشيخ عليه السلام في الصحيح عن العيص بن القاسم قال: «سألته أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب في شهر رمضان في أول الليل فأخّر الغسل حتى يطلع الفجر؟ قال: يتمّ صومه، ولا قضاء عليه»^(٣).

ومنها: ما رواه الصدوق في الصحيح عن العيص بن القاسم: «أنه سأل

(١) تهذيب الأحكام: ٤/٢١٢، ح ٢٣، باب الكفارة في اعتداد إفتار يوم من شهر رمضان؛ الاستبصار: ٢/٨٧، ح ٩، باب حكم من أصبح جنباً في شهر رمضان؛ وسائل الشيعة: ١٠/٦٣، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ١٦، ح ٢. التعبير عنها بالموثقة لإبراهيم بن عبد الحميد الرمي بالوقف. راجع معجم رجال الحديث: ١/٢٤١.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/٢١١، ح ١٨، باب الكفارة في اعتداد إفتار يوم من شهر رمضان؛ الاستبصار: ٢/٨٦، ح ٤، باب حكم من أصبح جنباً في شهر رمضان؛ وسائل الشيعة: ١٠/٦٢، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ١٥، ح ٥. التعبير عنها بالموثقة لعثمان بن عيسى. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٨١٧.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤/٢١٠، ح ١٥، باب الكفارة في اعتداد إفتار يوم من شهر رمضان؛ الاستبصار: ٢/٨٥، ح ١، باب حكم من أصبح جنباً في شهر رمضان؛ وسائل الشيعة: ١٠/٥٨، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ١٣، ح ٤.

أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ينام في شهر رمضان فيحتلم، ثم يستيقظ، ثم ينام قبل أن يغتسل؟ قال: لا بأس^(١).

ومنها: ما رواه الشيخ عن حبيب الخثعمي في الصحيح، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي صلاة الليل في شهر رمضان، ثم يجنب، ثم يؤخر الغسل متممداً حتى يطلع الفجر»^(٢).

واستدل^(٣) أيضاً بالآية الشريفة ﴿فَالْتَمَنَ بَيْتُوهُنَّ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿حَقَّقَ يَدَيَيْنَهُ لَكَمُ الْحَيْظُ الْأَبْيَضُ﴾^(٤)، لكن الاستدلال بالآية موقوف على شمول الغاية لغير الجملة الأخيرة وهو ممنوع.

وجه الجمع بين
الأخبار

وأما الأخبار، فيمكن الجمع بينها بوجهين:
أحدهما: حمل أخبار المنع على الأفضلية.
وثانيهما: حمل أخبار الترخيص على التقية.

ويبعد الحمل الأول أنه يظهر من الخبر الحاكي لفعول رسول الله صلى الله عليه وآله تكرّر هذا الفعل منه صلى الله عليه وآله.

ويبعد الحمل الثاني حكاية فعله بهذا النحو على أنه لا يظهر من الأخبار

(١) من لا يحضره الفقيه: ٢/ ١٢٠، ح ١٩٠٠، باب ما يجب على من أفطر أو جامع في شهر رمضان متممداً أو ناسياً؛ وسائل الشيعة: ٥٧/ ١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ١٣، ح ٢.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/ ٢١٣، ح ٢٧، باب الكفارة في اعتماد إفطار يوم من شهر رمضان؛ الاستبصار: ٢/ ٨٨، ح ١٤، باب حكم من أصبح جنباً في شهر رمضان؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ٦٤، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ١٦، ح ٥.

(٣) راجع مختلف الشيعة: ٣/ ٤٠٩.

(٤) البقرة: ١٨٧.

المانعة بطلان الصوم وفساده، بل ظاهر قوله ﷺ -على المحكي-: «يتم صومه» عدم الفساد، وكذا قوله -على المحكي-: «فليقض ذلك اليوم عقوبة» نظير ما ورد في من باشر النساء في الحج بناء على صحة الحج الأول، ولزوم الحج الثاني عقوبة، كما أنّ التعبير بالقضاء لا ينافي صحة الصوم نظير ما ورد في القضاء في من ترك سورة الجمعة يوم الجمعة في الصلاة.

هذا مضافاً إلى ما في الصحيح المتقدم من حصر ما يضرّ الصائم في الخصال الثلاث، أو الأربع، كما أنّ لزوم الكفارة لا ينافي الصحة كما في الحج مع أنّه يشكل لزومها مع السكوت، وغالب الأخبار المانعة، فتقوية الحكم بالبطلان أو البطلان مع لزوم الكفارة لا تخلو عن الإشكال، لكنّه مع ذهاب المشهور يشكل المخالفة.

وكيف كان، فالأخبار المذكورة غير المؤثقة المتقدمة غير متعرضة لغير صوم رمضان، نعم يظهر من بعض الأخبار جريان الحكم المذكور بالنسبة إلى قضاء شهر رمضان، كما عن الصدوق والشيخ ﷺ في الصحيح عن عبد الله بن سنان: «أنه سأل أبا عبد الله ﷺ عن الرجل يقضي شهر رمضان فيجنب من أول الليل ولا يغتسل حتى يجيء آخر الليل، وهو يرى أنّ الفجر قد طلع؟ قال: لا يصوم ذلك اليوم، ويصوم غيره»^(١)، وما في ذيل المؤثقة المتقدمة.

(١) من لا يحضره الفقيه: ٢/ ١٢٠، ح ١٨٩٩، باب ما يجب على من أفطر أو جامع في شهر رمضان متممداً أو ناسياً؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٧٧، ح ١٠، باب قضاء شهر رمضان وحكم من أفطر فيه على التعمد والنسيان ومن وجب عليه صيام شهرين متتابعين وأفطر فيها أو كان عليه نذر في صيام؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ٦٧، أبواب ما يمكس عنه الصائم، ب ١٩، ح ١.

لكنّه يشكل من جهة موثقة ابن بكير قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب، ثمّ ينام حتّى يصبح [أ] يصوم ذلك اليوم تطوّعاً؟ فقال: ليس هو بالخيار ما بينه وبين نصف النهار»^(١).

وموثقته الأخرى أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سئل عن رجل طلعت عليه الشمس وهو جنب، ثمّ أراد الصيام بعد ما اغتسل ومضى من النهار ما مضى؟ قال: يصوم إن شاء وهو بالخيار إلى نصف النهار»^(٢)، فإنّ قوله عليه السلام - على المحكي - «أليس هو بالخيار» الذي هو بمنزلة العلة، وترك الاستفصال في الموثقة الثانية يقويان عدم جريان حكم المذكور في قضاء رمضان، فيشكل تخصيصها بمثل صحيح المذكور، وترك الاستفصال أقوى من الإطلاق؛ كما لا يخفى.

وأما وجوب الإمساك عن معاودة النوم جنباً، فيدلّ عليه صحيحة معاوية بن عمّار قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يجنب من أول الليل، ثمّ ينام حتّى يصبح في شهر رمضان؟ قال: ليس عليه شيء».

وجوب الإمساك
عن معاودة النوم
جنباً

(١) الكافي: ٤/ ١٠٥، ح ٣، باب فيمن أجنب بالليل في شهر رمضان وغيره فترك الغسل إلى أن يصبح أو احتلم بالليل أو النهار؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ٦٨، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٢٠، ح ٢. التعبير عنه بالموثق لابن بكير الفطحي الثقة. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٥٨١.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/ ٣٢٢، ح ٥٧، باب الزيادات؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ٦٨، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٢٠، ح ٣. والتعبير عنها بالموثقة ليس على ما ينبغي، فإنّ فيه - مع الغض عن إسماعيل بن مهران المرمي بالغلو والضعف - أبو عبد الله الرازي الضعيف. راجع رجال النجاشي، الرقم: ١٢٣٨؛ معجم رجال الحديث: ٣/ ١٨٩.

قلت: فإنه استيقظ ثم نام حتى أصبح؟ قال: فليقض ذلك اليوم عقوبة»^(١).

وصحیحة ابن أبي يعفور قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يجنب في شهر رمضان، ثم يستيقظ ثم ينام^(٢) حتى يصبح؟ قال: يتم صومه ويقضي يوماً آخر، وإن لم يستيقظ حتى أصبح أتم صومه وجاهله»^(٣).
والكلام السابق - أعني الخدشة في استفادة البطلان مما ذكر - يجري في المقام، لكنه لا مجال للتخطي عما ذهب إليه المعظم.

هل تحرم النوم
الثانية؟

وهل تحرم النوم الثانية أم لا؟ فيه قولان، صرح بالحرمة في المسالك^(٤)، وربما يستدل للحرمة بقوله عليه السلام في صحیحة معاوية المتقدمة: «فليقض ذلك اليوم عقوبة»، والعقوبة إنما تثبت على فعل الحرام^(٥).

وأجيب بأن ترتب هذه العقوبة على فعل لا يقتضي تحريمه، ومقتضى الأصل إباحتها، بل إباحة النوم الثالثة أيضاً^(٦).

(١) تهذيب الأحكام: ٢١٢/٤، ح ٢٢، باب الكفارة في اعتياد إفتار يوم من شهر رمضان؛ الاستبصار: ٨٧/٢، ح ٨، باب حكم من أصبح جنباً في شهر رمضان؛ وسائل الشيعة: ٦١/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ١٥، ح ١.

(٢) في الفقيه: «ثم يستيقظ ثم ينام ثم يستيقظ ثم ينام حتى يصبح».

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١١٩/٢، ح ١٨٩٨، باب ما يجب على من أفطر أو جامع في شهر رمضان متعمداً أو ناسياً؛ تهذيب الأحكام: ٢١١/٤، ح ١٩، باب الكفارة في اعتياد إفتار يوم من شهر رمضان؛ الاستبصار: ٨٦/٢، ح ٦، باب حكم من أصبح جنباً في شهر رمضان؛ وسائل الشيعة: ٦١/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ١٥، ح ٢.

(٤) مسالك الأفهام: ١٨/٢.

(٥) مدارك الأحكام: ٦١/٦.

(٦) المصدر نفسه.

ويمكن أن يقال بالحرمة من باب المقدّمية حيث إنّه ما لم يثق بانتباهه قبل الفجر والغسل قبله، فقد أفسد صومه بالاختيار، ولا يقاس المقام بالواجب الموسع مع الوثوق بتمكّنه من أداء الواجب، وأما مع عدم الوثوق، فالمقامان سيّان من جهة ترك الواجب اختياراً، ومجرّد احتمال التمكن من إتيان الواجب لا يكفي.

فإن قلنا بحرمة ما يستلزم ترك الواجب، فلا بدّ في المقام بحرمة النوم مع استلزامه لفساد الصوم، ومع عدم الاستلزام يكون من باب التجري، فمع القول بحرمة يجرم، ومع عدم الحرمة لا وجه لحرمة.

وأما وجوب الإمساك عن الكذب على الله ورسوله والأئمّة عليهم السلام - مضافاً إلى حرمة في حدّ ذاته - ففيه خلاف، قيل بإفساده للصوم كما عن جماعة^(١)، واستدلّ بأخبار:

منها: موثقة ساعة قال: «سألته عن رجل كذب في شهر رمضان؟ فقال: قد أفطر وعليه قضاؤه.

فقلت: فما كذبته؟ قال: يكذب على الله وعلى رسوله ﷺ»^(٢).

ومنها: موثقة الأخرى أيضاً مضمرة قال: «سألته عن رجل كذب في

(١) الهداية: ١/١٨٨؛ المنفعة: ٣٤٤؛ الانتصار: ١٨٤؛ الكافي في الفقه: ١٨٢؛ النهاية: ١٤٨؛ المهذب: ١/١٩٢؛ الوسيلة: ١٤٢؛ غنية النزوع: ١٣٨، وفيه دعوى الإجماع؛ إصباح الشيعة: ١٣٧.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/١٨٩-١٩٠، ح ٣، باب ماهية الصيام؛ وسائل الشيعة: ١٠/٣٣، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٢، ح ١. والتعبير عنها بالموثقة لعثمان بن عيسى. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٨١٧.

شهر رمضان؟ فقال: قد أفطر وعليه قضاؤه وهو صائم يقضي صومه ووضوءه إذا تعمّد»^(١).

ومنها: خبر أبي بصير قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: الكذبة تنقض الوضوء وتفطر الصائم.

قال: قلت: هلكننا، قال: ليس حيث تذهب، إنّا ذلك الكذب على الله وعلى رسوله وعلى الأئمة عليهم السلام»^(٢).

ومنها: خبره الآخر أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إنّ الكذب على الله وعلى رسوله صلى الله عليه وآله وعلى الأئمة عليهم السلام يفطر الصائم»^(٣).

ومنها: ما عن الخصال بسند فيه رفع إلى الصادق عليه السلام قال: «خسة أشياء تفطر الصائم: الأكل، والشرب، والجماع، والارتماس في الماء، والكذب على الله وعلى رسوله صلى الله عليه وآله وعلى الأئمة عليهم السلام»^(٤).

(١) تهذيب الأحكام: ٢٠٣/٤، ح ٣، باب ما يفسد الصيام وما يخل بشرائط فرضه وينقض الصيام؛ وسائل الشيعة: ٣٤/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٢، ح ٣. والتعبير عنها بالموثقة لعثمان بن عيسى. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٨١٧.

(٢) الكافي: ٨٩/٤، ح ١٠، باب أدب الصائم؛ تهذيب الأحكام: ٢٠٣/٤، ح ٢، باب ما يفسد الصيام وما يخل بشرائط فرضه وينقض الصيام؛ وسائل الشيعة: ٣٣/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٢، ح ٢. والرواية صحيحة أو موثقة على كلام في منصور بن يونس. منصور بن يونس. راجع معجم رجال الحديث: ٣٥٤/١٨.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١٠٧/٢، ح ١٨٥٤، باب آداب الصائم وما ينقض صومه وما لا ينقضه؛ وسائل الشيعة: ٣٤/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٢، ح ٤. إسناده كسابقه.

(٤) الخصال: ٢٨٦؛ وسائل الشيعة: ٣٤/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٢، ح ٦.

وقيل بعدم الإفساد من جهة اقتران غالب أخبار الباب بنقض الكذب للوضوء، مع أن الوضوء لا ينتقض حقيقة به^(١).

وهذا يوهن ظهورها في الإفطار الحقيقي، فيشكل مع هذا رفع اليد عن الحصر المستفاد من الصحيحة المتقدمة صحيحة محمد بن مسلم: «لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث خصال أو أربع خصال»، إلى آخرها، خصوصاً بعد الالتفات إلى ما ورد في الأخبار من أمر الصائم بحفظ لسانه عن الكذب مطلقاً، والفحش، والغيبة، ومطلق الباطل، والحكم بإبطاله للصوم في كثير منها، مع أنه لم يرد بها إلا الصوم الكامل، كالخبر المروي عن عقاب الأعمال، عن رسول الله ﷺ: «ومن اغتاب أخاه المسلم بطل صومه ونقض صومه، فإن مات وهو كذلك مات وهو مستحل لما حرم الله»^(٢).

ويمكن أن يقال: إن أخذ بالحصر المستفاد من الصحيحة المذكورة، فلا بد من القول بعدم ناقضية غير الخصال الثلاث أو الأربع، ولا يلتزم به ومع رفع اليد عن الحصر المذكور في غير هذا المقام لا مانع من رفع اليد في مقامنا، وأخبار الباب ليس كلها متعرضة لنقض الوضوء حتى يوهن ظهورها من جهة الاقتران، بل بعضها متعرض لنقض الصوم فقط، فلا مانع من الأخذ بظهوره، فلاحظ ما عن الخصال وخبر أبي بصير وموثقة سماعه.

(١) هو قول السيد المرتضى رحمته الله في بعض كتبه. جمل العلم والعمل: ٩٠.

(٢) عقاب الأعمال: ٢٨٤، وسائل الشيعة: ١٠ / ٣٤، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٢، ح ٥.

ومجرد احتمال كون خبري أبي بصير وموثقتي سماعه خبراً واحداً
متعرّضاً لنقض الصوم والوضوء، لا يجدي مع اختلاف العبارة، فالقول
بالإفساد مع اشتهاؤه بين القدماء لو لم يكن أقوى فهو أحوط.

حكم الارتماس في الماء المشهور^(١)، كما عن الجواهر^(٢)، وقيل: لا يجرم، بل يكره^(٣).

حجّة القائلين بالحرمة أخبار مستفيضة: حجّة القائلين بالحرمة

منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الصائم يستنقع في الماء، ولا يرئس رأسه»^(٤).

ومنها: صحيحة حرّيز عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا يرمس الصائم، ولا المحرم رأسه في الماء»^(٥).

(١) الهداية: ١/١٨٨؛ المقنعة: ٣٤٤؛ الانتصار: ١٨٤، وفيه دعوى الإجماع؛ الكافي في الفقه: ١٧٩؛ النهاية: ١٤٨؛ المهذب: ١/١٩٢؛ الوسيلة: ١٤٢؛ غنية النزوع: ١٣٨، وفيه دعوى الإجماع؛ السرائر: ١/٣٧٥؛ إصباح الشيعة: ١٣٧.

(٢) جواهر الكلام: ١٦/٢٢٧.

(٣) جل العلم والعمل: ٩٠.

(٤) الكافي: ٤/١٠٦، ح ١٠٦، باب كراهية الارتماس في الماء للصائم؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٠٣، ح ٤، باب ما يفسد الصيام وما يخل بشرائط فرضه وينقض الصيام؛ الاستبصار: ٢/٨٤، ح ١، باب حكم الارتماس في الماء؛ وسائل الشيعة: ١٠/٣٧، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب، ح ٣، ص ٧.

(٥) الكافي: ٤/١٠٦، ح ٢، باب كراهية الارتماس في الماء للصائم؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٠٣، ح ٥، باب ما يفسد الصيام وما يخل بشرائط فرضه وينقض الصيام؛ الاستبصار: ٢/٨٤، ح ٢، باب حكم الارتماس في الماء؛ وسائل الشيعة: ١٠/٣٨، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب، ح ٣، ص ٨.

وأظهر منها صحيحة محمد بن مسلم قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «لا يضرّ الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث خصال- أو أربع خصال، كما عن الفقيه وموضع من التهذيب -: الطعام، والشراب، والنساء، والارتماس في الماء»^(١).

ولا يخفى ظهور النواهي في المقام في النهي الوضعي الموجب للفساد.

وأجاب^(٢) القائلون بالكراهة بأنها مقتضى الجمع بين الأخبار الناهية ما يرد عليهم وبين موثقة إسحاق بن عمار قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل صائم ارتمس في الماء متعمداً عليه قضاء ذلك اليوم؟ قال: ليس عليه قضاء ولا يعودن»^(٣).

وأما احتمال الحرمة تعبدًا بدون الإفساد، فبعيد جداً، ولكنه مع ذلك التخطي عمّا هو المشهور مشكل، خصوصاً مع شذوذ القول بالكراهة.

(١) من لا يحضره الفقيه: ١٠٧/٢، ح ١٨٥٣، باب آداب الصائم وما ينتقض صومه وما لا ينتقضه؛ تهذيب الأحكام: ١٨٩/٤، ح ٢، باب ماهية الصيام؛ ٢٠٢/٤، ح ١، باب ما يفسد الصيام وما يجل بشرائط فرضه وينقض الصيام؛ ٣١٨-٣١٩، ح ٣٩، باب الزيادات؛ الاستبصار: ٨٠/٢، ح ١، باب حكم الجوع؛ ٨٤/٢، ح ٤، باب حكم الارتماس في الماء؛ وسائل الشيعة: ٣١/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ١، ح ١.

(٢) المعبر: ٦٥٧/٢؛ مختلف الشيعة: ٤٠١/٣-٤٠٢.

(٣) تهذيب الأحكام: ٢٠٩-٢١٠، ح ١٤، باب الكفارة في اعتماد إفطار يوم من شهر رمضان؛ الاستبصار: ٨٤-٨٥، ح ٦، باب حكم الارتماس في الماء؛ وسائل الشيعة: ٤٣/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٦، ح ١. فيه عبد الله بن جبلة الثقة الواقفي. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٥٦٣.

(وفي السعوط ومضغ العلك تردّد^(١) أشبهه الكراهية، وفي الحقنة قولان^(٢)، أشبههما التحريم بالمانع).

حكم السعوط أما السعوط، فوجه التردّد في وجوب الإمساك عنه دعوى إرادة الحرمة من الكراهة الواردة في قول الباقر عليه السلام في خبر غياث: «لا بأس بالكحل للصائم وكره السعوط للصائم»^(٣).

وقول الصادق عليه السلام حيث «سأل ليث المرادي عن الصائم يحتجم ويصبّ في أذنه الدهن؟ فقال: لا بأس إلا السعوط، فإنّه يكره»^(٤).

لكنّ الأظهر عدم وجوب الإمساك، بل يحمل على الكراهة في مقابل

(١) والقول بالإفساد في السعوط مختار جماعة. المقنعة: ٣٤٤؛ الكافي في الفقه: ١٨٣؛ المهذب: ١٩٢؛ غنية النزوع: ١٣٩.

وأما القول بعدم الجواز في مضغ العلك فمختار الشيخ عليه السلام. النهاية: ١٥٧.

(٢) القول بالإفساد مطلقاً اختيار جماعة. المقنعة: ٣٤٤؛ المسائل الناصريات: ٢٩٤؛ الكافي في الفقه: ١٨٣؛ غنية النزوع: ١٣٩، وفيه دعوى الإجماع.

والقول بالإفساد في الحقنة بالمانعات اختيار جماعة أخرى. الخلاف: ٢/٢١٣، وفيه دعوى الإجماع؛ إشارة السبق: ١٢٢؛ الوسيلة: ١٤٣.

وأما القول بعدم الإفساد فهو اختيار السيّد عليه السلام في بعض كتبه وتبعه جماعة. جمل العلم والعمل: ٩٠؛ السرائر: ١/٣٧٥؛ كشف الرموز: ١/٢٨١؛ منتهى المطلب: ٩/٨٢.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤/٢١٤، ح ٢٩، باب الكفارة في اعتماد إفتار يوم من شهر رمضان؛ وسائل الشيعة: ١٠/٤٤، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب، ٧، ح ٣. وفيه برآة الأصهباني، وهو مهمل. راجع معجم رجال الحديث: ٣/٢٨٠.

(٤) الكافي: ٤/١١٠، ح ٤، باب في الصائم يسعط ويصب في أذنه الدهن أو يحتقن؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٠٤، ح ٩، باب ما يفسد الصيام وما يخل بشرائط فرضه وينقض الصيام؛ وسائل الشيعة: ١٠/٤٣، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب، ٧، ح ١. والرواية موقّعة بابن فضال وابنيه. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢.

الحرمة بملاحظة الصحيح الحاصر لما يضرّ الصائم في الثلاث أو الأربع،
وتعليل نفي البأس عن الكحل بأنه ليس بطعام ولا شراب.

وأما مضغ العلك، فمنشأ التردد في وجوب الإمساك عنه رواية حكم مضغ العلك
الكليني عليه السلام بإسناده عن محمد بن مسلم قال: «قال أبو جعفر عليه السلام: يا محمد،
إياك أن تمضغ علكاً، فإني مضغت اليوم علكاً وأنا صائم فوجدت^(١) في
نفسي منه شيئاً»^(٢).

لكنها محمولة على الكراهة بملاحظة ما رواه الشيخ عليه السلام بإسناده عمّن
ذكره، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن الصائم يمضغ
العلك؟ قال: نعم إن شاء»^(٣).

وأما الحقنة فإن قيل بصدقها بالجامد، فلا يبعد كراهتها الاستفادة من
الجمع بين صحيحة البنظري: «سأل أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يحتقن
يكون به العلة في شهر رمضان؟ فقال: الصائم لا يجوز له أن يحتقن»^(٤)،

(١) قال المحدث الكاشاني عليه السلام: كأنه عليه السلام شك في تغير ريقه المبلوع بطعم العلك أو قوري ذلك في
نفسه. الوافي: ١٨٩/١١.

(٢) الكافي: ٤/١١٤، ح ٢، باب مضغ العلك للصائم؛ وسائل الشيعة: ٧/٧٣، أبواب ما
يمسك عنه الصائم، ب ٣٦، ح ١. والرواية صحيحة.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤/٣٢٤، ح ٧٠، باب الزيادات؛ وسائل الشيعة: ١٠/١٠٥، أبواب ما
يمسك عنه الصائم، ب ٣٦، ح ٣. فيه القاسم بن محمد الجوهري وفيه كلام. راجع معجم
رجال الحديث: ٤٨/١٤.

(٤) الكافي: ٤/١١٠، ح ٣، باب في الصائم يسعط ويصب في أذنه الدهن أو يحتقن، والرواية فيه
مضمرة وفي إسناده سهل بن زياد. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٤٩٠. من لا يحضره
الغيب: ٢/١١١، ح ١٨٦٩، باب آداب الصائم وما ينقض صومه وما لا ينقضه؛ تهذيب ←

وبين موثق ابن فضال: «كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام ما تقول في اللطف^(١) يستدخله الإنسان وهو صائم؟ فكتب: لا بأس بالجامد^(٢)، وأما مع عدم الصدق، فلا كراهة أيضاً.

الاحتقان بالمائع

وأما الاحتقان بالمائع، فالظاهر عدم الحاجة إلى التقييد، فإن الظاهر عدم صدق الاحتقان مع عدم الميعان، فمقتضى الصحة المتقدمة الحاصرة لما يضرّ الصائم في الثلاثة أو الأربعة عدم كونه مفسداً للصوم.

لكنه يعارضها صحيحة البزنطي المذكورة عن أبي الحسن عليه السلام: «أنه سأله عن الرجل يحتقن به العلة في شهر رمضان؟ فقال: الصائم لا يجوز له أن يحتقن»، وحمل عدم الجواز على عدم الجواز تكليفاً من دون الإفساد^(٣) بعيد، خصوصاً مع الشمول للصوم المستحب، لظهور عدم الجواز في أمثال المقام في الحكم الوضعي.

فإن أخذ بظاهر الصحة الحاصرة، فلا بدّ من حمل مثل الصحة

→ الأحكام: ٤/٢٠٤، ح ٦، باب ما يفسد الصيام وما يخل بشرائط فرضه وينقض الصيام؛ الاستبصار: ٢/٨٣، ح ١، باب حكم الاحتقان؛ وسائل الشيعة: ١٠/٤٢، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٥، ح ٤.

(١) في الكافي والاستبصار: «التلطف». وفي التهذيب: «التلطف بالأشياء». واللفظ هو الشيء اليسير. الوافي: ١١/١٨٢.

(٢) الكافي: ٤/١١٠، ح ٦، باب في الصائم يسعط ويصب في أذنه الدهن أو يحتقن؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٠٤، ح ٧، باب ما يفسد الصيام وما يخل بشرائط فرضه وينقض الصيام؛ الاستبصار: ٢/٨٣، ح ٢، باب حكم الاحتقان؛ وسائل الشيعة: ١٠/٤١، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٥، ح ٢. التعبير عنه بالموثق لابن فضال الفطحي الثقة. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢.

على الكراهة، ومع عدم الأخذ بظاها كما في غير المقام، فلا بد من الأخذ بظاها صحيحة البنظري، فوجوب الإمساك أظهر.

وتشهد له موثقة محمد بن الحسين بن فضال المروية عن الكافي عن أبيه قال: «كُتبت إلى أبي الحسن عليه السلام: ما تقول في اللطف يستدخله الإنسان وهو صائم؟ فكتب عليه السلام: لا بأس بالجامد»^(١) يفهم منها البأس بالمانع.

(والذي يبطل الصوم إنما يبطله عمداً اختياراً، فلا يفسد بمض الخاتم، ومضغ الطعام للصبي، وزق الطائر، وضابطه ما لا يتعدى الحلق، ولا استنقاع الرجل في الماء، والسواك في الصوم مستحب ولو بالرطب).

أما اعتبار العمد، فالظاهر عدم الخلاف فيه إلا في البقاء على الجنابة، وسيأتي - إن شاء الله تعالى - الكلام فيه.

اعتبار العمد في
مبطلات الصيام

ويدل عليه رواية أحمد بن محمد بن أبي نصر عن المشرقي، عن أبي الحسن عليه السلام قال: «سألته عن رجل أفطر من شهر رمضان أياماً متعمداً ما عليه من الكفارة؟ فكتب عليه السلام: من أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً فعليه عتق رقبة مؤمنة ويصوم يوماً بدل يوم»^(٢) حيث رتب وجوب الكفارة والقضاء على الإفطار مع التعمد.

(١) تقدم نخرجها آنفاً.

(٢) تهذيب الأحكام: ٢٠٧/٤، ح ٧، باب الكفارة في اعتقاد إفطار يوم من شهر رمضان؛ الاستبصار: ٩٦/٢، ح ٢، باب كفارة من أفطر يوماً من شهر رمضان؛ وسائل الشريعة: ٤٩/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٨، ح ١١. وفي المشرقي تأمل. راجع معجم رجال الحديث: ٢٦٥/١٩.

وفي الصحيح عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه سئل عن رجل نسي فأكل وشرب ثم ذكر؟ قال: لا يُفطر إنما هو شيء رزقه الله، فليتم صومه»^(١).

وموثقة عمار: «أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل نسي وهو صائم فيجامع أهله؟ قال: يغتسل، ولا شيء عليه»^(٢)، والقدر المسلّم صورة عدم تذكّر الموضوع.

الخلاف فيما لو كان من جهة الجهل
من جهة الجهل
بالحكم

وأما لو كان من جهة الجهل بالحكم بأن يكون جاهلاً بمفطرية شيء من المفطرات عن تقصير أو قصور، ففيه خلاف.

ومستند القول بالفساد إطلاق ما دلّ على اعتبار الإمساك عن الأشياء المزبورة في ماهية الصوم، بل لا معنى للصوم إلا الإمساك عن تلك الأشياء.

واستدلّ للقول بالصحة وأنه ليس عليه قضاء ولا كفارة بالأصل الخالي عن المعارض، لأنّ عمومات القضاء والكفارة متعمّدة بتعمّد

(١) الكافي: ٤/١٠١، ح ١، باب من أكل أو شرب ناسياً في شهر رمضان؛ من لا يحضره الفقيه: ١١٨/٢، ح ١٨٩٣، باب ما يجب على من أفطر أو جامع في شهر رمضان متعمداً أو ناسياً؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٧٧، ح ١١، باب قضاء شهر رمضان وحكم من أفطر فيه على التعمّد والنسيان ومن وجب عليه صيام شهرين متتابعين وأفطر فيها أو كان عليه نذر في صيام؛ وسائل الشريعة: ١٠/٥٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب، ح ٩.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١١٨/٢، ح ١٨٩٤، باب ما يجب على من أفطر أو جامع في شهر رمضان متعمداً أو ناسياً؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٠٨، ح ٩، باب الكفارة في اعتقاد إفطار يوم من شهر رمضان؛ الاستبصار: ٢/٨١، ح ٥، باب حكم الجماع؛ وسائل الشريعة: ١٠/٥١، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب، ح ٩. ٢. التعبير عنه بالموثّق لعمّار الفطحي الثقة. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٧٩.

الإفطار، ومع الجهل لا يصدق التعمد^(١)، اللهم إلاً أن يقال: لعل الجمع بين الكفارة والقضاء منوط بالتعمد، فيمكن أن يكون القضاء بدون الكفارة غير مقيد بالتعمد، كما في صورة حصول الجنابة وعدم الالتفات، ومضي أيام على حال الجنابة، كما سيأتي؛ إن شاء الله تعالى.

و^(٢) بموثقة زرارة وأبي بصير قالوا: «سألنا أبا جعفر عليه السلام: الرجل أتى أهله في شهر رمضان أو أتى أهله وهو محرم وهو لا يرى إلا أن ذلك حلال له؟ قال: ليس عليه شيء»^(٣) المعتضدة بروايات معذورية الجاهل، كصححة عبد الصمد الواردة فيمن لبس قميصاً حال الإحرام وفيها: «أي رجل ارتكب أمراً بجهالة فلا شيء عليه»^(٤).

وفي صححة عبد الرحمن بن الحجاج المتضمنة لحكم تزويج المرأة في عدتها، وفيها: «قلت: فبأي الجهالتين أعذر: جهالته بأن ذلك محرّم عليه، أو جهالته أنّها في العدة؟ فقال: إحدى الجهالتين أهون من الأخرى، الجهالة بأن الله حرّم عليه، وذلك أنه لا يقدر على الاحتياط معها، فقلت: فهو في الأخرى معذور؟ فقال: نعم»^(٥).

(١) مستند الشيعة: ٣٢٧/١٠؛ مصباح الفقيه: ٤٤٨/١٤.

(٢) معطوف على قوله عليه السلام: بالأصل الخالي عن المعارض.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤/٢٠٨، ح ١٠، باب الكفارة في اعتداف إفطار يوم من شهر رمضان؛ الاستبصار: ٢/٨٢، ح ٦، باب حكم الجماع؛ وسائل الشيعة: ١٠/٥٣، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ١٠، ح ١٢. والتعبير عنها بالموثقة لابن فضال. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢.

(٤) تهذيب الأحكام: ٥/٧٢-٧٣، ح ٤٧، باب صفة الإحرام؛ وسائل الشيعة: ٨/٢٤٨، أبواب الخلل الواقع في الصلاة، ب ٣٠، ح ١.

(٥) الكافي: ٥/٤٢٧، ح ٣، باب المرأة التي تحرم على الرجل فلا تحل له أبداً؛ تهذيب الأحكام: ←

ويمكن أن يقال: أما صورة ترك الإمساك من جهة الجهل عن قصور، فمقتضى الوثيقة المذكورة الصحة إن حصل القطع بعدم الفرق بين المفطرات، كما أنّ الظاهر اختصاص صحيحة عبد الرحمن المذكورة بصورة الجهل عن قصور بقريئة ذيلها.

وقد يستشكل بأنّ المذوريّة غير الصحة ومن هذه الجهة يستشكل في الاستدلال بحديث الرفع وإن لم نقل بالاختصاص برفع خصوص المؤاخذة، بل رفع الآثار الشرعيّة حيث إنّ فساد الصوم بتناول المفطرات ليس من الآثار الشرعيّة القابلة للرفع، بل هو من لوازمها العقليّة غير القابلة للتخلّف، لاستحالة حصول امثال الأمر بالكفّ عن المفطرات بمخالفته^(١).

وفيه نظر، لأنّه يتمسك بحديث الرفع في مسألة الأقلّ والأكثر الارتباطيين، فمع الشكّ في أنّ الواجب المركّب هو الأقلّ أو الأكثر يقال بالبراءة، وعدم وجوب مشكوك الجزئيّة أو الشرطيّة.

والحلّ أنّ اللزوم المذكور من جهة الأمر وحيث إنّ الأمر بيد الشارع ويكون قابلاً للرفع والوضع لا مجال للاستشكال من هذه الجهة وإلاّ لما أمكن الحكم بالصحة في الموارد الخاصّة، كالحكم بالصحة في التمام في محلّ القصر، والجهر في موضع الإخفات أو العكس.

هذا مع إمكان منع كون الإمساك عن المفطرات بدون التعمّد فيها

→ ٣٠٦/٧، ح ٣٢، باب من يجرم نكاحهنّ بالأسباب دون الأنساب؛ الاستبصار: ٣/١٨٦، ح ٣، باب من عقد على امرأة في عدتها مع العلم بذلك؛ وسائل الشيعة: ٢٠/٤٥٠، أبواب ما يجرم بالمصاهرة ونحوها، ب ١٧، ح ٤.

(١) مصباح الفقيه: ٤٤٩/١٤-٤٥٠.

صوماً حيث ورد فيمن نسي فأكل وشرب أنه لا يفطر، والجاهل القاصر وإن كان متعمداً في فعله، لكنّه يظهر من بعض الأخبار كونه مقابلاً للعمد، ألا ترى أنّه وقع في من أخفى فيما ينبغي الإجهار فيه أو أجهر فيما ينبغي الإخفاء فيه لا يدري، والناسي في قبال المتعمد.

وأما الجاهل المقصر، فمقتضى القاعدة فساد صومه إلا أن يدعي عدم كونه عامداً، والحكم بالقضاء والكفارة معلق على الإفطار العمديّ، ومع الشكّ في صدق التعمد يشكل وجوب القضاء والكفارة. أما الإشكال في لزوم الكفارة، فوجه الشكّ في صدق التعمد الذي علّق لزومها عليه.

وأما القضاء، فالإشكال فيه من أنّ القضاء يحتاج إلى أمر جديد، وهو متفرّع على فساد الصوم ولم يحرز، والمسألة محلّ إشكال.

وأما اعتبار الاختيار في مقابل الإكراه أو الإيجار في الحلق، فالظاهر عدم الخلاف في اعتباره في مقابل الإيجار، بل في مقابل الإكراه البالغ خوف المكره إلى حدّ اضطرّ المكره من الخوف إلى إطاعة أمر المكره - بالكسر - قبل أن يتصور الغايات المترتبة على فعله من كونه مفسداً لصومه أو مضرّاً بيده أو مهلكاً له أو نحوها، لخروج الفعل حينئذ عن الاختيار، كصورة الإيجار، والأصحاب - قدس الله أسرارهم - أرسلوا اعتبار الاختيار بهذا المعنى في مفطرية المفطرات إرسال المسلمات.

ويشهد له التعليل الوارد في موثقة سماعه قال: «سألته عن قوم صاموا شهر رمضان، فغشيهم السحاب السود عند غروب الشمس، فرأوا أنّه

الليل فأفطر بعضهم ثم إن السحاب انجلى، فإذا الشمس؟ فقال: على الذي أفطر صيام ذلك اليوم، إن الله عز وجل يقول: ﴿ثُمَّ آتَمُوا الصِّيَامَ إِلَىٰ اللَّيْلِ﴾، ومن أكل قبل أن يدخل الليل فعليه قضاؤه، لأنه أكل متعمداً^(١)، يظهر من هذا التعليل أنه مع عدم التعمد لا قضاء عليه.

وموثقة عمار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام أن الرجل يتمضمض فيدخل في حلقه الماء وهو صائم؟ قال: ليس عليه شيء إذا لم يتعمد ذلك»^(٢) الحديث، هكذا قيل^(٣).

وللتأمل فيه مجال في الصورة الثانية للتأمل في خروج الفعل بحصول الاضطرار المذكور عن العمد، فإن الإنسان كثيراً ما يصدر منه الفعل قبل أن يتصور غاياته المترتبة عليه بحيث لو تصورهما لم يصدر منه الفعل، وهذا لا يخرج عن العمد والاختيار، ويقع الإشكال والخلاف فيما إذا تناول المفطر عمداً تحرزاً عن الضرر المتوقع عليه، فقيل بعدم الإفساد^(٤)، وقيل: إنه مفسد^(٥).

(١) الكافي: ٤/١٠٠، ح ٢، باب من ظن أنه ليل فأفطر قبل الليل؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٧٠، ح ٨، باب حكم الساهي والغالط في الصيام؛ الاستبصار: ٢/١١٥، ح ٤، باب من أفطر قبل دخول الليل لعارض في السماء من غيم أو قمام وما جرى مجراها؛ وسائل الشريعة: ١٠/١٢١، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٥٠، ح ١. والرواية صحيحة لاقتران أبي بصير مع ساعة.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/٣٢٣، ح ٥، باب الزيادات؛ وسائل الشريعة: ١٠/٧٢، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٢٣، ح ٥. وعمار ثقة فطحي. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٧٩.

(٣) مصباح الفقيه: ١٤/٤٥٩.

(٤) هو منسوب إلى الأكثر. مدارك الأحكام: ٦/٦٩.

(٥) المبسوط: ١/٢٧٣.

واستدل^(١) على القول الأوّل بالأصل وقوله ﷺ: «رفع عن أمّتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»^(٢)، والمراد رفع حكمها، ومن جملة القضاء والكفارة.

وأجيب بأنّ حديث الرفع وإن شمل الآثار الشرعيّة من دون اختصاص بخصوص المؤاخذه إلّا أنّه يختصّ بالآثار القابلة للرفع دون الآثار العقليّة، وموافقة المأثريّ به للمأمور به التي يتنزع منها وصف الصّحة، أو مخالفتها له التي يتنزع منها وصف الفساد ليست قابلة للرفع^(٣).

وقد سبق النظر في هذا الجواب وأنّه بعد ما كان المنشأ شرعيّاً، لا مجال للإشكال من هذه الجهة، ألا ترى أنّ حديث «لا تعاد الصلاة إلّا من خمس» يقتضي صحّة الصلاة الفارقة لبعض الأجزاء أو بعض الشرائط مع عدم موافقة المأثريّ به للمأمور به.

هذا، ولكن العمل بحديث الرفع في كثير من أمثال المقام غير معهود، بل لعلّ العمل بها يستلزم فقهاً جديداً.

ويشهد للفساد والبطلان ما عن الكافي بسنده عن رفاعة، عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «دخلت على أبي العباس بالحيرة فقال: يا أبا عبد الله، ما تقول في الصيام اليوم؟ فقلت: ذاك إلى الإمام، إن صمت صمنا وإن أفطرت أفطرتنا، فقال: يا غلام، عليّ بالمائدة، فأكلت معه وأنا أعلم والله

(١) الخلاف: ١٩٦/٢.

(٢) الخصال: ٤١٧؛ وسائل الشيعة: ٣٤٩/٨، أبواب الخلل الواقع في الصلاة، ب ٣٠، ح ٢.

(٣) مصباح الفقيه: ١٤/٤٦٢-٤٦٣.

أنه يوم من شهر رمضان، فكان إفطاري يوماً وقضاؤه أيسر عليّ من أن يضرب عنقي ولا يعبد الله»^(١)، إلا أن يستشكل بضعف السند، وعدم العمل به حيث إنّه نسب إلى الأكثر القول بعدم الفساد، وأنه كالنسيان، وبالجملة فالمسألة محل إشكال.

عدم الفساد بمصّ
الخاتم ونحوه

وأما عدم الفساد بمصّ الخاتم ومضغ الطعام للصبيّ وزق الطائر ونحوها مما لا يتعدّى إلى الحلق، فلأصل، وقوله عليه السلام في صحيح ابن مسلم: «لا يضرّ الصائم إذا اجتنب ثلاث خصال أو أربع»، إلى آخره.

وصحيح الحلبيّ عن أبي عبد الله عليه السلام: «سئل عن المرأة يكون لها الصبيّ وهي صائمة، فتمضغ الخبز وتطعمه؟ قال: لا بأس، والطير إن كان لها»^(٢).

وصحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الرجل يعطش في شهر رمضان، قال: لا بأس أن يمصّ الخاتم»^(٣).

عدم البأس
باستنقاع الرجل في
الماء

وأما عدم البأس باستنقاع الرجل في الماء، فيدلّ عليه عموم الصحيح

(١) الكافي: ٤/ ٨٢-٨٣، ح ٧، باب اليوم الذي يشكّ فيه من شهر رمضان هو أو من شعبان؛ وسائل الشيعة: ٧/ ٩٥، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب، ٥٧، ح ٥.

(٢) الكافي: ٤/ ١١٤، ح ١، باب في الصائم يذوق القدر ويزق الفرخ؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٣١٢، ح ١٠، باب الزيادات؛ الاستبصار: ٢/ ٩٥، ح ٣، باب ما يجوز للطباخ أن يذوق من الطعام؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ١٠٨، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب، ٣٨، ح ١.

(٣) الكافي: ٤/ ١١٥، ح ١، باب في الرجل يمصّ الخاتم والحصاة والنواة؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٣٢٤، ح ٦٩، باب الزيادات؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ١٠٩، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب، ٤٠، ح ١.

المذكور، وخصوص خبر حسن بن راشد قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الحائض تقضي الصلاة؟ قال: لا، قلت: تقضي الصوم؟ قال: نعم، قلت: من أين جاء هذا؟ قال: أول من قاس إبليس، قلت: فالصائم يستنقع في الماء؟ قال: نعم، قلت: فيبّل ثوباً على جسده، قال: لا، قلت: من أين جاء هذا؟ قال: من ذلك»^(١).

وأما استحباب السواك ولو بالرطب، فيدلّ عليه عموم ما دلّ على استحبابه للصائم وغيره بعد عدم البأس، للأخبار المستفيضة: **استحباب السواك ولو بالرطب**
 منها: صحيحة عبد الله بن سنان قال: «يستاك الصائم أي ساعة من النهار أحبّ»^(٢).

ومنها: صحيحة الحلبيّ قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام أيستاك الصائم بالماء وبالعود الرطب يجد طعمه؟ فقال: لا بأس به»^(٣).

(ويكره مباشرة النساء تقييلاً ولساً وملاعبةً، والاكتحال بما فيه صبر أو مسك، وإخراج الدم المضعف، ودخول الحمّام كذلك، وشتم

(١) تهذيب الأحكام: ٤/٢٦٧، ح ٤٥، باب حكم العلاج للصائم والكحل والحجامة والسواك ودخول الحمام وغير ذلك؛ الاستبصار: ٢/٩٣، ح ٦، باب شتم الریحان للصائم؛ وسائل الشيعة: ١٠/٣٧، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٣، ح ٥. والرواية صحيحة على كلام في الحسن بن راشد. راجع معجم رجال الحديث: ٤/٣٢٢.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/٢٦١، ح ١٨، باب حكم العلاج للصائم والكحل والحجامة والسواك ودخول الحمام وغير ذلك؛ وسائل الشيعة: ١٠/٨٢، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٢٨، ح ١.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤/٣٢٣، ح ٦١، باب الزيادات؛ الاستبصار: ٢/٩١، ح ١، باب السواك للصائم بالرطب واليابس؛ وسائل الشيعة: ١٠/٨٣، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٢٨، ح ٣.

الرياحين، ويتأكد في النرجس، والاحتقان بالجامد، وبِل الثوب على
الجسد، وجلوس المرأة في الماء).

كراهة المباشرة لمن كراهة المباشرة لمن
لم تتحرك شهوته لم تتحرك شهوته
الأخبار: ورواياته

كرواية الحلبي: «سئل الصادق عليه السلام عن مسّ الصائم شيئاً من المرأة
أيفسده ^(١) أم ينقصه؟ فقال له: إنّ ذلك ليكره للرجل الشاب مخافة
أن يسبقه المنّي» ^(٢).

و ^(٣) ساعة أيضاً: «عن الالتصاق ^(٤) بالأهل؟ فقال: ما لم يخف على نفسه
فلا بأس» ^(٥).

ومنصور بن حازم: عن تقبيل «الجارية والمرأة؟ فقال: أما الشيخ الكبير
مثلي ومثلك فلا بأس، وأما الشاب الشَّبِق، فلا، فإنه لا يؤمن والقبلة إحدى
الشهوتين» ^(٦)، وبملاحظتها يقيّد الكراهة بالشاب وذوي الشهوة.

(١) في المصادر: «أيفسد ذلك صومه أو ينقصه».

(٢) الكافي: ٤/ ١٠٤، ح ١، باب الصائم يقبل أو يباشر؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ١٠٠، أبواب ما
يمسك عنه الصائم، ب ٣٣، ح ١. والرواية صحيحة.

(٣) أي وسأل ساعة أيضاً عن الالتصاق، إلى آخره.

(٤) في المصدر: «عن الرجل يلمس بأهله في شهر رمضان فقال».

(٥) من لا يحضره الفقيه: ٢/ ١١٤، ح ١٨٧٧، باب آداب الصائم وما ينقض صومه وما لا
ينقضه؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ٩٨، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٣٣، ح ٦. والرواية

مؤثقة بعثان بن عيسى الثقة الواقفي. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٨١٧.

(٦) الكافي: ٤/ ١٠٤، ح ٣، باب الصائم يقبل أو يباشر؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ٩٧، أبواب ما
يمسك عنه الصائم، ب ٣٣، ح ٣. والرواية صحيحة.

ويمكن أن يقال: لا يستفاد من هذين الخبرين الكراهة المولوية، بل النظر إلى الإرشاد حيث إنّه يحكم العقل بعدم القرب مما يكون معرضاً للوقوع فيها هو ممنوع، ولو لم يرد من الشرع بيان ذلك ومع المعرضية كيف يحكم بالكراهة مع القول بحرمة مقدّمة الحرام التي لا يبقى معها اختيار ومباشرة ذي الشهوة، والشابّ من هذا القبيل.

وهذا نظير ما قد يقال باستحباب التفقه لأحكام التجارة، مخافة الوقوع في الربا، فإنّ التحفّظ عن الربا والمعاملة الفاسدة لازم، ويتوقّف على التفقه، فكيف يكون التفقه مستحباً؟

نعم، يمكن استفادة الكراهة المولوية بملاحظة غيرهما، لخبر أبي بصير الآتي ذكره، وإن بنينا على الكراهة المولوية، فقد يقال بالكراهة حتّى بالنسبة إلى غير ذي الشهوة بملاحظة بعض الأخبار، كخبر الأصبح قال: «جاء رجل إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال: أقبل وأنا صائم؟ فقال: عَفَّ صومك، فإنّ بدء القتال اللطام»^(١).

وقال عليه السلام أيضاً: «أما يستحيي أحدكم أن لا يصبر يوماً إلى الليل؟! أنه كان يقال: إنّ بدء القتال اللطام»^(٢).

(١) تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٧٢، ح ١٥، باب حكم الساهي والغالط في الصيام؛ الاستبصار: ٢/ ٨٢، ح ٣، باب حكم القبلة للصائم؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ١٠٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٣٣، ح ١٥. وفيه الحسين بن علوان وهو عامي لم تثبت وثاقته. راجع رجال النجاشي، الرقم: ١١٦.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ٢/ ١١٣، ح ١٨٧٥، باب آداب الصائم وما ينقض صومه وما لا ينقضه؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ٩٨، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٣٣، ح ٥. والرواية مرسلة.

وصحيح ابن مسلم: «سأل الباقر عليه السلام عن الرجل يجد البرد أيدخل مع أهله في لحاف وهو صائم؟ فقال له: يجعل بينها ثوباً»^(١) بالشدة والضعف. ولا يخفى أن الخبر الأول أما بالنسبة إلى الرجل الجاني، فلم يجرز كونه شاباً ذا شهوة أو غير ذي شهوة، ومع هذا لا مجال للأخذ بإطلاق «أما يستحيي أحدكم أن لا يصبر يوماً» في الكلام، فلعل المراد من كان مماثلاً لهذا الرجل الشاب.

والخبر الثاني مجمل، ولا مجال لاستفادة الكراهة بنحو الإطلاق من سائر الأخبار المذكورة في المقام، كخبر رفاة حيث سأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل لامس جارية في شهر رمضان فأمدى؟ فقال: «إن كان حراماً فليستغفر الله استغفار من لا يعود أبداً، ويصوم يوماً مكان يوم، وإن كان من حلال فليستغفر الله ولا يعود، ويصوم يوماً مكان يوم»^(٢)، لشذوذه حيث لا يلتزم بلزوم القضاء، مع أن الظاهر كون الرجل ذا شهوة.

نعم، ربما يستظهر من خبر أبي بصير: سأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كلم امرأته في شهر رمضان وهو صائم؟ فقال: «ليس عليه شيء، والمباشرة ليس بها بأس، وإن أمدى فليس عليه شيء، والمباشرة ليس بها بأس ولا قضاء يومه، ولا ينبغي أن يتعرض لرمضان»^(٣).

(١) من لا يحضره الفقيه: ٢/ ١١٥، ح ١٨٨٢، باب آداب الصائم وما يتقضى صومه وما لا ينقضه؛ وسائل الشريعة: ٩٨/ ١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٣٣، ح ٧.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/ ٣٢٠، ح ٤٧، باب الزيادات؛ الاستبصار: ٢/ ٨٣، ح ٣، باب حكم من أمدى وهو صائم؛ وسائل الشريعة: ١٠/ ١٢٩، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٥٥، ح ٣. والرواية صحيحة.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٧٢، ح ١٧، باب حكم الساهي والغالط في الصيام؛ الاستبصار: ←

وكيف كان، فلا مانع من استفادة الكراهة المولوية لخصوص ذي الشهوة أو بنحو الإطلاق من هذا، وجهة الإشكال السابق غير متأتية فيه.

وأما الاكتحال بما فيه صبر أو مسك، فقد يظهر من بعض الأخبار المنع منه، مثل ما رواه الكليني والشيخ عليه السلام عن سبيعة في الموثق قال: «سألته عن الكحل للصائم؟ فقال: إذا كان كحلاً ليس فيه مسك وليس له طعم في الحلق، فليس به بأس»^(١) دلّ على البأس فيما فيه مسك أو له طعم في الحلق. كما يستفاد من إطلاق مثل ما رواه الشيخ عليه السلام في الصحيح عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه سئل عن الرجل يكتحل وهو صائم، قال: لا، إنّي أتخوف عليه أن يدخل رأسه»^(٢).

وما رواه عن الحسن بن عليّ قال: «سألته أبا الحسن عليه السلام عن الصائم إذا اشتكى عينه يكتحل بالذرور»^(٣) وما أشبهه أم لا يسوغ له ذلك؟ فقال: لا يكتحل»^(٤).

→ ٢/ ٨٣، ح ٢، باب حكم من أمدى وهو صائم؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ١٢٨، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٥٥، ح ٢. وفيه البطاني وهو واقفي. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٦٥٦. (١) الكافي: ٤/ ١١١، ح ٣، باب الكحل والذرور للصائم؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٥٩، ح ٨، باب حكم العلاج للصائم والكحل والحجامة والسواك ودخول الحمام وغير ذلك؛ والتعبير عنها بالموثقة لعثمان بن عيسى الثقة الواقفي. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٨١٧؛ الاستبصار: ٢/ ٩٠، ح ٦، باب حكم الكحل للصائم.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٥٩، ح ٧، باب حكم العلاج للصائم والكحل والحجامة والسواك ودخول الحمام وغير ذلك؛ الاستبصار: ٢/ ٨٩، ح ٥، باب حكم الكحل للصائم؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ٧٦، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٢٥، ح ٩.

(٣) ما يذّر في العين من الدواء اليابس. مجمع البحرين: ٣/ ٣٠٧.

(٤) تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٥٩، ح ٦، باب حكم العلاج للصائم والكحل والحجامة والسواك ←

ويظهر من بعض الأخبار الترخّص مطلقاً مثل ما رواه الكليني والشيخ رحمته الله عنه، عن محمد بن مسلم في الصحيح، عن أبي جعفر عليه السلام: «في الصائم أيكثحل؟ قال: لا بأس به، ليس بطعام ولا شراب»^(١)، فيجمع بين الطرفين بالكراهة من جهة ذيل هذا الصحيح.

وأما كراهة إخراج الدم المضعف، فقد استدللّ عليها بأخبار:

كراهة إخراج الدم

المضعف

منها: ما رواه الشيخ رحمته الله في الصحيح عن سعيد الأعرج قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصائم أيتجم؟ قال: لا بأس إلا أن يتخوّف على نفسه الضعف»^(٢).

وفي الصحيح عن الحلبيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن الصائم أيتجم؟ قال: إنّي أتخوّف عليه ما يتخوّف على نفسه، قلت: ما ذا يتخوّف عليه؟ قال: الغشيان أو ثور به مرّة، قلت: رأيت إن قوي على ذلك ولم يخش شيئاً؟ قال: نعم، إن شاء»^(٣).

→ ودخول الحمام وغير ذلك؛ الاستبصار: ٨٩/٢، ح ٤، باب حكم الكحل للصائم؛ وسائل الشيعية: ٧٦/١٠، من أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٢٥، ح ٨.

(١) الكافي: ١١١/٤، ح ١، باب الكحل والذرور للصائم؛ تهذيب الأحكام: ٢٥٨/٤، ح ٣، باب حكم العلاج للصائم والكحل والحجامة والسواك ودخول الحمام وغير ذلك؛ الاستبصار: ٨٩/٢، ح ١، باب حكم الكحل للصائم؛ وسائل الشيعية: ٧٤/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٢٥، ح ١. وفيه سليم الفراء وهو مهمل.

(٢) تهذيب الأحكام: ٢٦٠/٤، ح ١٢، باب حكم العلاج للصائم والكحل والحجامة والسواك ودخول الحمام وغير ذلك؛ الاستبصار: ٩٠/٢، ح ٢، باب الحجامة للصائم؛ وسائل الشيعية: ٨٠/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٢٦، ح ١٠.

(٣) الكافي: ١٠٩/٤، ح ١، باب في الصائم يمتجم ويدخل الحمام؛ من لا يحضره الفقيه: ←

وقد تعدّى إلى غير الحجامة من جهة العلة المستفادّة من الأخبار.

ولا يخفى الإشكال في استفادة الكراهة الراجعة إلى الصوم، فالإخراج المضعف المضرّ بالبدن إن كان حراماً، لكونه إضراراً بالبدن كأكل ما يضرّ بالبدن إن قلنا بحرمة، فهو أمر محرّم مقارن للصوم نهي عنه، وإن كان مكروهاً، فكذلك من دون ارتباط بالصوم، كارتكاب سائر المحرّمات أو المكروهات في حال الصوم.

هذا مضافاً إلى أنّه لم يستفد من الأخبار الرخصة في الفعل مع خوف حصول الضعف فمن أين يستفاد الكراهة؟

نعم، رواية الحلبيّ عن أبي عبد الله عليه السلام: «لا بأس أن يحتجم الصائم في شهر رمضان، وقال: إنّنا إذا أردنا أن نحتجم في شهر رمضان احتجمنا بالليل»^(١) يستفاد منه الرخصة، لكن الجمع بينها وبين الأخبار الأخر بالتقييد أولى من حمل تلك الأخبار على الكراهة.

وما حكي من كراهة أمير المؤمنين عليه السلام احتجام الصائم خشية أن يغشى عليه فيفطر، لا تدلّ على الكراهة المصطلحة، بل قابلة لإرادة الحرمة.

→ ١١٠/٢، ح ١٨٦٤، باب آداب الصائم وما يتقض صومه وما لا ينقضه؛ تهذيب الأحكام: ٢٦٦/٤، ح ١٥، باب حكم العلاج للصائم والكحل والحجامة والسواك ودخول الحمام وغير ذلك؛ الاستبصار: ٩١/٢، ح ٥، باب الحجامة للصائم؛ وسائل الشيعة: ٧٧/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٢٦، ح ١.

(١) من لا يحضره الفقيه: ١٠٩/٢، ح ١٨٦٣، باب آداب الصائم وما يتقض صومه وما لا ينقضه؛ وسائل الشيعة: ٧٩-٧٨/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٢٦، ح ٤-٥. ثمّ اعلم أنّ الذي جاء في الفقيه هكذا: ولا بأس أن يحتجم الصائم في شهر رمضان، كذلك رواه الحلبيّ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إنّنا إذا أردنا أن نحتجم في شهر رمضان احتجمنا بالليل.

كراهة دخول الحمام
المضعف

وأما كراهة دخول الحمام في صورة خوف حصول الضعف، فلقول
الباقر عليه السلام في صحيح ابن مسلم - وقد سأل عنه -: «لا بأس ما لم يخش
ضعفاً»^(١)، وبه يقيد إطلاق نفي البأس في خبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام،
والكلام السابق يجري هنا.

كراهة شمّ الرياحين
ورواياته

وأما كراهة شمّ الرياحين، فيدلّ عليها الأخبار:
منها: ما رواه الشيخ عليه السلام عن الحسن بن راشد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
«الصائم لا يشمّ الريحان»^(٢).

وعن الحسن الصيقل، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «وسألته عن الصائم
يلبس الثوب المبلول؟ فقال: لا، ولا يشمّ الريحان»^(٣).

(١) الكافي: ١٠٩/٤، ح ٣، باب في الصائم يحتجم ويدخل الحمام؛ من لا يحضره الفقيه:
١١٣/٢، ح ١٨٧٣، باب آداب الصائم وما ينقض صومه وما لا ينقضه؛ تهذيب الأحكام:
٢٦١/٤، ح ١٧، باب حكم العلاج للصائم والكحل والحجامة والسواك ودخول الحمام
وغير ذلك؛ وسائل الشيعية: ٨١/١٠، أبواب ما يمكسه عنه الصائم، ب ٢٧، ح ٢.
(٢) تهذيب الأحكام: ٢٦٧/٤، ح ٤٣، باب حكم العلاج للصائم والكحل والحجامة والسواك
ودخول الحمام وغير ذلك؛ الاستبصار: ٩٣/٢، ح ٤، باب شمّ الريحان للصائم؛ وسائل
الشيعية: ٩٤/١٠، أبواب ما يمكسه عنه الصائم، ب ٣٢، ح ١٢. والرواية موثقة بعلي
بن الحسن بن فضال الفطحي وإبراهيم بن أبي بكر الواقفي الثقتين على كلام في الحسن
بن راشد.

(٣) تهذيب الأحكام: ٢٦٧/٤، ح ٤٤، باب حكم العلاج للصائم والكحل والحجامة والسواك
ودخول الحمام وغير ذلك؛ الاستبصار: ٩٣/٢، ح ٥، باب شمّ الريحان للصائم؛ وسائل
الشيعية: ٣٨/١٠، أبواب ما يمكسه منه الصائم، ب ٣، ح ١٠. والرواية موثقة بابن فضال
على كلام في الحسن الصيقل.

الأخبار المجوزة

ويدلّ على الجواز أخبار:

منها: ما رواه الشيخ رحمته الله عن عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الصائم أترى له أن يشمّ الریحان أم لا ترى ذلك له؟ فقال: لا بأس به»^(١).

وما رواه الكليني والشيخ رحمته الله في الصحيح عن محمد بن مسلم قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الصائم يشمّ الریحان والطيب؟ قال: لا بأس»^(٢). قال في الكافي: «وروي: أنّه لا يشمّ الریحان، لأنّه يكره له أن يتلذذ به»^(٣).

وأما ما دلّ على تأكّد الكراهة في خصوص النرجس، فهو رواية محمد بن العيص^(٤) قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام ينهى عن النرجس للصائم، فقلت: جعلت فداك، لم ذلك؟ فقال: إنّ ریحان الأعاجم»^(٥).

(١) تهذيب الأحكام: ٤/٢٦٦، ح ٤٠، باب حكم العلاج للصائم والكحل والحجامة والسواك ودخول الحمام وغير ذلك؛ الاستبصار: ٢/٩٣، ح ٢، باب شمّ الریحان للصائم؛ وسائل الشيعة: ١٠/٩٣، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٣٢، ح ٨.

(٢) الكافي: ٤/١١٣، ح ٤، باب الطيب والریحان للصائم؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٦٦، ح ٣٨، باب حكم العلاج للصائم والكحل والحجامة والسواك ودخول الحمام وغير ذلك؛ الاستبصار: ٢/٩٢-٩٣، ح ١، باب شمّ الریحان للصائم؛ وسائل الشيعة: ١٠/٩١، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٣٢، ح ١.

(٣) الكافي: ٤/١١٣، ذيل ح ٤، باب الطيب والریحان للصائم؛ وسائل الشيعة: ١٠/٩٢، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٣٢، ح ٢.

(٤) في جميع المصادر: محمد بن العيص.

(٥) الكافي: ٤/١١٢، ح ٢، باب الطيب والریحان للصائم؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/١١٤، ←

قال في الكافي بعد نقل هذه الرواية: وأخبرني بعض أصحابنا «أن الأعاجم كانت تشمه إذا صاموا وقال: إنه يمस्क الجوع»^(١)، ويستفاد من هذا الخبر أن للرجس جهة زائدة على سائر الرياحين مقتضية للكراهة. وأما كراهة الاحتقان بالجامد، فقد مر الكلام فيه.

كراهة بل الثوب

على الجسد

وأما بل الثوب على الجسد، فالظاهر عدم الخلاف في كراهته^(٢).

ويدل عليه خبر ابن راشد قال للصادق عليه السلام: «الحائض تقضي الصلاة؟ قال: لا، قال: تقضي الصوم قال: نعم، قال: من أين جاء هذا؟ قال: أول من قاس إبليس.

قال: قلت فالصائم يستتقع في الماء؟ قال: نعم، قال: فيبسل ثوباً على جسده؟ قال: لا، قال: من أين جاء هذا؟ قال: من ذاك»^(٣).

→ ح ١٨٧٦، باب آداب الصائم وما ينقض صومه وما لا ينقضه؛ تهذيب الأحكام: ٢٦٦/٤، ح ٤٢، باب حكم العلاج للصائم والكحل والحجامة والسواك ودخول الحمام وغير ذلك؛ الاستبصار: ٩٤/٢، ح ٧، باب شمّ الريحان للصائم؛ وسائل الشيعة: ٩٢/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٣٢، ح ٤. وفيه داود بن إسحاق الحذاء ومحمد بن الفيض المهران. (١) قال الشيخ المفيد عليه السلام: إن ملوك الفرس كان لهم يوم في السنة يصومونه، وكانوا في ذلك اليوم يعدون للرجس ويكثر من شمّ، ليذهب عنهم العطش، فصار كالسنة لهم، فنهى آل محمد عليهم السلام عن شمّ خلافاً على القوم وإن كان شمّ لا يفسد الصيام. المقنعة: ٣٥٧.

(٢) المبسوط: ٢٧٢/١؛ المهذب: ١٩٣/١؛ إشارة السبق: ١٢٢؛ الوسيلة: ١٤٤؛ غنية النزوع: ١٤١، وفيه دعوى الإجماع؛ السرائر: ٣٨٦/١؛ إصباح الشيعة: ١٤١.

(٣) الكافي: ٩٤/١١٣، ح ٥، باب الطيب والريحان للصائم؛ تهذيب الأحكام: ٢٦٧/٤، ح ٤٥، باب حكم العلاج للصائم والكحل والحجامة والسواك ودخول الحمام وغير ذلك؛ الاستبصار: ٩٣/٢، ح ٦، باب شمّ الريحان للصائم؛ وسائل الشيعة: ٣٧/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٣، ح ٥. والرواية صحيحة على كلام في الحسن بن راشد.

والنهي محمول على الكراهة بملاحظة الصحيح الحاصر لما يضّر الصائم بالخصال الثلاث أو الأربع.

وقول الصادق عليه السلام في صحيح ابن مسلم: «الصائم يستتقع في الماء، أو^(١) يصبّ على رأسه، ويتبرّد بالثوب، وينضح المرّوحة^(٢)، وينضح البوريا تحته، ولا يغمس رأسه في الماء»^(٣).

وأما جلوس المرأة في الماء، فبدلّ على كراهته ما رواه الشيخ عليه السلام عن حنان بن سدیر، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن الصائم يستتقع في الماء؟ في الماء قال: لا بأس، ولكن لا يغمس فيه، والمرأة لا تستتقع في الماء، لأنها تحمل الماء بقبلها»^(٤).

والنهي محمول على الكراهة بملاحظة الصحيح الحاصر لما يضّر الصائم، لكنّه لا يخلو عن الإشكال حيث رفع اليد عن ظهور الصحيح المذكور في غير المقام، ولم يرد في المقام ما يظهر منه الترخيص في المقام.

(١) في جميع المصادر: «و».

(٢) آلة يتروّح بها. مجمع البحرين: ٣٦٣/٢.

(٣) الكافي: ١٠٦/٤، ح ٣، باب كراهية الارتماس في الماء للصائم؛ تهذيب الأحكام: ٢٠٤/٤،

ح ٨، باب ما يفسد الصيام وما يخل بشرائط فرضه وينقض الصيام؛ الاستبصار: ٨٤/٢،

ح ٣، باب حكم الارتماس في الماء؛ وسائل الشريعة: ٣٦/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم،

ب ٣، ح ٢.

(٤) الكافي: ١٠٦/٤، ح ٥، باب كراهية الارتماس في الماء للصائم؛ من لا يحضره الفقيه:

١١٥/٢، ح ١٨٨٣، باب آداب الصائم وما ينقض صومه وما لا ينقضه؛ تهذيب الأحكام:

٢٦٣/٤، ح ٢٧، باب حكم العلاج للصائم والكحل والحجامة والسواك ودخول الحمام

وغير ذلك؛ وسائل الشريعة: ٣٧/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٣، ح ٦. والرواية

موثقة بحنان الواقفي.

(المقصد الثاني: وفيه مسائل)

المقصد الثاني: وفيه

مسائل

[المسألة] (الأولى: تجب الكفارة والقضاء بتعمد الأكل والشرب، والجماع قبلاً ودبراً على الأظهر، والإمضاء بالملاعبة والملازمة، وإيصال الغبار إلى الحلق، وفي الكذب على الله والرسول والأئمة عليهم السلام، وفي الارتماس قولان، أشبههما أنه لا كفارة، وفي تعمد البقاء على الجنابة إلى الفجر روايتان، أشهرهما الوجوب، وكذا لو نام غيرناو للغسل حتى طلع الفجر).

المسألة الأولى: ما

يوجب الكفارة

والقضاء

أما وجوب الكفارة بتعمد الأكل والشرب، فيدل عليه أخبار:

وجوب الكفارة

والقضاء بتعمد

الأكل ورواياته

منها: صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «في رجل أفطر في

شهر رمضان متعمداً يوماً واحداً من غير عذر قال؟ يعتق نسمة، أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكيناً، فإن لم يقدر تصدق بما يطيق»^(١).

ومنها: رواية أحمد بن محمد بن أبي نصر عن المشرقى، عن أبي الحسن عليه السلام

قال: «سألت عن رجل أفطر في شهر رمضان أياماً متعمداً ما عليه من

الكفارة؟ فكتب عليه السلام: من أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً، فعليه عتق

رقبة مؤمنة، ويصوم يوماً بديل يوم»^(٢).

(١) الكافي: ٤/١٠١، ح ١، باب من أفطر متعمداً من غير عذر أو جامع متعمداً في شهر

رمضان؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/١١٥، ح ١٨٨٤، باب ما يجب على من أفطر أو جامع في

شهر رمضان متعمداً أو ناسياً؛ تهذيب الأحكام: ٤/٣٢١، ح ٥٢، باب الزيادات؛

الاستبصار: ٢/٩٥-٩٦، ح ١، باب كفارة من أفطر يوماً من شهر رمضان؛ وسائل الشيعة:

١٠/٤٤، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب، ح ١.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/٢٠٧، ح ٧، باب الكفارة في اعتياد إفطار يوم من شهر رمضان؛

الاستبصار: ٢/٩٦، ح ٢، باب كفارة من أفطر يوماً من شهر رمضان؛ وسائل الشيعة: ١٠/٤٩، ←

ويدل هذا الخبر على وجوب القضاء أيضاً، كمرسلة الفقيه: «ومن أفطر في شهر رمضان متعمداً، فعليه كفارة واحدة، وقضاء يوم مكانه، وأتى له بمثله»^(١).

وأما وجوبها بالجماع، فيدل عليه موثقة ساعة قال: «سألته عن الرجل يأتي أهله في رمضان متعمداً؟ فقال: عليه عتق رقبة، وإطعام ستين مسكيناً، وصيام شهرين متتابعين، وقضاء ذلك اليوم، وأين له مثل ذلك اليوم»^(٢).

وجعل الشيخ «الواو» في هذا الخبر بمعنى «أو» تارة، وخصه أخرى بمن أتى أهله في حال يحرم الوطء فيها إلا أن صاحب الوسائل نقل هذا الخبر من نوادر أحمد بن محمد بن عيسى بلفظ «أو» عوض الواو في المواضع المذكورة^(٣).

وأما وجوبها بالجماع في دبر المرأة بدون الإنزال، فلصدق إتيان الرجل أهله حيث إنه أحد مأتيتين، فيكون مشمولاً للموثقة.

→ أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب، ٨، ح ١١. وفيه المشرقي وفيه كلام. راجع معجم رجال الحديث: ٢٦٥/١٩.

(١) من لا يضره الفقيه: ١١٨/٢، ح ١٨٩٢، باب ما يجب على من أفطر أو جامع في شهر رمضان متعمداً أو ناسياً.

(٢) تهذيب الأحكام: ٢٠٨/٤، ح ١١، باب الكفارة في اعتياد إفطار يوم من شهر رمضان؛ الاستبصار: ٩٧/٢، ح ٦، باب كفارة من أفطر يوماً من شهر رمضان؛ وسائل الشيعة: ٥٤/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب، ١٠، ح ٢. والتعبير عنها بالموثقة لعثمان بن عيسى. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٨١٧.

(٣) وسائل الشيعة: ٤٩/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب، ٨، ح ١٣. وهذا ولكن جاء في النوادر المطبوعة «الواو» بدل «أو». النوادر (للأشعري): ٦٨، ح ١٤٠.

ويدل على خصوص الكفارة خبر عبد السلام بن صالح الهروي قال: «قلت للرضا عليه السلام: يا ابن رسول الله، قد روي عن أبائك عليهم السلام في من جامع في شهر رمضان وأفطر فيه ثلاث كفارات، وروي عنهم عليهم السلام كفارة واحدة، فبأي الحديثين نأخذ؟ قال: بهما جميعاً، متى جامع الرجل حراماً أو أفطر على حرام في شهر رمضان فعليه ثلاث كفارات: عتق رقبة، وصيام شهرين متتابعين، وإطعام ستين مسكيناً، وقضاء ذلك اليوم، وإن كان نكح حلالاً أو أفطر على حلال، فعليه كفارة واحدة، وإن كان ناسياً فلا شيء عليه»^(١).

وهذه الرواية- مع عدم الإشكال فيها من جهة السند^(٢)- يشمل

(١) من لا يحضره الفقيه: ٣/٣٧٨، ح ٤٣٣١، باب الأيمان والنذور والكفارات؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٠٩، ح ١٢، باب الكفارة في اعتاد إفطار يوم من شهر رمضان؛ الاستبصار: ٢/٩٧، ح ٧، باب كفارة من أفطر يوماً من شهر رمضان؛ وسائل الشيعة: ١٠/٥٣، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ١٠، ح ١.

(٢) أقول: استشكل في السند من ناحية عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري، وعلي بن محمد بن قتيبة، وعبد السلام بن صالح الهروي.

قال صاحب المدارك عليه السلام: إن عبد الواحد بن عبدوس وإن لم يوثق صريحاً لكنّه من مشايخ الصدوق المعتبرين الذين أخذ عنهم الحديث، فلا يبعد الاعتداد على روايته، لكن في طريق هذه الرواية علي بن محمد بن قتيبة، وهو غير موثق، بل ولا ممدوح مدحاً يعتد به، وعبد السلام بن صالح الهروي وفيه كلام. مدارك الأحكام: ٦/٨٤.

أقول -ومن الله أستمد التوفيق-: أما الهروي، فهو أبو الصلت الهروي، ومن خلص شيعة الرضا عليه السلام ومن خواصه، فتوصيف الشيخ إياه بأنه عامي اشتباهة جزماً.

وأما علي بن محمد بن قتيبة، فهو وإن لم يرد فيه أي توثيق أو مدح، ولكنّه من مشايخ الكشي عليه السلام، وقد روى عنه في رجاله كثيراً، ولأجله قيل: إنه اعتمد عليه في كتابه، وهذا يكفي في الوثاقة، بل قيل: إنه من مشايخ الإجازة المستغنين عن التوثيق. وللتفصيل راجع ترجمتها في جامع الرواة بتحقيقنا. وكذا راجع معجم رجال الحديث: ١١/٣٧، ١٢/١٥٩.

إطلاقها للوطة في دبر الغلام، وقد ذكر سابقاً المناقشة من جهة المعارضة مع الصحيح الحاصر لما يضرّ الصائم.

وجوب الكفارة والقضاء بالإمناء
وأما وجوب الكفارة بالإمناء بالملاعبة والملاسة، فيدلّ عليه الأخبار السابقة الدالة على وجوب الإمساك عنه، مثل صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعبت بأهله في شهر رمضان حتى يمني؟ قال: عليه من الكفارة مثل ما على الذي يجامع»^(١) ومع وجوب الكفارة يثبت الفساد والقضاء بالإجماع المركّب، كما ذكر في المستند^(٢).

وجوب الكفارة والقضاء بإيصال الغبار إلى الحلق
وأما وجوبها بإيصاله الغبار إلى الحلق، فلما رواه الشيخ عليه السلام عن سليمان المروزي قال: «سمعتة يقول: إذا تضمض الصائم في شهر رمضان أو استنشق متعمداً أو شمّ رائحة غليظة أو كنس بيتاً فدخل في أنفه وحلقه، فعليه صوم شهرين متتابعين، فإن ذلك له فطر مثل الأكل والشرب والنكاح»^(٣)، وقد سبق الكلام والإشكال في الاستدلال به، والعمدة الشهرة بين الأعلام.

وجوب الكفارة والقضاء بالكذب على الله ورسوله عليه السلام
(١) الكافي: ١٠٢/٤ - ١٠٣، ح ٤، باب من أفطر متعمداً من غير عذر أو جامع متعمداً في شهر رمضان؛ تهذيب الأحكام: ٢٧٣/٤، ح ١٩، باب حكم الساهي والغالط في الصيام؛ الاستبصار: ٨١/٢، ح ٤، باب حكم الجماع؛ وسائل الشيعة: ٢٩/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب، ح ٤، ١.

(٢) مستند الشيعة: ٢٣٧/١٠ - ٢٣٨.

(٣) تهذيب الأحكام: ٢١٤/٤، ح ٢٨، باب الكفارة في اعتقاد إفطار يوم من شهر رمضان؛ الاستبصار: ٩٤/٢، ح ٣، باب حكم المضمضة والاستنشاق؛ وسائل الشيعة: ٦٩/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب، ح ٢٢، ١. وفيه سليمان بن حفص المروزي، وفيه كلام.

قال: «سألته عن رجل كذب في شهر رمضان؟ فقال: قد أفطر وعليه قضاؤه. فقلت: وما كذبتُه؟ قال: يكذب على الله وعلى رسوله ﷺ»^(١) وحيث ثبت الكفارة في الإفطار العمدي، فلا مجال للإشكال من جهة التعرض للقضاء دون الكفارة.

وقد سبق الكلام والإشكال سابقاً من جهة المعارضة مع الخبر الحاصر لما يضر الصائم في غير الكذب.

وجوب الكفارة والقضاء بالارتماس وأما الارتماس في الماء، فعلى القول بالكراهة وعدم الإفساد، فلا كفارة ولا قضاء، وعلى الحرمة والإفساد، فيجب القضاء لفساد الصوم، ولا دليل على وجوب الكفارة، لعدم الملازمة، وقد ادعى الإجماع - كما في المستند^(٢) - على ترتب القضاء على فساد الصوم.

وجوب الكفارة والقضاء بتعمد البقاء على الجنابة وأما وجوب القضاء والكفارة على تعمّد البقاء على الجنابة إلى الفجر، فيدلّ عليه موثقة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «في رجل أجنب [في شهر رمضان] بالليل ثم ترك الغسل متعمداً حتى أصبح؟ قال: يعتق رقبة، أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكيناً»^(٣).

(١) تهذيب الأحكام: ٤/ ١٨٩-١٩٠، ح ٣، باب ماهية الصيام؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ٣٣، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٢، ح ١. وفيه عثمان بن عيسى الثقة الواقفي. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٨١٧.

(٢) مستند الشيعة: ١٠/ ٢٣٧-٢٣٨.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤/ ٢١٢، ح ٢٣، باب الكفارة في اعتياد إفطار يوم من شهر رمضان؛ الاستبصار: ٢/ ٨٧، ح ٩، باب حكم من أصبح جنباً في شهر رمضان؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ٦٣، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ١٦، ح ٢. فيه إبراهيم بن عبد الحميد الثقة الواقفي. راجع معجم رجال الحديث: ١/ ٢٤١.

إلى آخرها، وقد سبق الكلام فيها سابقاً، ومع ثبوت الكفارة ثبتت القضاء. وأما وجوب الكفارة والقضاء بالنوم مع عدم نية الاغتسال قبل الفجر، فيمكن الاستدلال عليه برواية المروزي: «إذا أجنب الرجل في شهر رمضان لليل ولم يغتسل حتى يصبح، فعليه صوم شهرين متتابعين مع صوم ذلك اليوم»^(١).

وصحيفة البنزطي: «عن الرجل أصاب من أهله في شهر رمضان أو أصابته جنابة ثم ينام حتى يصبح متعمداً؟ قال: يتم ذلك اليوم، وعليه قضاؤه»^(٢).

وهذه الصحيحة وإن كان مورد السؤال فيها التعمد، وهو أخص من عدم النية إلا أنه يمكن أن يكون نظر السائل إلى التعمد في النوم، لا التعمد في ترك الاغتسال، لكن الجواب مع هذا الاحتمال في كلام السائل بمنزلة المطلق.

ورواية إبراهيم بن عبد الحميد وفيها: «فمن أجنب في شهر رمضان فنام حتى يصبح، فعليه عتق رقبة أو إطعام ستين مسكيناً، وقضاء ذلك اليوم ويتم صيامه، ولن يدركه أبداً»^(٣).

(١) تهذيب الأحكام: ٤/٢١٢، ح ٢٤، باب الكفارة في اعتقاد إفتار يوم من شهر رمضان؛ الاستبصار: ٢/٨٧، ح ١٠، باب حكم من أصبح جنباً في شهر رمضان؛ وسائل الشيعة: ١٠/٦٣، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ١٦، ح ٣. وفي سليمان بن حفص المروزي كلام. راجع معجم رجال الحديث: ٨/٤٥٠.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/٢١١-٢١٢، ح ٢١، باب الكفارة في اعتقاد إفتار يوم من شهر رمضان؛ الاستبصار: ٢/٨٦، ح ٥، باب حكم من أصبح جنباً في شهر رمضان؛ وسائل الشيعة: ١٠/٦٢، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ١٥، ح ٤.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤/٢١٢-٢١٣، ح ٢٥، باب الكفارة في اعتقاد إفتار يوم من شهر ←

وإطلاق الأخبار وإن شمل صورة العزم على الاغتسال، لكنه خرجت الصورة بالدليل.

المسألة الثانية: [المسألة (الثانية): الكفارة عتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكيناً، وقيل: هي مرتبة، وفي رواية يجب على الإفطار بالمحرم كفارة الجمع].
التخيير ورواياته وجوب الكفارة بنحو

أما وجوب الكفارة بنحو التخيير، فهو المشهور^(١)، وحكي عن ابن أبي عقيل^(٢) والسيد^(٣) في أحد قوليه القول بالترتيب.
حجة المشهور أخبار مستفيضة:

منها: صحيحة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله^(عليه السلام): «في رجل أفطر في شهر رمضان متعمداً يوماً واحداً من غير عذر؟ قال: يعتق نسمة، أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكيناً، فإن لم يقدر تصدق بها يطيق»^(٤).

→ رمضان؛ الاستبصار: ٨٧/٢، ح ١١، باب حكم من أصبح جنباً في شهر رمضان؛ وسائل الشيعية: ٦٤/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ١٦، ح ٤. والرواية مرسلة.
(١) الهداية: ١٩٠/١؛ المنتعة: ٣٤٥؛ الانتصار: ١٩٦، وفيه دعوى الإجماع؛ الكافي في الفقه: ١٨٣؛ الخلاف: ١٨٦/٢؛ الوسيلة: ١٤٦؛ غنية النزوع: ١٣٩، وفيه دعوى الإجماع؛ إصباح الشيعية: ١٣٨؛ المعتبر: ٦٧٢/٢، وفيه: هو مذهب أكثر الأصحاب؛ جامع الخلاف والوفاق: ١٦٦.

(٢) كشف الرموز: ٢٨٦/١؛ تحرير الأحكام: ٨٠/١.

(٣) المعتبر: ٦٧٢/٢؛ كشف الرموز: ٢٨٦/١؛ تحرير الأحكام: ٨٠/١.

(٤) الكافي: ١٠١/٤، ح ١، باب من أفطر متعمداً من غير عذر أو جامع متعمداً في شهر رمضان؛ من لا يحضره الفقيه: ١١٥/٢، ح ١٨٨٤، باب ما يجب على من أفطر أو جامع في شهر رمضان متعمداً أو ناسياً؛ تهذيب الأحكام: ٢٠٥-٢٠٦، ح ١٥، باب الكفارة في اعتقاد إفطار يوم من شهر رمضان؛ الاستبصار: ٩٥-٩٦، ح ١، باب كفارة من أفطر ←

وخبر أبي بصير قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وضع يده على جسد امرأته فأدفق؟ فقال: كفارته أن يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكيناً، أو يعتق رقبة»^(١).

وروايته الأخرى عن أبي عبد الله عليه السلام: «في رجل أجنب في شهر رمضان بالليل ثم ترك الغسل متعمداً حتى أصبح؟ قال: يعتق رقبة، أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكيناً، وحقيق أن لا أراه يدركه أبداً»^(٢).

وموثقة ساعة المروية عن النوادر قال: «سألته عن رجل أتى أهله في شهر رمضان متعمداً؟ قال: عليه عتق رقبة، أو ^(٣) إطعام ستين مسكيناً، أو صوم شهرين متتابعين»^(٤).

وهذه الرواية رواها في الوسائل عن الشيخ بلفظ الواو بدل «أو».

وعنه أيضاً في الصحيحة عن ساعة بن مهران، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن معتكف واقع أهله؟ قال: عليه ما على الذي أفطر يوماً

→ يوماً من شهر رمضان؛ وسائل الشيعة: ٤٤ / ١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب، ٨، ح ١.
(١) تهذيب الأحكام: ٤ / ٣٢٠، ح ٤٩، باب الزيادات؛ وسائل الشيعة: ٤٠ / ١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب، ٤، ح ٥. فيه علي بن أبي حمزة البطائني وهو واقفي. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٦٥٦.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤ / ٢١٢، ح ٢٣، باب الكفارة في اعتياد إفطار يوم من شهر رمضان؛ وسائل الشيعة: ١٠ / ٦٣، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب، ١٦، ح ٢. وفيه إبراهيم بن عبد الحميد الثقة الواقفي.

(٣) وفي النوادر هنا وفي المورد اللاحق «الواو» بدل «أو»، وفي الوسائل كما في المتن.

(٤) النوادر (للشعري): ٦٨؛ وسائل الشيعة: ٤٩ / ١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب، ٨، ح ١٣.

من شهر رمضان متعمداً، عتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكيناً^(١).

واستدل^(٢) للقول بالترتيب بإطلاق قوله ﷺ في خبر المشرقي: «من أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً فعليه عتق رقبة مؤمنة، ويصوم يوماً بدل يوم»^(٣)، ومقتضى الجمع بينه وبين إطلاق الأمر بالصوم أو الإطعام في سائر الأخبار الحمل على الوجوب التخييري.

وبها رواه الصدوق في الفقيه عن عبد المؤمن بن القاسم الأنصاري، عن أبي جعفر ﷺ: «أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: هلكت وأهلك، قال: وما أهلكك؟ قال: أتيت امرأتي في شهر رمضان وأنا صائم، فقال النبي ﷺ: أعتق رقبة، قال: لا أجد، قال: فصم شهرين متتابعين، فقال: لا أطيق، قال: تصدق على ستين مسكيناً، قال: لا أجد، فأتي النبي ﷺ بعذق في مِكتل فيه خمسة عشر صاعاً من تمر، فقال النبي ﷺ: خذها فتصدق بها، قال: والذي بعثك بالحق نبياً ما بين لابتيها أهل بيت أحوج إليه منّا، فقال: خذه وكله أنت وأهلك، فإنه كفارة لك»^(٤).

(١) تهذيب الأحكام: ٢٩٢/٤، ح ٢٠، باب الاعتكاف وما يجب فيه من الصيام؛ الاستبصار:

١٣٠/٢، ح ٤، باب ما يجب على من وطأ امرأته في حال الاعتكاف؛ وسائل الشيعة:

٥٤٧/١٠، كتاب الاعتكاف، ب ٦، ح ٥.

(٢) تذكرة الفقهاء: ٥٢/٦؛ مختلف الشيعة: ٤٤٠/٣.

(٣) تهذيب الأحكام: ٢٠٧/٤، ح ٧، باب الكفارة في اعتقاد إفطار يوم من شهر رمضان؛

الاستبصار: ٩٦/٢، ح ٢، باب كفارة من أفطر يوماً من شهر رمضان؛ وسائل الشيعة:

٤٩/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٨، ح ١١. والرواية صحيحة على كلام في

المشرقي. راجع معجم رجال الحديث: ٢٦٥/١٩.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ١١٥/٢، ح ١٨٨٥، باب ما يجب على من أفطر أو جامع في ←

ما استدل به لوجوب
الكفارة بنحو
الترتيب

وخبر علي بن جعفر عليه السلام المروي عن كتابه عن أخيه موسى عليه السلام قال: «سألت عن رجل نكح امرأته وهو صائم في رمضان ما عليه؟ قال: عليه [القضاء و] عتق رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يجد فإطعام ستين مسكيناً»^(١).

وهذه الرواية صريحة في الترتيب، لكنّه يجمع بينها وبين سائر الأخبار بالحمل على الاستحباب وإن كان ظاهره في الوجوب، وكذا يجمع بين الخبر السابق وسائر الأخبار.

وأما التفصيل بين الإفطار بالمحلل وبين الإفطار بالمحرّم، فاستدل له برواية عبد السلام بن صالح الهروي الموصوفة بالصحة في الروضة^(٢) وغيرها^(٣)، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: «قلت له: يا ابن رسول الله، قد روي عن آبائك عليهم السلام في من جامع في شهر رمضان أو أفطر فيه ثلاث كفّارات، وروي أيضاً عنهم أيضاً كفّارة واحدة، فبأيّ الحديتين نأخذ؟ قال: بهما جميعاً، متى جامع الرجل حراماً أو أفطر على حرام في شهر رمضان فعليه ثلاث كفّارات: عتق رقبة، وصيام شهرين متتابعين، وإطعام ستين

→ شهر رمضان متعمداً أو ناسياً؛ وسائل الشيعة: ٤٦/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب٨، ح٥. والرواية ضعيفة بالحكم بن مسكين المهمل. راجع معجم رجال الحديث: ١٧٨/٦.

(١) مسائل علي بن جعفر: ١١٦؛ وسائل الشيعة: ٤٨/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب٨، ح٩.

(٢) الروضة البهية: ١٢٠/٢.

(٣) تحرير الأحكام: ١١٠/٢؛ نهاية المرام: ١٩٠/٢.

مسكيناً وقضاء ذلك اليوم، وإن كان نكح حلالاً أو أفطر على حلال فعليه كفارة واحدة، وقضاء ذلك اليوم، وإن كان ناسياً فلا شيء عليه^(١).

والإنصاف أنه يشكل تقييد المطلقات الواردة في مقام البيان بمثل هذا الخبر، وعلى فرض التقييد لا بدّ من الاقتصار بالإفطار على حرام والمجاعة حراماً، وأمّا إفساد الصوم بنحو محرّم كالاستمنا، فلا يستفاد من هذا الخبر إيجابه للجمع.

[المسألة] (الثالثة: لا تجب الكفارة في شيء من الصيام عدا شهر رمضان، والنذر المعين، وقضاء شهر رمضان بعد الزوال، والاعتكاف على وجه).

المسألة الثالثة: عدم وجوب الكفارة إلا لصوم رمضان والنذر المعين وقضاء رمضان

أمّا وجوب الكفارة في شهر رمضان، فدلّت عليه النصوص.

وأما وجوبها في النذر المعين وقضاء شهر رمضان والاعتكاف، فلما يجيء في محله؛ إن شاء الله تعالى.

وأما عدم الوجوب في غيرها، فالظاهر عدم الخلاف فيه، وعن المنتهى^(٢): أنه قول العلماء كافة، للأصل، وما ربما يقال من تحريم قطع كلّ واجب لعموم النهي عن إبطال العمل^(٣)، ضعّف بالخذشة في دليبه في محله.

(١) من لا يحضره الفقيه: ٣/٣٧٨، ح ٤٣٣١، باب الأيمان والنذور والكفارات؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٠٩، ح ١٢، باب الكفارة في اعتياد إفطار يوم من شهر رمضان؛ الاستبصار: ٢/٩٧، ح ٧، باب كفارة من أفطر يوماً من شهر رمضان؛ وسائل الشريعة: ١٠/٥٤، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ١٠، ح ١.

(٢) منتهى المطلب: ٩/١٤٤.

(٣) قال به ابنا قدامة. المغني: ٣/٩٤؛ الشرح الكبير: ٣/١١٥.

[المسألة] (الرابعة): من أجنب ونام ناوياً للغسل حتى طلع الفجر فلا قضاء، ولا كفارة، ولو انتبه ثم نام ثانياً فعليه القضاء، ولو انتبه ثم نام
ثالثة قال الشيخان: عليه القضاء والكفارة).

أما صحّة الصوم وعدم وجوب القضاء والكفارة في الصورة الأولى، فهو المشهور^(١)، ويدلّ عليها صحيحة معاوية بن عمّار قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يجنب من أوّل الليل ثمّ ينام حتى يصبح في شهر رمضان؟ قال: ليس عليه شيء، قلت: فإنه استيقظ ثمّ نام حتى أصبح؟ قال: فليقض ذلك اليوم عقوبة»^(٢).

وفي قبالها ما يظهر منه وجوب القضاء مطلقاً، كصحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: «سألته عن الرجل تصيبه الجنابة^(٣) في شهر رمضان ثمّ ينام قبل أن يغتسل؟ قال: يتمّ صومه ويقضي ذلك اليوم إلّا أن يستيقظ قبل أن يطلع الفجر، فإن انتظر ماءً يسخن أو يستقى فطلع الفجر فلا يقض صومه»^(٤).

(١) المتبعة: ٣٤٧؛ الخلاف: ٢/٢٢٢، وفيه دعوى عدم الخلاف؛ منتهى المطلب: ٩/٧٧، وفيه دعوى الإجماع.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/٢١٢، ح ٢٢، باب الكفارة في اعتياد إفتار يوم من شهر رمضان؛ الاستبصار: ٢/٨٧، ح ٨، باب حكم من أصبح جنباً في شهر رمضان؛ وسائل الشيعة: ١٠/٦١، أبواب ما يمكك عنه الصائم، ب ١٥، ح ١.

(٣) في الكافي: «الرجل يصيب الجارية».

(٤) الكافي: ٤/١٠٥، ح ٢، باب فيمن أجنب بالليل في شهر رمضان وغيره فترك الغسل إلى أن يصبح أو احتلم بالليل أو النهار؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢١١، ح ٢٠، باب الكفارة في اعتياد إفتار يوم من شهر رمضان؛ الاستبصار: ٢/٨٦، ح ٧، باب حكم من أصبح جنباً في شهر رمضان؛ وسائل الشيعة: ١٠/٦٢، أبواب ما يمكك عنه الصائم، ب ١٥، ح ٣.

المسألة الرابعة: نوم
 المجنب
 صحة الصوم وعدم
 وجوب القضاء
 والكفارة في النوم
 الأولى

وموثقة سماعه قال: «سألته عن رجل أصابته جنابة في جوف الليل في رمضان فنام وقد علم بها ولم يستيقظ حتى يدركه الفجر؟ فقال: عليه أن يتم صومه، ويقضي يوماً آخر.

فقلت: إذا كان ذلك من الرجل وهو يقضي رمضان؟ قال: فليأكل يومه ذلك وليقض، فإنه لا يشبه رمضان شيء من الشهور»^(١).

والظاهر عدم إمكان الجمع العرفي، فلا بدّ من الحمل على الاستحباب كاستحباب قضاء الصلاة مع ترك سورة الجمعة يوم الجمعة، أو الطرح لشذوذ القول بوجوب القضاء.

ثم إنه قد يوهم ترك الاستفصال في صحيحة معاوية بن عمّار المذكورة أنه لا شيء عليه فيما إذا لم يستيقظ مطلقاً، وإن لم يكن من عزمه الغسل قد يقال بتعين صرفها لو لم نقل بانصرافها في حدّ ذاتها إلى صورة العزم على الاغتسال جمعاً بينها وبين الأخبار الدالة على القضاء بترك الغسل إلى الصبح اختياراً التي شمولها لمثل هذا الفرض أوضح من هذه الصحيحة، بل يفهم ذلك -أي اختصاصها بصورة كونه مريداً للغسل على تقدير الانتباه- من فحوى ذيله، لأنّ الترك الناشئ من عدم اختيار الصوم أولى بالعقوبة من الترك الناشئ من التواني، وتأخير الغسل عن النوم ثانياً^(٢).

(١) تهذيب الأحكام: ٢١١/٤، ح ١٨، باب الكفارة في اعتماد إفطار يوم من شهر رمضان؛ الاستبصار: ٨٦/٢، ح ٤، باب حكم من أصبح جنباً في شهر رمضان؛ وسائل الشيعة: ١٠/٦٧، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ١٩، ح ٣. فيه عثمان بن عيسى الثقة الواقفي.

راجع رجال النجاشي، الرقم: ٨١٧.

(٢) مصباح الفقيه: ٤٢٧/١٤.

قلت: هذا الجمع يتم بملاحظة بعض الأخبار مثل موثقة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «في رجل أجنب في شهر رمضان بالليل ثم ترك الغسل متممداً حتى أصبح؟ قال: يعتق رقبة، أو يصوم شهرين متتابعين، أو يطعم ستين مسكيناً، قال: وقال عليه السلام: إنه حقيق أن لا أراه يدركه أبداً»^(١)، وتقديم هذه الموثقة ليس من جهة الأوضحية وأما سائر الأخبار فلم نفهم أوضحيّتها.

وأما ما أفيد أخيراً، ففيه نظر، لأنّ عدم قصد الغسل ليس ملازماً لعدم قصد الصوم، بل كثيراً ما يتفق للجهل بالحكم مع قصد الصوم، والعقوبة المذكورة في الرواية تناسب صحّة صوم اليوم الذي أصبح فيه جنباً، فمثل هذه العقوبة لا تناسب مع عدم قصد الصوم.

وأما وجوب القضاء مع الانتباه ثمّ النوم، فلصحيحة معاوية المتقدمة. وجوب القضاء مع النوم الثانية
وأما النومة الثالثة، فنسب إلى المشهور ثبوت الكفارة والقضاء بها^(٢)، وجوب القضاء مع النوم الثالثة
واستدلّ عليه برواية المروزي عن الفقيه قال: «إذا أجنب الرجل في شهر رمضان بليل ولا يغتسل حتى يصبح، فعليه صوم شهرين متتابعين مع صوم ذلك اليوم، ولا يدرك فضل يومه»^(٣).

(١) تهذيب الأحكام: ٢١٢/٤، ح ٢٣، باب الكفارة في اعتياد إفتار يوم من شهر رمضان؛ وسائل الشريعة: ٦٣/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ١٦، ح ٢. وفيه إبراهيم بن عبد الحميد الثقة الواقفي.

(٢) المنقعة: ٣٤٧؛ المراسم: ٩٨؛ الخلاف: ٢٢٢/٢، وفيه دعوى الإجماع؛ الوسيلة: ١٤٢، وفيه دعوى الإجماع؛ غنية النزوع: ١٣٨، وفيه دعوى الإجماع.

(٣) تهذيب الأحكام: ٢١٢/٤، ح ٢٤، باب الكفارة في اعتياد إفتار يوم من شهر رمضان؛ ←

ورواية إبراهيم بن عبد الحميد عن بعض مواليه قال: «سألته عن احتلام الصائم؟ قال: فقال إذا احتلم نهراً في شهر رمضان، فليس له أن ينام^(١) حتى يغتسل، وإن أجنب ليلاً في شهر رمضان فلا ينام حتى يغتسل، فمن أجنب في شهر رمضان فنام حتى يصبح فعليه عتق رقبة، أو إطعام ستين مسكيناً، وقضاء ذلك اليوم، ويتم صيامه ولن يدركه أبداً»^(٢).

واستشكل بأن التمسك بالإطلاق وارتكاب خروج النومة الأولى والثانية ليس بأولى من تقيدهما بالنوم معرضاً عن الغسل، وإن كان في النومة الأولى مع أنّ المرسله آية عن الحمل على ما عدا الأولى^(٣).

ولقائل أن يقول: مقتضى الإطلاق ثبوت الكفارة على جميع التقادير، خرج ما خرج وبقي الباقي، وأما حمل الخبرين على صورة الإعراض وحمل غيرهما على غير هذه الصورة، فلا شاهد عليه.

والإنصاف أن تقييد الخبرين مشكل حيث إنه يلزم حمل المطلق على غير الغالب بأن ينام المجنب ويستيقظ مرّات، ومع هذا، لا محيص من الأخذ بما دلّ على التفصيل.

→ الاستبصار: ٨٧/٢، ح ١٠، باب حكم من أصبح جنباً في شهر رمضان؛ وسائل الشيعة: ٦٣/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ١٦٦، ح ٣. وفيه سليمان بن حفص المروزي، وفيه كلام. راجع معجم رجال الحديث: ٨/٤٥٠.

(١) في موضع من التهذيب: «فلا ينام». تهذيب الأحكام: ٤/٣٢١-٣٢٢، ح ٥٠، باب الزيادات.
 (٢) تهذيب الأحكام: ٤/٢١٢، ح ٢٥، باب الكفارة في اعتماد إبطار يوم من شهر رمضان؛ الاستبصار: ٨٧/٢، ح ١، باب حكم من أصبح جنباً في شهر رمضان؛ وسائل الشيعة: ٦٤/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ١٦٦، ح ٤.

[المسألة] (الخامسة: يجب القضاء دون الكفارة في الصوم الواجب المتعين بسبعة أشياء: فعل المفطر والفجر طالع ظاناً بقاء الليل مع القدرة على مراعاته؛ وكذا مع الإخلاد إلى المخبر ببقاء الليل مع القدرة على المراعاة والفجر طالع؛ وكذا لو ترك قول المخبر بالفجر لظنه كذبه ويكون صادقاً؛ وكذا لو أخلد إليه في دخول الليل فأفطر فبان^(١) كذبه مع القدرة على المراعاة؛ والإفطار للظلمة الموهمة لدخول^(٢) الليل، ولو غلب على ظنه دخول الليل لم يقض).

حكى عن المصنف رحمته الله في المعتمد أنه قال: «إنما اشترطنا الوجوب والتعيين، لأن ما ليس بمتعين وإن فسد صومه فليس الإتيان ببدله قضاء، لأن القضاء اسم لفعل مثل المقضي بعد خروج وقته، وإلا فكل صوم صادفه أحد ما نذكره، فإنه يفسد، فإن كان واجباً غير متعين أتى بالبدل ولا يسمى قضاء، وإن كان متعيناً فالبدل قضاء»^(٣)؛ انتهى.

أما فعل المفطر قبل مراعاة الفجر مع القدرة عليها، فقد يقال بجوازه لموافقته للأصل غير المتوقف جريانه في الشبهات الموضوعية^(٤).

وربما يستدل^(٥) له أيضاً بظاهر الآية^(٦)، وخبر إسحاق بن عمار

(١) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «وبان» بدل «فبان».

(٢) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «دخول» بدل «لدخول».

(٣) المعتمد: ٦٧٥ / ٢.

(٤) مصباح الفقيه: ٤٩٢ / ١٤.

(٥) مستند الشيعة: ٢٨١ / ١٠.

(٦) أي قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾.

فعل المفطر قبل
مراعاة الفجر مع
القدرة عليها

قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أكل في شهر رمضان بالليل حتى أشك، قال: كل حتى لا تشك»^(١).

وعن الصدوق مرسلًا قال: «سأل رجل عن الصادق عليه السلام فقال: أكل في شهر رمضان^(٢) وأنا أشك في الفجر؟ قال: كل حتى لا تشك»^(٣).

وعن العياشي في تفسيره، عن سعد، عن أصحابه، عنهم عليهم السلام: «في رجل تسخر وهو يشك في الفجر؟ قال: لا بأس، ﴿وَكُلُوا وَأَشْرَبُوا حَتَّى يَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾، وأرى أن يستظهر في رمضان ويتسخر قبل ذلك»^(٤).

ولقائل أن يقول: إن الشك المأخوذ في الأصول منصرف عن الشك القابل للزوال بأدنى فحص وإن كان للتأمل فيه مجال.

وأما الأخبار المذكورة، فهي قابلة للحمل على التحديد بعدم الشك في طلوع الفجر بأن يكون قاطعاً ببقاء الليل لا بأن يقطع بطلوع الفجر، هذا مع قطع النظر عن الإشكال في السند.

(١) تهذيب الأحكام: ٤/٣١٨، ح ٣٧، باب الزيادات؛ وسائل الشيعية: ١٠/١٢٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٤٩، ح ١. فيه جعفر بن المنثى وقيل: إنه واقفي. راجع معجم رجال الحديث: ٩٤/٩.

(٢) ليس في المصدر: «في شهر رمضان».

(٣) من لا يحضره الفقيه: ٢/١٣٦، ح ١٩٦٢، باب ثواب السحور؛ وسائل الشيعية: ١٠/١٢٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٤٩، ح ٢.

(٤) تفسير العياشي: ١/٨٣، وفيه: عن بعض أصحابه عنها؛ وسائل الشيعية: ١٠/١٢١، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٤٩، ح ٤، وفيه: عن أصحابه عنها عليهم السلام.

ويمكن أن يقال: لو سلّم الانصراف في لفظ الشكّ، فلا مانع من الأخذ بالحكم المغيّاً بالعلم، فمثل «كلّ شيء طاهر حتّى تعلم أنّه قدر» و«كلّ شيء لك حلال حتّى تعرف أنّه حرام» ما علّق الحكم على الشكّ حتّى يدعى الانصراف، بل الحكم مغيّاً بالعلم ولا شكّ أنّ الشاكّ القادر على رفع شكّه ليس بعالم ولا عارف.

ويدلّ عليه الخبر المذكور في تفسير العياشي المذكور آنفاً، والآية الشريفة مع قطع النظر عن الخبر المذكور، إلّا أن يقال: ليس النظر إلى صورة الشكّ، بل إلى حدّ جواز الأكل والشرب واقعاً، والتبيّن حدّ لطلوع الفجر، وليس النظر إلى معرفة طلوع الفجر، لكنّه خلاف ما يستفاد من الخبر المذكور، ومع جريان الأصل لا مجال للقول بوجود الاحتياط لقاعدة المقدّمة.

روايات المسألة

وأما وجوب القضاء، فيدلّ عليه جملة من الأخبار:

منها: صحيحة الحلبيّ عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنّه سئل عن رجل تسخّر ثمّ خرج عن بيته وقد طلع وتبيّن؟ قال: يتمّ صومه ثمّ ليقضه، فإنّ تسخّر في غير شهر رمضان بعد الفجر أظفر»^(١).

ومنها: موثقة سباعة قال: «سألته عن رجل أكل أو شرب بعد ما طلع الفجر في شهر رمضان؟ فقال: إن كان قام فنظر فلم ير الفجر فأكل ثمّ

(١) الكافي: ٩٦/٤، ح ١، باب من أكل أو شرب وهو شاكّ في الفجر أو بعد طلوعه؛ الاستبصار:

١١٦/٢، ح ٢، باب من أكل أو شرب أو جامع قبل أن يرصد الفجر ثمّ تبين أنّه كان طالعاً

حين أكل أو شرب؛ الكافي: ٩٦/٤، ح ٥، باب من أكل أو شرب وهو شاكّ في الفجر أو بعد

طلوعه؛ وسائل الشيعة: ١١٥/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٤٤، ح ١.

عاد فرأى الفجر، فليتمّ صومه، ولا إعادة عليه، وإن كان قام فأكل وشرب ثمّ نظر إلى الفجر فرأى أنّه قد طلع فليتمّ صومه ويقضي يوماً آخر، لأنّه بدأ بالأكل قبل النظر فعليه الإعادة^(١).

وقد يقال بوجوب القضاء على القاعدة مع قطع النظر عن الأخبار حيث إنّ الصوم عبارة عن الإمساك في مجموع النهار فمع عدم تحقّقه، فسد الصوم، ومع الفساد يجب القضاء^(٢).

ويمكن أن يقال: إنّ الاستفادة من الموثقة عدم لزوم القضاء مع الفحص، فإنّ الظاهر أنّ مورد السؤال أنّه أكل وشرب الرجل بعد طلوع الفجر، ففرّق في الجواب بين الصورتين، وعلّل القضاء بأنّه بدأ بالأكل قبل النظر، فيكون الأكل والشرب مع الفحص بمنزلة الأكل والشرب نسياناً لا يضرّان بالصوم حتّى يفسد، ويجب القضاء، وهذا هو الموافق من جهة للمتنبّين حيث قيّد بالقدرة على المراعاة.

مع عدم القدرة وتبين وقوع الأكل والشرب بعد طلوع الفجر، فمقتضى القاعدة الفساد، ووجوب القضاء.

مع عدم القدرة
وتبين وقوع الأكل
والشرب بعد

(١) الكافي: ٤/٩٦، ح ٢، باب من أكل أو شرب وهو شاكّ في الفجر أو بعد طلوعه؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/١٣١، ح ١٩٣٨، باب الوقت الذي يحرم فيه الأكل والشرب على الصائم وتخلّ فيه صلاة الغداة؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٦٩، ح ٤، باب حكم الساهي والغالط في الصيام؛ الاستبصار: ٢/١١٦، ح ١، باب من أكل أو شرب أو جامع قبل أن يرصد الفجر ثمّ تبين أنّه كان طالعاً حين أكل أو شرب؛ وسائل الشيعة: ١٠/١١٥، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٤٤، ح ٣. والتعبير عنها بالموثقة لعثمان بن عيسى الثقة الواقفي. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٨١٧.

(٢) مدارك الأحكام: ٦/١٠٩.

ومقتضى إطلاق رواية عليّ بن أبي حمزة عن أبي إبراهيم قال: «سألته عن رجل شرب بعد ما طلع الفجر وهو لا يعلم في شهر رمضان؟ قال: يصوم يومه ذلك، ويقضي يوماً آخر، وإن كان قضاءً لرمضان في سؤال أو غيره فشرّب بعد ما طلع الفجر، فليفطر يومه ذلك، ويقضي»^(١) وجوب القضاء، وإن ادّعي عدم الخلاف^(٢) في عدم وجوب القضاء، وأمّا نفي الكفّارة، فللأصل.

وأما صورة الإخلاق^(٣) إلى المخبر ببقاء الليل مع القدرة على المراعاة والفجر طالع، فمقتضى الأصل فيها نفي الكفّارة، ويحكم بثبوت القضاء فيها بالتقريب المذكور، ويدلّ عليه إطلاق بعض الأخبار المتقدّمة، وخصوص خبر معاوية بن عمّار قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أمر الجارية أن تنتظر أطلع الفجر أم لا؟ فنقول: لم يطلع بعد، فأكل ثمّ أنظر فأجده قد كان طلع حين نظرت؟ قال: تتمّ يومك ثمّ تقضيه»^(٤)، أما إنك لو كنت أنت الذي نظرت ما كان عليك قضاؤه»^(٥).

(١) الكافي: ٩٧/٤، ح ٦٦، باب من أكل أو شرب وهو شاك في الفجر أو بعد طلوعه؛ وسائل الشريعة: ١١٧/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٤٥، ح ٣.

(٢) رياض المسائل: ٣٦٠/٥.

(٣) أي الركون.

(٤) في الفقيه: «قال: اقضه».

(٥) الكافي: ٩٧/٤، ح ٣٣، باب من أكل أو شرب وهو شاك في الفجر أو بعد طلوعه؛ من لا يحضره الفقيه: ١٣١-١٣٢/٢، ح ١٩٤٠، باب الوقت الذي يحرم فيه الأكل والشرب على الصائم وتحل فيه صلاة الغداة؛ تهذيب الأحكام: ٢٦٩/٤، ح ٦٦، باب حكم الساهي والغالط في الصيام؛ وسائل الشريعة: ١١٨/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٤٦، ح ١. والرواية صحيحة.

وذيل الخبر قابل لأن يراد منه عدم وجوب القضاء مع مراعاته ونظرة وإن كان مخطئاً حيث أكل بعد طلوع الفجر، وقابل لأن يراد منه عدم وقوع الأكل مع المراعاة بعد الطلوع، ويشكل ترجيح الاحتمال الأول، ومع الإجمال يشكل التفرقة بين الصورتين، إلا أن يقال: هذه الصورة لم تخرج عن صورة الأكل بعد طلوع الفجر مع الشك فيه، وقد فصل فيها بين الصورتين، وعلّل بها ذكر.

وأما صورة ترك قول المخبر بطلوع الفجر لظنه كذبه، فالظاهر عدم الخلاف في ثبوت القضاء فيها، ويظهر وجهه مما مرّ.

ويدلّ عليه أيضاً رواية عيص بن القاسم عن الصادق عليه السلام قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل خرج في شهر رمضان وأصحابه يتسحرون في بيت، فنظر إلى الفجر فناداهم فكفّ بعضهم وظنّ بعضهم أنه يسخر فأكل؟ فقال: يتم صومه، ويقضي»^(١).

وظاهر المتن وغيره^(٢) عدم الفرق في نفي الكفارة بين تعدّد المخبر وأتمّاده وعدالته خلافاً للمحكّي عن جماعة^(٣)، فاستقربوا الكفارة بإخبار العدلين، بل بإخبار العدل الواحد بناء على حجّيته في الإخبار بدخول الوقت، لعدم جواز التعويل على الأصل حينئذ، وصيرورته بحكم العامد.

(١) الكافي: ٤/ ٩٧، ح ٤، باب من أكل أو شرب وهو شاك في الفجر أو بعد طلوعه؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/ ١٣١، ح ١٩٣٩، باب الوقت الذي يجرم فيه الأكل والشرب على الصائم وتحل فيه صلاة الغداة؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٧٠، ح ٧، باب حكم الساهي والغالط في الصيام؛ وسائل الشريعة: ١٠/ ١١٨، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٤٧، ح ١. والرواية صحيحة.

(٢) شرائع الإسلام: ١/ ٥٦.

(٣) تحرير الأحكام: ١/ ٨٠؛ الدروس الشرعية: ١/ ٢٧٣؛ جامع المقاصد: ٣/ ٦٦.

وأورد عليه بأن المدار في ثبوت الكفارة على تعمّد الإفطار، وعدم جواز فعله شرعاً لا يجعله مندرجاً في موضوع قوله عَلَيْهِ: «من أفطر متعمداً»، إلى آخره^(١).

نعم، لو احتتمل طلوع الفجر والتفت تفصيلاً إلى حجّية قول المخبر وآنه يثبت به الفجر شرعاً، ولا يجوز معه الاعتناء باحتمال السخرية أو تعمّد الكذب ونحوه، ومع ذلك أقدم على الأكل اندرج بحسب الظاهر في موضوع الحكم، لكن هذا الفرض خارج عن موضوع كلماتهم، لأنّ كلامهم فيمن هو عازم على الصوم، لكنّه لا يعتني بقول المخبر بناء منه على أنّ الفجر لا يثبت بقوله، وإلا فلا يتأتّى منه عزم الصوم، فلا يتفاوت الحال حيثنذ في عدم صدق تعمّد الإفطار بين كون هذا البناء صحيحاً كما لو كان المخبر فاسقاً أو فاسداً، كما لو كان عدلاً أو عدلين^(٢).

ويمكن أن يقال: هذا الإيراد مبنيّ على حمل التعمّد في الإفطار على صورة الالتفات بالحكم والموضوع.

وأما إن قلنا بصدق التعمّد مع الجهل بالحكم، فما ذكره متوجّه، فمن البعيد أن يقال لمن باشر امرأته في شهر رمضان متوجّهاً إلى كونه صائماً جهلاً بأنّ المباشرة توجب بطلان الصوم أنّه غير متعمّد، بل الظاهر أنّ المدار الالتفات بالفعل، وكونه صائماً ولو كان جاهلاً بالحكم، وهذا يجتمع مع البناء على الصوم.

(١) وسائل الشريعة: ٤٩/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب، ح ١١.

(٢) مصباح الفقيه: ٤٩٩/١٤.

لواطمنن بالمخبر
وانكشف كذبه

وأما صورة الإخلاق إلى المخبر بدخول الليل والإفطار وانكشف الكذب، فوجه وجوب القضاء فيها عدم حصول الإمساك في تمام النهار فالصوم فاسد، وفساده ملازم للقضاء، سواء كان التقليد جائزاً له - كصورة إخبار العدلين أو عدل واحد بناء على حجّيته أو قلنا بجوازه لعمى وشبهه - أو لم يجوز، وإن ادّعي عدم وجوب القضاء مع جواز التقليد، بل أرسل إرسال المسلّمات، فإن تحقّق الإجماع، وآ فلا وجه لسقوط القضاء. وأما الكفّارة، فمع جواز التقليد لا تثبت، ومع عدم الجواز والعلم بالحكم، لا مجال لنفيها، ومع الجهل بالحكم أعني عدم جواز التقليد يجيء الكلام السابق.

وأما صورة الإفطار للظلمة الموهمة - أي الموقعة للغلط -، فالمعروف فيها وجوب القضاء دون الكفّارة^(١).

واستشكل بأنّه إن كان المراد بالوهم ما يقابل الشكّ والظنّ، يشكل الالتزام بنفي الكفّارة بعد قضاء العرف وضرورة العقل بعدم جواز الإفطار؛ وإن كان المراد به الظنّ كما هو أحد إطلاقاته في مقابل الظنّ القوي في كلماتهم، يشكل الالتزام بهذا التفصيل حيث يحكمون هنا بوجوب القضاء، وهناك بعدم وجوب القضاء^(٢).

وقد يقال: إنّ تناول المفطر مع عروض الظلمة على أنحاء، فإنّه ربّما يكون تناول مع الالتفات إلى حالته ويمجد نفسه شاكاً أو ظاناً بدخول

(١) شرائع الإسلام: ١/١٧٣؛ قواعد الأحكام: ١/٣٧٣؛ الرسائل العشر (لابن فهد): ١٨٥.

(٢) مدارك الأحكام: ٦/٩٧-٩٨.

الليل، وهذا يوجب القضاء، بل الكفارة، والظاهر خروج هذا عن موضوع كلماتهم في من لم يرتدع عن عزمه على الصوم.

وربما يتناول مع عدم الاعتقاد بدخول الليل مع بنائه على الصوم من جهة الغفلة عن احتمال الخلاف، كما لو سمع الأذان فارتسم في متخيلته دخول الليل ولم يخطر بذهنه خلافه حتى يتردد فيه أو يرجح أحد طرفيه، ومثله لا يسمى شاكاً ولا ظاناً ولا معتقداً بالليل، بل يطلق عليه العرف اسم التوهم والتخيل، ولعل هذا ملحق بالسهو لدى العرف حكماً إن لم يندرج في موضوعه، وربما يتناول المفطر مسامحة.

أما النحو الأول من النحويين الأخيرين، فلا شبهة في عدم كونه موجباً للكفارة، بل قد يتأمل في وجوب القضاء في هذه الصورة، لإمكان دعوى كونها من أقسام السهو، أو دعوى اشتراط العمد في المفطرية، وهذا التناول لم يصدر عن عمد، ولكن لا تخلو كلا الدعويين عن النظر.

وأما النحو الثاني، فلا شبهة في فساد صومه.

وأما الكفارة، فالأشبه عدمها، لعدم صدق الإفطار عن عمد.

ويمكن أن يقال: لا نجد فرقاً بين الصورة الأولى والثالثة حيث إنه في الصورة الأولى كالثالثة لولا الشك لم يكن يتناول شيئاً وليس حاله حال من لا يريد الصوم أصلاً، فإن قلنا في الصورة الأولى بلزوم الكفارة فلا بد من القول به في الثالثة.

وأما الصورة الثانية، فإلحاقها بالسهو موضوعاً أو حكماً مشكل، بل الظاهر أنه داخل في صورة القطع، غاية الأمر هذا القطع قابل للزوال

بأدنى تأمل، فالصوم فاسد، للإخلال بالإمساك الواجب، وفساده ملازم للقضاء، ولا يصدق التعمد من جهة القطع على خلاف الواقع.

لو غلب الظن
بدخول الليل وكان
في السماء علة

وأما صورة غلبة الظن بدخول الليل وكان في السماء علة من غيم أو عجة^(١) أو نحوها- كما هو منصرف كلماتهم- فلا خلاف^(٢) ظاهراً بين علمائنا في جواز الإفطار تعويلاً على ظنه، كما يجوز الدخول في الصلاة^(٣).

أقول: الظاهر أن المدار حصول الاطمئنان حيث إن بناء العقلاء في مقاصدهم العمل به، وليس له اختصاص بمقام دون مقام إلا في بعض المقامات كباب الشهادة، فمع عدم الردع يكون حجة.

ولا مجال للقول بأن ما دلّ على عدم اعتبار الظن يكون رادعاً، لأنّ بناء العقلاء يكون راسخاً بحيث لو سمعوا عاماً يخالف هذا البناء يكون منصرفاً عنه، كحجية ظواهر الألفاظ، وحجية خبر الثقة، بل يظهر من الأخبار في موارد كثيرة حجية خبر الثقة بحيث لا مجال لاحتمال خصوصية للمورد، والظاهر أنه من هذا الباب ما تسالموا عليه من عدم الاعتناء بالشك في الحاجب حال الغسل والوضوء، وعلى هذا فلا اختصاص لخصوص الغيم والعجة ونحوهما.

ثم بعد تسلّم جواز الإفطار يقع الكلام في صحّة الصوم وفساده الموجب للقضاء، حكى وجوب القضاء عن جماعة^(٤).

(١) هو الغبار، وقيل: هو من الغبار ما ثورته الريح. لسان العرب: ٣١٩/٢، عج.

(٢) راجع مدارك الأحكام: ٩٥/٦.

(٣) مصباح الفقيه: ١٤/٥٠٤-٥٠٧.

(٤) المقتعة: ٣٥٨؛ الكافي في الفقه: ١٨٣؛ المعتمد: ٦٧٨.

واستدل^(١) له بأنه تناول ما ينافي الصوم عمداً، فلزمه القضاء، وما رواه الشيخ عليه السلام عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن أبي بصير وسامعة، عن أبي عبد الله عليه السلام: «في قوم صاموا شهر رمضان فغشيهم سحب أسود عند غروب الشمس، فرأوا أنه الليل، فأفطر بعضهم^(٢)؟ فقال: على الذي أفطر صيام ذلك اليوم، إن الله عز وجل يقول: ﴿تَمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الْيَلِّ﴾، فمن أكل قبل أن يدخل الليل فعليه قضاؤه، لأنه أكل متعمداً^(٣).

وحكي عن جماعة أنه لم يفسد، فلا يجب قضاؤه^(٤)، للمعتبرة المستفيضة: القول بعدم القضاء ورواياته منها: صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام - في حديث -: «قال لرجل ظن أن الشمس قد غابت فأفطر ثم أبصر الشمس بعد ذلك، فقال: ليس عليه قضاء»^(٥).

وصحيحته الأخرى قال: «قال أبو جعفر عليه السلام: وقت المغرب إذا غاب القرص، فإن رأيته بعد ذلك وقد صليت أعدت الصلاة، ومضى صومك، وتكف عن الطعام إن كنت قد أصبت منه شيئاً»^(٦).

(١) منتهى المطلب: ١٥٩/٩.

(٢) في الكافي بعده هكذا: «ثم إن السحاب انجلى فإذا الشمس».

(٣) الكافي: ٤/ ١٠٠، ح ٢، باب من ظن أنه ليل فأفطر قبل الليل؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٧٠، ح ٨، باب حكم الساهي والغالط في الصيام؛ الاستبصار: ٢/ ١١٥، ح ٤، باب من أفطر قبل دخول الليل لعارض في السماء من غيم أو قمام وما جرى مجراها؛ وسائل الشريعة: ١٠/ ١٢١، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٥٠، ح ١. والرواية صحيحة.

(٤) النهاية: ١٥٥؛ المهذب: ١/ ١٩٢؛ إرشاد الأذهان: ١/ ٢٩٧.

(٥) تهذيب الأحكام: ٤/ ٣١٨، ح ٣٦، باب الزيادات؛ وسائل الشريعة: ١٠/ ١٢٣، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٥١، ح ٢.

(٦) من لا يحضره الفقيه: ٢/ ١٢١، ح ١٩٠٢، باب ما يجب على من أفطر أو جامع في -

ولا بدّ من حمل قوله ﷺ - على المحكي - : «إذا غاب القرص» على زعم غيبوبة القرص، كما لا يخفى.

وخبرُ أبي الصباح الكناني قال: «سألت أبا عبد الله ﷺ عن رجل صام ثم ظنَّ أنّ الشمس قد غابت وكان في السماء علة^(١) فأفطر، ثم إنَّ السحاب انجلى فإذا الشمس لم تغب؟ فقال: قد تمّ صومه ولا يقضيه»^(٢).

وتقع المعارضة بين موثقة ساعة المذكورة والأخبار المعتبرة المذكورة، ولا مجال لحمل الموثقة على الاستحباب، لما فيها من التعليل، وقد تحمل على التقيّة^(٣)، لما حكي من موافقتها للعامّة^(٤)، لكنّ المشهور - على ما قيل^(٥) - وجوب القضاء، بل نسب القول بعدم الوجوب إلى الشذوذ^(٦).

→ شهر رمضان متعمداً أو ناسياً؛ تهذيب الأحكام: ٢/ ٢٦١، ح ٧٦، باب الواقيت؛ الاستصار: ٢/ ١١٥، ح ٣، باب من أفطر قبل دخول الليل لعارض في السماء من غيم أو قمام وما جرى مجراها؛ وسائل الشيعية: ١٠/ ١٢٢، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٥١، ح ١.

(١) في الفقيه والتهذيب: «غيم».

(٢) من لا يحضره الفقيه: ٢/ ١٢٠، ح ١٩٠١، باب ما يجب على من أفطر أو جامع في شهر رمضان متعمداً أو ناسياً؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٧٠-٢٧١، ح ٩، باب حكم الساهي والغالط في الصيام؛ الاستصار: ٢/ ١١٥، ح ١، باب من أفطر قبل دخول الليل لعارض في السماء من غيم أو قمام وما جرى مجراها؛ وسائل الشيعية: ١٠/ ١٢٣، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٥١، ح ٣. والرواية صحيحة.

(٣) رياض المسائل: ٥/ ٣٧٢.

(٤) راجع المجموع: ٦/ ٣١٠.

(٥) كتاب الصوم (للشيخ الأنصاري): ١٣٩-١٤٠.

(٦) جواهر الكلام: ١٦/ ٢٨٦.

ولا تكون الأخبار النافية للقضاء مخالفة للكتاب، لأن الآية الشريفة ناظرة إلى الحكم الواقعي الأولي، ولا تنافي مع عدم وجوب القضاء لما عرض من زعم دخول الليل ووقوع الإفطار في النهار، فلا يبعد التخيير الخبري إلا أن يرجح الأخبار النافية، لمخالفتها للعامة وأكثريتها، وموافقة الموثقة للعامة، وطريق الاحتياط واضح.

(وتعمد القيء ولو ذرعه لم يقض، وإيصال الماء إلى الحلق متعدياً لا للصلاة، وفي إيجاب القضاء بالحقنة قولان، أشبههما أنه لا قضاء، وكذا من نظر إلى امرأة فأمى).

أما تعمد القيء، فمقتضى الأخبار المستفيضة كونه موجباً للقضاء: حكم تعمد القيء ورواياته

منها: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا تقياً الصائم فعليه قضاء ذلك اليوم، وإن ذرعه^(١) من غير أن يتقياً فليتم صومه»^(٢).

ومنها: صحيحته الأخرى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا تقياً الصائم فقد أفطر، وإن ذرعه من غير أن يتقياً فليتم صومه»^(٣).

ومنها: موثقة سماع المروية عن التهذيب قال: «سألته عن القيء في

(١) ذرعه القيء، أي سبقه وغلبه. الصحاح: ١٢١٠/٣.

(٢) الكافي: ١٠٨/٤، ح ١، باب الصائم يتقياً أو يذرعه القيء أو يقلس؛ تهذيب الأحكام: ٢٦٤/٤، ح ٢٨، باب حكم العلاج للصائم والكحل والحجامة والسواك ودخول الحمام وغير ذلك؛ وسائل الشيعة: ٨٧/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٢٩، ح ٣.

(٣) الكافي: ١٠٨/٤، ح ٢، باب الصائم يتقياً أو يذرعه القيء أو يقلس؛ تهذيب الأحكام: ٢٦٤/٤، ح ٢٩، باب حكم العلاج للصائم والكحل والحجامة والسواك ودخول الحمام وغير ذلك؛ وسائل الشيعة: ٨٦/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٢٩، ح ١.

شهر رمضان؟ فقال: إن كان شيء يبذره فلا بأس، وإن كان شيء يكره نفسه عليه فقد أفطر، وعليه القضاء»^(١).

وفي قبالتها خبر عبد الله بن ميمون عن أبي عبد الله، عن أبيه عليه السلام قال: «ثلاثة لا يفطرن الصائم: القيء، والاحتلام، والحجامة»^(٢)، وقد حمل على ما ذرعه القميء جمعاً بينه وبين تلك الأخبار^(٣)، ولا يخلو عن تأمل.

ثم إنّه على تقدير فساد الصوم ووجوب القضاء، لا يبعد القول بوجوب الكفّارة، لأنّه نزل منزلة الإفطار وتعمّد الإفطار موجب للكفّارة، إلّا أن يقال: التقيؤ العمدي بمنزلة نفس الإفطار، لا أن يكون نفس التقيؤ منزلة الإفطار، فمع انضمام التعمّد إليه يصير بمنزلة الإفطار العمدي الموجب للكفّارة.

وما يقال من الانصراف، أي انصراف الإفطار إلى الأكل والشرب لو لم نقل بكونه حقيقة، فلا يندرج القيء تحت الإفطار^(٤)، لا يرفع الإشكال، لأنّ المدعى تنزيله منزلة الإفطار، فجميع الآثار أو أظهر الآثار المترتبة على المنزل عليه يترتب على المنزل، وظهر من الأخبار المذكورة عدم فساد الصوم من جهة الذرع.

(١) تهذيب الأحكام: ٤/ ٣٢٢، ح ٥٩، باب الزيادات؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ٨٧، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٢٩، ح ٥. فيه عثمان بن عيسى الثقة الواقفي. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٨١٧.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٦٠، ح ١٣، باب حكم العلاج للصائم والكحل والحجامة والسواك ودخول الحمام وغير ذلك؛ الاستبصار: ٢/ ٩٠، ح ٣، باب الحجامة للصائم؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ٨٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٢٦، ح ١١. والرواية صحيحة.

(٣) مصباح الفقيه: ١٤/ ٥١٥.

(٤) مصباح الفقيه: ١٤/ ٥١٦.

وأما الحقنة، فقد سبق الكلام فيها، وأن الأقوى إيجابها للقضاء دون الكفارة.

وأما النظر إلى المرأة الموجب للإمناء، فإن كان معرضاً للإمناء يكون خروج المني من جهته موجباً للقضاء والكفارة.

وأما لو لم يكن كذلك وخرج المني من باب الاتفاق، فلا دليل على إيجابه القضاء والكفارة.

ويؤيده ما عن الصدوق في المنع مرسلًا، عن عليّ عليه السلام قال: «لو أن رجلاً لصق بأهله في شهر رمضان فأمنى لم يكن عليه شيء»^(١) بحمله على ما إذا لم يكن عادته، ولا من قصده، وقد سبق الكلام فيه.

[المسألة] (السادسة: تتكرر الكفارة مع تغاير الأيام، وهل يتكرر بتكرار^(٢) الوطء في اليوم الواحد؟ قيل: نعم، والأشبه أنها لا تتكرر، ويعزّر من أفطر لا مستحلاً مرة وثانياً، فإن عاد ثالثة قتل).

لا إشكال ولا خلاف في تكرّر الكفارة مع تغاير الأيام، ومقتضى النصوص الدالة على وجوب الكفارة التكرّر مع تغاير الأيام.

وإنها الخلاف في التكرّر في اليوم الواحد بتكرّر الموجب، فقبل بتكررها مطلقاً^(٣)، وقيل بعدم التكرّر مطلقاً^(٤)، وقيل بالتفصيل بين الوطء

(١) المنع: ١٨٩؛ وسائل الشريعة: ٩٨/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ٣٣، ح ٥.

(٢) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «تتكرر بتكرّر» بدل «يتكرر بتكرار».

(٣) جامع المقاصد: ٧٠/٣؛ الروضة البهية: ٩٩/٢.

(٤) البسوط: ٢٧٤/١؛ المعتبر: ٦٨٠/٢؛ منتهى المطلب: ١٧٢/٩.

وغيره^(١)، وقيل بالتفصيل بين ما لو تخلل التكفير وغيره^(٢)، وقيل بالتفصيل بين اختلاف الجنس وأحكامه^(٣).

فنقول: مقتضى القاعدة تكرّر الكفّارة بتكرّر الموجب مطلقاً، لما تقرّر في محله من تعدّد المسبّب بتعدّد أسبابه.

وما يقال في دفع هذا من أنّ الكفّارة مترتبة على الإفطار متعمّداً، وما في حكم الإفطار التعمّدي ومع فساد الصوم لا يصدق الإفطار^(٤)، منظور فيه، لأنّه مع قصد الإفطار يفسد الصوم لاعتبار قصد الإمساك تمام النهار، فالإفطار العمدي متأخر عن فساد الصوم مع أنّهم يوجبون الكفّارة بالإفطار قبل وصول المسافر إلى حدّ الترخّص مع عدم صحّة الصوم منه.

والذي نقل في المقام من الأخبار ما رواه الصدوق في العيون والمحكي عن الخصال بإسناده عن الفتح بن يزيد الجرجاني: «أنّه كتب إلى أبي الحسن عليه السلام يسأله عن رجل واقع امرأة في رمضان من حلال أو حرام في يوم عشر مرّات؟ قال: عليه عشر كفّارات، لكلّ مرّة كفّارة، فإن أكل أو شرب، فكفّارة يوم واحد»^(٥).

وما في المختلف عن ابن أبي عقيل أنّه قال: «ذكر أبو الحسن زكريّا بن

(١) الدروس الشرعية: ٢٧٥ / ١.

(٢) هو محكي عن الإسكافي عليه السلام. مختلف الشيعة: ٤٤٩ / ٣.

(٣) مختلف الشيعة: ٤٥٠ / ٣.

(٤) غنائم الأيام: ١٨٢ / ٥.

(٥) عيون أخبار الرضا عليه السلام: ١ / ١٩٨؛ الخصال: ٤٥٠؛ وسائل الشيعة: ٥٥ / ١٠، أبواب ما

يمسك عنه الصائم، ب ١١، ح ١. والرواية ضعيفة بإهمال كثير من رواه.

يحيى صاحب كتاب شمس المذهب^(١) عنهم عليهم السلام: «أن الرجل إذا جامع في شهر رمضان عامداً، فعليه القضاء والكفارة، وإن عاد إلى المجامعة في يومه ذلك مرة أخرى، فعليه في كل مرة كفارة»^(٢).

وفي المعبر: لا ريب أن قول الشيخ: «ليس لأصحابنا فيه نص» وهم وإلا فقد روي عن الرضا عليه السلام: «أن الكفارة تتكرر بتكرر الوطء» واختاره المرتضى^(٣)؛ انتهى.

فإن لم يكن إشكال من جهة السند بأن كان اعتماد من قال بالتفصيل على ما ذكر من الخبرين، فلا بد من التفصيل، ومع ذلك يشكل الأمر من جهة عدم التعرض في الخبر الثاني لغير المجامعة، وعدم التعرض في الخبر الأول لغير المجامعة والأكل والشرب، ولا يخفى أن الاستفادة من الخبر الأول-بل والثاني من إطلاقه-الاكتفاء بإحدى الخصال دون الجمع.

فروع: من فعل ما تجب به الكفارة ثم سقط فرض الصوم، قيل بوجوب الكفارة عليه مطلقاً وهو المشهور^(٤)، وقيل بسقوط الكفارة إن لم يكن فعل المسقط للتخلص منها، واختاره الفاضل عليه السلام في جملة من كتبه^(٥).

واستدل^(٦) للمشهور بوجود التكليف ظاهراً الذي به يحصل هتك

(١) في المصدر: شمس الذهب.

(٢) مختلف الشيعة: ٤٥٠/٣.

(٣) المعبر: ٦٨٠/٢.

(٤) الخلاف: ٢١٩/٢، وفيه دعوى الإجماع.

(٥) تذكرة الفقهاء: ٨٣/٦؛ مختلف الشيعة: ٤٥٢/٣.

(٦) جواهر الكلام: ٣٠٦/١٦.

الحرمة بالجرأة، بل قد يظهر ذلك من صحيح زرارة ومحمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في الفرار من الزكاة بعد تعلقها، وأنه كالفرار من الكفارة بالسفر في آخر النهار^(١).

ولا يخفى الإشكال في ما ذكر من جهة أنه بعد عدم وجود الأمر بالصوم واقعاً من جهة انتفاء الأمر بالمشروط مع العلم بانتفاء شرطه، لا دليل على لزوم الكفارة من جهة التجري وإلا لزم وجوب الكفارة على من أفطر في غرة شوال بزعم أنها آخر شهر رمضان.

وأما الصحيح المذكور، فالتنظير بالسفر في آخر النهار، ومن المعلوم أن السفر بعد الظهر لا يوجب سقوط الصوم، وليس هذا كالفرار بالسفر قبل الزوال، وبالجملة المسألة مشكلة خصوصاً مع التسلم عند الأكثر.

وأما التقرير بالنسبة إلى غير المستحل، فهو المسلم بالنسبة إلى الإمام عليه السلام، وكذلك بالنسبة إلى الفقيه إن ثبت في زمان الغيبة مثل هذه الأمور له.

وأما التقييد بغير المستحل، فلأنه مع الاستحلال يحكم بارتداده، فيرتب عليه أحكام المرتد، لكنه لا بد من فرض عدم الشبهة، بل ومع عدم الشبهة إن رجع الاستحلال إلى تكذيب النبي، وإلا فيشكل الحكم بالارتداد، ومع عدم الاستحلال وتكرار التعزير، المشهور أنه يقتل في الثالثة^(٢)، وقيل: يقتل في الرابعة^(٣).

(١) راجع مسائل الشيعة: ١٦٣/٩، أبواب زكاة الذهب والفضة، ب ١٢، ح ٢.

(٢) السرائر: ٥٣٢/٣؛ إصباح الشيعة: ٥٢٢؛ المعتبر: ٦٨١/٢.

(٣) غنية النزوع: ٤٣٥.

مستند الأول ما رواه الشيخ والصدوق عليهما السلام في الصحيح عن بريد العجلي قال: «سئل أبو جعفر عليه السلام عن رجل شهد عليه شهود أنه أفطر في شهر رمضان ثلاثة أيام؟ قال: يُسأل هل عليك في إفطارك في شهر رمضان إثم؟ فإن قال: لا، فإن على الإمام أن يقتله، وإن قال: نعم، فإن على الإمام عليه السلام أن ينهكه ضرباً»^(١) وإن ادّعي الشبهة قبل منه.

ومستند الثاني ما رواه الشيخ والصدوق عليهما السلام عن سماعه في الموثق قال: «سألته عن رجل أخذ في شهر رمضان وقد أفطر ثلاث مرّات وقد رُفِعَ إلى الإمام ثلاث مرّات؟ قال: فليقتل في الثالثة»^(٢).

وما رواه المشايخ الثلاثة - قدس الله أسرارهم - في الصحيح عن يونس بن عبد الرحمن عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال: «أصحاب الكبائر كلّها إذا أقيم عليه الحدّ مرّتين قتلوا في الثالثة»^(٣).

(١) الكافي: ٤/١٠٣، ح ٥، باب من أفطر متعمداً من غير عذر أو جامع متعمداً في شهر رمضان؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/١١٧، ح ١٨٩٠، باب ما يجب على من أفطر أو جامع في شهر رمضان متعمداً أو ناسياً؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢١٥، ح ١، باب حكم من أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً وما يجب عليه من العقوبة للإفطار؛ وسائل الشريعة: ١٠/٢٤٨، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ٢، ح ١.

(٢) الكافي: ٤/١٠٣، ح ٦، باب من أفطر متعمداً من غير عذر أو جامع متعمداً في شهر رمضان؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/١١٧، ح ١٨٩١، باب ما يجب على من أفطر أو جامع في شهر رمضان متعمداً أو ناسياً؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٠٧، ح ٥، باب الكفارة في اعتداد إفطار يوم من شهر رمضان؛ وسائل الشريعة: ١٠/٢٤٩، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ٢، ح ٢. التعبير عنها بالموثقة لعثمان بن عيسى. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٨١٧.

(٣) الكافي: ٧/١٩١، ح ٢، باب في أنّ صاحب الكبيرة يقتل في الثالثة؛ من لا يحضره الفقيه: ٤/٧٢، ح ٥١٣٨، باب نوادر الحدود؛ تهذيب الأحكام: ١٠/٣٧، ح ١٣، باب حدود ←

ومستند القول بالقتل في الرابعة ما رواه الشيخ عنهم عليهم السلام مرسلًا: «أن أصحاب الكباثر يقتلون في الرابعة»^(١).

ويمكن أن يقال: أمّا موثقة سماعه، فلا ظهور لها في وقوع التعزير، لأنّ قوله: «وقد رفع إلى الإمام» ليس ظاهرًا فيه، نعم، هو القدر المتيقن. وأمّا رواية يونس بن عبد الرحمن، فهو متعرّض لصورة إقامة الحدّ دون التعزير، وأمّا ما رواه الشيخ، فإن قيّد بصورة وقوع الحدّ أو التعزير، فهو معارض للخبر السابق، وإن لم يقيّد فيشكل الأخذ بمفاده حيث إنّ الفقهاء لا يلتزمون به ظاهرًا.

حكم وطء الزوجة [المسألة] (السابعة: من وطأ زوجته مكرهاً لها، لزمه كفارتان ويعزّر دونها، ولو طاوعته كان على كلّ واحد (منهما كفارة ويعزّران).

والدليل عليه قول الصادق عليه السلام في خبر مفضل بن عمر: «في رجل أتى امرأته وهو صائم وهي صائمة؟ فقال: إن كان استكرهها فعليه كفارتان، وإن كان طاوعته فعليه كفارة وعليها كفارة، وإن أكرهها فعليه ضرب خمسين سوطاً نصف الحدّ، وإن كان طاوعته ضرب خمسة وعشرين سوطاً وضربت خمسة وعشرين سوطاً»^(٢).

→ الزنى؛ الاستبصار: ٤/٢١٢، ح ٢، باب أنّ الزاني إذا جلد ثلاث مرّات قتل في الرابعة؛ وسائل الشيعة: ١٩/٢٨، أبواب مقدمات الحدود، ب ٥، ح ١.
(١) المبسوط: ١/١٢٩.

(٢) الكافي: ٤/١٠٣، ح ٩، باب من أفطر متعمداً من غير عذر أو جامع متعمداً في شهر رمضان؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/١١٧، ح ١٨٨٩، باب ما يجب على من أفطر أو جامع في شهر رمضان متعمداً أو ناسياً؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢١٥، ح ٢، باب حكم من أفطر يوماً ←

وضعف السند مجبور بالعمل^(١)، ولا بدّ من الاقتصار على مورد النصّ، ولا مجال للتعدّي.

وقد يقال بوجوب كفّارتين لو أكرهها، ثمّ طاوعته في الأثناء، فتجب ثلاث كفّارات، اثنتان على الزوج من جهة نفسه والمرأة المكرهه، وكفّارة أخرى من جهة مطاوعتها^(٢)، ومن المستبعد لزوم كفّارتين من فعل واحد.

[الأمر] (الثالث: من يصحّ منه الصوم)

من يصحّ منه
الصوم وشرائطه

(ويعتبر في الرجل العقل والإسلام، وكذا في المرأة مع اعتبار الخلو من الحيض والنفاس، فلا يصحّ من الكافر وإن وجب عليه، ولا من المجنون والمغمى عليه ولو سبقت منه النية على الأشبه، ولا من الحائض، والنفساء، ولو صادف ذلك أول جزء من النهار أو آخر جزء منه).

أما اعتبار العقل، فالظاهر عدم الخلاف فيه^(٣)، وعلل بأنّ التكليف يستدعي العقل، لأنّ تكليف غير العاقل قبيح، وبأنّ المجنون رفع عنه القلم حتّى يفيق^(٤).

→ من شهر رمضان متعمداً وما يجب عليه من العقوبة للإفطار؛ وسائل الشيعة: ٥٦/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ١٢، ح ١. فيه إبراهيم بن إسحاق الأحمر المرمي بالضعف. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٢١.

(١) الخلاف: ١٨٢/٢، وفيه دعوى الإجماع؛ المعتبر: ٦٨١/٢، وفيه دعوى الإجماع؛ منتهى المطلب: ١٧٥/٩، وفيه دعوى الإجماع.

(٢) العروة الوثقى (مع تعليقات عدّة من الفقهاء): ٥٩٩/٣ - ٦٠٠.

(٣) تذكرة الفقهاء: ٩٩/٦، وفيه دعوى الإجماع.

(٤) منتهى المطلب: ٢٠٢/٩.

ويمكن أن يقال: إن كان الجنون بحيث لا تميّز معه فلا كلام فيه، وإن لم يكن كذلك فلا مانع عقلاً من صحّة صومه، ولا تنافي عدم التكليف، كما أنّ الصبيّ ليس مكلفاً ومع ذلك قيل بشرعيّة عباداته، فالعمدة الإجماع إن تمّ.

حكم المغمى عليه

وأما المغمى عليه فلا نجد الفرق بينه وبين النائم، بل في المدارك أنّه نقل عن ظاهر الشيخ في الخلاف^(١) أنّه ساوى بين الجنون والإغماء في الصحّة مع سبق النية قال: «ولا يخلو عن قرب».

وناقش في الوجوه التي ذكرت لعدم الصحّة، كفوات الأمر المعتبر بقاؤه في صحّة العبادة، وسقوط القضاء المستلزم لسقوط الأداء^(٢)؛ كما سيأتي.

والحقّ توجّه المناقشة فإنّ المراد من فوات الأمر إن كان عدم أهليّة المغمى عليه حال الإغماء لتوجّه الخطاب إليه، يرد عليه النقض بالنائم، وسقوط القضاء غير مستلزم لسقوط الأداء.

ألا ترى أنّ صلاة الجمعة لا تقضى مع وجوب الأداء، والتسوية بين المجنون والمغمى عليه لا دليل عليها، مع ما عرفت من احتمال الصحّة من المجنون مع سبق النية، فإنّ تمّ الإجماع وإلا فلا يتمّ الوجوه المذكورة، بل مع عدم سبق النية أيضاً لا يبعد الصحّة بأن كان من طلوع الفجر إلى قبل الظهر مغمى عليه ثمّ بعد زوال الإغماء نوى الصوم كالغافل والنائم.

(١) الخلاف: ١/٣٩١.

(٢) مدارك الأحكام: ٦/١٣٩.

وأما اعتبار^(١) الإسلام، فاذعي عليه الإجماع^(٢)، ولأنّ العبادة لا بدّ أن تكون قابلة لمقرّبة الآتي بها، ولا تنافي بين اعتبار الإسلام، بل الإيمان في الصحة وكون الكفّار مكلفين بالفروع، للتمكّن من الإسلام والإيمان، نعم، يقع الإشكال بالنسبة إلى القاصر عن تحصيل العلم، وغير القاصر الطالب للحقّ قبل أن يعرف الحقّ.

وأما اعتبار الخلوّ عن الحيض والنفاس، فمجمع عليه^(٣)، وتدلّ النصوص الكثيرة بالنسبة إلى الحائض المتّحد حكم النساء معها، كما بيّن في محله من غير فرق بين ما لو صادف أوّل جزء منه أو آخر جزء منه.

(ويصحّ من الصبيّ المميّز، ومن المستحاضة مع فعل ما يجب عليها من الأغسال، ويصحّ من المسافر في النذر المعين المشتراط سفره وحضراً على قول مشهور، وفي ثلاثة أيام لدم المتعة، وفي بدل البدنة لمن أفاض من عرفات قبل الغروب عامداً، ولا يصحّ في واجب غير ذلك على الأظهر إلا أن يكون سفره أكثر من حضره، أو يعزم الإقامة عشرة) أيام.

أما صحّة الصوم مع الصباوة، فلما يستظهر من كون العبادات بالنسبة إلى الصبيّ شرعيّة من الأدلّة لا تحريّية، وقد ورد أخبار كثيرة:

منها: الخبر المرويّ في الكافي والتهذيب عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام،

(١) المراد هنا الاعتبار في الصحة لا الوجوب لتكليف الكفّار بالفروع.

(٢) النهاية: ١٥٠؛ إشارة السيق: ١١٥؛ الوسيلة: ١٤٠؛ غنية النزوع: ١٣١؛ السرائر: ١/٣٦٥؛ إصباح الشيعة: ١٣٠.

(٣) المتقنة: ٥٧؛ الكافي في الفقه: ١٨٢؛ المبسوط: ١/٤١؛ المهذب: ١/١٩٧؛ الوسيلة: ٥٧؛ غنية النزوع: ٣٩؛ السرائر: ١/١٤٤؛ إصباح الشيعة: ٣٤؛ المتبر: ٢/٦٨٣، وفيه دعوى إجماع المسلمين؛ تذكرة الفقهاء: ٦/١٦٤، وفيه دعوى الإجماع.

عن أبيه، عن علي بن الحسين عليه السلام قال: «الصبي إذا أطاق أن يصوم ثلاثة أيام متتابعة، فقد وجب عليه صيام شهر رمضان»^(١).

وما روي في الكافي والفقيه في الموثق عن سماعة قال: «سألته عن الصبي متى يصوم؟ قال: إذا قوي على الصيام»^(٢).

وما روى الثلاثة - قدس الله أسرارهم - في كتبهم الثلاثة في الصحيح عن معاوية بن وهب قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام في كم يؤخذ الصبي بالصيام؟ قال: ما بينه^(٣) وبين خمسة عشرة سنة و^(٤) أربع عشرة سنة، فإن هو صام قبل ذلك فدعه، و^(٥) لقد صام ابني فلان قبل ذلك فتركته»^(٦).

(١) الكافي: ٤/١٢٥، ح ٤، باب صوم الصبيان ومتى يؤخذون به؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/١٢٢، ح ١٩٠٤، باب الحد الذي يؤخذ فيه الصبيان بالصوم؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٨١، ح ٢٥، باب قضاء شهر رمضان وحكم من أفطر فيه على التعمد والسيان ومن وجب عليه صيام شهرين متتابعين وأفطر فيهما أو كان عليه نذر في صيام، واللفظ منه؛ الاستبصار: ٢/١٢٣، ح ٢، باب أنه متى يجب على الصبي الصيام؛ وسائل الشريعة: ١٠/٢٣٥، أبواب من يصح منه الصوم، ب ٢٩، ح ٥. الرواية موثقة على المشهور بالسكوني. راجع معجم رجال الحديث: ٣/١٠٥.

(٢) الكافي: ٤/١٢٥، ح ٣، باب صوم الصبيان ومتى يؤخذون به؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/١٢٢، ح ١٩٠٥، باب الحد الذي يؤخذ فيه الصبيان بالصوم؛ وسائل الشريعة: ١٠/٢٣٤، أبواب من يصح منه الصوم، ب ٢٩، ح ٢. التعبير عنها بالموثقة لعثمان بن عيسى الثقة الواقفي. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٨١٧.

(٣) المراد ما بين زمان طاقة الصبي وبين خمسة عشر أو أربعة عشر. روضة المتقين: ٣/٣٣٦.

(٤) في الفقيه: «أو».

(٥) ومن هنا إلى آخره ليس في التهذيب.

(٦) الكافي: ٤/١٢٥، ح ٢، باب صوم الصبيان ومتى يؤخذون به؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/١٢٢، ح ١٩٠٦، باب الحد الذي يؤخذ فيه الصبيان بالصوم؛ تهذيب الأحكام: ٤/٣٢٦، ح ٨٠، باب الزيادات؛ وسائل الشريعة: ١٠/٢٣٣، أبواب من يصح منه الصوم، ب ٢٩، ح ١.

وظاهر هذه الأخبار مطلوبة الصوم من الصبي، كمطلوبته من البالغ، غاية الأمر عدم الوجوب لاشتراطه بالبلوغ.

وحديث رفع القلم لا ينافي ذلك، وإلا لكان منافياً للتمرين المطلوب من الصبي على القول بكون عباداته تمرينية.

ويشهد لهذا ما ورد في الأخبار من جواز عتق الصبي ابن عشر سنين وصدقته ووصيته.

ففي رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا أتى على الغلام عشر سنين، فإنه يجوز له في ماله ما أعتق، أو ^(١) تصدق، أو أوصى على حدّ معروف وحقّ، فهو جائز» ^(٢).

وخبر عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا بلغ الغلام عشر سنين جازت وصيته» ^(٣).

(١) في الكافي والفقية: «و»، وهكذا في لاحقه.

(٢) الكافي: ٢٨/٧، ح ١، باب وصية الغلام والجارية التي لم تدرك وما يجوز منها وما لا يجوز؛ من لا يحضره الفقيه: ٤/١٩٧، ح ٥٤٥١، باب الحد الذي إذا بلغه الصبي جازت وصيته؛ تهذيب الأحكام: ٨/٢٤٨، ح ١٣١، باب العتق وأحكامه؛ وسائل الشريعة: ١٩/٢١١، أبواب أحكام الوقوف والصدقات، ب ١٥، ح ١. والرواية موثقة بموسى بن بكر الواقفي الثقة. راجع معجم رجال الحديث: ٢٨/١٩.

(٣) الكافي: ٢٨/٧-٢٩، ح ٣، باب وصية الغلام والجارية التي لم تدرك وما يجوز منها وما لا يجوز؛ من لا يحضره الفقيه: ٤/١٩٦، ح ٥٤٥٠، باب الحد الذي إذا بلغه الصبي جازت وصيته؛ تهذيب الأحكام: ٩/١٨١، ح ١، باب وصية الصبي والمحجور عليه؛ وسائل الشريعة: ١٩/٣٦٢، أبواب أحكام الوصايا، ب ٤٤، ح ٣. والرواية مرسلّة على ما في الكافي، وموثقة على ما في الفقيه والتهذيب بأبان. راجع معجم رجال الحديث: ١/١٦٧.

وفي موثقة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: «يجوز طلاق الغلام إذا كان قد عقل، وصدقته، ووصيته وإن لم يحتلم»^(١)، ومن المعلوم أن الصدقة عبادة شرعية.

صحة الصوم من المستحاضة
وأما صحة الصوم من المستحاضة إذا فعلت ما يجب عليها، فلا خلاف فيه ولا إشكال، وإنما الإشكال في بطلان الصوم مع الإخلال بذلك أو خصوص الغسل أو الأغسال خاصة أو النهاري منه، وقد تقدم الكلام فيه في كتاب الطهارة.

عدم صحة الصوم في السفر وروايات الباب
وأما عدم صحة الصوم في السفر إلا في موارد مخصوصة، فللنصوص التي لا يبعد تواترها^(٢).

منها: قول أبي جعفر عليه السلام: «ليس من البرّ الصيام في السفر»^(٣)، كقول الصادق عليه السلام في خبر الساباطي: «لا يحلّ [له] الصوم في السفر فريضة كان أو غيره، والصوم في السفر معصية»^(٤).

وقوله في صحيح عمّار بن مروان: «من سافر قصر وأفطر إلا أن يكون رجلاً سفره إلى صيد، أو في معصية الله، أو رسولاً لمن يعصي الله

(١) تهذيب الأحكام: ١٨٢/٩، ح ٨، باب وصية الصبي والمجور عليه؛ وسائل الشيعة: ٢١٢/١٩، أبواب أحكام الوقوف والصدقات، ب ١٥، ح ٢. والتعبير عنها بالموثقة لابن فضال.

(٢) راجع وسائل الشيعة: ١٧٣/١٠، ١٧٨، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب ١.

(٣) تهذيب الأحكام: ٢١٧-٢١٨/٤، ح ٧، باب حكم المسافر والمرضى في الصيام؛ وسائل الشيعة: ١٧٧/١٠، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب ١، ح ١٠. والرواية صحيحة.

(٤) تهذيب الأحكام: ٣٢٨/٤، ح ٩٠، باب الزيادات؛ وسائل الشيعة: ١٩٠/١٠، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب ١٠، ح ٨. والرواية موثقة بعمّار الفطحي الثقة. راجع رجال النجاشي،

عزّ وجلّ، أو طلب عدوّ شحناء، أو سعاية، أو ضرر على قوم مسلمين»^(١).

واستثنى صورة النذر، ويدلّ عليه صحيح عليّ بن مهزيار: «كتب بندار مولى إدريس: يا سيدي، نذرت أن أصوم كلّ يوم سبت فإن أنا لم أصمه ما يلزمني من الكفّارة؟ فكتب عليه السلام - وقرأته -: لا تتركه إلّا من علة، وليس عليك صومه في سفر ولا مرض إلّا أن تكون نويت ذلك، وإن كنت أفطرت فيه من غير علة فتصدّق بقدر كلّ يوم على سبعة مساكين»^(٢).

ولا يخفى أنّه مع التعبير بأنّ الصوم في السفر معصية، كيف يصحّ النذر مع اعتبار الرجحان في متعلّقه.

ولا يبعد وقوع المعارضة بين صحيح عليّ بن مهزيار المذكور وموثقة زرارة قال: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: إنّ أمي كانت جعلت عليها نذراً إن ردّ الله عليها بعض ولدها من شيء كانت تخافه عليه أن تصوم ذلك اليوم الذي يقدم فيه، ما بقيت فخرجت معنا مسافرة إلى مكّة فأشكّل علينا لمكان النذر، أتصوم أم تفتقر؟ فقال: لا تصوم، وقد وضع الله عزّ وجلّ عنها حقّه، وتصوم هي ما جعلت على نفسها.

(١) الكافي: ٤/١٢٩، ح ٣، باب من لا يجب له الإفطار والتقصير في السفر ومن يجب له ذلك؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/١٤٢، ح ١٩٧٩، باب وجوب التقصير في الصوم في السفر؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢١٩-٢٢٠، ح ١٥، باب حكم المسافر والمريض في الصيام؛ وسائل الشيعة: ٨/٤٧٦، أبواب صلاة المسافر، ب، ٨، ح ٣.

(٢) الكافي: ٧/٤٥٦، ح ١٠، باب النذور؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٣٥، ح ٦٤، باب حكم المسافر والمريض في الصيام؛ الاستبصار: ٢/١٠٢، ح ٧، باب صوم النذر في السفر؛ وسائل الشيعة: ١٠/١٩٥، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب، ١٠، ح ١.

قلت: فما ترى إذا هي رجعت إلى المنزل أتقضيه؟ قال: لا، قلت: أفترك ذلك؟ قال: لا، لأني أخاف أن ترى في الذي نذرت فيه ما تكره»^(١).

وجه المعارضة أن نية الصوم في السفر تارة يصرح بها في النذر، وتارة يطلق بحيث لا يكون الناذر ناظراً إلى الحضر والسفر، ففي الصورة الأولى يكون الناذر متوجّهاً إلى الصوم في السفر ونواه، وفي الصورة الثانية يكون الصوم في السفر منويّاً بحسب الإطلاق إلا أن يكون المنع الشرعي صارفاً، كالمنع عن صوم العيدين، والمنع الشرعي في المقام ليس صارفاً، لما في الصحيح المذكور من استثناء صورة النية، وقد صرح في الموثقة بعدم وجوب الصوم.

وعلى هذا فتوقف المحقق رحمته في محلّه وإن كان الحكم مسلماً عندهم رحمته بالنسبة إلى السفر وإن لم يقولوا بالجواز بالنسبة إلى المرض، مع أن الصحيح المذكور دالّ على الصحة.

صحة صوم ثلاثة أيام بدل الهدي في
 واستثني أيضاً صوم ثلاثة أيام بدل الهدي، لإطلاق قوله عزّ وجلّ:
 ﴿فَمَنْ تَرَجَّصَ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾^(٢)، وخصوص صحيح رفاة
 بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام الواردة في صوم هذه الأيام حيث قال
 فيها: «يصوم وهو مسافر؟ قال: نعم، أليس هو يوم عرفة مسافراً، إنّا

(١) الكافي: ٤٥٩/٧، ح ٢٤، باب النذور؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٣٤، ح ٥، باب حكم المسافر
 والمريض في الصيام، واللفظ منه؛ الاستبصار: ١٠١/٢، ح ٥، باب صوم النذر في السفر؛ وسائل
 الشيعة: ٢٣/٣١٣، أبواب النذر والعهد، ب ١٣، ح ٢. والتعبير عنها بالموثقة لابن بكير وابن
 فضال ولكن الرواية صحيحة على ما في الكافي. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢ و ٥٨١.

أهل بيت نقول ذلك، لقول الله عز وجل: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾^(١).

واستثني أيضاً صوم ثمانية عشر يوماً لمن أفاض من عرفات قبل الغروب عامداً وعجز عن الفداء وهو بدنة، لما رواه ثقة الإسلام الصحيح عن ضريس، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سألته عن رجل أفاض من عرفات قبل أن تغيب الشمس؟ قال: عليه بدنة ينحرها يوم النحر، فإن لم يقدر صام ثمانية عشر يوماً بمكة أو في الطريق أو في أهله»^(٢).

صحة صوم ثمانية عشر يوماً لمن أفاض من عرفات

وأما عدم صحة الصيام في السفر في واجب غير ما ذكر، فلما ذكر من الأخبار وغيره، نعم، يصح في السفر الذي يتم فيه الصلاة، كما لو كان سفره أكثر من حضره أو أقام عشرة أيام مع النية، وذلك للملازمة بين الإتمام وصحة الصوم إلا في ما استثني.

ويدل عليه قول الصادق عليه السلام - على المحكي - : «هما - يعني التقصير والإفطار - واحد إذا قصرت أفطرت، وإذا أفطرت قصرت»^(٣)، وقد تقدم التفصيل في كتاب الصلاة.

(١) الكافي: ٥٠٦/٤ - ٥٠٧، ح ١، باب صوم المتمتع إذا لم يجد الهدي؛ تهذيب الأحكام: ٢٣٢/٥، ح ٤٢٤، باب الذبح؛ الاستبصار: ٢/٢٨٠، ح ٥، باب من صام يوم التروية ويوم عرفة هل يجوز له أن يضيف إليهما يوماً آخر بعد انقضاء أيام التشريق أم لا؛ وسائل الشيعية: ١٧٨-١٧٩، أبواب الذبح، ب ٤٦، ح ١.

(٢) الكافي: ٤٦٧/٤ - ٤٦٨، ح ٤، باب الإفاضة من عرفات؛ تهذيب الأحكام: ١٨٦/٥، ح ٣، باب الإفاضة من عرفات؛ وسائل الشيعية: ١٣/٥٥٨، أبواب إحرام الحج والوقوف بعرفة، ب ٢٣، ح ٣.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ٤٣٧/١، ح ١٢٦٩، باب الصلاة في السفر؛ تهذيب الأحكام: ٢٢٠/٣ - ٢٢١، ح ٦٠، باب الصلاة في السفر؛ وسائل الشيعية: ٨/٥٠٣، أبواب صلاة المسافر، ب ١٥، ح ١٧. والرواية صحيحة.

(والصبي المميز يؤخذ بالواجب لسبع) سنين (استحباً باً مع الطاقة، ويلزم به عند البلوغ، ولا يصحّ من المريض مع التضرّب به، ويصحّ لو لم يتضرّر ويرجع في ذلك إلى نفسه).

أخذ الصبي المميز بالصوم الواجب لسبع سنين، فقد استدلّ عليه بحسن الحلبيّ عن أبي عبد الله عليه السلام: «إنّا نأمر صبياننا بالصيام إذا كانوا بني سبع سنين بما أطاقوا من صيام اليوم، فإن كان إلى نصف النهار أو أكثر من ذلك أو أقلّ، فإذا غلب بهم العطش^(١) أفطروا حتّى يتعوّدوا أو يطيقونه، فمروا صبيانكم إذا كانوا بني تسع سنين بما أطاقوا من صيام، فإذا غلبهم العطش أفطروا»^(٢)، ومن البعيد التفرقة بين أولادهم عليهم السلام وأولاد غيرهم بحسب الحكم.

أخذ الصبي المميز بالصوم الواجب لسبع سنين

وفي صحيح زرارة والحليّ أو حسنهما^(٣) عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنّه سئل عن الصلاة على الصبيّ متى يصلّى عليه؟ قال: إذا عقل الصلاة، قلت: متى تجب الصلاة عليه؟ قال: إذا كان ابن ستّ سنين، والصيام إذا أطاقه»^(٤).

(١) في الكافي والتهذيبين: «العطش والغرث». وفي الفقيه: «العطش أو الجوع».

(٢) الكافي: ٤/ ١٢٤، ح ١، باب صوم الصبيان ومتى يؤخذون به؛ ورواها الصدوق عليه السلام مرسلّة، من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٨٠، ح ٨٦١، باب الحد الذي يؤخذ فيه الصبيان بالصلاة؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٨٢، ح ٢٦٦، باب قضاء شهر رمضان وحكم من أفطر فيه على التعمّد والنسيان ومن وجب عليه صيام شهرين متتابعين وأفطر فيهما أو كان عليه نذر في صيام؛ الاستبصار: ٢/ ١٢٣، ح ٣، باب أنّه متى يجب على الصبي الصيام؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ٢٣٤، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب ٢٩، ح ٣. التعبير عنها بالحسنة لإبراهيم بن هاشم. راجع معجم رجال الحديث: ١/ ٣١٦.

(٣) التزديد من ناحية إبراهيم بن هاشم. راجع معجم رجال الحديث: ١/ ٣١٦.

(٤) الكافي: ٣/ ٢٠٦، ح ٢، باب غسل الأطفال والصبيان والصلاة عليهم؛ من لا يحضره ←

ولعلّ التحديد بالسبع أو التسع من جهة أنّ الغالب إطاقه الصبيّ البالغ إلى هذا السنّ من دون مدخليّة لخصوص السبع أو التسع.
ولا يخفى أنّ المستفاد من الخبرين المذكورين -كغيرهما- ليس الأخذ بخصوص الصوم الواجب، فلا يبعد الأخذ بالصوم المستحبّ.
ومن فوائده التعمّد حتّى يتيسّر له الصوم الواجب إلّا أن يستفاد من قوله: «والصيام إذا أطاقه» بعد قوله: «إذا كان ابن ستّ سنين» بحمل الوجوب على الثبوت، لكن هذا لا ينافي سائر الأخبار، وأمّا اللزوم مع البلوغ، فلا كلام فيه.

وأما عدم الصّحة من المريض مع التضرّر، فلا خلاف فيه، بل هو يجمع عليه^(١)، ويدلّ عليه الآية الشريفة: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٢)، والأخبار:

منها: ما رواه ابن بابويه في الصحيح عن حريز، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الصائم إذا خاف على عينه من الرمذ أفطر»^(٣)، وقال: «كلّ ما أضرّ به

→ الفقيه: ١/ ١٦٧، ح ٤٨٦، باب الصلاة على الميت؛ تهذيب الأحكام: ٣/ ١٩٨، ح ٣، باب الزيادات؛ الاستبصار: ١/ ٤٧٩، ح ١، باب الصلاة على الأطفال؛ وسائل الشيعة: ٣/ ٩٥، أبواب صلاة الجنائز، ب ١٣، ح ١.

(١) المتنع: ١٨٢؛ المقنعة: ٣٥٠؛ الانتصار: ١٩٢، وفيه دعوى الإجماع؛ الكافي في الفقه: ١٨١؛ المراسم: ٩٦؛ الميسوط: ١/ ٢٨٣؛ المهذب: ١/ ١٩٥؛ الوسيلة: ١٥٠؛ السرائر: ١/ ٣٩١؛ المعتبر: ٢/ ٦٩٣، وفيه دعوى عدم الخلاف؛ منتهى المطلب: ٩/ ٢٧٢، وفيه دعوى الإجماع.
(٢) البقرة: ١٨٤.

(٣) الكافي: ٤/ ١١٨، ح ٤، باب حدّ المرض الذي يجوز للرجل أن يفطر فيه؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/ ١٣٢، ح ١٩٤٥، باب حدّ المرض الذي يفطر صاحبه؛ وسائل الشيعة: ١/ ٢١٨، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب ١٩، ح ١.

الصوم، فالإفطار له واجب»^(١).

وفي الصحيح عن بكر بن محمد الأزدي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سأله أبي - وأنا أسمع - عن حدّ المرض الذي يترك الإنسان فيه الصوم؟ قال: إذا لم يستطع أن يتسخر»^(٢).

وفي الصحيح عن جميل بن درّاج، عن الوليد بن صبيح قال: «حممت بالمدينة في شهر رمضان فبعث إليّ أبو عبد الله عليه السلام بِقَصْعَةٍ فِيهَا خَلٌّ وَزَيْتٌ وَقَالَ: أَفْطِرْ وَصَلِّ وَأَنْتَ قَاعِدٌ»^(٣).

وروي في الفقيه مرسلًا قال: «وقال عليه السلام: كُلُّ مَا أَضْرَبَ بِهِ الصَّوْمَ، فَالْإفْطَارُ لَهُ وَاجِبٌ»^(٤).

وأما مع عدم التضرّر، فلا خلاف في وجوب الصوم، وعليه ينزل خبر عقبة بن خالد عن الصادق عليه السلام: «في رجل صام وهو مريض؟ قال: يتمّ صومه»^(٥).

(١) من لا يحضره الفقيه: ١٣٣/٢، ح ١٩٤٦، باب حدّ المرض الذي يفطر صاحبه؛ وسائل الشريعة: ٢١٩/١٠، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب ١٩، ح ٢. والرواية مرسلة.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١٣٢/٢، ح ١٩٤٣، باب حدّ المرض الذي يفطر صاحبه؛ وسائل الشريعة: ٢١٩/١٠، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب ٢٠، ح ١.

(٣) الكافي: ١١٨/٤، ح ١، باب حدّ المرض الذي يجوز للرجل أن يفطر فيه؛ من لا يحضره الفقيه: ١٣٢/٢، ح ١٩٤٢، باب حدّ المرض الذي يفطر صاحبه؛ وسائل الشريعة: ٢١٧/١٠، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب ١٨، ح ٢.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ١٣٣/٢، ح ١٩٤٦، باب حدّ المرض الذي يفطر صاحبه؛ وسائل الشريعة: ٢١٩/١٠، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب ١٩، ح ٢. ذكر السيّد المصنّف عليه السلام هذا الخبر قبل أسطر ولم ندر وجه التكرار.

(٥) تهذيب الأحكام: ٣٢٥/٤، ح ٧٦، باب الزيادات؛ وسائل الشريعة: ٢٢٤/١٠، أبواب من ←

ثم إنّ الظاهر عدم لزوم الظنّ بالضرر فضلاً عن القطع به وكفاية الخوف، ويدلّ عليه ما في الصحيح المذكور آنفاً عن حريز، وربّما يتمسك بقاعدة نفي الحرج^(١).

وفيه إشكال، لأنّ نفس الصوم لم يجرز كونه حرجياً، ونفس الخوف ليس مورداً للتكليف، إلّا أن يقال: الصوم مع خوف الضرر حرجي، وهذا على فرض ملازمة الضرر للحرج، وليس كذلك، بل الضرر والحرج قد يجتمعان وقد يفترقان.

ثمّ إنّهُ إن اعتقد الضرر أو خاف وتبيّن عدم الضرر، فهو معذور في الإفطار ويقضي، وأما لو اعتقد عدم الضرر وانكشف الضرر بعد الصيام فهل يقع باطلاً، لعدم الصّحة واقعاً، لكونه مشمولاً لما دلّ على عدم الصّحة، أو يقع صحيحاً من جهة عدم الخوف؟

الظاهر الأوّل حيث إنّ الظاهر أنّ الخوف بمنزلة الطريق إلى الواقع، نعم، لو كان وجه الإفطار قاعدة نفي الضرر أو قاعدة نفي الحرج، لأمكن أن يقال بالصّحة حيث إنّ الأحكام الامتانيّة تدور مدار الامتنان، والحكم في المقام بالبطلان ولزوم القضاء خلاف الامتنان، كما قيل بصّحة الوضوء الضرري إن توضعاً باعتقاد عدم الضرر وكان في الواقع ضررياً، وهذا مبنيّ على عدم كفاية الامتنان النوعي، وهو محلّ كلام.

→ يصحّ منه الصوم، ب ٢٢، ح ٢. والرواية موثقة.

(١) جواهر الكلام: ٣٤٧/١٦.

وأما الرجوع إلى نفسه في تشخيص الضرر، فيدلّ عليه الموثّق عن ابن بكير، عن زرارة قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام ما حدّ المرض الذي يفطر فيه الرجل ويدع الصلاة من قيام؟ فقال: بل الإنسان على نفسه بصيرة، هو أعلم بما يطيقه»^(١).

وفي الموثّق عن سماعة قال: «سألته ما حدّ المرض الذي يجب على صاحبه فيه الإفطار كما يجب عليه في السفر من كان مريضاً أو على سفر؟ قال: هو مؤتمن عليه، مفوض إليه، فإن وجد ضعفاً فليفطر، وإن وجد قوة فليصم، كان المرض ما كان»^(٢).

والظاهر أنّ النظر إلى صورة تمكّن المكلف من التشخيص، وأما مع عدم التمكن، فيرجع إلى أهل الخبرة، كالطبيب وإن لم يجتمع فيه شرائط قبول الشهادة، كالطبيب غير المسلم، لحصول الظنّ والخوف من قوله.

(١) من لا يحضره الفقيه: ٢/١٣٢، ح ١٩٤١، باب حدّ المرض الذي يفطر صاحبه؛ وسائل الشريعة: ٥/٤٩٥، أبواب القيام، ب ٦، ح ٢.

(٢) الكافي: ٤/١١٨، ح ٣، باب حدّ المرض الذي يجوز للرجل أن يفطر فيه؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٥٦، ح ٢، باب حدّ المرض الذي يجب فيه الإفطار؛ الاستبصار: ٢/١١٤، ح ٢، باب حدّ المرض الذي يبيح لصاحبه الإفطار؛ والسند في الكافي هكذا: علي بن إبراهيم عن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس عن سماعة. والرواية وإن كانت موثقة على ما في الكافي إلا أنّ الشيخ عليه السلام رواها والسند فيه هكذا: علي بن إبراهيم عن أبيه عن محمد بن عيسى عن رجل عن سماعة. والظاهر صحة ما في الكافي بقرينة سائر الروايات.

أقسام الصيام
الواجب والمندوب

[الأمر] (الرابع: في أقسامه).

(وهي أربعة: واجب، وندب، ومكروه، ومحظور).

(فالواجب ستة: شهر رمضان، والكفارات، ودم المتعة، والنذر وما في معناه، والاعتكاف على وجه، وقضاء الواجب المعين).

أما شهر رمضان والنظر^(١) في علامته وشروطه وأحكامه.

أما علامته، وهي رؤية الهلال، فمن رآه وجب عليه صومه ولو انضرد بالرؤية، ولورني شائعاً أو مضى من شعبان ثلاثون يوماً (وجب الصوم).

مطلق الصوم الشامل للصحيح والفاقد أربعة: واجب، وندب، ومكروه بالكره العبادية، ومحظور ولو للتشريع، ولا يتصور المباح، والواجب ستة باستقراء الأدلة الشرعية والإجماع: الأول: صوم شهر رمضان.

ويقع الكلام فيه في جهات.

إحداها: العلامة وهي رؤية الهلال، فمن رآه وجب عليه الصوم ولو انفراد، لصديق الرؤية المأمور بالصوم والإفطار لها، ومضي ثلاثين يوماً من شعبان، والرؤية الشائعة على وجه تفيد العلم بلا إشكال ولا خلاف.

وأما مع عدم إفادة الشيع العلم، ففيه خلاف، فقد حكي عن العلامة في التذكرة الاكتفاء بالشيع المفيد للظن لمساواته مع الظن الحاصل من شهادة العدلين^(٢)، واستشكل بعدم إحراز العلة^(٣).

(١) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «فالنظر» بدل «والنظر».

(٢) تذكرة الفقهاء: ١٣٦/٦.

(٣) مدارك الأحكام: ١٦٦/٦.

ولا يبعد أن يقال: بناء العقلاء على العمل بالوثوق والاطمئنان فمع الإمضاء، بل عدم الردع يؤخذ به، كما يؤخذ بظواهر الألفاظ، بل حجية خبر الثقة في الأحكام من جهة بنائهم.

والدال على الإمضاء الأخبار الواردة في الموارد المختلفة، كخبر صالح بن رزين عن شهاب: «إني إذا وجبت زكاتي أخرجتها فأدفع منها إلى من أثق به يقسمها؟ قال عليه السلام: لا بأس بذلك»^(١).

وصحيحة هشام بن الحكم الواردة في عدم انعزال الوكيل قبل العلم بالعزل قال عليه السلام: «والوكالة ثابتة حتى يبلغه العزل عن الوكالة بثقة يبلغه أو يشافه العزل»^(٢).

ورواية سماعة قال: «سألته عن رجل تزوج جارية أو تمتع بها فحدثه رجل ثقة أو غير ثقة فقال: إن هذه امرأتي وليست لي بيّنة؟ فقال: إن كان ثقة فلا يقربها، وإن كان غير ثقة فلا يقبل منه»^(٣).

والأخبار الواردة في معرفة الوقت كصحيح ذريح المحاربي قال: «قال

(١) الكافي: ١٧/٤، ح ١، باب أن الذي يقسم الصدقة شريك صاحبها في الأجر؛ وسائل الشيعة: ٢٨٠/٩، أبواب المستحقين للزكاة ب ٣٥، ح ٤. فيه سهل بن زياد مع أن صالح بن رزين مهمل. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٤٩٠. وكذا راجع معجم رجال الحديث: ٦٤/٩.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ٣/٨٦-٨٧، ح ٣٣٨٥، باب الوكالة؛ تهذيب الأحكام: ٢١٣/٦، ح ٢، باب الوكالات؛ وسائل الشيعة: ١٦٢/١٩، أبواب أحكام الوكالة، ب ٢، ح ١.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤٦١/٧، ح ٥٣، باب من الزيادات في فقه النكاح؛ وسائل الشيعة: ٣٠٠/٢٠، أبواب عقد النكاح، ب ٢٣، ح ٢. والرواية موثقة بزرعة الثقة الواقفي. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٤٦٦.

لي أبو عبد الله عليه السلام: صلّ الجمعة بأذان هؤلاء، فإنهم أشدّ شيء مواظبة على الوقت»^(١).

وما دلّ على حجّية خبر الثقة.

واحتمال مدخلية خصوصيات الموارد كما ترى.

والشبهة التي لأجلها توقّف غير واحد من الأعلام في حجّية الشيعاء الغير المفيد للعلم نشأت من ملاحظة إطلاق ما دلّ على عدم اعتبار الظنّ، فيقال: ما يجاب به عن هذه في حجّية ظواهر الألفاظ وحجّية خبر الثقة في الأحكام، يجاب به في المقام، فكما تكون الإطلاقات منصرفة عن ظواهر الألفاظ حيث إنّ الحجّية مرتكزة في أذهان العقلاء بنحو لا يكون مثلها مشمولة لتلك الأدلة، فكذلك في المقام.

ومع قطع النظر عن هذا يكون ما ورد من موارد التخصيص موجباً لرفع اليد عن إطلاق ما ذكر لو فرض الإطلاق، ولا مجال لاحتمال مدخلية الخصوصيات، كما لا مجال للقول بقصر حجّية البيّنة بالموارد التي دلّ الدليل على حجّيتها فيها.

ويدلّ على ما ذكر ما في الكافي في باب تسمية من رآه عن الحميري، عن أحمد بن إسحاق قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام وقلت له: من أعامل؟ وعمّن أخذ؟ وقول من أقبل؟ فقال عليه السلام: العمري ثقة، فما أدّى إليك عنّي فعنّي يودّي، وما قال لك عنّي فعنّي يقول، فاسمع له وأطعه، فإنّه الثقة المأمون.

(١) ورواه الصدوق عليه السلام مرسلأ. من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٩١، ح ٨٩٩، باب الأذان والإقامة
وثواب المؤذنين؛ تهذيب الأحكام: ٢/ ٢٨٤، ح ٣٨، باب الأذان والإقامة؛ وسائل الشيعية:
٥/ ٣٧٨، أبواب الأذان والإقامة، ب ٣، ح ١.

وأخبرنا أحمد بن إسحاق أنه سأل أبا محمد عليه السلام عن مثل ذلك، فقال له: العمري وابنه ثقتان، فما أديا إليك عني فعتي يؤديان، وما قال لك فعتي يقولان، فاسمع لهما وأطعهما، فإتتهما الثقتان المأمونان^(١)، الخبر.

ويؤيد ما ذكرنا عمل الفقهاء-رضوان الله تعالى عليهم- بالخبر الضعيف سنداً مع عمل الأصحاب لانجبار الضعف بعملهم.

ولا يبعد التمسك بصحيفة العيص: «أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الهلال إذا رآه القوم [جميعاً] فاتفقوا [على] أنه لليلتين أيجوز ذلك؟ قال: نعم»^(٢) حيث إنه ترك الاستفصال ولم يشترط العدالة في القوم، وحكي الإجماع في المعتمر^(٣) والتحرير^(٤) على اعتبار الشيعاء الأعم من القطعي والظني.

(ولو لم يتفق) شيء من ذلك قيل: يقبل الواحد احتياطاً للصوم خاصة، وقيل: لا يقبل مع الصحواً إلا خمسون نفساً أو اثنان من خارج، وقيل: يقبل شاهدان كيف كان، وهو الأظهر^(٥)، ولا اعتبار بالجدول، ولا بالعدد، ولا بالغيوبة بعد الشفق، ولا بالتطوق، ولا بعد خمسة أيام

(١) الكافي: ١/٣٢٩-٣٣٠، ح ١، باب في تسمية من رآه عليه السلام؛ وسائل الشيعية: ٢٧/١٣٨، أبواب صفات القاضي، ب ١١، ح ٤. والرواية صحيحة.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ٢/١٢٦، ح ١٩٢١، باب الصوم للرؤية والفطر للرؤية؛ تهذيب الأحكام: ٤/١٥٧، ح ٩، باب علامة أول شهر رمضان وآخره ودليل دخوله؛ وسائل الشيعية: ١٠/٢٩٣-٢٩٤، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ١٢، ح ٥.

(٣) المعتمر: ٢/٦٨٦.

(٤) تحرير الأحكام: ١/٨٢.

(٥) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «أظهر» بدل «الأظهر».

من هلال) السنة (الماضية، وفي العمل برؤيته قبل الزوال تردّد).

إذا شهد الواحد الثقة، فالكلام فيه ما ذكر آنفاً، ومع عدم الوثوق ولو إذا شهد الواحد هل مع فرض العدالة فليل (١) بحجّة قوله، لقول أبي جعفر عليه السلام في خبر محمد بن قيس: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: إذا رأيتم الهلال فأفطروا، أو شهد عليه عدل من المسلمين، وإن لم تروا الهلال إلّا من وسط النهار أو آخره فأتموا الصيام إلى الليل، وإن غمّ عليكم فعدّوا ثلاثين يوماً ثم أفطروا» (٢).

وفيه إشكال من جهة أنّ الشيخ عليه السلام رواه في الاستبصار بطريقتين: أحدهما ما سمعت، والثاني: «إذا رأيتم الهلال فأفطروا، أو تشهد [عليه] بيّنة عدول من المسلمين» (٣).

وفي التهذيب بطريقتين أيضاً أحدهما: ما سمعت، والثاني: «إذا رأيتم الهلال فأفطروا، أو أشهدوا عليه عدولاً من المسلمين» (٤)؛ ومن جهة المعارضة مع الأخبار المعتبرة المتضمّنة لعدم الاكتفاء بها دون العدلين.

وأما القول بعدم قبول شهادة أقلّ من خمسين نفساً أو اثنين من خارج البلد (٥)، فيدلّ عليه خبر إبراهيم بن عثمان الخزاز، عن أبي عبد الله عليه السلام حكم شهادة أقلّ من خمسين نفساً أو اثنين من خارج البلد

(١) المراسم: ٩٦.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١٢٣/٢، ح ١٩١١، باب الصوم للرؤية والفطر للرؤية؛ تهذيب الأحكام: ١٥٨/٤، ح ١٢، باب علامة أول شهر رمضان وآخره ودليل دخوله؛ الاستبصار: ٧٣/٢، ح ٢، باب حكم الهلال إذا رئي قبل الزوال أو بعده؛ وسائل الشيعة: ٢٧٨/١٠، أبواب أحكام شهر رمضان، ب، ح ١. والرواية صحيحة.

(٣) الاستبصار: ٦٤/٢، ح ٩، باب علامة أول يوم من شهر رمضان.

(٤) تهذيب الأحكام: ١٧٧/٤، ح ٦٣، باب علامة أول شهر رمضان وآخره ودليل دخوله.

(٥) الخلاف: ١٧٢/٢.

قال: «قلت له: كم يجزي في رؤية الهلال؟ فقال إن شهر رمضان فريضة من فرائض الله، فلا تؤدّوه بالتظني، وليس برؤية الهلال أن تقوم عدّة فيقول واحد: قد رأيته، ويقول الآخرون: لم نره، إذا رآه واحد رآه مائة، وإذا رآه مائة رآه ألف، ولا يجوز في رؤية الهلال إذا لم تكن في السماء علّة أقلّ من شهادة خمسين، وإذا كان في السماء علّة قبلت شهادة رجلين يدخلان ويخرجان من مصر»^(١).

وخبر حبيب الجماعي^(٢) قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام: لا يجوز الشهادة في رؤية الهلال دون خمسين رجلاً عدد القسامة، وإنما تجوز شهادة رجلين إذا كانا من خارج مصر، وكان بالمصر علّة فأخبرا أنّها رأياها، وأخبرا عن قوم صاموا للرؤية»^(٣).

واستشكل في العمل بمضمونها تارة من جهة ضعف السند، وأخرى من جهة المخالفة لعمل المسلمين كافة، فلا مجال للترديد في حجّة البيّنة^(٤). قال الصادق عليه السلام - على المحكي - في صحيح منصور بن حازم: «فإن شهد عندك شاهدان مرضيان بأتهما رأياه فاقضه»^(٥).

(١) تهذيب الأحكام: ٤/١٦٠، ح ٢٣، باب علامة أوّل شهر رمضان وآخره ودليل دخوله؛ وسائل الشيعة: ١٠/٢٨٩، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ١١، ح ١٠. والرواية صحيحة. (٢) في المصادر: الخزاوي.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤/١٥٩، ح ٢٠، باب علامة أوّل شهر رمضان وآخره ودليل دخوله؛ الاستبصار: ٢/٧٤، ح ٧، باب حكم الهلال إذا رئي قبل الزوال أو بعده؛ وسائل الشيعة: ١٠/٢٩٠، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ١١، ح ١٣. وحبيب الجماعي أو الخزاوي مهمل. راجع معجم رجال الحديث: ٤/٢٠٩.

(٤) المعتبر ٢/٦٨٨؛ مختلف الشيعة: ٣/٤٩٣.

(٥) تهذيب الأحكام: ٤/١٥٧، ح ٨، باب علامة أوّل شهر رمضان وآخره ودليل دخوله؛ ←

وفي صحيح الحليّ وقد قال له: «أرأيت إن كان الشهر تسعة وعشرين يوماً أقضي ذلك اليوم؟ قال: لا إلا أن تشهد لك بينة عدول، فإن شهدوا أتهم رأوا الهلال قبل ذلك فاقض ذلك اليوم»^(١)، ولعلّ نظر القائل إلى صورة عدم العدالة.

وأما ما ذكر من الجدول والعدد، إلى آخره، فالجدول حساب عدم العبرة بالجدول والعدد مخصوص عند المنجمين مأخوذ من سير القمر واجتماعه مع الشمس، والمراد بالعدد هنا ما صرح به المصنّف رحمته في المحكيّ عن المعتبر من عدّ شعبان ناقصاً أبداً وشهر رمضان تاماً أبداً^(٢).

وأما الغيبوبة بعد الشفق، فالمراد الاستدلال بها على كون الهلال لليلتين، والتطوّق ظهور النور في جرم القمر مستديراً، واستدلّ به أيضاً على كون الهلال لليلتين.

وعدّ خمسة أيام من شهر رمضان من العام الماضي، استدلّ به على كون اليوم الخامس أول الشهر، فنقول: المشهور بين الفقهاء -رضوان الله تعالى عليهم- عدم الاعتبار بها.

أما بالنسبة إلى الجدول، فلاحتمال الخطأ في الحساب، ألا ترى أنّه قد يقع

→ الاستبصار: ٦٣/٢ - ٦٤، ح ٧، باب علامة أول يوم من شهر رمضان؛ وسائل الشيعة:

١٠/٢٨٧، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ١١، ح ٤.

(١) تهذيب الأحكام: ١٥٦/٤ - ١٥٧، ح ٦، باب علامة أول شهر رمضان وآخره ودليل

دخوله؛ الاستبصار: ٦٣/٢، ح ٦، باب علامة أول يوم من شهر رمضان؛ وسائل الشيعة:

١٠/٢٦٦، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ٥، ح ١٧.

(٢) المعتبر: ٦٨٨/٢.

الاختلاف بين المنجمين، لكن قد يقع الاتفاق بين مهرة الفنّ، فيشكل رفع اليد عن قولهم مع أتهم أهل الخبرة.

وأما بالنسبة إلى العدد، فلاّته خلاف الوجدان، والنصوص الصحيحة الصريحة، كقول الصادق عليه السلام - على المحكيّ - في صحيح حمّاد بن عثمان: «شهر رمضان شهر من الشهور يصيبه ما يصيبه من الشهور من النقصان»^(١).

وقال له - على المحكيّ - الحلبيّ في الصحيح أيضاً: «أرأيت إن كان الشهر تسعة وعشرين يوماً أقضي ذلك اليوم؟ قال: لا إلا أن تشهد لك بيّنة عدول، فإن شهدوا أتهم رأوا الهلال قبل ذلك فاقض ذلك اليوم»^(٢).

وقال أبو جعفر عليه السلام - على المحكيّ - في صحيح ابن مسلم: «إذا كان علة فأتّم شعبان ثلاثين يوماً»^(٣).

فلا يعارضها غيرها من النصوص المنسوبة إلى أهل البيت عليهم السلام^(٤) بعد إعراض الأصحاب وعمل المسلمين على الخلاف.

(١) تهذيب الأحكام: ٤/١٦٠، ح ٢٤، باب علامة أول شهر رمضان وآخره ودليل دخوله؛ وسائل الشيعة: ١٠/٢٦٢، أبواب أحكام شهر رمضان، ب، ٥، ح ٣.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/١٥٦-١٥٧، ح ٦، باب علامة أول شهر رمضان وآخره ودليل دخوله؛ الاستبصار: ٢/٦٣، ح ٦، باب علامة أول يوم من شهر رمضان؛ وسائل الشيعة: ١٠/٢٦٦، أبواب أحكام شهر رمضان، ب، ٥، ح ١٧.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤/١٥٦، ح ٥، باب علامة أول شهر رمضان وآخره ودليل دخوله؛ الاستبصار: ٢/٦٣، ح ٥، باب علامة أول يوم من شهر رمضان؛ وسائل الشيعة: ١٠/٢٦٣، أبواب أحكام شهر رمضان، ب، ٥، ح ٥.

(٤) راجع وسائل الشيعة: ١٠/٢٦٨-٢٧٥، أبواب أحكام شهر رمضان، ب، ٥.

وأما بالنسبة إلى الغيبوبة، فلأن غاية الأمر حصول الظن، نعم، حكى عن الصدوق اعتبارها، ولعله لقول الصادق عليه السلام - على المحكي - في خبر إسماعيل بن الحرّ: «إذا غاب الهلال قبل الشفق فهو لليلة، وإن غاب بعد الشفق فهو لليلتين»^(١)، لكنّه مع ضعف السند لا يعارض سائر الأدلّة.

وأما بالنسبة إلى التطوّق، فلعدم حصول العلم من جهته، وآدعي عدم الخلاف فيه^(٢) إلا ما يظهر من الصدوق في الفقيه حيث روى صحيح [محمد بن] مرازم عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا تطوّق الهلال فهو لليلتين، وإذا رأيت ظلّ رأسك فيه فهو لثلاث ليال»^(٣).

ولا يخفى أنّه مع صحّة الرواية وحصول الاطمئنان، لا وجه لترك العمل به إلا أن يدعى الإعراض وعدم حصول الاطمئنان، ومن المحتمل أن يكون عدم العمل من جهة ترجيح سائر الأخبار لا من جهة الإعراض.

وأما بالنسبة إلى عدّ خمسة أيام، فلدعوى قصور ما دلّ على اعتباره عن

(١) الكافي: ٧٨/٤، ح ١٢، باب الأهلّة والشهادة عليها؛ من لا يحضره الفقيه: ١٢٥/٢، ح ١٩١٧، باب الصوم للرؤية والفطر للرؤية؛ تهذيب الأحكام: ١٧٨/٤، ح ٦٦، باب علامة أوّل شهر رمضان وآخره ودليل دخوله؛ الاستبصار: ٧٥/٢، ح ١، باب حكم الهلال إذا غاب قبل الشفق أو بعده؛ وسائل الشيعة: ٢٨٢/١٠، أبواب أحكام شهر رمضان، ٩، ح ٣. إسماعيل بن الحرّ مهمل إلا أن حماد بن عيسى - وهو من أصحاب الإجماع - يروي عنه. راجع معجم رجال الحديث: ١٢٩/٣.

(٢) المبسوط: ٢٦٨/١؛ الاعتبار: ٦٨٨/٢؛ الجامع للشرائع: ١٥٤؛ منتهى المطلب: ٢٤٦/٩.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١٢٤/٢، ح ١٩١٦، باب الصوم للرؤية والفطر للرؤية؛ تهذيب الأحكام: ١٧٨/٤، ح ٦٧، باب علامة أوّل شهر رمضان وآخره ودليل دخوله؛ الاستبصار: ٧٥/٢، ح ٢، باب حكم الهلال إذا غاب قبل الشفق أو بعده؛ وسائل الشيعة: ٢٨١/١٠، أبواب أحكام شهر رمضان، ٩، ح ٢.

معارضة ما دلّ على الحصر في الرؤية، أو شهادة البيّنة، والأخبار الدالة على الاعتبار.

منها: خبر عمران الزعفراني قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «إن السماء تطبق علينا بالعراق اليوم^(١) واليومين والثلاثة فأَيّ يوم نصوم؟ قال: أظفر^(٢) اليوم الذي صمت من السنّة الماضية، وصم اليوم الخامس^(٣)».

وخبره الآخر عنه أيضاً: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إننا نمكث في الشتاء اليوم واليومين لا نرى شمساً ولا نجماً فأَيّ يوم نصوم؟ قال: انظر اليوم الذي صمته من السنة الماضية، وعُدّ خمسة أيام، وصم اليوم الخامس^(٤)».

وخبر محمد بن عثمان الخدريّ عن بعض مشايخه، عنه: «صم في العام المستقبل يوم الخامس من يوم صُمتَ [فيه] عام الأوّل^(٥)».

وقد حكى عن بعض^(٦) قد امتحنوا ذلك خمسين سنة فكان صحيحاً،

(١) ليس في الاستبصار.

(٢) في الجميع: «انظر».

(٣) الكافي: ٨٠/٤، ح ١، باب: تهذيب الأحكام: ١٧٩/٤، ح ٦٨، باب علامة أوّل شهر رمضان وآخره ودليل دخوله؛ الاستبصار: ٧٦/٢، ح ١، باب ذكر حمل من الأخبار يتعلّق بها أصحاب العدد؛ وسائل الشيعة: ٢٨٣/١٠، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ١٠، ح ٣. والرواية مرسلة مع أنّ عمران الزعفراني غير موثّق. راجع معجم رجال الحديث: ١٥٣/١٣.

(٤) الكافي: ٨١/٤، ح ٤، باب: تهذيب الأحكام: ١٧٩/٤، ح ٦٩، باب علامة أوّل شهر رمضان وآخره ودليل دخوله؛ الاستبصار: ٧٦/٢، ح ٢، باب ذكر حمل من الأخبار يتعلّق بها أصحاب العدد؛ وسائل الشيعة: ٢٨٣-٢٨٤/١٠، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ١٠، ذيل ح ٣.

(٥) الكافي: ٨١/٤، ح ٢، باب؛ وسائل الشيعة: ٢٨٣/١٠، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ١٠، ح ١.

(٦) هذا منقول عن القزويني صاحب عجائب المخلوقات. عجائب المخلوقات للقزويني

ومع ذلك عدّ مثل هذه الأخبار من الأخبار الشاذّة المهجورة، ولا يخفى أنّه مع حصول الوثوق والاطمئنان كيف يرفع اليد عن مثل هذه الأمانة.

وأما الرؤية قبل الزوال، فالمشهور أيضاً عدم الاعتبار بها بكونها أمانة على كون اليوم الذي رثي فيه الهلال قبل الزوال من الشهر المستقبل، بل ربّما يدعى الإجماع على عدم الاعتبار^(١).

واستدلّ عليه بخبر محمد بن عيسى المعتضد بما عرفت: «قال: كتبت إليه: جعلت فداك ربّما غمّ علينا الهلال في شهر رمضان فيرى من الغد الهلال قبل الزوال وربّما رأيناه بعد الزوال فترى أن نفطر قبل الزوال إذا رأيناه أم لا؟ كيف تأمرني في ذلك؟ فكتب عليه: يتمّ إلى الليل، فإنّه إن كان تامّاً رثي قبل الزوال»^(٢) بحمل الهلال على هلال الشوّال بقريضة قوله: «فإنّه إن كان تامّاً»، إلى آخره.

وخبر جرّاح المدائني عن الصادق عليه السلام: «من رأى هلال شوّال بنهار في رمضان فليتمّ صيامه»^(٣).

(١) الخلاف: ١٧١/٢؛ غنية النزوع: ١٣٤، وفيه دعوى الإجماع؛ جامع الخلاف والوفاق: ١٥٧، وفيه: وفاقاً لجميع الفقهاء؛ منتهى المطلب: ٢٤٧/٩؛ ولكن جماعة كالسيد المرتضى عليه السلام إلى الاعتبار. المسائل الناصريات: ٢٩١، وفيه: هو مذهبنا. فدعوى الإجماع في المسألة محلّ تأمل.

(٢) تهذيب الأحكام: ١٧٧/٤، ح ٦٢، باب علامة أوّل شهر رمضان وآخره ودليل دخوله؛ الاستبصار: ٧٣/٢، ح ١، باب حكم الهلال إذا رثي قبل الزوال أو بعده؛ وسائل الشيعة: ٢٧٩/١٠، أبواب أحكام شهر رمضان، ب، ح ٤. فيه محمد بن جعفر ابن بطة وفيه كلام. راجع رجال النجاشي، الرقم: ١٠١٩.

(٣) تهذيب الأحكام: ١٧٨/٤، ح ٦٤، باب علامة أوّل شهر رمضان وآخره ودليل دخوله؛ الاستبصار: ٧٣/٢، ح ٣، باب حكم الهلال إذا رثي قبل الزوال أو بعده؛ وسائل الشيعة: ٢٧٨/١٠، أبواب أحكام شهر رمضان، ب، ح ٢. فيه جرّاح المدائني والقاسم بن سليمان ←

والمرسل المروي عن بعض الكتب عن أمير المؤمنين عليه السلام: «إذا رأيتم الهلال أو رآه ذوا عدل منكم نهراً فلا تظفروا حتى تغرب الشمس، كان ذلك في أول النهار أو في آخره، وقال: لا تظفروا إلا لتنام ثلاثين من رؤية الهلال أو بشهادة شاهدين عدلين أتتھا رأيا»^(١).

واستدل أيضاً بالأخبار الدالة على أن الصوم والإفطار للرؤية المنصرفة إلى الرؤية قبل الصوم والإفطار.

وفي قبال ذلك أخبار آخر:

الأخبار المعارضة منها: الحسن كالصحيح^(٢) عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا رأوا الهلال قبل الزوال فهو لليلة الماضية، وإذا رأوا بعد الزوال فهو لليلة المستقبلية»^(٤).

ومنها: موقوف عبيد بن زرارة^(٥) عنه أيضاً: «إذا رئي الهلال قبل الزوال فذلك اليوم من شوال، وإذا رئي بعد الزوال فذلك اليوم من شهر رمضان»^(٦).

→ وفيها كلام. معجم رجال الحديث: ٤/٤٠١؛ ١٤/٢١.

(١) دعائم الإسلام: ١/٢٨٠.

(٢) راجع وسائل الشيعة: ١٠/٢٥٢، أبواب أحكام شهر رمضان، ب٣.

(٣) التريد من ناحية إبراهيم بن هاشم. راجع معجم رجال الحديث: ١/٣١٦.

(٤) الكافي: ٤/٧٨، ح ١٠، باب الأهلّة والشهادة عليها؛ تهذيب الأحكام: ٤/١٧٦، ح ٦٠،

باب علامة أول شهر رمضان وآخره ودليل دخوله؛ الاستبصار: ٢/٧٣-٧٤، ح ٥، باب

حكم الهلال إذا رئي قبل الزوال أو بعده؛ وسائل الشيعة: ١٠/٢٨٠، أبواب أحكام شهر

رمضان، ب٨، ح ٨.

(٥) بل موقوف عبيد بن زرارة وعبد الله بن بكير.

(٦) تهذيب الأحكام: ٤/١٧٦، ح ٦١، باب علامة أول شهر رمضان وآخره ودليل دخوله؛

الاستبصار: ٢/٧٤، ح ٦، باب حكم الهلال إذا رئي قبل الزوال أو بعده؛ وسائل الشيعة: ←

ومنها: صحيح محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين: إذا رأيتم الهلال فأفطروا، أو شهد عليه عدل من المسلمين وإن لم تروا الهلال إلا من وسط النهار أو آخره فأتموا الصيام إلى الليل، وإن غم عليكم فعدوا ثلاثين ليلة، ثم أفطروا»^(١) حيث يستفاد منه أن الرؤية أول النهار إلى قبل الزوال ليس مثل الوسط والآخر، ولازمه كونه دليلاً على كون الهلال لليلة الماضية.

وإدعي شذوذ هذه الأخبار^(٢)، مع أن المحكي عن المرتضى عليه السلام اعتبر ذلك حيث إنه بعد أن ذكر قول الناصر: «إذا رأوا الهلال قبل الزوال فهو لليلة الماضية» قال: «هذا هو الصحيح وهو مذهبنا، بل قال: إن علينا عليه السلام وابن مسعود وابن عمر وأنس قالوا به، ولا يخالف لهم»^(٣).

وربما استظهر من الصدوق والكليني عليهما السلام أيضاً، ومال إليه جماعة من المتأخرين، ومنهم: العلامة الطباطبائي عليه السلام في مصابيح^(٤)، وتردد والمسألة محل إشكال.

→ ١٠/١٣٤١٤، أبواب أحكام شهر رمضان، ج ٨، ح ٥. فيه ابن فضال وابن بكير الثقفان الفطحيان. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢ و ٥٨١.

(١) من لا يحضره الفقيه: ٢/١٢٣، ح ١٩١١، باب الصوم للرؤية والفطر للرؤية؛ تهذيب الأحكام: ٤/١٥٨، ح ١٢، باب علامة أول شهر رمضان وآخره ودليل دخوله؛ الاستبصار: ٢/٧٣، ح ٢، باب حكم الهلال إذا رئي قبل الزوال أو بعده؛ وسائل الشيعة: ١٠/٢٧٨، أبواب أحكام شهر رمضان، ج ٨، ح ١. والرواية صحيحة.

(٢) جواهر الكلام: ١٦/٣٧١.

(٣) المسائل الناصريات: ٢٩١.

(٤) مصابيح الأحكام (مخطوط)، لم نقف عليه، وحكاه عنه في جواهر الكلام: ١٦/٣٧٤.

(ومن كان بحيث لا يعلم الأهلّة توخّي صيام شهر، فإن استمرّ الاشتباه أجزأه، وكذا إن صادف أو كان بعده، ولو كان قبله استأنف).

ویدلّ علی الاكتفاء بصيام شهر وعدم وجوب الاحتياط صحيح عبد الرحمن بن حجّاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قلت له: رجل أسرته الروم ولم يصم شهر رمضان ولم يدر أيّ شهر هو؟ قال: يصوم شهراً يتوخّاه ويحسب، فإن كان شهر الذي صامه قبل شهر رمضان لم يجزه، وإن كان بعد رمضان أجزأه»^(١).

وهل يكون شهر المظنون كونه رمضان بمنزلته في لزوم الكفارة لو أفطر عامداً وسائر أحكام شهر رمضان أم لا؟

قد يقال بعدم كونه بمنزلته، لعدم الدليل على التنزيل، غاية الأمر لزوم الصيام والإجزاء في بعض الصور مع انكشاف الحال، وفي صورة بقاء الشبهة^(٢).

ويمكن أن يقال: بعد القطع والعلم الإجمالي بترتب الأحكام على بعض الشهور التي تكون أطراف الشبهة يجب الاحتياط، غاية الأمر رخص المكلف في ترك الاحتياط، والترخيص لا يوجب رفع الآثار، وإلّا لزم المخالفة القطعية ومع عدم حصول الظنّ يشكّل الأمر، للزوم

(١) الكافي: ٤/ ١٨٠، ح ١، باب النوادر؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/ ١٢٥، ح ١٩٢٠، باب الصوم للرؤية والفطر للرؤية؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٣١٠، ح ٣، باب الزيادات؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ٢٧٦، أبواب أحكام شهر رمضان، ب، ح ٧. فيه أبان بن عثمان المرسي بالناووسية. راجع معجم رجال الحديث: ١/ ١٦٧.

(٢) مدارك الأحكام: ٦/ ١٨٩؛ جواهر الكلام: ١٦/ ٣٨٣.

الاحتياط إلا أن يكون حرجياً، فيدور الأمر مدار عدم الحرج، فلا بدّ من التبعض في الاحتياط.

وقد يستشكل بعدم كون التكليف في نفسه حرجياً، وإنّما نشأ الحرج من جهة الجهل، وحكم العقل بلزوم الاحتياط^(١).

ويمكن أن يقال: يحتاط المكلف بأطراف الشبهة إلى حدّ يكون الإتيان بطرف الشبهة حرجياً، فالباقي من أطراف الشبهة إن كان المكلف به داخلاً فيه فهو حرجي، وإن لم يكن داخلاً فيه فليس بواجب، وبهذا يمكن الجواب عن هذه الشبهة في مبحث الانسداد في الأصول.

وأما احتمال الرجوع إلى القرعة، فبعيد جدّاً، ألا ترى أنّه لم يعمل بها في حكم الرجوع إلى القرعة غالب موارد العلم الإجمالي، وأما الإجزاء مع بقاء الشبهة، فاستفادته من الصحيح المذكور لا تخلو عن إشكال، لأنّ ظاهره أنّ الوظيفة الفعلية صيام شهر يتوخّاه ثمّ بعد انكشاف الحال يجزئ على تقدير، ولا يجزئ على تقدير، فصورة بقاء الشبهة مسكوت عنها، ولعلّ السكوت لندرة هذه الصورة.

وأما التفصيل بين صورتين من جهة الإجزاء، فمطابق للقاعدة حيث إنّ صيام شهر رمضان قبل رمضان لا يصحّ، وبعده يكون قضاء لصيام رمضان، ولا يجب قصد الأداء والقضاء.

ثمّ إنّ على تقدير انكشاف الحال لا وجه للحكم بلزوم الكفّارة على كلّ تقدير، لأنّه على تقدير التقدّم لا يصحّ الصيام، وعلى تقدير التأخر لا تجب تلك الكفّارة، بل إمّا لا تجب أصلاً وإمّا تجب كفّارة أخرى.

(١) لم نعر على قائله.

وقت الإمساك (ووقت الإمساك طلوع الفجر الثاني، فيحل الأكل والشرب حتى يتبين خيطه، والجماع حتى يبقى لطلوعه قدر الوقاع والاغتسال، ووقت الإفطار ذهاب الحمرة المشرقية).

وقت الإمساك لا خلاف بين علماء الإسلام في أن وقت الإمساك طلوع الفجر الثاني، وقال الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَسْبَغَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾^(١).

واستثني من ذلك الجنابة، فيجب الإمساك عنها قبل طلوع الفجر إذا لم يسع الزمان لها وللأغتسال، لبطلان الصوم بتعمد البقاء على الجنابة، وهذا مسلم مع قصور الوقت عن الغسل والتميم.

وأما مع قصوره عن الغسل دون التيمم، فقد يقال بصحة الصوم وإن عصم بالجنابة، كما أراق الماء بعد دخول الوقت.

واستشكل من جهة عدم دليل يعتد به في قيام التيمم مقام الغسل في المقام بخلاف الصلاة حيث إنها لا تسقط بحال^(٢).

ويمكن أن يقال: ما الدليل على الإثم؟ وما الفرق بين هذه الجنابة وجنبته من لم يتمكن من استعمال الماء؟ وهل يقال بعدم جواز الإجناب له؟ وعلى أي تقدير، لم لا يشمل عموم تنزيل التراب منزلة الماء؟

الخلاف في وقت الإفطار ووقت الإفطار ذهاب الحمرة المشرقية بنظر من اعتبرها، لخروج وقت الظهرين ودخول وقت العشاءين ومن قال باعتبار استتار القرص قبل الإفطار

(١) البقرة: ١٨٧.

(٢) جواهر الكلام: ١٦ / ٣٨٤.

ذهب الحمرة المشرقية يقول باعتباره في المقام، وقد مرّ الكلام فيه في كتاب الصلاة.

(ويستحب تقديم الصلاة على الإفطار إلا أن تنازع نفسه، أو يكون من يتوقع إفطاره).

إستحباب تقديم الصلاة على الإفطار

ويدلّ على الاستحباب صحيح الحلبي: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الإفطار قبل الصلاة أو بعده؟ فقال: إن كان معه قوم يخاف أن يجسهم عن عشائهم فليفطر معهم، وإن كان غير ذلك فليصل ثم ليفطر»^(١).

وموثق زرارة وفضيل عن الباقر عليه السلام: «في رمضان تصلي ثم تفطر إلا أن تكون مع قوم ينتظرون الإفطار، فإن كنت معهم فلا تخالف عليهم، وأفطر ثم صلّ وإلا فابدأ بالصلاة، قلت: ولم ذلك؟ قال: لأنه حضرك ف رمضان: الإفطار والصلاة، فابدأ بأفضلهما، وأفضلهما الصلاة، ثم قال: تصلي وأنت صائم فتكتب صلاتك تلك، فتختم بالصوم أحبّ إلي»^(٢).

وهاتان الروايتان - كما ترى - لم يستثن فيهما صورة منازعة النفس، لكنه قال في المنعنة: «روي أيضاً في ذلك: أنك إذا كنت تتمكن من الصلاة

(١) الكافي: ١٠١/٤، ح ٣، باب وقت الإفطار؛ من لا يحضره الفقيه: ١٢٩/٢، ح ١٩٣٣، باب الوقت الذي يجزئ فيه الإفطار وتجب فيه الصلاة؛ تهذيب الأحكام: ١٨٥-١٨٦، ح ٦، باب علامة وقت فرض الصيام وأيام الشهر ودليل وقت الإفطار؛ وسائل الشيعة: ١٠/١٤٩، أبواب آداب الصائم، ب ٧، ح ١.

(٢) تهذيب الأحكام: ١٩٨/٤، ح ٦، باب فضل السحور وما يستحب أن يكون عليه الإفطار؛ وسائل الشيعة: ١٠/١٥٠، أبواب آداب الصائم، ب ٧، ح ٢. التعبير عنها بالموثقة لابن فضال. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢.

تعقلها وتأتي على حدودها قبل أن تفطر، فالأفضل أن تصلي قبل الإفطار، وإن كنت ممن تنازعك نفسك للإفطار ويشغلك شهوتك عن الصلاة، فابدأ بالإفطار ليذهب عنك وسواس النفس اللوامة، غير أن ذلك مشروط بأن لا يشتغل بالإفطار قبل الصلاة إلى أن يخرج وقت الصلاة»^(١).

وهذه الرواية لم يحرز اعتبارها من حيث السند إلا من جهة إفتاء مثل المحقق^(٢) بمضمونها، ولعله من جهة التسامح في أدلة السنن.

ويستشكل أولاً: من جهة الإشكال في استفادة الرجحان الشرعي من الأخبار المذكورة في ذلك الباب مع عدم حجية الخبر الدال على الستة، للإشكال في صدق البلوغ.

وثانياً: من جهة عدم كون المقام من ذلك الباب، بل النظر إلى عدم استحباب تقديم الصلاة في صورة تنازع النفس وشغل الشهوة^(٢).

شروط الصوم (وأما شروطه، فقسمان:)

أولاً: شرائط الوجوب، وهي ستة: البلوغ، وكمال العقل، فلو بلغ الصبي أو أفاق المجنون أو المعفى عليه لم يجب على أحدهم الصوم إلا ما أدرك فجره كاملاً).

أما مع إدراك الفجر كاملاً، فلا كلام فيه، والإشكال في الوجوب، لاجتماع شرائط الوجوب، ويقع الإشكال فيما لو كان حصول الكمال قبل طلوع الفجر بما لا يسع الغسل للجنابة.

(١) المقتنة: ٣١٨؛ وسائل الشيعة: ١٠/١٥١، أبواب آداب الصائم، ب، ٧، ح ٥.

(٢) جواهر الكلام: ٣٨٦/١٦.

وأما التيمّم، فهل يكون ممنوعاً من إجناب نفسه، فلا يجوز للغلام الوطء ويكون ممنّ تعمّد البقاء على الجنابة ويجب عليه الكفارة، للعلم بحصول شرط التكليف أم لا من جهة أنّ وجوب المقدّمة متفرّع على وجوب ذي المقدّمة وقبل البلوغ لا تكليف أصلاً؟ ونظير المقام ما لو حصل البلوغ بعد الوقت مع عدم تمكّن الإنسان من تحصيل المقدّمات للصلاة بعد البلوغ، ولا يقاس المقام بها لو كان مكلفاً واجداً للشرائط العامة، لكنّه لم يتحقّق بعد شرط التكليف الخاصّ كالمكلف الذي يعلم بحصول الاستطاعة للحجّ قد يقرب لزوم تحصيل المقدّمات من جهة حرمة تفويت الغرض عقلاً، وهذا يتمسك في لزوم تحصيل المقدّمات قبل تحقّق شرط التكليف من أنكر الواجب المعلق.

ولا يخفى الإشكال فيه من جهة أنّ وجوب حفظ الغرض وحرمة تفويته متفرّع على لزوم ما يحصل به الغرض شرعاً فمع عدم التكليف كيف يلزم؟ وأما مع عدم الإدراك كاملاً في خصوص الصبيّ، فمع حصول المفطر لا دليل على وجوب الإمساك بقيّة النهار، وليس كمن أفطر يوم الشكّ ثمّ تبين كونه من رمضان، والأصل البراءة.

وأما لو لم يفطر وقصد الصوم وقلنا بشرعية عبادات الصبيّ، فالقائل بعدم الوجوب إن كان نظره إلى عدم عموم وإطلاق يشمل المقام، فله وجه، وإن كان نظره إلى مثل حديث الرفع يقال له بعد حصول الكمال والتمكّن من الصوم الصحيح لم لا يجب عليه؟ وعدم شمول أدلّة وجوب الصوم للمقام ممنوع، بل يمكن دعوى شمول ما دلّ على لزوم الإمساك مع الإفطار تأديباً للمقام.

ويتأتى الكلام في المجنون والمغمى عليه إذا سبق منها النية قبل حصول الجنون والإغماء وارتفعاً بعد الفجر إن لم يتحقق الإجماع على عدم الوجوب. (والصحة من المرض والإقامة أو حكمها، ولو زال السبب قبل الزوال ولم يتناول أمسك واجباً وأجزاً^(١)، ولو كان بعد الزوال أو قبله وقد تناول أمسك ندباً، وعليه القضاء، والخلو من الحيض والنفاس).

اشتراط الصحة من المرض
المرض
أما اشتراط الصحة من المرض مع التضرر في الوجوب، فلا اشتراط الصحة بعدم المرض الذي يتضرر الصائم من جهته.

ويدل عليه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٢)، والسنة المستفيضة أو المتواترة:

كموثق سماعه قال: «سألته ما حدّ المرض الذي يجب على صاحبه فيه الإفطار كما يجب عليه في السفر؟ فقال: هو مؤتمن عليه، مفوض إليه، فإن وجد ضعفاً ليفطر، وإن وجد قوةً فليصم، كان المرض ما كان»^(٣).

وموثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الرجل يجد في رأسه وجعاً من صداع شديد هل يجوز [له] الإفطار؟ قال: إذا صدّع صداعاً شديداً،

(١) كذا، وفي بعض نسخ المختصر المطبوعة: «وأجزاء»، وفي بعضها الآخر «وأجزاء» بدل «وأجزاء».

(٢) البقرة: ١٨٤.

(٣) الكافي: ٤/١١٨، ح ٣، باب حدّ المرض الذي يجوز للرجل أن يفطر فيه؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٥٦، ح ٢، باب حدّ المرض الذي يجب فيه الإفطار؛ الاستبصار: ٢/١١٤، ح ٢، باب حدّ المرض الذي يبيح لصاحبه الإفطار؛ وسائل الشيعة: ١٠/٢٢٠، أبواب من يصح منه الصوم، ب ٢٠، ح ٤. التعبير عنها بالموثقة لساعة المرمي بالوقف؛ فتأمل. راجع معجم رجال الحديث: ٨/٢٩٧.

وإذا حُمَّ حَمَى شديدة، وإذا رَمِدَتْ عيناه رمداً شديداً، فقد حلَّ له الإفطار»^(١).

ولا يخفى أن مجرد اشتراط الصحة بعدم المرض مع التضرر لا يوجب اشتراط الوجوب مطلقاً يجب معه تحصيل شرط الصحة مع الإمكان، فالأولى أن يقال: يستفاد من الآية الشريفة والأخبار عدم الوجوب من جهة المرض مع التضرر، وإن كان المرض بحيث أمكن للمريض معالجته.

وأما اشتراط الإقامة عشرًا للمسافر أو ما في حكم الإقامة لكثرة السفر والتردد ثلاثين يوماً، فمجمع عليه^(٢)، ويدل عليه الكتاب^(٣) والسنة المستفيضة أو المتواترة^(٤).

وأما وجوب الإمساك الصومي بحيث يصير صوماً مجزياً بزوال المرض، فادّعي عليه الإجماع^(٥)، فإن بنينا على بقاء محلّ النية إلى الزوال حتى في مثل المقام يتم، وأما إن كان على خلاف الأصل ويقتصر فيه على مورد النصّ، فإنباته مشكل، لعدم شمول النصّ للمقام، ولم يحرز المناط.

(١) الكافي: ١١٨/٤، ح ٥٥، باب حدّ المرض الذي يجوز للرجل أن يفطر فيه؛ تهذيب الأحكام: ٢٥٦-٢٥٧، ح ٣، باب حدّ المرض الذي يجب فيه الإفطار؛ وسائل الشريعة: ١٠/٢٢٠، أبواب من يصح منه الصوم، ب ٢٠، ح ٦. التعبير عنه بالموثّق لعمّار الفطحي الثقة. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٧٩.

(٢) النهاية: ١٦١؛ الوسيلة: ١٤٠؛ إصباح الشريعة: ١٣٠؛ الجامع للشرائع: ١٦٤-١٦٥؛ تذكرة الفقهاء: ١٥١/٦-١٥٢، وفيه دعوى الإجماع.

(٣) البقرة: ١٨٤-١٨٥.

(٤) وسائل الشريعة: ١٠/١٧٣-١٧٨، أبواب من يصح منه الصوم، ب ١.

(٥) المدّعي للإجماع هو العلامة رحمته. تذكرة الفقهاء: ٦/١٦٣-١٦٤.

وقد يستشكل في المقام من جهة أنه إن كان المرض الزائل قبل الزوال مضرّاً كيف يحكم بصحة الصوم مع الإضرار؟ وإن لم يكن مضرّاً، فالمكّلف مخطئ في اعتقاده الضرر، فهو مكّلف في الواقع بالصوم، وليس من باب زوال المرض المضرّ، نعم، لو قلنا بأنّ خوف الضرر له الموضوعيّة لا الطريقيّة أمكن تصوير زوال الخوف قبل الظهر.

ويمكن أن يقال: لا يجب على المكّلف المريض أوّل النهار الصوم للمرض، وبعد البرء لا مانع من إيجاب الصوم من حين البرء كالمسافر.

وأما المسافر الذي حضر بلده أو بلدًا يعزم على الإقامة فيه عشرة أيام قبل الظهر ولم يتناول شيئاً، فالصوم واجب عليه بلا خلاف ظاهر^(١).

ويدلّ عليه موثّق أبي بصير: «سألته عن الرجل يقدم من سفر في شهر رمضان؟ فقال عليه السلام: إن قدم قبل زوال الشمس فعليه صيام ذلك اليوم ويعتدّ به»^(٢).

وموثّق سماعه: «إن قدم بعد زوال الشمس أفطر، ولا يأكل ظهراً، وإن قدم من سفره قبل زوال الشمس فعليه صيام ذلك اليوم إن شاء»^(٣).

(١) المبسوط: ١/٢٨٤؛ إصباح الشيعة: ١٤٣؛ المعتبر: ٢/٦٩٤؛ تذكرة الفقهاء: ٦/١٦٤، وفيه دعوى الإجماع.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/٢٥٥، ح ٥٥، باب حكم المريض يفطر ثمّ يصحّ في بعض النهار والحائض تطهر والمسافر يقدم؛ وسائل الشيعة: ١٠/١٩١، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب ٦، ح ٦٦. التعبير عنها بالموثّقة لساعة الرمّي بالوقف؛ فتأمل. راجع معجم رجال الحديث: ٨/٢٩٧.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤/٣٢٧-٣٢٨، ح ٨٨، باب الزيادات؛ وسائل الشيعة: ١٠/١٩١، ←

ومصّحّ يونس قال: «في المسافر يدخل أهله وهو جنب قبل الزوال ولم يكن أكل فعليه أن يتمّ صومه، ولا قضاء عليه»^(١).

وفي قبالها ما يظهر منه خلاف هذا، كصحيح ابن مسلم: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقدم من سفره في شهر رمضان فيدخل أهله حين يصبح أو ارتفاع النهار؟ قال: إن طلع الفجر وهو خارج ولم يدخل أهله فهو بالخيار إن شاء صام وإن شاء أفطر»^(٢).

وصحيحه الآخر عن أبي عبد الله عليه السلام: «فإذا دخل أرضاً قبل طلوع الفجر وهو يريد الإقامة بها، فعليه صوم ذلك اليوم، وإن دخل بعد طلوع الفجر، فلا صيام عليه، وإن شاء صام»^(٣).

→ أبواب من يصحّ منه الصوم، ب، ٦، ح ٧. التعبير عنها بالموثقة لعثمان بن عيسى الثقة الواقفي. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٨١٧.

(١) الكافي: ١٣٢/٤، ح ٩، باب الرجل يريد السفر أو يقدم من سفر في شهر رمضان؛ من لا يحضره الفقيه: ١٤٣/٢، ح ١٩٨٥، باب وجوب التقصير في الصوم في السفر؛ تهذيب الأحكام: ٢٥٤/٤، ح ٣، باب حكم المريض يفطر ثم يصحّ في بعض النهار والحائض تطهر والمسافر يقدم؛ الاستبصار: ١١٣/٢، ح ٢، باب حكم القادم من سفره؛ وسائل الشريعة: ١٩٠/١٠، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب، ٦، ح ٥. التعبير عنه بالمصّحّ لإبراهيم بن هاشم. راجع معجم رجال الحديث: ٣١٦/١.

(٢) الكافي: ١٣٢/٤، ح ٦، باب الرجل يريد السفر أو يقدم من سفر في شهر رمضان؛ تهذيب الأحكام: ٢٥٦/٤، ح ٨، باب حكم المريض يفطر ثم يصحّ في بعض النهار والحائض تطهر والمسافر يقدم؛ وسائل الشريعة: ١٩٠/١٠، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب، ٦، ح ٣.

(٣) الكافي: ١٣١/٤، ح ٤، باب الرجل يريد السفر أو يقدم من سفر في شهر رمضان؛ من لا يحضره الفقيه: ١٤٢/٢، ح ١٩٨٣، باب وجوب التقصير في الصوم في السفر؛ تهذيب الأحكام: ٢٢٩/٤، ح ٤٧، باب حكم المسافر والمريض في الصيام؛ الاستبصار: ٩٩/٢، ←

ولا بدّ من الحمل على التخيير قبل القدوم بين الإمساك إلى أن يدخل فيصوم وبين الإفطار والبقاء عليه بعد الدخول، كما قد يظهر من صحيحة رفاعة بن موسى قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقبل في شهر رمضان من سفر حتى يرى أنه سيدخل أهله صَحْوَةً أو ارتفاع النهار؟ قال عليه السلام: إذا طلع الفجر وهو خارج ولم يدخل فهو بالخيار إن شاء صام وإن شاء أفطر»^(١)، فالخيار له حال الخروج لا بعد الدخول، ووجه لزوم حمل المذكور عدم عمل الأصحاب بالأخبار المخالفة للأخبار السابقة.

وأما استجاب الإمساك مع تناول، فيشهد له جملة من النصوص:

كموثق سماعه: «سألته عن مسافر دخل أهله قبل زوال الشمس وقد أكل؟ قال عليه السلام: لا ينبغي له أن يأكل يومه ذلك شيئاً، ولا يواقع في شهر رمضان»^(٢) ونحوه غيره، وأما وجوب القضاء فعلى القاعدة.

→ ح ٦، باب حكم من خرج إلى السفر بعد طلوع الفجر ولم يكن بيت بنية السفر؛ وسائل الشيعة: ١٨٩/١٠، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب ٦، ح ١.

(١) الكافي: ١٣٢/٤، ح ٥، باب الرجل يريد السفر أو يقدم من سفر في شهر رمضان؛ من لا يحضره الفقيه: ١٤٣/٢، ح ١٩٨٤، باب وجوب التقصير في الصوم في السفر؛ تهذيب الأحكام: ٢٥٥/٤، ح ٧، باب حكم المريض يفطر ثم يصحّ في بعض النهار والحائض تطهر والمسافر يقدم؛ وسائل الشيعة: ١٨٩/١٠، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب ٦، ح ٢.

(٢) الكافي: ١٣٢/٤، ح ٨، باب الرجل يريد السفر أو يقدم من سفر في شهر رمضان؛ تهذيب الأحكام: ٢٥٣/٤، ح ٢، باب حكم المريض يفطر ثم يصحّ في بعض النهار والحائض تطهر والمسافر يقدم؛ الاستبصار: ١١٣/٢، ح ١، باب حكم القادم من سفره؛ وسائل الشيعة: ١٩١/١٠، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب ٧، ح ١. والتعبير عنها بالموثقة لعثمان بن عيسى.

وأما اشتراط الخلوّ من الحيض والنفاس، فلا خلاف فيه^(١)، والنصوص اشتراط الخلوّ من الحيض والنفاس مستفيضة أو متواترة فيه^(٢).

(الثاني: شرائط القضاء).

ثانياً: شرائط القضاء

الثلاثة

(وهي ثلاثة: البلوغ، وكمال العقل، والإسلام، فلا يقضي ما فاته لصغر أو جنون أو إغماء أو كفر، والمرتد يقضي ما فاته، وكذا كل تارك عدا الأربعة عامداً أو ناسياً).

أما اشتراط البلوغ والعقل والإسلام، فقد ادّعي الإجماع عليه في كلمات الفقهاء - رضوان الله تعالى عليهم -^(٣).

وأما عدم وجوب القضاء على المغمى عليه، فهو المشهور^(٤).

عدم وجوب القضاء

على المغمى عليه

ويدلّ عليه صحيح أيوب بن نوح قال: «كتبت إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام وأسأله عن المغمى عليه يوماً أو أكثر هل يقضي ما فاته من الصلاة أم لا؟ فكتب: لا يقضي الصوم، ولا يقضي الصلاة»^(٥).

(١) المقنعة: ٥٤؛ الكافي في الفقه: ١٨٢؛ المبسوط: ٤١/١؛ المهذب: ٣٥/١ و٣٩؛ الوسيلة: ٥٧-٦٢؛ غنية النزوع: ٣٩-٤٠، وفيه دعوى الإجماع؛ السرائر: ١/١٤٤ و١٥٤؛ إصباح الشيعة: ٣٤ و٤٠.

(٢) وسائل الشيعة: ٢/٣٤٣-٣٤٤، أبواب الحيض، ب٣٩؛ وسائل الشيعة: ٢/٣٦٦-٣٦٨، أبواب الحيض، ب٥٠.

(٣) الجمل والعقود: ١١٤؛ إصباح الشيعة: ١٣٠؛ المعتبر: ٢/٦٩٦، وفيه: عليه إجماع المسلمين كافة؛ الجامع للسرائر: ١٥٣.

(٤) المقنعة: ٣٥٢؛ النهاية: ١٦٥؛ السرائر: ١/٤٠٩؛ المعتبر: ٢/٦٩٦؛ تحرير الأحكام: ٨٣/١.

(٥) من لا يحضره الفقيه: ١/٣٦٣، ح ١٠٤١، باب صلاة المريض والمغمى عليه والضعيف والمبطون والشيخ الكبير وغير ذلك؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٤٣، ح ١، باب حكم المغمى ←

وصحيح عليّ بن مهزيار: «سألته عن المغمى عليه يوماً أو أكثر هل يقضي ما فاته من الصلاة أم لا؟ فكتب: لا يقضي الصوم، ولا يقضي الصلاة»^(١).

وظاهر الكلمات عدم الفرق بين الإغماء المستوعب لتام الوقت والغير المستوعب واستفادته من أخبار الباب مشكلة من جهة أنّ مورد السؤال المغمى عليه يوماً أو أكثر، إلّا أن يقال: يشمل قول السائل «أو أكثر» ما لو كان الإغماء في يوم ونصف، ولا يخلو عن إشكال، لأنّ الظاهر أنّ الكثرة من جنس اليوم، فيحمل على اليومين فما زاد؛ فتأمل.

ويؤيد الإشكال عدم الالتزام بسقوط قضاء الصلاة مع حصول الإغماء في آخر الوقت مع الصحو في أوّله، بل يشكل صدق الفوت للإغماء، فإنّ الظاهر أنّه منوط بحصول الإغماء الموجب لعدم نيّة الصوم حتى يمضي وقت النيّة.

وأما لو نوى الصوم وأغمي عليه، فلا يصدق عليه فوت الصوم للإغماء، وقد حكى في هذه الصورة عن جماعة من القدماء^(٢).

وفي قبال ما دلّ على عدم وجوب القضاء مرسل حفص بن البختري عن أبي عبد الله عليه السلام: «يقضي المغمى عليه ما فاته»^(٣)، ومع عدم الإشكال من جهة الإرسال يحمل على الندب جمعاً.

→ عليه وصاحب المرة والمجنون في الصلاة والصيام؛ الاستبصار: ١/٤٥٨، ح ٦، باب صلاة

المغمى عليه؛ وسائل الشيعة: ١٠/٢٢٦، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب ٢٤، ح ١.

(١) تهذيب الأحكام: ٤/٢٤٣، ح ٤، باب حكم المغمى عليه وصاحب المرة والمجنون في

الصلاة والصيام؛ وسائل الشيعة: ١٠/٢٢٦، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب ٢٤، ح ٢.

(٢) المتقنة: ٣٥٢؛ جمل العلم والعمل: ٩٣.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤/٢٤٣، ح ٦، باب حكم المغمى عليه وصاحب المرة والمجنون في

الصلاة والصيام؛ وسائل الشيعة: ١٠/٢٢٧، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب ٢٤، ح ٥.

وأما اشتراط الإسلام، فهو مجمع عليه^(١)، ويدل عليه حديث الجب^(٢)،
وصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه سئل عن رجل أسلم في النصف
من رمضان ما عليه من صيامه؟ قال: ليس عليه إلا ما أسلم فيه»^(٣).

وصحيح العيص بن القاسم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوم
أسلموا في شهر رمضان وقد مضى منه أيام هل عليهم أن يقضوا ما مضى
منه أو يومهم الذي أسلموا فيه؟ قال: ليس عليهم قضاء، ولا يومهم الذي
أسلموا فيه إلا أن يكونوا قد أسلموا قبل طلوع الفجر»^(٤).

وما رواه الحلبي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أسلم بعد ما دخل
في شهر رمضان أياماً؟ فقال: ليقض ما فاته»^(٥) محمول على الاستحباب جمعاً.

(١) الاقتصاد: ٢٨٩؛ السرائر: ١/٣٦٦؛ إصباح الشيعة: ١٣٠؛ المعتبر: ٢/٦٩٧؛ وفيه: عليه
فتوى العلماء؛ الجامع للشرائع: ١٥٣؛ تذكرة الفقهاء: ٦/١٦٩، وفيه دعوى الإجماع.

(٢) قال عليه السلام: «الإسلام يجب ما قبله». مجمع الزوائد: ٩/٣٥١؛ كنز العمال: ١١/٧٥١،
ح ٣٣٦٦٤؛ أسد الغابة: ٥/٥٤.

(٣) الكافي: ٤/١٢٥، ح ١، باب من أسلم في شهر رمضان؛ ورواه الصدوق عليه السلام مراسلاً، من لا
يبحره الفقيه: ٢/١٢٨، ح ١٩٣٠، باب الرجل يسلم وقد مضى بعض شهر رمضان؛ تهذيب
الأحكام: ٤/٢٤٥، ح ١، باب من أسلم في شهر رمضان وحكم من بلغ الحلم فيه ومن مات
وقد صام بعضه أو لم يصم منه شيئاً؛ الاستبصار: ٢/١٠٧، ح ١، باب حكم من أسلم في شهر
رمضان؛ وسائل الشيعة: ١٠/٣٢٨، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ٢٢، ح ٢.

(٤) الكافي: ٤/١٢٥، ح ٣، باب من أسلم في شهر رمضان؛ من لا يبحره الفقيه: ٢/١٢٩،
ح ١٩٣١، باب الرجل يسلم وقد مضى بعض شهر رمضان؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٤٥ -
٢٤٦، ح ٢، باب من أسلم في شهر رمضان وحكم من بلغ الحلم فيه ومن مات وقد صام
بعضه أو لم يصم منه شيئاً؛ الاستبصار: ٢/١٠٧، ح ٢، باب حكم من أسلم في شهر
رمضان؛ وسائل الشيعة: ١٠/٣٢٧، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ٢٢، ح ١.

(٥) تهذيب الأحكام: ٤/٢٤٦، ح ٤، باب من أسلم في شهر رمضان وحكم من بلغ الحلم فيه ومن ←

وأما وجوب القضاء على المرتد، فادّعي عدم الخلاف فيه^(١)، واستدلّ عليه بعموم ما دلّ على وجوب القضاء على من أظفر متعمداً، وعلى المريض والحائض والنفساء والمسافر وناسي الجنابة^(٢).

ولا يخفى أنه لا بدّ من دعوى عدم شمول ما دلّ على عدم وجوب القضاء على من أسلم بالنسبة إلى ما مضى في زمان كفره للمرتد بدعوى الانصراف، وهذه الدعوى لا تخلو عن إشكال، ألا ترى أنه في بعض الأخبار عبّر عن المرتد بمن رغب عن الإسلام، وكفر بما أنزل على محمد ﷺ، فلا يبعد صدق رجل أسلم في النصف من رمضان أو قوم أسلموا في شهر رمضان على المرتد أو المرتدين، ومع الإطلاق كيف يؤخذ بعموم ما دلّ على وجوب القضاء؟

وأما وجوب القضاء على كلّ تارك عدا الأربعة، فالظاهر عدم الخلاف فيه، واستدلّ عليه بصحيح الحلبيّ عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا كان على الرجل شيء من صوم شهر رمضان فليقضه في أيّ الشهور شاء أياماً متتابعة، فإن لم يستطع فليقضه كيف شاء، وليُخصّ^(٣) الأيام، فإن فرّق فحسن، وإن تابع فحسن»^(٤).

→ مات وقد صام بعضه أو لم يصم منه شيئاً؛ وسائل الشريعة: ١٠/٣٢٩، أبواب أحكام شهر رمضان، ب، ٢٢، ح. ٥. فيه القاسم بن محمد وهو واقفي وفي وثاقته كلام. راجع معجم رجال الحديث: ٤٨/١٤.

(١) الخلاف: ١/٤٤٢-٤٤٣، وفيه دعوى الإجماع؛ المهذب: ١/١٢٦؛ إشارة السبق: ١٠٠؛ السرائر: ١/٣٦٦؛ إصباح الشيعة: ١٢٩؛ المعبر: ٢/٦٩٧؛ الجامع للشرائع: ١٥٣؛ تذكرة الفقهاء: ٦/١٧٠.

(٢) مستمسك العروة الوثقى: ٨/٤٨٥.

(٣) في الكافي: «وليمتخص».

(٤) الكافي: ٤/١٢٠، ح. ٤، باب قضاء شهر رمضان؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/١٤٨، ح. ١٩٩٧، ←

وبصحيح عبد الله بن المغيرة عن ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من أفطر شيئاً من شهر رمضان في عذر، فإن قضاؤه متتابعاً فهو أفضل، وإن قضاؤه متفرقاً فهو حسن»^(١).

والصحيح الأول ناظر إلى كيفية القضاء بعد الفراق عن ثبوت القضاء، والصحيح الثاني وإن كان أيضاً ناظراً إلى كيفية القضاء، لكنّه ليس ناظراً إليها بعد الفراق عن ثبوت أصل القضاء، بل يكون ناظراً إلى ثبوت القضاء أيضاً بالنسبة إلى المعذور، وقد ورد في غير واحد من الأخبار ومن أفطر متعمداً فعليه القضاء.

أحكام قضاء الصيام

(وأما أحكامه ففيه مسائل:)

(الأولى: المريض إذا استمر به المرض إلى رمضان آخر سقط القضاء على الأظهر، وتصدق عن الماضي عن كل يوم بمدّ. ولو برئ وكان في عزمه القضاء ولم يقض صام الحاضر، وقضى الأول ولا كفارة، ولو ترك القضاء تهاوناً صام الحاضر وقضى الأول وكفر عن كل يوم بمدّ).

→ باب قضاء صوم شهر رمضان؛ تهذيب الأحكام: ٤ / ٢٧٤، ح ١، باب قضاء شهر رمضان وحكم من أفطر فيه على التعمد والنسيان ومن وجب عليه صيام شهرين متتابعين وأفطر فيها أو كان عليه نذر في صيام؛ الاستبصار: ٢ / ١١٧، ح ١، باب كيفية قضاء ما فات من شهر رمضان؛ وسائل الشريعة: ١٠ / ٣٤١، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ٢٦، ح ٥.

(١) الكافي: ٤ / ١٢٠، ح ٣، باب قضاء شهر رمضان؛ تهذيب الأحكام: ٤ / ٢٧٤، ح ٢، باب قضاء شهر رمضان وحكم من أفطر فيه على التعمد والنسيان ومن وجب عليه صيام شهرين متتابعين وأفطر فيها أو كان عليه نذر في صيام؛ الاستبصار: ٢ / ١١٧، ح ٢، باب كيفية قضاء ما فات من شهر رمضان؛ وسائل الشريعة: ١٠ / ٣٤٠، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ٢٦، ح ٤.

سقوط القضاء
بالنسبة إلى من
استمر به المرض

أما سقوط القضاء بالنسبة إلى من استمر به المرض إلى رمضان آخر،
فيشهد له أخبار كثيرة ربّما يدعى تواترها^(١):

منها: صحيح ابن مسلم عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام «سألتهما عن رجل مرض فلم يصم حتى أدركه رمضان آخر؟ فقالا: إن كان برئ ثم تواتى قبل أن يدركه رمضان آخر صام الذي أدركه، فتصدّق عن كلّ يوم بمدّ من طعام على مسكين وعليه قضاؤه، وإن كان لم يزل مريضاً حتى أدركه رمضان آخر صام الذي أدركه، وتصدّق عن الأوّل لكلّ يوم بمدّ على مسكين، وليس عليه قضاؤه»^(٢).

ومنها: صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «في الرجل يمرض فيدركه شهر رمضان ويخرج عنه وهو مريض ولا يصحّ حتى يدركه شهر رمضان آخر؟ قال: يتصدّق عن الأوّل، ويصوم الثاني، فإن كان صحّ في ما بينهما ولم يصم حتى أدركه شهر رمضان آخر صامهما جميعاً، وتصدّق عن الأوّل»^(٣).

وصحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «من أفطر شيئاً من شهر

(١) جواهر الكلام: ٢٨/١٧. وراجع وسائل الشريعة: ٣٣٥-٣٣٩/١٠، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ٢٥.

(٢) الكافي: ١١٩/٤، ح ١، باب من توالى عليه رمضانان؛ وسائل الشريعة: ٣٣٥/١٠، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ٢٥، ح ١.

(٣) الكافي: ١١٩/٤، ح ٣، باب من توالى عليه رمضانان؛ من لا يحضره الفقيه: ١٤٨/٢، ح ١٩٩٩، باب قضاء صوم شهر رمضان؛ تهذيب الأحكام: ٢٥٠/٤، ح ١٨، باب من أسلم في شهر رمضان وحكم من بلغ الحلم فيه ومن مات وقد صام بعضه أو لم يصم منه شيئاً؛ الاستبصار: ١١١/٢، ح ٢، باب من أفطر شهر رمضان فلم يقضه حتى يدركه رمضان آخر؛ وسائل الشريعة: ٣٣٥/١٠، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ٢٥، ح ٢.

رمضان في عذر ثم أدركه رمضان آخر وهو مريض، فليصدق بمد لكل يوم، فأما أنا فإني صمت وتصدقت»^(١).

وعن جماعة وجوب القضاء دون الكفارة^(٢)، ويشهد له خبر الكناني قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل عليه من شهر رمضان طائفة، ثم أدركه شهر رمضان قابل؟ قال: عليه أن يصوم وأن يطعم كل يوم مسكيناً، فإن كان مريضاً في ما بين ذلك حتى أدركه شهر رمضان قابل فليس عليه إلا الصيام إن صح، وإن تابع المرض عليه فلم يصح^(٣)، فعليه أن يطعم لكل يوم مسكيناً»^(٤).

وأجيب بعدم صلوح مثله للمعارضة مع الأخبار النافية للقضاء، لأنها أصح سنداً وأكثر عدداً، وموافقته لفتوى المشهور، ومجرد موافقته لظاهر الكتاب العزيز: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ لا يجدي بعد البناء على جواز تخصيص الكتاب بالأخبار^(٥).

(١) تهذيب الأحكام: ٤/٢٥٢، ح ٢٢، باب من أسلم في شهر رمضان وحكم من بلغ الحلم فيه ومن مات وقد صام بعضه أو لم يصم منه شيئاً؛ الاستبصار: ٢/١١٢-١١٣، ح ٧، باب من أفطر شهر رمضان فلم يقضه حتى يدركه رمضان آخر؛ وسائل الشيعة: ١٠/٣٣٦، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ٢٥، ح ٤.

(٢) الكافي في الفقه: ٤/١٨٤؛ غنية النزوع: ١٤١؛ السرائر: ١/٣٩٥؛ تحرير الأحكام: ١/٤٩٩-٥٠٠.
(٣) «فلم يصح» ليس في التهذيبين.

(٤) الكافي: ٤/١٢٠، ح ٣، باب من توالى عليه رمضان؛ الاستبصار: ٢/١١١، ح ٣، باب من أفطر شهر رمضان فلم يقضه حتى يدركه رمضان آخر؛ وسائل الشيعة: ١٠/٣٣٦، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ٢٥، ح ٣. الظاهر صحة الرواية على كلام في محمد بن الفضيل. راجع معجم رجال الحديث: ١٧/١٤٩.

(٥) مستمسك العروة الوثقى: ٨/٤٩٧.

ويمكن أن يقال: إن كان استناد من قال بوجوب القضاء إلى عدم جواز تخصيص ظاهر الكتاب فلا إشكال في عدم الوجوب، لما بين في الأصول، وإن كان إلى الخبر، فلا إشكال في انجبار السند، لأنّ فيهم من لا يعمل إلا بالقطعيّات من الأخبار، والخبر موافق لظاهر الآية الشريفة.

ولا يبعد الجمع بين الطرفين بحمل الخبر على الاستحباب، ويشهد له ما في خبر ابن سنان من قوله: «فأما أنا فإني صمت وتصدّقت» ولا مانع من كون القضاء واجباً بالنسبة إلى بعض ومستحباً بالنسبة إلى بعض آخر، وهذا الاحتمال جار في الآية الشريفة، فلا يجب تخصيص الآية، بل يلزم رفع اليد عن ظهورها في الوجوب بالنسبة إلى جميع الأفراد.

وأما لو لم يستمرّ المرض إلى رمضان آخر فلا إشكال في وجوب القضاء، وإنّما الإشكال في وجوب الصدقة على الإطلاق، أو وجوبها في صورة التهاون بمعنى العزم على عدم الصيام أو عدم العزم دون صورة العزم على الصيام وعروض المانع.

لو لم يستمرّ المرض
إلى رمضان آخر

قد يدعى عدم صدق التواني مع العزم واتّفاق عروض المانع إلى رمضان آخر، فمقتضى صحيح ابن مسلم أو حسنه عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام المذكور، وخبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «وإن صحّ في ما بين الرمضانين فإنّها عليه أن يقضي الصيام، فإن تهاون به وقد صحّ فعليه الصدقة والصيام جميعاً لكلّ يوم مدّ، إذا فرغ من ذلك الرمضان»^(١).

(١) تهذيب الأحكام: ٤/٢٥١، ح ٢٠، باب من أسلم في شهر رمضان وحكم من بلغ الحلم فيه ومن مات وقد صام بعضه أو لم يصم منه شيئاً؛ الاستبصار: ٢/١١١، ح ٤، باب من أفطر ←

وخبره الآخر المروي عن تفسير العياشي: «فإن صحَّ فيما بين الرمضانين فتوانى أن يقضيه حتّى حال الرمضان الآخر، فإنّ عليه الصوم [والصدقة جميعاً يقضي الصوم] ويتصدّق من أجل أنّه ضيّع ذلك الصيام»^(١) حيث قيّد فيها وجوب الصدقة بالتوانى والتهاون وعدم الوجوب مع العزم، فيقيّد به الإطلاق الدالّ على الوجوب، ومع التمكن والعزم واتّفاق العذر لا يصدق التهاون.

ألا ترى أنّ خبر أبي بصير الأوّل بعد فرض الصحّة ووجوب القضاء فرض التهاون، فلو كان مجرد الصحّة والتمكن مع عدم الإتيان تهاوناً لم يتعقّب بقوله: «فإنّ تهاون به» كما أنّ من آخر صلاته عن أوّل الوقت لضرورة عرفيّة، لم يصدق عليه أنّه تهاون في أمر صلاته، وقد ظهر ممّا ذكر وجوب القضاء والصدقة مع عدم استمرار المرض، وتحقّق التهاون في القضاء.

(الثانية: يقضي عن الميت أكبر ولده ما تركه من صيام لمرض وغيره ممّا تمكّن من قضائه ولم يقضه، ولو مات في مرضه لم تقض عنه^(٢) وجوباً واستحبّ، وروى القضاء عن المسافر ولو مات في ذلك السفر، والأولى مراعاة التمكن ليتحقّق الاستقرار، ولو كان وليّان قضيا بالحصص، ولو تبرّع بعض صحّ، ويقضي عن المرأة ما تركته على تردّد).

→ شهر رمضان فلم يقضه حتّى يدركه رمضان آخر؛ وسائل الشيعة: ٣٣٧/١٠، أبواب أحكام شهر رمضان، ب، ٢٥، ح ٦. وفيه علي بن أبي حمزة البطائني من أركان الوقف. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٦٥٦.

(١) تفسير العياشي: ٧٩/١؛ وسائل الشيعة: ٣٣٩/١٠، أبواب أحكام شهر رمضان، ب، ٢٥، ح ١١.

(٢) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «يقض بدل تقض».

وجوب القضاء على ولي الميت
الأصحاب^(١)، بل لم يحك الخلاف إلا عن ابن أبي عقيل^(٢)، فأوجب التصدق.

روايات الباب ويشهد له صحيح ابن بزيع عن أبي جعفر الثاني عليه السلام قلت: «رجل مات وعليه صوم يصام عنه أو يتصدق؟ قال: يتصدق، فإنه أفضل»^(٣)، وغيره.

ولا مجال للعمل بهما^(٤) مع وجود النصوص الكثيرة ربّما يدعى تواترها^(٥)، كصحيح حفص عن أبي عبد الله عليه السلام «في الرجل يموت وعليه صلاة أو صيام؟ قال عليه السلام: يقضي عنه أولى الناس بميراثه، قلت: فإن كان أولى الناس به امرأة؟ قال عليه السلام: لا إلا الرجال»^(٦).

وموثقة ابن بكير عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام: «في

(١) المقتعة: ٣٥٣؛ المبسوط: ١/٢٨٦؛ المهذب: ١/١٩٥؛ الوسيلة: ١٥٠؛ السرائر: ١/٣٩٩،

وفيه دعوى الإجماع؛ تحرير الأحكام: ١/٨٣؛ إيضاح الفوائد: ١/٢٣٧.

(٢) مختلف الشيعة: ٣/٥٢٧-٥٢٨.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ٣/٣٧٦، ح ٤٣٢٢، باب الأيمان والنذور والكفارات؛ وقد غفل

صاحب الوسائل عليه السلام عن هذه الرواية فلم يذكرها.

(٤) لم يذكر السيد الخوانساري عليه السلام هنا إلا رواية واحدة. نعم، السيد الحكيم عليه السلام ذكر روايتين

-أحدهما مذكورة في المتن- ثم قال: ولا مجال للعمل بهما بعد مخالفتها للإجماع والنصوص

الكثيرة التي هي قريبة من التواتر. مستمسك العروة الوثقى: ٨/٥٠٨. والظاهر أنّ السيد

الخوانساري عليه السلام رجع في المقام إلى المستمسك ونقله باختصار ووقع فيها وقع؛ والعصمة لأهلها.

(٥) مستمسك العروة الوثقى: ٨/٥٠٨.

(٦) الكافي: ٤/١٢٣، ح ١، باب الرجل يموت وعليه من صيام شهر رمضان أو غيره؛ وسائل

الشيعة: ١٠/٣٣٠، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ٢٣، ح ٥.

من يموت في شهر رمضان؟ قال: ليس على وليه أن يقضي عنه - إلى أن قال: - فإن مرض فلم يصم شهر رمضان ثم صح بعد ذلك فلم يقضه ثم مرض فمات، فعلى وليه أن يقضي، لأنه قد صح فلم يقض ووجب عليه^(١).

وما رواه الشيخ في التهذيب عن الصفار قال: «كتبت إلى الأخير عليه السلام - وفي الفقيه كتب محمد بن الحسن الصفار إلى أبي محمد الحسن بن علي عليه السلام - : رجل مات وعليه قضاء من شهر رمضان عشرة أيام وله وليان، هل يجوز لهما أن يقضيا عنه جميعاً خمسة أيام أحد الوليين وخمسة أيام الآخر؟ فوق عليه السلام: يقضي عنه أكبر ولييه عشرة أيام ولأء إن شاء الله»^(٢).

وأما اختصاص الوجوب بالأكبر من الرجال، فيمكن أن يستفاد من صحيح حفص المذكور آنفاً، وهذا التوقيع حيث إنه يستفاد من الصحيح الاختصاص بالرجال دون النساء، ويستفاد من التوقيع الاختصاص بالأكبر، فيخصص المطلقات.

(١) تهذيب الأحكام: ٤/٢٤٩، ح ١٣، باب من أسلم في شهر رمضان وحكم من بلغ الحلم فيه ومن مات وقد صام بعضه أو لم يصم منه شيئاً؛ وسائل الشريعة: ١٠/٣٣٣، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ٢٣، ح ١٣.

(٢) الكافي: ٤/١٢٤، ح ٥، باب الرجل يموت وعليه من صيام شهر رمضان أو غيره؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/١٥٣، ح ٢٠١٠، باب قضاء الصوم عن الميت؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٤٧، ح ٦، باب من أسلم في شهر رمضان وحكم من بلغ الحلم فيه ومن مات وقد صام بعضه أو لم يصم منه شيئاً؛ الاستبصار: ٢/١٠٨، ح ٤، باب حكم من مات في شهر رمضان؛ وسائل الشريعة: ١٠/٣٣٠، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ٢٣، ح ٣. والرواية صحيحة.

وأما التفسير بأكبر الأولاد، فهو المعروف^(١)، واستشكل في استفادته من الأخبار^(٢)، ومن المستبعد جداً اشتهاً هذا التفسير بين الفقهاء، وعدم عثورهم على دليل يستفاد منه.

وهل يجب على الولي قضاء خصوص ما فات لعذر أو مطلق ما فات ولو عن عمد؟ قد يدعى انصراف المطلقات إلى خصوص ما فات لعذر^(٣)، واستشكل بمنع الانصراف^(٤).

ولا يبعد أن يستظهر من موثقة ابن بكير المذكورة مدخلية العذر حيث علّق الوجوب على المرض والصحة بعده بحيث يتمكن من القضاء، فوجوب القضاء على الولي متوقف على أمرين ترك الصيام لعذر والتمكن من القضاء.

حكم القضاء مع
عدم التمكن

وأما استحباب القضاء مع عدم التمكن، فلم يظهر له وجه، بل ربّما يظهر من بعض الأخبار خلافه، فقد روى الشيخ في الموثق عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألت عن امرأة مرضت في شهر رمضان وماتت في سؤال فأوصتني أن أقضي عنها؟ قال: هل برئت من مرضها؟ قلت: [لا] ماتت فيه، قال: لا تقضي عنها، فإن الله لم يجعله عليها.

قلت: فإنّي أشتهي أن أقضي عنها فقد أوصتني بذلك، قال: وكيف تقضي عنها شيئاً لم يجعله الله عليها، فإن اشتبهت أن تصوم لنفسك

(١) قد تقدّم تخرجه في بدء البحث؛ فارجع إليه.

(٢) الحدائق الناضرة: ١٣/٣٢٥.

(٣) ذكرى الشيعة: ٢/٤٤٨؛ مدارك الأحكام: ٦/٢٢٢.

(٤) كتاب الصلاة (للحائري): ٥٨٥.

فصم»^(١)، إلا أن يؤخذ بإطلاق بعض الأخبار الواردة في المقام، وتقييد الوجوب بالتمكّن، ولا منافاة بين هذا وإطلاق الرجحان؛ فتأمل.

وأما المسافر الذي مات في ذلك السفر، فقد يستفاد من بعض الأخبار وجوب القضاء عنه، كما رواه في الكافي والفقيه في الصحيح عن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سألته عن امرأة مرضت [في شهر رمضان] أو طمئت أو سافرت فهاتت قبل خروج شهر رمضان هل يقضى عنها؟ قال: أما الطمئ والمرض فلا، وأما السفر فنعم»^(٢).

وما رواه الشيخ في الموثق عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام: «في امرأة مرضت في شهر رمضان أو طمئت أو سافرت فهاتت قبل أن يخرج رمضان هل يقضى عنها؟ قال: أما الطمئ والمرض فلا، وأما السفر فنعم»^(٣).

ولا يبعد الحمل على الاستحباب جمعاً بين ما دلّ على الوجوب وبين

(١) الكافي: ٤/١٣٧، ح ٨، باب صوم الحائض والمستحاضة؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٤٨، ح ١١، باب من أسلم في شهر رمضان وحكم من بلغ الحلم فيه ومن مات وقد صام بعضه أو لم يصم منه شيئاً؛ الاستبصار: ٢/١٠٩، ح ٧، باب حكم من مات في شهر رمضان؛ وسائل الشيعية: ١٠/٣٣٢، أحكام شهر رمضان، ب ٢٣، ح ١٢. لم ندر وجه التعبير عنه بالموثق، فإن رواه من ثقات الإمامية.

(٢) الكافي: ٤/١٣٧، ح ٩، باب صوم الحائض والمستحاضة؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/١٤٦، ح ١٩٩٣، باب صوم الحائض والمستحاضة؛ وسائل الشيعية: ١٠/٣٣٠، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ٢٣، ح ٤.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤/٢٤٩، ح ١٥، باب من أسلم في شهر رمضان وحكم من بلغ الحلم فيه ومن مات وقد صام بعضه أو لم يصم منه شيئاً؛ وسائل الشيعية: ١٠/٣٣٤، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ٢٣، ح ١٦. التعبير عنها بالموثقة لابن فضال. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢.

ما علّل فيه الوجوب بالتمكّن، واحتمال اختصاص العلة بخصوص المورد بعيد.

صورة وجود الوليين

وأما صورة وجود الوليين، كما لو كانا مولودين في زمان واحد لم يكن أحدهما أكبر من الآخر بناء على المشهور من كون الوليّ أكبر الأولاد الذكور، فيحتمل فيها التوزيع والقضاء بالحصص، لصدق الوليّ على كلّ منهما فهما بمنزلة الواحد.

ويحتمل تعلق الوجوب بنحو الوجوب الكفائي حيث إنّه يصدق على كلّ منهما الوليّ، ويجب على الوليّ قضاء جميع ما فات من الميت، ولا يتصور تعلق التكليف حينئذ إلا بنحو الوجوب الكفائي، ولعلّ هذا أقرب.

الصحة مع تبرع متبرع

وأما الصحة مع تبرّع متبرّع، فلأنّ الصوم في المقام بمنزلة الدين، كما يشير إليه المرسل عن النبي ﷺ: «إنّ رجلاً جاء إليه فقال: يا رسول الله، إنّ أمّي ماتت وعليها صوم شهر فأقضيه عنها؟ قال ﷺ: لو كان على أمك دين أكنت تقضيه عنها؟ قال: نعم، قال: فدين الله أحقّ أن يقضى»^(١).

وخبر أبي بصير المتقدم المشتمل على وصيّة الامرأة بالقضاء، وعلى المحكي -قول الصادق عليه السلام: «إذا مات الرجل وعليه صوم شهر رمضان، فليقض عنه من شاء من أهله»^(٢).

(١) مسند أحمد: ١/٢٢٥؛ صحيح البخاري: ٢/٢٤؛ صحيح مسلم: ٣/١٥٥؛ السنن الكبرى: ١٧٣/٢.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ٢/١٥٣، ح ٢٠٠٩، باب قضاء الصوم عن الميت؛ وسائل الشيعة: ١٠/٣٢٩، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ٢٣، ح ١. والرواية مرسلة.

وأما القضاء عن المرأة على حسب حال الرجل، ففي وجوبه خلاف
نسب إلى ظاهر المعظم الوجوب^(١)، لقاعدة الاشتراك، وصحيح أبي حمزة،
وموثق ابن مسلم، وخبر أبي بصير المذكورة^(٢).

وقد يناقش بأن أكثر ما يستفاد من الأخبار مشروعية القضاء في قبال
نفي مشروعيته في الطمث والمرض، وعدم القول بالفصل بين المشروعية
والوجوب غير ثابت، وأن الثابت من قاعدة الاشتراك هو إلحاق النساء
بالرجال في الأحكام الموجهة إليهم المخاطبين بها، مثل: يجب على الرجل
كذا ويحرم عليه كذا، فالرجل إذا كان موضوعاً للخطاب بحكم كانت
المرأة مثله، ولا يشمل مثل ما نحن فيه مما كان الرجل قيدها لموضوع
الحكم^(٣).

ويمكن أن يقال: بعد البناء على ظهور الجملة الخبرية في الوجوب،
يكون المستفاد من الخبرين الوجوب لا مجرد المشروعية، ولا مجال لاحتمال
الوجوب على غير الولي، هذا بناء على حمل الصحيح والموثق المذكورين
على الوجوب.

وأما على ما احتل من الحمل على الاستحباب جمعاً فلا، بل يستفاد من
التعليل المذكور في موثق ابن بكير المذكور سابقاً.

(١) المبسوط: ٢٨٦/١؛ المهذب: ١٩٧/١؛ الجامع للشرائع: ١٦٣؛ منتهى المطلب: ٣٢٧/٩؛

الدروس الشرعية: ٢٨٩/١.

(٢) مدارك الأحكام: ٢٢٨/٦.

(٣) جواهر الكلام: ٤٥/١٧-٤٦؛ مستمسك العروة الوثقى: ٥٠٩-٥١٠.

وأما الإشكال الراجع إلى قاعدة الاشتراك، فيتوجه عليه إننا لا نجد الفرق بين المقام وبين مثل قول الإمام عليه السلام -على المحكي- في جواب زرارة حيث سأل بقوله: «أصاب ثوبي دم رعا ف»، إلى آخره، فإن الرجل يكون قيدا لموضوع الحكم في كلام السائل.

(الثالثة: إذا كان الأكبر أنثى فلا قضاء، وقيل: يتصدق من التركة عن كل يوم بمد، ولو كان عليه شهران متتابعان جاز أن يقضي الولي شهرا ويتصدق عن شهر).

أما سقوط القضاء بعد البناء على أن المراد من الولي في المقام أكبر الأولاد الذكور، فلأصل السالم عن المعارض.

إذا كان الأكبر أنثى
فلا قضاء

وأما الصدقة، فقد يستدل^(١) على وجوبها بصحيح أبي مريم الأنصاري عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا صام الرجل شيئا من شهر رمضان ثم لم يزل مريضا حتى مات فليس عليه قضاء، وإن صح ثم مرض حتى يموت وكان له مال تُصدّق عنه، فإن لم يكن له مال تصدّق عنه وليه»^(٢).

يتصدق من التركة
عن كل يوم بمد

والصدوق والكليني عليهما السلام رويا هذه الرواية: «وإن صح ثم مات

(١) المعتبر: ٧٠٢/٢.

(٢) الكافي: ١٢٣/٤، ح ٣، باب الرجل يموت وعليه من صيام شهر رمضان أو غيره؛ من لا يحضره الفقيه: ١٥٢/٢، ح ٢٠٠٨، باب قضاء الصوم عن الميت؛ تهذيب الأحكام: ٢٤٨/٤، ح ٩، باب من أسلم في شهر رمضان وحكم من بلغ الحلم فيه ومن مات وقد صام بعضه أو لم يصم منه شيئا؛ الاستبصار: ١٠٩/٢، ح ٥، باب حكم من مات في شهر رمضان؛ وسائل الشيعة: ٣٣١/١٠، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ٢٣، ح ٧. وفي طريق الكليني والصدوق أبان وهو مرمي بالناوسية. راجع معجم رجال الحديث: ١٦٧/١.

وكان له مال تصدّق عنه» مكان" «كلّ يوم بمدّ، فإن لم يكن له مال صام عنه وليّه».

وفحوى خبر الوشاء عن أبي الحسن الرضا عليه السلام المرويّ في الكافي والتهذيب: «سمعتة يقول: إذا مات الرجل وعليه صيام شهرين متتابعين من غير علة، فعليه أن يتصدّق عن الشهر الأوّل ويقضي الثاني»^(١) المنجبر ضعفه من جهة سهل بالشهرة.

ولا يخفى أنّ الصحيح المذكور مع عدم العمل بمضمونه كيف يتمسك به؟ وأمّا رواية الوشاء، فالظاهر اختصاصها بالكفارة بقريته قوله: «من غير علة» ويظهر منها عدم تعيّن صيام شهرين متتابعين، والعاملون بمضمونها يخصّونها بالوليّ، فكيف يستدلّ بها بالنسبة إلى غير الوليّ؟

ومّا ذكر ظهر الوجه في قوله عليه السلام: «ولو كان عليه شهران»، إلى آخره، لكنّه يشكل ما ذكر من جهة عدم ذكر الوليّ، بل الظاهر رجوع الضمير إلى الرجل، فيكون الصدقة والصيام كسائر الديون لا اختصاص لهما بالوليّ. كما أنّ الحمل على الرخصة وعدم تعيّن ما ذكر خلاف الظاهر حيث إنّ الحكم ليس بلفظ الأمر حتّى يقال: إنّه في مقام توهم الحظر، والظاهر من لفظ «على» تعيّن مدخولها.

(١) الكافي: ٤/١٢٤، ح٦، باب الرجل يموت وعليه من صيام شهر رمضان أو غيره؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٤٩-٢٥٠، ح١٦، باب من أسلم في شهر رمضان وحكم من بلغ الحلم فيه ومن مات وقد صام بعضه أو لم يصم منه شيئاً؛ وسائل الشيعة: ١٠/٣٣٤، أبواب أحكام شهر رمضان، ب٢٤، ح١.

(الرابعة: قاضي رمضان مخير حتى تزول الشمس، ثم يلزمه المضيـ، فإن أفطر لغير عذر أطعم عشرة مساكين، ولو عجز صام ثلاثة أيام).

أما التخيير إلى زوال الشمس، فيدلّ عليه المعتبرة المستفيضة:

منها: صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام: «صوم النافلة لك أن تفطر ما بينك وبين الليل متى شئت؟ وصوم قضاء الفريضة لك أن تفطر إلى زوال الشمس، فإذا زالت فليس لك أن تفطر»^(١).

ومنها: صحيح جميل - على ما في التهذيب - عنه أيضاً: «في الذي يقضي شهر رمضان أنه بالخيار إلى زوال الشمس»^(٢).

ومنها: موثقة إسحاق بن عمار عنه أيضاً: «الذي يقضي رمضان هو بالخيار في الإفطار ما بينه وبين أن تزول الشمس، وفي التطوع ما بينه وبين أن تغيب الشمس»^(٣).

(١) تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٧٨، ح ١٤، باب قضاء شهر رمضان وحكم من أفطر فيه على التعمد والنسيان ومن وجب عليه صيام شهرين متتابعين وأفطر فيها أو كان عليه نذر في صيام؛ الاستبصار: ٢/ ١٢٠، ح ١، باب ما يجب على من أفطر يوماً يقضيه من شهر رمضان بعد الزوال من الكفارة؛ وسائل الشريعة: ١٠/ ١٨، أبواب وجوب الصوم ونيته، ب ٤، ح ٩.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٨١، ح ٢٢، باب قضاء شهر رمضان وحكم من أفطر فيه على التعمد والنسيان ومن وجب عليه صيام شهرين متتابعين وأفطر فيها أو كان عليه نذر في صيام؛ الاستبصار: ٢/ ١٢٢، ح ٢، باب المتطوع بالصوم إلى متى يكون بالخيار في الإفطار؛ وسائل الشريعة: ١٠/ ١٦، أبواب وجوب الصوم ونيته، ب ٤، ح ٤.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٨٠، ح ٢١، باب قضاء شهر رمضان وحكم من أفطر فيه على التعمد والنسيان ومن وجب عليه صيام شهرين متتابعين وأفطر فيها أو كان عليه نذر في ←

قاضي رمضان مخير
حتى الزوال ورواياته

الأخبار المعارضة

وفي قبالها ما يظهر منه عدم الجواز:

منها: صحيح ابن الحجّاج: «سألته عن الرجل يقضي رمضان أله أنه يفطر بعد ما يصبح قبل الزوال إذا بدا له؟ قال: إذا كان قد نوى من الليل وكان من قضاء رمضان، فلا يفطر، ويتمّ صومه»^(١).

وموثق زرارة: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل يقضي من [شهر] رمضان فأتى النساء؟ قال: عليه من الكفّارة مثل ما على الذي أصاب في رمضان، لأنّ ذلك اليوم عند الله من [أيام] رمضان»^(٢).

ولا مانع من الجمع بين الأخبار السابقة والصحيح المذكور بالكرهية، ووجه الجمع بين وأما الجمع بينها وبين الموثّق المذكور بالتقييد بعد الزوال وإرادة المائلة في أصل الكفّارة، فبعيد، لخروج ما بعد طلوع الفجر إلى الزوال - الذي هو أكثر - عن الحكم، ولو كان النظر إلى المائلة في أصل الكفّارة لما احتاج إلى

→ صيام؛ الاستبصار: ١٢٢/٢، ح ١، باب المتطوع بالصوم إلى متى يكون بالخيار في الإفطار؛ وسائل الشيعة: ١٨/١٠، أبواب وجوب الصوم ونيته، ب ٤، ح ١٠. فيه ابن فضال الثقة الفطحي، وهذا ولكن إنّ من جملة رواته زكريا المؤمن، وهو مرسي بالوقف وحديثه مختلط فالرواية ضعيفة لا الموثقة. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢ و٥٣.

(١) تهذيب الأحكام: ١٨٦/٤، ح ٥، باب نية الصيام؛ وسائل الشيعة: ١٧/١٠، أبواب وجوب الصوم، ب ٤، ح ٦.

(٢) تهذيب الأحكام: ٢٧٩/٤، ح ١٩، باب قضاء شهر رمضان وحكم من أفطر فيه على التعمّد والنسيان ومن وجب عليه صيام شهرين متتابعين وأفطر فيها أو كان عليه نذر في صيام؛ الاستبصار: ١٢١/٢، ح ٥، باب ما يجب على من أفطر يوماً يقضيه من شهر رمضان بعد الزوال من الكفّارة؛ وسائل الشيعة: ٣٤٨/١٠، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ٢٩، ح ٣. التعبير عنه بالموثّق لابن فضال. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢.

قوله: «مثل ما على الذي أصاب» ومع عدم إمكان الجمع والمعارضة الترجيح مع الأخبار السابقة.

لزوم إطعام عشرة لو أفطر بعد الزوال، فيدلّ عليه خبر يريد العجليّ: «في رجل أتى أهله في يوم يقضيه من شهر رمضان إن كان أتى أهله قبل الزوال فلا شيء عليه إلا يوماً مكان يوم، وإن كان أتى أهله بعد الزوال فإنّ عليه أن يتصدّق على عشرة مساكين^(١)، فإن لم يقدر عليه صام يوماً مكان يوم، وصام ثلاثة أيام كفّارة لما صنع^(٢)»، وضعف السند مجبور بالعمل والأخذ بمضمونه.

وصحيح هشام بن سالم: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل وقع على أهله وهو يقضي شهر رمضان؟ فقال: إن كان وقع عليها قبل صلاة العصر فلا شيء عليه، يصوم يوماً بدل يوم، وإن فعل بعد العصر صام ذلك اليوم، وأطعم عشرة مساكين، فإن لم يمكنه صام ثلاثة أيام كفّارة لذلك^(٣)»، واشتماله على نفيها قبل صلاة العصر لا يضّر، لإمكان

(١) من هنا إلى آخره ليس في الاستبصار.

(٢) الكافي: ٤/ ١٢٢، ح ٥، باب الرجل يصبح وهو يريد الصيام فيفطر ويصبح وهو لا يريد الصوم فيصوم في قضاء شهر رمضان وغيره؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/ ١٤٩، ح ٢٠٠، باب قضاء صوم شهر رمضان؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٧٨-٢٧٩، ح ١٧، باب قضاء شهر رمضان وحكم من أفطر فيه على التعمّد والسيان ومن وجب عليه صيام شهرين متتابعين وأفطر فيها أو كان عليه نذر في صيام؛ الاستبصار: ٢/ ١٢٠، ح ٣، باب ما يجب على من أفطر يوماً يقضيه من شهر رمضان بعد الزوال من الكفّارة؛ وسائل الشريعة: ١٥/ ١٠، أبواب وجوب الصوم ونيته، ب، ٤، ح ١. فيه الحارث بن محمّد وهو لم يوثق صريحاً. راجع معجم رجال الحديث: ٤/ ٢٠١.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٧٩، ح ١٨، باب قضاء شهر رمضان وحكم من أفطر فيه على التعمّد ←

التوجيه بالتقييد واشتراك الوقت بين الظهرين من أوّل الزوال^(١).

ويعارضها موثق عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام: «عن الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان ويريد أن يقضيها متى يريد أن ينوي الصيام؟ قال عليه السلام: هو بالخيار إلى أن تزول الشمس، فإذا زالت الشمس فإن كان نوى الصوم فليصم، وإن كان نوى الإفطار فليفطر - إلى أن قال: - سئل: فإن نوى الصوم ثم أفطر بعد ما زالت الشمس؟ قال عليه السلام: قد أساء وليس عليه شيء إلا قضاء ذلك اليوم الذي أراد أن يقضيه»^(٢)، والجمع يقتضي الحمل على الاستحباب إلا أنّ الأصحاب لم يعملوا بمضمونه.

وذهب الصدوقان وابن البرّاج - قدس أسرارهم - إلى لزوم كفارة شهر رمضان على ما عن موضع من المختلف^(٣).

→ والنسيان ومن وجب عليه صيام شهرين متتابعين وأفطر فيها أو كان عليه نذر في صيام؛ الاستبصار: ٢/ ١٢٠، ح ٤، باب ما يجب على من أفطر يوماً يقضيه من شهر رمضان بعد الزوال من الكفارة؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ٣٤٧، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ٢٩، ح ٢.

(١) قال الشيخ عليه السلام في ذيل صحيح هشام: لا تنافي بين الخبرين لأنه إذا كان وقت الصلاتين عند زوال الشمس إلا أنّ الظهر قبل العصر على ما قدّمناه فيها تقدّم جاز أن يعبر عمّا قبل الزوال بأنّه قبل العصر لقرب ما بين الوقتين ويعبر عمّا بعد العصر بأنّه بعد الزوال بمثل ذلك ويجوز أن نحمل هذه الرواية إذا حقّق الوقت والمعنى فيها على الوجوب والأولى على الاستحباب.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٨٠، ح ٢٠، باب قضاء شهر رمضان وحكم من أفطر فيه على التعمّد والنسيان ومن وجب عليه صيام شهرين متتابعين وأفطر فيها أو كان عليه نذر في صيام؛ الاستبصار: ٢/ ١٢١، ح ٦، باب ما يجب على من أفطر يوماً يقضيه من شهر رمضان بعد الزوال من الكفارة؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ١٣، أبواب وجوب الصوم ونيته، ب ٢، ح ١٠.

التعبير عنه بالموثق لعمّار بن موسى الفطحي الثقة. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٧٩.

ويدلّ عليه موثّق زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «رجل يقضي عن [شهر] رمضان فأتى النساء؟ قال عليه السلام: عليه من الكفّارة مثل ما على الذي أصاب في شهر رمضان»^(١)، إلى آخره، وما في مرسل حفص بن سوسة من قوله عليه السلام «في الرجل يلاعب أهله أو جاريتيه وهو في قضاء شهر رمضان فيسبقه الماء فينزل؟ [قال:] عليه من الكفّارة مثل ما على الذي جامع في شهر رمضان»^(٢).

وجه الجمع بين الأخبار وقد يجمع بين الأخبار بحمل ما دلّ على «أنّ عليه مثل ما على الذي أصاب في شهر رمضان» على الاستحباب^(٣).

الأخبار

وفيه: أنّه بعد الفراغ عن وجوب الكفّارة لا مجال لهذا الحمل، لأنّه بناء على الأخذ بهذين الخبرين يكون المكلف مخيراً بين الإعتاق والصيام والإطعام، ولا يتعيّن عليه الصيام حتّى يقال: الواجب صيام عشرة والباقي مستحبّ، أو أفضل كالجمع بين ما دلّ على وجوب المدّ وما دلّ على وجوب المدين في الكفّارة.

-
- (١) تهذيب الأحكام: ٤/٢٧٩، ح ١٩، باب قضاء شهر رمضان وحكم من أفطر فيه على التعمد والنسيان ومن وجب عليه صيام شهرين متتابعين وأفطر فيها أو كان عليه نذر في صيام؛ الاستبصار: ٢/١٢١، ح ٥، باب ما يجب على من أفطر يوماً يقضيه من شهر رمضان بعد الزوال من الكفّارة؛ وسائل الشيعة: ١٠/٣٤٨، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ٢٩، ح ٣. التعبير عنها بالموثّقة لابن فضال الثقة الفطحي. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢.
- (٢) الكافي: ٤/١٠٣، ح ٧، باب من أفطر متعمداً من غير عذر أو جامع متعمداً في شهر رمضان؛ تهذيب الأحكام: ٤/٣٢١، ح ٥١، باب الزيادات؛ وسائل الشيعة: ١٠/١٣٠، أبواب أحكام شهر رمضان، ب ٥٦، ح ١.
- (٣) مستمسك العروة الوثقى: ٨/٣٤٨.

كما أنه لا مجال لرفع اليد عنهما من جهة ضعف السند مع كون أحدهما موثقاً، وعمل من عرفت بمضمونها، فيدور الأمر بين الترجيح والتخيير، والمشهور تعيين صيام عشرة أيام مع التمكّن، ومع عدم التمكّن ثلاثة أيام بمقتضى خبر بريد العجلي، وصحيح هشام.

إلا أن يقال: بعد الفراغ عن حرمة الإفطار بعد الزوال واستحقاق العقوبة يشكّ في كفّارته، فالعقل يحكم بوجوب صيام شهرين متتابعين، لاشتغاله على العشرة، وهاهنا أقوال آخر لم يعرف لها دليل.

(الخامسة: من نسي غسل الجنابة حتى خرج الشهر، فالمروي قضاء الصلاة والصوم، والأشبه قضاء الصلاة حسب).

حكم من نسي غسل

الجنابة حتى خرج

الشهر ورواياته

أما المرويّ المشار إليه فأخبار:

منها: صحيح الحلبيّ عن الصادق عليه السلام: «سألته عن رجل أجنب في شهر رمضان فنسي أن يغتسل حتى خرج [شهر] رمضان؟ قال: عليه أن يقضي الصلاة والصيام»^(١).

وخره الآخر الذي هو بهذا المضمون أيضاً^(٢)، وخبر إبراهيم بن ميمون: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يجنب بالليل في شهر رمضان ثم ينسى أن يغتسل حتى يمضي لذلك جمعة أو يخرج شهر رمضان؟ قال: يقضي الصلاة والصيام»^(٣).

(١) تهذيب الأحكام: ٤/٣١١، ح ٦، باب الزيادات؛ وسائل الشيعة: ١٠/٢٣٨، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب ٣٠، ح ٣.

(٢) وسائل الشيعة: ١٠/٢٣٨، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب ٣٠، ذيل ح ٣.

(٣) الكافي: ٤/١٠٦، ح ٥، باب فيمن أجنب بالليل في شهر رمضان وغيره فترك الغسل إلى أن ←

ومرسل الصدوق: «عَمَّنْ جامع في أوّل شهر رمضان، ثم نسي الغسل حتّى خرج شهر رمضان أنّ عليه أن يغتسل ويقضي صلاته وصومه إلّا أن يكون قد يغتسل للجمعة، فإنّه يقضي صلاته وصومه إلى ذلك اليوم، ولا يقضي ما بعد ذلك»^(١).

فنقول: أمّا قضاء الصلوات، فلا ريب في وجوبه لاشتراط الصلاة بالطهارة، وأمّا قضاء الصوم، فقد يستشكل في وجوبه من جهة ما دلّ على عدم القضاء في من أجنب ونام إلى الصبح، كما مضى في تعداد المفطرات^(٢). وأجيب بعدم التنافي بالفرق بين ما لو ترك الغسل من جهة نوم الأوّل وبين ما لو كان ترك الغسل من جهة النسيان، فالصحّة في الصورة الأولى لا تنافي مع الفساد في الصورة الثانية^(٣).

ويمكن أن يقال: الدليل على الصحّة في صورة النوم صحيح معاوية بن عمّار: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يجنب في أوّل الليل ثم ينام حتّى يصبح في شهر رمضان؟ قال: ليس عليه شيء»^(٤)، إلى آخره.

→ يصبح أو احتلم بالليل أو النهار؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/ ١١٨-١١٩، ح ١٨٩٥، باب ما يجب على من أفطر أو جامع في شهر رمضان متعمّداً أو ناسياً؛ وسائل الشيعية: ١٠/ ٦٥، أبواب ما يمكس عنه الصائم، ب ١٧، ح ١. والرواية صحيحة على الأصح.
(١) من لا يحضره الفقيه: ٢/ ١١٩، ح ١٨٩٦، باب ما يجب على من أفطر أو جامع في شهر رمضان متعمّداً أو ناسياً؛ وسائل الشيعية: ١٠/ ٢٣٨، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب ٣٠، ح ٢.
(٢) السرائر: ١/ ٤٠٧.

(٣) جواهر الكلام: ١٧/ ٦١.

(٤) تهذيب الأحكام: ٤/ ٢١٢، ح ٢٢، باب الكفّارة في اعتقاد إفطار يوم من شهر رمضان؛ الاستبصار: ٢/ ٨٧، ح ٨، باب حكم من أصبح جنباً في شهر رمضان؛ وسائل الشيعية: ١٠/ ٦١، أبواب ما يمكس عنه الصائم، ب ١٥، ح ١.

وصحيح ابن أبي يعفور: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يجنب في شهر رمضان ثم يستيقظ، ثم ينام ثم يستيقظ ثم ينام حتى يصبح؟ قال عليه السلام: يتم صومه، ويقضي يوماً آخر، وإن لم يستيقظ حتى يصبح أتم صومه ولا شيء عليه»^(١) (٢).

فالبقاء على الجنابة إلى الصبح يمكن أن يكون من جهة النوم مع تذكر الجنابة والعزم على الاغتسال، ويمكن أن يكون من جهة نسيان الجنابة، فمقتضى ترك الاستفصال الصّحة في كلتا صورتين، إلا أن يدعى ظهورهما في أنّ سبب البقاء على الجنابة هو النوم، ومع هذا أيضاً يشكل من جهة أنه يمكن أن يكون النوم سبباً للنسيان، فكيف يجب القضاء؟

(وأما بقية أقسام الصوم، فستأتي في أماكنها، إن شاء الله تعالى).

والندب من الصوم، منه ما لا يختص وقتاً، فإن الصوم جنّة من النار، ومنه ما يختص وقتاً، والمؤكد منه أربعة عشرة: صوم أول خميس من الشهر، وأول أربعماء من العشر الثاني، وآخر خميس من العشر الأخير، ويجوز تأخيرها مع المشقة من الصيف إلى الشتاء، ولو عجز تصدق عن كل يوم بمد).

أما استحباب الصوم غير المختص بوقت، فقد استفاضت الأخبار استحباب الصوم
بفضله:
غير المختص بوقت

ورواياته

منها: رواية عمرو بن مجيع قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام قال: قال

(١) في المصدر: «جاز له» بدل «لا شيء عليه».

(٢) من لا يحضره الفقيه: ٢/١١٩، ح ١٨٩٨، باب ما يجب على من أفطر أو جامع في شهر رمضان

متعمداً أو ناسياً؛ وسائل الشريعة: ٥٧/١٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، ب ١٣، ح ٢.

رسول الله ﷺ في حديث طويل: الصيام جنة من النار»^(١).

وروى في الفقيه عن أبي عبد الله ﷺ رسلاً وفي الكافي مسنداً قال:
«أوحى الله تعالى إلى موسى - على نبينا وآله وعليه السلام - ما يمنعك من
مناجاتي؟ فقال: يا رب أجلك عن المناجاة لخُلُوف فم الصائم، فأوحى الله
إليه يا موسى، خلُوف فم الصائم عندي أطيب من ريح المسك»^(٢).
وفي الفقيه عن أبي عبد الله ﷺ قال: «للصائم فرحتان: فرحة عند
الإفطار، وفرحة عند لقاء ربه»^(٣).

وروى فيه عن رسول الله ﷺ قال: «قال الله: الصوم لي وأنا أجزي
عليه»^(٤).

وأما المؤكّد، فالأوّل منه المذكور فيدلّ على استحبابه بالخصوص ما

- (١) تهذيب الأحكام: ٤/ ١٩١، ح ٨، باب ثواب الصيام؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ٤٠٠، أبواب
الصوم المنذوب، ب ٧، ح ١٣. وعمرو بن جميع ضعيف. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٦٩.
(٢) الكافي: ٤/ ٦٤-٦٥، ح ١٣، باب ما جاء في فضل الصوم والصائم؛ من لا يحضره الفقيه:
٢/ ٧٦، ح ١٧٧٩، باب فضل الصيام؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ٣٩٧، أبواب الصوم المنذوب،
ب ٥، ح ٥. والرواية من مراسلات ابن أبي عمير.
(٣) الكافي: ٤/ ٦٥، ح ١٥، باب ما جاء في فضل الصوم والصائم؛ من لا يحضره الفقيه:
٢/ ٧٦، ح ١٧٨٠، باب فضل الصيام؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ٣٩٧، أبواب الصوم المنذوب،
ب ١، ح ٦. وفيه سلمة صاحب السابري، وهو مهمل، إلا أنّ ابن أبي عمير روى عنه. راجع
معجم رجال الحديث: ٨/ ٢١٥.

- (٤) ورواه الكليني ﷺ مسنداً عن الصادق ﷺ وفيه سلمة صاحب السابري، وهو مهمل، إلا أنّ
ابن أبي عمير يروي عنه. الكافي: ٤/ ٦٣، ح ٦، باب ما جاء في فضل الصوم والصائم؛ من لا
يحضره الفقيه: ٢/ ٧٥، ح ١٧٧٣، باب فضل الصيام؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ١٥٢، ح ٣، باب
فرض الصيام؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ٤٠٠، أبواب الصوم المنذوب، ب ٧، ح ١٥-١٦.

رواه الصدوق في الصحيح عن حمّاد بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «صام رسول الله صلى الله عليه وآله حتى قيل: ما يفطر ثم أفطر حتى قيل: ما يصوم، ثم صام صوم داود عليه السلام يوماً ويوماً لا، ثم قبض صلى الله عليه وآله على صيام ثلاثة أيام في الشهر، وقال: يعدلن صوم الدهر ويذهبن بوخر الصدر، قال حمّاد: الوحر: الوسوسة، قال حمّاد: فقلت: أي الأيام هي؟ قال: أوّل خميس في الشهر، وأوّل أربعاء بعد العشر منه، وآخر خميس فيه.

فقلت: وكيف صارت هذه الأيام التي تصام؟ فقال: لأن من قبلنا من الأمم كانوا إذا نزلت على أحدهم العذاب نزل في هذه الأيام، فصام رسول الله صلى الله عليه وآله هذه الأيام، لأنها الأيام المخوفة»^(١).

وأما جواز تأخيرها من الصيف إلى الشتاء، فیدلّ عليه ما رواه ابن بابويه في الصحيح عن الحسن بن محبوب، عن الحسن بن أبي حمزة قال: «قلت لأبي جعفر أو لأبي عبد الله عليهما السلام: إنّي قد اشتدّ عليّ صيام ثلاثة أيام في كلّ شهر وأؤخره»^(٢) في الصيف إلى الشتاء فإنّي أجده أهون عليّ؟ قال: نعم، فاحفظها»^(٣).

وما رواه الكليني عن الحسين بن أبي حمزة في الصحيح قال: «قلت

(١) الكافي: ٤/٨٩، ح ١، باب صوم رسول الله صلى الله عليه وآله؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/٨٢، ح ١٧٨٦، باب صوم السنة؛ تهذيب الأحكام: ٤/٣٠٢، ح ١، باب صيام ثلاثة أيام في كلّ شهر وما جاء في ذلك؛ الاستبصار: ٢/١٣٦، ح ١، باب صيام ثلاثة أيام في كلّ شهر؛ وسائل الشيعية: ١٠/٤١٥، أبواب الصوم المنتدوب، ب، ٧، ح ١.

(٢) في المصدر هكذا: «صوم ثلاثة أيام في الشهر أؤخره في الصيف» إلخ.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ٢/٨٤، ح ١٧٩٥، باب صوم السنة؛ وسائل الشيعية: ١٠/٤٣٠،

أبواب الصوم المنتدوب، ب، ٩، ح ١.

لأبي جعفر عليه السلام: صوم ثلاثة أيام من كل شهر أو آخره إلى الشتاء، ثم أصومها؟ قال: نعم، لا بأس بذلك»^(١).

استحباب التصدق مع العجز، فيدلّ عليه ما رواه الكليني في الصحيح عن عيص بن القاسم قال: «سألته عمّن لم يصم الثلاثة أيام من كل شهر وهو يشتدّ عليه الصيام هل فيه فداء؟ قال: مدّ من الطعام [في كل يوم]»^(٢).

الأصوام المندوبة (وصوم أيام البيض، ويوم الغدير، ومولد النبي صلى الله عليه وآله ومبعثه، ودحو الأرض، ويوم عرفة لمن لم يضعفه الدعاء مع تحقّق الهلال، وصوم عاشوراء حزناً، ويوم المباهلة، وكلّ خميس وجمعة، وأول ذي الحجة، ورجب كلّه وشعبان كلّه).

استحباب صيام الأيام البيض يدلّ على استحباب صيام أيام البيض ما في الدرّوع الواقية لابن طاوس عن كتاب تحفة المؤمن عن عليّ بن أبي طالب ثمّ قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله أتاني جبرئيل فقال: قل لعليّ: صم من كل شهر ثلاثة أيام يكتب لك بأوّل يوم تصومه عشرة آلاف حسنة»^(٣)، والثاني ثلاثون ألف حسنة، والثالث مائة ألف حسنة.

قلت: يا رسول الله، لي ذلك خاصّة أم للناس عامّة؟ فقال: يعطيك الله

(١) الكافي: ٤/١٤٥، ح ٢، باب تأخير صيام الثلاثة الأيام من الشهر إلى الشتاء؛ وسائل الشيعة: ١٠/٤٣٠-٤٣١، أبواب الصوم المندوب، ب ٩، ح ٣.

(٢) الكافي: ٤/١٤٤، ح ٤، باب كفارة الصوم وفديته؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/٨٣، ح ١٧٩٣، باب صوم السنة؛ تهذيب الأحكام: ٤/٣١٣، ح ١٥، باب الزيادات؛ وسائل الشيعة: ١٠/٤٣٣، أبواب الصوم المندوب، ب ١١، ح ١.

(٣) في المصدر: «سنة». وهكذا في لاحقه.

ذلك ولمن عمل مثل ذلك، فقلت ما هي يا رسول الله؟ قال: الأيام البيض من كل شهر، وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر^(١).

وأما صوم يوم الغدير، فقد تكاثرت الأخبار باستحبابه:

استحباب صوم يوم

الغدير

منها: ما رواه في الكافي والفقيه عن الحسن بن راشد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قلت له: جعلت فداك، هل للمسلمين عيد غير العيدين؟ قال: نعم [يا حسن]، أعظمها وأشرفها.

قلت: وأي يوم هو؟ قال: هو يوم نصب أمير المؤمنين عليه السلام علماً للناس^(٢).

قلت: جعلت فداك، وما ينبغي لنا أن نصنع فيه؟ قال: تصومه يا حسن، وتكثر الصلاة على محمد وآله، وتبرأ إلى الله تمنّ ظلمهم حقهم، فإنّ الأنبياء عليهم السلام كانت تأمر الأوصياء اليوم الذي كان يقام فيه الوصي أن يتخذ عيداً.

قال: قلت فما لمن صامه؟ قال صيام ستين شهراً، ولا تدع صيام يوم سبع وعشرين من رجب، فإنّهُ اليوم الذي نزلت فيه النبوة على محمد عليه السلام، وثوابه مثل ستين شهراً لكم^(٣).

(١) وسائل الشيعة: ٤٣٧/١٠، أبواب الصوم المندوب، ب، ١٢، ح، ٣، ولم نعثر عليه في الدرر الواقية.

(٢) وفي الفقيه زيادة: «قلت: جعلت فداك وأي يوم هو؟ قال: إنّ الأيام تدور وهو يوم ثمانية عشر من ذي الحجة».

(٣) الكافي: ٤/١٤٨، ح، ١، باب صيام الترغيب؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/٩٠، ح، ١٨١٦، باب صوم التطوع وثوابه من الأيام المتفرقة؛ تهذيب الأحكام: ٤/٣٠٥، ح، ٣، باب صوم الأربعة الأيام في السنة؛ وسائل الشيعة: ٤٤٠/١٠، أبواب الصوم المندوب، ب، ١٤، ح، ٢. وفيه ←

استحباب صوم يوم مولد النبي ﷺ
 وأما استحباب صوم يوم مولد النبي ﷺ - وهو السابع عشر من شهر ربيع الأول على المشهور - فلخبر إسحاق بن عبد الله عن أبي الحسن علي بن محمد ﷺ - في حديث - : «أن الأيام التي يصام فيها أربع منها: يوم مولد النبي ﷺ، يوم السابع عشر من شهر ربيع الأول»^(١).

وفي المصباح: «روي عنهم ﷺ أنهم قالوا: من صام يوم سابع عشر من شهر ربيع الأول كتب الله له صيام سنة»^(٢).

استحباب صوم يوم المبعث
 وأما استحباب صوم يوم المبعث، فللخبر السابق، وقول الصادق عليه السلام في خبر عبد الله بن طلحة: «من صام يوم سبعة وعشرين من رجب كتب الله له صيام سبعين سنة»^(٣).

استحباب صوم يوم دحو الأرض
 وأما استحباب صوم يوم دحو الأرض من تحت الكعبة - وهو اليوم الخامس والعشرين من ذي القعدة - فلما في خبر الوشاء: «فيها دحيت الأرض من تحت الكعبة، من صام ذلك اليوم كان كمن صام ستين شهراً»^(٤).

→ القاسم بن يحيى وفيه كلام. راجع معجم رجال الحديث: ٦٤ / ١٤.

(١) تهذيب الأحكام: ٣٠٥ / ٤، ح ٤، باب صوم الأربعة الأيام في السنة؛ وسائل الشيعة:

١٠ / ٤٤١، أبواب الصوم المندوب، ب ١٤، ح ٣. وفيه أبو إسحاق بن عبد الله العلوي

العريضي المهمل. راجع معجم رجال الحديث: ١٥ / ٢١.

(٢) مصباح المتهجد: ٧٩١؛ وسائل الشيعة: ١٠ / ٤٥٥، أبواب الصوم المندوب، ب ١٩، ح ٢.

(٣) وسائل الشيعة: ١٠ / ٤٤٨، أبواب الصوم المندوب، ب ١٥، ح ٣. وفيه عبد الله بن طلحة،

وهو مهمل. راجع معجم رجال الحديث: ١٠ / ٢٢٦.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ٨٩ / ٢، ح ١٨١٤، باب صوم التطوع وثوابه من الأيام المتفرقة؛ ←

وأرسل الصدوق عن موسى بن جعفر عليه السلام أنه قال: «في خمس وعشرين من ذي القعدة أنزل الله الكعبة البيت الحرام، فمن صام ذلك اليوم كان كفارة سبعين سنة، وهو أول يوم أنزل الله فيه الرحمة من السماء على آدم - على نبينا وآله وعليه السلام -»^(١).

وأما استحباب صوم يوم عرفة، فيدلّ عليه مرسل الصدوق عن الصادق عليه السلام أنه قال: «صوم يوم التروية كفارة سنة، وصوم يوم عرفة كفارة سنتين»^(٢).

وفي خبر عبد الرحمن عن أبي الحسن عليه السلام: «صوم يوم عرفة يعدل السنة»^(٣).

وأما التقييد بما ذكر في المتن، فيدلّ عليه قول محمد بن مسلم: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن صوم يوم عرفة؟ فقال: من قوي عليه فحسن إن لم يمنعك من الدعاء، فإنه يوم دعاء ومسألة فصمه، وإن خشيت أن تضعف عن ذلك فلا تصمه»^(٤).

-
- وسائل الشيعة: ٤٤٩/١٠، أبواب الصوم المندوب، ب١٦، ح١. والرواية صحيحة.
- (١) من لا يحضره الفقيه: ٢٤١-٢٤٢، ح٢٢٩٩، باب ابتداء الكعبة وفضلها وفضل الحرم؛ وسائل الشيعة: ٤٥٠/١٠، أبواب الصوم المندوب، ب١٦، ح٣.
- (٢) من لا يحضره الفقيه: ٨٧/٢، ح١٧٠٨، باب صوم التطوع وثوابه من الأيام المتفرقة؛ وسائل الشيعة: ٤٦٧/١٠، أبواب الصوم المندوب، ب٢٣، ح١١.
- (٣) تهذيب الأحكام: ٢٩٨/٤، ح٦، باب وجوه الصيام وشرح جميعها على البيان؛ الاستبصار: ١٣٣/٢، ح١، باب صوم يوم عرفة؛ وسائل الشيعة: ٤٦٥/١٠، أبواب الصوم المندوب، ب٢٣، ح٥. والرواية موثقة بابن فضال. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢.
- (٤) تهذيب الأحكام: ٢٩٩/٤، ح١٠، باب وجوه الصيام وشرح جميعها على البيان؛ الاستبصار: ١٣٤/٢، ح٥، باب صوم يوم عرفة؛ وسائل الشيعة: ٤٦٥/١٠، أبواب الصوم المندوب، ب٢٣، ح٤. والرواية صحيحة أو موثقة بأبان بن عثمان. راجع معجم ←

وقال سدير: «سألته أيضاً عن صوم يوم عرفة فقلت: جعلت فداك، إنهم يزعمون أنه يعدل صوم السنة؟ قال: كان أبي لا يصومه، قلت: ولم ذاك جعلت فداك؟ قال: إنّه يوم دعاء ومسألة وأتخوف أن يضعفني عن الدعاء وأكره أن أصومه، وأتخوف أن يكون يوم عرفة يوم أضحى وليس بيوم صوم»^(١)، ومن هذا يعلم الوجه في اعتبار تحقّق الهلال.

حكم صوم يوم عاشوراء وأما استحباب صوم يوم عاشوراء، فلخبر عبد الله بن ميمون القدّاح عن جعفر، عن أبيه عليه السلام: «صيام يوم عاشوراء كفّارة سنة»^(٢).

وقد قيده المصنّف وجماعة^(٣) بأن يكون على وجه الحزن لمصاب سيّد شباب أهل الجنّة، لا أن يكون على جهة التبرّك والشكر، كما يصنعه بنو أمية وأتباعهم.

وبذلك جمع الشيخان^(٤) وغيرهما^(٥) بين ما سمعت وبين النصوص

→ رجال الحديث: ١/١٦٧.

(١) من لا يحضره الفقيه: ٢/٨٨، ح ١٨١١، باب صوم التطوّع وثوابه من الأيام المنفردة؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٩٩، ح ٩، باب وجوه الصيام وشرح جميعها على البيان؛ الاستبصار: ٢/١٣٣، ح ٤، باب صوم يوم عرفة؛ وسائل الشيعة: ١٠/٤٦٥، أبواب الصوم المنسوب، ب ٢٣، ح ٦. والرواية موثقة بابن فضال الفطحي وحنان الواقفي، ومع ذلك وفي سدير كلام. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢؛ معجم رجال الحديث: ٦/٣٠١.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/٣٠٠، ح ١٣، باب وجوه الصيام وشرح جميعها على البيان؛ الاستبصار: ٢/١٣٤، ح ٣، باب صوم يوم عاشوراء؛ وسائل الشيعة: ١٠/٤٥٧، أبواب الصوم المنسوب، ب ٢٠، ح ٣. والرواية صحيحة.

(٣) السرائر: ١/٤١٩؛ الجامع للشرائع: ١٦٢.

(٤) المقتعة: ٣٧٧-٣٧٨؛ تهذيب الأحكام: ٤/٣٠٢.

(٥) مدارك الأحكام: ٦/٢٦٧.

المتضمنة للنهي عن صومه، كصحيح زرارة ومحمد بن مسلم: «سألا عن الباقر عليه السلام عن صوم يوم عاشوراء؟ فقال عليه السلام: [كان صومه قبل شهر رمضان، فلما نزل شهر رمضان ترك]»^(١).

[وخبّر أبان عن عبد الملك قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صوم تاسوعاء و عاشوراء من شهر المحرم؟ فقال: تاسوعاء] يوم حوصر فيه الحسين عليه السلام وأصحابه بكربلاء، واجتمع عليه خيل أهل الشام وأناخوا عليه، وفرح ابن مرجانة وعمر بن سعد بتوافر الخيل وكثرتها، واستضعفوا [فيه] الحسين عليه السلام وأصحابه -كرم الله وجوههم- وأيقنوا أن لا يأتي الحسين عليه السلام ولا يُمدّه أهل العراق بأبي المستضعف الغريب.

ثم قال: وأما يوم عاشوراء، فيوم أصيب فيه الحسين عليه السلام صريعاً بين أصحابه، وأصحابه صرعى حوله أفصومٌ يكون في ذلك اليوم؟! كلاً ورب البيت الحرام، ما هو يوم صوم، وما هو إلا يوم حزن ومصيبة دخلت على أهل السماء وأهل الأرض وجميع المؤمنين، ويوم فرح وسرور لابن مرجانة وآل زياد -لعنهم الله- وأهل الشام -غضب الله عليهم وعلى ذريّاتهم- وذلك [يوم] بكت عليه جميع بقاع الأرض خلا بقعة الشام، فمن صام أو تبرّك به حشره الله مع آل زياد ممسوخ القلب ومسخوطاً عليه، ومن آذخر فيه إلى منزله ذخيرة أعقبه الله نفاقاً في قلبه إلى يوم يلقاه وانتزع البركة عنه وعن أهل بيته وولده، وشاركه الشيطان في جميع ذلك»^(٢).

(١) من لا يحضره الفقيه: ٨٥/٢، ح ١٨٠٠، باب صوم التطوع وثوابه من الأيام المنفردة؛

وسائل الشيعة: ٤٥٩/١٠، أبواب الصوم المتدوب، ب ٢١، ح ١.

(٢) الكافي: ١٤٧/٤، ح ٧، باب صوم عرفة وعاشوراء؛ وسائل الشيعة: ٤٥٩/١٠، أبواب ←

وجزم بعض متأخري المتأخرين^(١) بالحرمة، ترجيحاً للنصوص النهائية،
وحملاً لما دلّ على الاستحباب على التقيّة.

والظاهر أنّ هذا أقرب، خصوصاً مع ملاحظة خبر عبد الله بن سنان
عن الصادق عليه السلام قال: «دخلت عليه يوم عاشوراء فألفيته كاسف اللون،
ظاهر الحزن، ودموعه تنحدر كاللؤلؤ المتساقط، فقلت: يا ابن رسول الله،
مَمَّ بكاؤك لا أبكى الله عينيك؟ فقال لي: أَوْ في غفلة أنت؟ أما علمت أنّ
الحسين عليه السلام أصيب في مثل هذا اليوم؟

فقلت: يا سيدي، فما قولك في صومه؟ قال لي: صمه من غير تبييت،
وأفطره من غير تسميت، ولا تجعل صوم يوم كمالاً، وليكن إفطارك بعد
صلاة العصر بساعة على شربة من ماء، فإنّه في ذلك الوقت من ذلك اليوم
تجلّت الهيجاء عن آل رسول الله عليه السلام، وانكشفت المَلْحَمَة عنهم^(٢)، فإنّ
من المعلوم أنّ صوم هذا السائل لم يكن بعنوان التبرّك.

استحباب صوم يوم
المباهلة

وأما استحباب صوم يوم المباهلة-وهو اليوم الرابع والعشرين من ذي
الحجّة وقيل^(٣): وهو اليوم الذي تصدّق فيه أمير المؤمنين بخاتمه فنزلت
الآية ﴿ إِنَّمَا وَكَّكُمُ اللَّهُ ﴾^(٤)، الآية-فاستدلّ له بأنّه أشرف الأيام الذي ينبغي

→ الصوم المنسوب، ب ٢١، ح ٢. وفيه عمّد بن سنان.

(١) الحدائق الناضرة: ١٣/٣٧٥-٣٧٦.

(٢) مصباح المتجهد: ٧٢٤؛ وسائل الشيعة: ٤٥٨/١٠، أبواب الصوم المنسوب، ب ٢٠، ح ٧.
والرواية مرسلة.

(٣) منتهى المطلب: ١٥٥/٦.

(٤) المائة: ٦٠.

فيه الصيام شكراً لله^(١).

وأما استحباب صوم الخميس والجمعة، فلما روى الشيخ المفيد في
المقنعة عن راشد بن محمد، عن أنس قال: «قال رسول الله ﷺ: من صام من
شهر حرام الخميس والجمعة والسبت كتب الله له عبادة تسع مائة سنة»^(٢).
وفي رواية أسامة بن زيد: «أن النبي ﷺ كان يصوم الاثنين والخميس
فستل عن ذلك؟ فقال: إن الأعمال تعرض يوم الاثنين والخميس»^(٣).

وروى الصدوق في الفقيه في الصحيح عن هشام بن الحكم، عن أبي
عبد الله عليه السلام: «في الرجل يريد أن يعمل شيئاً من الخير مثل الصدقة والصوم
ونحو هذا؟ قال: يستحب أن يكون ذلك يوم الجمعة»^(٤).

وأما استحباب صوم أول ذي الحجة، فلمرسل سهل عن أبي الحسن
الأول عليه السلام: «في أول يوم من ذي الحجة ولد إبراهيم خليل الرحمن عليه السلام، فمن
صام ذلك اليوم كتب الله له صيام ستين شهراً»^(٥).

ومرسل ابن بابويه وغيره عن موسى بن جعفر عليه السلام: «من صام أول يوم

(١) جواهر الكلام: ١٧/١٠٩.

(٢) المقنعة: ٣٧٥؛ وسائل الشيعة: ١٠/٤٦٩-٤٧٠، أبواب الصوم المنسوب، ب، ٢٥، ح ٤.

(٣) مسند أحمد: ٥/٢٠٠؛ سنن الدارمي: ٢/٢٠؛ سير أعلام النبلاء: ٥٠٦/٢.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ١/٤٢٣، ح ١٢٤٧، باب وجوب الجمعة وفضلها ومن وضعت عنه
والصلاة والخطة فيها؛ وسائل الشيعة: ١٠/٤١٢، أبواب الصوم المنسوب، ب، ٥، ح ٤.

(٥) الكافي: ٤/١٤٩، ح ٢، باب صيام الترغيب؛ من لا يحضره الفقيه: ٨٧/٢، ح ١٨٠٨، باب
صوم التطوع وثوابه من الأيام المنفردة؛ تهذيب الأحكام: ٤/٣٠٤، ح ١، باب صوم الأربعة
الأيام في السنة؛ وسائل الشيعة: ١٠/٤٥٢، أبواب الصوم المنسوب، ب، ١، ح ١.

من ذي الحجة كتب الله له صوم ثمانين شهراً، فإن صام التسع كتب الله له صوم الدهر»^(١).

استحباب صوم
رجب

وأما استحباب صوم رجب كلاً أو بعضاً، فلما روى الشيخ والصدوق عليهما السلام عن أبان بن عثمان قال: «حدثنا كثير ببيع النواء عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن نوحاً ركب في السفينة أول يوم من رجب، فأمر من معه أن يصوموا ذلك اليوم.

وقال: من صام ذلك اليوم تباعدت عنه النار مسيرة سنة، ومن صام سبعة أيام منه غلقت عنه أبواب النيران السبعة، ومن صام ثمانية أيام فتحت له أبواب الجنة الثمانية»^(٢) ومن صام عشرة أيام أعطي مسألته، ومن صام خمسة وعشرين يوماً منه قيل له: استأنف العمل فقد غفر لك، ومن زاد زاده الله»^(٣).

وقال أبو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام: «رجب نهر في الجنة أشد بياضاً من اللبن، وأحلى من العسل، فمن صام يوماً من رجب سقاه الله من ذلك النهر»^(٤).

(١) من لا يحضره الفقيه: ٨٧/٢، ح ١٨٠٦، باب صوم التطوع وثوابه من الأيام المنفرقة؛ وسائل الشيعية: ٤٥٣/١٠، أبواب الصوم المندوب، ب ١٨، ح ٣.

(٢) في الفقيه: «ومن صام خمسة عشر يوماً أعطي مسألته ومن زاده زاده الله عليه السلام».

(٣) من لا يحضره الفقيه: ٩١/٢، ح ١٨٢٠، باب ثواب صوم رجب؛ تهذيب الأحكام: ٣٠٦/٤، ح ١، باب صيام رجب والأيام منه؛ وسائل الشيعية: ٤٧١/١٠-٤٧٢، أبواب الصوم المندوب، ب ٢٦، ح ١-٢. وكثير ببيع النواء ضعيف. راجع معجم رجال الحديث: ١٠٩/١٤.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ٩٢/٢، ح ١٨٢١، باب ثواب صوم رجب؛ تهذيب الأحكام:

٣٠٦/٤، ح ٢، باب صيام رجب والأيام منه؛ وسائل الشيعية: ٤٧٢/١٠، أبواب الصوم ←

وأما استحباب صوم شعبان كلاً أو بعضاً، فلما روى ثقة الإسلام عليه السلام استحباب صوم شعبان في الكافي في الصحيح عن الحلبي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام هل صام أحد من آبائك شعبان قط؟ قال: صامه خير آبائي رسول الله صلى الله عليه وآله» (١).
وروى فيه أيضاً عن عنبسة العابد قال: «قبض النبي صلى الله عليه وآله على صوم شعبان ورمضان وثلاثة أيام من كل شهر: أول خميس، وأوسط الأربعاء، وآخر خميس، وكان أبو جعفر وأبو عبد الله عليهما السلام يصومان ذلك» (٢).

وليعلم أن الاستحباب الشرعي للصوم في بعض المذكورات لا يخلو عن الإشكال من جهة عدم الدليل المعتبر، ولعلّ حكم الفقهاء-رضوان الله تعالى عليهم- من جهة التسامح في أدلة السنن، ويشكل من إمكان منع البلوغ مع عدم الحجّة، ومنع ثبوت الاستحباب الشرعي مع صدق البلوغ.

(ويستحب الإمساك في سبعة مواطن: المسافر إذا قدم أهله (٣)، أو استحباب الإمساك في سبعة مواطن بلداً يعزم فيه الإقامة بعد الزوال أو قبله وقد تناول، وكذا المريض إذا برئ، وتمسك الحائض والنفساء، والكافر، والصبي، والمجنون، والمغمي عليه إذا زالت أعضارهم في أثناء النهار ولو لم يتناولوا).

→ المنذوب، ب، ٢٦، ح ٣. والرواية مرسلة.

(١) الكافي: ٩١/٤، ح ٦، باب صوم رسول الله صلى الله عليه وآله؛ تهذيب الأحكام: ٣٠٨/٤، ح ٧، باب صيام شعبان؛ وسائل الشيعة: ٤٨٥/١٠، أبواب الصوم المنذوب، ب، ٢٨، ح ١.

(٢) الكافي: ٩١/٤، ح ١، باب صوم رسول الله صلى الله عليه وآله؛ وسائل الشيعة: ٤٢٣/١٠، أبواب الصوم المنذوب، ب، ١٧، ح ٧. والرواية موثقة باين فضال. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢.

(٣) في نسخة: بلده.

يدلّ على استحباب الإمساك في المواطن المذكورة ما في حديث الزهري عن عليّ بن الحسين عليهما السلام، وكتاب الفقه الرضوي عليه السلام حيث قال: «وأما صوم التأديب، فإنه يؤمر الصبيّ إذا بلغ سبع سنين بالصوم تأديباً وليس بفرض، وكذا من أفطر لعلّة أوّل النهار ثمّ قوي بقيّة يومه تأديباً وليس بفرض، وكذلك المسافر إذا أكل من أوّل النهار، ثمّ قدم أهل بيته يؤمر بالإمساك تأديباً وليس بفرض، وكذلك الحائض إذا طهرت أمسكت بقيّة يومها»^(١).

وموثقة سماعه: «عن مسافر دخل أهله قبل زوال الشمس وقد أكل؟ قال: لا ينبغي له أن يأكل يومه ذلك شيئاً»^(٢).

ورواية أبي بصير قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة رأت الطهر أوّل النهار؟ قال: تصليّ وتمّم صومها وتقضي»^(٣)، وحملت على الاستحباب، والطهر أعتم من النفاس والحيض.

(١) فقه الرضا عليه السلام: ٢٠٢، بتفاوت؛ من لا يحضره الفقيه: ٨٠/٢، ح ١٧٨٤، باب وجوه

الصوم؛ وسائل الشيعة: ١٩٢/١٠، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب، ٧، ح ٣.

(٢) الكافي: ١٣٢/٤، ح ٨، باب الرجل يريد السفر أو يقدم من سفر في شهر رمضان؛ تهذيب

الأحكام: ٢٥٣/٤، ح ٢، باب حكم المريض يفطر ثمّ يصحّ في بعض النهار والحائض تطهر

والمسافر يقدم؛ الاستبصار: ١١٣/٢، ح ١، باب حكم القادم من سفره؛ وسائل الشيعة:

١٩١/١٠، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب، ٧، ح ١. التعبير عنها بالموثقة لعثمان بن عيسى

الثقة الواقفي. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٨١٧.

(٣) تهذيب الأحكام: ٢٥٣/٤، ح ١، باب حكم المريض يفطر ثمّ يصحّ في بعض النهار

والحائض تطهر والمسافر يقدم؛ وسائل الشيعة: ٢٢٩/١٠، أبواب من يصحّ منه الصوم،

ب، ٢٥، ح ٥. فيه عليّ بن أبي حمزة البطائني. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٦٥٦.

ولم أعرثر على دليل بالنسبة إلى الصبيّ البالغ في أثناء النهار، والمجنون والمغمى عليه والكافر مع زوال الجنون، والإغماء والكفر في أثناء النهار يستفاد منه استحباب الإمساك إلا أنّ الحكم معروف عند الفقهاء-رضوان الله تعالى عليهم-.

ولا يبعد استفادته ممّا في حديث الزهري وكتاب الفقه الرضوي عليه السلام من قوله: «وكذا من أفطر لعلّة أوّل النهار»، لكن يبعده ذكر المسافر والمريض بعده.

وكيف كان، فاستحباب الإمساك في جميع المواطن المذكورة مع قطع النظر عن التسامح في أدلّة السنن مشكل.

(ولا يصحّ صوم الضيف ندباً من غير إذن مضيفه، ولا المرأة من غير إذن الزوج، ولا الولد من غير إذن الوالد، ولا المملوك بدون إذن مولاه، ومن صام ندباً ودعي إلى طعام فالأفضل الإفطار).

واستظهر من أخبار:

منها: قول الصادق عليه السلام -على المحكي- في خبر هشام بن الحكم قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من فقه الضيف أن لا يصوم تطوعاً إلا بإذن صاحبه، ومن طاعة المرأة لزوجها أن لا تصوم تطوعاً إلا بإذنه، ومن صلاح العبد وطاعته [ونصحها لمولاه] أن لا يصوم تطوعاً إلا بإذن مولاه وأمره، ومن برّ الولد أن لا يصوم تطوعاً إلا بإذن أبيه وأمرهما وإلا كان الضيف جاهلاً، وكانت المرأة عاصية، وكان العبد فاسقاً، وكان الولد عاقاً»^(١).

(١) الكافي: ١٥١/٤، ح٢، باب من لا يجوز له صيام التطوع إلا بإذن غيره؛ من لا يحضره ←

وزاد في المروي عن العليل في الأخير: «ولا يحجّ تطوّعاً ولا يصلّي تطوّعاً»^(١).

والأظهر الكراهة، لما في خبر الفضيل من التعبير بلا ينبغي، والتعليل عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا دخل رجل بلدة فهو ضيف على من بها من أهل دينه حتى يرحل عنهم، ولا ينبغي للضيف أن يصوم إلا بإذنهم لئلا يعملوا له الشيء فيفسد عليهم، ولا ينبغي لهم أن يصوموا إلا بإذن الضيف لئلا يحتشمهم فيشتهي الطعام فيتركه لهم»^(٢).

وقد يفصل بين عدم الإذن والنهي، لما في خبر هشام من التعبير بالعقوق والعصيان^(٣)، ويمكن أن يقال: لعلّ التعبير بالعقوق والعصيان للمبالغة في الكراهة مع حفظ إطلاق عدم الإذن لصورة عدم النهي.

وأما أفضلية الإفطار مع الدعوة إلى الطعام، فلاخبار:

منها: ما في خبر داود من قول الصادق عليه السلام: «لإفطارك في منزل أخيك أفضل من الصيام سبعين ضعفاً، أو تسعين ضعفاً»^(٤)، والترديد من الراوي.

أفضلية الإفطار مع
الدعوة إلى الطعام

→ الفقيه: ١٥٥/٢، ح ٢٠١٤، باب صوم الإذن؛ وسائل الشيعة: ١٠/٥٣٠، أبواب الصوم المحرم والمكروه، ب ١٠٠، ح ٢. وفيه أحمد بن هلال، وهو صحيح الحديث فاسد المذهب. راجع معجم رجال الحديث: ٣٥٥/٢.

(١) علل الشرائع: ٣٨٥/٢.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١٥٤/٢، ح ٢٠١٣، باب صوم الإذن؛ وسائل الشيعة: ١٠/٥٢٨، أبواب الصوم المحرم والمكروه، ب ٩٩، ح ١. والرواية صحيحة.

(٣) قال صاحب الجواهر رحمته الله: وأما التفصيل بين عدم الإذن والنهي فيكره في الأول ومحرم في الثاني فلم أجد به قائلًا هنا سوى ما يظهر من الشهيد في اللمعة. جواهر الكلام: ١٧/١٣١. وراجع اللمعة الدمشقية: ٦٠.

(٤) الكافي: ١٥١/٤، ح ٦، باب فضل إفطار الرجل عند أخيه إذا سأله؛ من لا يحضره الفقيه: ←

وفي صحيح جميل عن أبي جعفر عليه السلام: «من دخل على أخيه وهو صائم فأفطر عنده ولم يعلمه بصومه فيمنّ عليه، كتب الله له صوم سنة»^(١).

(والمحظور: صوم العيدين، وأيام التشريق لمن كان بمنى، وقيل: القائل الصوم المحظور في أشهر الحرم يصوم شهرين منها وإن دخل فيهما العيد، وأيام التشريق، لرواية زرارة، والمشهور عموم المنع).

أما حرمة الأيام المذكورة في الجملة، فالظاهر أنها مجمع عليها^(٢)، وتدّل عليها الأخبار:

منها: ما رواه الشيخ في التهذيب عن قتيبة الأعشى، قال: «قال الصادق عليه السلام: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن صوم ستّة أيام: العيدين، وأيام التشريق، واليوم الذي يشكّ فيه من رمضان»^(٣).

→ ٨٤/٢، ح ١٧٩٧، باب صوم السنة؛ وسائل الشيعة: ١٥٣/١٠، أبواب آداب الصائم، ح ٨، ح ٦. والرواية ضعيفة.

(١) الكافي: ١٥٠/٤، ح ٣، باب فضل إفطار الرجل عند أخيه إذا سأله؛ من لا يحضره الفقيه: ٨٤-٨٥، ح ١٧٩٨، باب صوم السنة؛ وسائل الشيعة: ١٥٢/١٠، أبواب آداب الصائم، ح ٨، ح ٤.

(٢) المقنع: ١٨٧؛ جمل العلم والعمل: ٩٦؛ الكافي في الفقه: ١٨١؛ المراسم: ٩٦؛ النهاية: ١٦٦؛ الوسيلة: ١٤٨؛ غنية النزوع: ١٤٩، وفيه دعوى الإجماع؛ السرائر: ١/٤١١؛ إصباح الشيعة: ١٣٢.

(٣) تهذيب الأحكام: ١٨٣/٤، ح ١٠، باب فضل صيام يوم الشك والاحتياط لصيام شهر رمضان؛ الاستبصار: ٧٩/٢، ح ٨، باب صيام يوم الشك؛ وسائل الشيعة: ٢٥/١٠، أبواب وجوب الصوم، ح ٦، ح ٢. فيه جعفر الأزدي، وهو لم يوثق صريحاً، إلا أنّ ابن أبي عمير يروي عنه. راجع معجم رجال الحديث: ٤٥/٤.

وما رواه في المقنع عن عبد الكريم بن عمرو قال: «قلت للصادق عليه السلام: إنِّي جعلت على نفسي أن أصوم حتَّى يقوم القائم -عجل الله تعالى فرجه-؟ فقال: لا تصم في السفر، ولا في العيدين، ولا أيام التشريق، ولا اليوم الذي يشك فيه»^(١).

وخصَّص أيام التشريق بمن كان بمنى لما رواه في النهاية^(٢) في الصحيح عن معاوية بن عمَّار قال: «سألت الصادق عليه السلام عن صيام أيام التشريق؟ قال: إنَّما نهى رسول الله ﷺ عن صيامها بمنى، وأمَّا غيرها فلا بأس»^(٣).

وذهب الشيخ رحمه الله باستثناء القاتل في أشهر الحرم^(٤)، لما روى عن زرارة، عن الباقر عليه السلام قال: «سألته عن رجل قتل رجلاً خطأً في أشهر الحرم؟ قال: تُغَلَّظ عليه الدية، وعليه عتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين من أشهر الحرم.

(١) الكافي: ٤/١٤١، ح ١، باب من جعل على نفسه صوماً معلوماً ومن نذر أن يصوم في شكر؛ المقنع: ١٨٧؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/١٢٧، ح ١٩٢٥، باب صوم يوم الشك؛ تهذيب الأحكام: ٤/١٨٣، ح ١١، باب فضل صيام يوم الشك والاحتياط لصيام شهر رمضان؛ الاستبصار: ٢/١٠٠، ح ١، باب صوم النذر في السفر؛ وسائل الشيعة: ١٠/٢٦، أبواب وجوب الصوم ونيته، ح ٦، ٣. والرواية موثقة بعبد الكريم الثقة الواقفي. راجع معجم رجال الحديث: ١٠/٦٥.

(٢) لم نعره عليه في النهاية، ولعلَّ الصحيح الفقيه.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ٢/١٧١، ح ٢٠٤٥، باب النوادر؛ وسائل الشيعة: ١٠/٥١٧، أبواب الصوم المحرم والمكروه، ح ٢، ٢.

(٤) المبسوط: ١/٢٨١.

قلت: فإنه يدخل في هذا شيء؟ فقال: وما هو؟ قلت: يوم العيد وأيام التشريق، قال: يصوم، فإنه حقّ لزمه^(١).

واستشكل في العمل به من جهة أنّ في الطريق سهل بن زياد^(٢).

وأجيب^(٣) بأنّه روى في الحسن بإبراهيم بن هاشم الذي هو كالصحيح أو الصحيح بنظر بعض، عن زرارة قال: «قلت للباقر عليه السلام رجل قتل رجلاً في الحرم؟ قال: عليه دية وثلث، ويصوم شهرين متتابعين من أشهر الحرم، ويعتق رقبة، ويطعم ستين مسكيناً.

قال: قلت: فيدخل في هذا شيء؟ قال: وما يدخل؟ قلت: العيدان وأيام التشريق، قال: يصوم، فإنه حقّ لزمه^(٤).

ويبعد أن يكون المراد أن يصوم غير الأيام المذكورة، كمن وجب عليه صيام شهرين متتابعين كفارة عن الإفطار العمدي، وطرأ له العذر الشرعي، لكنّ المشهور لم يعمل بمضمونها، بل في كلام العلامة عليه السلام في التذكرة أنّه خلاف الإجماع^(٥).

(١) الكافي: ٤/١٣٩، ح ٨، باب من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فعرض له أمر يمنعه عن إتمامه؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٩٧، ح ٢، باب وجوه الصيام وشرح جميعها على البيان؛ الاستبصار: ٢/١٣١، ح ٢، باب تحريم صوم يوم العيدين؛ وسائل الشيعة: ١٠/٣٨٠، أبواب بقية الصوم الواجب، ب ٨، ح ١. فيه سهل بن زياد. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٤٩٠.

(٢) تذكرة الفقهاء: ٦/٢٠٨.

(٣) مدارك الأحكام: ٦/٢٥٥-٢٥٦.

(٤) الكافي: ٤/١٤٠، ح ٩، باب من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فعرض له أمر يمنعه عن إتمامه؛ وسائل الشيعة: ١٠/٣٨٠، أبواب بقية الصوم الواجب، ب ٨، ح ٢.

(٥) تذكرة الفقهاء: ٦/٢٠٨.

(وصوم آخر شعبان بنية الفرض، ونذر المعصية، والصمت، والوصال فهو^(١) أن يجعل عشاءه سحوره، وصوم الواجب سفرأ عدا ما استثنى).

صوم آخر شعبان بنية الفرض
أما حظر صوم آخر شعبان بنية الفرض، فقد تقدّم الكلام فيه في أوائل الكتاب.

صوم نذر المعصية
وأما صوم يوم بعنوان الوفاء عن نذر المعصية بفعل محرّم أو ترك واجب شكراً أو زجراً عن فعل الواجب أو ترك المحرّم، فالظاهر عدم الخلاف في حرمة^(٢).

وقال عليّ بن الحسين عليهما السلام - على المحكيّ في خبر الزهري -: «وصوم نذر المعصية حرام»^(٣).

وفي حديث وصية النبي صلى الله عليه وآله لعليّ عليه السلام المرويّ في آخر الفقيه مثله^(٤).

حرمة صوم الصمت
وأما حرمة صوم الصمت، فلقول عليّ بن الحسين عليهما السلام - على المحكيّ في خبر الزهري -: «وصوم الصمت حرام»^(٥)، كقول رسول الله صلى الله عليه وآله - على

(١) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «وهو» بدل «فهو».

(٢) الهداية: ١/٢٠١؛ المتعة: ٣٦٦؛ الكافي في الفقه: ١٨١؛ المراسم: ٩٦؛ المبسوط: ١/٢٨٣؛ إشارة السبق: ١٢١؛ الوسيلة: ١٤٨؛ غنية النزوع: ١٤٩، وفيه دعوى الإجماع؛ السرائر: ٤٢١/١؛ إصباح الشيعة: ١٣٣.

(٣) الكافي: ٤/٨٥، ح ١، باب وجوه الصوم؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/٧٩، ح ١٧٨٤، باب وجوه الصوم؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٩٦، ح ١، باب وجوه الصيام وشرح جميعها على البيان؛ وسائل الشيعة: ١٠/٥٢٤، أبواب الصوم المحرم والمكروه، ب ٦، ح ١.

(٤) من لا يحضره الفقيه: ٤/٣٦٧، ح ٥٧٦٢، باب النوادر؛ وسائل الشيعة: ١٠/٥٢٥، أبواب الصوم المحرم والمكروه، ب ٦، ح ٢.

(٥) الكافي: ٤/٨٥، ح ١، باب وجوه الصوم؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/٧٩، ح ١٧٨٤، باب وجوه الصوم؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٩٦، ح ١، باب وجوه الصيام وشرح جميعها على ←

المحكّي في ما رواه أبو جعفر عليه السلام في صحيح منصور بن حازم -: «لا صمت يوماً إلى الليل»^(١).

كقوله أيضاً- على المحكّي لعليّ بالإسناد السابق -: «ولا صمت يوماً إلى الليل- إلى أن قال -: وصوم الصمت حرام»، وقد فسّر صوم الصمت بأن يقصد الصوم المعهود مع جعل السكوت وصفاً له^(٢).

وأما صوم الصمت بمعنى نيّة الصوم عن الكلام خاصّة، فهو غير مراد، لأنّ المراد بيان أقسام الصوم بالمعنى المعروف.

ويمكن أن يقال: لا مانع من إرادة هذا المعنى من الأخبار، مع كونه مشروعاً في الشريعة السابقة، كما يظهر من الآية الشريفة، بل يظهر من كلمات بعض اللغويين أنّ الصوم هو الإمساك^(٣).

وفي الكافي عن الصادق عليه السلام: «إنّ الصيام ليس من الطعام والشراب وحده، ثمّ قال: قالت مريم: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾ أي صمتاً، فإذا صمتم فاحفظوا ألسنتكم وعضوا أبطاركم»^(٤).

ومع هذا الاحتمال يشكّل الجزم بحرّمته بالمعنى الأوّل إلّا من

→ البيان؛ وسائل الشيعة: ٥٢٤/١٠، أبواب الصوم المحرم والمكروه، ب٦، ح١.

(١) من لا يحضره الفقيه: ٣/٣٥٩-٣٦٠، ح٤٢٧٣، باب الأيمان والنذور والكفارات؛ وسائل

الشيعة: ٥٢٠/١٠، أبواب الصوم المحرم والمكروه، ب٤، ح٢.

(٢) مسالك الأفهام: ٨١/٢؛ الحدائق الناضرة: ٣٩٠/١٣.

(٣) المفردات في غريب القرآن: ٥٠٠؛ لسان العرب: ٣٥١/١٢.

(٤) الكافي: ٨٧/٤، ح٣، باب أدب الصائم؛ وسائل الشيعة: ١٠/١٦٢، أبواب آداب الصائم،

ب١١، ح٣. وفي جراح المدائني كلام.

جهة التشريع، وسراية الحرمة التشريعية من جهة الوصف إلى حقيقة الصوم المشروع في حد ذاته، مع كونه بنحو تعدد المطلوب، والمسألة محل إشكال.

حرمة صوم الوصال
وأما حرمة صوم الوصال، فلقول علي بن الحسين عليه السلام - على المحكي في خبر الزهري -: «وصوم الوصال حرام»^(١).

وقول الصادق عليه السلام - على المحكي في صحيح زرارة -: «لا وصال في صيام»^(٢).

وفسر^(٣) بأن ينوي صوم يومه وليله إلى السحر، لقول الصادق عليه السلام في صحيح الحلبي: «الواصل في الصيام أن يجعل عشاءه سحوره»^(٤).

وقوله في الصحيح أيضاً عن حفص بن البختري: «المواصل في الصيام يصوم يوماً و ليلة ويفطر في السحر»^(٥).

(١) الكافي: ٨٥ / ٤، ح ١، باب وجوه الصوم؛ من لا يحضره الفقيه: ٧٩ / ٢، ح ١٧٨٤، باب وجوه الصوم؛ تهذيب الأحكام: ٢٩٦ / ٤، ح ١، باب وجوه الصيام وشرح جميعها على

البيان؛ وسائل الشيعة: ١٠ / ٥٢٤، أبواب الصوم المحرم والمكروه، ب ٦، ح ١.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١٧٢ / ٢، ح ٢٠٤٩، باب النوادر؛ وسائل الشيعة: ١٠ / ٥٢٠، أبواب الصوم المحرم والمكروه، ب ٤، ح ١.

(٣) شرائع الإسلام: ١٩٠ / ١.

(٤) الكافي: ٩٦ / ٤، ح ٢، باب صوم الوصال وصوم الدهر؛ تهذيب الأحكام: ٢٩٨ / ٤، ح ٤، باب وجوه الصيام وشرح جميعها على البيان؛ وسائل الشيعة: ١٠ / ٥٢١، أبواب الصوم المحرم، ب ٤، ح ٧. ثم أعلم أن في إسناد التهذيب إرسالاً.

(٥) الكافي: ٩٦ / ٤، ح ٣، باب صوم الوصال وصوم الدهر؛ وسائل الشيعة: ١٠ / ٥٢١-٥٢٢، أبواب الصوم المحرم والمكروه، ب ٤، ح ٩.

وقيل^(١): معناه أن يصوم يومين مع ليلة بينهما، لخبر محمد بن سليمان عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن صوم شعبان ورمضان لا يفصل بينهما؟ قال: إذا أفطر من الليل فهو فصل، قال: وإنما قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا وصال في صيام، يعني لا يصوم الرجل يومين متواليين من غير إفطار، وقد يستحبّ للعبد أن لا يدع السحور^(٢)، بل لعلّه المفهوم من الوصال، فقد يقال^(٣) بحرمة بكلا المعنيين جمعاً بين الأخبار.

ويمكن أن يقال: بعد ظهور هذا الخبر في مدخلة عدم الإفطار في الليلة بين اليومين في الوصال كيف يجمع؟! نعم، لا إشكال في الحرمة التشريعية، ومع عدم إمكان الجمع لا بدّ من الترجيح أو التخيير.

وأما حرمة صوم الواجب سفراً عدا ما استثني، فقد مرّ الكلام فيه.

[الأمر] (الخامس: في اللواحق).

(وهي مسائل:)

(الأولى: المريض يلزمه الإفطار مع ظنّ به الضرر، ولو تكلفه لم يجزه.

الثانية: المسافر يلزمه الإفطار، ولو صام عالماً بوجوبه قضاءه، ولو كان جاهلاً لم يقضه).

(١) السرائر: ١/ ٤٢٠.

(٢) الكافي: ٤/ ٩٢، ح ٥، باب فضل صوم شعبان وصلته برمضان وصيام ثلاثة أيام في كل شهر؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٣٠٧، ح ٣، باب صيام شعبان؛ الاستبصار: ٢/ ١٣٨-١٣٩، ح ٤، باب صوم شعبان؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ٤٩٦، أبواب الصوم المندوب، ب ٢٩، ح ٣. والرواية مرسلة.

(٣) الاقتصاد: ٢٩٣.

(الثالثة: الشروط المعتبرة في قصر الصلاة معتبرة في قصر الصوم).

لزوم الإفطار على
المرضى

أما لزوم الإفطار على المريض مع ظن الضرر، فيدل عليه ما رواه ابن بابويه في الصحيح عن حريز، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الصائم إذا خاف على عينه من الرمذ أفطر، وقال: كل ما أضر به الصوم فالإفطار له واجب»^(١).

وما في الموثق عن ساعة قال: «سألته: ما حدّ المرض الذي يجب على صاحبه فيه الإفطار كما يجب عليه في السفر ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾؟ قال: هو مؤتمن عليه، مفوض إليه، فإن وجد ضعفاً ليفطر، فإن وجد قوةً فليصم كان المرض ما كان»^(٢).

ولا يخفى أنه يصدق الخوف مع الاحتمال الذي يتوجّه إليه العقلاء وإن لم يحصل الظن، وظاهر الآية والأخبار تعيين الإفطار وعدم مشروعية الصوم، فلا يجزئ مع التكلف، وكذلك المسافر حسب الكتاب والسنة.

وأما عدم وجوب القضاء مع الجهل، فالظاهر أنه يجمع عليه، ويشهد له جملة من الصحاح:

كصحيح ليث عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا سافر الرجل في شهر رمضان

(١) من لا يحضره الفقيه: ٢/١٣٢-١٣٣، ح ١٩٤٥-١٩٤٦، باب حدّ المرض الذي يفطر صاحبه؛ وسائل الشيعة: ١٠/٢١٨، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب ١٩، ح ١؛ وسائل الشيعة: ١٠/٢١٩، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب ٢٠، ح ٢.

(٢) الكافي: ٤/١١٨، ح ٣، باب حدّ المرض الذي يجوز للرجل أن يفطر فيه؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٥٦، ح ٢، باب حدّ المرض الذي يجب فيه الإفطار؛ الاستبصار: ٢/١١٤، ح ٢، باب حدّ المرض الذي يبيح لصاحبه الإفطار؛ وسائل الشيعة: ١٠/٢٢٠، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب ٢٠، ح ٤. والتعبير عنها بالموثقة لساعة المرمي بالوقف. راجع معجم رجال الحديث: ٨/٢٩٧.

أفطر، وإن صامه بجهالة لم يقضه»^(١).

وأما اعتبار الشروط المعتبرة في قصر الصلاة في قصر الصوم، فللتلازم بين قصر الصلاة والإفطار، كما في صحيح معاوية بن وهب عن الصادق عليه السلام: «هما - يعني التقصير والإفطار - واحد إذا قصرت أفطرت، وإذا أفطرت قصرت»^(٢).

(ويشترط في قصر الصوم تبييت النية، وقيل: الشرط خروجه قبل الزوال، وقيل: يقصر ولو خرج قبل الغروب، وعلى التقديرات لا يفطر إلا حيث يتوارى جدران البلد الذي يخرج منه أو يخفى أذانه).

أما اشتراط تبييت النية، فاستدل^(٣) له بأخبار:

منها: رواية علي بن يقطين عن أبي الحسن موسى عليه السلام: «في الرجل يسافر في شهر رمضان أفطر في منزله؟ قال: إذا حدث نفسه في الليل بالسفر أفطر إذا خرج من منزله، وإن لم يحدث نفسه من الليل ثم بداله في السفر من يومه أتم صومه»^(٤).

(١) الكافي: ٤/ ١٢٨، ح ٣، باب من صام في السفر بجهالة؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ١٨٠، أبواب من يصح منه الصوم، ج ٢، ح ٦.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٤٣٧، ح ١٢٦٩، باب الصلاة في السفر؛ تهذيب الأحكام: ٣/ ٢٢٠ - ٢٢١، ح ٦٠، باب الصلاة في السفر؛ وسائل الشيعة: ٨/ ٥٠٣، أبواب صلاة المسافر، ج ١٥، ح ١٧.

(٣) كشف الرموز: ١/ ٣٠٩؛ مختلف الشيعة: ٣/ ٤٧٢.

(٤) تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٢٨، ح ٤٤، باب حكم المسافر والمريض في الصيام؛ الاستبصار: ٢/ ٩٨، ح ٣، باب حكم من خرج إلى السفر بعد طلوع الفجر ولم يكن بيتت بنية السفر؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ١٨٧، أبواب من يصح منه الصوم، ج ٥، ح ١٠. والرواية موثقة بابن ←

ورواية أبي بصير قال: «إذا خرجت بعد طلوع الفجر ولم تنو السفر من الليل، فاعتدّ به من شهر رمضان»^(١).

وصحيحة صفوان عن الرضا عليه السلام في حديث قال: «ولو آتاه خرج من منزله يريد النهار وان ذاهباً وجائياً لكان عليه أن ينوي من الليل سفراً والإفطار، فإن أصبح ولم ينو السفر [فبداله من بعد أن أصبح في السفر]^(٢) قصر، ولم يفطر يومه ذلك»^(٣).

واستدل^(٤) لاشتراط الخروج قبل الزوال من دون اعتبار التبييت بأخبار: منها: صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «أنه سئل عن الرجل يخرج من بيته يريد السفر وهو صائم؟ فقال: إن خرج قبل أن ينتصف النهار، فليفطر، وليقض ذلك اليوم، وإن خرج بعد الزوال فليتمّ يومه»^(٥).

اشتراط الخروج قبل
الزوال من دون
اعتبار التبييت

→ فضال. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢.

(١) تهذيب الأحكام: ٤/٢٢٨، ح ٤٥، باب حكم المسافر والمريض في الصيام؛ الاستبصار: ٩٨/٢-٩٩، ح ٤، باب حكم من خرج إلى السفر بعد طلوع الفجر ولم يكن بييت بنية السفر؛ وسائل الشيعة: ١٠/١٨٨، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب ٥، ح ١٢. والرواية مرسلة.

(٢) ما بين المعرفين أثبتناه من المصدر.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤/٢٢٥، ح ٣٧، باب حكم المسافر والمريض في الصيام؛ الاستبصار: ١/٢٢٧، ح ٢١، باب مقدار المسافة التي يجب فيها التقصير؛ وسائل الشيعة: ٨/٤٦٨، أبواب صلاة المسافر، ب ٤، ح ١. والرواية مرسلة.

(٤) مدارك الأحكام: ٦/٢٨٧.

(٥) الكافي: ٤/١٣١، ح ١، باب الرجل يريد السفر أو يقدم من سفر في شهر رمضان؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/١٤٢، ح ١٩٨٢، باب وجوب التقصير في الصوم في السفر؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٢٨، ح ٤٦٦، باب حكم المسافر والمريض في الصيام؛ الاستبصار: ٢/٩٩، ح ٥، باب حكم من خرج إلى السفر بعد طلوع الفجر ولم يكن بييت بنية السفر؛ وسائل الشيعة: ١٠/١٨٥، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب ٥، ح ٢.

وصحيح محمد بن مسلم عنه أيضاً: «إذا سافر الرجل في شهر رمضان فخرج بعد نصف النهار فعليه صيام ذلك اليوم، ويعتد به من شهر رمضان»^(١).

وحسن عبيد بن زرارة أو صحيحه^(٢) عنه أيضاً: «في الرجل يسافر في شهر رمضان يصومه أو يفطر؟ قال: إن خرج قبل الزوال فليفطر وإن خرج بعد الزوال فليصم»^(٣).

فالقائل باشتراط التبييت لا بدّ له من الالتزام بتقييد هذه الأخبار بتلك الأخبار ليس ببعيد إلا أن يدعى قوّة هذه المطلقات في إطلاقها، ومع إمكان الجمع بالتقييد لا مجال لحمل تلك الأخبار على التقيّة، لعدم المعارضة، والحمل على التقيّة فرع المعارضة، وعدم إمكان الجمع العرفي.

وأما القول بكفاية الخروج ولو بعد الزوال، فيشهد له رواية عبد الأعلى: «في الرجل يريد السفر في شهر رمضان؟ قال بالتفصيل: يفطر وإن خرج قبل أن تغيب الشمس بقليل»^(٤).

(١) الكافي: ٤ / ١٣١، ح ٤٤، باب الرجل يريد السفر أو يقدم من سفر في شهر رمضان؛ من لا يحضره الفقيه: ٢ / ١٤٢، ح ١٩٨٣، باب وجوب التقصير في الصوم في السفر؛ تهذيب الأحكام: ٤ / ٢٢٩، ح ٤٧، باب حكم المسافر والمريض في الصيام؛ الاستبصار: ٢ / ٩٩، ح ٦، باب حكم من خرج إلى السفر بعد طلوع الفجر ولم يكن يبيت بنية السفر؛ وسائل الشريعة: ١٠ / ١٨٥، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب ٥، ح ١.

(٢) الترديد من ناحية إبراهيم بن هاشم. راجع معجم رجال الحديث: ١ / ٣١٦.

(٣) الكافي: ٤ / ١٣١، ح ٣٤، باب الرجل يريد السفر أو يقدم من سفر في شهر رمضان؛ وسائل الشريعة: ١٠ / ١٨٦، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب ٥، ح ٣.

(٤) تهذيب الأحكام: ٤ / ٢٢٩، ح ٤٩، باب حكم المسافر والمريض في الصيام؛ الاستبصار: ←

مضافاً إلى إطلاق الآية الشريفة، وإطلاق ما دلّ على التلازم بين التقصير والإفطار، فنقول: أمّا الإطلاق، فهو مقيد بما ذكر، وأمّا الرواية، فلا يؤخذ بها بملاحظة الأخبار المذكورة.

فقد يستشكل^(١) في تقييد الأخبار المطلقة الدالة على أنّ المدارك في الإفطار على الخروج قبل الزوال بأنّ هذه الأخبار تعرّضت لشرطيتين: إحداهما: إذا خرج قبل الزوال أفطر، وثانيتها: إذا خرج بعد الزوال صام.

كما أنّ تلك الأخبار تعرّضت لشرطيتين: إحداهما إذا حدّث نفسه بالليل أو نوى أفطر، وإن لم يحدث صام، ولا يمكن تقييد تلك الشرطيتين للزوم التناقض فيتعين، أمّا البناء على تقييد الشرطية الأولى أو الشرطية الثانية، فلا بدّ من الرجوع إلى قواعد التعارض المقتضية لتقديم هذه الأخبار، لصحة سندها، ومخالفتها للمحكّي عن مالك^(٢) وأبي حنيفة^(٣) والشافعي^(٤).

ويمكن أن يقال: مقتضى القاعدة تقييد الشرطية الأولى جمعاً بين المطلق والمقيد وشرطية الثانية من فروع شرطية الأولى، فمع تقييد شرطية الأولى لا مجال لتقييد الشرطية الثانية حتّى يقال: تقييدها يناقض مع

→ ٩٩-١٠٠، ح ٨، باب حكم من خرج إلى السفر بعد طلوع الفجر ولم يكن بييت بنية السفر؛ وسائل الشيعة: ١٠/١٨٨، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب ٥، ح ١٤. والرواية موثقة باب فضل وابن بكير. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢ و ٥٨١.

(١) مستمسك العروة الوثقى: ٤١٦/٨.

(٢) الموطأ: ١/٢٩٦؛ المدونة الكبرى: ١/٢٠١؛ بداية المجتهد: ١/٢٩٨.

(٣) المبسوط للرخسي: ٣/٦٨؛ بدائع الصنائع: ٢/٩٤-٩٥.

(٤) المجموع: ٦/٢٦١؛ مغني المحتاج: ١/٤٣٧.

التقييد في الشرطية الاولى، ولو سلّم المعارضة يحصل الإجمال، وهذا غير التعارض بين الطائفتين.

وأما اعتبار التواري وخفاء الأذان، فيدلّ عليه الملازمة بين التقصير والإفطار.

(الرابعة: الشيخ والشيخة إذا عجزا) جاز لهما الإفطار (وتصدقا عن كل يوم بمدّ، وقيل: لا يجب عليهما مع العجز، ويتصدقان مع المشقة، وذو العطاش يفطر ويتصدّق عن كل يوم بمدّ، ثم إن برئ قضى، والحامل المقرب والمرضع القليلة اللبن لهما الإفطار ويتصدقان عن كل يوم بمدّ ويقضيان).

جواز إفطار الشيخ والشيخة
أما جواز إفطار الشيخ والشيخة، فلا خلاف فيه مع العجز أو المشقة التي لا تتحمّل^(١)، ويدلّ عليه صحيح ابن مسلم: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: الشيخ الكبير والذي به العطاش لا حرج عليها أن يفطرا في شهر رمضان، ويتصدّق كلّ منهما في كلّ يوم بمدّ من طعام، ولا قضاء عليها، فإن لم يقدر فلا شيء عليها»^(٢).

(١) المقتعة: ٣٥١؛ حمل العلم والعمل: ٩٢؛ المراسم: ٩٧؛ النهاية: ١٥٩؛ المهذب: ١/١٩٦؛

إشارة السبق: ١١٧؛ الوسيلة: ١٥٠؛ السرائر: ١/٤٠٠؛ الجامع للشرائع: ١٦٤.

(٢) الكافي: ٤/١١٦، ح ٤، باب الشيخ والعجوز يضعفان عن الصوم؛ من لا يحضره الفقيه:

٢/١٣٣، ح ١٩٤٧، باب ما جاء فيمن يضعف عن الصيام من شيخ أو شاب أو حامل أو

مرضع؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٣٨، ح ٤، باب العاجز عن الصيام؛ الاستبصار: ٢/١٠٤،

ح ٣، باب ما يجب على الشيخ الكبير والذي به العطاش إذا أفطرا من الكفارة؛ وسائل

الشيعة: ١٠/٢٠٩، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب ١٥، ح ٢.

ونحوه صحيحه الآخر عنه أيضاً إلا أنه قال: «ويتصدق كل واحد منهما في كل يوم بمدين من طعام»^(١).

وخبر عبد الملك بن عتبة الهاشمي: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الشيخ الكبير والعجوز الكبيرة التي تضعف عن الصوم في شهر رمضان؟ فقال: تصدق في كل يوم بمد من حنطة»^(٢).

وخبر الكرخي قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «شيخ لا يستطيع القيام إلى الخلاء لضعفه ولا يمكنه الركوع والسجود؟ فقال: ليؤم برأسه - إلى أن قال: - قلت: فالصيام؟ قال: إذا كان في ذلك الحد فقد وضع الله عنه، فإن كانت له مقدرة فصدقة مد من طعام بدل كل يوم أحب إليّ، وإن لم يكن له يسار فلا شيء عليه»^(٣).

وجوب الصدقة وأما وجوب الصدقة، فمع المشقة التي لا تتحمل لإشكال فيه، ودلت

(١) تهذيب الأحكام: ٤/٢٣٨، ح ٥، باب العاجز عن الصيام؛ الاستبصار: ٢/١٠٤، ح ٤، باب ما يجب على الشيخ الكبير والذي به العطاش إذا أفطرا من الكفارة؛ وسائل الشيعة: ١٠/٢١٠، أبواب من يصح منه الصوم، ب ١٥، ح ٢.

(٢) الكافي: ٤/١١٦، ح ٢، باب الشيخ والعجوز يضعفان عن الصوم؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/١٣٤، ح ١٩٥١، باب ما جاء فيمن يضعف عن الصيام من شيخ أو شاب أو حامل أو مريض؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٣٨، ح ٣، باب العاجز عن الصيام؛ الاستبصار: ٢/١٠٣ - ١٠٤، ح ٢، باب ما يجب على الشيخ الكبير والذي به العطاش إذا أفطرا من الكفارة؛ وسائل الشيعة: ١٠/٢١١، أبواب من يصح منه الصوم، ب ١٥، ح ٤. والرواية صحيحة.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ١/٣٦٦، ح ١٠٥٢، باب صلاة المريض والمغنى عليه والضعيف والمبطون والشيخ الكبير وغير ذلك؛ تهذيب الأحكام: ٣/٣٠٧، ح ٢٩، باب صلاة المضطر؛ وسائل الشيعة: ٥/٤٨٤، أبواب القيام، ب ١، ح ١١. وفي إبراهيم بن أبي زياد الكرخي كلام. راجع معجم رجال الحديث: ١/١٩٥.

عليه الأخبار، وأما مع العجز وعدم القدرة، فلا يبعد لإطلاق الأخبار، لكنّ الاستفادة من الخبر المذكور أخيراً^(١) عدم الوجوب، وادّعي^(٢) انجبار السند من جهة الشهرة، وكذا ظاهر الآية الشريفة ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾^(٣) من جهة اعتبار الطاقة في وجوب الفدية، لكنّه مع ذلك يشكل رفع اليد عن الإطلاق من جهة عدم إحراز استناد المشهور إلى الخبر المذكور والإشكال في تفسير الآية.

كما ربّما يدعى عدم الاعتبار من ظهور مرسل ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام: «في قول الله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾؟ قال: الذين [كانوا] يطيقون الصوم فأصابتهم كبر أو عطاش أو شبه ذلك، فعليهم لكل يوم مدّ»^(٤) من جهة ظهورها في حصول الكبر بعد الإطاقة بمعنى حصول العجز عن الصوم، لكنّه معارض بظهور قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(٥)، لبعده كونه كلاماً مستأنفاً، ومعه لا يخفى عدم الأخذ بظهور مثل هذا المرسل في عدم اعتبار الطاقة.

(١) أي خبر الكرخي.

(٢) رياض المسائل: ٥/٤٩٧.

(٣) البقرة: ١٨٤.

(٤) الكافي: ١١٦/٤، ح ٥، باب الشيخ والعجوز يضعفان عن الصوم؛ من لا يحضره الفقيه: ١٣٣/٢-١٣٤، ح ١٩٤٩، باب ما جاء فيمن يضعف عن الصيام من شيخ أو شاب أو حامل أو مريض؛ وسائل الشيعة: ٢١١/١٠، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب ١٥، ح ٦. والرواية وان كانت في الكافي مرسلة إلّا أنّها في الفقيه موثقة بابن بكير. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٥٨١.

(٥) البقرة: ١٨٤.

كما أنه لا مجال للاستدلال بخبر أبي بصير المروي عن تفسير العياشي: «سأله عن قول الله عز وجل ﴿وَعَلَى الَّذِينَ﴾، الآية؟ قال: هو الشيخ الكبير الذي لا يستطيع والمرضى»^(١)، لصدق عدم الاستطاعة مع المشقة الشديدة، والمسألة محل إشكال.

جواز الإفطار لذي العطاش
وأما جواز الإفطار لذي العطاش، فلصحيح ابن مسلم المذكور الدال على جواز الإفطار ووجوب التصدق.

وأما وجوب القضاء مع البرء، فاستدل عليه بعموم «من فاتته»؛ ولأن العطاش من المرض الذي يجب القضاء بالقوت به في الآية والرواية^(٢)، لكن ظاهر الصحيح المذكور عدم وجوب القضاء عليه، ولا مجال للحمل على صورة عدم البرء وبقاء المرض بحاله، لأنه لا مجال لاحتمال عدم وجوب صوم رمضان عليه مع الابتلاء بهذا المرض، ووجوب القضاء مع الابتلاء، والصحيح المذكور أخص مما استدل به.

جواز الإفطار
للحامل المقرب والمرضعة
وأما جواز الإفطار للحامل المقرب والمرضعة القليلة اللبن، فلصحيح ابن مسلم: «سمعت الباقر عليه السلام يقول: الحامل المقرب والمرضعة القليلة اللبن لا حرج عليهما أن يفطرا في شهر رمضان، لأنهما لا يطيقان الصوم، وعليهما أن يتصدق كل واحد منهما في كل يوم يفطران بمد من طعام، وعليهما قضاء كل يوم أفطرتا فيه تقضيانه بعد»^(٣).

(١) تفسير العياشي: ٧٨/١؛ وسائل الشيعة: ٢١٢/١٠، أبواب من يصح منه الصوم، ج ١٥، ص ٧.

(٢) جواهر الكلام: ١٤٩/١٧.

(٣) الكافي: ١١٧/٤، ح ١، باب الحامل والمرض يضعفان عن الصوم، من لا يحضره الفقيه: ←

وإطلاق هذا الصحيح يقتضي عدم الفرق بين صورة التمكّن من اتّخاذ من ترضع الولد وصورة عدم التمكّن.

وفي قبالة مكاتبة ابن مهزيار المروية عن المستطرفات قال: «كتبت إليه أسأله - يعني عليّ بن محمّد عليه السلام - أنّ امرأة ترضع ولدها وغير ولدها في شهر رمضان فيشتدّ عليها الصيام وهي ترضع حتّى غشي عليها ولا تقدر على الصيام، ترضع وتفطر وتقضي صيامها إذا أمكن أو تدع الرضاع وتصوم، فإن كانت ممّن لا يمكنها اتّخاذ من يرضع ولدها فكيف تصنع؟

فكتب: إن كان يمكنها اتّخاذ ظئر^(١) استرضعت ولدها وأتمت صيامها وإن كان ذلك لا يمكنها أفطرت وأرضعت ولدها، وقضت صيامها متى ما أمكنها^(٢) المنجبرة بعمل المعظم، ومقتضى القاعدة تقييد الصحيح المذكور بالمكاتبة.

(الخامسة: لا يجب صوم النافلة بالشروع فيه، ويكره إفطاره بعد الزوال).

أما عدم وجوب صوم النافلة بالشروع فيه، فلما رواه الشيخ بإسناده عن سعد بن عبد الله، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن نصر بن

→ ١٣٤/٢، ح ١٩٥٠، باب ما جاء فيمن يضعف عن الصيام من شيخ أو شاب أو حامل أو مرضع؛ تهذيب الأحكام: ٢٣٩/٤، ح ٨، باب العاجز عن الصيام؛ وسائل الشيعة: ٢١٥/١٠، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب ١٧، ح ١.

(١) الظئر: قيل للمرأة الأجنبية تحضن ولد غيرها. المصباح المنير: ٣٨٨.

(٢) السرائر: ٥٨٣/٣؛ وسائل الشيعة: ٢١٦/١٠، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب ١٧، ح ٣. والرواية ضعيفة لجهالة طريق ابن إدريس إلى الكتاب المزبور.

سويد^(١)، عن جميل بن درّاج، عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه قال في الذي يقضي شهر رمضان أنه بالخيار إلى زوال الشمس، فإن كان تطوعاً فإنه إلى الليل بالخيار»^(٢).

وأما كراهة الإفطار بعد الزوال، فلما رواه الشيخ بإسناده عن معمر بن خلّاد، عن أبي الحسن عليه السلام قال: «كنت جالساً عنده آخر يوم من شعبان فلم أره صائماً [فأتوه بهائنة فقال: ادن وكان ذلك بعد العصر]، قلت له: جعلت فداك، صمت اليوم؟ فقال لي: ولم؟ إلى أن قال: فقلت: أفطر الآن؟ فقال: لا، فقلت: وكذلك في النوافل ليس لي أن أفطر بعد الظهر؟ قال: نعم»^(٣)، ويجمع بين الخبرين بحمل الثاني على الكراهة.

كراهة الإفطار بعد
الزوال

(السادسة: كل ما يشترط فيه التتابع إذا أفطر لعذر بني، وإن أفطر لا لعذر استأنف، إلا ثلاثة مواضع: من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فصام شهراً ومن الثاني شيئاً، ومن وجب عليه شهر بنذر فصام خمسة عشر يوماً، وفي الثلاثة أيام عن هدي التمتع إذا صام

كل ما يشترط فيه
التتابع إذا أفطر
استأنف

(١) في الاستبصار: النضر بن شعيب. والظاهر صحته، لرواية ابن أبي الخطاب عن ابن شعيب دون ابن سويد. راجع ترجمة النضر بن شعيب في جامع الرواة بتحقيقنا.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٨٠-٢٨١، ح ٢٢، باب قضاء شهر رمضان وحكم من أفطر فيه على التعمد والنسيان ومن وجب عليه صيام شهرين متتابعين وأفطر فيها أو كان عليه نذر في صيام؛ الاستبصار: ٢/ ١٢٢، ح ٢، باب المتطوع بالصوم إلى متى يكون بالخيار في الإفطار؛ وسائل الشريعة: ١٠/ ١٦، أبواب وجوب الصوم ونيته، ب ٤، ح ٤. والرواية صحيحة.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤/ ١٦٦، ح ٤٥، باب علامة أول شهر رمضان وآخره ودليل دخوله؛ وسائل الشريعة: ١٠/ ٢٤، أبواب وجوب الصوم، ب ٥، ح ١٢. والشيخ عليه السلام لم يذكر طريقه إليه في المشيخة إلا أن طريقه في الفهرست إليه صحيح.

يومين وكان الثالث العيد أفطر وأتمّ الثالث بعد أيام التشريق إن كان
بمنى، ولا يبني لو كان الفاصل غيره).

أما البناء مع العذر، فتدلّ عليه نصوص:

منها: ما رواه رفاعة قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل عليه صيام
شهرين متتابعين فصام شهراً ومرض؟ قال: يبني عليه، الله حيسه.

المسألة

قلت: امرأة كان عليها صيام شهرين متتابعين فصامت وأفطرت أيام
حيضها، قال: تقضيها.

قلت: فإنّها قضتها ثمّ يثت من المحيض، قال: لا تعيدها أجزأها ذلك»^(١).

ونحوه صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام^(٢).

وقال سليمان بن خالد: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كان عليه صيام
شهرين متتابعين فصام خمسة وعشرين يوماً ثمّ مرض فإذا برئ يبني على
صومه أم يعيد صومه كلّ؟ فقال: بل يبني على ما كان صام، ثمّ قال: هذا ممّا
غلب الله عزّ وجلّ عليه، وليس على ما غلب الله عزّ وجلّ عليه شيء»^(٣).

(١) تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٨٤، ح ٣٢، باب قضاء شهر رمضان وحكم من أفطر فيه على
التعمّد والنسيان ومن وجب عليه صيام شهرين متتابعين وأفطر فيها أو كان عليه نذر في
صيام؛ الاستبصار: ٢/ ١٢٤، ح ٢، باب من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فمرض قبل
أن يصومها على الكمال؛ وسائل الشيعية: ١٠/ ٣٧٤، أبواب بقية الصوم الواجب، ب ٣،
ح ١٠. والرواية صحيحة.

(٢) وسائل الشيعية: ١٠/ ٣٧٤، أبواب بقية الصوم الواجب، ب ٣، ح ١١.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٨٤، ح ٣١، باب قضاء شهر رمضان وحكم من أفطر فيه على التعمّد
والنسيان ومن وجب عليه صيام شهرين متتابعين وأفطر فيها أو كان عليه نذر في صيام؛ ←

وما في صحيح جميل ومحمد بن حمران عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الرجل الحُر يلزمه صوم شهرين متتابعين في ظهار فيصوم شهراً ثم يمرض؟ قال: يستقبل، فإن زاد على الشهر الآخر يوماً أو يومين بنى على ما بقي»^(١) وغيره يحمل على الاستحباب أو على التقية، لما حكى عن الشافعي^(٢) في أحد قوليهِ من الفرق بين المرض والحيض، فخصّ العذر بالثاني.

وحكى عن الشيخ عليه السلام في النهاية بعد أن ذكر هذا الحكم في الشهرين المتتابعين قال: ومن نذر أن يصوم شهراً متتابعاً فصام خمسة عشر يوماً وعرض له ما يفطر فيه وجب عليه صيام ما بقي من الشهر، وإن كان صومه أقل من خمسة عشر يوماً كان عليه الاستيناف^(٣).

وظاهره ذلك مع العذر، ولعله لخبر موسى بن بكر^(٤) عن أبي عبد الله عليه السلام: «في رجل جعل عليه صوم شهر فصام منه خمسة عشر يوماً ثم عرض له أمر؟ فقال: إن كان صام خمسة عشر يوماً فله أن يقضي ما

→ الاستبصار: ٢/ ١٢٤، ح ١، باب من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فمرض قبل أن يصومهما على الكمال؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ٣٧٤، أبواب بقية الصوم الواجب، ب، ح ٣، ١٢. والرواية صحيحة على كلام في إسماعيل بن مرار. راجع معجم رجال الحديث: ٣/ ١٨٣. (١) الكافي: ٤/ ١٣٨، ح ١، باب من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فعرض له أمر يمنعه عن إتمامه؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٨٤، ح ٣٤، باب قضاء شهر رمضان وحكم من أفطر فيه على التعمد والنسيان ومن وجب عليه صيام شهرين متتابعين وأفطر فيهما أو كان عليه نذر في صيام؛ الاستبصار: ٢/ ١٢٤، ح ٤، باب من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فمرض قبل أن يصومهما على الكمال؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ٣٧١، أبواب بقية الصوم الواجب، ب، ح ٣.

(٢) حلية العلماء: ٧/ ١٩٤؛ المجموع: ٦/ ٥١٧.

(٣) النهاية: ١٦٧.

(٤) وفي الكافي والفتاوى: موسى بن بكر عن الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام.

بقي، وإن كان أقل من خمسة عشر يوماً لم يجزه حتى يصوم شهراً تاماً^(١).
 وخبر الفضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام: «في رجل جعل على نفسه
 صوم شهر فصام خمسة عشر يوماً، ثم عرض له أمر؟ فقال: جاز له أن
 يقضي ما بقي عليه، وإن كان أقل من خمسة عشر يوماً لم يجز له حتى يصوم
 شهراً تاماً^(٢)».

ويمكن أن يقال: مع قطع النظر عن ضعف السند وعدم الجابر لهما
 يكون الأخبار السابقة أقوى من جهة الدلالة بملاحظة العلة المذكورة
 فيها.

ثم إن العذر قد يكون اضطرارياً - كالمرض والحيض - وقد يكون
 اختيارياً - كالسفر -، لا إشكال في البناء في القسم الأول، وأمّا القسم الثاني،
 فقد يقرب البناء فيه بأن لزوم الإفطار من قبل الله تعالى لا من قبل المكلف،
 فيكون مما غلب الله تعالى عليه، فمقابله الإفطار من دون السبب مرخص^(٣).

(١) الكافي: ٤/١٣٩، ح ٦، باب من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فعرض له أمر يمنعه
 عن إتمامه؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/١٥٢، ح ٢٠٠٥، باب قضاء صوم شهر رمضان؛
 تهذيب الأحكام: ٤/٢٨٥، ح ٣٦، باب قضاء شهر رمضان وحكم من أفطر فيه على التعمد
 والنسيان ومن وجب عليه صيام شهرين متتابعين وأفطر فيها أو كان عليه نذر في صيام؛
 وسائل الشيعة: ١٠/٣٧٦، أبواب بقية الصوم الواجب، ب ٥، ح ١. والرواية موثقة بموسى
 بن بكر الثقة الواقفي. راجع معجم رجال الحديث: ٢٨/١٩.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/٢٨٥، ح ٣٧، باب قضاء شهر رمضان وحكم من أفطر فيه على
 التعمد والنسيان ومن وجب عليه صيام شهرين متتابعين وأفطر فيها أو كان عليه نذر في
 صيام؛ وسائل الشيعة: ١٠/٣٧٦، أبواب بقية الصوم الواجب، ب ٥، ذيل ح ١. والرواية
 موثقة بموسى بن بكر الثقة الواقفي. راجع معجم رجال الحديث: ٢٨/١٩.

(٣) جواهر الكلام: ١٧/٧٥-٧٦.

وفيه نظر، فإنّ ظاهر الأخبار أنّ منشأ البناء عدم تمكّن المكلف من حفظ التتابع، ومن المعلوم أنّ المسافر متمكّن من حفظ التتابع وباختياره سافر سرفاً حكم له بالإفطار، فلا يصدق أنّه ممّا غلب الله عزّ وجلّ عليه، ومن المعلوم أنّ الغلبة جهة زائدة، فلو كان المدار نفس الرخصة من الله تعالى لم يكن الحكم معلقاً بالجهة الزائدة.

وأما الاستيناف مع الإفطار لا لعذر أو لا لما غلب الله عليه، ففي الشهرين لا خلاف فيه ظاهر^(١).

وتدلّ عليه الأخبار حيث علّل فيها البناء على الغلبة، والحبس من الله عزّ وجلّ، فمع عدم هذا النحو من العذر لا يبيّن.

وأما غير الشهرين، فقد يستشكل في لزوم الاستيناف مع عدم العذر من جهة أنّ صيام الأيام ليس عبادة واحدة حتّى يقال مع الإخلال بالتتابع ما أتى بالمأمور به على وجهه، فيبقى في عهدة المكلف كالصلاة المركبة من الركعات، لأنّ لازم هذا فساد صيام الأيام السابقة مع الإخلال بالتتابع، كما يكشف فساد الركعة الأخيرة عن فساد الركعات السابقة، ويصعب الالتزام به مع حصر مفسدات الصوم الشامل لصوم الكفارة في غير ذلك^(٢).

ويمكن أن يقال: بعد دلالة الدليل في الشهرين على لزوم الاستيناف لا مجال لهذا الإشكال في غير الشهرين، فما يجاب به عنه في الشهرين يجاب به

(١) المبسوط: ١/٣٨٠-٣٨١؛ المهذب: ١/١٩٩؛ الجامع للشرائع: ١٥٩-١٦٠؛ المعتمر:

٢/٧٢١، وفيه دعوى الإجماع؛ منتهى المطلب: ٩/٤٢٤-٤٢٥، وفيه دعوى الإجماع.

(٢) جواهر الكلام: ٧٧/١٧.

عنه في غير الشهرين مما يجب فيه التتابع بعد استظهار اعتباره بنحو وحدة المطلوب، ولا يلزم منه فساد الصوم المنافي للحصر، بل يمكن أن يقال: الصوم صحيح من حيث إنه صوم لكنه مع عدم التتابع لا يجزئ عن الكفارة، فيكون الصوم مع عدم التتابع كالطهارة عن الحدث المعتبرة في الصلاة حيث إنه مع ترك الصلاة وعدم الإتيان بها لا يكشف بطلان الطهارة، لأنها كانت للصلاة ولم يؤت بها.

استثناء من صام
شهرًا ومن الثاني
شينا

وأما استثناء من وجب عليه صوم شهرين فصام شهرًا ومن الثاني شيئًا، فلا خلاف فيه ولا إشكال.

الروايات الواردة في
المقام

وتدل عليه الأخبار:

منها: خبر سماعة بن مهران: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون عليه صوم شهرين متتابعين أيفرق بين الأيام؟ فقال: إذا صام أكثر من شهر فوَصَلَه ثم عرض له أمر فأفطر، فلا بأس فإن كان أقل من شهر أو شهرًا فعليه أن يعيد الصيام»^(١).

ومنها: صحيح جميل ومحمد بن حمران المتقدم، وخبر منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام: «في رجل صام في ظهاري شعبان ثم أدركه شهر

(١) الكافي: ٤/١٣٨، ح ٣، باب من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فعرض له أمر يمنعه عن إتمامه؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٨٢-٢٨٣، ح ٢٨، باب قضاء شهر رمضان وحكم من أفطر فيه على التعمد والنسيان ومن وجب عليه صيام شهرين متتابعين وأفطر فيها أو كان عليه نذر في صيام؛ وسائل الشيعة: ١٠/٣٧٣، أبواب بقية الصوم الواجب، ب ٣، ح ٥. والرواية موثقة لعثمان بن عيسى الثقة الواقفي. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٨١٧. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٨١٧.

رمضان؟ قال: يصوم رمضان ويستأنف الصوم، فإن صام في الظهر فزاد في النصف يوماً قضى بقيته»^(١).

ثم إن الظاهر عدم لزوم التابع في البقية لو صام شهراً وشيئاً من الشهر الثاني بمعنى عدم الإثم في التفريق، لا بمعنى عدم لزوم الاستيناف فقط، لقول الصادق عليه السلام - على المحكي - في صحيح الحلبي: «صيام كفارة اليمين في الظهر شهران متتابعان، والتابع أن يصوم شهراً ويصوم من الآخر أياماً أو شيئاً منه، فإن عرض له شيء يفطر منه أفطر، ثم قضى ما بقي عليه، وإن صام شهراً ثم عرض له شيء فأفطر له قبل أن يصوم من الآخر شيئاً فلم يتابع، فليعد الصيام.

و^(٢) قال: صيام ثلاثة أيام في كفارة اليمين متتابعات، ولا يفصل بينهما»^(٣) حيث يظهر منه أن التابع الواجب يحصل بهذا النحو، ويبعد أن يكون تفسيراً للتابع خصوص كفارة اليمين.

(١) الكافي: ٤/١٣٩، ح ٥٥، باب من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فعرض له أمر يمنعه عن إقامته؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/١٥٢، ح ٢٠٠٦، باب قضاء صوم شهر رمضان؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٨٣، ح ٣٠، باب قضاء شهر رمضان وحكم من أفطر فيه على التعمد والنسيان ومن وجب عليه صيام شهرين متتابعين وأفطر فيها أو كان عليه نذر في صيام؛ وسائل الشريعة: ١٠/٣٧٥، أبواب بقية الصوم الواجب، ب ٤، ح ١. والرواية صحيحة.

(٢) ومن هنا إلى آخره ليس في الكافي.

(٣) الكافي: ٤/١٣٨، ح ٢، باب من وجب عليه صوم شهرين متتابعين فعرض له أمر يمنعه عن إقامته؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٨٣، ح ٢٩، باب قضاء شهر رمضان وحكم من أفطر فيه على التعمد والنسيان ومن وجب عليه صيام شهرين متتابعين وأفطر فيها أو كان عليه نذر في صيام؛ وسائل الشريعة: ١٠/٣٧٣-٣٧٤، أبواب بقية الصوم الواجب، ب ٣، ح ٩.

وأما استثناء من وجب عليه صوم شهر بنذر فصام خمسة عشر يوماً،
فبدّل عليه خبراً موسى بن بكير والفضيل بن يسار المتقدمان المنجبران سنداً
بالشهرة بين الأصحاب، ومن المعلوم أنّ النظر إلى صورة قصد التابع وأما
مع عدم قصده لم يتأتّ التفصيل المذكور.

وأما استثناء صوم الثلاثة أيام عن الهدي المعلوم لزوم التابع فيه، فبدّل
عليه خبر عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام: «في من صام يوم
التروية ويوم عرفة؟ قال: يجزئه أن يصوم يوماً آخر»^(١).

استثناء صوم
الثلاثة أيام عن
الهدي

وخبره الآخر أيضاً عن أبي الحسن عليه السلام: «كان أبو جعفر عليه السلام يقول: ذو
الحجّة كلّ من أشهر الحرم، ومن صام يوم التروية ويوم عرفة فإنه يصوم
يوماً آخر بعد أيام التشريق»^(٢).

وخبر يحيى الأزرق عن أبي الحسن عليه السلام أيضاً: «سألته عن رجل قدم يوم

(١) تهذيب الأحكام: ٢٣١/٥، ح ١١٩، باب الذبح؛ الاستبصار: ٢/٢٧٩، ح ١، باب من
صام يوم التروية ويوم عرفة هل يجوز له أن يضيف إليها يوماً آخر بعد انقضاء أيام التشريق
أم لا؛ وسائل الشيعة: ١٤/١٩٥، أبواب الذبح، ب ٥٢، ح ١. فيه المفضل بن صالح وقد
ضعفه النجاشي. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٣٣٢.

(٢) تهذيب الأحكام: ٢٣٠-٢٣١/٥، ح ١١٨، باب الذبح. ثم اعلم أنّ هذه العبارة - أعني
ومن صام يوم... إلى آخره - وإن وردت في ذيل صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج إلا
أنّها كلام الشيخ عليه السلام وليست من الرواية. ولأجله لم يلحقها بها أحد لا صاحب الوسائل
ولا غيره، إلا أنّ صاحب الجواهر عليه السلام جعلها جزءاً منها، ولأجله ذكرها في جملة
الروايات المستدلّ بها للمشهور، ولكنّه سهو منه عليه السلام، وحيث تبعه السيّد الشارح وقع عليه السلام في
ما وقع عليه السلام فيه. جواهر الكلام: ١٧/٨٤. وراجع الوافي: ١٤/١١٨٧؛ وسائل الشيعة:

التروية متمتعاً وليس له هدي فصام يوم التروية ويوم عرفة؟ قال: يصوم يوماً آخر بعد أيام التشريق^(١).

لكن في المدارك: أنها أخبار ضعيفة وفي مقابلها أخبار صحيحة السند دالة على خلاف ما تضمنته^(٢).

وسيجيء تحقيق ذلك في كتاب الحجّ، وتام الكلام في كتاب الحجّ؛ إن شاء الله تعالى.

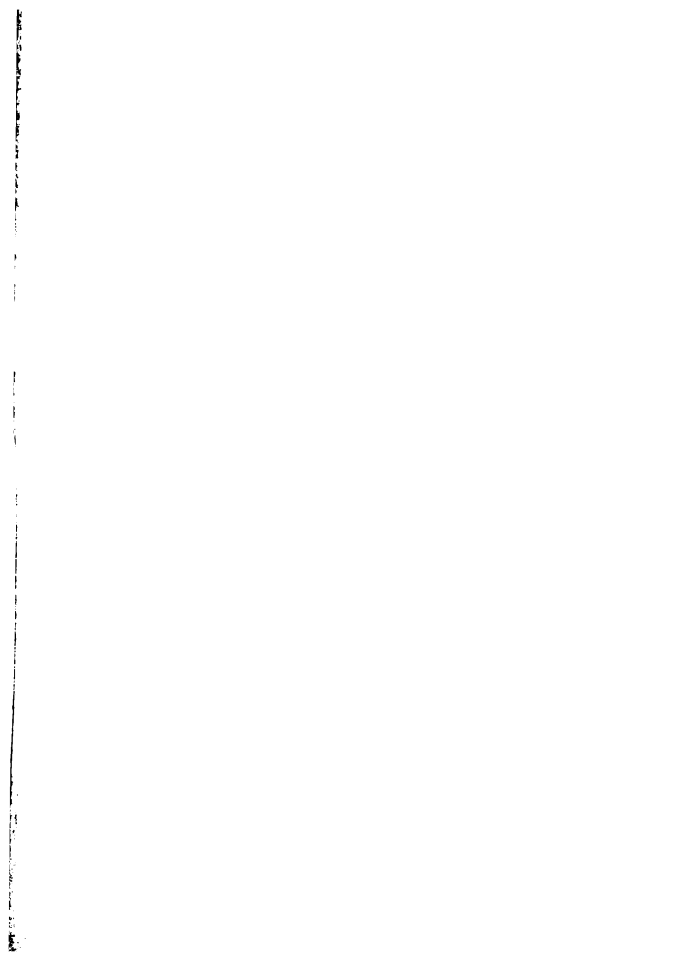
وأما عدم البناء لو كان الفاصل غيره، فلا إطلاق ما دلّ على اشتراط التتابع فيها.

(١) من لا يحضره الفقيه: ٥١٢/٢، ح ٣١٠١، باب ما يجب من الصوم على المتمتع إذا لم يجد ثمن الهدي؛ تهذيب الأحكام: ٥/٢٣١، ح ١٢٠، باب الذبيح؛ الاستبصار: ٢/٢٧٩، ح ٢، باب من صام يوم التروية ويوم عرفة هل يجوز له أن يضيف إليهما يوماً آخر بعد انقضاء أيام التشريق أم لا؛ وسائل الشريعة: ١٤/١٩٦، أبواب الذبيح، ب ٥٢، ح ٢. والرواية صحيحة.

(٢) مدارك الأحكام: ٨/٥٠.

A decorative rectangular border with intricate floral and geometric patterns at the corners and midpoints of the sides, framing the central text.

كتاب الاعتكاف



(كتاب الاعتكاف)

(والنظر في شروطه وأقسامه وأحكامه).

شروط صحة
الاعتكاف
أما الشروط، فخمسة: النية، والصوم، فلا يصح إلا في زمان يصح
صومه ممن يصح منه، والعدد وهو ثلاثة أيام، والمكان وهو كل مسجد
جامع، وقيل: لا يصح إلا في أحد المساجد الأربعة: مكة، والمدينة،
وجامع الكوفة، والبصرة).

الاعتكاف لغةً هو الاحتباس^(١)، ومنه اللبث الطويل الذي هو أحد
أفراد لزوم الشيء وحبس النفس عليه^(٢)، وشرعاً هو اللبث المتطاوّل
للعبادة، وقد عرّف بغير ما ذكر^(٣)، والغرض الكشف في الجملة كما في
سائر التعريفات.

وكيف كان فمشرّوعته مجمع عليها^(٤)، وفي خبر السكوني بإسناده إلى

(١) الصحاح: ١٤٠٦/٤.

(٢) المبسوط: ٢٨٩/١؛ السرائر: ٤٢١/١؛ منتهى المطلب: ٤٦٧/٩.

(٣) المبسوط: ٢٨٩/١؛ السرائر: ٤٢١/١؛ المعتبر: ٧٢٩/٢؛ تحرير الأحكام: ٨٦/١.

(٤) المنفعة: ٣٦٢؛ جمل العلم والعمل: ٩٩؛ المراسم: ٩٩؛ المبسوط: ٢٨٩/١؛ المهذب:

٢٠٤/١؛ الوسيلة: ١٥٢؛ غنية النزوع: ١٤٦؛ السرائر: ٤٢١/١؛ إصباح الشيعة:

١٤٥؛ المعتبر: ٧٢٥/٢، وفيه دعوى الإجماع؛ تحرير الأحكام: ٨٦/١، وفيه

دعوى الإجماع.

الصادق عليه السلام، عن آبائه عليهم السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «اعتكاف عشر في شهر رمضان يعدل حجّتين وعمرتين»^(١)، وقيل بتواتر النصوص الدالة على مشروعيته^(٢).

شروط الاعتكاف وأما الشروط، فمنها: النيّة بالمعنى المذكور في سائر العبادات، ووجه اعتبارها بعد الفراغ عن عباديّته واضح، وقد مرّ الكلام فيها في أبواب العبادات.

ومنها: الصوم، فلا يصحّ بدونه إجماعاً^(٣)، ويدلّ عليه قول الصادق عليه السلام -على المحكي- في حسن الحلبيّ وغيره: «لا اعتكاف إلّا بصوم»^(٤)، وقول عليّ بن الحسين عليهما السلام -على المحكي- في خبر الزهري: «وصوم الاعتكاف واجب»^(٥).

(١) من لا يحضره الفقيه: ٢/١٨٨، ح ٢١٠١، باب الاعتكاف؛ وسائل الشيعة: ١٠/٥٣٤، كتاب الاعتكاف، ب ١، ح ٣. والرواية موثقة على مذهب المشهور.
(٢) جواهر الكلام: ١٧/١٦٠.

(٣) المقنع: ١٩٩؛ المسائل الناصريّة: ٢٩٩، وفيه دعوى الإجماع؛ الكافي في الفقه: ١٨٦؛ المراسم: ٩٩؛ المسوّط: ١/٢٨٩؛ إشارة السبق: ١٢٢؛ غنية النزوع: ١٤٥، وفيه دعوى الإجماع؛ السرائر: ١/٤٢١؛ إصباح الشيعة: ١٤٥؛ المعتبر: ٢/٧٢٦، وفيه دعوى الإجماع؛ الجامع للشرائع: ١٦٦؛ تذكرة الفقهاء: ٦/٢٤٨، وفيه دعوى الإجماع.

(٤) الكافي: ٤/١٧٦، ح ٢، باب أنّه لا يكون الاعتكاف إلّا بصوم؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/١٨٤، ح، باب الاعتكاف؛ وسائل الشيعة: ١٠/٥٣٦، كتاب الاعتكاف، ب ٢، ح ٣. التعبير عنها بالحسنة لإبراهيم بن هاشم. راجع معجم رجال الحديث: ١/٣١٦.

(٥) الكافي: ٤/٨٣-٨٥، باب وجوه الصوم؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/٧٧-٧٨، ح ١٧٨٤، باب وجوه الصوم؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٩٤-٢٩٥، ح ١، باب وجوه الصيام وشرح جميعها على البيان؛ وسائل الشيعة: ١٠/٥٣٥، كتاب الاعتكاف، ب ٢، ح ٢.

وقد يقال: لا يعتبر أن يكون للاعتكاف، بل يكفي لزومه أو استحبابه لجهة أخرى، فاعتبار الصوم كاعتبار الطهارة في الصلاة، فكما أنه لو حصل الطهارة لوجب غير الصلاة كفت للصلاة، كذلك يكفي صوم شهر رمضان مثلاً للاعتكاف^(١).

ويمكن أن يقال بالفرق بين الطهارة الحاصلة والصوم، فالطهارة الحاصلة كافية للصلاة من جهة أنه لا يعتبر في الصلاة إلا الطهارة وهي حاصلة، ولا يعقل تحصيل الحاصل، وأما الصوم لجهتين، فيمكن أن يتحقق لأمرين: أحدهما: أداء فريضة شهر رمضان مثلاً، والآخر: أداء أمر الاعتكاف، كما لو تعلق النذر بواجب أو مستحب فأتى المكلف به بقصد أداء الواجب أو المستحب والوفاء بالنذر، فيتأكد الواجب والمستحب ولا إشكال فيه.

فقد ظهر أنّ الاعتكاف لا يصحّ إلا في زمان يصحّ فيه الصوم، فلا يصحّ في العيدين، ولا في حال الحيض والنفاس، وقيل: لا يصحّ من المسافر بناء على عدم مشروعيته منه^(٢).

وعن ابن بابويه^(٣) والشيخ^(٤) وابن إدريس^(٥) - قدس أسرارهم - حكم الاعتكاف في السفر

لا يشترط فيه الحضر، فجاز صومها في السفر.

(١) جواهر الكلام: ١٦٤ / ١٧.

(٢) المعتبر: ٧٢٧ / ٢.

(٣) المقنع: ١٩٩.

(٤) المبسوط: ٣٩٧ / ١.

(٥) السرائر: ٣٩٤ / ١.

وأورد عليه بأنه يكفي في اشتراط الحضر فيه اشتراطه في شرطه وهو الصوم، ويكفي في اشتراطه قوله ﷺ - على المحكي -: «ليس من البرّ الصيام في السفر»^(١)، واحتمال العكس بأن يقال: لا اعتكاف إلا بصيام، والاعتكاف للإطلاق مشروع سفرأ وحضراً، فالصوم له كذلك، كما ترى، ولا أقل من أن يكون من التعارض في وجه والترجيح، لما ذكر^(٢).

ويمكن أن يقال: الصوم في السفر بالنذر مشروع، كما ذكر في كتاب الصوم، وهو كاف في الاعتكاف في السفر، وفي غير صورة النذر مع تسليم التعارض لم يظهر وجه لتقديم ما ذكر، بل لعل المرجع أو المرجح عموم ما دلّ على استحباب الصوم حيث لا يقال بالتخير في العامين من وجه، ولا يعامل معها معاملة المتباينين.

ومنها: العدد، فلا يصحّ الاعتكاف إلا ثلاثة أيام بلا خلاف ظاهر^(٣)، ويدلّ عليه قول الصادق ﷺ - على المحكي - في خبر أبي بصير^(٤)

لا يصحّ الاعتكاف
إلا ثلاثة أيام

(١) تهذيب الأحكام: ٢١٧/٤-٢١٨، ح ٧، باب حكم المسافر والمريض في الصيام؛ وسائل الشيعية: ٢٠٤/١٠، أبواب من يصحّ منه الصوم، ب ١٢، ح ٨. والرواية صحيحة.
(٢) جواهر الكلام: ١٧/١٦٥.

(٣) المغتنة: ٣٦٣؛ الانتصار: ٢٠٢، وفيه دعوى الإجماع؛ الكافي في الفقه: ١٨٦؛ المراسم: ٩٩؛ الخلاف: ٢/٢٣٢، وفيه دعوى الإجماع؛ المهذب: ١/٢٠٤؛ فقه القرآن: ١/١٩٧، وفيه دعوى الإجماع؛ غنية النزوع: ١٤٦، وفيه دعوى الإجماع؛ السرائر: ١/٤٢٣؛ إصباح الشيعية: ١٤٦؛ المعتبر: ٢/٧٢٨، وفيه دعوى الإجماع؛ الجامع للشرائع: ١٦٥؛ تذكرة الفقهاء: ٦/٢٤٢، وفيه دعوى الإجماع.

(٤) الكافي: ٤/١٧٧، ح ٢، باب أقل ما يكون الاعتكاف؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/١٨٦،

ح ٢٠٩٥، باب الاعتكاف؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٨٩، ح ٨، باب الاعتكاف وما يجب فيه ←

وموثق عمر بن يزيد^(١): «لا يكون الاعتكاف أقل من ثلاثة أيام»، كقوله -على المحكي- في خبر داود بن سرحان: «الاعتكاف ثلاثة أيام»^(٢).

وقول أبي جعفر عليه السلام -على المحكي- في خبر أبي عبيدة: «من اعتكف ثلاثة أيام فهو يوم الرابع بالخيار، إن شاء زاد ثلاثة أيام آخر، وإن شاء خرج من المسجد، فإن أقام يومين بعد الثلاثة فلا يخرج من المسجد حتى يتم ثلاثة أيام»^(٣)، لكن هذا الخبر لا يدل على المدعى.

والمعروف أن اليوم من طلوع الفجر إلى ذهاب الحمرة المشرقية، فلا تدخل الليلة الأولى في الثلاثة فضلاً عن الأخيرة، فالنية حينئذ عنده لا عندها، وإثبات ما ذكر من تعيين المبدأ والمنتهى لليوم لا يخلو عن إشكال، والظاهر أنه في باب الإجارة من طلوع الشمس، ولعل المنتهى فيه غروب

→ من الصيام؛ الاستبصار: ٢/١٢٨-١٢٩، ح ١، باب الاشتراط في الاعتكاف؛ وسائل الشيعة: ١٠/٥٤٤، كتاب الاعتكاف، ب ٤، ح ٢. والرواية صحيحة.

(١) تهذيب الأحكام: ٤/٢٨٩، ح ١٠، باب الاعتكاف وما يجب فيه من الصيام؛ الاستبصار: ٢/١٢٩، ح ٢، باب الاشتراط في الاعتكاف؛ وسائل الشيعة: ١٠/٥٤٤، كتاب الاعتكاف، ب ٤، ح ٥. لم ندر وجه التعبير عنه بالموثق، فإن فيه محمد بن علي، وهو أبو سمينة الضعيف الكذاب. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٨٩٤.

(٢) الكافي: ٤/١٧٨، ح ٥، باب أقل ما يكون الاعتكاف؛ وسائل الشيعة: ١٠/٥٤٤، كتاب الاعتكاف، ب ٤، ح ٤. فيه سهل بن زياد. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٤٩٠.

(٣) الكافي: ٤/١٧٧-١٧٨، ح ٤، باب أقل ما يكون الاعتكاف؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/١٨٦، ح ٢٠٩٧، باب الاعتكاف؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٨٨، ح ٤، باب الاعتكاف وما يجب فيه من الصيام؛ الاستبصار: ٢/١٢٩، ح ٣، باب الاشتراط في الاعتكاف؛ وسائل الشيعة: ١٠/٥٤٤، كتاب الاعتكاف، ب ٤، ح ٣. والرواية صحيحة في الكافي والفقيه وموثقة في التهذيبين باب فضل. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢.

الشمس، نعم، في باب الصوم يكون المبدأ طلوع الفجر، وفي المنتهى الكلام فيه، الكلام في منتهى الظهرين، وأول العشاءين.

ودعوى أنّ ما ذكر هو المراد من اليوم لغةً وعرفاً مشكلة، ومجرد الاستعمال ممّا ذكر في باب الصوم لا يثبت الحقيقة، لما هو المعروف من أنّ الاستعمال أعمّ من الحقيقة، نعم، يظهر من بعض الأخبار التمسك به في مقام الاحتجاج، والظاهر أنّه لم يكن من باب الجدل.

مكان الاعتكاف ومنها: المكان، وهو المسجد الجامع، لقول الصادق عليه السلام - على المحكي - في صحيح الحلبيّ: «لا اعتكاف إلا بصوم في مسجد الجامع»^(١).

وقوله في خبر ابن سنان: «لا يصحّ العكوف في غيرها - يعني^(٢) مكة - إلا أن يكون مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله، أو في مسجد من مساجد الجماعة»^(٣).

وقوله عليه السلام عن أبيه في خبر عليّ بن غراب: «المعتكف يعتكف في المسجد الجامع»^(٤)، ومثله خبر عليّ بن عمران^(٥).

(١) الكافي: ٤/ ١٧٦، ح ٣، باب أنّه لا يكون الاعتكاف إلا بصوم؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/ ١٨٤،

ح ٢٠٨٦، باب الاعتكاف؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ٥٣٨، كتاب الاعتكاف، ب ٣، ح ١.

(٢) التفسير من الحرّ العاملي رحمته الله.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٩٣، ح ٢٣، باب الاعتكاف وما يجب فيه من الصيام؛ الاستبصار:

٢/ ١٢٨، ح ٨، باب المواضع التي يجوز فيها الاعتكاف؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ٥٣٩، كتاب

الاعتكاف، ب ٣، ح ٣. والرواية موثقة بابن فضال.

(٤) الاستبصار: ٢/ ١٢٧، ح ٥، باب المواضع التي يجوز فيها الاعتكاف؛ وسائل الشيعة:

١٠/ ٥٣٩، كتاب الاعتكاف، ب ٣، ح ٤.

(٥) تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٩٠، ح ١٢، باب الاعتكاف وما يجب فيه من الصيام؛ وسائل

الشيعة: ١٠/ ٥٣٩، كتاب الاعتكاف، ب ٣، ذيل ح ٤. والظاهر كون عليّ بن عمران ←

وفي حسن الحلبيّ أو صحيحه^(١): «أنه سأل أيضاً عن الاعتكاف؟ فقال: لا يصلح الاعتكاف إلّا في مسجد الحرام، أو لمسجد الرسول ﷺ، أو مسجد الكوفة، أو مسجد جماعة، وتصوم ما دمت معتكفاً»^(٢).

المراد بالجامع المسجد الذي يجتمع فيه معظم المصلّين أو الذي يجتمع فيه جماعة، فعلى الأوّل يخرج مسجد القبيلة ومسجد السوق المختصّ بأهله، وعلى الثاني يدخلان، فالخارج المسجد الذي لا يصليّ فيه إلّا أشخاص معدودة.

ويحتمل أن يراد من الجماعة المضاف إليها الجماعة في الصلاة في قبال الانفراد، لموثق عمر بن يزيد الذي هو دليل المشهور: «قلت لأبي عبد الله ﷺ: ما تقول في الاعتكاف ببغداد في بعض مساجدها؟ فقال: لا اعتكاف إلّا في مسجد جماعة قد صلّى فيه إمام عدل صلاة جماعة، ولا بأس أن يعتكف في مسجد الكوفة والبصرة، ومسجد المدينة، ومسجد مكة»^(٣).

→ مصتّف عليّ بن غراب.

(١) الترديد من جهة إبراهيم بن هاشم. راجع معجم رجال الحديث: ١/٣١٦.

(٢) الكافي: ٤/١٧٦، ح ٣، باب المساجد التي يصلح الاعتكاف فيها؛ وسائل الشيعة: ٥٤٠/١٠، كتاب الاعتكاف، ب ٣، ح ٧.

(٣) الكافي: ٤/١٧٦، ح ١، باب المساجد التي يصلح الاعتكاف فيها؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/١٨٤، ح ٢٠٨٩، باب الاعتكاف؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٩٠، ح ١٤، باب الاعتكاف وما يجب فيه من الصيام؛ الاستبصار: ٢/١٢٦، ح ١، باب المواضع التي يجوز فيها الاعتكاف؛ وسائل الشيعة: ١٠/٥٤٠، كتاب الاعتكاف، ب ٣، ح ٨. لم ندر وجه التعبير عنها بالموثقة، فإن الرواية صحيحة على ما في الفقيه وأما في غيره ففيه سهل بن زياد. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٤٩٠.

واحتمال إرادة المعصوم من قوله: «إمام عدل» بعيد جداً، للزوم حرمان نوع المكلفين من هذه العبادة، فيدور الأمر بين تقييد المطلق من الطرفين بأن يكون المكان المسجد الجامع الذي ينعقد فيه الجماعة مع إمام عدل، فالجامع الذي لا ينعقد فيه الجماعة مع إمام عدل لا يصح فيه الاعتكاف، والمسجد الذي ليس بجامع وإن انعقد فيه الجماعة لا يصح فيه أيضاً.

ويؤيده خبر أبي الصباح عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث: «إِنَّ عَلِيًّا عليه السلام كَانَ يَقُولُ: لَا أَرَى الْاِعْتِكَافَ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَوْ مَسْجِدِ الرَّسُولِ صلى الله عليه وآله أَوْ مَسْجِدِ جَامِعٍ»^(١).

ويمكن أن يقال: يبعد هذا الحمل صحيح الحلبي أو حسنه المذكور، لبعده تقييده بالجامع مع السؤال والجواب المذكورين فيه، وكذا يبعده الموثق المذكور، وبين كفاية مسجد الجامع والمسجد الذي صلى فيه إمام عدل، وإن لم يكن جامعاً بالمعنى المذكور أعني ما يصلّي فيه المعظم عموم من وجه، ويمكن الافتراق بأن يكون المسجد جامعاً ولم يصلّ فيه إمام عدل، وعلى هذا فلا يخرج المساجد الأربعة المذكورة عن العنوانين بعد إرادة الجامع من مسجد البصرة، والاحتياط الجمع.

(والإقامة في موضع الاعتكاف، فلو خرج أبطله إلا لضرورة أو طاعة،

لزوم الإقامة في موضع الاعتكاف

(١) تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٩١، ح ١٧، باب الاعتكاف وما يجب فيه من الصيام؛ الاستبصار: ٢/ ١٢٧، ح ٤، باب المواضع التي يجوز فيها الاعتكاف؛ وسائل الشيعة: ١٠/ ٥٣٩، كتاب الاعتكاف، ب ٣، ح ٥. وفيه محمد بن عليّ أبو سمينة الكذاب الضعيف. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٨٩٤.

مثل تشييع جنازة مؤمن، أو عيادة مريض، أو شهادة، ولا يجلس لو خرج، ولا يمشي تحت ظل، ولا يصلي خارج المسجد إلا بمكة).

لا خلاف ظاهراً في لزوم الإقامة في موضع الاعتكاف^(١)، وتدل عليه النصوص:

منها: صحيح داود بن سرحان: «كنت في المدينة في شهر رمضان، فقلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني أريد أن أعتكف فماذا أقول؟ وماذا أفرض على نفسي؟ فقال: لا تخرج من المسجد إلا لحاجة لا بدّ منها، ولا تقعد تحت ظلال حتى تعود إلى مجلسك»^(٢).

ومنها: موقّو ابن سنان: «ولا يخرج المعتكف من المسجد إلا في حاجة»^(٣). وفي صحيحه أيضاً: «ليس للمعتكف^(٤) أن يخرج من المسجد إلا لجمعة أو جنازة أو غاية»^(٥).

(١) المقنعة: ٣٦٢؛ جل العلم والعمل: ٩٩؛ الكافي في الفقه: ١٨٦؛ المراسم: ٩٩؛ النهاية: ١٧٢؛ المهذب: ١/٢٠٤؛ الوسيلة: ١٥٢؛ غنية النزوع: ١٤٧، وفيه دعوى عدم الخلاف؛ السرائر: ١/٤٢٥؛ إصباح الشيعة: ١٤٧.

(٢) الكافي: ٤/١٧٨، ح ٢، باب المعتكف لا يخرج من المسجد إلا لحاجة؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/١٨٧، ح ٢٠٩٨، باب الاعتكاف؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٨٧، ح ٢، باب الاعتكاف وما يجب فيه من الصيام؛ وسائل الشيعة: ١٠/٥٥٠، كتاب الاعتكاف، ب ٧، ح ٣. في الكافي والتهذيب سهل بن زياد ولكن الرواية صحيحة على ما في الفقيه. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٤٩٠.

(٣) تهذيب الأحكام: ٤/٢٩٣، ح ٢٣، باب الاعتكاف وما يجب فيه من الصيام؛ الاستبصار: ٢/١٢٨، ح ٨، باب المواضع التي يجوز فيها الاعتكاف؛ وسائل الشيعة: ١٠/٥٥٠، كتاب الاعتكاف، ب ٧، ح ٥. التعبير عنها بالموثقة لابن فضال. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢. (٤) في المصدر: «عل المكّف».

(٥) الكافي: ٤/١٧٨، ح ١، باب المعتكف لا يخرج من المسجد إلا لحاجة؛ وسائل الشيعة: ←

وأما البطلان بالخروج، فلظهور الأخبار في الشرطية الموجبة لانعدام
المشروط بانعدام الشرط.

وأما خروج المعتكف لضرورة أو طاعة، فيدل على جوازه الأخبار
المذكورة وغيرها، كخبر إبراهيم بن ميمون^(١) قال: «كنت جالساً عند الحسن
بن علي^{عليه السلام} فأتاه رجل فقال له: يا ابن رسول الله، إن فلاناً له عليّ مال
[و] يريد أن يجسني، فقال: والله ما عندي مال فأقضي عنك، فقال: فكلمه،
[قال]: ولبس^{عليه السلام} نعله، فقلت له: يا ابن رسول الله، أنسيت اعتكافك؟
فقال: لم أنس ولكني سمعت أبي^{عليه السلام} يحدث عن جدي رسول الله^{صلى الله عليه وآله} أنه
قال: من سعى في حاجة أخيه المسلم فكأنها عبد الله تسعة آلاف سنة صائماً
نهاره قائماً ليله»^(٢).

خروج المعتكف
لضرورة

وأما عدم جواز الجلوس لو خرج وعدم جواز المشي تحت ظلّ، فلقول
الصادق^{عليه السلام} - على المحكي - في صحيح الحلبي: «ولا يخرج في شيء إلا
لجنازة، أو يعود مريضاً، ولا يجلس حتى يرجع»^(٣).

عدم جواز الجلوس
لو خرج

ولصحيح داود بن سرحان المذكور آنفاً.

→ ١٠/٥٥٠، كتاب الاعتكاف، ب، ٧، ح، ٦.

(١) في جميع المصادر: ميمون بن مهران.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ٢/١٩٠، ح، ٢١٠٨، باب الاعتكاف؛ وسائل الشيعة: ١٠/٥٥٠،
كتاب الاعتكاف، ب، ٧، ح، ٤. والرواية ضعيفة بجهالة الراوي وضعف الطريق.

(٣) الكافي: ٤/١٧٨-١٧٩، ح، ٣، باب المعتكف لا يخرج من المسجد إلا لحاجة؛ من لا يحضره
الفقيه: ٢/١٨٧، ح، ٢٠٩٩، باب الاعتكاف؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٨٨، ح، ٣، باب الاعتكاف
وما يجب فيه من الصيام؛ وسائل الشيعة: ١٠/٥٤٩، كتاب الاعتكاف، ب، ٧، ح، ٢.

وأما عدم جواز الصلاة خارج المسجد إلا بمكّة، فلا خلاف فيه
ظاهراً^(١).

ويدلّ عليه صحيح منصور بن حازم: «المعتكف بمكّة يصلي في أيّ
بيوت شاء، والمعتكف بغيرها لا يصلي إلا في المسجد الذي سمّاه»^(٢).

أما أقسامه، فهو واجب وندب، فالواجب ما وجب بنذر وشبهه،
وهو ما يلزم بالشروع؛ والمندوب ما يتبرّع به، ولا يجب بالشروع،
فإذا مضى يومان ففي وجوب الثالث قولان، المرويّ أنّه يجب، وقيل:
لو اعتكف ثلاثاً فهو بالخيار في الزائد، فإن اعتكف يومين آخرين
وجب الثالث).

الاعتكاف الواجب مثل النذر كالعهد واليمين والإجارة إذا كان معيّناً
لا بدّ من الإتيان به في الوقت المعين، ولا يكون وجوب المضيّ بالشروع،
ومع عدم التعيين المشهور وجوب المضيّ، وقيل بصعوبة إقامة الدليل
عليه، بل هو مساوٍ للمنذوب في عدم الوجوب قبل اليومين.

وأما المنذوب، فلا يجب المضيّ فيه بالشروع قبل إكمال يومين، ومع إكمال
يومين وعدم الشرط قيل بوجوب المضيّ، لصحيح محمد بن مسلم: «إذا
اعتكف يوماً ولم يكن اشترط فله أن يخرج ويفسخ اعتكافه، فإن أقام يومين

(١) شرائع الإسلام: ١/١٩٤؛ قواعد الأحكام: ١/٣٩١؛ الدروس الشرعية: ١/٢٩٩.

(٢) الكافي: ٤/١٧٧، ح ٥، باب المساجد التي يصلح الاعتكاف فيها؛ من لا يحضره الفقيه:

٢/١٨٥، ح ٢٠٩٣، باب الاعتكاف؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٩٣-٢٩٤، ح ٢٤، باب

الاعتكاف وما يجب فيه من الصيام؛ الاستبصار: ٢/١٢٨، ح ٩، باب المواضع التي يجوز

فيها الاعتكاف؛ وسائل الشيعة: ١٠/٥٥١، كتاب الاعتكاف، ب ٨، ح ٢.

ولم يكن اشترط فليس له أن يخرج ويفسخ اعتكافه حتى يمضي ثلاثة أيام^(١).

وصحيح أبي عبيدة عن الباقر عليه السلام «من اعتكف ثلاثة أيام فهو يوم الرابع بالخيار إن شاء زاد أياماً آخر، وإن شاء خرج عن المسجد، فإن أقام يومين بعد الثلاثة، فلا يخرج من المسجد حتى يستكمل ثلاثة أيام»^(٢).

وإثبات المدعى بهذا الصحيح مبني على عدم الفرق بين اليومين قبل الثلاثة الأولى وبعدها، والقطع به مشكل، فالقول بعدم وجوب الثالث بعد اليومين ضعيف مع عدم الإشكال في سند الروايتين، كما أنه لا مجال بملاحظتهما للقول بوجوب المضي مطلقاً بمجرد الشروع مستنداً إلى إطلاق النصوص الدالة على وجوب الكفارة على المعتكف إذا أبطل اعتكافه بالجماع، وخبري ابن الحجاج وأبي بصير الدالين على وجوب إعادة المريض والحائض الاعتكاف بعد البرء والطهارة.

ففي الأوّل قول الصادق عليه السلام -على المحكي- : «إذا مرض المعتكف أو طمئت المرأة المعتكفة فإنه يأتي بيته ثم يعيد إذا برئ ويصوم»^(٣).

(١) الكافي: ٤/ ١٧٧، ح ٣، باب أقل ما يكون الاعتكاف؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/ ١٨٦، ح ٢٠٩٦، باب الاعتكاف؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٨٩-٢٩٠، ح ١١، باب الاعتكاف وما يجب فيه من الصيام؛ الاستبصار: ٢/ ١٢٩، ح ٤، باب الاشتراط في الاعتكاف؛ وسائل الشيعية: ١٠/ ٥٤٣، كتاب الاعتكاف، ب، ٤، ح ١.

(٢) الكافي: ٤/ ١٧٧-١٧٨، ح ٤، باب أقل ما يكون الاعتكاف؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/ ١٨٦، ح ٢٠٩٧، باب الاعتكاف؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٨٨، ح ٤، باب الاعتكاف وما يجب فيه من الصيام؛ الاستبصار: ٢/ ١٢٩، ح ٣، باب الاشتراط في الاعتكاف؛ وسائل الشيعية: ١٠/ ٥٤٤، كتاب الاعتكاف، ب، ٤، ح ٣.

(٣) الكافي: ٤/ ١٧٩، ح ١، باب المعتكف يمرض والمعتكفة تطمئ؛ من لا يحضره الفقيه: ←

وفي الثاني-على المحكيّ - : «في المعتكفة إذا طمئت؟ قال: ترجع إلى بيتها، فإذا طهرت رجعت فقضت ما عليها»^(١).

وبها ذكر يستدلّ على وجوب المضيّ بالشروع في الاعتكاف الواجب، وذلك لأخصّية الصحيحين.

وأما لو شرط الرجوع إذا شاء وقلنا بصحة هذا الشرط كان له الرجوع في أيّ وقت شاء.

واستدلّ^(٢) على صحة هذا الشرط بقول أبي جعفر عليه السلام -على المحكيّ -: «إذا اعتكف يوماً ولم يكن اشترط فله أن يخرج ويفسخ الاعتكاف، وإن أقام يومين ولم يكن اشترط فليس له أن يفسخ اعتكافه حتى يمضي ثلاثة أيام»^(٣) حيث يظهر منه مدخليّة عدم الاشتراط في وجوب البقاء على الاعتكاف بعد اليومين.

→ ٢/١٨٧، ح ٢١٠٠، باب الاعتكاف؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٩٤، ح ٢٥، باب الاعتكاف وما يجب فيه من الصيام؛ وسائل الشيعة: ١٠/٥٥٤، كتاب الاعتكاف، ب ١١، ح ١. والرواية صحيحة.

(١) الكافي: ٤/١٧٩، ح ٢، باب المعتكف يمرض والمعتكفة تطمئ؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/١٨٩، ح ٢١٠٦، باب الاعتكاف؛ وسائل الشيعة: ١٠/٥٥٤، كتاب الاعتكاف، ب ١١، ح ٣. والرواية صحيحة.

(٢) مدارك الأحكام: ٦/٣٤٠؛ جواهر الكلام: ١٧/١٩٣.

(٣) الكافي: ٤/١٧٧، ح ٣، باب أقل ما يكون الاعتكاف؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/١٨٦، ح ٢٠٩٦، باب الاعتكاف؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٨٩-٢٩٠، ح ١١، باب الاعتكاف وما يجب فيه من الصيام؛ الاستبصار: ٢/١٢٩، ح ٤، باب الاشتراط في الاعتكاف؛ وسائل الشيعة: ١٠/٥٤٣، كتاب الاعتكاف، ب ٤، ح ١. والرواية صحيحة على ما في الكافي والفقيه ولكن بناء على ما في التهذيبيين فموثقة باين فضال. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢.

وقال أبو ولاد في الصحيح: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة كان زوجها غائباً فقدم وهي معتكفة بإذن زوجها فخرجت حين بلغها قدومه من المسجد إلى بيتها فتهيأت لزوجها حتى واقعتها؟ فقال: إن كانت خرجت من المسجد قبل أن تمضي ثلاثة أيام ولم تكن اشترطت في اعتكافها، فإن عليها ما على المظاهر»^(١)، وظاهره مدخلة عدم الاشتراط في لزوم الكفارة.

وربما خصّص الجواز بها لو كان الشرط عروض عارض لا مطلقاً، ويؤيده قول الصادق عليه السلام -على المحكي- في الموثق: «إذا اعتكف العبد فليصم، وقال: لا يكون الاعتكاف أقل من ثلاثة أيام، واشترط على ربك في اعتكافك كما تشترط عند إحرامك أن يملك من اعتكافك عند عارض إن عرض لك من علة نزلت بك من أمر الله»^(٢).

والظاهر عدم إرادة شرط خصوص العلة النازلة من أمر الله، بل هي أحد أفراد العارض، بل مقتضى ترك الاستفصال جواز الاشتراط مطلقاً، وقد ظهر مما ذكر وجه وجوب الثالث من الأيام بعد الثلاثة الأولى.

(١) الكافي: ٤/ ١٧٧، ح ١، باب أقل ما يكون الاعتكاف؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/ ١٨٥، ح ٢٠٩٤، باب الاعتكاف؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٨٩، ح ٩، باب الاعتكاف وما يجب فيه من الصيام؛ الاستبصار: ٢/ ١٣٠، ح ١، باب ما يجب على من وطئ امرأته في حال الاعتكاف؛ وسائل الشريعة: ١٠/ ٥٤٨، كتاب الاعتكاف، ب ٦، ح ٦.

(٢) تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٨٩، ح ١٠، باب الاعتكاف وما يجب فيه من الصيام؛ الاستبصار: ٢/ ١٢٩، ح ٢، باب الاشتراط في الاعتكاف؛ وسائل الشريعة: ١٠/ ٥٣٧، كتاب الاعتكاف، ب ٢، ح ٩؛ وسائل الشريعة: ١٠/ ٥٥٢، كتاب الاعتكاف، ب ٩، ح ٢. فيه محمد بن علي وهو أبو سمية الكذاب. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٨٩٤.

أحكام الاعتكاف

(وأما أحكامه فمسائل:)

استحباب الاشتراط للمعتكف

(الأولى: يستحب للمعتكف أن يشترط كالمحرم، فإن شرط جازله الرجوع ولم يجب القضاء، ولو لم يشترط، ثم مضى يومان وجب الإتمام على الرواية، ولو عرض عارض خرج، فإذا زال وجب القضاء).

الروايات الواردة في المقام

الظاهر اتفاق الأصحاب على استحباب الاشتراط للمعتكف، وتدلل عليه الأخبار:

منها: الموثق المذكور آنفاً.

ومنها: صحيح أبي ولاد المذكور.

ومنها: القويّ عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال: «لا يكون الاعتكاف أقلّ من ثلاثة أيام، ومن اعتكف صام، وينبغي للمعتكف إذا اعتكف أن يشترط كما يشترط المحرم»^(١).

وظاهر الأخبار أن يكون الاشتراط في نفس الاعتكاف، لا في نذر الاعتكاف.

وأما جواز الرجوع مع الشرط، فقد ظهر من الأخبار المذكورة، فلا يجب القضاء، كما ظهر ممّا ذكر وجوب الإتمام بعد مضى يومين مع عدم الاشتراط.

(١) الكافي: ٤/١٧٧، ح ٢، باب أقلّ ما يكون الاعتكاف؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/١٨٦، ح ٢٠٩٥، باب الاعتكاف؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٨٩، ح ٨، باب الاعتكاف وما يجب فيه من الصيام؛ الاستبصار: ٢/١٢٨-١٢٩، ح ١، باب الاشتراط في الاعتكاف؛ وسائل الشيعة: ١٠/٥٥٢، كتاب الاعتكاف، ب ٩، ح ١.

وأما جواز الخروج مع عروض عارض ووجوب القضاء، فبدل عليه خبر ابن الحجاج وأبي بصير المذكوران، لكن وجوب القضاء في صورة نحو صورة الاعتكاف.

وأما مع عدم انحاء الصورة كالخروج لتشيع الجنابة مدة قليلة، فلا.

ما يحرم على المعتكف (الثانية: يحرم على المعتكف الاستمتاع بالنساء، والبيع والشراء، وشتم الطيب، وقيل: يحرم عليه ما يحرم على المحرم، ولم يثبت).

حرمة الاستمتاع على المعتكف أما حرمة الاستمتاع بالجماع في الفرجين، فمجمع عليها ظاهراً^(١)، ويدل عليها الكتاب^(٢) والسنة المستفيضة أو المتواترة^(٣).

وأما الاستمتاع باللمس والتقبيل بشهوة، فالمشهور حرمة، بل لم يعرف خلاف إلا ما يظهر من عبارة التهذيب^(٤)، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَنْكُنَّ فِي الْمَسْجِدِ﴾^(٥).

وفي الموثق عن الحسن بن جهم، عن أبي الحسن عليه السلام قال: «سألته عن المعتكف يأتي أهله؟ فقال: لا يأتي امرأته ليلاً ولا نهاراً وهو معتكف»^(٦).

(١) جل العلم والعمل: ٩٩؛ المبسوط: ١/ ٢٩٤؛ غنية النزوع: ١٤٧، وفيه دعوى الإجماع؛

إصباح الشيعة: ١٤٧؛ الجامع للشرائع: ١٦٦؛ منتهى المطلب: ٩/ ٥٢٧.

(٢) ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَنْكُنَّ فِي الْمَسْجِدِ﴾. البقرة: ١٨٧.

(٣) راجع وسائل الشيعة: ١٠/ ٥٤٦-٥٤٨، كتاب الاعتكاف، ب ٦.

(٤) راجع تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٩٢.

(٥) البقرة: ١٨٧.

(٦) الكافي: ٤/ ١٧٩-١٨٠، ح ٣، باب المعتكف يجمع أهله؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/ ١٨٩، ←

وخبر سعاة «قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن معتكف واقع أهله؟ قال: هو بمنزلة من أفطر يوماً من شهر رمضان»^(١).

وعن محمد بن سنان، عن عبد الأعلى بن أعين قال: «سألت الصادق عليه السلام عن رجل وطأ امرأة وهو معتكف ليلاً في شهر رمضان؟ قال: عليه الكفارة، قال: قلت إن وطأها نهاراً؟ قال: عليه كفارتان»^(٢).

واستفادة حرمة الاستمتاع باللمس والتقبيل بشهوة مبني على شمول الآية الشريفة لثلثها وهي مشكلة، بل يمكن استظهار الخلاف حيث روي عن الصادق عليه السلام في الحسن: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا كان العشر الأواخر اعتكف في المسجد، وضربت له قبة من شعر، وشمر المئزر، وطوى فراشه، فقال بعضهم: واعتزل النساء؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: أما اعتزال النساء، فلا»^(٣).

→ ح ٢٠١٧، باب الاعتكاف؛ وسائل الشيعة: ١٠/٥٤٥، كتاب الاعتكاف، ب ٥، ح ١.

التعبير عنها بالمؤتفة لابن فضال الثقة الفطحي. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢.

(١) الكافي: ٤/١٧٩، ح ٢، باب المعتكف يجامع أهله؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/١٨٩، ح ٢١٠٤، باب الاعتكاف؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٩١، ح ١٨، باب الاعتكاف وما يجب فيه من الصيام؛ الاستبصار: ٢/١٣٠، ح ٢، باب ما يجب على من وطئ امرأته في حال الاعتكاف؛ وسائل الشيعة: ١٠/٥٤٧، كتاب الاعتكاف، ب ٦، ح ٢. والرواية صحيحة أو مؤتفة على كلام في سعاة. راجع معجم رجال الحديث: ٨/٢٩٧.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ٢/١٨٨، ح ٢١٠٣، باب الاعتكاف؛ تهذيب الأحكام: ٤/٢٩٢، ح ٢١، باب الاعتكاف وما يجب فيه من الصيام؛ وسائل الشيعة: ١٠/٥٤٧، كتاب الاعتكاف، ب ٦، ح ٤.

(٣) الكافي: ٤/١٧٥، ح ١، باب الاعتكاف؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/١٨٤، ح ٢٠٨٧، باب ←

كما أنّ استفادة الإفساد في غير النهار بالجماع يمكن أن يكون من جهة النهي، وحمله على النهي الوضعي أو من جهة لزوم الكفارة أو بمنزلة التنزيل منزلة من أفطر يوماً من شهر رمضان، ولولا الإجماع لأمكن المناقشة من جهة احتمال أن يكون النهي تحريمياً صرفاً، واحتمال وجوب الكفارة مع الصحة، كما في كثير من محرّمات الإحرام في الحج والعمرة، واحتمال كون التنزيل بلحاظ الكفارة دون الإفساد، كما يستفاد من بعض الأخبار.

حرمة البيع والشراء وشمّ الطيب وشمّ الطيب
وأما حرمة البيع والشراء وشمّ الطيب، فيدلّ عليها صحيح أبي عبيدة
عن أبي جعفر عليه السلام: «المعتكف لا يشمّ الطيب، ولا يتلذذ بالريحان، ولا يماري، ولا يشتري، ولا يبيع»^(١).

ولا يخفى أنّ هذا كلّ في صورة وجوب المضيّ في الاعتكاف، أمّا مع عدم وجوبه كاليومين الأوّلين في صورة التبرّع واليوم الثالث مع الاشتراط، فلا حرمة، كما سبق الكلام فيه.

→ الاعتكاف؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٨٧، ح ١، باب الاعتكاف وما يجب فيه من الصيام؛ الاستبصار: ٢/ ١٣٠، ح ٥، باب ما يجب على من وطئ امرأته في حال الاعتكاف؛ وسائل الشيعية: ١٠/ ٥٣٣، كتاب الاعتكاف، ب ١، ح ١. التعبير عنها بالحسنة لإبراهيم بن هاشم. راجع معجم رجال الحديث: ١/ ٣١٦.

(١) الكافي: ٤/ ١٧٧-١٧٨، ح ٤، باب أقلّ ما يكون الاعتكاف؛ من لا يحضره الفقيه: ٢/ ١٨٦، ح ٢٠٩٧، باب الاعتكاف؛ تهذيب الأحكام: ٤/ ٢٨٨، ح ٤، باب الاعتكاف وما يجب فيه من الصيام؛ الاستبصار: ٢/ ١٢٩، ح ٣، باب الاشتراط في الاعتكاف؛ وسائل الشيعية: ١٠/ ٥٥٣، كتاب الاعتكاف، ب ١٠، ح ١. في إسناد الشيخ عليه السلام ابن فضال وهو فطحي ثقة. راجع رجال النجاشي، الرقم: ٧٢.

وأما ما قيل من حرمة ما يحرم على المحرم المحكي عن الشيخ^(١) وابني حرمة ما يحرم على حمزة^(٢) والبراج^(٣)، فلم نقف على دليل عليه إلا أنه حكى عن المبسوط أنه يجتنب ما يجتنب، مع أنه لا يحرم عليه لبس المخيط، ولا إزالة الشعر، ولا أكل الصيد، ولا عقد النكاح.

[الثالثة: (٤) ويفسد الاعتكاف ما يفسد الصوم، ويجب^(٥) الكفارة بالجماع فيه مثل كفارة شهر رمضان، ليلاً كان أو نهاراً، ولو كان في نهار شهر رمضان لزمه كفارتان، ولو كان بغير الجماع مما يوجب الكفارة في شهر رمضان، فإن وجب بالندر المعين لزمته الكفارة، وإن لم يكن معيناً أو كان تبرعاً، فقد أطلق الشيخان لزوم الكفارة، ولو خصاً ذلك بالثالث كان أليق بمذهبهما).

أما فساد الاعتكاف بفساد الصوم، فلكونه مشروطاً بالصوم، فمع فساد الصوم يفسد.

وأما وجوب الكفارة بالجماع فيه مثل كفارة شهر رمضان ليلاً كان أو نهاراً، فللتنزيل المذكور في الموثق المذكور، ورواية عبد الأعلى المتقدمة، كما أنه يستفاد منها لزوم الكفارتين بالوطء النهاري في شهر رمضان.

وأما وجوب الكفارة بغير الجماع بل بفعل ما يوجب الكفارة في شهر

(١) الجمل والعقود: ١٢٥.

(٢) الوسيلة: ١٥٤.

(٣) المهذب: ٢٠٤ / ١.

(٤) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «يفسد» بدل «ويفسد».

(٥) كذا، وفي نسخ المختصر المطبوعة: «وتجب» بدل «ويجب».

رمضان مع وجوب الاعتكاف بالنذر المعين، فوجهه حنث النذر، فمع وقوعه في اليوم لا إشكال فيه حيث يبطل الصوم، فيبطل الاعتكاف.

وأما لو وقع في الليل، فلزوم كفارة حنث النذر مبني على بطلان الاعتكاف به.

وأما مع عدم الوجوب بالنذر المعين أو التبرع، فمقتضى ما سبق من عدم وجوب المضي بالشروع عدم الكفارة في اليومين الأولين ووجوبها في اليوم الثالث مع عدم الاشتراط، لكنّه لا دليل على وجوب الكفارة بالنسبة إلى غير الجماع.

والحمد لله أولاً وآخراً

وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.

وقد فرغ مؤلفه الفقير لثلاث عشرة [ليلة] بقيت من شهر صفر على ما في التقويم

من عام أربع وثمانين بعد الألف وثلاثمائة من الهجرة المباركة

على مهاجرها وآله ألف سلام وتحية.

فهرس المحتويات

كتاب الزكاة

القسم الأول: زكاة المال وأركانها أربعة / ٧

الركن الأول: من تجب عليه / ٧

- ٨ اعتبار البلوغ في زكاة الذهب والفضة
- ١٠ استحباب إخراج الزكاة من مال الطفل إذا نُجِرَ له
- ١٤ حكم الزكاة في غلات الطفل
- ١٥ حكم الزكاة في مواشي الطفل
- ١٦ ليس في مال العبد زكاة ورواياته
- ١٦ اعتبار التمكن من التصرف
- ١٧ تشخيص مقدار التمكن
- ١٩ المدار على القدرة الفعلية أو على التمكن منها
- ٢٠ استشكال صاحب المدارك على التعميم
- ٢١ استحباب الزكاة لسنة واحدة
- ٢٢ حكم زكاة الدين الذي يؤخره الدائن

٢٣ حكم زكاة العين المستعارة

الركن الثاني: فيما تجب فيه ، وما تستحب / ٢٤

٢٤ مستند وجوب الزكاة في التسعة

٢٥ الأخبار المعارضة

٢٦ الجمع بين الطائفتين

٢٦ استثناء الخضر

٢٦ حكم مال التجارة وروايته

٢٧ الزكاة في الخيل الإناث

٢٩ شرائط زكاة الأنعام

٢٩ الشرط الأول: النصاب

٣٠ اعتبار النصاب وتحديد

٣٠ روايات الباب

٣٢ الرواية المعارضة

٣٣ تأويل الرواية المعارضة

٣٤ التنبيه على أمور

٣٤ الأمر الأول

٣٦ الأمر الثاني

٣٦ الأمر الثالث

٣٦ نُصِبَ البقر والغنم

٤٧٥	فهرس المحتويات
٣٧	ما يدلّ على نصابي البقر
٣٨	نصب الغنم وما ورد فيها
٤٠	سؤال وجواب
٤٣	الشرطين الثاني والثالث: السوم والحول
٤٣	اشتراط السوم ودليله
٤٤	استمرار السوم تمام الحول
٤٥	اعتبار الحول
٤٥	الاختلاف في حدّ الحول
٤٦	دليل القول الأوّل
٤٦	دليل القول الثاني
٤٧	اعتبار الحول في السخال ومغايرته لحول الأمهات
٤٨	إذا لم تكن السخال بنفسها نصاباً
٤٨	كلام صاحب الجواهر
٤٩	ما يرد على صاحب الجواهر
٥١	الشرط الرابع: أن لا تكون عوامل
٥١	روايات الباب
٥١	وأما اللواحق، فمسائل
٥٢	المسألة الأولى: الشاة المأخوذة في الزكاة
٥٣	الخلاص في مفهوم الجذع والثني
٥٤	الأسنان المذكورة في الزكاة

- ٥٤ عدم أخذ الربى
- ٥٥ عدم جواز أخذ المريضة والهريمه وذات العوار
- ٥٧ عدم عدّ الأكلوه وفحل الضراب
- ٥٧ المسأله الثانيه: من وجب عليه شيء من الإبل وليست عنده
- ٥٧ أدله المسأله
- ٥٩ جواز دفع غير الجنس
- ٦١ المسأله الثالثه: إذا كانت النعم مراضاً
- ٦١ المسأله الرابعه: عدم اعتبار الخلط في الملك
- ٦١ عدم التكليف بأداء الصحيحه مع كون النعم مراضاً
- ٦٢ عدم الجمع بين متفرق وعدم التفريق بين مجتمع
- ٦٣ زكاه الذهب والفضة وشرائط وجوبها
- ٦٣ تقدير نصاب الذهب والفضة ورواياته
- ٦٦ اعتبار النقش بسكّة المعامله ورواياته
- ٦٨ نُصب الفضة
- ٦٨ النصاب الأول للفضة
- ٦٩ عدم الزكاه في السبائك والحليّ
- ٧٠ الفرار بالسبك ورواياته
- ٧٢ ما استدلّ به من الروايات

٤٧٧	فهرس المحتويات
٧٣	عدم جبر جنس بجنس آخر
٧٤	زكاة الغلات وشرائط وجوبها ونُصُبها
٧٤	اشتراط النصاب في الغلات ورواياته
٧٥	الصاع أربعة أمداد
٧٥	كمية الصاع بالرطل
٧٧	متى تتعلّق الزكاة بالغلات؟
٧٧	الروايات الصارفة
٨٢	اعتبار نموّ الغلات في الملك
٨٣	لزوم العشر فيما يسقى سيحاً، ونصف العشر فيما يسقى بالتواضح
٨٤	حكم ما لو اجتمع الأمران
٨٥	وجوب الزكاة بعد إخراج المؤونة
٨٧	ما تستحبّ فيه الزكاة وشرائطه
٨٨	يشترط في مال التجارة الحول
٨٩	اعتبار أن يطلب برأس المال أو الزيادة
٩٠	اعتبار أن تكون قيمته نصاباً فصاعداً
٩٠	إخراج الزكاة عن القيمة دراهم أو دنانير
٩٤	الترخيص في التصرف والإعطاء من مال آخر
٩٥	اشتراط الحول والسوم والأنثوة في الخيل

٤٧٨ جامع المدارك في شرح المختصر النافع ج ٣

٩٦..... اتحاد ما يستحبّ فيه الزكاة مع الغلات في الأحكام

الركن الثالث: في وقت الوجوب / ٩٧

٩٧..... ما يدلّ على لزوم التعجيل

٩٨..... ما يدلّ على جواز التأخير

٩٩..... وجه الجمع بين الأخبار

٩٩..... الضمان مع التأخير لا لعذر

١٠٠..... عدم جواز التقديم قبل الوجوب

١٠٢..... دفع المال بعنوان القرض

الركن الرابع: في المستحقّ / ١٠٣

١٠٣..... أصناف مستحقّي الزكاة وأوصافهم

١٠٤..... معنى الفقير والمسكين

١٠٥..... الحدّ الموسّع لتناول الزكاة

١٠٩..... منع ذي الصنعة إذا كانت وافية

١١٠..... الارتجاع مع الدفع المقرون بالاجتهاد

١١٣..... بقية مصارف الزكاة وأوصاف الجباة

١١٣..... العاملون للزكاة

١١٥..... المؤلفة قلوبهم والخلاف فيهم

١١٧..... صرف الزكاة في الرقاب

١٢٠..... صرف الزكاة في الغارمين

٤٧٩	فهرس المحتويات
١٢٠	اشتراط العجز عن أداء الدين.....
١٢١	اعتبار كون الدين في غير المعصية.....
١٢٥	جواز المقاصّة وروايات الباب
١٢٧	جواز القضاء عمّن يجب الإنفاق عليه.....
١٢٨	مصرف الزكاة في سبيل الله
١٣٠	مصرف الزكاة في ابن السبيل
١٣١	الأوصاف المعتبرة في الفقراء والمساكين
١٣٢	اعتبار الإيمان في مستحقّ الزكاة
١٣٣	حكم صرف الزكاة في المستضعفين.....
١٣٤	حكم زكاة الفطرة في المقام.....
١٣٦	جواز إعطاء أطفال المؤمنين
١٣٧	اعتبار العدالة في مستحقّ الزكاة.....
١٣٩	اعتبار أن لا يكون مّن تجب نفقته في مستحقّ الزكاة
١٣٩	حرمة زكاة غير الهاشمي على الهاشمي.....
١٤٠	زكاة الهاشمي حلال للهاشمي.....
١٤١	جواز قبول الزكاة مع قصور الخمس
١٤١	حلية الزكاة الواجبة لموالي الهاشميين
١٤٢	عدم حرمة الصدقة المندوبة على الهاشمي.....

٤٨٠جامع المدارك في شرح المختصر النافع ج ٣
١٤٣اختصاص التحريم بخصوص ولد عبد المطلب
١٤٤لواحق بحث أصناف مستحقّي الزكاة
١٤٤وجوب دفع الزكاة إلى الإمام <small>عليه السلام</small> إذا طلبها
١٤٤قبول قول المالك لو ادعى الإخراج
١٤٥الروايات الواردة في آداب المصدق
١٤٥حكم الدفع إلى الفقيه المأمون
١٤٦عدم وجوب البسط ورواياته
١٤٧براءة الذمة مع قبض الإمام أو نائبه
١٤٧استحباب العزل والإيضاء مع عدم المستحقّ
١٤٨وراثه أرباب الزكاة للعبد المبتاع من الزكاة
١٤٩لا يعطى الفقير أقلّ مما يجب في النصاب الأوّل
١٥٠الأخبار المعارضة
١٥١وجه الجمع بين الطائفتين
١٥٢كراهة تملك ما أخرجه في الصدقة
١٥٢استحباب الدعاء لصاحب الزكاة
١٥٣سقوط بعض أسهم الزكاة مع غيبة الإمام <small>عليه السلام</small>
١٥٣تخصيص زكاة النعم بأهل التجمل
١٥٥زكاة الفطرة وأركانها الأربعة

القسم الثاني: في زكاة الفطرة / ١٥٥

الركن الأول: فيمن تجب عليه / ١٥٥

- ١٥٥ اعتبار البلوغ والعقل
- ١٥٦ اعتبار الحرّية
- ١٥٧ اشتراط الغنى ورواياته
- ١٥٧ الأخبار المعارضة
- ١٥٨ لزوم الإخراج عن نفسه وعياله مع اجتماع الشرائط
- ١٥٩ الخلاف في قدر الضيافة الموجبة لأداء الفطرة
- ١٦٠ سقوطها إذا أسلم
- ١٦١ استحباب الزكاة مع اجتماع الشرائط بين الهلال وصلاة العيد
- ١٦٣ استحباب الإدارة مع الحاجة

الركن الثاني: في جنسها وقدرها / ١٦٣

- ١٦٤ الأخبار في تعيين الجنس والقدر
- ١٦٦ مقتضى الجمع بين الأخبار
- ١٦٧ أفضلية التمر
- ١٦٧ تعيين المقدار المخرج بالصاع
- ١٦٨ تعيين المقدار في اللبن بأربعة أرتال
- ١٦٩ الاجتزاء بالقيمة السوقية

الركن الثالث: في وقتها / ١٧٠

- ١٧٠ تجب الفطرة بهلال شوال
- ١٧١ جواز تقديمها في شهر رمضان
- ١٧٢ عدم جواز التأخير عن صلاة العيد
- ١٧٣ جواز التأخير لعذر أو انتظار المستحق
- ١٧٤ وجوب القضاء
- ١٧٥ عدم الضمان مع العزل والتأخير لعذر
- ١٧٦ عدم جواز النقل مع وجود المستحق
- ١٧٧ الضمان مع وجود المستحق

الركن الرابع: في مصرفها / ١٧٨

- ١٧٨ مصارف زكاة الفطرة
- ١٨٠ جواز تولي المالك إخراجها
- ١٨١ عدم جواز إعطاء الفقير أقل من صاع
- ١٨٢ استحباب تخصيص القرابة

كتاب الخمس

- ١٨٥ تعريف الخمس
- ١٨٥ ما يتعلق به الخمس سبعة أو أكثر
- ١٨٧ وجوب الخمس في الكنز
- ١٨٨ روايات الباب

٤٨٣ فهرس المحتويات
١٩١ اعتبار النصاب في الكنز
١٩٢ تفصيل القول في خمس الكنز
١٩٧ يجب في المعدن الخمس
١٩٨ تحديد موضوع المعدن
١٩٩ هل يعتبر النصاب في المعادن؟
٢٠١ خمس ما يستخرج بالفوص
٢٠١ روايات الباب
٢٠٢ اعتبار النصاب في خمس ما يستخرج بالفوص
٢٠٣ خمس أرباح التجارات
٢٠٣ كلام في تحليل الخمس
٢٠٣ روايات المسألة
٢٠٨ الأخبار المتعارضة في المقام
٢١١ وجوه الحمل في روايات التحليل
٢١٢ متعلق الخمس
٢١٤ المؤونة الخارجة عن الخمس
٢١٥ تفسير المؤونة
٢١٦ خمس أرض الذمي إذا اشترى من مسلم
٢١٨ خمس الحلال إذا اختلط بالحرام
٢١٨ صور المسألة
٢١٨ الأولى: إذا لم يعلم مقدار الحرام ولم يعرف صاحبه

- ٢٢١ الثانية: ما إذا علم مقدار الحرام ولم يعرف صاحبه
- ٢٢٥ الثالثة: أن يعرف قدر الحرام وصاحبه
- ٢٢٦ الرابعة: أن يكون قدر الحرام مجهولاً وصاحبه معلوماً
- ٢٢٧ نصب ما يتعلّق بها الخمس
- ٢٢٨ كيفية تقسيم الخمس ومستحقّوه
- ٢٢٨ الخمس يقسم سنّة أقسام
- ٢٢٨ روايات المسألة
- ٢٢٩ القول بأنّه يقسم خمسة أقسام
- ٢٣٠ اختصاص الثلاثة بالإمام عليه السلام
- ٢٣١ ثلاثة من الأسهم للأيتام والمساكين وأبناء السبيل
- ٢٣٢ الاختصاص بمن انتسب من طرف الأب دون الأم
- ٢٣٣ عدم وجوب البسط ودليله
- ٢٣٥ حكم حمل الخمس إلى غير بلده
- ٢٣٥ ما يرد على أدلتهم
- ٢٣٦ اعتبار الفقير في اليتيم
- ٢٣٦ عدم اعتبار الفقير لابن السبيل
- ٢٣٦ عدم اعتبار العدالة
- ٢٣٧ اعتبار الإيثار
- ٢٣٩ يلحق بهذا الباب مسائل
- ٢٣٩ المسألة الأولى: الأنفال

٤٨٥	فهرس المحتويات
٢٣٩	الأنفال تعريفها وحكمها
٢٣٩	روايات الباب
٢٤٠	الأرض الموات وتعريفها
٢٤١	المعادن هل هي من الأنفال أو لا؟
٢٤٣	الغنيمة الحاصلة بالغزو بغير إذن الإمام <small>عليه السلام</small>
٢٤٤	المسألة الثانية: حرمة التصرف في ما يختص بالإمام <small>عليه السلام</small>
٢٤٥	المناكح والمساکن والمتاجر
٢٤٦	روايات المسألة
٢٤٦	المراد من المناكح والمساکن والمتاجر
٢٤٨	المسألة الثالثة: صرف ما يختص بالإمام <small>عليه السلام</small>
٢٥٠	الأقوال في مستحقه <small>عليه السلام</small> زمن الغيبة

كتاب الصوم

الأمر الأول: الصوم / ٢٥٥

٢٥٥	تعريف الصوم
٢٥٥	الصوم في اللغة والشرع
٢٥٦	اعتبار النية في الصوم
٢٥٩	وقت نية الصوم
٢٦٠	تجديد النية في شهر رمضان إلى الزوال

- ٢٦٠ الروايات الواردة في المسألة
- ٢٦١ انتهاء وقتها عند الزوال
- ٢٦٣ وقت النية في الصوم المندوب
- ٢٦٤ هل يجوز تقديم نية شهر رمضان؟
- ٢٦٤ أجزاء يوم الثلاثين بنية الندب ورواياته
- ٢٦٤ صوم يوم الشك
- ٢٦٦ الروايات المعارضة في المقام
- ٢٦٩ لو أصبح بنية الإفطار فبان من رمضان

الأمر الثاني: فيما يمسك عنه الصائم / ٢٧٠

- ٢٧٠ المقصد الأول: وجوب الإمساك عن تسعة
- ٢٧٠ حرمة كل مأكول ومشروب
- ٢٧٢ حرمة الجماع على الصائم
- ٢٧٣ حكم الجماع في دبر المرأة
- ٢٧٤ وجوب الإمساك عن الاستمناة
- ٢٧٦ الخلاف في الإمساك عن إيصال الغبار إلى الحلق
- ٢٧٨ البقاء على الجنابة وروايات الباب
- ٢٨٠ الروايات المعارضة في المقام
- ٢٨١ وجه الجمع بين الأخبار
- ٢٨٣ وجوب الإمساك عن معاودة النوم جنبا

٤٨٧ فهرس المحتويات
٢٨٤ هل تحرم النوم الثانية؟
٢٨٥ وجوب الإمساك عن الكذب على الله والمعصومين <small>عليهم السلام</small>
٢٨٥ روايات الباب
٢٨٨ حكم الارتماس في الماء
٢٨٨ حجّة القائلين بالحرمة
٢٨٩ ما يرد عليهم
٢٩٠ حكم السعوط
٢٩١ حكم مضغ العلك
٢٩١ حكم الحقنة للصائم
٢٩٢ الاحتقان بالمائع
٢٩٣ اعتبار العمد في مبطلات الصيام
٢٩٤ الخلاف فيما لو كان من جهة الجهل بالحكم
٢٩٧ حكم الجاهل المقصر
٢٩٧ اعتبار الاختيار
٣٠٠ عدم الفساد بمصّ الخاتم ونحوه
٣٠٠ عدم البأس باستنقاع الرجل في الماء
٣٠١ استحباب السواك ولو بالطرب
٣٠٢ كراهة المباشرة لمن لم تتحرّك شهوته ورواياته
٣٠٥ حكم الاكتحال بها فيه صبر أو مسك
٣٠٦ كراهة إخراج الدم المضعف

- ٣٠٨ كراهة دخول الحمام المضعف
- ٣٠٨ كراهة شم الرياحين ورواياته
- ٣٠٩ الأخبار المجوزة
- ٣٠٩ تأكد الكراهة في خصوص النرجس
- ٣١٠ كراهة بل الثوب على الجسد
- ٣١١ كراهة جلوس المرأة في الماء
- ٣١٢ المقصد الثاني: وفيه مسائل
- ٣١٢ المسألة الأولى: ما يوجب الكفارة والقضاء
- ٣١٢ وجوب الكفارة والقضاء بتعمد الأكل ورواياته
- ٣١٣ وجوب الكفارة والقضاء بالجماع
- ٣١٥ وجوب الكفارة والقضاء بالإمضاء
- ٣١٥ وجوب الكفارة والقضاء بإيصال الغبار إلى الحلق
- ٣١٥ وجوب الكفارة والقضاء بالكذب على الله ورسوله
- ٣١٦ وجوب الكفارة والقضاء بالارتعاس
- ٣١٦ وجوب الكفارة والقضاء بتعمد البقاء على الجنابة
- ٣١٨ المسألة الثانية: وجوب الكفارة بنحو التخيير ورواياته
- ٣٢٠ ما استدل به لوجوب الكفارة بنحو الترتيب
- ٣٢١ التفصيل بين الإفطار بالمحلل وبين الإفطار بالمحرّم
- ٣٢٢ المسألة الثالثة: عدم وجوب الكفارة إلا لصوم رمضان وقضائه والنذر المعين

٤٨٩	فهرس المحتويات
٣٢٣	المسألة الرابعة: نوم المجنب
٣٢٣	صحة الصوم وعدم وجوب القضاء والكفارة في النوم الأولى
٣٢٥	وجوب القضاء مع النوم الثانية
٣٢٥	وجوب القضاء مع النوم الثالثة
٣٢٧	المسألة الخامسة: ما يجب فيه القضاء دون الكفارة
٣٢٧	فعل المفطر قبل مراعاة الفجر مع القدرة عليها
٣٢٩	روايات المسألة
٣٣٠	مع عدم القدرة وتبين وقوع الأكل والشرب بعد الطلوع
٣٣١	لو اطمئن بقول المخبر ببقاء الليل
٣٣٤	لو اطمئن بالمخبر وانكشف كذبه
٣٣٦	لو غلب الظن بدخول الليل وكان في السماء علة
٣٣٧	القول بعدم القضاء ورواياته
٣٣٩	حكم تعمّد القيء ورواياته
٣٤١	النظر إلى المرأة الموجب للإمضاء
٣٤١	تكرّر الكفارة مع تغاير الأيام
٣٤١	الخلافاً في التكرّر في اليوم الواحد
٣٤٣	من فعل ما تجب به الكفارة ثم سقط فرض الصوم
٣٤٦	حكم وطء الزوجة

الأمر الثالث: من يصح منه الصوم / ٣٤٧

- ٣٤٧..... اعتبار العقل
- ٣٤٨..... حكم المعفى عليه.....
- ٣٤٩..... اعتبار الإسلام.....
- ٣٤٩..... اعتبار الخلوّ عن الحيض والنفاس.....
- ٣٤٩..... صحّة الصوم مع الصباوة وروايته.....
- ٣٥٢..... صحّة الصوم من المستحاضة.....
- ٣٥٢..... عدم صحّة الصوم في السفر وروايات الباب.....
- ٣٥٣..... صحّة صوم النذر في السفر.....
- ٣٥٤..... صحّة صوم ثلاثة أيام بدل الهدي في السفر.....
- ٣٥٥..... صحّة صوم ثمانية عشر يوماً لمن أفاض من عرفات.....
- ٣٥٦..... أخذ الصبيّ المميّز بالصوم الواجب لسبع سنين.....
- ٣٥٧..... عدم الصحّة من المريض مع التضرّر.....
- ٣٦٠..... الملاك في تشخيص الضرر.....

الأمر الرابع: في أقسامه / ٣٦١

- ٣٦١..... أقسام الصيام الواجب والمندوب.....
- ٣٦١..... علامة شهر رمضان.....
- ٣٦٣..... كلام في حجّة الشيع غير المفيد للعلم.....
- ٣٦٥..... إذا شهد الواحد هل يقبل قوله؟.....

٤٩١ فهرس المحتويات
٣٦٥ حكم شهادة أقل من خمسين نفساً أو اثنين من خارج البلد
٣٦٧ عدم العبرة بالجدول والعدد
٣٦٧ عدم العبرة بالغيوبة بعد الشفق
٣٧١ عدم العبرة بالرؤية قبل الزوال
٣٧٢ الأخبار المعارضة
٣٧٤ عدم وجوب الاحتياط
٣٧٥ حكم الرجوع إلى القرعة
٣٧٦ وقت الإمساك
٣٧٦ وقت الإمساك طلوع الفجر الثاني
٣٧٦ الخلاف في وقت الإفطار
٣٧٧ إستحباب تقديم الصلاة على الإفطار
٣٧٨ شروط الصوم
٣٧٨ أولاً: شرائط الوجوب الستة
٣٨٠ اشتراط الصحّة من المرض
٣٨١ اشتراط الإقامة عشرأ للمسافر أو ما في حكم الإقامة
٣٨٥ اشتراط الخلو من الحيض والنفاس
٣٨٥ ثانياً: شرائط القضاء الثلاثة
٣٨٥ عدم وجوب القضاء على المغمى عليه
٣٨٧ اشتراط الإسلام

٤٩٢ جامع المدارك في شرح المختصر النافع ج ٣
٣٨٨ وجوب القضاء على المرتدّ
٣٨٩ أحكام قضاء الصيام
٣٩٠ سقوط القضاء بالنسبة إلى من استمرّ به المرض
٣٩٢ لو لم يستمرّ المرض إلى رمضان آخر
٣٩٤ وجوب القضاء على وليّ الميت
٣٩٤ روايات الباب
٣٩٥ اختصاص الوجوب بالأكبر من الرجال
٣٩٦ حكم القضاء مع عدم التمكن
٣٩٧ المسافر الذي مات في ذلك السفر
٣٩٨ صورة وجود الوليين
٣٩٨ الصحة مع تبرّع متبرّع
٣٩٩ الخلاف في القضاء عن المرأة
٤٠٠ إذا كان الأكبر أنثى فلا قضاء
٤٠٠ يتصدّق من التركة عن كلّ يوم بمدّ
٤٠٢ قاضي رمضان مخير حتّى الزوال ورواياته
٤٠٣ الأخبار المعارضة
٤٠٣ وجه الجمع بين الطائفتين
٤٠٤ لزوم إطعام عشرة لو أفطر بعد الزوال
٤٠٥ الرواية المعارضة

٤٩٣	فهرس المحتويات
٤٠٦	وجه الجمع بين الأخبار
٤٠٧	حكم من نسي غسل الجنابة حتى خرج الشهر ورواياته
٤٠٩	الصوم المندوب
٤٠٩	استحباب الصوم غير المختص بوقت ورواياته
٤١١	جواز التأخير من الصيف إلى الشتاء
٤١٢	استحباب الصدق مع العجز
٤١٢	الأصوام المندوبة
٤١٢	استحباب صيام الأيام البيض
٤١٣	استحباب صوم يوم الغدير
٤١٤	استحباب صوم يوم مولد النبي ﷺ
٤١٤	استحباب صوم يوم المبعث
٤١٤	استحباب صوم يوم دحو الأرض
٤١٥	استحباب صوم يوم عرفة
٤١٦	حكم صوم يوم عاشوراء
٤١٨	استحباب صوم يوم المباهلة
٤١٩	استحباب صوم الخميس والجمعة
٤١٩	استحباب صوم أول ذي الحجة
٤٢٠	استحباب صوم رجب
٤٢١	استحباب صوم شعبان

٤٢١ استحباب الإمساك في سبعة مواطن

٤٢٣ عدم صحّة الصوم المندوب لأربع طوائف

٤٢٤ أفضلية الإفطار مع الدعوة إلى الطعام

٤٢٥ الصوم المحظور في ستة أيام

٤٢٥ الروايات الواردة في المسألة

٤٢٨ صوم آخر شعبان بنية الفرض

٤٢٨ صوم نذر المعصية

٤٢٨ حرمة صوم الصمت

٤٣٠ حرمة صوم الوصال

الأمر الخامس: في اللواحق / ٤٣١

٤٣٢ لزوم الإفطار على المريض

٤٣٣ شرائط قصر الصوم

٤٣٣ اشتراط تبييت النية ورواياته

٤٣٤ اشتراط الخروج قبل الزوال من دون اعتبار التبييت

٤٣٥ القول بكفاية الخروج ولو بعد الزوال

٤٣٧ جواز إفطار الشيخ والشيخة

٤٣٨ وجوب الصدقة

٤٤٠ جواز الإفطار لذي العطاش

٤٤٠ جواز الإفطار للحامل المقرب والمرضعة

٤٩٥ فهرس المحتويات
٤٤١ عدم وجوب صوم الناقله بالشروع فيه
٤٤٢ كل ما يشترط فيه التتابع إذا أفطر استأنف
٤٤٢ كراهة الإفطار بعد الزوال
٤٤٣ الروايات الواردة في المسألة
٤٤٧ استثناء من صام شهراً ومن الثاني شيئاً
٤٤٧ الروايات الواردة في المقام
٤٤٩ استثناء من صام خمسة عشر يوماً
٤٤٩ استثناء صوم الثلاثة أيام عن الهدي

كتاب الاعتكاف

٤٥٣ الاعتكاف لغةً وشرعاً
٤٥٤ شروط صحّة الاعتكاف
٤٥٥ حكم الاعتكاف في السفر
٤٥٦ لا يصحّ الاعتكاف إلا ثلاثة أيام
٤٥٨ مكان الاعتكاف
٤٥٩ المراد بالجامع
٤٦٠ لزوم الإقامة في موضع الاعتكاف ورواياته
٤٦٢ خروج المعتكف لضرورة
٤٦٢ عدم جواز الجلوس لو خرج

٤٦٣ أقسام الاعتكاف
٤٦٣ الاعتكاف الواجب
٤٦٣ الاعتكاف المندوب
٤٦٧ أحكام الاعتكاف
٤٦٧ استيجاب الاشتراط للمعتكف
٤٦٧ الروايات الواردة في المقام
٤٦٨ ما يحرم على المعتكف
٤٦٨ حرمة الاستمتاع على المعتكف
٤٧٠ حرمة البيع والشراء وشمّ الطيب
٤٧١ حرمة ما يحرم على المحرم
٤٧١ فساد الاعتكاف بفساد الصوم ووجوب الكفارة
٤٧٣ فهرس المحتويات